المملكة العربيَّة السعوديَّة
وزارة التَّعليم العالي
جامعة أم القرى
كليَّة اللغة العربيَّة
قسم الدراسات العليا

أوجه التَّنظير عند ابن جنِّي

بحث تكميليٌّ لنيل درجة الماجستير في اللُّغة العربيَّة وآدابها
تخصُّص النَّحو والصَّرف

إعداد

محمد بن علي بن محمد العمري
الرقم الجامعيُّ: ٤٢٢٨٠٠٣٧

إشراف الأستاذ الدكتور

سليمان بن إبراهيم العايد

٢٣/١٤٢٤ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

كلية اللغة العربية

نموذج رقم : (٨)

إجازةُ أُطروحةٍ علميّةٍ في صيغتها النّهائيّةِ بعدَ إجراء التّعديلات :

الاسمُ الرُّباعيُّ : محمد بن علي بن محمد العمري   الرّقم الجامعيّ : (٣٧٠٠٨٢٢٤)

كلّيّة : اللغة العربيّة   قسم : الدّراسات العليا العربيّة   فرع : اللغة من النحو والصرف

الأطروحةُ مقدّمةٌ لنيلِ درجة : الماجستير   في تخصّص : النحو والصرف

عنوانُ الأطروحة : أوجه التنظير عند ابن جني .

الحمدُ لله ربِّ العالمين، والصّلاةُ والسّلامُ على أشرفِ الأنبياءِ والمرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين ؛ وبعد :

فبعد إجراء التّصويبات المطلوبة التي أوصتْ بها اللّجنةُ التي ناقشتْ هذه الأطروحةَ بتاريخ : ١٩/ ٧/ ١٤٢٤ هـ ، توصي اللّجنةُ بإجازتها في صيغتها النّهائيّة المرفقة

والله الموفّق ....

أعضاء اللّجنة :

المشرف : أ.د/ سليمان العايد   المناقش الأوّل : أ.د/ عياد الثبيتي   المناقش الثّاني : أ.د/ عبد الكريم العوفي

التوقيع :   التوقيع :   التوقيع :

يعتمد : رئيس قسم الدّراسات العليا العربيّة

أ.د : عليان بن محمد الحازمي

التوقيع :

بسم الله الرحمن الرحيم

ملخَّص البحث

التَّنظير: هو حمل الشَّيء على الشَّيء في حكم من الأحكام ؛ لما بينهما من أوجه الشَّبه ، وهذا البحث يجمع أوجه الشَّبه تلك في آثار واحدٍ من أبرز علماء اللُّغة في التَّاريخ الإنسانيِّ كلِّه (ابن جنِّي ، المتوفَّى سنة ٣٩٢هـ) ، وقد شمل الاستقراء جميع آثاره التي سلمت من عوادي الزَّمن ، والَّتي تجاوزت عشرين مؤلَّفًا ، وبعد جمع المادَّة العلميَّة استوى البحث في مقدِّمة ، وتمهيد ، وأربعة فصول ، وخاتمة ، على النَّحو الآتي :

- المقدِّمة : وفيها حديث عن أهمِّيَّة الموضوع ، وعمل الباحث فيه ، وخطَّة البحث ، والدِّراسات السَّابقة له .
- التَّمهيد : ويشمل الحديث عن جهود ابن جنِّي الأصوليَّة ؛ إذ إنَّه واضع علم أصول النَّحو ، وعن معنى التَّنظير في اللُّغة ، والاصطلاح ، مع تأصيلٍ لهذا المصطلح من خلال تتبُّع ظهوره في كتب التُّراث .
- الفصل الأوَّل : وفيه حصر لمظاهر اهتمام ابن جنِّي بالتَّنظير ، الَّتي تدلُّ قطعًا على أنَّه استوعبه ، واعتنى به عناية لا نظير لها عند غيره من العلماء .
- الفصل الثَّاني : ويحوي مسائل التَّنظير في الحركات والحروف .
- الفصل الثَّالث : ويحوي مسائل التَّنظير في الأسماء والأفعال .
- الفصل الرابع : ويحوي مسائل التَّنظير في المعاني النَّحويَّة والصِّيغ ، إضافة إلى بعض المسائل المنثورة ، وقد وُضِعَ بين يدي كلِّ فصل تقديمٌ يلقي الضَّوء على المسائل الَّتي لم يشملها البحث بالدِّراسة المفصَّلة ، وأسباب ذلك ، مع تحديد مواضع ورودها في مؤلَّفات ابن جنِّي .
- الخاتمة : وقد اشتملت على نتائج هذا البحث ، ومنها حصر أوجه التَّنظير عند ابن جنِّي ، وتحديد وظائفه عنده ، وتحديد مراده ببعض المصطلحات العلميَّة ، وتحقيق بعض الآراء له ، ولبعض العلماء غيره ، وتصحيح أقوال بعض العلماء ، والمحقِّقين ، والباحثين .

أسأل الله (تعالى) أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم ، وأن ينفع به ، ويكتب له القبول الحسن .

الإهداء

إلى أبي الطيِّب المتنبي (رحمه الله) ؛ اعترافًا بقدر صاحبه ابن جنِّي ، الَّذي قال عنه المتنبي مرَّةً " **هَذَا رَجُلٌ لا يَعْرِفُ قَدْرَهُ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ** " [1] أهدي هذا البحث :

وَإِنِّيْ وَإِنْ نِلْتَ السَّمَاءَ لَعَالِمٌ ... بِأَنَّكَ مَا نِلْتَ الَّذِيْ يُوْجِبُ القَدْرُ

أَزَالَتْ بِكَ الأَيَّامُ عُتْبَى كَأَنَّمَا ... بَنُوْهَا لَهَا ذَنْبٌ .. وَأَنْتَ لَهَا عُذْرُ

كَأَنَّكَ بَرْدُ المَاءِ لا عَيْشَ دُوْنَهُ ... وَلَوْ كُنْتَ بَرْدَ المَاءِ لَمْ يَكُنِ العِشْرُ [2]

---

[1] ينظر : معجم الأدباء (٤ / ١٥٨٨) .

[2] العِشْرُ : أبعد ظمأ الإبل ، والأبيات للمتنبي ، رحمه الله .

مقدِّمة البحث

الحمد لله المتعالِ الكبير ، مجيب الداعي ، ومجير المستجير ، ﴿ **الَّذِي بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيءٍ وَهُوَ يُجِيْرُ وَلا يُجَارُ عَلَيْهِ** ﴾ ، خلق كل شيء بالحكمة والتَّقدير ، وتنزَّه بجلاله وكماله عن التَّشبيه والتَّنظير ؛ ﴿ **لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيءٌ وَهُوَ السَّمِيْعُ العَلِيْمُ** ﴾ .

اللهم اجعلنا من المقدَّمين لديك ، المقدِّمين كل ما يقربنا زلفى إليك ، سبحانك أستغفرك ، وأستعينك ، وأتوكَّل عليك ، وأصلي وأسلم على نبيك ، وحبيبك محمَّد ابن عبدالله ، البشير النَّذير ، والسِّراج المنير ، وعلى آله وصحبه ما ضاع بهم المسك ، وفاح العبير .... أمَّا بعد :

فإنَّ (التَّنظير) أصل من أصول التَّفكير ، ووسيلة من وسائل البحث والتَّأليف ، وصورة من صور القياس ، استخدمها القرآن الكريم ، والسُّنَّة النَّبويَّة المطهَّرة ، واكتسبتها بقيَّة العلوم سيرًا على هذا النَّهج الشَّريف ، وكانت الدِّراسات اللُّغويَّة نحويَّة وصرفيَّة سبَّاقة إلى استخدام (التَّنظير) فيما تبحثه من أبواب ، وتناقشه من مسائل ، وكانت مؤلَّفات ابن جنِّي في ذلك واسطة العقد ، وشامة الخدِّ ، ونور الجبين ؛ إذ إنَّها كانت أكثر تلك الدِّراسات شغفًا به ، واستيعابًا له .

ومن هنا انبثقت فكرة هذا البحث (**أوجه التَّنظير عند ابن جنِّي**) الذي اكتسى أهميته ، واكتسبها من أمرين :

الأول : أنَّ الدِّراسات اللُّغويَّة قديمة وحديثة لم تَخُصَّ (التَّنظير) بدراسة وافية تَحُدُّ فيها معناه ، وتكشف عن أهميَّته ، وتجمع مسائله من كتب النَّحو والصَّرف واللُّغة ، وتعدِّد أوجهه ، وتحدِّد أهدافه .

والثاني : أنَّ مادَّته العلميَّة جمعت من مؤلَّفات " **فيلسوف العربيَّة وباقرها** " الذي غلب على مباحثه " **طابع الاستقصاء ، والغوص في التَّفاصيل ، والتَّعمُّق في**

التَّحليل ، واستنباط المباديء والأصول من الجزئيَّات "[1] ، وهو أوَّل من تحدَّث عن (النَّظير) ، وضوابط استخدامه ، وشاع توظيف (التَّنظير) في مؤلَّفاته ، وكثر كثرة مفرطة ؛ وإليه ينتهي نسب نحو ابن هشام المبوَّب الَّذي يدرس اليوم في أنحاء العالم العربيِّ ؛ فقد قال ابن خلدون عن ابن هشام " **كأنَّه ينحو في طريقته منحاة أهل الموصل الَّذين اقتفوا أثر ابن جنِّي ، واتَّبعوا مصطلح تعليمه ، فأتى من ذلك بشيء عجيب ، دالٍّ على قوَّة ملكته واطِّلاعه ، والله يزيد في الخلق ما يشاء** "[2] .

من هنا جاءت أهميَّة هذا البحث الَّذي جمع مسائل التَّنظير ، وحدَّد أوجه التَّناظر فيها عند عالم متقدِّم مقدَّم ، كانت دراساته ، وأبحاثه ، دون شكٍّ ، طفرة هائلة اختصرت كثيرًا من الوقت والجهد في مسيرة نضج دراساتنا اللُّغويَّة المتنوِّعة واكتمالها ، فكانت دراسة (التَّنظير) في مؤلَّفاته ؛ لتقدُّمه وعبقريَّته ، تأصيلاً لهذا الفنِّ الرفيع .

وقد كان عمل الباحث في هذا البحث متمثِّلاً في الأمور الآتية :

١. جمع مؤلَّفات ابن جنِّي المحقَّقة كلِّها ، سواء كانت مطبوعة أم رسائل علميَّة مخطوطة ، ولم يدع منها شيئًا بفضل الله ، وكان آخرها الجزء الرابع من الفسر الذي طبع هذا العام[3] .

---

(١) مقدِّمة الخصائص (١ / ٢٨) .

(٢) مقدِّمة ابن خلدون ص ٣٤٠ .

(٣) والكتب المطبوعة التي شملها الاستقراء هي :

الألفاظ المهموزة ، والتَّصريف الملوكي ، وتفسير أرجوزة أبي نواس ، والتَّمام في تفسير أشعار هذيل ، والخصائص ، وسرُّ صناعة الإعراب ، وعقود اللمع ، وعقود الهمز وخواصُّ أمثلة الفعل ، وعلل التَّثنية ، والفتح الوهبي على مشكلات المتنبي ، والفسر (٤ أجزاء منه) ، واللُّمع في العربيَّة ، والمبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة ، وكتاب العروض ، ومختصر القوافي ، والمذكر والمؤنث ، والمحتسب في تبيين وجوه شواذِّ القراءات ، والمقتضب في اسم المفعول من الثلاثيِّ المعتلِّ العين ، والمسائل الخاطريَّات ، وبقيَّة الخاطريَّات ، والمنصف .

أمَّا الرسائل العلميَّة : فالجزء الثاني من المسائل الخاطريَّات ، وكتاب التَّنبيه على شرح مشكلات الحماسة .

٢. استقراء جميع تلك المؤلَّفات استقراءً دقيقًا ، وجمع مسائل التَّنظير منها ، نحويَّة ، وصرفيَّة ، ولغويَّة ، والنُّصوص التي تحدَّث فيها عنه بما يكشف عن اهتمامه به ، ووضعه مبادئه وضوابطه وأسسه .

٣. تصنيف المادة العلميَّة وتقسيمها ، حتى استوى البحث بعد التَّأمُّل والنَّظر في تمهيد ، وأربعة فصول ، وخاتمة ، على النَّحو الآتي :

☒ **التَّمهيد** : وفيه مبحثان :

الأوَّل : جهود ابن جنِّي الأصوليَّة : تحدَّث الباحث فيه بإيجاز عن وضع ابن جنِّي هذا العلم (علم أصول النَّحو) مناظرًا به (علم أصول الفقه) بعد استيعاب لما كُتِبَ فيه قبله ، وشعور بالحاجة إليه .

الثَّاني : التَّنظير معنًى وتأصيلاً : وفيه عرَّف الباحث التَّنظير لغة ، بعد جولة متأنِّية في عدد كبير من المعاجم ، ووظَّفَ معناه اللغويَّ في وضع حَدٍّ اصطلاحيٍّ له ؛ إذ لم يجد الباحث ـ فيما اطَّلع عليه ـ تعريفًا وافيًا لهذا المصطلح ؛ كما حدَّد الباحث في هذا المبحث المعنى المراد من التَّنظير في هذا البحث خاصَّة ، وتحدَّث عن كون التَّنظير منهجًا قرآنيًّا ونبويًّا ؛ وحاول رصد ظهور المصطلح في مؤلَّفات السَّلف على اختلاف موضوعاتها ، وتحديد أوَّل ظهور له في كتب النُّحاة .

☒ **الفصل الأوَّل** : **(مظاهر اهتمام ابن جنِّي بالتَّنظير)**

تحدَّث الباحث فيه عن مظاهر هذا الاهتمام ، التي اجتمعت لديه من خلال عدد كبير من النُّصوص الدَّالَّة عليها ، وبعد تصنيفها كانت على النَّحو الآتي :

- تأكيد ابن جنِّي على أنَّ التَّنظير سمة من سمات العربيَّة وأهلها .
- حديثه عن اهتمام بعض العلماء قبله بالتَّنظير ، وتعليقه على بعض تنظيراتهم ، وهم : سيبويه ، والمازنيُّ ، والمبرِّد ، والفارسيُّ .
- عنايته بالتَّنظير في كتبه .
- تمرُّسه على التَّنظير وارتياضه به .
- استعانته ببعض النَّظائر من غير تخصُّصه في توضيح مراده ، كالتَّالي :

- استعانته بالنَّظائر الفقهيَّة .
- استعانته بالنَّظائر العقديَّة .
- استعانته بالنَّظائر الشِّعريَّة .
- استعانته بالنَّظائر الفلسفيَّة المنطقيَّة .
- استعانته بالنَّظائر الصِّناعيَّة .
- استعانته بالنَّظائر العجميَّة .

■ وضعه قواعد التَّنظير وضوابط استخدامه :

وفي هذا المبحث جمع الباحث مبـادئ عامَّـة في التَّنظـير تفرَّقـت في مؤلَّفـات ابـن جنِّي ، هي :

- الشَّيء يجري مجرى نظيره .
- الشَّيء لا يجري مجرى نظيره في كلِّ حال .
- النَّظير لا ينكر مع الاستقراء .
- التَّنظير يجب أن يكون دقيقًا .
- الحمل على ماله نظير أولى من الحمل على ما ليس له نظير .

كما تحدَّث الباحث عن الضَّوابط الدَّقيقة التي وضعها ابن جنِّي لاستخدام النَّظير السماعيِّ مع الأدلَّة الأخرى في الحالات الآتية :

- وجود الدَّليل و النَّظير .
- وجود الدَّليل مع عدم النَّظير .
- عدم الدَّليل مع وجود النَّظير .
- عدم الدَّليل والنَّظير .

وكانت النُّصوص والأمثلة والتَّفريعات في مباحث هذا الفصل كثيرة جدًّا ، وقد اكتفى الباحث بذكر ما يقوم بالغرض ، وأحال في حواشي البحث على مواضع ورود مـا لم يذكر .

☒ الفصل الثّاني : (التّنظير في الحركات والحروف)

وقد اشتمل على المسائل الآتية :

- التّناظر بين الألف والياء والواو .
- التّناظر بين النُّون وحروف اللّين .
- التّناظر بين الهمزة وحروف اللّين .
- التّناظر بين الحركات والحروف .
- التّناظر بين الألف والنُّون الزّائدتين وبين تاء التّأنيث .

☒ الفصل الثّالث : (التّنظير في الأسماء والأفعال)

وفيه المسائل الآتية :

- التّناظر بين الماضي والمضارع واسم الفاعل والمصدر .
- التّناظر بين الماضي والمضارع .
- التّناظر بين الفعل واسم الفاعل .
- التّناظر بين الفعل والمصدر .
- التّناظر بين المصدر واسم الفاعل .

☒ الفصل الرّابع : (التّنظير في المعاني النّحويّة والصّيغ وغيرهما)

وفي هذا الفصل ثلاثة أقسام :

الأوّل : التّنظير في المعاني النّحويّة :

وقد اشتمل على المسائل الآتية :

- التّناظر بين الشّرط والابتداء .
- التّناظر بين النّداء والخبر .
- التّناظر بين التّحقير والوصف .

والثّاني : التّنظير في الصِّيغ :

الصِّيغة " **هي الهيئة العارضة لِلَّفْظِ باعتبار : الحركات ، والسكنات ، وتقديم بعض الحروف على بعض ؛ وهي صورة الكلمة ، والحروف مادّتها** "[١] ، فلمّا كانت الصِّيغة صورة الاسم أو الفعل ، وهيئته استباح الباحث وضعها في هذا الفصل بعيدًا عن الفصل الثّالث المشتمل على التّنظير في الأسماء ولأفعال ؛ لكونها صورة الكلمة لا الكلمة نفسها.

وإنّما فعل الباحث هذا حرصًا على تنسيق البحث ، وعناية برشاقته ، وتقارب أحجام فصوله ، وقد فعل ذلك بعض الباحثين المعاصرين من قبل[٢] .

وقد اشتمل هذا المبحث على المسائل الآتية :

- التّناظر بين (فَعُولَة) و (فَعِيْلَة) .
- التّناظر بين (فَعْلان) و (فَعْلاء) .
- التّناظر بين (فَعِيْل) و (فِعَال) .
- التّناظر بين (فَعَال) و (فِعَال) .
- التّناظر بين (فَيْعِل) و (فَاعِلْ) .

والثّالث : مسائل منثورة في التّنظير :

وقد اشتمل على المسائل الآتية :

- التّناظر بين الفتح والسكون .
- التّناظر بين الظّرف والفعل .

وبهذا تكون الفصول المشتملة على المسائل ثلاثة ، هي الثّاني والثّالث والرّابع ، وقد التزم الباحث فيها بالأمور الآتية :

---

(١) الكلّيّات ص ٥٦٠ .

(٢) وهو د . فؤاد الحطّاب في كتابه (قضيّة الشّبه في النّحو العربيّ) .

□ **تصنيف المسائل فيها بحسب طرفي التّنظير** ، فالتّنظير في الفصل الثّالث ـ مثلاً ، وكما رأيت ـ إمّا بين اسمين أو فعلين ، أو اسم وفعل ؛ وهكذا الفصلان الآخران .

□ **التّقديم بين يدي كلّ فصل بالتّنبيه على المسائل التي لم تدرس فيه** ، وأسباب إهمالها ؛ مع وضع ثبت في الحاشية بتلك المسائل ، ومواضع ورودها في مؤلّفات ابن جنّي .

□ **ذكر أوجه التّناظر بين المتناظرين ، ثم ذكر المسائل المترتّبة على هذا التّنظير** : من إيراد حكم ، أو توجيه شاهد ، أو تعليل مذهب ، أو تفسير قول .

وقد التزم الباحث هذا المنهج إلا في التّنظيرات التي أوردها ابن جنّي في أعطاف حديثه عن مسألة بعينها لا يرد ذكر ذلك التّنظير إلا فيها ، فإنّ الباحث هنا يدرس المسألة أوّلاً ، ثم يورد التّنظير في أثنائها أو بعد الفراغ منها ؛ من ذلك ـ حتى يتّضح الحال ـ أنّ التّناظر بين المضارع واسم الفاعل مرتبط بالحديث عن مسألتي : إعراب الفعل المضارع ، وإعمال اسم الفاعل ، وقد درس الباحث هاتين المسألتين ، وجاء التّنظير في أثنائهما ؛ اقتفاءً لأثر ابن جنّي ، وحرصًا على ألا يكون البحث خاليًا من دراسة عميقة وموسّعة لبعض المسائل العلميّة نحويّة وصرفيّة .

□ **النّصّ على مَن ذَكَرَ وجه التّنظير قبل ابن جنّي إن كان قد ذكره قبله أحد** من العلماء في سياق التّنظير ، أمّا إن كان ذكر ذلك الوجه عند الحديث عن كلّ واحد من المتناظرين منفصلاً عن نظيره دون الإشارة إلى اجتماعهما فيه ؛ فإنّ الباحث لا ينصّ على أنّ ابن جنّي مسبوق ، وذلك هو الحقّ .

□ **عدم التّرجمة للأعلام ، وعدم توثيق الشّواهد** ، وإنّما التزم الباحث ذلك ؛ لأنّ هذه من مهامّ المحقّقين ، وقد أوفوها حقّها في تحقيقهم كتب ابن جنّي وغيرها ؛ وفي تكرارها هنا إثقال لحواشي البحث ، وإطالته دون كبير فائدة ؛ باستثناء الشواهد القرآنيّة ؛ إذ نسب الباحث كلّ آية بجانبها في متن البحث بذكر السورة فرقم الآية .

الخاتمة :

ذكر الباحث فيها أهمَّ ما في بحثه من نتائج تتلخَّص فيما يأتي :

- حصر أوجه التَّنظير عند ابن جنِّي .
- تحديد وظائف التَّنظير عنده .
- تحديد مراده ببعض المصطلحات العلميَّة .
- تحقيق بعض الآراء لابن جنِّي وغيره .
- تصحيح أقوال بعض العلماء والمحقِّقين والباحثين .

الفهارس :

وبها ختمت البحث ، وقد اشتملت على :

- فهرس المصادر والمراجع .
- فهرس عامٌّ لمحتويات البحث .

وقد صدر هذا البحث إلى عدد كثير من المصادر ، والمراجع كان أهمُّها - إضافة إلى كتب ابن جنِّي :

- **كتب النَّحو الأمَّهات** ، لاسيما الكتب السَّابقة لعصر ابن جنِّي : ككتاب سيبويه ، وكتب أبي عليٍّ الفارسيِّ شيخ ابن جنِّي ؛ ومن الكتب المتأخِّرة عن ابن جنِّي أمالي ابن الشَّجريِّ ؛ لأنَّ ابن الشَّجريِّ موصول في نسبه العلميِّ بأبي عليٍّ الفارسيِّ ، وتدلُّ أماليه " **على أنَّه اطَّلع على كتب الفارسيِّ اطِّلاع واعٍ متفهِّم** "(١) .
- **شروح كتب ابن جنِّي المتوافرة** ، كشروح اللُّمع ، وشروح التَّصريف الملوكي .

(١) ينظر : أبو عليٍّ الفارسيُّ ص ٦٤٩ ، ٦٥٠ .

■ **كتب أصول النَّحو** :كلمع الأدلَّة، والاقتراح وشروحه ؛ إضافة إلى الكتب المعاصرة في الأصول عامَّة ، والقياس خاصَّة .

■ **الكتب التي أكثر مؤلِّفوها من النَّقل عن ابن جنِّي** : كالأشباه والنَّظائر .

وعلى أنَّ هذا البحث قد دُرِسَتْ بعض مسائله ، فإنَّه لم يكتب ـ في حَدِّ علم الباحث ـ بحثٌ يسلِّط الضَّوء على التَّنظير بالصُّورة التي وُفِّقَ إليها هذا البحث من استقصاء ، وجمع ، وتأصيل من خلال مؤلَّفات الأصوليِّ السَّامق البارع ابن جنِّي ، ومن الدِّراسات السَّابقة ما يأتي :

■ **ظاهرة قياس الحمل في اللُّغة العربيَّة** ، للدُّكتور : عبدالفتَّاح حسن علي البَجَّة ، كتاب فيه فصل في **ثمان وثلاثين صفحة**(١) عن (الحمل على النَّظير والنَّقيض) .

■ **النَّظير وعدمه في العربيَّة** ، للدُّكتور عبدالفتَّاح أحمد الحَمُّوْز ، بحث منشور في المجلَّة العربيَّة للعلوم الإنسانيَّة ، يقع في **خمس وأربعين صفحة**(٢) .

وهاتان الدِّراستان لا تلتقيان مع هذا البحث إلا في جزئيَّة صغيرة هي : (**معنى النَّظير ومرادفاته**) لاغير ، وقد جاء تعريف النَّظير في هذا البحث جزءًا من تعريف التَّنظير ، وقد وُفِّقَ هذا البحث ـ ولله الحمد ـ إلى تأصيل الفرق بين (النَّظير) و (المثل) بما لا وجود له في هاتين الدِّراستين .

■ **قضيَّة الشَّبه في النَّحو العربيِّ** ، للدُّكتور : فؤاد أحمد السيِّد الخَطَّاب (رحمه الله) كتاب يقع في نحو **ستمائة وخمسين صفحة** .

وقد بذل فيه مؤلِّفه (رحمه الله) جهدًا كبيرًا ، وطَوَّفَ في أثنائه في نحو مائة وخمسين مصدرًا بحث فيها عن تشبيهات النُّحَاة في دراساتهم ، ورتَّبها ، وصنَّفها ؛ وهو أقرب دراسة سابقة إلى هذا البحث .

وحتى لا يبخس الباحث نفسه حقَّها فإنَّه لابدَّ من التَّنبيه على أنَّ بين بحثه هذا ، وبين هذا الكتاب مفارقات تضمن له شيئًا من الجِدَّة ، ونصيبًا من الإضافة ، أهمُّها :

(١) من ص ٣٢٢ إلى ص ٣٦٠ .

(٢) من ص ٩١ إلى ص ١٣٦ .

□ **أنَّ هذا البحث مختصٌّ بـ (التَّنظير)** ، وهو أدقُّ من التَّشبيه وأخصُّ ، وألصق بالنَّحو منه ، كما سيأتي بيانه في المبحث الثَّاني من التَّمهيد .

□ **أنَّ هذا البحث مختصٌّ بابن جنِّي** ، وهذا يعني أنَّ الفصل الأوَّل كاملاً بمباحثه السِّتَّة عن مظاهر اهتمام ابن جنِّي بالتَّنظير جديد بالنسبة إلى هذا الكتاب .

□ **أنَّ في هذا البحث مسائل كثيرة لم يتعرَّض لها ذلك الكتاب البتة**[1] .

□ **أنَّ في هذا البحث دراسة وافية لبعض المسائل العلميَّة** ذات العلاقة بالتَّنظير ليس في ذلك الكتاب مثلها من حيث المصادر ، وطريقة التَّناول ، وعرض الآراء ، والنَّتائج[2] .

□ **أنَّ في هذا البحث زيادة على ما ذكره ذلك الكتاب** في عدد أوجه التَّناظر والشَّبه كثيرة ، في معظم المسائل المشتركة[3] .

---

(١) وهي : التَّناظر بين الشَّرط والابتداء ، والتَّناظر بين النِّداء والخبر ، والتَّناظر بين التَّحقير والوصف ، والتَّناظر بين الفتح والسكون ، والتَّناظر بين الحركات والألف خاصَّة ، والتَّناظر بين الماضي والمضارع والمصدر واسم الفاعل جميعًا .

(٢) وهي : مسألة تسكين الياء وهي حرف إعراب في موضع النَّصب ، ومسألة إبدال الهمزة نونًا ، ومسألة إعمال اسم الفاعل ، ومسألة إعراب الفعل المضارع ، ومسألة النَّسب إلى (فَعُولَة) ، ومسألة النَّسب إلى نحو : (صنعاء وبهراء) .

(٣) وذلك على النَّحو الآتي :

- **في مسألة (التَّناظر بين الحركات والحروف)** : في هذا البحث ستَّة أوجه مفصَّلة لم يذكرها ذلك الكتاب في دراسته مسألة (تشبيه الحرف بالحركة وعكسه) ص ٥٣ - ٥٧ .
- **وفي مسألة (التَّناظر بين (فَيْعِل) و (فَاعِل)** ستة أوجه ، أيضًا ، لم ترد في ذلك الكتاب في دراسته الشَّبه بين هاتين الصِّيغتين ص ٢٤٨ ، ٢٤٩ .
- **وفي مسألة (التَّناظر بين الألف والنون الزَّائدتين وتاء التَّأنيث)** : في هذا البحث ثلاثة أوجه ، ومسائل مترتِّبة على هذا التَّناظر لم يوردها ذلك الكتاب في دراسته الشَّبه بينهما ص ١٩٤ ، ١٩٥ .

=

□ **أنَّ ذلك الكتاب استقى كثيرًا من الوجوه من كتبٍ لعلماء متأخرين** ، فكانت دراستها عند ابن جنِّي في هذا البحث تأصيلاً لها[1] .

= - **جميع أوجه التَّناظر المذكورة في هذا البحث بين الفعل والمصدر** لم ترد في دراسة الشَّبه بينهما في ذلك الكتاب ، وقد كانت تلك الدِّراسة موجزة جدًّا في **صفحة ونصف** ، ينظر ص ٣٥٣ ، ٣٥٤ .

- **تناول ذلك الكتاب مسألة (شبه فَعِيْل بِفِعَال) في أربعة أسطر** ذكر فيها وجهًا واحدًا فقط ص ٢٥٨ ، في حين أفرد لها هذا البحث مبحثًا أضاف فيه أربعة أوجه ، إضافة إلى دراسة ثلاثة أحكام صرفيَّة مترتِّبة على هذا التَّناظر .

- **وتناول ذلك الكتاب مسألة (شبه المصدر باسم الفاعل) في صفحتين** (ص ٢٧٠ ، ٢٧١)، في حين أفرد له هذا البحث مبحثًا واسعًا وفَّى فيه الحديث حقَّه ، وزاد على ما جُمِعَ هناك أربعة أوجه .

- **وتناول مسألة (شبه الظَّرف بالفعل) في صفحتين** ص ٣٤٠ ، ٣٤١ ، في حين توسَّعت الدراسة في هذا البحث فأثمرت زيادة أربعة أوجه ، إضافة إلى تفصيلات ، وتعليلات ، ومناقشات كثيرة لغموض هذه المسألة .

- **وتناول مسألة شبه الماضي بالمضارع ، وعكسه في صفحتين** ص ٤٠٠ ، ٤٠٢ ، وفي هذا البحث زيادة وجهين مفصَّلين لم يذكرهما .

(١) سأكتفي هنا - للتَّمثيل لا الاستقصاء - بذكر اسم العالم الذي استقى منه ذلك الكتاب بعض أوجه الشَّبه الموجودة قبلُ عند ابن جنِّي ، وذِكْرِ أرقام الصفحات التي وردت فيها في ذلك الكتاب ؛ليعود إليها من أحبَّ فيه ، ويستطيع معرفة مواضع ورودها عند ابن جنِّي من حواشي مسائل هذا البحث ،كلُّ وجه في موضعه ؛ حرصًا على عدم إثقال حواشي هذا البحث :

- ابن السِّيد البطليوسيُّ : ص ١١٨ .
- ابن عطيَّة الأندلسيُّ : ص ٥٤١ .
- ابن الشَّجريِّ : ص ٩٢ ، ٩٣ .
- أبو البقاء العكبريُّ : ص ٨٧ ، ٣٤٠ .
- ابن يعيش : ص ٥٣ ، ٩٠ ، ١٩٦ ، ١٩٨ ، ١٤٩ .

=

□ أنَّ ذلك الكتاب ذكر بعض الأوجه ، ونصَّ على أنَّ ابن جنِّي لم يذكرها ، وإنَّما زيدت فيما بعد على ما ذكره ، في حين أنَّ ابن جنِّي ذكرها[1] .

□ أنَّ في هذا البحث حصرًا لأوجه التَّنظير العامَّة التي تندرج تحتها تفريعات كثيرة ، وهذا ما لم يتطرَّق إليه ذلك الكتاب البتة في دراسته وجه الشَّبه .

□ أنَّ هذا البحث خلص إلى كثير من النَّتائج ، والتَّعليقات ، والتَّعقيبات ليست في ذلك الكتاب .

وليس المقصود من هذه الموازنة الغضَّ من كتاب السَّيِّد الخطَّاب (رحمه الله) ولا تعني تفضيل هذا البحث عليه ، وإنَّما هدفها إبراز الجوانب العلميَّة الجديدة ، وأوجه التَّمايز والمفارقة ؛ على أنَّ لكلٍّ واحدٍ منهما منهجه وطريقه ، فهذا البحث استقصاء لأوجه التَّنظير عند ابن جنِّي وحده ، وذلك الكتاب كنَّاشٌ جمع فيه مؤلفه ما وقع عليه من نصوص التَّشبيه عند النُّحاة عامَّة ، ولم يقيِّد نفسه بالتَّأصيل ، والتَّفصيل ، والحصر والاستقصاء .

وعلى ما في هذا البحث من جهد اقتات بساعات الليل والنَّهار حولاً كاملاً ؛ فإنَّه ليس جهدَ الباحث وحده خالصًا ، فقد امتدَّت إليه يد العون الفاضلة من مشرفه : سعادة **الأستاذ الدُّكتور : سليمان بن إبراهيم العايد** ، الذي أودع بذرة هذا البحث فؤاد الباحث ، ثم ما زال يفيضُ ماء العناية والرعاية عليه حتى استوى هذا البحث على سوقه ؛ ولا عجب ، فقد شَرَّقَتْ أياديه البيضاء وَغَرَّبَتْ أطواقَ

= - ابن عصفور : ص ٨٩ ، ٩٢ ، ١٩٥ ، ١٩٨ .

- الرضيُّ : ص ٥٥ ، ٩٢ ، ٩٣ ، ٩٥ ، ١٣٠ ، ١٩٦ ، ١٩٨ .

- خالد الأزهريُّ : ص ٥٤ ، ٨٨ ، ٩٣ .

- السيوطيُّ : ص ٩٣ .

- البغداديُّ : ص ٥٧ .

(١) تنظر أوجه الشَّبه بين (فَعْلان) و (فَعْلاء) التي ذكر أنها زيدت بعد ابن جنِّي ص ١٩٨ من ذلك الكتاب ، مع أن الأوجه الأربعة الأول مذكورة عند ابن جنِّي كما يتَّضح من هذه المسألة في هذا البحث ص ٢٦٩ .

معروفٍ ، وقلائدَ إحسانٍ في عنق كلِّ طالبٍ أمَّ أمَّ القرى ، فللـه هـو ، مـن أيِّ بيضـة خـرج ، وفي أيِّ عـشٍّ درج ، والله إنَّـها لعـادات أبـي صفـوان : مـا أكرمـه ! ومـا أعلمه ! ، وما أحلمه ! .

رَأيْتُ بِهِ مَا يَمْلأُ العَيْنَ قُرَّةً وَيُسْلِي عَنِ الأَوْطَانِ كُلَّ غَرِيْبِ[1]

أسأل الله الذي لا إله غيره أن يجعل له من كلِّ همٍّ فرجًـا ، ومـن كـلِّ ضيـق مخرجًـا ، وأن يديمه في عباده المخلصين ، الذين لا خوف عليهم ولاهم يحزنون ، وأن يجزيه عـن العلم وأهله الفردوس الأعلى من الجنَّة .

وبعد ، فثمَّة بطاقات شكر وباقات عرفان ، تُـزَفُّ في حلـل الحـبِّ - بعـد أبـي صفوان - إلى كلِّ من ساعد وأعان ، فَمَدَّ يده إلى الباحث مسعفًا بكتـاب ، أو رأي ، أو توضيح ، أو نصيحة ، أو مشورة ، أو كلمة طيِّبة ، أو دعوة بظهر الغيب صادقة . وأخـصُّ أسـتاذيَّ المناقشـين الكريـمين ، اللَّذيـن سَيَأْرزُ هـذا البحـث شَغُوْفًا إليـهما ، لتكتملَ فرحته ، ويتمَّ أنسه بما سيجده من التَّهذيب والتَّقويم لديـهما ، ومـن الشَّـرف الباذخ بـالتَّعرُّضِ إلى نظريـهما ، علـى أنَّ الخجـل والوجـل مـن الوقـوف بـين يديـهما يكسوانه ؛ لما فيه من نقص وتقصير ، فباع الباحث قصير ، وقلب النَّاقد بصير :

وَمَا أبَرِّئُ نَفسِي إنَّني بَشَرٌ أسهُو وَأخطِيءُ مَا لم يحمِني قَدَرُ
وَلا تَرَى عُذْرًا أولَى بِذِي زَلَلٍ مِن أن يَقُولَ مُقِرًّا : إنَّني بَشَرُ

ولأنَّ طريق البحث العلميِّ محفوفة بالمصاعب ، والعقبات فقـد واجـه البـاحثَ منها ما أعانه الله عليه ، بمنِّهِ وكرمِهِ ، فقد رمدت عينـاه ، مـن فـور فراغـه مـن قـراءة كتب ابن جنِّي التي تجاوزت النُّصوص المحقَّقة فيـها سـبعة آلاف وخمسـمائة صفحـة ، فعاده ما عاد السليم المسهَّد ، خمسينَ ليلة كلُّها ليل أرمد .

كما واجهت الباحث صعوبة كبيرة في الحصول على الجزأين الثَّالث والرَّابع مـن (الفَسْر) اللَّذين طبعا في بغداد هذا العام ، والعام المنصرم ، ثم أذن الله بـالفرج فَيَسَّرَ

(١) البيت للحريريِّ في مقاماته ص ٥٢٥ .

انتقالهما من بغداد إلى عمَّان إلى الرِّياض حتى استقرًّا بين يديـه ، بفضـل الله وكرمـه ، فله جزيل الحمد ، وموفور الشكر .

﴿رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي إِنِّي تُبْتُ إِلَيْكَ وَإِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ [الأحقاف:١٥]

وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا ونبينا محمَّد وعلى آله وصحبه أجمعين .

وكتبه بيده الفانية :

أبو الطيِّب محمَّد بن علي بن محمَّد العمري

في أبها ، ليلة الجمعة البيضاء

١٥/ ربيع أول ١٤٢٤ هـ

التمهيد

وفيه مبحثان :

الأول : جهود ابن جنِّي الأصوليَّة .

الثاني: التَّنظير : معنًى وتأصيلاً .

المبحث الأوَّل
جهود ابن جنِّي الأصوليَّة

(**زَبَّبْتَ قَبْلَ أنْ تُحَصْرِم**) ما كادت هذه الكلمات الأربع تقطع المسافة بين فم أبي عليٍّ الفارسي وأذني أبي الفتح عثمان بن جنِّي (ت : ٣٩٢ هـ) في جامع الموصل، وهو في حلقته يقرئ النَّحو شابًّا[١] ؛حتى ترك حلقته وطلابه ؛ وخرج وراء ذلك النَّاقد ، معترفًا بتقصيره طالبًا العلم على يده ، ولسان حاله يقول ﴿ **هَلْ أَتَّبِعُكَ عَلَى أَنْ تُعَلِّمَنِ مِمَّا عُلِّمْتَ رُشْدًا** ﴾ ، بعد أن وقرت تلك الكلمة في قلبه ، واستقرَّت في سويدائه ؛ لتبدأ رحلة فريدة من طلب العلم ، والانقطاع له ، والشَّغف به ، وملازمة أهله ، ومزاحمة شيوخه بالرُّكب قلَّما نجد لها نظيرًا في تاريخ الإنسانيَّة جمعاء .

رحلة من العلم ، والحبِّ ، والجدِّ ، والإخلاص كتب الله لها أن تمتدَّ أربعين عامًا[٢] ، ارتحل فيها وراء شيخه ، " **وتبعه في أسفاره ، وخلا به في مقامه، واستملى منه ، وأخذ عنه ، وصنَّف في زمانه ، ووقف أبو عليٍّ على تصانيفه واستجادها** "[٣] ؛ فإن ابتعد عنه شيخه كتب إليه يسأله عمَّا يريد فتأتيه إجابة الشَّيخ[٤] ، الذي مات بعد هذه الرحلة سنة سبع وسبعين وثلاثمائة (٣٧٧ هـ) قرير العين بتلميذه ابن جنِّي الذي تصدَّر مجلسه ببغداد من بعده[٥].

هكذا قدَّر الله لابن جنِّي أن يكون مجلسه الأوَّل بجامع الموصل بداية الطريق ، ومجلسه الثَّاني ببغداد نهايته ، ليجلس بعد هذا العمر المديد من طلب العلم شيخًا بارعًا

---

(١) تنظر هذه القصَّة في معجم الأدباء (٤ / ١٥٨٩) .

(٢) ينظر : المصدر السابق (٤ / ١٥٨٩) .

(٣) إنباه الرُّواة (٢ / ٣٣٦) .

(٤) ينظر : سرُّ صناعة الإعراب (٢ / ٥٦٢) .

(٥) ينظر : معجم الأدباء (٤ / ١٥٨٩) .

مقدَّمًا يعلِّم النَّاس ، وينشر النور ، ويتدفَّق بالعطاء ؛ واستطاع بعينه الواحدة ، التي كان في تركها كلُّ فائدة ، أن يقرأ من العلم ما رَمِدَت قبل إدراكه العيون ، واستطاع بيده أن يكتب ما عَسِمَت دونه الأيدي ، واستطاع بذهنه المتوقِّد أن يستنبط في العربيَّة ما تقاصرت دونه همم الرِّجال في عصورنا الإسلاميَّة المتلاحقة ، فـ " **هو القطب في لسان العرب ، وإليه انتهت الرِّياسة في الأدب** "[١] ، و"**ليس لأحد من أئمة الأدب في فتح المقفلات ، وشرح المشكلات ماله**"[٢] .

هكذا قدَّر الله أن تكون تلك الكلمات الأربع سببًا في تلك الصحبة المديدة ، انفجرت بها عزيمة رجل ، وطموح عصاميٍّ فريد ، فكان في ذلك نظير شيخه سيبويه الذي ما كادت كلمة حماد بن سلمة (**لَحَنتَ يَا سِيْبَوَيْهِ**) تطرق أذنه حتى أقسم على نفسه بقوله " **لأطلُبَنَّ عِلمًا لا تُلَحِّنُني فيه أبدًا** "[٣] ، وكسر القلم ، وقال " **لا أكتُبُ شَيئًا حتى أحْكِمَ العَرَبيَّة** "[٤] فَبَرَّ قسمه ، ولزم الخليل حتى بلغ منه ما بلغ[٥] ، وألَّف كتابه ، وما أدراك ما كتابه ؟!.

والحديث عن سيرة ابن جنِّي العلميَّة حديث يطول[٦] ، وكذلك الحديث عن أثره في دراساتنا اللغويَّة والنَّحويَّة والصَّرفيَّة قديمًا وحديثًا[٧] ؛ مما يصرفني إلى الحديث بإيجاز شديد عن جهوده الأصوليَّة فحسب ؛ لعلاقتها المباشرة بهذا البحث .

---

(١) يتيمة الدهر (١ / ١٢٤) .

(٢) دمية القصر ص ١٤٨١ .

(٣) ينظر : طبقات النَّحويين واللغويين ص ٦٦ ، وتاريخ العلماء النَّحويين ص ٩٣ ، ونزهة الألباء ص ٥٤ .

(٤) ينظر : مجالس العلماء ص ١١٨ .

(٥) ينظر : معجم الأدباء (٣ / ١١١٩) .

(٦) تنظر مصادر ترجمة ابن جنِّي والدراسات التي قامت حوله بالعربيَّة وغيرها من اللغات في حواشي ترجمته في معجم الأدباء (٤ / ١٥٨٥) ، كما ينظر ما جمعه محقق كتاب (الألفاظ المهموزة) في مقدِّمة تحقيقه ص ٧ ، ٨ .

(٧) تنظر الدراسات الحديثة التي تناولت بعض الجوانب العلميَّة لابن جنِّي ، وحقَّقت بعض كتبه ، مجموعة في كتاب : أضواء على آثار ابن جنِّي في اللُّغة ص ١١ - ١٤ .

وعلم أصول النَّحو هو " **أدلَّة النَّحو التي تفرَّعت منها فروعه وأصوله ، كما أنَّ أصول الفقه أدلَّة الفقه التي تنوعت عنها جملته وتفصيله ، وفائدته التعويل في إثبات الحكم على الحجَّة والتَّعليل ، والارتفاع عن حضيض التقليد إلى يفاع الاطِّلاع على الدليل** "(١) ، " **وأبو الفتح هو أبو عذرة هذا العلم ، والماهد لطريقه ، والدالّ على معالمه** "(٢) ؛ فقد استوعب ما سبقه من دراسات في هذا العلم ، فلمَّا رأى عدم وفائها بالغرض أو بعضه وضع كتابه العظيم (**الخصائص**) الذي هو من" **أشرف ما صُنِّفَ في علم العرب ، وأذهبه في طريق القياس والنَّظر** "(٣) ، فضمَّنه أصول النَّحو وغيرها من الأدلَّة " **على ما أُوْدِعَتْهُ هذه اللُّغةُ الشريفةُ من خصائص الحكمة ، ونيطت به من علائق الإتقان والصَّنعة** "(٤) .

قال ابن جنِّي عن سبب تأليفه هذا الكتاب :

" **وذلك أنَّا لم نر أحدًا من علماء البلدين تعرَّض لعمل أصول النَّحو على مذهب أصول الكلام والفقه ، فأمَّا كتاب أصول أبي بكر فلم يلمم فيه بما نحن عليه إلا حرفًا أو حرفين في أوَّله ......**

على أنَّ أبا الحسن قد كان صنَّف في شيء من المقاييس كتيِّبًا ، إذا أنت قرنته بكتابنا هذا علمت بذاك أنَّا نبنا عنه فيه ، وكفيناه كلفة التعب به ، وكافأناه على لطيف ما أولاناه من علومه المسوقة إلينا ، المفيضة ماء البشر والبشاشة علينا "(٥) .

وهذا النصُّ على قصره فيه دلائل ساطعة على أنَّ ابن جنِّي لم يشرع في وضع هذا العلم إلا عن بصيرة واطِّلاع ، " **فقد رأى ... الفقهاء وضعوا للفقه أصولاً ، والمتكلِّمين وضعوا للعقائد أصولاً فأراد أن يضع للُّغة والنَّحو كذلك أصولاً ،**

(١) لمع الأدلَّة ص ٨٠ .
(٢) النَّحو وكتب التفسير (١ / ٧٧) .
(٣) الخصائص (١ / ١) .
(٤) المصدر السابق (١ / ١) .
(٥) المصدر السابق (١ / ٢) .

فكان بذلك واضع علم جديد "[١] مناظر لهذين العلمين ، كما أنَّه قد ذكر المحاولات السابقة للتأليف في هذا العلم ، ونقدها ، وبَيَّنَ قصورها عن الوفاء بالغرض ، ثُمَّ جعل كتابه الخصائص مكافأة لأبي الحسن الأخفش الذي حاول التأليف في هذا العلم قبله ؛ تقديرًا له وإجلالاً .

وقد كان ابن جنِّي يسمِّي (الخصائص) أحيانًا (**كتاب أصول العربيَّة**) ، من ذلك أنَّه تحدَّث عن حمل سيبويه عين (سيِّد) على ظاهرها ، وإن لم يكن في الكلام تركيب (س ي د) ، ثُمَّ قال " **وهذا موضع نظر ، ونحن ، بإذن الله ، نذكره في كتاب (أصول العربيَّة) على مذهب المتكلِّمين والفقهاء ، لا على ما أورده أبو بكر في أصوله** "[٢] ، وقد وفَّى بوعده هذا في باب كامل في الخصائص[٣] ، كما صرَّح بهذه التَّسمية في خاطريَّاته التي ضمَّنها ثبتًا ببعض مؤلَّفاته ، فلمَّا ذكر الخصائص قال : " **الخصائص هو الأصول** "[٤]؛ زد على ذلك أنَّه صرَّح بأنَّ في كتابه هذا " **تقرير الأصول وإحكام معاقدها ، والتنبيه على شرف هذه اللُّغة وسداد مصادرها ومواردها** "[٥] ، وصدق ؛ فكتابه حدائق ذات بهجة ، قطوفها دانية ، وعيونها جارية ، فهو "**كتاب يتساهم ذوو النظر من المتكلِّمين ، والفقهاء ، والمتفلسفين ، والنُّحاة ، والكُتَّاب ، والمتأدِّبين التأمُّل له ، والبحث عن مستودعه**"[٦] ، وهو " **يخاطب كلَّ إنسان منهم بما يعتاده ، ويأنس به ؛ ليكون له سهم منه ، وحصَّة فيه** "[٧] .

---

(١) كما قال د.محمد أمين في بحثه (مدرسة القياس في اللُّغة) نقلاً عن : النَّحو وكتب التفسير (١ / ٨٢) .

(٢) المبهج ص ١٨٦ .

(٣) ينظر : (باب في الحمل على الظاهر وإن أمكن أن يكون المراد غيره) في ١ / ٢٥٢ - ٢٥٧ .

(٤) الخاطريَّات (١ / ٦٤) .

(٥) الخصائص (١ / ٧٨) .

(٦) المصدر السابق (١ / ٦٨) .

(٧) المصدر السابق (١ / ٦٨) .

وبهذا العرض الموجز نرى أنَّ ابن جنِّي وضع علم أصول النَّحو بعد أن قلَّب الفكر فيه حتى برد ناضجًا في يده ، وأنَّه قصد أن يضمِّنه كتابه الخصائص مع غيره من المباحث ، وأنَّ اختلاطه بالمباحث الأخرى جاء عن قصد لا عن خلل في المنهج ، واضطراب في الرؤية ، فقد جمع في هذا الكتاب خلاصة قلبه ، وعصارة فكره ، ولبَّ استنباطاته ؛ وسأتجاوز الحديث عن الأصول العامَّة ، والأصول اللُّغويَّة في هذا الكتاب[1] لأتحدَّث موجزًا عن الأصول النَّحويَّة التي هي الأدلَّة النَّحويَّة ، كما سبق في تعريفها ، مقتصرًا على الكبرى منها عنده ، وهي ثلاثة (السَّماع ، والقياس ، والإجماع) ، وهذه وقفة مع جهود ابن جنِّي في كلِّ دليل على حدة .

السَّماع :

السَّماع عن العرب - أو النَّقل - هو " **الكلام العربيُّ الفصيح ، المنقول بالنَّقل الصَّحيح ، الخارج عن حَدِّ القِلَّة إلى حَدِّ الكثرة** "[2] ، وهو الدَّليل الأوَّل المقدَّم بين الأدلَّة النَّحويَّة ؛ فالقياس والإجماع لا يكونان صحيحين إلا باستنادهما إليه ، وقد عقد ابن جنِّي فصلاً قصيرًا في (امتناع القياس لا يقترن به سماع)[3] ، وبابًا في (الامتناع من تركيب ما يخرج عن السَّماع)[4] ؛ ومن تأمَّل التعريف السَّابق نعلم أنَّ الحديث عن السَّماع يشمل الحديث عن أهل الفصاحة الذين يُحتجُّ بكلامهم ، وما يعرض لألسنتهم من أحوال ، والمادَّة المسموعة عنهم ، والطَّريقة التي نقلت بها إلينا .

وقد أدرك ابن جنِّي كلَّ هذه النقاط ، فأفرد لها أبوابًا في كتابه الخصائص ، وفي سرد عنوانات هذه الأبواب ما يغني عن الحديث عنها ، وإطالة البحث بتوصيفها ، فهي ناطقة بما تحويه من غرر الدُّرر ، وفرائد الفوائد ، وهي :

---

(١) تنظر فهرسة هذه الأصول في : الفهارس المفصَّلة للخصائص ص ١٧ - ٢٦ .

(٢) لمع الأدلَّة ص ٨١ .

(٣) الخاطريَّات (٢ / ٩٥) .

(٤) الخصائص (٢ / ١٩ - ٢٣) .

- باب في ترك الأخذ عن أهل المدر كما أخذ عن أهل الوبر[١] .
- باب في اختلاف اللُّغات وكلُّها حُجَّة[٢] .
- باب في العربيِّ يسمع لغة غيره : أيراعيها ويعتمدها أم يلغيها ويطَّرح حكمها[٣] ؟ .
- باب في الفصيح يجتمع في كلامه لغتان فصاعدًا[٤] .
- باب في العربيِّ الفصيح ينتقل لسانه[٥] .
- باب فيما يرد عن العربيِّ مخالفًا لما عليه الجمهور[٦] .
- باب في الشَّيء يسمع من الفصيح لا يسمع من غيره[٧] .
- باب في صدق النَّقلة وثقة الرُّواة والحملة[٨] .

وإذا أضفنا إلى هذه الأبواب التي تناول فيها السَّماع من معظم جوانبه ، موقفه من القراءات الشاذَّة الذي جلاَّه في تقديمه لكتابه (**المحتسب في تبيين وجوه شواذِّ القراءات والإيضاح عنها**) ، الذي لم يقم أحد قبله بتأليف كتاب مستقلٍّ مثله في موضوعه ، علمنا أنَّه قد وفَّى السَّماع حقَّه من البحث والنَّظر[٩] .

قال ابن جنِّي عن غرضه من تأليف (المحتسب) " **لكنَّ غرضنا منه أن نُري وجه قوة ما يسمى الآن شاذًّا ، وأنَّه ضارب في صحَّة الرواية بجرانه ، آخذٌ من سمت العربيَّة مهلة ميدانة ، لئلا يُرَى مُرَىً أنَّ العدول عنه إنَّما هو غضٌّ منه ، أو تهمة له .**

---

(١) ينظر (٢ / ٧ - ١٢) .

(٢) ينظر (٢ / ١٢ - ١٤) .

(٣) ينظر (٢ / ١٦ - ١٩) .

(٤) ينظر (١ / ٣٧١ - ٣٧٥) .

(٥) ينظر (٢ / ١٤ ، ١٥) .

(٦) ينظر (١ / ٣٨٦ - ٣٩١) .

(٧) ينظر (٢ / ٢٣ - ٣٠) .

(٨) ينظر (٣ / ٣١٢ - ٣١٦) .

(٩) ينظر : النَّحو وكتب التفسير (١ / ٥١٤) .

ومعاذ الله ! وكيف يكون هذا والرواية تنميه إلى رسول الله (ﷺ) ، والله (تعالى) يقول ﴿ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُوْلُ فَخُذُوْهُ ﴾ [الحشر : ٧] .... ، فإنَّا نعتقد قوَّة هذا المسمَّى شاذًّا ، وأنَّه مما أمر الله (تعالى) بتقبُّله ، وأراد منَّا العمل بموجبه ، وأنَّه حبيب إليه ، ومرضيٌّ من القول لديه "[١] .

القياس :

القياس هو " حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه "[٢] ، وإذا تأمَّلنا هذا التعريف ، ثُمَّ وازنَّا بينه وبين تعريف النَّحو الذي عبَّر عنه ابن جنِّي بقوله " النَّحو هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرُّفه من إعراب ، وغيره : كالتَّثنية ، والجمع ، والتَّحقير، والتَّكسير ، والإضافة ، والنَّسب ، والتَّركيب ، وغير ذلك ؛ ليلحق من ليس من أهل اللُّغة العربيَّة بأهلها في الفصاحة ، فينطق بها وإن لم يكن منهم ، وإن شذَّ بعضهم عنها رُدَّ به إليها "[٣] ؛ عَلِمْنَا أنَّ النَّحو والصَّرف قياسات مستدلٌّ عليها بكلام الفصحاء ، وقد صرَّح ابن جنِّي بذلك ، فقال " إنَّما تقيس ما لم يأت على ما أتى من كلام العرب ، والغرض في صناعة الإعراب والتَّصريف إنَّما هو أن يقاس ما لم يجئ على ما جاء ؛ فقد وجب من هذا أن يُتَّبع ما عملوه ، ولا يعدل عنه ؛ لأنَّه هو المعنى المقصود ، والسَّبب الذي له وضع هذا العلم ، واخترع "[٤] .

ولأجل هذه المنزلة المرموقة للقياس في الدِّراسات النَّحويَّة والصَّرفيَّة واللُّغويَّة شغف به ابن جنِّي وفتن حتى إنَّه قال " ونحن نعتقد إن أصبنا فسحة أن نشرح كتاب يعقوب بن السِّكِّيت في القلب والإبدال ؛ فإنَّ معرفة هذه الحال فيه أمثل من

(١) المحتسب (١ / ٣٢ ، ٣٣) .

(٢) الإغراب في جدل الإعراب ص ٤٥ .

(٣) الخصائص (١ / ٣٥) .

(٤) المنصف (٢ / ٢٤٢) .

معرفة عشرة أمثال لغته ، وذلك أنَّ مسألة واحدة من القياس أنبل وأنبه من كتاب لغة عند عيون النَّاس ، قال لي أبو عليٍّ (رحمه الله) بحلب ، سنة ستٍّ وأربعين : أخطئ في خمسين مسألة في اللُّغة ، ولا أخطئ في واحدة من القياس "[1] .

وقد انعكست هذه العناية الفائقة بالقياس على كتابات ابن جنِّي فيه فترك لنا في خصائصه عددًا كبيرًا من الأبواب التي ناقشت دقائق القياس وخباياه ، فضلاً عن أركانه ، وظاهر سيماه ، ومن تلك الأبواب ما يأتي :

- باب في مقاييس العربيَّة[2] .
- باب في أنَّ ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب[3] .
- باب في اللُّغة المأخوذة قياسًا[4] .
- باب فيما يحكم به القياس مما لا يسوغ به النُّطق[5] .
- باب في المستحيل وصحَّة قياس الفروع على فساد الأصول[6] .
- باب في جواز القياس على ما يقلُّ ورفضه فيما هو أكثر منه[7] .
- باب في حمل الأصول على الفروع[8] .
- باب في حمل الشَّيء على الشَّيء من غير الوجه الذي أعطى الأوَّل ذلك الحكم[9].

---

(١) الخصائص (٢ / ٩٠) .

(٢) ينظر (١ / ١١٠ ـ ١١٥) .

(٣) ينظر (١ / ٣٥٨ ـ ٣٧٠) ، وينظر : المنصف (١ / ١٧٩ ـ ١٨٣) .

(٤) ينظر (٢ / ٤٢ ـ ٤٥) .

(٥) ينظر (٢ / ٤٩٥ ـ ٤٩٩) .

(٦) ينظر (٣ / ٣٣١ ـ ٣٤٤) .

(٧) ينظر (١ / ١١٦ ـ ١١٨) .

(٨) ينظر (٢ / ٣٥٧ ، ٣٥٨) .

(٩) ينظر (١ / ٢١٤ ، ٢١٦) .

إنَّ هذه الأبواب بما انطوت عليه من تفصيلات ، وتتبُّعات تدلُّ دلالة قاطعة على الأثر الفاعل الذي قدَّمه ابن جنِّي في وضع علم أصول النَّحو كاملاً ، أو مقاربًا ، وإذا علمنا أنَّ ممَّا يتَّصل بالقياس " **بسبب وثيق ما يسمَّى بالتَّخريج ، أو التَّوجيه ، وما يقرب من ذلك ، وقوامه الاجتهاد في إلحاق لفظ غامض الأصل بالأصل الذي تهدي إليه الأقيسة المستنبطة من كلامهم ، أو تأويل وجه من وجوه الإعراب ، أو تفسير ظاهرة من الظَّواهر على هدي تلك القوانين** "(١) ، فإنَّ كتاب ابن جنِّي (المحتسب) من أوَّله إلى آخره نموذج فريد في تفعيل قوانين القياس وتطبيقها(٢) .

ولأنَّ (**العِلَّة**) هي الرُّكن المهمُّ من أركان القياس(٣) ؛ فإنَّ ابن جنِّي قد أولاها عناية ورعاية ، ونصَّ على " **أنَّ أحدًا لم يتكلَّف الكلام على عِلَّة إهمال ما أهمل ، واستعمال ما استعمل** "(٤) ، فهو أوَّل من بسط الحديث عن العِلَّة ، وأفرد لها وحدها أبوابًا طوالاً سنراها بعد قليل ؛ وهو مع ذلك معترف بفضل العلماء السَّابقين الَّذين تناثر الحديث عن العِلَّة في مؤلَّفاتهم ، قال " **اعلم أنَّ هذه المواضع التي ضممتها ، وعقدتُ العِلَّة على مجموعها ، قد أرادها أصحابنا وعنوها ، وإن لم يكونوا جاءوا بها مقدَّمة محروسة فإنَّهم لها أرادوا ، وإيَّاها نووا** "(٥) ؛ وذكر أنَّه عمل على جمع حديثهم المنثور عن العِلَّة النَّحويَّة في مؤلَّفاتهم ، وأنَّه في ذلك نظير الفقهاء الذين جمعوا عللهم ممَّا تناثر من الحديث عنها في كتب محمد بن الحسن الشيبانيِّ صاحب أبي حنيفة ، رحمهما الله(٦) .

والأبواب التي أفردها ابن جنِّي للحديث عن العِلَّة شاملة جوانب دراستها المختلفة ، وإنَّ نظرة خاطفة على عنواناتها تشعرك بهذا ، وأكثر منه ؛ وتلك الأبواب

---

(١) القياس في النَّحو ص ٩٣ .

(٢) ينظر في الحديث عن كتاب المحتسب : النَّحو وكتب التفسير (١ / ٥١٤ ـ ٥٢٥) .

(٣) ينظر : النَّحو وكتب التفسير (١ / ٨٠) .

(٤) الخصائص (١ / ٧٨) .

(٥) المصدر السابق (١ / ١٦٣) .

(٦) المصدر السابق (١ / ١٦٣ ، ١٦٤) ، وينظر : النَّحو وكتب التفسير (١ / ٧٨) .

هي :

- باب ذكر علل العربيَّة أكلاميَّة هي أم فقهيَّة[١] ؟.
- باب في الردِّ على من اعتقد فساد علل النَّحويين لضعفه هو في نفسه عن إحكام العِلَّة[٢] .
- باب في العِلَّة وعِلَّة العِلَّة[٣] .
- باب ذكر الفرق بين العِلَّة الموجبة وبين العِلَّة المجوِّزة[٤] .
- باب في أنَّ العِلَّة إذا لم تتعدَّ لم تصحَّ[٥] .
- باب في إدراج العِلَّة واختصارها[٦] .
- باب في تخصيص العلل[٧] .
- باب في أنَّ العرب قد أرادت من العلل والأغراض ما نسبناه إليها وحملناه عليها[٨].
- باب في الاعتلال لهم بأفعالهم[٩] .
- باب في تعارض العلل[١٠] .
- باب في بقاء الحكم مع زوال العِلَّة[١١] .

(١) ينظر : الخصائص (١ / ٤٩ - ٩٦) .

(٢) ينظر : المصدر السابق (١ / ١٨٥ - ١٨٧) .

(٣) ينظر : المصدر السابق (١ / ١٧٤ ، ١٧٥) .

(٤) ينظر : المصدر السابق (١ / ١٦٥ - ١٦٧) .

(٥) ينظر : المصدر السابق (١ / ١٧٠ - ١٧٣) .

(٦) ينظر : المصدر السابق (١ / ١٨٢ ، ١٨٣) .

(٧) ينظر : المصدر السابق (١ / ١٤٥ - ١٦٤) .

(٨) ينظر : المصدر السابق (١ / ٢٣٨ - ٢٥٢) .

(٩) ينظر : المصدر السابق (١ / ١٨٧ - ١٨٩) .

(١٠) ينظر : المصدر السابق (١ / ١٦٧ - ١٦٩) .

(١١) ينظر : المصدر السابق (٣ / ١٥٩ - ١٦٦) .

وإذا كانت هذه العنوانات كافية في بيان فضل ابن جنِّي في هذا العلم ، وتقدُّمه على غيره ، فكيف لو أحصي ما فيها من تفصيلات ، واستدلالات[١] ؟! .

وبهذا يكون القياس قد استوفى حقَّه من البحث والتمحيص عنده ؛ ولأنَّ التَّنظير قياس ـ كما سأوضِّح في المبحث الثاني من هذا التمهيد إن شاء الله ـ فإنَّ هذا البحث دليل آخر على ما حظيت به الأصول النَّحويَّة من اهتمام في فؤاده .

ولإبراز جهوده لابدَّ من الإشارة إلى أنَّه أفرد في خصائصه أبوابًا للحديث عن القياس والسَّماع معًا من جوانب مختلفة ، منها :

- باب القول على الاطِّراد والشُّذوذ[٢] .
- باب في امتناع العرب من الكلام بما يجوز في القياس[٣] .
- باب في الامتناع من تركيب ما يخرج عن السَّماع[٤] .
- باب في تقاود السَّماع وتقارع الانتزاع[٥] .
- باب في تعارض السَّماع والقياس[٦] .

ولو تتبع متتبِّع القياس في مؤلَّفات ابن جنِّي تنظيرًا وتطبيقًا لخرج بسفر عظيم في قدره ، وحجمه ؛ ناهيك عن الأدلَّة النَّحويَّة كلِّها .

الإجماع :

عقد ابن جنِّي في خصائصه بابًا تحدَّث فيه عن إجماع أهل العربيَّة متى يكون حجَّة[٧] ؟ ، فذكر أنَّه يريد بالإجماع إجماع أهل البصرة والكوفة ، واشترط لحجِّيَّة

---

(١) ينظر: حديث د.منى إلياس عن (ابن جنِّي والتَّعليل) في كتابها : القياس في النَّحو ص ٦٨ ـ ٧٦.

(٢) ينظر (١ / ٩٧ ـ ١٠١) ، وينظر : المنصف (١ / ٢٧٧ ـ ٢٧٩) .

(٣) ينظر (١ / ٣٩٢ ـ ٤٠٠) .

(٤) ينظر (٢ / ١٩ ـ ٢٣) .

(٥) ينظر (١ / ١٠١ ـ ١٠٩) .

(٦) ينظر (١ / ١١٨ ، ١٣٤) .

(٧) ينظر (١ / ١٩٠ ـ ١٩٤) .

إجماعهم ألا يخالف المنقول عن العرب ، ولا ما قيس عليه ؛ لأنَّ علم العربيَّة منتزع من استقراء كلام العرب ؛ إلا أنَّه مع ذلك يرى أنَّ إجماعهم على الأمر لا يعني أنَّه الحقُّ الذي لاحقَّ غيره ؛ لأنَّه " **لم يرد ممن يطاع أمره في قرآن ، ولا سنَّة أنَّهم لا يجتمعون على الخطأ كما جاء النصُّ عن رسول الله (ﷺ) من قوله " أمَّتي لا تجتمع على ضلالة " ، وإنَّما هو علم منتزع من استقراء هذه اللُّغة ، فكلُّ من فُرِق له عن عِلَّة صحيحة ، وطريق نهجة كان خليل نفسه ، وأبا عمرو فكره** "[١] .

فابن جنِّي في هذا النصِّ يسمح بمخالفة إجماع النُّحاة ؛ إلا أنَّه اشترط لذلك ألا يقدم عليه المخالف " **إلا بعد أن يناهضه إتقانًا ، ويثابته عرفانًا ، ولا يخلد إلى سانح خاطره ، ولا إلى نزوة من نزوات تفكُّره ؛ فإذا هو حذا على هذا المثال ، وباشر بإنعام تصفُّحه أنحاء الحال ، أمضى الرأي فيما يريه الله منه ، غير معازٍّ به ، ولا غاضٍّ من السَّلف (رحمهم الله) في شيء منه ، فإنَّه إذا فعل ذلك سُدِّدَ رأيه ، وشُيِّعَ خاطره ، وكان للصَّواب مَئِنَّة ، ومن التَّوفيق مَظِنَّة** "[٢] ؛ فابن جنِّي لم يفتح الباب لكلِّ من أراد الخلاف ، بل قيَّده بهذه القيود الصَّارمة ؛ ومع هذا فقد علَّق الشاطبيُّ (رحمه الله) على قوله هذا ، فقال " **هو قول مردود ، سبيله في ذلك سبيل النَّظَّام ، وبعض الخوارج ، والشِّيعة ؛ بل نقطع بأنَّ الإجماع في كلِّ فنٍّ حُجَّة شرعيَّة** "[٣] .

وفي الحقِّ أنَّ ابن جنِّي في مقام آخر قد زاد رأيه هذا شرحًا وتوضيحًا بما يجعله مقاربا لما ذهب إليه الشاطبيُّ (رحمه الله) من حجِّيَّة شرعيَّة لإجماع النُّحاة ، فقد تحدَّث ابن جنِّي عن (الاحتجاج بقول المخالف) ، فقال " **اعلم أنَّ هذا ـ على ما في ظاهره ـ صحيح ومستقيم ، وذلك أن ينبغ من أصحابه نابغ فينشئ خلافًا على أهل مذهبه ، فإذا سَمِّع خصمُه به ، وأجلب عليه ، قال : هذا لا يقول به أحد من**

---

(١) الخصائص (١ / ١٩٠ ، ١٩١) .

(٢) المصدر السابق (١ / ١٩١) .

(٣) ينظر : حاشية (٣) من المصدر السابق (١ / ١٩١) .

الفريقين ، فيخرجه مخرجَ التَّقبيح له ، والتَّشنيع عليه .... ؛ ولعمري إنَّ هذا ليس بموضع قطع على الخصم إلا أنَّ فيه تشنيعًا عليه ، وإهابة به إلى تركه ، وإضاقة لعذره في استمراره عليه ، وتهالكه فيه ، من غير إحكامه ، وإنعام الفحص عنه ، وإنَّما لم يكن فيه قطع ؛ لأنَّ للإنسان أن يرتجل من المذاهب ما يدعو إليه القياس ، ما لم يُلْوِ بنصٍّ ، أو ينتهك حرمة شرع "(١) .

وإذا تأمَّلنا هذا النصَّ ، وأضفناه إلى النُّصوص السابقة أيقنَّا أنَّ ابن جنِّي قد ضيَّق الخناق على مخالف الإجماع ، وأنَّه قيَّده بعدم انتهاك حرمة الشَّرع ، وليِّ أعناق النُّصوص ، والتجرِّي على سلفنا الصالح ؛ أمَّا فيما عدا ذلك فهو يدعو كلَّ من استطاع البحث ، والدَّرس ، والالتزام بأخلاق العلماء أن يبتكر رأيًا ، ويحدث خلافًا ؛ وهذا مع هذه القيود لن يكون إلا في المسائل الفرعيَّة ،كالمسألة التي ذكر ابن جنِّي أنَّه نقض بها إجماع النَّحويِّين ، حين ذهب إلى أنَّ : (**هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ**) على تقدير حذف مضاف ، وأنَّ أصلها : (هَذَا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ جُحْرُهُ) (٢) .

فالإجماع ـ عند ابن جنِّي ـ حجَّة في العربيَّة إذا لم يخالف المنقول عن العرب ، والمقيس عليه ، مع فتح مجال مُقَنَّنٍ لمن لديه قدرة على الإبداع ، والابتكار ؛ والمتتبِّع لمسائل الخلاف بين الكوفة والبصرة يجد الإجماع دليلاً حاضرًا في كثير من المسائل ، ومستندًا في ردِّ آراء المخالفين(٣) .

وبعد : فإنَّ علم أصول النَّحو قد اكتمل أو قارب الكمال على يد أبي الفتح ، ولذلك لم ينشط للتَّأليف فيه بعده ـ فيما أعلم ـ إلا أبو البركات الأنباريُّ في القرن السَّادس ، وجلال الدين السُّيوطيُّ في القرن التَّاسع ، فقد وضع الأنباريُّ كتابه الصغير

---

(١) الخصائص (١ / ١٨٩ ، ١٩٠) .

(٢) تنظر هذه المسألة مشروحة في المصدر السابق (١ / ١٩٢ ـ ١٩٤) ، وتنظر حواشي الشيخ النجار عليها ، وقد ذكر ابن جنِّي رأيه هذا ، أيضًا ، في الخاطريَّات (٢ / ٩٧) .

(٣) ينظر ما جمعه د. محمود نحلة من مواضع الاستدلال بالإجماع في مسائل الخلاف في كتابه : أصول النَّحو العربي ص ٨١ ـ ٩٣ .

(لمع الأدلَّة) ، وفيه تقسيم وتفريع جميلان ، إلا أنَّه مسبوق بالخصائص في معظم ما فيه ، وقد وُفِّقَ أحد الباحثين في قوله " **وفي الحقِّ أنَّه يمكن إرجاع كلِّ ما في اللُّمع إلى ما في الخصائص ، بل إنَّ ما في الأخير أعمق ، وأوسع ، وألصق بشواهد اللُّغة ، وأسلوبها العالي ، خصوصًا ما يتعلَّق بالعلل والقياس ؛ ولا ينقص هذا شيئًا من الفضل الأكبر الذي حقَّ للأنباريِّ بتشكيل هذا العلم على يديه ، وتحدُّد أقسامه ، وفروعه** "[١] ، أمَّا السيوطيُّ فقد وضع كتابه (الاقتراح في علم أصول النَّحو) ، وهو مفاد من الخصائص ، ولمع الأدلَّة .

وقد أطلت في الحديث عن جهود ابن جنِّي الأصوليَّة ، ونقلت عنوانات الأبواب حتى يعلم سبقه إلى اختراع هذا العلم ، وفضله في ابتكاره[٢] .

❁ ❁ ❁

(١) النَّحو وكتب التفسير (١ / ٨٣) .

(٢) تنظر دراسة جهود ابن جنِّي الأصوليَّة ـ أيضًا ـ في المراجع الآتية : النَّحو وكتب التفسير (١ / ٧٧ ـ ٩٢) ، ودراسة محقِّق الكوكب الدريِّ ص ٤٩ ـ ٨٠ ، وظاهرة الإعراب في النَّحو العربي ص ١٥٥ ـ ١٧٦ ، وفي أصول النَّحو ص ٩١ ـ ٩٩ .

المبحث الثَّاني

التَّنظير : معنًى وتأصيلاً

قال ابن فارس " **النُّون والظَّاء والرَّاء أصل صحيح يُرجع فروعه إلى معنى واحد ، وهو تأمُّل الشَّيء ومعاينته ، ثُمَّ يستعار ، ويتَّسع فيه .... ، ومن باب المجاز والاتِّساع قولهم : ....(هذا نظير هذا) من هذا القياس ، أي : إذا نظر إليه وإلى نظيره كانا سواء** "(١) .

وقال ابن منظور " **النَّظر : الفكر في الشِّيء تقدِّره ، وتقيسه منك** "(٢) .

وقال الفيروزآبادي "(**نَظَرْتَ إِلَيْهِ) : إذا رأيته وتدبَّرته ، قال (تعالى) ﴿ أَفَلا يَنْظُرُونَ إِلَى الإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ ﴾** [الغاشية : ١٧] ، **و (نَظَرْتُ فِي كَذَا) : تأمَّلته ، قال (تعالى) ﴿ أَوَلَمْ يَنْظُرُوْا فِي مَلَكُوْتِ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ ﴾** [الأعراف : ١٨٥] ، **يراد به الحثُّ على تأمُّل حكمته في خلقها** "(٣) .

فمادة (ن ظ ر) إذًا عائدة إلى معنى التأمُّل والتدبُّر في الشَّيء بنظر العين ونظر القلب ، وهذا ما تواردت المعاجم على ذكره في تفسير هذه المادة(٤) .

و (نَظَرَ) فعل يتعدَّى بنفسه(٥) ، ويتعدَّى بحرفي الجرِّ (إلى) و (في) ، قال الأزهريُّ "**إذا قلت (نَظَرْتُ إِلَيْهِ) لم يكن إلا بالعين ، وإذا قلت (نَظَرْتُ**

---

(١) مقاييس اللُّغة (٥ / ٤٤٤) .

(٢) لسان العرب (٦ / ٢١١) .

(٣) بصائر ذوي التَّمييز (٥ / ٨٢) .

(٤) ينظر في ذلك :

العين (٨ / ١٥٤) ، وتهذيب اللُّغة (١٤ / ٦٤) ، والصِّحاح (٢ / ٧٠٩) ، ولسان العرب (٦ / ٢١١) ، والقاموس المحيط (١ / ٧١) ، وتاج العروس (٧ / ٥٤٠) .

(٥) ينظر مثلاً : أساس البلاغة (٢/ ٢٨٢) ، والقاموس المحيط (١ / ٦٧١) .

فِي الأمْرِ) احتمل أن يكون تفكُّرًا ، وتدبُّرًا بالقلب "[١] ؛ فإن جـاء (نَظَـرَ) علـى (فَاعَلَ) تعدَّى بنفسه فحسب ، فيقـال : (نَـاظَرْتُ فُلانًـا بِفُـلان) ، أي : جعلتـه نظيرًا له ، و (نَاظَرَ فُلانًا) أي : صار نظيرًا له ، و (نَاظَرَ الشَّيْءَ بِالشَّـيْءِ) : جعلـه نظيرًا له[٢] .

وإن جاء (نَظَرَ) على (فَعَّل) ـ مضعَّف العين ـ تعدَّى بنفسه ، أيضًا لا غـير ؛ إذ يقال : (نَظَّرَ الشَّيء بالشَّيء) إذا (نَاظَرَهُ بِهِ) أي : جعله نظيرًا له[٣] .

و (التَّنظير) هو مصدر (نظَّـر) مشـدَّد العين هـذا ، وإن لم ينصَّ عليـه أحـد مـن المعجميِّين القدامى فيما اطَّلعت عليه .

وقد أخذ بعض المعاصرين هذا المعنى المعجميَّ ، فَعَرَّف به (التَّنظير) ، فقـال : " (**التَّنظير) : أن تجعل شيئًا ما نظير آخر** "[٤] ، وعرَّفه آخر بقوله : " **التَّنظير لغةً : مصدر (نظَّر الشَّيء بالشَّيء): جعله نظـيرًا لـه ،أي : شـبيهًا بـه ؛ واصطلاحًـا: حمل النَّظير على النَّظير** "[٥] ؛ وقد عرَّف بعض الباحثين هذا التعريف الاصطلاحي ، فقال : " **وعند النُّحاة فإنَّ (حمل النَّظير على النَّظير) معناه : إجراؤه مجرى نظيره باعتبار جامع بينهما ، كحمـل (ما) النافيـة علـى (ليـس) في العمـل باعتبـار مشابهتها لها في كونها لنفي زمان الحال** "[٦] .

---

(١) تهذيب اللُّغة (١٤ / ٢٦٤) .

(٢) ينظر : المحيط في اللُّغة (١٠ / ٢٢) ، والفائق في غريب الحديث (٣ / ٣١٠) ، ولسان العرب (٦ / ٢١٢) ، والمعجم الوسيط (٢ / ٩٣٢) ؛ وينظر- أيضًا - : شرح المفصَّل (١ / ٦٢) .

(٣) ينظر : المعجم الوسيط (٢ / ٩٣٢) .

(٤) النَّظير وعدمه في العربيَّة ص ٩٤ .

(٥) الخليل ص ١٦٠ .

(٦) محيط المحيط ص ٤٩٥ .

ولكن ، ما معنى (النَّظير) الذي هو مدار كلِّ هذه التعريفات ؟

تجمع المعاجم على أنَّ (النَّظير) هو المثل ، والمثل هو الشَّبيه[(١)] ، وفرَّق الفارقيُّ (ت : ٣٩١ هـ) بين المثل والنَّظير ، فقال " **الشيء على مثله أدلُّ منه على نظيره المقارب** "[(٢)] ، وتبعه الكفويُّ (ت : ١٠٩٤ هـ) في ذلك ، فقال " و (**النَّظير**) **أخصُّ من** (**المِثْل**) ، **وكذا** (**النِّدُّ**) **فإنَّه يقال لما يشاركه في الجوهر فقط ، كذا الشَّبه ، والمساوي ، والشَّكل ، وأعمُّ الألفاظ الموضوعة للمشابهة المثل** "[(٣)] ، فهذا تقييد لما في المعاجم من إطلاق .

وقد أوردت المعاجم بعض المرادفات لكلمة (نظير) ، قال الخليل " (**الضَّرِيْب**) : **النَّظير** "[(٤)] ، وقال ابن منظور " (**فلان ضَهِيٌّ فلان**) **أي نظيره وشبهه ، على** (**فَعِيْل**) "[(٥)] .... إلى غير ذلك ممَّا يدور في فلك معناه من الألفاظ كـ (الرَّسِيْل ، والمُضَاهِي ، والمُضَارع .... وغيرها)[(٦)]، وقد استخدم ابن جنِّي هذه المرادفات في التَّعبير عن النَّظير[(٧)] .

ومع الوجود اللافت لكلمة (النَّظير) ، وحضورها في عبارات النحاة ،

---

(١) ينظر : العين (٨ / ١٥٦) (٣ / ٤٠٤) ، وغريب الحديث (٥ / ٥٢٧) ، وجمهرة اللُّغة (١ / ٤٣٢) ، وتهذيب اللُّغة (١٤ / ٢٦٦) (٦ / ٥٩) ، والمحيط في اللُّغة (١٠ / ٢٢) ، مقاييس اللُّغة (٥ / ٢٩٦) (٣ / ٢٤٣) .

(٢) تفسير المسائل المشكلة ص ١٧٧ .

(٣) الكليَّات ص ٩٠٦ .

(٤) العين (٧ / ٣٢) .

(٥) لسان العرب (٤ / ١٤٣) .

(٦) ينظر : النَّظير وعدمه في العربيَّة ص ٩٩ - ١٠٢ ، وظاهرة قياس الحمل ص ٣٢٧ - ٣٢٩ .

(٧) ينظر مثلاً : استخدامه (رسيل ، ومراسل) في : الخصائص (٢ / ٢٥ ، ١٢٥) (٣ / ٢١٢) ، والمنصف (١ / ٢٥٩) ؛ واستخدامه (مضاهي) في : الخصائص (٣ / ١٥٧) ؛ واستخدامه المضارعة في المصدر السابق (٢ / ٣٢٠) ... وغيرها .

وكثرتها الكثرة المفرطة[١] ؛ فإنّي لم أجد - فيما اطّلعت عليه - مَنْ حَدَّهُ بِحَدٍّ اصطلاحيٍّ غير الرمانيّ (ت : ٣٨٤ هـ) في قوله : " **(النّظير) هو الشّبيه بما له مثل معناه ، وإن كان من غير جنسه ،كالفعل المتعدّي نظير الفعل الذي لا يتعدّى في لزوم الفاعل ، وفي الاشتقاق من المصدر ، وغير ذلك من الوجوه ، نحو : استتار الضّمير ، وعمله في الظرف ، والمصدر ، والحال** "[٢] .

وإذا استلهمنا ما قدّمناه من أنّ التّنظير مرتبط في أصل معناه بالتأمُّل والتدبُّر ، وأنّه مصدر (نظّر) - مشدَّد العين - ، وأنّ هذا التّشديد يعني الكثرة والمعاودة[٣] ؛ إضافة إلى إجماع النّاس على أنّ (النّظير) هو الشبيه ؛ استطعنا أن نضع تعريفًا مناسبًا للتّنظير بأنّه " **جعل شيء نظير شيء في وجه أو أكثر ، بعد تدبُّر وتفكُّر** " ؛ وتقييد التعريف بالتدبُّر والتفكُّر يجعله أخصّ من التّشبيه والتّمثيل ؛ لاحتياج المنظِّر إلى التأمُّل لتحديد أوجه التّناظر والشّبه .

وقد سألت شيخي الأستاذ الدكتور عبد الكريم بكّار عن معنى (التّنظير) ، فقال : " **هو اكتشاف أوجه التّشابه والتّناظر بين أصلين ، أو مسألتين ، أو قضيّتين ، أو مشكلتين** " ، و من لوازم هذا التعريف أن يكون في التّنظير تدبُّر وتفكُّر ؛ لحاجة المكتشف إليهما .

و (التّنظير) بهذا المعنى منهج قرآنيٌّ ، قال ابن القيِّم (رحمه الله) " **وقد اشتمل القرآن على بضعة وأربعين مثلاً ، تتضمّن تشبيه الشّيء بنظيره ، والتسوية بينهما في الحكم** "[٤] ، وقد مثّل (رحمه الله) لـ (**التّنظير القرآنيّ**) بأمثلة كثيرة ، منها أنّه ذكر أنّ الله (تعالى) " **قاس النّشأة الثّانية على النّشأة الأولى في الإمكان....، وقاس حياة الأموات بعد الموت على حياة الأرض بعد موتها**

(١) ينظر : مصطلحات علم أصول النّحو ص ٢٠ - ٢٤ ، ١٤٠ ، ٢٠٣ - ٢٠٥ .

(٢) منازل الحروف والحدود ص ٧٢ .

(٣) ينظر : المغني في تصريف الأفعال ص ١٣١ ، ١٣٢ .

(٤) أعلام الموقعين (١ / ١٢٩) .

بالنَّبات ، وقاس الخلق الجديد الذي أنكره أعداؤه على خلـق السـماوات والأرض .... ، وقاس الحياة بعد الموت على اليقظة بعد النَّـوم "[1] ، ثُـمَّ سـاق (رحمـه الله) من فرائد الفوائد في تنظيرات القرآن ما يُبذل من أجل حفظه ، وفهمـه ، وإتقانـه كـلُّ نَفَس ونفيس[2] .

كما بَيَّنَ أنَّ الله (تعالى) قد دَلَّ عباده على هذا النَّهج القرآنيِّ في بعض جوانب حياتهم ، فقال " **ضرب الله الأمثـال ، وصرَّفـها قـدرًا وشـرعًا ، ودَلَّ عبـاده علـى الاعتبار بذلك ، وعبورهم من الشَّيء إلى نظيره ، واستدلالهم بالنَّظير على النَّظير ؛ بل هذا أصل عبارة الرؤيـا الـتي هي جـزء مـن أجـزاء النُّبـوَّة ، ونـوع مـن أنـواع الوحي ؛ فإنَّها مبنيَّة على القياس والتَّمثيل ، واعتبار المعقـول بالمحسـوس ؛ ألا تـرى أنَّ الثِّياب في التَّأويل كالقُمُص تـدلُّ علـى الدِّيـن ، فمـا كـان فيـها مـن طـول أو قصر ، أو نظافة أو دنس فهو في الدِّين ، كمـا أوَّل النـبيُّ (ﷺ) القمـص بـالدِّين والعلم ، والقدر المشترك بينهما أنَّ كلاًّ منهما يستر صاحبه ، ويجمِّله بـين النَّـاس ، فالقميص يستر بدنه ، والعلم والدِّين يستر روحه وقلبه ، ويجمِّله بين النَّاس "**[3] .

والتَّنظير منهج نبويٌّ أيضًا ، فـ " **قـد قـرَّب النـبيُّ (ﷺ) الأحكـام إلى أمَّـته بذكر نظائرها وأسبابها ، وضرب لها الأمثال "**[4] ، ومن الأمثلة على تنظيراته (ﷺ) أنَّه قال له عمر بن الخطاب (ﷺ) : صنعت اليوم يا رسول الله أمرًا عظيمًا ، قبَّلْـتُ وأنا صائم ؛ فقال له (ﷺ) " أرأيت لو تمضمضـت بمـاء وأنـت صـائم ؟!) ؛ فقـال عمر : لا بأس بذلك ، فقال (ﷺ) : (فصم)[5] .

قال الإمام ابن القيم ـ رحمه الله ـ تعليقًا على هذا الخبر : " **ولولا أنَّ حكم المثـل**

---

(١) أعلام الموقِّعين (١ / ١٢٩) .

(٢) ينظر : المصدر السابق (١ / ١٢٩ ـ ١٦٧) .

(٣) المصدر السابق (١ / ١٧٧ ، ١٧٨) .

(٤) المصدر السابق (١ / ١٨٦) .

(٥) ينظر : المصدر السابق (١ / ١٨٦) .

حكم مثله ، وأن المعاني والعلل مؤثِّرة في الأحكام نفيًا وإثباتًا ؛ لم يكن لذكر هذا التَّشبيه معنى ، فذَكَره ليدلَّ به على أنَّ حكم النَّظير حكم مثله ، وأنَّ نسبة القبلة التي هي وسيلة الوطء كنسبة وضع الماء في الفم الذي هو وسيلة إلى شربه ، فكما أنَّ هذا الأمر لا يضرُّ فكذلك الآخر "[١] .

والأمثلة على تنظيراته (ﷺ)كثيرة ، وقد ذكر الإمام ابن القيِّم (رحمه الله) مجموعة صالحة منها[٢] ، وبَيَّنَ أنَّ الفائدة من التَّنظير فيها هي أنَّ المراد يكون أقرب إلى فهم السامع،"**وضبطه ، واستحضاره له باستحضار نظيره ، فإنَّ النَّفس تأنس بالنَّظائر والأشباه الأنس التامَّ ، وتنفر من الغربة والوحدة وعدم النَّظير** "[٣] .

وبتأمُّل هذه التَّنظيرات القرآنيَّة والنبويَّة نجد أنَّ (التَّنظير) الذي هو التَّشبيه بعد التَّدبُّر والتَّأمُّل يكون قياسًا حين يعلَّل به اجتماع المتناظرين في حكم من الأحكام ، وعندها تكتمل أركان القياس في التَّنظير ، فالرسول (ﷺ) نَظَّر لقُبلة الصائم بتمضمضه في عدم بطلان الصَّوم بهما ؛ لما بينهما من المشابهات المذكورة آنفًا ؛ وبهذا أستطيع القول : إنَّ (قياس الشَّبه) أو (قياس التمثيل) ، و(قياس المساوي) المذكورة في كتب أصول النَّحو داخلة في مضمون التَّنظير .

فأمَّا (قياس الشَّبه) فهو مصطلح ذكره أبو البركات الأنباريّ[٤] ، وأراد به **" قياس بعض أنواع الكلم على بعض إذا انعقد بينهما شبه من جهة المعنى ، أو من جهة اللفظ "**[٥].

قال محمد الخضر حسين " **مثال الشَّبه من جهة المعنى أنَّ أسماء الأفعال نحو (عَلَيْكَ ، ومَكَانَك ، وأَمَامَك) مشابهة في المعنى للأفعال التي قامت هذه الأسماء**

(١) أعلام الموقّعين (١ / ١٨٦) .

(٢) ينظر : المصدر السابق (١ / ١٨٤ - ١٨٧) (١ / ٢١٦ - ٢٢٦) .

(٣) المصدر السابق (١ / ٢٢٦) .

(٤) ينظر : لمع الأدلة ص ١٠٧ - ١٠٩ .

(٥) القياس في اللُّغة العربيَّة ص ٧٤ ، ٧٥ .

مقامها ، وهي (الْزَمْ ، واثْبُتْ ، وتَقَدَّمْ) ؛ ولهذا الشَّبه أجاز الكوفيُّون تقديم معمول أسماء الأفعال عليها ؛ قياسًا على جواز تقديمه على الأفعال التي قامت هي مقامها .

ومثال الشَّبه من جهة اللفظ أنَّ المركَّب المزجيَّ يشابه المختوم بتاء التَّأنيث في أحوال لفظيَّة ، منها : حذف جزئه الثَّاني عند النَّسب كما تحذف تاء التَّأنيث ، ومنها أنَّ التَّصغير يجري في صدره كما يجري فيما قبل تاء التَّأنيث ؛ وللشَّبه في هذه الأحوال اللَّفظيَّة أجازوا ترخيمه بحذف الجزء الثَّاني قياسًا على ترخيم المؤنَّث بحذف التَّاء "[1] ، وقد اختار محمد الخضر حسين لهذا النوع من القياس مُسَمَّى (قياس التَّمثيل)[2] .

وأمَّا (قياس المساوي) فمصطلح ظهر عند جلال الدِّين السيوطيِّ ، ويشمل عنده قسمين من أقسام القياس هما (حمل الفرع على الأصل ، وحمل النَّظير على النَّظير) ، قال " والنَّظير إمَّا في اللفظ ، وإمَّا في المعنى ، أو فيهما "[3] .

وقد مثَّل للأوَّل - الذي هو حمل الفرع على الأصل - بقوله " من أمثلة الأوَّل : زيادة (إنْ) بعد (مَا) المصدريَّة اللفظيَّة ، والموصولة ؛ لأنهما بلفظ (مَا) النَّافية ؛ ودخول لام الابتداء على (مَا) النَّافية حملاً لها في اللَّفظ على (مَا) الموصولة ؛ وتوكيد المضارع بالنُّون بعد (لا) النَّافية حملاً لها في اللَّفظ على (لا) النَّاهية ؛ وحذف فاعل (أفْعِل به !) في التَّعجُّب لَمَّا كان مشبهًا لفعل الأمر في اللَّفظ ؛ وبناء (حَذَامِ) على الكسر تشبيهًا له بـ (دَرَاكِ ، ونَزَالِ) ومنها إدغام

---

(١) القياس في اللُّغة العربيَّة ص ٧٥ .

(٢) لم ينصَّ على استبداله هذا المصطلح بمصطلح (قياس الشَّبه) ، بل إنَّه تحدَّث عنهما منفصلين ، وقد تبيَّن لي أن مراده بهما واحد ؛ لأنَّه مثَّل لهما بمثال واحد ، هو قياس المركَّب المزجيِّ على المختوم بتاء التَّأنيث ، ينظر : المرجع السابق ص ٢٧ ، ٧٥ .

(٣) الاقتراح ص ١١١ .

الحرف في مقاربه في المخرج "[١] .

ومثَّل للثَّاني - الذي هو **حمل النَّظير على النَّظير - بـ " اسم التفضيل ، و(أفعل) في التَّعجُّب ، فإنَّهم منعوا (أفعل) التفضيل أن يرفع الظَّاهر ؛ لشبهه بـ (أفعل) في التَّعجُّب وزنًا ، وأصلاً ، وإفادة للمبالغة ؛ وأجازوا تصغير (أفْعَل) في التَّعجُّب ؛ لشبهه بـ (أفعل) التَّفضيل في ذلك "[٢] .**

وبهذا نكون قد عَرَفنا " التَّنظير" في معناه العامِّ الذي يرادف به " التَّشبيه " ، وإن كان أخصَّ منه بما فيه من التدبُّر والتفكُّر ، وفي معناه الخاصِّ الذي هو حمل النَّظير على نظيره في حكم من الأحكام لعِلَّة الشَّبه والتَّناظر ، وهو القياس المذكور قبل قليل ؛ **وهذا المعنى القياسيُّ هو المراد في هذا البحث .**

وقد استخدم ابن جنِّي التَّنظير بهذين المعنيين ، ففي مؤلَّفاته تنظيرات كثيرة جدًّا تدخل في المعنى العامِّ دون الخاصِّ ، من ذلك ما يأتي :

■ **تنظيره للشاهد بشاهد آخر :**

نحو قوله " **ويدلُّك على أنَّ الفعل إذا تقدَّمه اسم ، ولم يَسُغْ عطفه عليه ؛ اضطرَّ معه إلى إضمار (أنْ) ليفيدا معًا معنى المصدر ، فيعطف المصدر الذي هو اسم على الاسم الذي قبله - قولُ ميسون بنت بَحْدَل الكلبيَّة :**

لَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وتَقَرَّ عَيْنِي ... أَحَبُّ إليَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ

فكأنها قالت : لأن ألبس عباءة ، وأن تقرَّ عيني أحبُّ إلي من كذا وكذا .

ونظير ذلك قول الآخر ، وهو من أبيات الكتاب أيضًا :

فَلَوْلا رجَالٌ مِنْ رزَامٍ أعزةٌ ... وآلُ سُبَيْعٍ أو أسُوءَكَ عَلقما

أراد : أو أن أسوءك ، فكأنَّه قال في البيت الأوَّل : لَلُبس عباءة ، وقرَّة عيني أحبُّ إليَّ من كذا ، وفي الآخر : فلولا رجالٌ ، وآل سبيع ؛ أو مساءتي إياك لكان كذا، فـ(القُرَّة) اسم بمنزلة (اللُّبس)، و(المساءة) اسم بمنزلة (آل سبيع)"[٣].

(١) الاقتراح ص ١١١ .

(٢) المصدر السابق ص ١١٢ .

(٣) سر صناعة الإعراب (١ / ٢٧٣ ، ٢٧٤) .

وقد كثر مثل هذا التَّنظير في مؤلَّفات ابن جنِّي كثرة مفرطة لاسيما المحتسَب ؛ لأنَّه التزم فيه توجيه القراءات الشاذَّة ، والاستشهاد لها بما يناظرها ، فيقوِّيها من أشعار العرب وأقوالهم[١] ، وكذلك الفتح الوهبي الذي فسَّر فيه المشكلات من أبيات أبي الطيب ـ رحمه الله ـ ونظَّر لها بشواهد عربيَّة فصيحة[٢] .

■ تنظيره للرَّأي برأي آخر:

كما في قوله عن (مَأْسَل) في قول امرئ القيس :

كَدَأْبِكَ مِنْ أُمِّ الحُوَيْرِثِ قَبْلَهَا   وَجَارَتِهَا أُمِّ الرَّبَابِ بِمَأْسَلِ

قال : " **إن كان هذا الجبل الذي اسمه (مَأْسَل) سبطًا مستطيلاً فاشتقاقه عندي من أسَلَة الذِّرَاع ، ومن قولهم : (خَدٌّ أسِيْل) ؛ كما قال أبو عليٍّ في (قِبَاء) اسم الجبل المعروف: إنَّه إن كان في هذا الجبل انضمام ، واجتماع فهو من قولهم : (حَرْفٌ مَقْبُوٌّ) ، أي : مضموم ؛ فهذا الذي قلت أنا نظير ما قاله** "[٣] .

ومثل هذه التَّنظيرات لا تعدو أن يقال لك فيها : (هذا شبيه هذا ومثله) ، دون أن يبنى على هذا الشَّبه اشتراكًا في حكم ، أو تفسيرًا لشاهد ، أو ذكرًا لعِلَّة ؛ **وهذه التَّنظيرات لم يتطرَّق إليها هذا البحث ، وقصر جهده على تتبُّع مسائل القياس بالتَّنظير ؛ وتفصيل أوجه الشَّبه والتَّناظر بين المتناظرين التي تكون في الغالب كلُّها أو بعضها عِلَّة في اشتراكهما في حكم من الأحكام ، وسوف تكشف فصول هذا البحث عنها بإذن الله .**

---

(١) ينظر : ـ مثلاً ـ : المحتسب (١ / ٤٠ ، ٦٥ ، ٨١ ، ١٠٨ ، ١٢١ ، ١٢٤ ، ١٢٩ ، ١٥٣ ، ١٥٧ ، ١٧٤ ، ١٩١) (٢ / ١٠ ، ١٥ ، ٣٥ ، ٥٧ ، ١١١ ، ١١٣ ، ١٢٧ ، ١٤٠ ، ١٦٩ ، ١٧٦ ، ١٧٧ ، ٢٠٢) وغيرها .

(٢) ينظر : ـ مثلاً ـ : ص ٢٩ ، ٣٦ ، ٣٩ ، ٤١ ، ١١٨ ، ١١٩ ، ١٢٠ ، ١٣٠ ، ١٦٩ ، ١٩٣ .

(٣) المنصف (١ / ١٥٠) ، وتنظر مسائل أخرى في : سر صناعة الإعراب (٢ / ٧٠٩) ، والمبهج ص١٣ ، ١٤ .

وقد نصَّ ابن جنِّي في مؤلَّفاته على (حمل النَّظير على النَّظير)[١] ، واتسع مفهوم النَّظير عنده حتى شمل النقيض أيضًا ، فجميع المعاني في هذه الدنيا ، وليس في العربيَّة وحدها ، في نظره متلاقية متناظرة ، وإن بدا من تناقضها ، وتنافرها ما بدا ، يقول :

" **العرب تجري الشَّيء مجرى نقيضه كما تجريه مجرى نظيره ، ألا تراها قالت (طَوِيْل)كما قالت (قَصِيْر) ، و(شَبْعَان) كـ(جَوْعَان) ، و(كَرُمَ) كـ (لَؤُمَ) ، و(عَلِم) كـ (جَهِلَ) ؟ ؛ ولأجل هذا قال بعضهم : إنَّ (قَوِي) : (فَعُلَ) في الأصل ؛ حملاً على نظيره الذي هو (ضَعُفَ) ، وفي هذا كافٍ من غيره ؛ ونحو من معناه قول المنجِّمين في التَّحسين : إذا تقابلا استحالا سعدًا ؛ وعليه قول الناس : عداوة أربعين سنة مودَّة .**

والمعاني في هذا العالم متلاقية على تفاوتها ، ومجتمعة مع ظاهر تفرُّقها ، لكنَّها محتاجة إلى طَبٍّ بها ، وملاطف لها "[٢] ؛ فقد جعل (ضَعُفَ) نظير (قَوِي) كما ترى ؛ مع أنَّه في المعنى نقيضه ، ومع تصريحه في هذا النصِّ وغيره على (**حمل النَّظير على النَّظير**) ، وهو من المصطلحات التي جعلها بعض المعاصرين مرادفة لمصطلح (التَّنظير)[٣] ؛ فإنَّ ابن جنِّي لم ينصَّ في شيء من كتبه التي بين أيدينا على مصطلح (التَّنظير) ، وإن وجد في كتبه مضمونه ومعناه ؛ **وفي هذا مدعاة للإلمام بتاريخ ظهور هذا المصطلح في العربيَّة وغيرها من العلوم .**

إنَّ أول ظهور استطعت رصده لهذا المصطلح في مؤلَّفات سلفنا من العلماء الكرام (رحمهم الله) كان عند **ابن حزم الظاهريِّ** فقيه الأندلس (ت : ٤٥٦ هـ) في كتابه (المحلَّى) في مسألة في المواريث ، فقد نقل الأثر الوارد عن زيد بن ثابت (رضي الله عنه) أنَّ عمر بن الخطَّاب (رضي الله عنه) استشار أصحاب رسول الله (صلى الله عليه وسلم) في ميراث

---

(١) سيرد حديث مفصل عن هذا في هذا البحث ص ٦٦ إن شاء الله ، تعالى .

(٢) المحتسب (٢ / ٤١) .

(٣) ينظر : الخليل ص ٢١٧ .

بين الجَدِّ ، والإخوة ، قال زيد : " وكان رأيي يومئذ أنَّ الإخوة أحقُّ بميراث أخيهم من الجَدِّ ، وعمر يومئذ يرى الجَدَّ أولى بميراث ابن ابنه من إخوته ، فتحاورت أنا وعمر محاورة شديدة ؛ فضربت له في ذلك مثلاً ، فقلت : لو أنَّ شجرة تشعَّب من أصلها غصن ، ثُمَّ تشعَّب من ذلك الغصن خوطان ، ذلك الغصن يجمع الخوطين دون الأصل ، ويغذوهما ؛ ألا ترى يا أمير المؤمنين أنَّ أحد الخوطين أقرب إلى أخيه منه إلى الأصل .

قال زيد : فأنا أعيد له وأضرب له هذه الأمثال ، وهو يأبى إلا أنَّ الجَدَّ أولى من الإخوة .... ؛ وضرب عليٌّ بن أبي طالب ، وابن عباس يومئذ لعمر مثلاً ، معناه لو أنَّ سيلاً سال فخلج منه خليج ، ثُمَّ خلج من ذلك الخليج شعبتان "(١) .

وقد علَّق ابن حزم على هذا الأثر بقوله : " قال أبو محمد : هذا التَّنظير ، وهذا التشبيه ، وهذا التمثيل ، وهذا التعليل ، وهذا القياس ، به يحتجُّ أهل القياس في إثبات القياس ؛ فانظروا ، واعتبروا ؛ وحاشَ لله أن يقول زيد ، أو علي ، أو ابن عباس (رضي الله عنهم) هذه الفضائح ، وهل رأى قطُّ ذو مسكة عقل أنَّ غصنين تفرَّعا من غصن من شجرة ، أو جدولين تشعَّبا من خليج من نهر يوجب حكمًا في ميراث الجَدِّ مع الإخوة بانفراده دونهم ، أو انفرادهم دونه ..... "(٢) ، ثُمَّ تحدَّث حديثًا طويلاً عن جميع الآثار الواردة في الجَدِّ ، والذي نُعْنى به هنا هو أنَّه جعل (التَّنظير) مرادفًا للتَّشبيه ، والتَّمثيل ، والقياس ، والتَّعليل ؛ وفي الحقِّ أنَّها جميعًا تدور في فلك واحد .

وبعد ابن حزم بقرنين يوافينا <u>ابن أبي الإصبع المصريُّ</u> (ت : ٦٥٤هـ) بـ (التَّنظير) مصطلحًا بلاغيًّا بديعيًّا قائمًا بنفسه ، محدودًا بحَدٍّ ، مناظرًا غيره من ألوان البديع فيقول :

" (باب التَّنظير) : وهو أن ينظِّر الإنسان بين كلامين إمَّا مُتَّفِقَي المعاني ،

---

(١) المحلَّى (٩ / ٢٩٢ ، ٢٩٣) .

(٢) المصدر السابق (٩ / ٢٩٣) .

أو **مختلفي المعاني ؛ ليظهر الأفضل منهما "**[١] ؛ ثُمَّ مثَّل له بأمثلة من الشِّعر وازن بينها وبين آيات كريمة تتحدَّث في المعاني نفسها[٢] .

قال بعض الباحثين : " و (**التَّنظير**) **من مبتدعات المصريِّ ، وهو قريب مما ذكره النُّقَّاد في باب الموازنة بين الكلام "**[٣] ؛ ونصَّ ابن حجَّة الحموي (ت : ٨٣٧ هـ) على أنَّ (التَّنظير) عند ابن أبي الإصبع مرادف للمقابلة[٤] ؛ وبعد هذا بدأ (التَّنظير) يظهر بمعنى القياس في كتب الفقه ، وأصوله ، والسنة المطهرة ، والتفسير[٥] .

أمَّا أول ظهور لهذا المصطلح في كتب العربيَّة فقد كان - فيما أعلم - عند ابن مالك (ت : ٦٧٢هـ) في قوله " **وأجاز الكوفيُّون استعمال (ليس) حرفًا عاطفًا ، فيقولون (قام زيدٌ ليس عمرٌو) كما يقال (قام زيد لا عمرو) ، وهذا التَّنظير لا يلزم ؛ لإمكان غيره ممَّا لاخلاف في جوازه ، وذلك لأنَّه يجوز أن يكون خبر (كان) وأخواتها ضميرًا متَّصلا ، ثمَّ يحذف منويًّا ثبوته ، كما يُفعل إذا كان الضمير مفعولا به ، فيقال (صديقك إنِّي كنته)** "[٦] ، فقد استخدم " التنظير " بمعنى " القياس " كما ترى ، وكذلك فعل من بعد ابن هشام الأنصاريِّ (ت : ٧٦١ هـ) حين ذكر أنَّ الزمخشري قال في قوله (تعالى) ﴿ **رَبِّ إِنِّي**

---

(١) بديع القرآن ص ٢٣٨ .

(٢) ينظر : المصدر السابق ص ٢٣٨ - ٢٤١ .

(٣) معجم المصطلحات البلاغيَّة وتطوُّرها ص ٤٢٧، وينظر : معجم البلاغة العربيَّة ص ٦٦٧ - ٦٦٩.

(٤) ينظر : خزانة الأدب (٢ / ٢٤ - ٣٣) .

(٥) ينظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية (ت :٧٢٨هـ) : (٢٠/ ١٦٧ ، ١٦٨) ، وزاد المعاد لابن القيم (ت : ٧٥١ هـ) : (٤ / ٣٦٨ ، ٣٧٢) ، وطبقات الشافعيَّة الكبرى لتاج الدين السبكي (ت : ٧٧١ هـ) (٣ / ٧٠ ، ٧١) ، وتفسير القرآن العظيم لابن كثير (ت : ٧٧٤ هـ) (١/ ٧٧ ، ٧٨) ، ومقدِّمة ابن خلدون (ت : ٨٠٨ هـ) : (١ / ٤٤٩) ، وفتح الباري لابن حجر العسقلاني (ت : ٨٥٢ هـ) (٢ / ١٨١ ،، ١٨٢) .

(٦) شرح التسهيل (٣ / ٣٤٦) .

﴿وَضَعْتُهَا أُنْثَى وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالأُنْثَى﴾ [آل عمران : ٣٦] : إنَّ جملتي ﴿ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ ﴾ و ﴿ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالأُنْثَى﴾ معترضتان بين الجملتين المصدَّرتين بـ (إنِّي) ، وأنَّ الاعتراض بالجملتين هنا كالاعتراض في قوله (تعالى) ﴿ فَلا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ ، وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ، إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ ﴾ [الواقعة : ٧٥ ، ٧٦ ، ٧٧][1] .

قال ابن هشام " **وفي التَّنظير نظر ؛ لأنَّ الذي في الآية الثَّانية اعتراضان كلٌّ منهما بجملة لا اعتراض واحد بجملتين** "[2] ، يريد ابن هشام أنَّ في آيات الواقعة اعتراضًا بين القسم ﴿ فَلا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ ﴾ ، وبين جوابه ﴿ إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ ﴾ بجملة ﴿ وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ﴾ ، واعتراض بين الموصوف ﴿ قَسَمٌ ﴾ ، وبين صفته ﴿ عَظِيمٌ ﴾ بجملة ﴿ لَوْ تَعْلَمُونَ ﴾ ؛ فالاعتراض الأوَّل بين شيئين ، والاعتراض الثَّاني بين شيئين غيرهما ؛ أمَّا آية آل عمران فالاعتراض بالجملتين متتاليتين بين الشَّيئين نفسهما ، فقياس الزمخشريِّ إذًا قياس مع الفارق ؛ وقد سمَّى ابن هشام قياسه هذا (تنظيرًا) ، كما ترى ، وبعد ابن مالك وابن هشام استخدم بعض النُّحاة هذا المصطلح أيضًا[3] .

هذا هو التَّنظير ، أمَّا (**أوجه التَّنظير**) فالمراد بها أوجه الشَّبه بين المتناظرين ، وهي الأمور التي يشتركان فيها تحقيقًا ، سواء كانت معنويَّة أو لفظيَّة[4] ، وهي الأمور التي سيتقصَّاها هذا البحث ، إن شاء الله ، في مؤلَّفات أبي الفتح .

❖ ❖ ❖

(١) ينظر قول الزمخشريِّ في الكشَّاف (١ / ٣٥٠) .

(٢) مغني اللَّبيب (٢ / ٣٨) .

(٣) ينظر : موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب ص ٦٧ ، ٦٨ ، وحاشية الصبَّان (٤ / ١٥٤٩) .

(٤) ينظر تعريف البلاغيِّين لـ (وجه الشَّبه) في معجم المصطلحات البلاغيَّة وتطوُّرها ص ٦٧٢ ، ٦٧٣ ومعجم البلاغة العربيَّة ص ٧٠٤ ، ٧٠٥ .

الفصل الأول

مظاهر اهتمام ابن جنِّي بالتَّنظير

الدَّلائل على نضج فكرة التَّنظير في ذهن ابن جنّي ، " أستاذ العربيَّة في كلِّ أجيالها "(١) ، واهتمامه به ، وتنبّهه وقصده إليه كثيرة ، فهو يصدر في التَّنظير ، أو في الحديث عنه عن وعي بأهميَّته ، واستيعاب له ، واستخدمه استخدام المَهَرَة أداةً من أدوات التَّأليف ، ووسيلةً من وسائل الجدل والإقناع .

وهذا البحث بجميع فصوله يشهد بذلك ، فقد جاء التَّنظير في جميع المسائل المدروسة في هذا البحث عِلَّة من علل القياس ، أو دليلاً من أدلَّة الحكم ، أو وسيلةً لتفسير ظاهرة من الظَّواهر الأسلوبيَّة في نصٍّ من النُّصوص الفصيحة .

وإذا كانت تلك المسائل تحمل الدَّليل القاطع على اهتمام ابن جنِّي بالتَّنظير ، ورعايته له ، فإنَّ هناك مظاهر أخرى لذلك الاهتمام ، أجعل الحديث عنها في هذا الفصل وُطَاءَةً لفصول البحث القادمة ، وشفيعًا إلى القلوب لمسائله ، حتى إذا اجتمعت معها كانت الدِّلالة بها جميعًا قاطعة على أنَّ ابن جنِّي هو أوَّل من تنبَّه للتَّنظير ، وتحدَّث عنه ، و"خلج شطآنه ، وبعج أحضانه "(٢) ، ووظَّفه في تأليفه ، وجدله توظيفًا واسعًا ، **وتلك المظاهر تتلخَّص في المباحث الآتية :**

---

(١) كما قال د. عبدالحميد الشلقاني ، وصدق فيما قال ، ينظر : الأعراب الرُّواة ص ١٢.

(٢) من حديث لابن جنِّي عن سيبويه في الخصائص (١ / ٣٠٩ ، ٣١٠) .

المبحث الأوَّل

التَّناظر سمة العربيَّة

كان إحساس ابن جنِّي بتلاقي العربيَّة وتناظرها عميقًا ، فقد صرَّح بذلك في كلمات من سحر البيان نفثها في أعطاف حديثه ، وهو في حال من النَّشوة ، والإعجاب بلغة العرب لا حدود لها ، فقد تحدَّث مثلاً عن حمل الأصل على الفرع في باب (غلبة الفروع على الأصول) [١] ، ثُمَّ قال " **فهذا ونحوه يدلُّك على قوَّة تداخل هذه اللُّغة وتلاحمها، واتِّصال أجزائها ، وتناسب أوضاعها ، وأنَّها لم تقتعث اقتعاثًا ، ولا هيلت هيلاً ، وأنَّ واضعها عُني بها ، وأحسن جوارها، وأُمِدَّ بالإصابة والأصالة فيها** "[٢] .

وهو يعجب من تلاقيها وتناسبها وارتباطها بأوجه من التَّناظر والتَّآخي ، فيقول "**وما أقرب أطراف هذه اللُّغة على ظاهر بعدها ، وأشدَّ تلاقيها مع مظنون تنافيها!**" [٣] ، ويصرِّح أيضًا بأنَّ هذا التَّلاقي والتَّآخي ليس في بعض جوانبها ، بل هو سمة من سماتها المطَّردة ، فتسمعه يقول " **وهذه اللُّغة هكذا طريق صنعتها ، وملاءمة أجزائها ، وضمُّ نشرها وشتاتها ، فإن لم تَطَبَّن لها ، وتلاقَ بين متهاجراتها بدَّت فِرَقًا ، وكانت حريَّة لو لاطفتها بالتَّعانق والالتقاء ، فرفقًا رفقًا ، لا عنفًا ، ولا خرقًا** "[٤] .

وهو مع هذا الإحساس العميق بتلاقي العربيَّة بروابط من أوجه التَّناظر والتَّشابه كثيرة ؛ فإنَّه يعلم صعوبة الكشف عنها ، والخوض في تفصيلاتها ، وأنَّه لا يهدى إلى ذلك كلُّ راغب ، ولا يوفَّق له كلُّ طالب ، فيقول :

---

(١) الخصائص (١ / ٣٠١ - ٣١٣) .

(٢) المصدر السَّابق (١ / ٣١٢ ، ٣١٣) .

(٣) المحتسب (٢ / ٢٧٣) .

(٤) المصدر السَّابق (١ / ٣٥٧ ، ٣٥٨) .

" **وكلام العرب لمن عرفه ـ ومن الَّذي يعرفه ؟!ـ ألطف من السِّحر ، وأنقى ساحة من مشوف الفكر ، وأشدُّ تساقطًا بعضًا على بعض ، وأمسُّ تساندًا نفلاً إلى فرض** "(١) ؛ فالعربيَّة عند ابن جنِّي حافلة بدلائل التَّآخي والتَّعانق ، ولكن أين من يكشف أسرارها ، ويسبر أغوارها ؟ يقول "**والكلام الحسن الجميل كثير، لكن أين لك بالمحسن المستثير؟** "(٢) ويقول ، أيضًا " **وكلام العرب لمن عرفه ، وتدرَّب بطريقها فيه جارٍ مَجرى السِّحر لطفًا ، وإن جسا عنه أكثر من ترى وجفا** "(٣) .

وهذه النُّصوص الَّتي يتحدَّث فيها عن العربيَّة حديثًا مرسلاً تكشف عن رغبته في تفسير شيء من أسرار هذا التَّلاقي بين أطراف العربيَّة عن طريق تحديد أوجه التَّناظر والتَّشابه بينها ، وتتبُّعها وإبرازها ؛ وتُصرِّح بأنَّ هذه الغاية ما كان لكلِّ باحث أن يطمع في بلوغها ، والظفر بشرف بزوغها .

وإذا كنت أوردتُّ حديث ابن جنِّي عن العربيَّة ، وأنَّ التَّناظر سمة من سماتها ، فإنَّ له حديثًا عن العرب يكشف فيه عن أنَّ إيثار التَّجانس والتَّشابه غريزة من غرائز نفوسهم ، قال " **اعلم أنَّ العرب تؤثر من التَّجانس والتَّشابه .... ما إذا تأمَّلته عرفت منه قوَّة عنايتها بهذا الشَّأن** "(٤) ؛ وقال ، أيضًا " **وقد دعاهم إيثارهم لتشبيه الأشياء بعضها ببعض أن حملوا الأصل على الفرع ، ألا تراهم يعلُّون المصدر لإعلال فعله ، ويصحِّحونه لصحَّته ؛ وذلك نحو قولك (قمت قيامًا ، وقاومت قوامًا) ، فإذا حملوا الأصل الَّذي هو المصدر على الفرع الَّذي هو الفعل ، فهل بقي في وضوح الدِّلالة على إيثارهم تشبيه الأشياء المتقاربة بعضها ببعض شبهة ؟** "(٥) .

---

(١) المحتسب (١ / ٩٣) .

(٢) المصدر السَّابق (١ / ١٥٣) .

(٣) الخصائص (١ / ٢٠٦) .

(٤) المصدر السابق (١ / ١١٢) .

(٥) المصدر السَّابق (١ / ١١٤) ، وحديثه عن حمل المصدر على الفعل سيرد مفصَّلاً في هذا البحث ص ٢٠٨، إن شاء الله .

وقد بلغ من قوّة هذا الإيثار للتّنظير والتّشبيه عند العرب أن أوقعهم في الغلط ؛ جريًا وراء هذا الهوى المتمكّن من نفوسهم ، قال ابن جنّي تعليقًا على ما رواه أبو عبيدة عن رؤبة أنّه كان يهمز (سِئَةَ القَوْسِ) ، وسائر العرب لا يهمزها :

" **إنّما يجوز هذا الغلط عندهم ؛ لما يستهويهم من الشّبه ؛ لأنّهم ليست لهم قياسات يستعصمون بها ، وإنّما يخلدون إلى طبائعهم ، فمن أجل ذلك قرأ الحسن البصريُّ (رحمة الله عليه) ﴿ وَمَا تَنَزَّلَتْ بِهِ الشَّيَاطُوْنَ ﴾** [الشّعراء : ٢١٠] **؛ لأنّه توهّم أنّه جمع التّصحيح ، نحو (الزّيدون) ، وليس منه ، وكذلك قراءته ﴿ وَلا أَدْرَأْتُكُمْ بِهِ ﴾** [يونس : ١٦] **جاء به من (دَرَأْتُهُ) أي : دفعته ، وليس منه ، وإنّما هو من (دَرَيْتُ بِالشّيء) ، أي : علمت به . وكذلك قراءة من قرأ : ﴿ عَادَ لُّؤْلَى ﴾** [النجم : ٥٠] ، **فهمز ، وهو خطأ منه ، وهو بمنزلة قول الشاعر :**

لَحَبَّ المُؤْقِدَانِ إليَّ مُؤْسَى

فهمز الواو الساكنة ؛ لأنّه توهّم الضمّة قبلها فيها ، ومن ذهب إلى أنّ (أوّل) من (وَأَلَ) فهو عندنا مخطئ ؛ لأنّه لا حُجّة له عليه .... ، ولهذا الغلط نظائر في كلامهم ، فإذا جاءك فاعرفه ؛ لتسلّمه كما سمعته ؛ ولا تقس عليه "[١].

فانظر إلى ما ذهب إليه ابن جنّي من أنّ الوقوع في هذه الأغلاط كان مصدره ما في نفوسهم من تقديم للتّشبيه والتّنظير ، وإيثار له ، **وله على قوّة هذه النزعة في نفس العربيّ دلائلُ قاهرةٌ ، أهمُّها :**

☒ **أنّ العرب تجري الشّيء مجرى نقيضه كما تجريه مجرى نظيره**[٢] :

و إذا بلغ الأمر هذا الحدّ الّذي يُجمع فيه بين الشّيء ونقيضه في حكم واحد ، ويقرّب بينهما حتى يتعانقا ، فلم يبق بعد ذلك دليل على أنّ إيثارهم التّناظر والتّقارب في لغتهم ضارب بجرانه في أعماق نفوسهم .

---

(١) المنصف (١ / ٣١١) ، وينظر : سر صناعة الإعراب (١ / ٣٣٠) ، و(باب في أغلاط العرب) في الخصائص (٣ / ٢٧٦ - ٢٨٥) .

(٢) ينظر : المحتسب (٢ / ٤١) ، والمنصف (١ / ٦٩) ، والخصائص (٢ / ٣٩١) .

قال ابن جنِّي :

" العرب قد تجري الشَّيء مجرى نقيضه كما تجريه مجرى نظيره ، ألا تراهم قالوا (جَوْعَان) كما قالوا (شَبْعَان) ، وقالوا (عَلِمَ)كما قالوا (جَهِلَ) ، وقالوا (كَثُرَ مَا تَقُومَنَّ) كما قالوا (قَلَّمَا تَقُومَنَّ) "[١] .

☒ **أنَّ العرب تقايض الأحكام بين المتناظرين :**

قال ابن جنِّي :

"وهذا عادة للعرب مألوفة ، وسنَّة مسلوكة : إذا أعطوا شيئًا من شيء حكمًا ما قابلوا ذلك بأن يعطوا المأخوذ منه حكمًا من أحكام صاحبه ؛ عمارة لبينهما ؛ وتتميمًا للشَّبه الجامع لهما"[٢] ، وحتى **" لا يكونا على حَرْدٍ ، وتناظر غير مجدٍ "**[٣] .

وواضح من هذين النَّصَّين أنَّ ابن جنِّي يرى في فعل العرب هذا تقوية للتَّناظر ، إذ به يصبح التَّناظر مجديًا ؛ لما فيه من العدل ، والرِّضا ، والمساواة ؛ وقد ضرب ابن جنِّي لهذه المقايضة كثيرًا من الأمثلة على ذلك ، منها[٤] :

- أنَّ العرب لَمَّا شبَّهوا الفعل المضارع بالاسم فأعربوه تَمَّموا ذلك المعنى بينهما بأن شبَّهُوا اسم الفاعل بالفعل فأعملوه[٥] .
- أنَّهم لَمَّا شبَّهُوا الوقف بالوصل في نحو قولهم (**عَلَيْهِ السَّلامُ والرَّحْمَتْ**) ، وقوله :

اللهُ نَجَّاكَ بَكَفَّيْ مُسْلِمَتْ ... مِنْ بَعْدِ مَا وَبَعْدِمَا وَبَعْدِمَتْ

شبَّهُوا أيضًا الوصل بالوقف في قولهم (**ثَلاثَهْ ارْبَعَه**) ، والأمثلة على ذلك كثيرة .

---

(١) الخصائص (٢ / ٣٩١) .
(٢) المصدر السَّابق (١ / ٦٤) ، وينظر أيضًا : المنصف (١ / ١٩١) .
(٣) الخصائص (١ / ٢٨٣ ، ٢٨٤) .
(٤) تنظر هذه الأمثلة وغيرها في المصدر السَّابق (١ / ٣٠٥ - ٣١٠) .
(٥) سيرد تفصيل هذه المسألة ، إن شاء الله في هذا البحث ص ١٧٧ .

ونخلص من هذا المبحث إلى أنَّ ابن جنِّي في دراساته اللُّغويَّة والنَّحويَّة والصَّرفيَّة كان ينطلق من شعور راسخ بأنَّ العربيَّـة هـي لغـة التَّجـانس ، والتَّنـاظر ؛ والتَّلاقـي ، والتَّآزر ؛ وأنَّها لغة قوم يؤثرون التَّشبيه والتَّنظير ،ويقدِّمونه حتى إنَّ ذلـك أوقعـهم في الغلط في بعض أقوالهم ؛ فلا عجب بعد ذلك أن يحاول في كلِّ مقـام أن يكشـف عـن شيء من تلك الأسرار ،كيف لا يفعل ، وقد نصَّ على أنَّ ذلك لا يؤتاه كلُّ باحث ، ولا يبترد من نبعه كلُّ لاهث ؟! وقد جاء هـو في هـذا بما يشـهد بفضلـه ، وفطنتـه ، ورجحان عقله ، وعبقريَّته ؛ وترك لنا في خصائصه أبوابًا طوالاً[١] ، تشـهد بما ذهـب إليه من تناظرها ، وتلاقي أطرافها ؛ وهذا النَّحـو مـن علـم العربيَّـة في نظـر ابـن جنِّـي " **هو فقهها ، وجامع معانيها ، وضامُّ نشرها**"[٢] ، و " **هو خاصُّ اللُّغة ، وسـرُّها ، وطلاوتـها الرَّائعـة ، وجوهرهـا**"[٣] ؛ ويـرى أنَّ هـذا التَّوجُّـه في دراسـة اللُّغـة " **يؤنقك ، ويفيء عليك ، ويبسط ما تجعَّد من خاطرك ، ويريك من حكم البـاري (عزَّ اسمه) ما تقف تحته ، وتسلِّم لعظم الصَّنعة فيه** "[٤] .

---

(١) ينظر مثلاً الأبواب الآتية :

- باب في تلاقي اللُّغة (١ / ٣٢٢ ـ ٣٢٤) .
- باب في تلاقي المعاني على اختلاف الأصول والمباني (٢ / ١١٥ ـ ١٣٥) .
- باب في الاشتقاق الأكبر (٢ / ١٣٥ ـ ١٤١) .
- باب في تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني (٢ / ١٤٧ ـ ١٥٤) .
- باب في ورود الوفاق مع وجود الخلاف (٢ / ٢١٢ ـ ٢١٥) .

(٢) الخصائص (٢ / ١٣٥) .

(٣) المصدر السَّابق (٢ / ١٢٧) .

(٤) المصدر السَّابق (٢ / ١٣٥) ، وينظر ـ أيضًا ـ (٢ / ١٥٤) .

المبحث الثاني

التّنظير عند سابقيه

ورد في كلام ابن جنّي ما يدلُّ على أنّه لاحظ التّنظير في مؤلّفات العلماء الّذين سبقوه ، ووضع يده عليه ، وهذا دليل من أدلّة نضوج فكرة التّنظير ، واختمارها في ذهنه ؛ فقد نقل عنهم في ذلك ما يدلُّ على تأمُّله ، واهتمامه بالتّنظير عندهم ، ومن أولئك العلماء :

- **سيبويه :**

نصَّ ابن جنّي على أنَّ مراعاة النّظائر ، وإيرادها كانت ركيزة من الرّكائز الّتي اعتمد عليها سيبويه في كتابه ، فقال " **إنَّ سيبويه كان كثيرًا ما كان يعتمد في كتابه على إيراد النّظائر ؛ ليؤنس بها** "(١) ؛ وهذه الكلمة لم تصدر إلا عن دراية بما في الكتاب من التّنظير واستيعاب له .

وقد مَثَّلَ ابن جنّي للتّنظير في كتاب سيبويه بمثال كرَّرَ ذكره كثيرًا ، وهو تنظيره بين اسم الفاعل والصّفة المشبَّهة : حين حمل الصّفة المشبَّهة في نحو : (**الحَسَنُ الوَجْهِ**) في إضافتها على اسم الفاعل في نحو : (**الضّاربُ الرَّجُلِ**) ، كما حمل (**الضّاربُ الرَّجُلِ**) على (**الحَسَنُ الوَجْهِ**) في جواز الإضافة ، أيضًا(٢) ، فحمل هذا على هذا ، وحمل هذا على هذا في حكم واحد .

وقد نصَّ ابن جنّي على أنَّ سيبويه لم يخالف بفعله هذا عادة العرب وسننها في

---

(١) المنصف (١ / ١١) .

(٢) ينظر في هذه المسألة : الكتاب (١ / ١٦٥ - ١٧٥ ، ١٨٢ ، ١٩٩ - ٢٠١ ، ٤٢٥ ، ٤٢٦) .

قال في (١ / ١٨٢) : " **وقد قال قوم من العرب ترضى عربيَّتهم : (هَذَا الضَّاربُ الرَّجُلِ) شبَّهوه بـ : (الحَسَنُ الوَجْهِ) ، وإن كان ليس مثله في المعنى ، ولا في أحواله إلا أنَّه اسم ، وقد يجرُّ كما يجرُّ** " ، وقال في (١ / ٢٠١) : " **وقد يجوز في هذا أن تقول : (هُوَ الحَسَنُ الوَجْهِ) على قوله : (هُوَ الضَّاربُ الرَّجُلِ)** " .

لغتها ، وأنَّ ذلك أمر " **فعلته العرب ، واعتقده العلماء** "[١] :

قال ابن جنّي : " **فلَمَّا رأى سيبويه العرب إذا شبَّهت شيئًا بشيء فحملته على حكمه عادت أيضًا فحملت الآخر على حكم صاحبه ؛ تثبيتًا لهما ؛ وتتميمًا لمعنى الشَّبه بينهما ، حكم أيضًا لجرِّ (الوجه) من قوله : (هَـذَا الحَسَنُ الوَجْهِ) أن يكون محمولاً على جرِّ (الرَّجل) في قولهم : (هَذَا الضَّاربُ الرَّجُلِ)** "[٢] .

ومن شواهد متابعته التَّنظير في كتاب سيبويه سؤاله عمَّا غمض منه ، فقد ذكر أنَّه سأل شيخه الفارسيَّ عن سبب تنظير سيبويه بين التَّحقير والتَّكسير ، فقال : " **وسألت مرَّة أبا عليٍّ (رحمه الله) عن ردِّ سيبويه كثيرًا من أحكام التَّحقير إلى أحكام التَّكسير ، وحمله إيَّاها عليها ، ألا تراه قال : تقول (سُرَيْحِيْن) ؛ لقولك (سَرَاحِيْن) ، ولا تقول (عُثَيْمِيْن) ؛ لأنَّك لا تقول (عَثَامِيْن)، ونحو ذلك** "[٣].

ثُمَّ ذكر أنَّ شيخه علَّل ذلك بأنَّ التَّكسير يحدث به معنى يبعده عن رتبة الآحاد ، أمَّا التَّحقير فإنَّه لا يخرج الاسم عن هذه الرُّتبة ، فكأنَّه هو المُكَبَّر ؛ إذ التَّحقير جار فيه مجرى الصِّفة ؛ ولأنَّه لم يحدث به حكم ، حمل هو على التَّكسير الَّذي استجدَّ به

(١) ينظر : الخصائص (١ / ٢٨٣) .

(٢) المصدر السَّابق : (١ / ٣٠٩) ، وينظر:(١ / ٢٨٤ ، ٢٩٨ ، ٢٩٩ ، ٣٠٤ ، ٣٠٥) .

(٣) المصدر السَّابق (١ / ٣٥٥) ، وينظر فيه : (١ / ٢٢٨) ؛ وينظر، أيضًا : الكتاب (٣ / ٤١٥ - ٤٣٣) .

يقول سيبويه (٣ / ٤١٦ ، ٤١٧) : " **واعلم أنَّ تصغير ما كان على أربعة أحرف إنَّما يجيء على حال مكسَّره للجمع في : التَّحرُّك ، والسُّكون ، ويكون ثالثه حرف اللِّين كما أنَّك إذا كسَّرته للجمع كان ثالثه حرف اللِّين ، إلا أنَّ ثالث الجمع ألف ، وثالث التَّصغير ياء ، وأوَّل التَّصغير مضموم ، وأول الجمع مفتوح ؛ وكذلك تصغير ما كان على خمسة أحرف يكون في مثل حاله لو كسَّرته للجمع ، ويكون ثالثه حرف لين كما يكون ثالثه في الجمع حرف لين ، غير أنَّ ثالثه في الجمع ألف ، وثالثه في التَّصغير ياء ، وأوله في الجمع مفتوح ، وفي التَّصغير مضموم ؛ وإنَّما فعل ذلك ؛ لأنَّك تكسِّر الاسم في التَّحقير كما تكسِّره في الجمع ، فأرادوا أن يفرِّقوا بين علم التَّصغير والجمع** " ، فهذه موازنة من سيبويه كشف فيها عن أوجه التَّنظير بين التَّحقير والتَّكسير ، وأوجه الاختلاف بينهما .

حكم ، وحدث به معنى ؛ وقد ذكر ابن جنّي جواب شيخه هذا ، ثُمَّ قال : " **هذا معقد معناه ، وما أحسنه وأعلاه !** "(١) ؛ فلا شك أنَّ في سؤاله عن عِلَّة ما عقده سيبويه من تنظير بين التَّحقير والتَّكسير دليلاً على تنبّهه إليه ، وملاحظته إيَّاه .

أضف إلى كلّ ذلك أنَّ ابن جنّي حاول الاستقراء ؛ لإضافة نظائر جديدة إلى ما ذكره سيبويه في بعض الأبنية ؛ فتكون فرحته باللَّفظ أو اللَّفظين يضيفهما فرحة الظَّفر ، والفوز بما لا مطمع في وجدانه ، وكيف لا يكون كذلك ، وقد قال عن سيبويه في إحدى شهاداته له ، والثَّناء عليه : " **وإنَّ إنسانًا أحاط بقاصي هذه اللُّغات المنتشرة ، وتحجَّر أذراءها المترامية ، على سعة البلاد ، وتعادى ألسنتها اللِّداد ، وكثرة التَّواضع بين أهليها من حاضر وباد ، حتى اغترق جميع كلام الصُّرَحاء والهجناء ، والعبيد والإماء ، في أطرار الأرض ، ذات الطُّول والعرض ، ما بين منثور إلى منظوم ، ومخطوب به إلى مسجوع ، حتى لغات الرُّعاة الأجلاف ، والرَّواعي ذوات صرار الأخلاف ، وعقلائهم والمدخولين، وهذاتهم الموسوسين ، في جدِّهم وهزلهم ، وحربهم وسلمهم ، وتغاير الأحوال عليهم ؛ فلم يخلل من جميع ذلك ـ على سعته وانبثاثه ، وتناشره واختلافه ـ إلا بأحرف تافهة المقدار ، متهافتة على البحث والاعتبار .... ؛ لجدير أن يُعْلَمَ بذلك توفيقُهُ ، وأن يُخَلَّى له إلى غايته طريقُهُ** "(٢) .

نظم ابن جنّي هذه المقطوعة الفريدة الَّتي لا يكاد قارئها يصحو من سكرها في مستهلّ حديثه عن فوائت الكتاب ، ودفعه عن الإمام الشكَّ والارتياب من أنَّه ترك بعض أبنية العربيَّة ، فلم يذكرها ؛ أمَّا إضافاته فقد كانت زيادة نظائر لما ذكره سيبويه

---

(١) الخصائص (١ / ٣٥٥) ، وينظر ، أيضًا : (٣/ ٢٧١) .

(٢) المصدر السَّابق (٣ / ١٨٩) ، ولابن جنّي أيضًا مقطوعة أخرى في الخصائص (١ / ٣٠٩ ، ٣١٠) يثني فيها على سيبويه ، وهي مثل هذه تفيض سحرًا وبيانًا ، وتنضح جمالاً وعرفانًا ، وهي صادرة عن حبّ وإجلال لإمام النُّحاة ، وقد تناولها العلامة محمد محمد أبو موسى بتحليل دلالات تراكيبها في كتابه : دلالات التَّراكيب ص ٣٦٠ ، ٣٦١ .

من الأمثلة على الأبنية ، وإذا كانت الحال كذلك ، فكيف لا تكون الفرحة بها غامرة ، والسَّعادة بتحصيلها وافرة ؟! .

من ذلك قوله " **ذكر صاحب الكتاب فيما جاء عنهم من (فَعَّال) في الأسماء : الكَلاَّء ، والجَبَّان ؛ وأضاف أبو عليٍّ إليهما : الفَيَّاد : ذَكَر البُوْم ؛ ووجدت أنا رابعًا ، وهو: الجَيَّار : السُعَال** "[١] .

فهو وشيخه الفارسيُّ قد أضافا نظائر جديدة إلى ما ذكره سيبويه في هذا البناء ، الَّذي " **لم يأت إلا في أحرف محفوظة** "[٢] ، فأمثلته قليلة النَّظير كما قال ابن جنِّي[٣] ، وقد كرَّر ذكر هذه الإضافات مرارًا في مؤلَّفاته[٤] ، ويبدو أنَّه كان دائم الاستقراء للظَّفر بمزيد من النَّظائر في هذا البناء ، وقد وُفِّقَ إلى ذلك ، ولك أن تقارن بين نصِّه السَّابق وبين قوله " **وكان أبو علي يضيف إلى ما حكاه سيبويه من الأسماء الَّتي جاءت على (فَعَّال) ـ وهو : الجَبَّانُ ، والكَلاَّ ءُ ـ الفَيَّادَ لذكر البوم ، ووجدت أنا غير ذلك ، وهو : التَّيَّارُ للموج ، والفَخَّارُ للخزف ، والحَمَّامُ ، والجَيَّارُ : السعال ، والكرَّارُ : كبش الرَّاعي** "[٥] .

ومثل ذلك أيضًا حديثه عن بناء (إِنْفَعْل) ؛ إذ لم يحك فيه سيبويه إلا لفظًا

---

(١) الخاطريَّات (٢ / ١٩٤) ، وينظر الكتاب (٤ / ٢٥٧) حيث قال سيبويه : " **ويكون على (فَعَّال) في الاسم ، والصِّفة : فالاسم نحو : الكَلاَّء ، والقَدَّاف ، والجَبَّان** ..." فقد ذكر سيبويه ثلاثة ألفاظ ، كما ترى ؛ وابن جنِّي في غير موضع ذكر أنَّ سيبويه لم يذكر إلا اثنين فقط ، وكلام ابن جنِّي لاشكَّ فيه ؛ لأنَّه كان يحصي ، ويريد الزِّيادة ، فلعلَّ هذا اللفظ الثالث (القدَّاف) من إضافات الشُّرَّاح على كتاب سيبويه فيما بعد عصر ابن جنِّي ؛ أو أن تكون نسخة ابن جنِّي من الكتاب ناقصة ، وهذا بعيد عندي .

(٢) المحتسب (٢ / ٢٤١) .

(٣) ينظر : المبهج ص ٥٠ .

(٤) ينظر : المحتسب (١ / ١٥١ ، ٣٣٣) (٢ / ٢٤١ ، ٣٤٩) ، والمبهج (٤٩ ، ٥٠) ، والخاطريَّات (٢ / ١٩٤) .

(٥) المحتسب (١ / ٣٣٣) .

واحدًا في قوله " **ويكون على (إنْفَعْل) ، وقالوا (إنْقَحْل) في الوصف لا غير**"[١]، وقد وجد ابن جنِّي لهذا اللفظ نظيرًا فأضافه إليه ، يقول " **ومثله ما رويناه عنهم من قولهم (رَجُلٌ إنْزَهْوٌ ، وامْرَأَةٌ إنْزَهْوَة ، ورجَالٌ إنْزَهْوُون ، ونِسَاءٌ إنْزَهْوَات) إذا كان ذا زهوٍ ، فهذا إذًا (إنْفَعْل) ، ولم يحك سيبويه من هذا الوزن إلا إنْقَحْلاً وحده** "[٢] .

وكتاب سيبويه حافل بمسائل التَّنظير كما ذكر ابن جنِّي ، وجمعها يحتاج إلى بحث ، واستقصاء ليس هذا مقامه ؛ إذ إنَّ مرادي هنا التَّدليل على ملاحظة ابن جنِّي ما في كتاب سيبويه من التَّنظير ، وتلمُّسه إيَّاه ، واستيعابه له .

▪ المازنيُّ :

ابن جنِّي هو شارح تصريف المازنيِّ ، ولولاه ، بعد لطف الله ، ما وصل إلينا ، وقد شرحه بما فيه من التَّنظير وغيره ، فلا شكَّ أنَّه بفعله هذا قد استوعب ما فيه من التَّنظير ، وسأكتفي هنا بذكر بعض ما أفاده ابن جنِّي من المازنيِّ في هذا الشَّأن ، فكرَّره في مؤلَّفاته ، وارتضاه ، وبنى عليه .

ولعلَّ أهمَّ ما أخذه عنه قاعدته الذَّائعة في أنَّ (**ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب**) ، وهي تعني أنَّ ما كان له في العربيَّة نظير فهو منها ، وما لم يكن له نظير فليس منها ؛ قال ابن جنِّي :

" **باب في أنَّ ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب**

هذا موضع شريف ، وأكثر النَّاس يضعف عن احتماله ؛ لغموضه ولطفه ،

---

(١) الكتاب (٤ / ٢٤٧) .

(٢) الخصائص (١ / ٢٣٠) ، وينظر : المنصف (١ / ٨٨) ، وأجاز ابن جنّي في الخصائص في (**إنْزَهْو**) رأيًا آخر مع هذا ، وهو أن يكون وزنه (**فِنْعَلْو**) على أن تكون همزته بدلاً من عين فيكون أصله(**عِنْزَهْو**) من (**العِزْهَاة**) ، وهو الَّذي لا يقرب النِّساء ، فيكون بذلك نظيرًا في وزنه لـ (**قِنْدأوَ ، وسِنْدَأو ، وحِنْطأو ، وكِنْتَأو**) .

والمنفعة به عامَّة ، والتَّساند إليه مُقَوٍّ مُجْدٍ ، وقد نصَّ أبو عثمان عليه ، فقال : ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب ، ألا ترى أنَّك لم تسمع أنت ، ولا غيرك اسم كلِّ فاعل ، ولا مفعول ، وإنَّما سمعت البعض ، فقست عليه غيره ، فإذا سمعت : (قَامَ زَيْدٌ) أجزت : (ظَرُفَ بِشْرٌ ، و كَرُمَ خَالد) "[١] .

وقد شُغل ابن جنِّي بهذا البيان من أبي عثمان ، فذكره في غير موضع ، وسأل عنه شيخه ، وصحَّحه وشرحه[٢] . زد على هذا أنهَّ أبرز بعض مسائل التَّنظير عند المازني ، فذكر ثناء بعض العلماء عليه ، وعجبهم ممَّا ذهب إليه ، من ذلك أنَّ أبا عثمان جعل إلحاق الرُّباعيِّ بالخماسيِّ عن طريق تكرار اللام في ، مثل : (**قَفَعْدَد** ، **وسَبَهْلَل** ، **وصَمَعْدَد**) الملحقات بـ (**سَفَرْجَل**) ، إلحاقًا مطَّردًا ؛ وأمَّا ما عداه كالإلحاق بزيادة الواو في (**فَدَوْكَس**) ، والياء في (**عَمَيْثَل**) فغير مطَّرد ؛ وجعل المازني نظير حكمه هذا في الإلحاق حكمَ الخليل في مصدر الفعل الثُّلاثيِّ المتعدِّي ؛ إذ ذهب إلى أنَّ ما كان منه على (فَعْل) ، فهو مطَّرد كـ(**القَتْل** ، **والشَّتْم** ، **والضَّرْب**) ، وما لم يكن على (فَعْل) نحو: (**الظُّلْم** ، **و الرُّكُوب** ، **والإتيان**) فهو غير مطَّرد اطِّراد الأوَّل[٣] .

قال المازني : " **فهذا الإلحاق من الأربعة نظير هذا المصدر من الثَّلاثة ، فعليه فقس** "[٤] ، وقد علَّق ابن جنِّي على تنظير المازني هذا ، ثُمَّ قال : " **قال أبو علي : وهذا التَّشبيه من أبي عثمان عجب من العجب ، وهو كما ذكر** "[٥] .

وإذا كان ابن جنِّي قد أكثر في مؤلَّفاته من توظيف التَّنظير في تحليل شوارد الشواهد وغريبها ، والتَّعلُّل لها به ، وبيان أنَّ الشُّبهة قد جاءت من قبله على العربيِّ ؛

---

(١) الخصائص (١ / ٣٥٨) ، وينظر كلام أبي عثمان المازنيِّ في المنصف (١ / ١٨٠) .

(٢) ينظر : المنصف (١ / ٤٣ ، ٤٤ ، ١٨٠ - ١٨٣) ، والخصائص (١/١١٥ ، ٣٥٨ - ٣٧٠) .

(٣) ينظر : المنصف (١ / ١٧٨ ، ١٧٩) .

(٤) المصدر السَّابق (١ / ١٧٩) .

(٥) المصدر السَّابق (١ / ١٧٩) .

لما في نفسه من حبٍّ للتَّجنيس ، وميل إلى التَّشبيه[١] ؛ فإنَّنا نجد عند أبي عثمان جذورًا لهذا التَّوجُّه ، فقد ذكر المازنيُّ قول الشاعر :

وَلاعَبَ بِالعَشِيِّ بَنِي بَنِيْهِ ... كَفِعْلِ الهِرِّ يَلْتَمِسُ العَظَايَا

ثُمَّ علَّق على تصحيحه الياء من (العَظَايَا) ، وعدم همزها[٢] ؛ فقال :

" **إنَّ الشاعر شبَّهَ ألف النَّصب بهاء التَّأنيث حين قال (عَظَايَة ، وصَلايَة) ، وما أشبهه ؛ وهذا مِمَّا يحفظ... ؛ ولولا أنَّه أخبرنا به من نثق بروايته ، وضبطه ما أجزناه ، ولجعلناه همزًا** "[٣] ، فهو مع ضعف هذا الشَّاهد في نفسه قد تعلَّل له بغلبة التَّشبيه على نفس قائله ؛ وقد بَيَّنَ ابن جنِّي ما عناه المازنيُّ من أوجه تناظر بين الألف في: (العَظَايَا) ، وتاء التَّأنيث في (عَظَايَة) ؛ فقال " **وجه الشَّبه بينهما : أنَّ الهاء ينفتح ما قبلها كما أنَّ الألف كذلك ، وأنَّ الهاء تجيء لمعنًى كما أنَّ الألف كذلك ، وأنَّ الألف زائدة كالهاء ، فمن حيث قالوا (النِّهَايَة ، والعَظَايَة) كذلك قالوا (العَظَايَا ، والشَّفَايَا) ، وهذا تشبيه بعيد ، وهو كالخطأ منهم** "[٤] .

فهذه بعض الأدلَّة على تنبُّه ابن جنِّي لتنظيرات المازني وتشبيهاته ، واهتمامه بها ، وشرحها ، واستيعابها .

▪ المبرِّد :

نقل أبو الفتح عن شيخه الفارسيِّ ما يوحي باستيعابه كلام المبرِّد ، ومعرفته الدَّقيقة بجديده في العلم ، قال ابن جنِّي " **قال لي أبو علي (رحمه الله) : إنِّي لم أودع كتابي في الحجة شيئًا من انتزاع أبي العباس غير هذا الموضع ، أعني قوله : ﴿ قُلْ**

---

(١) ينظر ما سبق ص ٣٣ من هذا البحث .

(٢) قال ابن جنِّي في الخصائص (٢/٣٤) " **قالوا (عَظَاءَةٌ ، وصَلاءَةٌ ، وعَبَاءَةٌ) ، فهمزوا مع الهاء ؛ توقُّعًا لما سيصيرون إليه من طرح الهاء ، ووجوب الهمز عند (العَظَاء ، والصَّلاء ، والعَبَاء)** " ، وتنظر العِلَّة في وجوب همزها هي ونظيراتها مفصَّلة في المنصف (١ / ١٢٨ - ١٣٠) .

(٣) المنصف (١ / ١٥٥) .

(٤) المصدر السَّابق (١ / ١٥٥) ، وينظر : الخصائص (١ / ٢٩٣) .

إنَّ المَوْتَ الَّذي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإنَّه مُلاقِيْكُمْ ﴾ [الجمعة : ٨] ، **مع قوله :**

وَمَنْ هَابَ أَسْبَابَ المَنَايَا يَنَلْنَهُ

وكان (رحمه الله) يستحسن الجمع بينهما "(١).

و إذا علمنا مع ذلك أنَّ ابن جنِّي قد نقل رأي شيخه في المبَرِّد مع جماعة من العلماء بقوله عنه " **وكان يعظِّم أبا عثمان ، ويكاد يعبد أبا الحسن ، ولم يكن أبو العباس عنده إلا رُجَيْلاً** "(٢) ، ثُمَّ رأيناه لا يُعْنَى من انتزاعاته إلا بمسألة واحدة ، هي مسألة من مسائل التَّنظير ، ثبت لنا أنَّه لم يرسل هذا القول إلا عن استيعاب لكلام المبَرِّد ، واستقصاء له ، وقد أقَرَّهُ ابن جنِّي على ما قال ، وأخذه عنه .

و لم يقتصر ابن جنِّي على هذه المسألة من مسائل التَّنظير عند المبَرِّد ، بل زاد عليها مسألة أخرى لا تقلُّ في طرافتها عنها ، هي تعليله إبدال همزة (**حَمْرَاءَ** ، **وصَحْرَاءَ**) ونحوهما واوًا عند التَّثنية والجمع ، بأنَّ الهمزة نظيرة الواو ، ولكن فيم تناظرا عنده ؟

---

(١) الخصائص (٣ / ٣٢٨) ، وينظر ، أيضًا : بقيَّة الخاطريَّات ص ٤٦ ، ٤٧ .

قال الفارسي في الحجَّة (١ / ٤٥) عن الآية الكريمة " **أمَّا دخول معنى الجزاء في الآية ، وصحَّته ؛ فعلى أن ينزَّل الكلام كأنَّه خوطب به من ظنَّ أنَّ فراره من الموت ينجيه ، وقد جاء الجزاء المحض في ذلك ، قال الشاعر :**

وَمَنْ هَابَ أَسْبَابَ المَنِيَّةِ يَلْقَهَا ... وَلَوْ رَامَ أَسْبَابَ السَّمَاءِ بِسُلَّمِ

فإذا جاز في الجزاء المحض في البيت فكذلك تكون الآية ، والتَّصحيح لمعنى الجزاء في ذلك قول محمد بن يزيد ".

(٢) بقيَّة الخاطريَّات ص ٤٥ ، وقد ناقش الشيخ محمد عبدالخالق عضيمة ما نقل عن الفارسي ، أيضًا في نقده لكتاب (المقتضب) وقوله إنَّه لم ينتفع منه إلا بمسألة واحدة ، ينظر : مقدمة تحقيق المقتضب (١ / ٧٤) ؛ **أمَّا أبو الفتح** فتحديد موقفه من المبَرِّد يحتاج إلى دراسة دقيقة ، على أنَّ رأيه فيه ألطف من رأي شيخه ، فقد قال عنه في سر صناعة الإعراب (١/١٢٩ ، ١٣٠) : " **يُعَدُّ جبلاً في العلم ، وإليه أفضت مقالات أصحابنا ، وهو الَّذي نقلها وقرَّرها ، وأجرى الفروع ، والعلل ، والمقاييس عليها** " .

قال ابن جنّي " **قال أبو العبّاس : إنّما كان ذلك فيهما ؛ لأنّ الهمزة في مخرجها نظيرة الواو في مخرجها ، يريد : أنّهما طرفان هذه أسفل الحروف ، وهذه أعلاها** "[1] ، وقال في مقام آخر " **ألا ترى أنّ أبا العبّاس قال : .... شُبِّهَت الهمزة بالواو ؛ لأنّ كلّ واحدة منهما طارفة في جهتها ، فجعل تناهيهما في البعد طريقًا إلى تلاقيهما في الحكم** "[2] .

هاتان المسألتان من تنظيرات المبَرِّد أهمُّ ما التفت إليه ابن جنّي ، وعُنِي به ، على أنّ في المقتضب غيرهما ممَّا يحتاج في دارسته ، وتأصيله إلى جمع واستقصاء ليس هذا مقامه .

▪ الفارسيُّ :

مرَّ بنا قبل قليل شيء من دلائل اهتمام الفارسيِّ بالتَّنظير ، وعنايته به ، وطربه له ، حين ذكرت موقفه من تنظير المازنيِّ في إلحاق الرُّباعيِّ بالخماسيِّ ، وموقفه من انتزاعات المبَرِّد ، واستنباطاته .

والحديث عن الفارسيِّ حينما يكون على لسان تلميذه ابن جنّي الّذي لازمه أربعين عامًا ، يحلو ويروق ، فقد قال عنه " **أحسب أنّ أبا عليٍّ قد خطر له ، وانتزع من علل هذا العلم ثلث ما وقع لجميع أصحابنا** "[3] .

ولا تكاد تجد عند ابن جنّي مسألة نادرة ، ولا رأيًا ثاقبًا ؛ إلا ولشيخه فيه فضل ، قال ابن جنّي " **وكنت وأنا أنسخ التّذكرة لأبي عليٍّ إذا مرَّ بي شيء قد كنت رأيت طرفًا منه ، أو ألممت به فيما قبل ؛ أقول له : قد كنت شارفت هذا الموضع ، وتلوّح لي بعضه ، ولم أنته إلى آخره ، وأراك أنت قد جئت به ، واستوفيته ، وتمكّنت فيه ؛ فيتبسّم (رحمه الله) له ، ويتطلّق إليه ؛ سرورًا باستماعه ، ومعرفةً بقدر نعمة الله عنده فيه ، وفي أمثاله** "[4].

---

(١) المنصف (٢ / ٣٢٣) ، وينظر رأي المبَرِّد هذا في المقتضب (٤ / ٦) .

(٢) المحتسب (٢ / ٤١) .

(٣) الخصائص (١ / ٢٠٩) .

(٤) المصدر السابق (١ / ٢٠٨) .

فالحديث عن استيعاب ابن جنّي لعلم شيخه الفارسيِّ ، والتّمرُّس على أقيسته ، وتنظيراته ، وحججه ، وأدلّته ، واستنباطاته ؛ حديث لا ينتهي إلى حدٍّ[١]، ومسائل هذا البحث تشهد بذلك ، فقد أخذها ابن جنّي ، أو أخذ بعض أفكارها ، وأجزائها من شيخه الفارسيِّ ، وسترى ذلك ؛ ثُمَّ زاد عليها ما هداه الله إليه ؛ وقد كان معترفًا بفضل شيخه ، وقّافًا عند حدوده ، ينسب إليه ما أخذه عنه ، وأفاده منه غالبًا.

ولكنَّ هذا لا يعني أنَّ أبا الفتح كان ورَّاقًا عند أبي عليٍّ : يكتب كلامه ، وينسخ مؤلّفاته ؛حاشا لله ، فهو أبو الفتح ، صادف علمُ شيخه منه قلبًا ذكيًّا ، وعقلاً سويًّا ، وأذنًا واعية ، وهمة عالية ، وصدق إقبال ، وعزيمة على غير مثال ؛ ففاق أقرانه ، وملأ زمانه ، فعلا في العلم وسمق ، وركب في المجد طبقًا عن طبق ، وترك آثاره :تحيي مقداره ، وترفع أنواره ؛ وقد عرف مقدار نعمة الله عليه ، فقال **" وأمَّا هُجنة الطَّبع ، وكُدرة الفكر ، وخمود النفس ، وخَيس الخاطر ، وضيق المضطرب ؛ فنحمد الله على أن حماناه ، ونسأله (سبحانه) أن يبارك لنا فيما آتاناه ، ويستعملنا به فيما يدني منه "**[٢] .

وقد كان إعجاب ابن جنّي بتنظيرات شيخه ، وأقيسته غير محدود بحَدٍّ ، ولعلّه لم يظهر منتشيًا في حياته كلّها كنشوته من تنظير شيخه (يَالا) من قول الشاعر :

فَخَيْرٌ نَحْنُ عِنْدَ النَّاسِ مِنْكُمْ إذَا الدَّاعِي المُثَوِّبُ قَالَ : يَالا

بالكلمة الثُّلاثيَّة الَّتي عينها ألف كـ (**دَار** ، **وبَاب**) ، وحكمه عليها بالانقلاب كألف نظيرتها[٣]، قال ابن جنّي :

" سألته عن عِلّة ذلك ، فقال : لَمَّا خُلطت بها لام الجرِّ من بعدها ، وحسن

---

(١) ينظر مثلاً للتّدليل على ذلك : كتاب (أبو عليٍّ الفارسيُّ) ص ٣٢٧ - ٣٨٣ ، ٦٣٧ - ٦٤٨ .

(٢) الخصائص (٢ / ٤٥) .

(٣) ينظر : المصدر السابق (١/٢٧٧ ، ٢٧٨) (٢ / ٣٧٧) (٣ / ٢٣١ - ٢٣٣) ، والخاطريَّات (١ / ١٢٧) ؛ وقد ذكر ابن جنّي نظائر متعدِّدة لهذه المسألة من استنباطات أبي عليٍّ في استحالة التّقدير في اللّفظ لانتقاله من صورة إلى أخرى ، تنظر في : الخصائص (١ / ٢٧٨ - ٢٨٠) .

قطعها، والوقوف عليها ، والتَّعليق لها في قوله (يَالا) أشبهت (يَال) هذه الكلمة الثُّلاثيَّة الَّتي عينها ألف ، فأوجب القياس أن يحكم عليها بأنَّها كـ (بَاب ، وسَاق) ، ونحو ذلك "[١] ، قال " **فأنقت لذلك ، وذهب بي استحساني إياه كلَّ مذهب** "[٢] .

ثُمَّ تدفَّق وهو في هذه الحال بالثَّناء على شيخه ، فقال " **ولله هو ، وعليه رحمته ، فما كان أقوى قياسه ، وأشدَّ بهذا العلم اللَّطيف الشَّريف أنسه ، فكأنَّه إنَّما كان مخلوقًا له ، وكيف لا يكون كذلك ، وقد أقام على هذه الطَّريقة مع جلَّة أصحابها ، وأعيان شيوخها سبعين سنة ، زائحة علله ، ساقطة عنه كلفه ؛ وجعله همه وسدمه ، لا يعتاقه عنه ولد ، ولا يعارضه فيه متجر .....؟!** "[٣] .

فأيُّ نشوة هذه الَّتي جعلته يتدفَّق بهذا السِّحر، من أجل مسألة واحدة ؟! إنَّها قلوب العلماء المخلصين : جمعت فأوعت ، وصدقت فانتفعت .

---

(١) الخصائص (٣ / ٢٣١ ، ٢٣٢) .

(٢) المصدر السَّابق (٣ / ٢٣٢) ، وفي هذه الصَّفحة والَّتي تليها استشهد ابن جنِّي بمسألة شيخه هذه على بعض ما يراه من أحكام منها :

- **جواز كتابة (يَال) هكذا مفصولة عمَّا جرَّته ، وبهذا يجوز :**

يَالَ بَكْرٍ أنْشِرُوا لِي كُلَيْبًا

- **شدَّة اتصال حروف الجرِّ بما تدخل عليه من الأفعال لتقوِّيَهُ ، فتُعدِّيَهُ ، نحو (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ)** ، وينظر في هذا الأخير أيضًا : الخصائص (١ / ٣٤٢ ، ٣٤٣) .

كما ذهب إلى أنَّ ألف الإطلاق في (يَالا) كأنَّها نائبة عن الاسم المجرور باللام ، ونظَّر لها في هذه الإنابة بعدة نظائر منها :

- **واو الإطلاق في نحو قوله :**

وَمَا كُلُّ مَنْ وَافَى مِنًى أنَا عَارِفُ

برفع (كلٌّ) ، فواو الإطلاق في (عَارِفُو) نائبة عن الضَّمير الَّذي يزاد في (عَارِفُهُ) .

- **التَّنوين في نحو (حِيْنَئِذٍ ، ويَوْمَئِذٍ)** فهو نائب عن المضاف إليه (إذْ) .. ، ينظر : الخصائص (٢ / ٣٧٧ ، ٣٧٨) .

(٣) المصدر السابق (١ / ٢٧٧ ، ٢٧٨) .

ثُمَّ إذا كانت فرحته بهذا التَّنظير من شيخه بلغت به هذا الحَدَّ ، أفلا يطمع في اصطياد مثله ، وكدِّ الذِّهن ، ومساورة الفكر فيما يساويه ؟!

وبعد ، فحاصل هذا المبحث أنَّ ابن جنِّي قد تنبَّه إلى ما وقع في كتب سابقيه من تنظير ، فتتبَّعه ، وعرف قدره ، وتحدَّث عنه ، ووظَّفه في معالجة النُّصوص ، وتشريح المسائل توظيفًا واسعًا ؛ وقد أفاد ابن جنِّي ممن سبقه من هؤلاء العلماء الكرام ، وغيرهم في تنظيراته بما سيجلِّيه هذا البحث في أثناء تأصيل المسائل وتحقيقها ، إن شاء الله تعالى .

المبحث الثالث

عنايته بالتَّنظير في كتبه

التَّنظير في مؤلَّفات ابن جنِّي واسع الانتشار ، لا يخلو منه كتاب أو رسالة ، ولكنَّ اللاَّفت للنَّظر ، والدَّاعي إلى التَّأمُّل هو أنَّه قد نصَّ في مقدِّمات بعض مؤلَّفاته أو خواتمها على أنَّ التَّنظير ركيزة من ركائز تأليفه ، وتلك الكتب هي :

☒ المنصف :

وهو شرح كتاب التَّصريف للمازنيِّ ، وقد قال ابن جنِّي في مقدِّمته " **هذا كتاب أشرح فيه كتاب أبي عثمان بكر بن محمد بن بقيَّة المازنيِّ (رحمه الله) في التَّصريف ، بتمكين أصوله ، وتهذيب فصوله ، ولا أدع فيه ـ بحول الله وقوَّته ـ غامضًا إلا شرحته ، ولا مشكلاً إلا أوضحته ، ولا كثيرًا من الأشباه والنَّظائر إلا أوردتُّه ؛ ليكون هذا الكتاب قائمًا بنفسه ، ومتقدِّمًا في جنسه**"[(١)] .

فقد وعد ابن جنِّي في هذا النصِّ : بشرح الغامض ، وتوضيح المشكل ، وإيراد الأشباه والنَّظائر ؛ وجعل هذه الثَّلاث أسباب تقدُّم الكتاب على غيره ، واستغنائه عمَّا سواه ، وهذا دليل واضح على أنَّ التَّنظير فكرة ناضجة في ذهنه ، يقصد إليها ، ويعتمد في تأليفه عليها ، في وعي ، وإدراك ، وبصيرة .

☒ الفَسْر :

وهو شرحه لديوان أبي الطيب المتنبي ، وقد قال في مقدِّمته " **سألت (أدام الله تسديدك ، وأحسن من كلِّ عارفة مزيدك) أن أضع لك شعر أبي الطيب أحمد ابن الحسين المتنبي : بِفَسْرِ معانيه ، وإيراد الأشباه فيه ، وإيضاح عويص إعرابه ، وإقامة الشواهد على غريبه ؛ فرأيت إجابتك لذلك** "[(٢)] ، فقد صرَّح بأنَّ عمله في

---

(١) المنصف (١ / ١) .

(٢) الفسر (١ / ٢٠) .

شرح الدِّيوان يشمل أربعة أمور هي : تفسير المعنى ، وإيراد النَّظائر ، وإيضاح الإعراب ، وإقامة الشواهد على الغريب .

وقد عاد في مقدِّمة هذا الكتاب ، فصرَّح بغرضه من إيراد الشَّاهد والنَّظير ، فقال " ... **إلى سوى ذلك ممَّا أحضره من : تلخيص ، وإيضاح ، وشاهد ونظير يكونان سببًا للإفصاح...**"[1] ؛ فهذا تحديد لمقصده من التَّنظير ، وأنَّه إنَّما لجأ إليه للإفصاح عن مراده ، وتوضيح مسائله ؛ وهذا دليل آخر على اهتمامه بالتَّنظير ، وعنايته به .

☒ تفسير أرجوزة أبي نواس :

جاء التَّنبيه هذه المرَّة في الخاتمة ؛ إذ قال " **قد انتهيت من تعريب هذه القصيدة بما قَرُبَ وكفى ، ولولا الإطالة لبسطتها أكثر من هذا ، وما رأيت أحدًا من أصحابنا نَشِطَ لتعريب شعر محدث على هذه الطَّريقة ؛ لأنَّ تفسير هذه القصيدة قد اشتمل على : لغة ، وإعراب ، وشعر ، ومعنى ، ونظير ، وعروض ، وتصريف ، واشتقاق ، وشيء من علم القوافي** "[2].

فابن جنِّي جعل التَّنظير في هذا النَّصِّ بمنزلة عدد من العلوم الَّتي تراها : كالتَّعريب ، واللُّغة ، والتَّصريف ، والاشتقاق ..... ؛ فهل بقي في الدِّلالة على تمكُّن هذا الفنِّ الرَّاقي ـ الَّذي هو التَّنظير ـ من نفسه ، وتغلغله في أعماقه زيادة لمستزيد ، أو غاية لمريد ؟!

(١) الفسر (١ / ٣٢) .

(٢) تفسير أرجوزة أبي نواس ص ٢١٧ .

المبحث الرابع

تمرُّسه على التَّنظير وارتياضه به

كان التَّنظير لدى ابن جنِّي رياضة عقـل ، وتدريـب فكـر ، و قـد تجـاوز حَـدَّ التَّنظير بـين المتقاربـات الَّـتي لا يسـتنكر تشـابهها ، ولا يسـتغرب تناظرهـا ، إلى كـدِّ الذِّهن ، ومساورة الفكر في التَّنظير بين المتبـاعدات ، واصطيـاد مـا يجلِّيـه الخـاطر مـن أوجه التَّقارب ، والشَّبه بينها من حيث يغمض ، ويبعد.

قال " **ومن طريف حديث هذا الخاطر : أنَّني كنت منذ زمان طويل رأيت رأيًا جمعت فيه بين معنى آية ، ومعنى قول الشاعر :**

وَكُنْتُ أَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ مُعْتَـدِلاً فَصِرْتُ أَمْشِي عَلَى أُخْرَى مِـنَ الشَّـجَرِ

ولم أثبت حينئذ شرح حال الجمع بينهما ؛ ثقة بحضوره متى استحضرته ، ثُـمَّ إنِّي الآن - وقد مضى له سنون - أعانُ الخاطر ، وأَسْتَثْمِدُهُ ؛ وأفانيه وأَتَوَدَّدُهُ على أن يسمح لي بما كان أرانيه من الجمع بين معنى الآيـة والبيت ، وهـو معتاصٌ متأبٍّ ، وضنين به غير معطٍ"(١) .

وإذا كان خاطره قد ضَنَّ هذه المرَّة فقد جاد مـرَّات عديـدة في (**جمع الأشباه من حيث يغمض الاشتباه**) فترك لنا في خصائصه بابًا يحمل هذا العنـوان ، أورد فيـه ثماني مسائل من هذا الضَّرب(٢) ، وذكر في مقدِّمته أنَّ هذا التَّنظير " **غـور مـن اللُّغـة بطـين ، يحتـاج إلى : فقاهـة في النَّفـس ؛ ونصاعـة مـن الفكـر؛ ومسـاءلة خَاصِيَّـةٍ ، ليست بمبتذلة ، ولا ذات هُجنة** "(٣) .

وقد صرَّح بأنَّه كان يَطْرَحُ بعض هذه المسـائل على بعـض مـن كـان يعتـاده ،

---

(١) الخصائص (١ / ٢٠٨) .

(٢) ينظر : (٣ / ٣٢٢ - ٣٣١) .

(٣) الخصائص (٣ / ٣٢٢) .

ويسامر بها بعض جُلاَّسه[١] ، وسوف أكتفي هنا بإيراد مسألة واحدة من مسائل ذلك الباب مثالاً يكشف المراد ؛ وينهض بالغرض :

قال " ألقيت يومًا على بعض من كان يعتادني ، فقلت : من أين تجمع بين قوله :

لَـدْنٌ بِـهَزِّ الكَـفِّ يَعْسِـلُ مَتْنُـهُ ... فِيْـهِ كَمَا عَسَـلَ الطَّرِيـقَ الثَّعْلَـبُ

وبين قولنا (اخْتَصَمَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو) ؟ فأجبل ورجع مستفهما .

فقلت : اجتماعهما من حيث وُضِعَ كلٌّ واحد منهما في غير الموضع الَّذي بُدِئَ له ؛ وذلك أنَّ الطَّريق خاصٌّ وُضع موضع العامِّ : وذلك أنَّ وضع هذا أن يقال : كما عسل أمامه الثَّعلب ، وذلك (الأمَام) قد كان يصلح لأشياء من الأماكن كثيرة من طَرِيْقٍ ، وعَسْفٍ .... وغيرهما ، فوضع الطَّريق - وهو بعض ما كان يصلح للأمام أن يقع عليه - موضع (الأمام) ؛ فنظير هذا أنَّ (واو) العطف وَضْعُهَا لغير التَّرتيب ، وأن تصلح للأوقات الثَّلاثة ، نحو (جَاءَ زَيْدٌ وَبَكْرٌ) ، فصلح أن يكونا جاءا معًا ، وأن يكون (زيد) قبل (بكر) ، وأن يكون (بكر) قبل (زيد) ؛ ثُمَّ إنَّك قد تنقلها من هذا العموم إلى الخصوص ، وذلك قولهم (اخْتَصَمَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو) ، فهذا لا يجوز أن يكون الواو فيه إلا لوقوع الأمرين في وقت واحد ؛ ففي هذا أيضًا إخراج الواو عن أوَّل ما وضعت له في الأصل : من صلاحها للأزمنة الثَّلاثة ؛ والاقتصار بها على بعضها ، كما اقتصر على الطَّريق من بعض ما كان يصلح له (الأمام) "[٢] .

وعلى هذا النَّحو تأتي مسائل التَّنظير عند ابن جنِّي في هذا الباب ، مناظرة للألغاز في احتياجها إلى صفاء الخاطر ، وحضور البديهة ، وتوقُّد الفطنة ؛ وليست مسائل هذا الباب هي كلُّ ما تركه لنا في هذا الشَّأن ، فله مسائل أخرى مثل هذه ،

(١) ينظر : الخصائص (٣ / ٣٢٢) .

(٢) المصدر السَّابق (٣ / ٣٢٢ ، ٣٢٣) .

لولا خوف الإطالة لأثبتُّها في هذا المقام[١] .

كلُّ هذه المسائل كان ابن جنِّي يكشف عن وجه التَّنظير فيها ، ويشرح حالـه ، ويُفَصِّلُ فيه مقاله ، فتركها لطلاب العلم تامَّةً كاملةً ، تشـهد بفطنتـه وعلمـه ؛ وتـرك معها مسائل أخرى حرَّرَهَا ، ولم يكشف عن وجه التَّنظير فيها ؛ فبقيت ، وذهب معه جوابها ، وتفصيل القول فيها ؛ ومجموع ذلك عشر مسائل متفرِّقة في كتبه[٢] ، وأنا أذكر منها أمثلة تنوب عن ذكر جميعها ، وتغني عنه ، فمن تلك المسائل ما يأتي :

■ **قال ابن جنِّي :**

" مسألة :

لاهُمَّ إنَّ الحَارِثَ بْنَ رُهْمِ

أَوْذَمَ حَجًّا فِي ثِيَابِ دُسْمِ

هذا كقـول الله (سـبحانه وتعـالى) ﴿ بِمَـا عَقَّدْتُـمُ الأَيْمَـانَ ﴾ [المـائدة : ٨٩] ، **وقوله :**

قَوْمٌ إِذَا عَقَدُوا عَقْدًا لِجَارِهِمُ

ونحوه ﴿ لا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ ﴾ [البقرة : ٢٣٦] ؛ **ومثـل قولـه ﴿ لا جُنَـاحَ عَلَيْكُـمْ ﴾ قولهم (الذَّنْبَ وَأَذْنَبَ) ، ومنـه قولـه (عـزَّ اسمـه) ﴿ فَقَـدِ احْتَمَـلَ بُـهْتَانًا وَإِثْمًـا مُبِيْنًا ﴾** [النساء : ١١٢] ، **وقوله :**

وَحَمَّلْتَنِي ذَنْبَ امْرِئٍ وَتَرَكْتَهُ

فاجمع بين هذه الأشباه من طريق المعنى "[٣] .

(١) لابن جنِّي مسـألتان أخريـان في كتابـه الخاطريَّـات ، همـا المسـألتان (٣٧) و (٣٨) ، ينظـر : (١ / ٥١ ، ٥٢ ، ٥٣) ، وينظر في الثَّانية أيضًا : المحتسب (١ / ٢٥٦) ، والتَّمام ص ٢٢٢ ، والخاطريَّات (٢ / ١١٧ ، ١١٨) ، والخصائص (١ / ٣٥) .

(٢) ينظر : الخاطريَّات (١ / ٤٥ ، ٤٧ ، ٩٨ ، ١١٨) (٢ / ١٦٤ ، ١٦٧) ، وبقيَّـة الخاطريَّـات ص٣٥ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٥٧ .

(٣) بقيَّة الخاطريَّات ص ٣٤ ، ٣٥ .

■ وقال أيضًا:

" مَسْأَلَة : مِثْلُ بَيْتِ الحَمَاسَةِ :

فَلَمَّـا بَلَغْنَـا الأمَّـهَاتِ وَجَدتُّـمُ بَنِي عَمِّكُمْ كَـانُوا كِـرَامَ المَضَـاجِعِ

قول عَبْدَة بن الطَّبيب :

لَمَّـا نَزَلْنَـا ضَرَبْنَـا ظِـلَّ أخْبِيَـةٍ وَفَـارَ لِلْقَـوْمِ بِـاللَّحْمِ المَرَاجِيْـلُ

فتأمَّلهما ، واجمع بينهما "[1] .

وفي هـذا دليـل قـاطع على أنَّ ابـن جنِّي قـد تمكَّـن مـن التَّنظـير ، وأنـق لـه ، واستوعبه ، فارتاض به ، وألغز بمسائله .

---

(١) الخاطريَّات (٢ / ١٦٤) .

المبحث الخامس

استعانته ببعض النَّظائر

من غير فَنِّهِ وتَخَصُّصِهِ في توضيح مراده

تملَّك التَّنظير قلب ابن جنِّي ، وملأ نفسه ، فما اكتفى منه بـأن ينظِّر بـين كلمـة وكلمة ، أو شاهد و شاهد ، أو مسألة ومسألة : في دراسـاته النَّحويَّـة ، والصَّرفيَّـة ، والدِّلاليَّة ؛بل وافانا بتنظيرات ربط فيها مسائل هذه العلـوم بعلـوم ، وفنـون أخـرى ؛ فدلَّ بذلك على تمكُّنه واقتداره ، وتمرُّسـه وافتنانـه ، وتملُّكـه ناصيـةَ العلـم والتَّعليـم ، وسوف أجلِّي هذا من خلال المباحث الآتية :

☒ استعانته بالنَّظائر الفقهيَّة :

العلاقة بين العربيَّة والفقه الإسلاميِّ متينة الرَّوابط ، قويَّة الأواصر ، وللعلمـاء في ذلك أبحاث و تأليفات[1] .

وقد تنبَّه ابن جنِّي إلى ذلك فاسـتعان ببعـض النَّظـائر الفقهيَّـة في توضيـح بعـض مسائل العربيَّة نحوها وصرفها .

من ذلك : أنَّه ذكر مسألة شيخه الفارسيِّ الَّتي ذهب فيها إلى أنَّ ألف (يَال) من قول الشاعر :

إذَا الدَّاعِي المُثَوِّبُ قَالَ : يَالا

محكوم عليها بالانقلاب مع أنَّها ألف حرف النِّداء (يا) ؛ لأنَّـها باتِّصالها بـلام الجرِّ بعدهـا ، واختلاطـها بـه نـاظرت الكلمـة الثُّلاثيَّـة الَّـتي عينـها ألـف ، نحـو (بَـاب ودَار)[2]، ثُمَّ نَظَّرَ لها بمسألة من الفقه ، فقال :

---

(١) ينظر ـ على سبيل المثال ـ : الكوكـب الـدريُّ فيمـا يتخـرَّج على الأصـول النَّحويَّـة مـن الفـروع الفقهيَّة ، لجمال الدين الإسنويِّ ؛ وحروف المعاني وعلاقتها بالحكم الشـرعيِّ ، للدُّكـتور : ديـاب عبدالجوَّاد عطا ..... وغيرها .

(٢) ينظر : ص ٤٥ من هذا البحث .

" مسألة : مثل ما نعتقده في هذه الحروف المنقول ما هي فيه بانتقال حكمه بذلك إلى غيره ، نحو الألف في (يَال) من قوله :

إذَا الدَّاعِي المُثَوِّبُ قَالَ : يَالا

ما يذهب إليه الفقهاء من أنَّ رجلاً لو كان بالبصرة ، وتزوَّج امرأة بمصر ، ولم يلقها ، ثُمَّ جاءت بولد بعد انقضاء ستَّة أشهر - لَلَحِقَ نسبُهُ به حكمًا وشرعًا ، وإن كنَّا قد أحطنا علمًا أنَّه لم ير أمَّه ، فضلاً عن أن يباشرها ؛ فكذلك ألف (يا) يحكم عليها مع اتِّصالها باللام أنَّها منقلبة مع إحاطة علمنا بأنَّها غير منقلبة في (يا) ؛ لأنَّ حرف النِّداء هذا كهولاء ، فاعرف ذلك من حديثنا ، وأنَّه في معناه كما قدَّمناه من حديث النَّسب اللاحق بمن ليس في الحقيقة بأب "[1] .

وهذا النصُّ ناطق بما فيه من تفنُّن في توضيح مسائل العربيَّة وتمكُّن ؛ وعناية ابن جنِّي بالمسائل الفقهيَّة في تآليفه ظاهرة ؛ فقد ذكر بعضًا منها شواهد على ما ذهب إليه من تنظير بين بعض المعاني النَّحويَّة ، وسيأتي ذكرها ، إن شاء الله تعالى[2] .

☒ استعانته بالنَّظائر العقديَّة :

حديثه في العقائد متفرِّق في أثناء مؤلَّفاته كثير ، يحتاج في جمعه ، ودراسته ، والكشف عنه إلى بحث واستقصاء ليس هذا مكانه[3] ، وترابط اللُّغة والعقيدة لا يخفى على ذي عقل ، وقد تحدَّث ابن جنِّي عنه في بابٍ عقده للحديث عمَّا يؤمِّنُهُ علم العربيَّة من الاعتقادات الدِّينيَّة[4] ، فقال :

" اعلم أنَّ هذا الباب من أشرف أبواب هذا الكتاب ، وأنَّ الانتفاع به ليس

---

(١) الخاطريَّات (١ / ١٢٧) .

(٢) ينظر : ص ٢٤٨ من هذا البحث ، كما ينظر بعض المسائل الفقهيَّة الَّتي ربطها بمسائل لغويَّة في : تفسير أرجوزة أبي نواس ص ١٢٠ ، ١٢١ ، وسرِّ صناعة الإعراب (٢ / ٦٣٣ ، ٦٣٤) .

(٣) ينظر مثلاً حديث الشيخ محمد بن علي النجَّار عن مذهبه الكلاميِّ ، وما نقله فيه من نصوص في مقدِّمة تحقيقه لكتاب الخصائص (١ / ٤٤ - ٤٦) .

(٤) ينظر : المصدر السابق (٣ / ٢٤٨ - ٢٥٨) .

إلى غاية ، ولا وراءه من نهاية ؛ وذلك أنَّ أكثر من ضَلَّ من أهل الشَّريعة عن القصد فيها ، وحاد عن الطَّريقة المثلى إليها ، فإنَّما استهواه ، واستخفَّ حلمه ، ضعفُهُ في هذه اللُّغة الكريمة الشَّريفة الَّتي خوطب الكافَّة بها، وعُرِضَتْ عليها الجنَّة والنَّار من حواشيها وأحنائها "[١] ، وقال أيضًا " **ونعوذ بالله ممَّا يجنيه الضَّعف في هذه اللُّغة العربيَّة على من لا يعرفها ، فإنَّ أكثر من ضَلَّ عن القصد حتى كُبَّ على منخريه في قعر الجحيم إنَّما هو لجهله بالكلام الَّذي خوطب به "**[٢] .

وفي سياق اهتمامه بالعقائد ، وعلاقتها باللُّغة العربيَّة : وَظَّفَ بعض النَّظائر العقديَّة في توضيح مراده في بعض دراساته اللُّغويَّة ، والكشف عنه ؛ فقد تحدَّث عن امتناع العرب من نقض الغرض ، ومثَّل له بأمثلة كثيرة[٣] ، منها : امتناعهم من إدغام الملحق نحو (جَلْبَبَ ، وَمَهْدَدٍ) .... وغيرها ؛ لأنَّ تكرير اللام فيها إنَّما الغرض منه بلوغ مثال معيَّن ، فلو أدغمت اللام في اللام لانتقض ذلك الغرض الَّذي اعتزموه ، ثُمَّ نَظَّرَ لهذا المعنى ، فقال :

"اعلم أنَّ هذا المعنى الَّذي تحامته العرب ـ أعني امتناعها من نقض أغراضها ـ يشبه البَدَاءَ[٤] ، **الَّذي تروم اليهود إلزامنا إيَّاه في نسخ الشَّرائع [وامتناعنا]**[٥] **منه ، إلا أنَّ الَّذي رامته العرب من ذلك صحيح على السير ، والَّذي ذهبوا هم إليه فاسد غير مستقيم ؛ وذلك أنَّ نسخ الشَّرائع ليس بِبَدَاءٍ عندنا ؛ لأنَّه ليس نهيًا عمَّا أمر الله (تعالى) به ، وإنَّما هو نهي عن مثل ما أمر الله (تعالى) به ، في وقت آخر غير الوقت الَّذي كان (سبحانه) أمر بالأوَّل فيه ؛ ألا ترى أنَّه (عزَّ اسمه)**

---

(١) الخصائص (٣ / ٢٤٨) .

(٢) المحتسب (٢ / ٢٥٠) .

(٣) ينظر : الخصائص (٣ / ٢٣٤ - ٢٤٣) .

(٤) قال الجرجانيُّ : البَدَاء " **ظهور الرأي بعد أن لم يكن**"، وقال الكفويُّ " (**بدالي في الأمر**) ، **أي : تغير رأيي فيه عمَّا كان ...... والبدا في وصف الباري (تعالى) محال ؛ لأنَّ منشأه الجهل بعواقب الأمور**" ، ينظر : التَّعريفات ص ٤٧ ، والكليَّات ص ٢٤٢ ، ٢٤٣ .

(٥) في الخصائص : (وامتناعهم) وما أثبتُّه أصحُّ وأقوم .

لو قال لهم (صوموا يوم كذا) ، ثُمَّ نهاهم عن الصَّوم فيه فيما بعد لكان إنَّما نهاهم عن مثل ذلك الصَّوم لاعنه نفسه ، فهذا ليس بَدَاءً ؛ لكنه لو قال (صوموا يوم الجمعة) ، ثُمَّ قال لهم قبل مضيِّه (لا تصوموه) لكان - لعمري - بَدَاءً وتَنَقُّلاً ، والله (سبحانه) يجلُّ عن هذا ؛ لأنَّ فيه انتكاثًا ، وتراجعًا ، واستدراكًا ، وتتبُّعًا ؛ فكذلك امتناع العرب من نقض أغراضها : هو في [تجنُّب] الفساد مثل ما نزَّهنا القديم (سبحانه) عنه من البَدَاء "[١] .

فقد نظَّر لامتناع العرب من نقض أغراضها من أحكامها في لغتها بامتناع المسلمين من القول بالبَدَاء في حقِّه (جلَّ وعلا) والجامع بينهما الامتناع عمَّا يحدث به فساد النيَّة ، وفوات الهدف ، واختلال القصد في اللُّغة والعقيدة .

☒ استعانته بالنَّظائر الشِّعريَّة :

الشِّعر عند العرب سحر طبعت نفوسهم على حُبِّهِ وتَقَبُّلِهِ ، لاسيما رقائقه الفوَّارة بالعواطف الصادقة .

وقد أدرك ابن جنِّي هذه الفطرة في نفس العربيِّ ، فأفاد من الشِّعر في توضيح بعض مسائل النَّحو والصَّرف ، عن طريق التَّنظير بين معانيها ، فيصبح البيت من الشِّعر أو البيتان مؤنسًا بما ذهب إليه العلماء في المسألة من آراء .

وقد ضَمَّ كثيرًا ممَّا اجتمع لديه من هذا الفنِّ في باب في خصائصه هو (**باب في مشابهة معاني الإعراب معاني الشِّعر**)[٢] ، ولن أنقل ما فيه من مسائل هنا ، بل أكتفي بمثال منها : ينوب عنها ، ويكشف عمَّا فيها من أناقة وافتنان .

قال ابن جنِّي عن (التَّنازع) " ومن ذلك : قول من اختار إعمال الفعل الثَّاني ؛ لأنَّه العامل الأقرب ، نحو (ضَرَبْتُ ، وضَرَبَنِي زَيْدٌ ؛ وضَرَبَنِي ، وضَرَبْتُ زَيْدًا)[٣] ؛ فنظير معنى هذا معنى قول الهذليِّ :

---

(١) الخصائص (٣ / ٢٣٤ ، ٢٣٥) .

(٢) ينظر : (٢ / ١٧٠ - ١٨٠) .

(٣) وهذا ترجيح أهل البصرة ، ينظر الحديث عنه مفصَّلاً في: المقاصد الشافية (١ / ١٨٥ - ٢١١) .

بَلَـى ، إنَّـها تَعْفُـو الكُلُـومُ وَإنَّمَـا نُوَكَّلُ بِالأَدْنَى وَإِنْ جَلَّ مَا يَمْضِـي

وعليه قول أبي نواس :

أَمْـرُ غَـدٍ أَنْـتَ مِنْـهُ فِـي لَبْـسٍ وَأَمْـسِ قَـدْ فَـاتَ فَالْـهُ عَـنْ أَمْـسِ

فَإِنَّمَـا العَيْـشُ عَيْـشُ يَوْمِـكَ ذَا فَبَـاكِرِ الشَّـمْسَ بِابْنَـةِ الشَّـمْسِ

...... ، ومن ذلك أيضًا قول شاعرنا :

خُذْ مَا تَرَاهُ وَدَعْ شَيْئًا سَـمِعْتَ بِـهِ فِي طَلْعَةِ الشَّمْسِ مَا يُغْنِيْكَ عَنْ زُحَلِ

وممَّا جاء في معنى إعمال الأوَّل(١) :

قول الطائيِّ الكبير :

نَقِّلْ فُؤَادَكَ حَيْثُ شِئْتَ مِنَ الهَـوَى مَـا الحُـبُّ إلا لِلْحَبِيْـبِ الأَوَّلِ

وقول كثيِّر :

وَلَقَـدْ أَرَدتُّ الصَّبْرَ عَنْـكِ فَعَـاقَنِي عَلَـقٌ بِقَلْبِـي مِـنْ هَـوَاكِ قَدِيْـمُ

وقول الآخر :

تَمُـرُّ بِـهِ الأَيَّـامُ تَسْـحَبُ ذَيْلَهَـا فَتَبْلَـى بِهِ الأَيَّامُ وَهْـوَ جَدِيْـدُ "(٢) .

وهكذا يستمرُّ ابن جنِّي في ذكر بعض مسائل العربيَّة ، ويوقد الأبيات الوضَّاءة من حولها ؛ تأنُّقًا وتفنُّنًا ، ورثهما عن شيخه الفارسيِّ ، فقد قال معترفًا بجميله ، ناسبًا الفضل إليه في مقدِّمة هذه المسائل :

" نَبَّهَنَا أبو عليٍّ (رحمه الله) من هذا الموضع على أغراض حسنة ، من ذلك : قولهم في (لا) النَّافية للنَّكرة : إنَّها تبنى معها فتصير كجزء من الاسم ، نحو: (لا رَجُلَ ، وَلا بَأْسَ عَلَيْكَ) ، وأنشدنا في هذا المعنى قوله :

خَيْـطَ عَلَـى زَفْـرَةٍ فَتَـمَّ وَلَـمْ يَرْجِـعْ إِلَـى دِقَّـةٍ وَلا هَضْـمِ

---

(١) وهذا ترجيح أهل الكوفة ، وينظر الحديث في هذا مفصَّلاً في : المقاصد الشافية : (١ / ١٨٥ - ٢١١) .

(٢) الخصائص (٢ / ١٧٢ ، ١٧٣) .

وتأويل ذلك : أنَّ هذا الفرس - لسعة جوفه ، وإجفار محزمه - كأنَّه زفر ، فلمَّا اغترق نفسه بُنِيَ على ذلك ، فلزمته تلك الزَّفرة ، فصيغ عليها لا يفارقها، كما أنَّ الاسم بُنِيَ مع (لا) حتى خلط بها ، لا تفارقه ولا يفارقها ، وهذا موضع متناهٍ في حسنه ، آخذ بغاية الصَّنعة من مستخرجه "[1] .

ويجد القارئ هذا التَّوجُّه العذب عند ابن جنِّي متفرِّقًا في مواضع أخرى[2] من مؤلَّفاته ، غير باب الخصائص المذكور .

ومن أعذب تنظيراته الشِّعريَّة تلك ، وأجملها أنَّه تحدَّث عن غلبة الزَّائد للأصليِّ، ومثَّلَ له بأمثلة كثيرة ، منها مثلاً : قولهم : (**يَعِدُ ، ويَزِنُ**) ، فقد حذفوا الواو وهي فاء الفعل ؛ لدخول حرف المضارعة ، وهو زائد[3] ؛ ثُمَّ قال :

" فنظير تقويتهم أمر الزَّائد ، وحذف الأصل له قول الشاعر :

أمِيْلُ مَعَ الذِّمَامِ عَلَى ابْنِ عَمِّي وَأَحْمِلُ لِلصَّدِيْقِ عَلَى الشَّقِيْقِ"[4].

فهل تجد في الدُّنيا كلِّها مثل هذا الدُّرِّ المبثوث ، والسِّحر المنفوث ، الَّذي ألقاه الإمام على بصر الأيَّام ، فكان من كلِّ زاهر أزهى وأزين ، ومن كلِّ باهر أبهى وأبين ؟!.

☒ استعانته بالنَّظائر الفلسفيَّة المنطقيَّة :

تحدَّث ابن جنِّي عن الأصول المرفوضة عند العرب ، وأنَّهم قد امتنعوا من الكلام بتلك الأصول مع جوازها في القياس ؛ استغناء عنها بغيرها ، ومَثَّلَ لذلك بأمثلة كثيرة ، منها : رفضهم استعمال (**وَذَرَ ، ووَدَعَ**) استغناء عنهما بـ (**تَرَكَ**)[5] .

---

(١) الخصائص (٢ / ١٧٠) .

(٢) ينظر : المصدر السَّابق (٣ / ٤٨١ ، ٤٨٢) .

(٣) ينظر هذا وغيره من الأمثلة في : المصدر السَّابق (٢ / ٤٧٩ - ٤٨١) .

(٤) المصدر السَّابق (٢ / ٤٨١) .

(٥) ينظر في ذلك : (**باب في امتناع العرب من الكلام بما يجوز في القياس**) في المصدر السَّابق (١ / ٣٩٢ - ٤٠٠) ، وقد كرَّر ابن جنِّي الحديث عن هذا الاستغناء في مواضع كثيرة جدًّا من مؤلفاته ، منها : الخصائص (١ / ٩٨ ، ٩٩ ، ٢٦٧ - ٢٧٢) ، والمحتسب (١ / ١٩٠) (٢ / ٣٦٤) ، والمنصف (١ / ٢٧٨) (٢ / ٣٤ ، ٣٥ ، ٢٨٦ ، ٢٨٧) ، والتَّمام ص ١٢٢ ، ١٢٣ ، وبقيَّة الخاطريَّات ص ٢٨ ، وتفسير أرجوزة أبي نواس ص ١٦٩ .

ثُمَّ ذكر أنَّ الشَّاعر إذا اضطر جاز له أن ينطق بما يبيحه القياس ، وإن لم يرد به سماع ، كما فعل أبو الأسود إذ قال :

لَيْتَ شِعْرِي عَنْ خَلِيْلِي مَا الَّذي غَالَهُ فِي الحُبِّ حَتَى وَدَعَهْ

ثُمَّ نظَّر لهذا الضَّرب من استعمال ما رفضته العرب ؛ لاستغنائها بغيره : بمسألة فلسفيَّة ، فقال :

"واعلم أن استعمال ما رفضته العرب ؛ لاستغنائها بغيره جارٍ في حكم العربيَّة مجرى اجتماع الضِّدَّين على المحلِّ الواحد في حكم النَّظر ؛ وذلك أنَّهما إذا كانا يعتقبان في اللُّغة على الاستعمال جريا مجرى الضِّدَّين اللَّذين يتناوبان المحلَّ الواحد ، فكما لا يجوز اجتماعهما عليه ، فكذلك لا ينبغي أن يستعمل هذان ، وأن يكتفى بأحدهما عن صاحبه ، كما يحتمل المحلُّ الواحد الضدَّ دون مراسله .

ونظير ذلك في إقامة غير المحلِّ مقام المحلِّ ما يعتقدونه من مضادَّة الفناء للأجسام ، فتضادُّهما إنَّما هو على الوجود لا على المحلِّ ، ألا ترى أنَّ الجوهر لا يحلُّ الجوهر ، بل يتضمَّنه في حال التَّضادِّ الوجودُ لا المحلُّ ، فاللُّغة في هذه القضيَّة كالوجود ، واللَّفظان المُقام أحدهما مقام صاحبه كالجوهر وفنائه ، فهما يتعاقبان على الوجود لا على المحلِّ ، كذلك الكلمتان تتعاقبان على اللُّغة والاستعمال ، فاعرف هذا إلى ما قبله "(١) .

ومراد ابن جنِّي هنا أنَّ اللُّغة نظيرة الوجود في تنزيلهما منزل المحلِّ ، وأنَّ اللَّفظين المستغنى به ، والمستغنى عنه نظيرا الأجسام ، والفناء ؛ ووجه التَّناظر هو إقامة ما ليس محلاًّ مقام المحلِّ ؛ وفي هذه المسألة ـ على تعقيدها ، وقحطها ، وقلَّة فائدتها ـ دليل على شغف ابن جنِّي باستنباط النَّظائر ، وجمع الأشباه ، وحرصه على إظهار اقتداره عليه ، وتمكُّنه منه ، وافتتانه فيه .

---

(١) الخصائص (١ / ٣٩٧ ، ٣٩٨) .

☒ استعانته بالنَّظائر الصِّناعيَّة :

المراد بـ(الصِّناعيَّة) هنا هـو أن يُنَظِّرَ لمسألته اللُّغويَّة بنظير من نسجه هو ، وابتكاره ؛ أو بشيء من صنع البشر واختراعهم ، وقد وظف ابن جنِّي هذا الضَّرب من التَّنظير في خدمة ما يشرحه من مسائل ، في أكثر من عشرة مواضع[1] جاء التَّنظير فيها : إمَّا بتصوير مشهد من مشاهد السُّلوك البشريِّ لتوضيح المسألة بـه ، أو التَّنظير بآلة من آلاتهم بنطبق عليها القياس .

وسوف أُمَثِّلُ على هذا ببعض الأمثلة ، وأدع الباقي ليعاد إليه في مواضعه ؛خوف الإطالة والملل :

■ **تحدَّث ابن جنِّي** عن جمع العرب بين اللُّغتين القويَّة والضَّعيفة في كلام واحد ، ومَثَّلَ له بأمثلة كثيرة ، منها : قول الفرزدق :

كِلاَهُمَا حِيْنَ جَدَّ الجَرْيُ بَيْنَهُمَا ... قَدْ أَقْلَعَا وَكِلاَ أَنْفَيْهِمَا رَابِي

فقد قال : (أَقْلَعَا) بالتَّثنية مع (كِلاَ) الأولى ، وهذا ضعيف ؛ وقال (رَابِي) مفردًا مع (كِلاَ) الثَّانية ، وهذا قويٌّ ، فجمع بينهما في بيت واحد[2] .

واستدلَّ ابن جنِّي بهذا على أنَّ كلام العرب - وإن تفاوتت أحواله - ثابت في نفوسهم ، وعلى ذكر منهم ، ثُمَّ قال :

" ونظير هذا الإنسان يكون له ابنان ، أو أكثر من ذلك ؛ فلا يمنعه نجابةُ النَّجيب منهما الاعترافَ بأدونهما ، وجمعَهُ بينهما في المقام الواحد إذا احتاج إلى ذلك "[3] .

وتحدَّث كذلك عن زيادة الإلحاق في الأسماء والأفعال ، وأنَّ القياس المطَّرد فيها أن تكون بتكرير اللام نحو: (**مَهْدَدٍ ، وجَلْبَبَ**) ، وأنَّه أكثر من الإلحاق بزيادة الواو

---

(١) ينظر : المحتسب (٢ / ٢٤٠) ، والمنصف (١ / ٤٢) ، والخصائص (١/ ٦٥ ، ٦٦ ، ٢١٨) (٢ / ٣٢٨ ، ٤٩٣ ، ٤٩٤) (٣ / ١٦٢ ، ١٦٣ ، ٣٢٠ ، ٣٢١) ، وسرُّ صناعة الإعراب (١ / ٨ ، ٩) .

(٢) مَثَّلَ ابن جنِّي لذلك بأمثلة كثيرة ، تنظر في : الخصائص (٣ / ٣١٧ - ٣٢٢) .

(٣) المصدر السَّابق (٣ / ٣٢١) .

والياء والألف ، وأقيس ؛ وعلّل ذلك بأنّه ينبغي أن تكون الزِّيادة في الكلمة عند انقضاء حروفها الأصول ، ثُمَّ قال : " **ولا تجيءَ بالزَّوائد قبل أن تستوفي ماله من الأصول ؛ لأنَّه كان يكون حكمك لو فعلت ذلك حكم من له دراهم فاحتاج إلى إنفاقها فتركها بحالها لم يعرض لها ، وذهب يدَّان غيرها فينفقه ، فلَمَّا فني ما ادَّانه عاد على ماله بالنَّفقة ، فليس هذا في حزامة من بدأ بإنفاق ماله ، فلَمَّا فني ونفد : دعته الضرورة إلى أن يدَّان ، ويسأل النَّاس ، فهو حينئذٍ أعذر من الأوَّل** "[١] .

وقد سارع إلى بيان غرضه من هذا التَّنظير ، فقال " **وإنَّما مثَّلت لينكشف القياس**"[٢] ، واحتجَّ لفعله هذا بفعل النُّحاة من قبله ، فقال " **ولم أتعدَّ في هذا التَّمثيل ما جرت به عادة النَّحويين ، ألا ترى أنَّهم يقولون : إنَّ الإمالة إنَّما دخلت الكلام ؛ ليتجانس الصَّوتان ، قالوا : ولو قلنا (عَالِم) فلم نمل ، لكان النُّطق بكسرة اللام بعد إشباع الفتحة بالألف كالنُّزول في حُدُوْرٍ من موضع عالٍ ، فأملنا فتحة العين لتصير الألف بين الياء والألف ، فتقرب بذلك من كسرة اللام ، فيكون ذلك كالنُّزول من موضع غير مفرط العلوِّ ، وهذا أخفُّ من الانكسار بعد إشباع الفتحة** "[٣] .

■ **وتحدَّث ابن جنِّي أيضًا** عن مخارج الحروف وصفاتها ، واختلاف أجراسها باختلاف مقاطعها في الحلق والفم ، ثُمَّ ذكر لذلك نظيرين صناعيين ؛ لتوضيح

---

(١) المنصف (١ / ٤٢) .

(٢) المصدر السَّابق (١ / ٤٢) .

(٣) المصدر السَّابق (١ / ٤٢) ، وقد علّق محققاه في (١/ ٣٨١) على هذا التَّنظير بقولهما :

" **النَّحويون قد يقيسون قواعد النُّطق الَّتي تعمل في الكلام بأعمال الإنسان الأخرى ، فيجيء القياس مع الفارق ، ويبعد عن الحقيقة بأكثر مِمَّا يقرِّب إليها ، كما ترى في هذين المثلين ، وله نظائر كثيرة** " . **وفي كلامهما هذا نظر** ، فالنُّحاة عندما يُنَظِّرُوْنَ بهذه النَّظائر ، ويضربون هذه الأمثلة ، يجلُّون المسائل ، ويقرِّبون تصوُّرها ، فابن جنِّي أراد بتنظيره في مسألة الزِّيادة بيان حكمة العرب ، وحزمهم حين اطَّردت عندهم زيادة الإلحاق بتكرير اللام ، والتَّنظير شهد لذلك ، فكان فيه مقنع ، وأمَّا النُّحاة فقد كشفوا بتنظيرهم الانسياب ، والمرونة الناتجين عن الإمالة عند النطق ، فإصابة النُّحاة في هذا بينة ، وتوفيقهم ظاهر .

الصورة وكشفها ، هما :

النَّاي :

قال ابن جنِّي " شَبَّهَ بعضهم الحَلْقَ والفم بالنَّاي ، فإنَّ الصَّوت يخرج فيه مستطيلاً ، أملس ، ساذجًا ؛ كما يجري الصَّوت في الألف غفلاً بغير صنعة ، فإذا وضع الزَّامر أنامله على خروق النَّاي المنسوقة ، وراوح بين عمله ؛ اختلفت الأصوات ، وسمع لكل خرق منها صوت لا يشبه صاحبه ، فكذلك إذا قُطِعَ الصَّوت في الحلق والفم باعتماد على جهات مختلفة : كان سبب استماعنا هذه الأصوات المختلفة "[١] .

وتر العود :

قال ابن جنِّي " ونظير ذلك ، أيضًا وتر العود ، فإنَّ الضَّارب إذا ضربه ، وهو مرسل سمعت له صوتًا ، فإن حصر آخر الوتر ببعض أصابع يسراه أدَّى صوتًا آخر ، فإن أدناها قليلاً سمعت غير الاثنين ، ثُمَّ كذلك كلَّما أدنى أصبعه من أوَّل الوتر تشكَّلت لك أصداء مختلفة ، إلا أنَّ الصَّوت الَّذي يؤدِّيه الوتر غفلاً غير محصور تجده بالإضافة إلى ما أدَّاه ، وهو مضغوط محصور ، أملس مهتزًّا ، ويختلف ذلك بقدر قوَّة الوتر وصلابته ، وضعفه ورخاوته ؛ فالوتر في هذا التَّمثيل كالحلق، والخفقة بالمضراب عليه كأوَّل الصَّوت من أقصى الحلق ، وجريان الصَّوت فيه غفلاً ، غير محصور كجريان الصَّوت في الألف السَّاكنة ، وما يعترضه من الضَّغط والحصر بالأصابع كالَّذي يعرض للصَّوت في مخارج الحروف من المقاطع ، واختلاف الأصوات هناك كاختلافها هنا "[٢].

فانظر كيف استطاع أن يوظِّف هذه الآلة في كشف الصُّورة وتوضيحها ؟ وكيف نَظَّرَ لكلِّ طرف في عمليَّة حدوث الصَّوت بما يناسبه من هذه الآلة ؟ وقد

---

(١) سرُّ صناعة الإعراب (١ / ٨ ، ٩) .

(٢) المصدر السابق (١ / ٩) .

كشف عن مراده هذا بقوله " **وإنَّما أردنا بـهذا التَّمثيـل الإصابـة والتَّقريـب** "[١] ، ولقد أصـاب ـ لعمـري ـ وقـرَّبَ ، ثُـمَّ أراد أن يُبَيِّـنَ سـبب اختيـاره لهـذا النَّـوع مـن النَّظائر ، فقال " **وإن لم يكن هذا الفنُّ ممَّا لنا ، ولا لهذا الكتـاب بـه تعلُّق ، ولكـنَّ هذا القبيل من هذا العلم ـ أعني علـم الأصـوات والحـروف ـ لـه تعلُّق ومشـاركة للموسيقى ؛ لما فيه من صنعة الأصوات ، والنَّغم**"[٢] .

بمثل هذه النَّظائر الصِّناعيَّة وغيرها ممَّا تركته خـوف الإطالـة ، استعان ابـن جنِّـي على كشف مسائلة ، وإبرازها ، وإزالة أستار الغموض عن وجهها .

☒ استعانته بالنَّظائر العجميَّة :

بلغ اهتمام ابن جنِّي بتوظيف النَّظائر في توضيح مسائله أن استعان بنظـائر مـن لغة العجم ، فعل ذلك في حديثه عن التقاء الساكنين في نحو (**شَابَّة** ، **ودَابَّـة**) ، فقـد نَظَّر لذلك بقول العجم (آرْد ، ومَاسْت) ، ونـصَّ علـى أنَّ هـذا موطـن تشـابه بـين اللُّغتين[٣] ، وقد استطرف وقـوع ذلـك في العجمـى ، فقـال " **ومـن طريـف حديـث اجتماع السواكن شـيء ، وإن كـان في لغـة العجـم ؛ فـإنَّ طريـق الحـسِّ موضـع تتلاقى عليه طباع البشر ، ويتحاكم إليه الأسود والأحمر ، وذلـك قولهـم (آرْد) للدَّقيق ، و (مَاسْت) لِلَّبَن ، فيجمعون بين ثلاثة سواكن ، إلا أنَّني لم أر ذلـك إلا فيما كان ساكنه الأول ألفًا ؛ وذلك أنَّ الألـف لَمَّـا قـاربت بضعفـها ، وخفائـها الحركة صارت (مَاسْت) كأنَّها (مَسْت)**"[٤] .

وفي هذا النصِّ بيان لوجه آخر للتنظير السَّابق بين الألفاظ العربيَّة والعجميَّة هـو أنَّ السَّاكن الأوَّل فيها جميعًا ألف ، وهذا يشهد بدقَّة هذا التَّنظير وقوَّتـه ؛ كمـا أنَّ في النصِّ دفاعًا عن التَّنظير بلغة العجم ، والتَّمثيـل بـها : بـأنَّ ذلـك إنَّمـا وقـع في مسـألة صوتيَّه ، والمسائل الصوتيَّة تلتقي عليها طبائع البشر .

---

(١) سرُّ صناعة الإعراب (١ / ٩) .

(٢) المصدر السَّابق (١ / ٩) .

(٣) ينظر : الخصائص (٢ / ٤٩٩) .

(٤) المصدر السَّابق (١ / ٩١) .

وقد أورد ابن جنّي مثل هذا الكلام في نصٍّ آخر كان الحديث فيه أظهر ، وأقهر ؛ فقال : " **وليس لك أن تقول : هذا في لغة العجم فلا أحمل عليه لغة العرب ؛ وذلك أنَّ هذا موضع تتساوى فيه كلُّ اللُّغات من قِبَلِ أنَّه موضع يتَّصل بصنعة الأصوات الَّتي القُدَرُ عليها متساويات ، وإلى غايتها متراميات ، فلا عليك عربيًّا كان الحرف أم عجميًّا** "[1].

ولم أر لابن جنّي مسألة في التَّنظير للعربيَّة بشيء من العجميَّة غير هذه ، وقد علَّلَ فعله هذا وسوَّغه بما رأيت ، وهذا لا يعني تساوي حال اللُّغتين عنده ، وإنَّما جمع بينهما في هذه المسألة الصوتيَّة فحسب ؛ أمَّا العربيَّة فإنَّها مقدَّمة عنده على كلِّ لسان ، وقد نقل الشَّهادة بذلك عن بعض العلماء المستعربين ، فقال " **نسأل علماء العربيَّة ممَّن أصله عجميٌّ ، وقد تدرَّب بلغته قبل استعرابه : عن حال اللُّغتين ؛ فلا يجمع بينهما ، بل لا يكاد يقبل السؤال عن ذلك ؛ لبعده في نفسه ، وتقدُّم لطف العربيَّة في رأيه وحسه .**

سألت غير مرَّة أبا عليٍّ (رضي الله عنه) عن ذلك ، فكان جوابه عنه نحوًا ممَّا حكيته "[2] .

---

(١) الخاطريَّات (٢ / ١٧٩) .

(٢) المصدر السَّابق (١ / ٢٤٤) .

المبحث السادس

ذكره قواعد التَّنظير وضوابط استخدامه

انتشرت في مؤلَّفات ابن جنِّي في مقامات مختلفة قواعدُ ، وأسسٌ يمكن بها ضبط التَّنظير ، والتَّقعيد له ؛ وبجمع ما ورد منه أمكن تقسيمها إلى قسمين هما :

- مبادئ ، وأسس عامَّةٌ في التَّنظير .
- ضوابط استخدام التَّنظير السَّماعيِّ مع الأدلَّة النَّحويَّة الأخرى.

وهذا تفصيل كلِّ قسم على حدة :

أوَّلاً : مبادئ وأسس عامَّة في التَّنظير

ذكر ابن جنِّي المبادئ ، والأسس التَّنظيريَّة الآتية :

أ . الشَّيء يجري مجرى نظيره :

النُّحاة في إجرائهم الشَّيء مجرى نظيره في أثناء تقعيدهم النَّحويِّ تابعون للعرب الَّذين سبق الحديث عن أنَّهم فعلوا ذلك في لغتهم ابتداء ، وقد نَبَّهَ ابن جنِّي على تبعيَّة النُّحاة للعرب في غير موضع[١] .

وقد ذكر هذا الأساس غير مرَّة[٢] ، واستدلَّ على ذلك بأنَّه " **إذا جاز أن يجري الشَّيء مجرى نقيضه فإجراؤه مجرى نظيره أسوغ** "[٣] ؛ وكلاهما داخل في عموم قوله " **والأمر يذكر للأمر ، على تقاربهما أو تفاوتهما ؛ إذا كان ذلك للغرض موضِّحًا ، وإليه بطالبه مفضيًا** ، وقد قال :

---

(١) ينظر في ذلك مثلاً : الخصائص (١ / ٣٠٩) (٢ / ٤٦٨ ، ٤٧١ ، ٤٩٤) .

(٢) ينظر : المحتسب (١ / ٥٣)(٢ / ٤١) ، والخاطريَّات(١ / ٧٢) ، والخصائص (٢/ ١٤١، ٣١٣).

(٣) المحتسب (١ / ٥٣) .

وَعِنْـدَ سَعِيْدٍ غَيْرَ أنْ لَـمْ أبُحْ بِـهِ ذَكَرْتُكَ إنَّ الأَمْرَ يُذْكَرُ لِلأَمْـرِ "[١]

وقـد مثَّـلَ ابـن جنِّي لإجـراء الشَّـيء مجرى نقيضـه بمذهـب الكسـائي في قـول القُحيف العُقيليِّ :

إذَا رَضِيَـتْ عَلَـيَّ بَنُـو قُشَـيْرٍ لَعَمْـرُ اللهِ أعْجَبَنِـي رِضَاهَـا

إذ قال : عَدَّى (رَضِيَتْ) بـ (عَلَى) كمـا يُعَـدَّى نَقِيْضُـهَا (سَخِطَت) بـه ، وكان قياسه : (رَضِيَتْ عَنِّي)[٢] .

وقد عجب ابـن جنِّـي مـن حسـن مذهـب الكسـائيِّ هـذا ، ونقـل عـن شـيخه الفارسـيِّ استحسـانه لـه[٣] ، ثُـمَّ اسـتدلَّ بـه علـى أنَّ التَّضمـين راجـع في عِلَّتـه إلى التَّنظير ، وأنَّ ذلك " **باب واسع منقاد** "[٤] ، ووضَّحَ ذلك بأمثلة كثيرة ، منها : قوله (تعالى)﴿ **أحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إلَى نِسَائِكُمْ** ﴾[البقرة : ١٨٧]، فقـد عَـدَّى (الرَّفَـثَ) بـ (إلَى) ، مع أنَّـه لا يقـال (**رَفَثْـتُ إلَـى المَـرْأةِ**) ، وإنَّمـا يقـال (**رَفَثْتُ بِهَا** ، **أو مَعَهَا**) ، وقد علَّل هذه التَّعدية في الآيـة الكريمـة بمـا بـين (**رَفَـثَ**) و (**أفْضَى**) من تناظر معنوي ، فلَمَّا كان (أفْضَى) يُعدَّى بـ (إلَى) عُـدِّيَ نظيره (رَفَثَ) بما يُعدَّى به[٥] .

وعلى سبيل التَّقعيد لهذا الكلام ، قال ابن جنِّي " **اعلم أنَّ الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر ، وكان أحدهما يتعدَّى بحرف ، والآخر بآخر ، فإنَّ العـرب قـد تتَّسع**

(١) المحتسب (٢ / ٢١٠) ، وينظر : الخصائص (٢ / ٤٠٥) .

(٢) ينظر : المحتسب (١ / ٥٢ ، ٥٣) ، والخصائص (٢ / ٣٧٦ ، ٣٩١ ، ٣١٣) ، وفي هـذا الموضع الأخير مثَّل ابن جنِّي على إجراء الشَّيء مجرى نقيضه مع مذهب الكسائي في هـذا البيـت : بما كان يفعله سيبويه في المصادر من حمل الكلمة على نقيضها .

(٣) ينظر المحتسب (١ / ٥٢) ، والخصائص (٢ / ٣١٣) ، وقد أجاز ابن جنِّي مـع مذهـب الكسائي هذا في هذا البيت أن يكون الشَّاعر حمل (رَضِيَ) على نظيره (أقْبَلَ) ؛ لما في الرِّضا من الإقبال ، فيعدَّى بـ (على) مثله .

(٤) المحتسب (١ / ٥٢) .

(٥) ينظر : المصدر السَّابق (١ / ٥٢ ، ٥٣ ، ٣٦٤) ، والخصائص (٢ / ٣١٠ ، ٣١١) .

فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه ؛ إيذانًا بأنَّ هذا الفعل في معنى ذلك الآخر ؛ فلذلك جيء معه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه "[١] .

والأمثلة على التَّضمين لا تحصى كثرة[٢]، وقد تحدَّث ابن جنِّي عنه في مواضع كثيرة جدًّا[٣] ، وَمَثَّلَ له بشواهد نثريَّة وشعريَّة كثيرة ، يغني الشَّاهد السَّابق عن ذكرها.

وقد احتجَّ أبو عليٍّ الفارسيُّ من قبلُ بهذا التَّنظير في باب التَّضمين في ترجيحه مذهب سيبويه في إعراب (البَيْت) في نحو (دَخَلْتُ البَيْتَ) الَّذي ذهب فيه إلى أنَّه منصوب بتقدير حذف الخافض ، على مذهب الجرميِّ الَّذي أعربه مفعولاً به .

وحُجَّة الفارسيِّ في انتصاره لمذهب سيبويه هي أنَّ " **نظير (دَخَلْتُ) ، ونقيضه لا يصلان إلى المفعول إلا بالخافض ، فنظيره (غُرْتُ) ، ونقيضه : (خَرَجْتُ) ، فلَمَّا قالوا (غُرْتُ فِي البَيْتِ ، وَخَرَجْتُ مِنَ البَيْتِ) كان حكم (دَخَلْتُ) كحكمها في التَّعدِّي بالخافض ، ولَمَّا عدَّوا (خَرَجْتُ) بـ (مِنْ) ، وهي لابتداء الغاية ؛ دلَّ على أنَّ (دَخَلْتُ) حكمه التَّعدية بـ (إِلَى) ؛ لأنَّها لانتهاء الغاية "**[٤] .

---

(١) الخصائص (٢ / ٣١٠) .

(٢) قال ابن جنِّي في : المصدر السَّابق (٣١٢/٢) " **ووجدت في اللُّغة من هذا الفنِّ شيئًا كثيرًا لا يكاد يحاط به ، ولعلَّه لو جمع أكثره لا جميعه لجاء كتابًا ضخمًا** " .

(٣) ينظر في ذلك : المصدر السَّابق (٢ / ٣٠٨ - ٣١٧) ، والمحتسب (١ / ٥١ ، ٥٢ ، ٥٣، ٢٣٥، ٣٦٤) (٢ / ٣٢١) ، والتَّمام ص ١٩٧ ، ٢٠٥ ، والفتح الوهبي ص ٦٣ ، والفسر (٣ / ١٨٤) ، وبقيَّة الخاطريَّات ص ٤٩ .

(٤) أمالي ابن الشَّجريِّ (٢ / ١٣٨، ١٣٩) ، وينظر البغداديَّات ص ٥٥٠ ، والتَّعليقة (١ / ٦١)، وظاهر كلام سيبويه في : الكتاب (١ / ٣٥ ، ١٥٩) أنَّ (البَيْتَ) في (دَخَلْتُ البَيْتَ) ونحوه منصوب على الظرفيَّة ؛ توسُّعًا ، وتشبيهًا للظَّرف المختصِّ بالمبهم ، وظاهر عبارة ابن الشَّجريِّ أنَّ سيبويه ينصبه بنزع الخافض ؛ والمسألة فيها حديث يطول ليس هذا مكانه ، وتنظر تفصيلاته في : المقتضب (٤ / ٣٣٧ - ٣٣٩) ، والانتصار ص ٤٦ ، ٤٧ ، وشرح كتاب سيبويه للصَّفَّار (٢ / ٦٦٠ - ٦٦٩) ، وابن الطَّرواة النَّحويُّ ص ١٨٦ - ١٨٩ .

ب. الشَّيء لا يجري مجرى نظيره في كلِّ حال :

هذا الأساس تقييد للأساس السَّابق ، واحتراز من إطلاقه ، فقد وضع ابن جنِّي قاعدة في مسألة الاشتراك في الأحكام بين المتناظرين ، وأنَّ هذا أمر يحكمه مقدار الشَّبه ، فقال " **قد يشبه الشَّيء الشَّيء من وجه ، ولا يشبهه من وجوه ، فإن أعطي بعض أحكامه ؛ فللشَّبه الَّذي بينهما ؛ وإن منعه فلما فاته من تكامل الشَّبه** "(١) ، ثُمَّ نصَّ على أهميَّة هذه القاعدة في فهم اللُّغة العربيَّة ، وخطورة الجهل بها ، فقال " **فتأمَّل هذا الموضع ، فإنَّه مُسَهِّلٌ عليك كثيرًا ممَّا تستقرُّ به في اللُّغة العربيَّة ، فإنَّ أكثر من يتسكَّع فيها ، إنَّما يلحقه ذلك ؛ لجهله بهذا الموضع** "(٢).

وعلى هذا نقول إنَّ العِلَّة في أنَّ الشَّيء لا يجري مجرى نظيره في كلِّ حال هي أنَّ مناظرته له من جميع الوجوه أمر محال ، قال ابن جنِّي " **وإنَّما يشبه الشَّيء الشَّيء من حيث يشبهه ، ويفارقه من حيث يفارقه ، وليس يلزم أن يشبهه من كلِّ وجه ، وهذا محال** "(٣) ، وقال أيضًا " **وليس يلزم إذا أشبه الشَّيء الشَّيء من وجه ، أو وجهين أن يشبهه من جميع وجوهه ؛ لأنَّه لو أشبهه من جميع وجوهه لم تكن بأن تجعل أحدهما داخلاً على الآخر أولى من أن تجعل الآخر داخلاً عليه** "(٤) .

فالعلاقة بين المتناظرين إذن علاقة **تناسب طرديٍّ** ، فكلَّما زادت أوجه التَّناظر ، وقويت زاد الاشتراك في الأحكام ، وكلَّما قلَّت وضعفت كان قليلاً ؛ وقد نصَّ ابن جنِّي على أنَّ " **هذا هو القياس ؛ ليكون بين المشبَّه والمشبَّه به فصل ؛ لأنَّه ليس به ، ولو كان إيَّاه لما كان مشبَّهًا به** "(٥).

(١) المنصف (١ / ١٢٤) .

(٢) المصدر السَّابق (١ / ١٢٤) .

(٣) المصدر السَّابق (١ / ٢٠٠) .

(٤) المصدر السَّابق (١ / ٣٢٩)

(٥) المصدر السَّابق (١ / ٢١٤) .

ومن أعذب ما قاله ابن جنّي ، وأجمله في هذا أنّه استأنس بشيء من كلام جِنِّ العرب ، فقال " **يحكى أنّ طائفة من الجِنِّ وافوا قومًا ، فاستأذنوا عليهم ، فقال لهم الناس : من أنتم ؟ فقالوا : نَاسٌ مِنَ الجِنِّ .**

وذلك أنّ المعهود في الكلام إذا قيل للنّاس من أنتم ؟ قالوا : ناس من بني فلان ؛ فلَمَّا كثر ذلك استعملوه في الجنِّ على المعهود من كلامهم مع الإنس ، والشّيء يحمل على الشّيء من وجه ، ويجتمعان فيه ، وإن تباينا من وجه آخر "[١].

وبهذا التّنظير علّل ابن جنّي هذا الاستخدام اللُّغويّ ؛ وأوجه التّناظر والاجتماع الّتي يعنيها بين الجنِّ والإنس واضحة فهما الثّقلان ، المكلّفان ، المحاسبان ، الصّائران إلى الجنّة أو النّار .... إلخ ، ولذلك جاز استخدام ما يخصُّ الإنس في حَقِّ الجنِّ ، وقد ذكرت هذه القصّة ؛ لطرافتها ؛ ولأنّ فيها ما نحن بصدده من أنّ الشّيء لا يجري مجرى نظيره في كلِّ حال .

وقد استعان ابن جنّي في توضيح هذه الفكرة وتثبيتها ببعض الأمثلة ، وسأكتفي منها بمثال واحد : فقد تحدّث عن تنظير العلماء (**أفْعَل**) ممّا فاؤه همزة نحو : (**آدَم**) بـ (**فَاعِل**) نحو (**خَالد**) ، وتفسيرهم عددًا من الأحكام في (**آدَم**) بهذا التّنظير ، منها[٢] :

- أنّ همزة (**آدَم**) الّتي هي فاء (**أفْعَل**) أبدلت ألفًا ؛ إذ إنّ أصله (**أءْدَم**) ، فأصبحت كألف (خَالد) ثانية ، ساكنة .
- أنّهم قالوا في تصغير (**آدَم**) - اسمًا[٣] - (**أُوَيْدِم**) ، وفي تكسيره (**أوَادِم**) ، بإبدال ألفه واوًا ، كما قالوا في (خَالد) (**خُوَيْلِد ، وخَوَالد**) .

---

(١) لسان العرب (١ / ١١٨ ، ١١٩) .

(٢) ينظر : المنصف (٢ / ٣١٣) .

(٣) أمّا إذا كان صفة لم يجز جمعه على (أفْعَال) ، فلا يقال (أحْمَر وَأحَامِر) مثلاً ، بل يجمع على (فُعْل) و (فُعْلان) ، فيقال (حُمْر وحُمْرَان ، و أُدْم وأُدْمان) ، ينظر : المصدر السّابق (٢ / ٣١٤) .

وقد بَيَّنَ ابن جنّي وجه هذا التّنظير الّذي عقده العلماء بينهما ، وفسَّروا به هذه الأحكام، فقال " **إنّما صارت هذه الألف كالألف الزّائدة في نحو (حَاتِم وخَالد)؛ لأنّك أبدلت الهمزة ألفًا إبدالاً ، ولم تخفّفها ؛ لأنَّ التّخفيف أنت فيه مخيّر إن شئت خفّفت ، وإن شئت حقّقت ..... ، وما التقت فيه همزتان فلا بدّ له من البدل ، فإذا أبدل جرى مجرى ما لاحظّ له في الهمز** "[١] ، كـ (**خَالد وحَاتِم**) .

فهذا وجه التّناظر بينهما ، وتلك هي الأحكام المترتِّبة عليه ؛ أمّا الفارق فقد بَيَّنَهُ أيضًا ، ونَبَّهَ عليه ، وهو أنَّ ألف (**خَالد**) زائدة لم تنقلب من شيء ، في حين أنَّ ألف (**آدَم**) ليست زائدة على الحقيقة ، وإنَّما هي بدل من همزة هي فاء (أفْعَل)[٢] .

ولأجل هذا الفارق افترقا في بعض الأحكام ، فلم يجر أحدهما مجرى نظيره فيها ، قال ابن جنّي عن ألف (آدَم) " **هي وإن أشبهتها**[٣] **فليست تجري مجراها في كلّ حال ؛ ألا ترى أنَّه لا يمكننا أن نقضي بزيادة ألف** (آدَم) **كما نقضي بذلك في** (خَالد) ، **ولا يمكننا أن نقضي بانقلاب ألف** (خَالد) **كما نقضي بانقلاب ألف** (آدَم) ، **فقد يشبه الشّيء الشّيء من وجه ، ويخالفه من آخر ، ولو كان مثله من جميع الوجوه لم يكن بأن يُحمل هذا على هذا أولى من أن يحمل هذا على هذا** "[٤].

والحقُّ أنَّ سيبويه قد نصَّ مرارًا كثيرة على أنَّ العرب تشبّه الشّيء بالشّيء ، وإن لم يكن مثله في جميع أحواله[٥] ، ولا شكَّ أنَّ ابن جنّي قد أفاد من قول سيبويه هذا ،

---

(١) المنصف (٢ / ٣١٤) .

(٢) ينظر : المصدر السّابق (٢ / ٣١٦ ، ٣١٧) .

(٣) أي : وإن أشبهت ألف (خَالِد ، وحَاتِم) .

(٤) المنصف (٢ / ٣١٧) .

(٥) تكرّر هذا المعنى في المواضع الآتية من الكتاب : (١ / ١٨٢ ، ٣٩٧) (٢ / ٣٧٧) (٣ / ٢٧٨ ، ٣٧٤ ، ٤١٣) (٤ / ٩٣) ، وورد ما يدعمها ، ويؤيِّدها ، ويمثّل لها في الموضع الآتية : (١ / ٩٦ ، ١٢٢ ، ١٢٣) (٣ / ٦٤٥ ، ٦٤٦) (٤ / ١٩٥) .

وزاد عليه ، وفصَّله ، وشرح أهدافه ، وجميع أطرافه ، بما رأيت من طـرح وتفصيـل ، وشرح وتحصيل .

وممَّا يجب إلحاقه هنا من حديث ابن جنِّي في أنَّ الشَّيء لا يجري مجرى نظـيره في كلِّ حال ما ذكره من أنَّ الكلمـة إذا أحدثـت العـرب فيـها تغيـيرًا مـن بـاب التَّوسُّع والاستحسان؛ فإنَّ هذا التَّغيير يحفظ ، ولا تحمل نظائر الكلمة عليها فيه .

نَبَّهَ ابن جنِّي إلى ذلك حين تحـدَّث عـن أنَّ العـرب كرهـت تـوالي المثلـين حتـى قلبت أحدهما في نحو قولهم (**أَمْلَيْتُ** ، **و لا ورَبْيكَ**) في (**أَمْلَلْتُ** ، **ولا ورَبِّـكَ**) ، مع أنَّها تحمَّلت توالي ثلاثة أمثال في نحو (**هجَّـجَ البعـير** ، **و تَعَلَّلْـتُ**) [١] ، ثُـمَّ قـال **" الَّذي فعلوه في (أَمْلَيْتُ ، و لا ورَبْيكَ لا أَفْعَل) .... لم يكن واجبًا فيجـب هـذا أيضًا ، وإنَّما غُـيِّرَ استحسـانًا فسـاغ ذلـك فيـه ، ولم يكـن موجبًـا لتغيـير كـلِّ مـا اجتمعت فيه أمثال ، ألا ترى أنَّهم لَمَّا قلبوا ياء (طَيِّئ) ألفًا في الإضافة ، فقالوا : (طَائِيٌّ) لم يكن ذلك واجبًا في نظيره ، لَمَّا كان الأوَّل مستحسنًا "** [٢] .

ج. النَّظير لا ينكر مع الاستقراء :

نصَّ ابن جنِّي على هذا الأساس ، وعمل به في بعض المسائل ؛ فقد تحـدَّث عـن أنَّ العرب فَرَّقَت بين الفاعل والمفعول برفع الفاعل ، ونصب المفعول ، وذكر أنَّ ذلك منقاد في جميع الباب ، ثُمَّ تَتَبَّعَ نفسه في هذه المسألة ، فقال :

" فإن قلت : فقد قال الجعديُّ :

حَتَّى لَحِقْنَـا بِـهِمْ تُعْدِي فَوَارِسُـنَا   كَأَنَّـنَا رَعْـنُ قُـفٍّ يَرْفَـعُ الآلا

فرفع المفعول ، ونصب الفاعل [٣] .

---

(١) ينظر : الخصائص (٢ / ٢٣٣ ، ٢٣٤) .

(٢) المصدر السَّابق (٢ / ٢٣٥) .

(٣) الرَّعْنُ : أوَّل كلِّ شيء ، و القُفُّ : ما غلـظ مـن الأرض ، و لم يبلـغ أن يكـون جبـلاً ، و الآل : السَّراب ، وهو ما يراه الإنسان في الصحراء نصف النهار كأنَّه مـاء ، فـ (الآل) هـو الَّـذي رفـع رعن القفِّ حتى رآه السائر من بُعْدٍ ؛ إلا أنَّ الشَّاعر نصب (الآل) على أنَّه مفعول به ؛ والفاعل هو ضمير (رعن) المقدَّر .

قيل : لو لم يحتمل هذا البيت إلا ما ذكرته لقد كان على سمت من القياس ، ومُطَّرَبٍ مُتَوَرَّدٍ بين النَّاس ، ألا ترى أنَّه على كلِّ حال قد فرق بين الفاعل والمفعول ، وإن اختلفت جهتا الفرق ؛كيف ، ووجهه - في أن يكون الفاعل فيه مرفوعًا ، والمفعول منصوبًا - قائم صحيح مقول به ، وذلك أنَّ رعن هذا القفِّ لما رفعه الآل فرئي فيه ، ظهر به الآل إلى مرآة العين ظهورًا لولا هذا الرَّعن لم يبن للعين فيه بيانه إذا كان فيه ، ألا تعلم أنَّ الآل إذا برق للبصر رافعًا شخصًا كان أبدى للنَّاظر إليه منه لو لم يلاق شخصًا يزهاه ، فيزداد بالصُّورة الَّتي حملها سفورًا ، وفي مسرح الطَّرف تجلِّيًا ، وظهورًا .

فإن قلت : فهل تجد لبيت الجعديِّ على تفسيرك الَّذي حكيته ، ورأيته نظيرًا ؟

قيل : لا ينكر وجود ذلك مع الاستقراء"[١] .

إنَّ هذا التَّوجُّه في الدِّراسات اللُّغويَّة والنَّحويَّة والصَّرفيَّة عند ابن جنِّي لهو المنهج السَّليم ، والمحجَّة البيضاء الَّتي يجب أن تسير جميع الدِّراسات عليها ، فالاستقراء يفتح للباحث أبواب الإصابة ، وينأى به عن مزالق الخطأ والخطل ، أو التَّقصير والخلل ؛ وإذا كان ابن جنِّي قد دعا إلى الاستقراء في مسألة شاذَّة كهذه ، فهو مع غيرها من المسائل أوجب .

وقد مرَّ بنا حرصه على الاستقراء ، وإضافة النَّظائر إلى ما ذكره سيبويه من الأمثلة في بعض الأبنية[٢] ، كما أنَّه صرَّح باعتماده على الاستقراء في جمع مادته اللُّغويَّة في بعض المسائل، فقد عقد بابًا للحديث عن أسماء الأفعال ذكر فيه ما ذكره العلماء منها[٣] ، ثُمَّ قال " **وعلى ذلك فقد مرَّ بنا منه ألفاظ صالحة ، جَمَعَها طول التَّقَرِّي لها** "[٤] ، ثُمَّ أخذ يعدِّد ما جمعه منها ، ويذكر لغاته ؛ وقد عبَّر عن الاستقراء بـ (التَّقَرِّي) ، وما أعذب هذا التَّعبير وأحلاه !! .

---

(١) الخصائص (١ / ١٣٦ ، ١٣٧) .

(٢) ينظر ص ٣٩ من هذا البحث .

(٣) ينظر : الخصائص (٣ / ٣٦ - ٣٩) .

(٤) المصدر السَّابق (٣ / ٣٩) .

ولا تزال الدِّراسات اللُّغويَّة باختلاف مجالاتها في حاجة ماسَّة إلى هذا النَّهج حتى اليوم ، يشهد لذلك أنَّ كثيرًا من قرارات المجامع اللُّغويَّة استندت إلى دراسات استقرائيَّة قام بها باحثون ناشطون ، فيما تبقَّى لنا من مجموعات ، ودواوين شعريَّة ، ومحفوظات نثريَّة ، ومعاجم[١] .

د. التَّنظير يجب أن يكون دقيقًا :

نَبَّهَ على ذلك ابن جنِّي في أثناء انتقاده تنظيرًا لابن مجاهد في إحدى القراءات ، فقد نقل عن ابن مجاهد قوله " **ومن ذلك قراءة الحسن وعمرو - بخلاف عنهما - :** ﴿ **هِيَ عَصَايِ** ﴾ [طه : ١٨] **بكسر الياء ، مثل (غُلاَمِي)** "[٢] ، ثُمَّ علَّق عليه بقوله :

" **قول ابن مجاهد (مثل : غلامي) لا وجه له ؛ لأنَّ الكسرة في ياء (عَصَايِ) لالتقاء الساكنين ، والكسرة في ميم (غلامِي) هي الَّتي تحدثها ياء المتكلم ، أفترى أنَّ في (عَصَايِ) بعد ياء المتكلم ياء له أخرى حتى يكون للمتكلم ياءان ؟! وهذا محال ، وإنَّما غرضُه أنَّ الياء في (عَصَايِ) مكسور كما أنَّ ميم (غُلاَمِي) مكسورة ، وأساء التَّمثيل على ما ترى** "[٣] .

فانظر كيف اعترض على ابن مجاهد في هذا التَّنظير ، ونسبه إلى الإساءة والتَّقصير ؛ لأنَّه اكتفى في عقد التَّناظر بين اللفظين بما رآه من ظاهر الكسر ، وتجاهل ما يتعلَّق بذلك من سبب حدوث الكسرة في كلِّ لفظ ، وما يسبق الحرف المكسور، ويتبعه من الحروف ، أو الحركات .

(١) ينظر في ذلك - مثلاً - : كتاب الألفاظ والأساليب ، وكتاب في أصول اللغة الصادران عن مجمع اللغة العربيَّة بالقاهرة ، وينظر : بحث : (صيغ المبالغة بين السماع والقياس) الَّذي دعا فيه مؤلفه إلى القياس على بعض الصيغ السماعيَّة مثل : (مِفْعَال ، وفِعِّيل ، وفُعَلَة) .... وغيرها ؛ لكثرة ما جمعه من الشَّواهد على كلٍّ منها ، بعد استقراء القرآن الكريم ، ومجموعة من دواوين شعراء عصور الاستشهاد .

(٢) المحتسب (٢ / ٤٨) .

(٣) المصدر السَّابق (٢ / ٤٩ ، ٥٠) .

وإذا كان ابن مجاهد قد أساء في تنظيره هذا فإنَّ ابن جنِّي قد تدارك ما فاته ، وغمض عليه ، فنَظَّرَ لهذه القراءة بنظير آخر ، هو قراءة حمزة : ﴿ **مَا أَنَا بِمُصْرِخِكُمْ وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِخِيِّ** ﴾ [إبراهيم : ٢٢] ؛ قال ابن جنِّي عن هذه القراءة : " **كَسَرَ الياء ؛ لالتقاء الساكنين مع أنَّ ما قبلها كَسْرٌ ويَاء ، والفتحة والألف في (عَصَايِ) أخفُّ من الكسرة والياء في (مُصْرِخِيِّ)** "(١) .

ولا شكَّ أنَّ هذا التَّنظير أدقُّ من سابقه وأحكم ، فياء المتكلم المكسورة ناظرت مثلها ، وسبب الكسر فيهما واحد هو التقاء الساكنين ، وما قبل إحداهما أثقل ممَّا قبل الأخرى ، فحمل الخفيف على الثَّقيل ؛ لأنَّ ورود الكسر مع الخفَّة أسوغ وأولى.

وفي هذا الاعتراض من ابن جنِّي ما يدلُّ على مراعاته الدِّقَّة في وجه التَّنظير ، والحرص على اكتنافه من جميع جوانبه بالنَّظر والملاحظة ، واستبطانه وامتحانه ، وعدم الاكتفاء منه بالظَّاهر المشاهَد ، وهذا نهج المدقِّقين المحقِّقين من أهل العلم وخاصَّته .

هـ .الحمل على ماله نظير أولى من الحمل على ما ليس له نظير :

ذكر بعض العلماء المتأخرين عن ابن جنِّي هذا المبدأ بهذا التَّعبير في بعض مؤلَّفاتهم(٢) ، إلا أنَّه قد سبق إلى ذكره بتعبير آخر ، بقوله " **باب في الاقتصار في التَّقسيم على ما يقرب ، ويحسن ؛ لا على ما يبعد ، ويقبح** "(٣) .

فبالنَّظر في الأمثلة الَّتي ساقها ابن جنِّي في هذا الباب نجد أنَّ المراد من التَّعبيرين واحد ، ومن تلك الأمثلة نحو: (**مَرْوَان**) ، فهذا اللفظ يحتمل أن يكون وزنه (**فَعْلانَ** ، أو **مَفْعَالاً** ، أو **فَعْوَالاً**) ، قال ابن جنِّي : " **فيُفسِد كونه (مِفْعَالاً ، أو فِعْوَالاً) أنَّهما مثالان لم يجيئا ، وليس لك أن تقول في تمثيله : لا يخلو أن يكون (مَفْلانَ ، أو مَفْوَالاً ، أو فَعْوَانَ ، أو مَفْوَانَ) ، أو نحو ذلك ؛ لأنَّ هذه ونحوها**

(١) المحتسب (٢ / ٤٩) ، وقد ساق نظائر شعريَّة أخرى في هذه المسألة .

(٢) كالأنباري في الإنصاف (١ / ٢٠ ، ٢١) ، والسيوطي في الأشباه والنَّظائر (١/ ٣٨٧ ، ٣٨٨) .

(٣) الخصائص (٣ / ٦٩) .

إنَّما هي أمثلة ليست موجودة أصلاً ، ولا قريبة من الموجودة ، كقرب (فَعْوَال ، ومَفْعَال) من الأمثلة الموجودة ، ألا ترى أنَّ (فَعْوالاً) أخت (فِعْوَال) كـ (قِرْوَاش) ، وأخت (فُعْوَال) كـ(عُصْوَاد)، وأنَّ (مَفْعَالاً) أخت (مِفْعَال) كـ (مِحْرَاب) ، وأنَّ كلَّ واحد من (مَفْلان ، ومَفْوان ، وفَعْوان) لا يقرب منه شيء من أمثلة كلامهم "[1] ، فـ (مَرْوَان) إذًا على زنة : (فَعْلان) ؛ لأنَّ له نظائر دون الأوزان الواردة الأخرى .

وَنَبَّهَ ابن جنِّي كذلك على أنَّ الكلمة قد تحتمل عدَّة أوزان بعضها له نظير ، وبعضها قريب ممَّا له نظير ، ومثَّل لها بـ (**أَيْمُن**) ، وذكر أنَّه لا يخلو أن يكون (أَفْعُلاً ، أو فَعْلُنًا ، أو أَيْفُلاً ، أو فَيْعُلاً) ، ثُمَّ قال " **ألا ترى أنَّ (أَفْعُلاً) كثير النَّظير، كـ (أَكْلُب ، وَأَفْرُخ) ونحو ذلك ، وأنَّ (أَيْفُلاً) له نظير : وهو (أينق) في أحد قولي سيبويه فيه ، وأنَّ (فَعْلُنًا) يقارب أمثلتهم ، وذلك (فَعْلَن) في نحو: (خَلْبَنْ ، وعَلْجَن) .... ، وأنَّ (فَيْعُلاً) أخت (فَيْعَل) كـ (صَيْرَف) ، و(فَيْعِل) كـ (سَيِّد) .... ؛ ولكن لا يجوز لك في قسمته أن تقول : لا يخلو (أَيْمُن) أن يكون (أَيْفُعًا) ، ولا (فَعْمُلاً) ، ولا (أَيْفُمًا) ولا نحو ذلك ؛ لأنَّ هذه ونحوها أمثلة لا تقرب من أمثلتهم ، فيتجاوز بها في جملة تقسيم المُثُلِ لها** "[2].

ومراد ابن جنِّي من هذا أنَّ الاحتمالات الَّتي تَرِدُ في الموازين يجب أن تكون ممَّا يكثر نظيره ، أو قريبًا منه ؛ على أنَّه صرَّح بأنَّ الحمل على أقوى النَّظائر أولى من الحمل على غيره ، يتبيَّن ذلك من قوله " **فأمَّا قول الله (تعالى) ﴿ وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ ﴾** [الحاقة : ٤٤] ، **فإن سأل سائل ، فقال : ما ننكر أن يكون (تَفَعْوَلَ) مثل (تَرَهْوَكَ) ، أو (تَفَوْعَلَ) مثل (تَصَوْمَعَ) ؛ لأنَّ لفظ (تَفَعَّل ، وتَفَعْول) من الواو الَّتي هي عين واحد ؟ .**

قيل : حمله على (تَفَعَّل) أولى من (تَفَوْعَلَ ، و تَفَعْوَلَ) من وجهين :

(١) الخصائص (٣ / ٧٠) .

(٢) المصدر السَّابق (٣/ ٧٠ ، ٧١) .

أحدهما : **أنّه أكثر من (تَفَوْعَلَ ، وتَفعْوَلَ) ؛ ألا ترى إلى كثرة : (تَقَطَّع ، وتَكَسَّرَ) ، وقِلَّةِ : (تَصَوْمَعَ ، وتَرَهْوَكَ) .**

والوجه الآخر : **أنَّ (تَقَوَّل) بمنزلة (تَكَذَّبَ ، وتَأَفَّكَ) ، فكما أنَّ هذه (تَفَعَّلَ) فكذلك (تَقَوَّلَ) ؛ لأنَّها قريبة من معناه "**[1] .

وقال في موضع آخر : "**(تَقَوَّلَ) لا تستعمل إلا مع التَّكَذُّبِ ، فهي مثل: تَخَرَّصَ ، وتزيدَّ** "[2] ؛ فقد حمل الفعل على أقوى نظائره ، وأقربها منه ، وهذا ما يقرُّه العقل ، ويدعو إليه .

ثانياً : ضوابط استخدام النَّظير السماعيِّ مع أدلَّة الاحتجاج النَّحويَّة الأخرى

ذكر ابن جنِّي ضوابط دقيقة لاستخدام التَّنظير بالنَّظائر السَّماعيَّة مع أدلَّة الاحتجاج النَّحويَّة ، فكانت أحوال المسائل في ذلك إلى أربعة هي :

■ **الحالة الأولى :**

أن يدلَّ الدَّليل على ثبوت الحكم في شيء لا نظير له :

والسَّبيل في هذا أن يقضى بثبوت الحكم دون احتياج إلى النَّظير ، لأنَّه " **إذا قام الدَّليل لم يلزم النَّظير**"[3] ، و" **لأنَّ إيجاد النَّظير بعد قيام الدَّليل إنَّما هو للأنس به لا للحاجة إليه**"[4].

قال ابن جنِّي : " **فليس يلزم إذا قاد الظَّاهر إلى إثبات حكم تقبله الأصول ، ولا تستنكره ألا يحكم به حتى يوجد له نظير ؛ وذلك أنَّ النَّظير ـ لعمري ـ ممَّا**

(١) المنصف (٢ / ٢٢ ، ٢٣) .

(٢) المحتسب (٢ / ٣٢٩) .

(٣) الخصائص (١ / ٢٠٣) .

(٤) المصدر السَّابق (١ / ١٩٨) ، وينظر : (١ / ١٣٧) ، وسر صناعة الإعراب (٢/ ٥٧١ ، ٧٥٣) .

يؤنس به ، فأمَّا ألا تثبت الأحكام إلا به فلا "[١] .

وقد استدلَّ على صحَّة ما ذهب إليه بأنَّ ذلك مذهب الكتاب[٢] ، وأنَّ سيبويه قد أثبت أحكامًا في عدَّة مسائل لَمَّا قام عليها الدَّليل دون التفات إلى عدم نظيرها ، أو قلَّته ، واستشهد على ذلك بعدَّة مسائل من الكتاب ، منها :

- أنَّه أثبت في الكلام (فَعُلْتَ تَفْعَلُ) ، وهو (كُدتَ تَكَادُ) ، ولم يذكر غيره[٣] .
- أنَّه أثبت في الكلام (إنْفَعْلاً) ، وهو (إنْقَحْل) ، ولم يحك غيره[٤] .
- أنَّه أثبت في الكلام (فُعَاعِيْلاً) ، وهو (شُخَاخِيْن) ، ولم يأت بغيره[٥] .
- أنَّه أثبت في الكلام (فِعِلاً) ، وهو (إِبِل) وحدها عنده[٦] .
- أنَّه ذكر أنَّ النَّسب إلى (فَعُوْلَة) على (فَعَلِيٌّ) بفتح الفاء والعين وكسر اللام ، واستدلَّ على ذلك بقول العرب في النَّسب إلى (شَنُوْءَة): شَنَئِيٌّ ، ولم يورد غيره[٧].

---

(١) الخصائص (١ / ٢٥٣) .

(٢) ينظر : المصدر السَّابق (١ / ١٩٨) .

(٣) ينظر : المصدر السَّابق (١ / ٢٥٣) ، وسرُّ صناعة الإعراب (٢ / ٧٥٤) ، وينظر : الكتاب (٤ /٤٠) .

(٤) ينظر : الخصائص (١ / ٢٥٣) ، وسرُّ صناعة الإعراب (٢ / ٧٥٤) ، وينظر : الكتاب (٤ /٢٤٧) وقد ذكرت في ص ٤٠ من هذا البحث أنَّ ابن جنِّي زاد عليه (**إِنْزَهْوًا**) .

(٥) ينظر : الخصائص (١ / ٢٥٣) ، وسرُّ صناعة الإعراب (٢ / ٧٥٤)، وينظر : الكتاب (٤ /٢٥٤) .

(٦) ينظر : الخصائص (١ / ٢٥٣) ، وسرُّ صناعة الإعراب (٢ / ٧٥٤)، وينظر : الكتاب (٣ / ٥٧٤) ، (٤ / ٢٤٤) ، وقد ذكر ابن خالويه في كتابه (**ليس في كلام العرب**) - ص ٩٦ ، ٩٧ - سبعة أسماء أخرى مع (إِبِل) قال : إنَّه ليس في كلام العرب اسم على (فِعِل) إلا هي ، وذكر أنَّ هذه السَّبعة الَّتي زادها مختلف فيها .

وقد ذكر ابن جنِّي بعض هذه السَّبعة ، وذكر أنَّها قليلة محتقرة ؛ ينظر : الخاطريَّات (٢/١٣٦) ، والمحتسب (٢ / ٢٨٧) ، والخصائص (١ / ٦٩) (٣ / ١٨٧) .

(٧) المصدر السَّابق (١ / ١٣٧) ، وينظر : الكتاب (٣ / ٣٣٩ ، ٣٤٥) .

وفي هذا البحث دراسة لحمل (فَعُوْلَة) على (فَعِيْلَة) في النَّسب ، ستأتي ص ٢٦١، إن شاء الله .

فدليل سيبويه في جميع هذه الأحكام هو السَّماع المستقصى عن العرب ، وقد أقام عليه الحكم ، وإن لم يكن له نظير من السَّماع عنده ؛ لعدم تعارضه مع شيءمن مقاييس العربيَّة وأصولها ، ولأنَّه كلُّ ما سمع.

وإذا كان ابن جني قد أخذ هذا الضابط عن سيبويه ، وأفاده منه ؛ فقد وظَّفه في بعض مسائله ، ونقاشاته ؛ من ذلك أنَّه ذكر ما ذهب إليه أبو الحسن الأخفش من أنَّ (**شِيْرَازًا**) في وزن (**فِعْلَال**) ، وأنَّه من بنات الأربعة ، نحو (**سِرْدَاح**) ، وأنَّ الياء فيه واو ، يدلُّ على ذلك قولهم (**شَوَارِيْز**) [١] ، ثُمَّ قال "**والَّذي أنكرته من هذا قوله : إنَّ (شِيْرَازًا) من بنات الأربعة ، نحو (سِرْدَاح)**" [٢] ، وبيَّن أنَّ سبب استنكاره هذا هو أنَّ (**شِيْرَازًا**) على ما ذهب إليه أبو الحسن أصله (**شُوْرَاز**) فوزنه (**فُوْعَال**) ، وهذا ثلاثيٌّ ؛ لأنَّ الواو لا تكون أصلاً في ذوات الأربعة إلا في التَّضعيف نحو (**الوَصْوَصَة ، والوَحْوَحَة ، وقَوْقَيْت**) .... وغيرها ، ثُمَّ قال :

" **فإن قال قائل ، ما تنكر أن يكون أبو الحسن في هذا على صواب ، وأن تكون الكلمة رباعيَّة ، وإن كانت فيها الواو منفردة غير مضعَّفة ... ، قُضِيَ بكونها أصلاً ؛ لأنَّا لا نعلم واوًا استؤنفت في أوَّل أحوالها مفردة زائدة ساكنة بعد كسرة** "[٣] .

وأجاب عن هذا بأنَّ الدَّليل على كون الياء من (**شِيْرَاز**) بدلاً من واوٍ قائم ، وهو قولهم في الجمع (**شَوَارِيْز**) ، فالكلمة لذلك ثلاثيَّة لا رباعيَّة ، ولا حاجة مع الدَّليل إلى إيجاد النَّظير ؛ قال ابن جنِّي :

" **فأمَّا ما شَبَّهَ السائل بذكره ، وطلب التَّلبيس به في سؤاله : من أنَّه لا يعرف واوًا زائدة منفردة استؤنفت في أوَّل أحوالها بعد كسرة ، فلا معتبر بقوله من قِبَلِ**

---

(١) ينظر : سرُّ صناعة الإعراب (٢ / ٧٥٠ ، ٧٥١) .

(٢) المصدر السَّابق (٢ / ٧٥١) .

(٣) المصدر السَّابق (٢ / ٧٥٢) .

أنّه إذا قامت الدِّلالة على صحّة قضيّة لم يلزم إيراد النّظير لها ، وإن كان في النّظير بعض الأنس "[١] .

كما استند ابن جنّي إلى هذا الضّابط في تسديد مذهب الخليل والأخفش في أنّ الهاء زائدة في نحو (**هِرْكَوْلَة ، وهِجْرَع ، وهِبْلَع**) ، لأنَّها من : الرَّكْل ، والجَرْع، والبَلْع ؛ وإن كان هذا المذهب مخالفًا لما عليه أكثر النّاس من أنّ هذه الهاء أصليّة ؛ لقلّة زيادتها أوّلاً[٢] ، قال ابن جنّي :

" ولست أرى بما ذهب إليه أبو الحسن والخليل من زيادتها في هذه الأسماء الثّلاثة بأسًا ، ألا ترى أنّ الدِّلالة إذا قامت على الشّيء : فسبيله أن يقضى به ، ولا يلتفت إلى خلاف ، ولا وفاق ؛ فإنّ سبيلك إذا صحّت لك الدِّلالة أن تتعجّب من عدول من عدل عن القول بها ، ولا تستوحش أنت من مخالفته إذا ثبتت الدِّلالة بضدِّ مذهبه .... ، ولعمري إنّ كثرة النّظير ممّا يؤنس ، ولكن ليس إيجاد ذلك بواجب ، فاعرف هذا وقسه "[٣] .

---

(١) سر صناعة الإعراب (٢ / ٧٥٣) .

(٢) ينظر في ذلك : المنصف (١ / ٢٥ ، ٢٦) ، وسر صناعة الإعراب (٢ / ٥٦٨ - ٥٧١) ، والتّمام ص ٢٥٣ ، ٢٥٤ ، والتّصريف الملوكي ص ٢٤ ، وشرح التّصريف ص ٢٧٨ ، ٢٧٩ ، وشرح الملوكي ص ٢٠٤ ، ٢٠٥ .

(٣) سر صناعة الإعراب (٢ / ٥٧٠ ، ٥٧١) ؛ ومع تصريح ابن جنّي بإجازة مذهب الخليل ، والأخفش هذا ، فإنّ الّذي يراه ، ويُصَوِّبُهُ هو أن تكون هذا الهاءات أصلا ؛ قال في المنصف (١ / ٢٦) :

" والصواب في ذلك ألا تكون هذه الهاءات مزيدة ، وهو المذهب الّذي عليه أكثر أهل العلم ، وإن كان في (هِجْرَع ، وَهِبْلَع ، وهِرْكَوْلَة) من معنى ما لا هاء فيه ، ولكن على أن يكون لفظه قريبًا من لفظه ، ومعناه كمعناه ؛ ولهذا الّذي ذهبت إليه نظائر في كلام العرب ، من ذلك قولهم للمكان اللّيِّن (دَمِث) ، وقالوا (دِمَثْر) أيضًا ؛ وقالوا للطّويل المنبسط (سَبِط) ، وقالوا فيه أيضًا (سِبَطْر)، فـ (سَبِط) و (دَمِث) لفظهما قريب من لفظ (سِبَطر) و (دِمَثر) ، ومعناهما واحد ، ولا يمكن أحدًا أن يقول إنّ الرّاء من حروف الزّيادة . ... فكذلك يجوز أيضًا أن تحمل (هجرعًا ، وهبلعًا ، وهركولة) على أنّها من معنى

=

فقيام الدَّليل ـ الَّذي هو الاشتقاق ـ في هذه المسألة كافٍ للقطع بالحكم ، قال ابن يعيش " **وما ذهب إليه الخليل سديد ؛ لأنَّه إذا شهد الاشتقاق بشيء عمل به ، ولا التفات إلى قلَّته ، أو عدم نظيره** "[1] .

■ **الحالة الثَّانية :**

ألا يدل الدَّليل على حكم في شيء له نظير :

والحاجة إلى إيجاد النَّظير في هذه الحالة ملحَّة ، وهو الوسيلة الآمنة للوصول إلى أقرب الأحكام من الصَّواب في المسألة ، وإن لم يكن دليلاً قاطعًا عليه .

وقد نَبَّهَ ابن جنِّي على هذا حين جعل اللجوء إلى النَّظير في هذه الحالة من قبيل **التَّعلُّل** ، لا التَّدليل القاطع ، كالتَّدليل بالاشتقاق مثلاً ، قال ابن جنِّي ممثِّلاً لهذه الحالة : " **ألا ترى إلى (عِزْوِيْت) لَمَّا لم يقم الدَّليل على أنَّ واوه وتاءه أصلان احتجت إلى التَّعلُّل بالنَّظير ، فمنعت من أن يكون (فِعْوِيْلاً) لَمَّا لم تجد له نظيرًا ، وحملته على (فِعْلِيْت) ؛ لوجود النَّظير ، وهو : (عِفْرِيْت) و (نِفْرِيْت)** "[2] .

= **(الجرع ، والبلع ، والرَّكل) ، وقريبة من لفظه ؛ هربًا من أن تجعل الهاء زائدة في أوَّل الكلمة ، وليس موضع زيادتها أوَّل الكلمة إنَّما موضعها أن تقع آخرًا ، فهذا ما يحتمله القياس عندي** " .

وقد ذكر ابن جنِّي هذه النَّظائر الَّتي تقاربت ألفاظها ، واتَّفقت معانيها في مواضع كثيرة جدًّا من كتبه منها : سر صناعة الإعراب (١ / ١٢٢ ، ١٨٠ ، ١٨١ ، ١٨٢ ، ٢٨١ ، ٣٢٢ ، ٣٢٣ ، ٤٢٩) (٢ / ٧٣٠ ، ٧٣١) ، والمنصف (١ / ٢٥ ، ٢٦ ، ١٥٢ ، ١٥٣) (٢ / ١٩٨ - ٢٠٠) ، والمحتسب (١ / ٢٠٣) (٢ / ٩٣ ، ٩٤) ، والخصائص (٢ / ١٤٨) ، والمبهج ص ١٥٣ ، ١٥٤ ، وتفسير أرجوزة أبي نواس ص ١٣٤ - ١٣٧ ، والفسر (١ / ١٩٢) ، والخاطريَّات (١ / ١٢٣) .

(١) شرح الملوكيِّ ص ٢٠٥ .

(٢) الخصائص (١ / ١٩٨) ، وينظر : المنصف (١ / ١٦٩) ، وينظر أيضًا : الكتاب (٤/ ٣١٥ ، ٣١٦) .

■ **الحالة الثَّالثة :**

ألا يدل دليل على حكم في شيء لا نظير له :

إذا اجتمع عدم الدَّليل مع عدم النَّظير كان عدم النَّظير دليلاً يسقط به كلُّ حكم ، نقل السُّيوطيُّ عن ابن جنِّي قوله " **وإنَّما يستدلُّ بعدم النَّظير على النَّفي حيث لم يقم الدَّليل على الإثبات** "(١).

ومثال ذلك ما نقله ابن جنِّي عن أبي عثمان المازنيِّ ، قال " **قال أبو عثمان في الرَّدِّ على من ادَّعى أنَّ (السِّين ، و سَوْفَ) ترفعان الأفعال المضارعة : لم نر عاملاً في الفعل تدخل عليه اللام ، وقد قال (سبحانه) ﴿ وَلَسَوْفَ تَعْلَمُوْنَ ﴾** [الشّعراء : ٤٩]، **فجعل عدم النَّظير ردًّا على من أنكر قوله** "(٢) .

---

(١) الاقتراح ص ١٦٩ ، والإصباح ص ٣٦٩ ، وفيض نشر الانشراح (٢ / ١٠٧٨) ؛ وقد أحال محقّق الاقتراح د. حمدي عبدالفتَّاح ، ومؤلِّف الإصباح ، ومحقّق فيض نشر الانشراح : أ.د. محمود فجَّال إلى كتاب الخصائص (١ / ١٩٧ ، ١٩٨) في توثيق هذا النصِّ ، ولاوجود لهذا النصِّ في هذا الموضع ، ولا في غيره أصلاً ، وكانت أمانة التَّحقيق تستوجب التَّعليق ؛ لأنَّ كلام ابن جنِّي الثَّابت في الخصائص في هذه المسألة فيه خلل ، ويحتاج إلى وقفه ، وطول تأمُّل ، وسيأتي بيان هذا بعد قليل ، إن شاء الله .

(٢) الخصائص (١ / ١٩٨) ، وقد أُثبِتَ هذا المثال في الخصائص في الحالة الثانية الَّتي يجتمع فيها عدم الدليل مع وجود النَّظير ، وهذا خطأ واضح ؛ والباب الَّذي وقع فيه هذا الخطأ (باب في عدم النَّظير) فيه خلط ، وخلل كثير على قصره ؛ إذ إنَّ عليه الملحوظات والمآخذ الآتية :

١ . أنَّه قال " **إن لم يقم الدليل ولم يوجد النَّظير فإنَّك تحكم مع عدم النَّظير** " ، وقد لاحظت د. قمر القصَّاص الخلل الواضح في هذه العبارة ، فقالت في كتابها السَّابق ص ١٩ " **أرى أنَّ الصَّحيح أن يقال : فإنَّك تمنع المسألة ؛ لأنَّه لم يقم عليها دليل ، ولا نظير لها في المسموع عن العرب ، فأنَّى لها أن تثبت ، ويصحُّ استعمالها ؟ وكيف يبنى عليها حكم ، وهذا حالها ؟ .**

الَّذي يبدو لي أنَّه قد وقع خطأ في الخصائص قد يكون طباعيًّا ، وقد يكون في نسخ الخصائص المخطوطة ؛ لأنَّ هذا الكلام يستبعد صدوره عن ابن جنِّي " .

=

٢. أنّه مثّل بـ (أَنْدَلُس) لما اجتمع فيه عدم الدّليل وعدم النّظير ، مع أنّه لم يفقد فيه الدّليل ، وقد لاحظت د. قمر القصّاص هذا ، أيضًا ، فقالت ص ٢٠ " **هذا المثال لم يفقد فيه الدّليل ، بل على العكس ، فقد قام فيه الدّليل على زيادة الهمزة والنون ، فالنّون زائدة ؛ لأنّه ليس في ذوات الخمسة شيء على (فَعْلَلُل) ، وإذا ثبتت زيادتها بقيت ثلاثة أصول هي الدّال والنُّون والسِّين ، وفي أوّل الكلمة همزة ، ومتى وقع ذلك حكم بزيادة الهمزة ، ولا تكون النّون أصلاً والهمزة زائدة ؛ لأن ذوات الأربعة لا تلحقها الزّوائد في أوّلها إلا في الأسماء الجارية على أفعالها نحو (مُدَحْرِج) وبابه ، وقد ذكر ابن جنّي هذا الدّليل ، و أفاض في شرحه ، فكيف يمثّل بـ (أَنْدَلُس) لما فقد الدّليل ؟ إنّ هذا يؤكد ما بدا لي من وقوع خطأ في عبارة الخصائص ، إذ كيف يستدلُّ لما ذكر أنّه لم يقم عليه دليل ؟ .**

الّذي أراه : أنّ هذا المثال (أَنْدَلُس) كان ينبغي أن يمثّل به للحالة الأولى الّتي قام فيها الدّليل على الحكم ، وعدم معه النّظير " .

وقد وفّقت د . قمر القصّاص في هاتين الملاحظتين ؛ إذ لم يتنبّه إليهما الشّيخ : محمد النجّار محقّق الخصائص ، رحمه الله ، ولا غيره ممّن حقّقها بعده : كالدكتور : عبدالحميد هنداوي ، وعبدالحكيم محمد .

وأزيد على كلام د . قمر القصّاص بعض ما يدعمه ، ويعضده ممّا لم تذكره ، فأقول :

نقل السُّيوطيُّ عن ابن جنّي نصّين في هذا ، هما :

- قال في الاقتراح ص ١٦٩ " **قال في الخصائص : وإنّما يستدلُّ بعدم النّظير على النّفي حيث لم يقم الدّليل على الإثبات ؛ فإن قام لم يلتفت إليه ؛ لأنّ إيجاد النّظير بعد قيام الدّليل إنّما هو للأنس لا للحاجة إليه ، مثاله : أندلس ....** " ، ثُمّ نقل بقيّة كلام ابن جنّي الثّابت في مطبوعة الخصائص إلى نهايته مع التصرف فيه ، وقال عقبه : (**انتهى**) .

- وقال في الأشباه والنّظائر (١ / ٣٩٠ ، ٣٩١) " **وقال ابن جنّي في الخصائص ......** " ، ثُمّ نقل الباب كاملاً كما ورد في مطبوعة الخصائص مع اختلاف يسير جدًّا ، إلا أنّ المآخذ السّابقة قائمة فيه .

وأخلص من هذين النقلين إلى النتائج الآتية :

- أنّ عبارة ابن جنّي كما وردت في نقل السُّيوطيّ في الاقتراح مستقيمة لا خلل فيها ، وبها تسقط عن ابن جنّي تبعة الخلل المذكور في المأخذين السابقين .

=

والاستدلال بعدم النَّظير في نفي الأحكام ، وردِّ بعض الآراء والأقوال من الأدلَّة المعتبرة عند النُّحاة ، وقد احتجُّوا به في كثير من المسائل[١] .

■ **الحالة الرَّابعة :**

أن يدل الدَّليل على حكم في شيء له نظير:

قال ابن جنِّي عن هذه الحالة :

" فإن ضامَّ الدَّليل النَّظير ، فلا مذهب بك عن ذلك ، وهذا كنون (عَنْتَر) فالدَّليل يقضي بكونها أصلاً ؛ لأنَّها مقابلة لعين (جَعْفَر) ، والمثال ... معك وهو : (فَعْلَل) ، وكذلك القول على بابه ، فاعرف ذلك ، وقس "[٢] .

بهذه الحالات الأربع وضع ابن جنِّي ضوابط استخدام النَّظير السماعيِّ في المسائل النَّحويَّة والصَّرفيَّة ، لاسيما ما يدور في فلك الأبنية الصَّرفيَّة ، لأنَّ للنَّظير أثرًا رئيسًا في إثباتها ، أو نفيها من حيث توافرُه ، أو عدمُه[٣] .

إنَّ هذا الفصل بجميع مباحثه : دليل ساطع ، وبرهان قاطع على أنَّ ابن جنِّي قد استعان بـ (التَّنظير) في إثراء تآليفه ، وتمييز مناهج تصنيفه ، بعد وعي تامٍّ به ، وقناعة راسخة بفائدته ، وثقة في حصول المأمول به ؛ ولذلك قصد إليه ، وافتنَّ في تنويع مصادره ، وتتويج رءوس المسائل به ، وملاحقة فلول الغموض في أثنائها بأنواره ، فأنار به طريقها إلى العقول ، وحملها في مراكبه فكتب لها - بتوفيق الله -

=

▪ أنَّ ورود النَّقلين عن السُّيوطيِّ مع هذه المفارقة بينهما يعني وجود نسخ متعدِّدة من كتاب الخصائص ، إحداها على الأقلِّ صحيحة ، وأنَّ النُّسخ الَّتي اعتمد عليها الشَّيخ النَّجَّار ، وغيره من المحقِّقين من النُّسخ المحرَّفة ، وبهذا يسقط احتمال الخطأ الطباعيِّ الَّذي افترضته د. قمر القصاص ، ويثبت أنَّ الخلل في النُّسخ المخطوطة . أو أن السيوطي تنبه إلى وجود الخلل فاستدركه في نقله المذكور في الاقتراح .

(١) من أصول النَّحو : عدم النَّظير ص ٢١ - ١٣٦ ، والنَّظير وعدمه في العربيَّة ص ١١٤ - ١١٩ .

(٢) الخصائص (١ / ١٩٩) ، وينظر : (٣ / ٦٨) .

(٣) ينظر : النَّظير وعدمه في العربيَّة ص ٩٣ .

الوصول ، وإذا كان هذا الفصل قد سلَّط الضَّوء على مظاهر اهتمام ابن جنِّي بالتَّنظير ، فذكر ما ذكر ؛ فإنَّ الجانب الأقوى في الدِّلالة على ذلك هو الجانب التَّطبيقي في أثناء معالجة المسائل ، ومناقشتها ، وتتبُّع إشكالاتها ، والدَّفع عن مذهبه فيها ، وهذا ما تكشفه فصول هذا البحث القادمة ، إن شاء الله ؛ وبانضمامها إلى هذا الفصل تسطع شمس الإجماع على أنَّه قد أولى التَّنظير جلَّ اهتمامه في الناحيتين النظريَّة والتَّطبيقيَّة ، بصورة لا نجد لها نظيرًا عند علماء عصره ، والعلماء الَّذين سبقوه ، وما تحدَّث بعده في هذا الأصل متحدِّث إلا شرب من إنائه ، أو استسقى سحائب سمائه ، أو شام من بعيد مخايل أنوائه ، فهو كما قال صاحبه غفر الله له :

كَالبَحْرِ يَقْذِفُ لِلْقَرِيْبِ جَوَاهِرًا   جُوْدًا وَيَبْعَثُ لِلْبَعِيْدِ سَحَائِبَا

الفصل الثاني

التّنظير في الحركات والحروف

قبل الشُّروع في بسط الحديث عن مسائل هذا الباب أنبِّه إلى صنفين من المسائل وردا في مؤلَّفات ابن جنِّي كثيرًا ، وآثرت عدم إطالة الحديث عنهما ؛ اكتفاء بهذه الإشارة إليهما ، وهذان الصِّنفان هما :

١. مسائل التَّنظير في المخارج والصِّفات وغيرها :

وهي كثيرة جدًّا في مؤلَّفات ابن جنِّي ، وقد اختلف تناولها عنده ، فهو حينًا يذكر وجه التَّنظير ، ويقف معه ، ويبيِّنه ؛ وفي أحايين أخرى يشير إليه إشارة عابرة ويمضي .

فمن الأمثلة على المسائل التي وقف معها بالشَّرح ، والإيضاح قوله " **وإنَّما أبدلت الواو من الباء ؛ لأمرين : أحدهما مضارعتها إيَّاها لفظًا ، والآخر مضارعتها إيَّاها معنى ؛ أمَّا اللَّفظ فلأنَّ الباء من الشَّفة كما أنَّ الواو كذلك ؛ وأمَّا المعنى فلأنَّ الباء للإلصاق ، والواو للاجتماع ؛ والشَّيء إذا لاصق الشَّيء فقد اجتمع معه** "(١) ، فقد نظَّر بين الواو والباء - كما ترى - في المخرج ، والمعنى .

ومن أمثلة تنظيره بين الصَّوتين في المخرج ، والصِّفة قوله " **أبدلوا من الواو ميمًا؛ لقرب الميم من الواو ؛ لأنَّهما شفهيتان ، وفي الميم هُوِيٌّ في الفم يضارع امتداد الواو** "(٢) ، وكان يتحدَّث عن إبدال الواو ميمًا في (فَمْ) التي أصلها (فَوْه) كـ (سَوْط) ، بعد أن حذفت الهاء تخفيفًا .

ومنه قوله : " **الزَّاي لَمَّا كانت مجهورة ، وكانت التَّاء مهموسة ، وكانت الدَّال أخت التَّاء في المخرج ، وأخت الزَّاي في الجهر ، قرَّبوا بعض الصَّوت من بعض ، فأبدلوا التَّاء أشبه الحروف من موضعها بالزَّاي ، وهي الدَّال ، فقالوا : (ازدجر ، وازدار)** ، قال :

إلا كَعَهْدِكُمُ بِذِي بَقَرِ الحِمَى   هَيْهَاتَ ذُو بَقَرٍ مِنَ الْمُزْدَارِ

---

(١) سرُّ صناعة الإعراب (١ / ١٤٤) ، وينظر : (٢ / ٦٣٩) .

(٢) المصدر السَّابق (١ / ٤١٤) .

ومن كلام ذي الرُّمَّة في بعض أخباره : هَلْ عِنْدَكَ مِنْ نَاقَةٍ نَزْدَارُ عَلَيْهَا مَيًّا ؟ " (١) .

ومن أمثلة تنظيره بين الصَّوتين في المخرج ، وبعض الأحكام غيرهما قوله **" الطَّاء أخت التَّاء ؛ فكأنَّهما لذلك حرف واحد ، وقد ترى تعاقبهما في نحو قولهم : التِّرْيَاقُ والطِّرْيَاقُ ، ... وفي قول علقمة :**

وَفِي كُلِّ حَيٍّ قَدْ خَبَطَّ بِنِعْمَةٍ   فَحُقَّ لِشَأْسٍ مِنْ نَدَاكَ ذَنُوبُ

أي : خبطت ، وقالوا : فحصط برجلي ، وله نظائر "(٢) .

ففي هذه النُّصوص وغيرها(٣) نجد ابن جنِّي - على ما رأيت - يذكر أوجه التَّناظر بين الأصوات ، وهي أوجهٌ تدور في فلك المخارج ، والصِّفات ، والمعاني ، وبعض الأحكام الأخرى ؛ ونراه في مرَّات أخرى يشير إلى هذا التَّناظر والتَّقارب بطريقة أخرى ، فيقول **" ولولا بُحَّةٌ في الحاء لكانت عينًا ، كما أنَّه لولا إطباق في الصَّاد لكانت سينًا ، ولولا إطباق في الطَّاء لكانت دالاً ، ولولا إطباق في الظَّاء لكانت ذالاً "**(٤) ، فهو هنا يرصد الفرق بين الصَّوتين ، ويحدِّده ، وهذا يعني تناظرهما فيما عداه .

وأمَّا إشارته إلى التَّنظير في المخارج والصِّفات وغيرها إشارة عابرة ، دون وقوف معه ، أو ذكر لوجوهه ؛ فهي كثيرة جدًّا(٥) ، وقد عبَّر في معظمها عن التَّناظر

---

(١) سرُّ صناعة الإعراب (١ / ١٨٥ ، ١٨٦) .

(٢) التَّمام ص ١٢٣ .

(٣) ينظر مثلاً : سرُّ صناعة الإعراب (١ / ٤٦ ، ٥٥ ، ١٥٥ ، ١٥٦ ، ١٩٧ ، ١٩٨ ، ٢٠٢ ، ٢١٧ ، ٢١٨ ، ٢٤١ ، ٢٤٢ ، ٢٨٠) (٢ / ٨١٦ ، ٨١٧) ؛ والمحتسب (١ / ٤٤ ، ٤٥ ، ٥٩ ، ٢٨٠) (٢ / ١٣٧ ، ١٤٣ ، ٢٨٣) ، والخصائص (١ / ٩٣ ، ٩٤) ، والتَّمام ص ٢٦ ، ٢٧ ، ١٩١ ، وتفسير أرجوزة أبي نواس ص ١٥٢ .

(٤) سرُّ صناعة الإعراب (١ / ٢٤١) .

(٥) ينظر مثلاً : المصدر السَّابق (١ / ٤٢١ ، ٤٢٢) (٢ / ٥٨٤ ، ٥٨٥) ، والخصائص (١ / ١٤٨ - ١٥٤) (٢ / ٣٥١) ، والتَّمام ص ١٥١ ، والمنصف (٢ / ٣٢٤ ، ٣٢٥) .

بـ (التَّآخي)، من ذلك قوله : " **أصل (ج د ل) في الكلام : القُوَّة ، منه قولهم : (غُلامٌ جَادِلٌ) : إذا ترعرع وقوي .... ، ونحو منه لفظًا قولهم (ظَبْـيٌ شَـادِنٌ) ، أي : قد قوي واشتدَّ ، والشِّين أخت الجيم ، والنُّون أخت اللاَّم ، ونحو منه قولهـم (عَطَوتَ الشَّيءَ) إذا تناولتـه ، وقـالوا (أتَيـتَ عَلَيـهِ) : إذا ملكتـه واشـتملت عليه ؛ والعين أخت الهمزة ، والطَّاء أخت التَّاء ، والواو أخت الياء** "[(١)].

ولا شكَّ أنَّ هذه الأخوَّة تعني تناظرًا في بعض الصِّفات ، وتقاربًا في المخـارج ، وربما انضاف إلى هذا بعض التَّناظر في المعنى ، وبعض الأحكام .

وقد كشف ابن جنِّي عن سبب عدم وقوفه مع هذه المسـائل ، وإطالـة الحديـث عنها بقوله " **والصَّاد مستعلية ، وهي أخـت السِّين في المخرج ، وأخـرى حـروف الاستعلاء ، وهذا التَّقريب بين الحروف مشروح الحديث في باب الادِّغام**"[(٢)] ؛ فقد عزف عن بسط الحديث عن ذلك ؛ لأنَّه متناول في باب الادِّغام ، وغيره من الأبواب التي عنيت بمخارج الحروف وصفاتها عنده ، وعند من سبقه من العلماء ؛ وقد عزفت أنا عن ذلك لذلك ، فدراسة أصوات العربيَّة قد حظيت باهتمام ، وعناية فائقين عنـد القدامى ، والمحدثين من اللُّغويين ، والقرَّاء ، والمجوِّدين ، وقد شاع ذلـك وذاع ؛ فلـم أقف معه في هذا البحث ، وفسحت المجال لغيره ممَّا هو أولَى منه ، وأشرت إليـه بـهذا الإيجاز ؛ ذكرًا له ، وتنبيهًا عليه ، ورصدًا لمواضعه في مؤلَّفات ابن جنِّي.

٢. مسائل التَّنظير في أحكام الزِّيادة :

جمع ابن جنِّي بين بعض الأحرف في أحكام الزِّيادة ، ففصَّل الحديـث عنـها في السَّابق من الحرفين المتناظرين ، ثُمَّ أحال عند ذكر اللاَّحق عليه ؛ اكتفاء بما ذكر فيه ؛ فقد قال عن التَّاء مثلاً " **واعلم أنَّ للتَّاء ميزانًا ، وقانونًا يعرف به من طريق القيـاس كونها أصلاً أو زائدة ؛ فإذا عدمت الاشتقاق في كلمـة فيـها تـاء أو نـون ؛ فـإنَّ حالهما فيما أذكره لك سواء : فانظر إلى التَّاء أو النُّون ، فإن كان المثال الَّذي هما**

(١) المحتسب (١ / ٣٢١ ، ٣٢٢) .

(٢) المصدر السَّابق (٢ / ١٦٨) .

فيه ، أو إحداهما على زنة الأصول بهما فاقض بأنَّهما أصلان ، وإن لم يكن المثال الَّذي هما فيه بهما ، أو بأحدهما على زنة الأصول فاقض بأنَّهما زائدتان . مثال ذلك قولنا : (عَنْتَر) فالنُّون والتَّاء جميعًا أصلان ؛ لأنَّهما بإزاء العين والفاء من (جَعْفَر) ، ألا ترى أنَّ في الأصول مثال : فَعْلَل ..... ، فأمَّا التَّاء في نحو : (تُرْتَب) فزائدة ؛ لأنَّه ليس في الأصول مثل : (جُعْفَر) .... ، وكذلك نون (نَرْجِس) زائدة ؛ لأنَّه ليس في الأصول مثل (جَعْفِر) بكسر الفاء "[١] ، ثُمَّ قال بعد ذلك : " وإنَّما ذكرت بعض أحكام النُّون في حرف التَّاء ؛ لاشتراكهما في هذه القضيَّة ، وإذا وصلنا إلى حرف النُّون ـ بإذن الله ـ أحلنا في هذا الفنِّ على هذا الفصل "[٢].

ونقل ابن جنِّي عن أبي عثمان المازنيِّ قوله " وأمَّا الميم إذا كانت أوَّلاً فهي زائدة بمنزلة الهمزة والياء ؛ لأنَّ الميم أوَّلاً نظيرة الهمزة "[٣] ، ثُمَّ علَّق عليه بقوله : " لا فصل بين الميم والهمزة إذا وقعتا أوَّلاً ، فمتى وجب في الهمزة أن تكون زائدة ، ووقعت الميم موقعها فاقض بزيادتها "[٤] ؛ وقال في موضع آخر : " وأمَّا زيادة الميم فموضعها أوَّل الكلمة ، وحال الميم في ذلك حال الهمزة ، فمتى اجتمع معك ثلاثة أحرف أصول ، وفي أوَّلها ميم ـ فاقض بزيادة الميم ؛ حتى تقوم الدِّلالة على كونها أصلاً ، وذلك نحو : مَشْهَد ، وَمَضْرَب ، وَمِقْيَاس ؛ لأنَّ الألف زائدة "[٥].

وقال عن زيادة الياء في أوَّل الكلمة في نحو : (يَعْمَل و يَرْمَع) " إنَّ حكم الياء

(١) سرُّ صناعة الإعراب (١ / ١٦٧ ، ١٦٨) .

(٢) المصدر السَّابق (١ / ١٦٩) .

(٣) المنصف (١ / ١٢٩) .

(٤) المصدر السَّابق (١ / ١٢٩) .

(٥) سرُّ صناعة الإعراب (١ / ٤٢٦) .

إذا وقعت هذا الموقع حكم الهمزة لا فصل بين الياء والهمزة فيه "[١] .

وهذه التّنظيرات في أحكام الزّيادة ذائعة بين النُّحاة قبل ابن جنّي[٢]، والتّفصيل فيها بذكر أحكام الزّيادة في هذه المتناظرات ممّا يطول به البحث ، ويثقل ، فيملُّ ؛ وهي أحكام معلومة مشهورة مفصّلة في أبوابها من كتب التّصريف عند ابن جنّي ، وعند غيره من النُّحاة ؛ فلا أجد داعيًا لإثباتها في هذا المقام ، وأمّا ماعدا هذين الصِّنفين من مسائل التّنظير في الحركات والحروف فتأتي - بإذن الله - مفصّلة في مباحث هذا الفصل .

(١) المنصف (١ / ١٠١) .

(٢) ينظر مثلاً : الكتاب (٣ / ١٩٤) ، (٤ / ٢٣٦ ، ٢٨٨ ، ٢٩٠ ، ٢٩١ ، ٣٢٢ ، ٣٢٣) والتكملة ص ٥٥٢ - ٥٥٦ ، ٥٥٨ - ٥٦٨ .

المبحث الأول

التَّناظر بين الألف والياء والواو

ذكر ابن جنِّي هذا التَّناظر كثيرًا في سياق حديثه عن مسألتي : تسكين حرف الإعراب المعتلّ في موضع النَّصب ، وثبات الألف والواو في موضع الجزم ؛ وسوف أتناول هذا التَّناظر في سياق الحديث عن هاتين المسألتين ؛ سيرًا على خطوه ، واقتفاء لأثره فيما يأتي :

مسألة
تسكين حرف الإعراب المعتلِّ في موضع النَّصب

الألف ساكنة لا تحرَّك أبدًا ؛ ولذلك قدِّرت فيها الفتحة في موضع النَّصب ؛ لتعذُّر ظهورها عليها في الأسماء والأفعال المقصورة ، وذلك في نحو قولك (رأيت عصا) ، و(أريد أن تحيا ، وأحب أن تسعى) . أمَّا الياء والواو فإنَّ الفتحة تظهر عليهما في موضع النَّصب لخفَّتها ، فتقول (رأيت قاضيًا) و (لن يرميَ ، ولن يدعوَ)[1] ؛ إلا أنَّ إسكان الياء والواو في موضع النَّصب قد كثر كثرةً مفرطةً في كلام العرب لاسيَّما أشعارهم ؛ **فهل هذا أمر دعتهم إليه ضرورة الشِّعر ، وإقامة وزنه ؟ أو أنَّه جائز في سعة القول وضيقه ؟ وهل ورد عنهم شيء من ذلك في نثرهم ؟ وما الَّذي حملهم على ذلك ، والفتحة في الياء والواو خفيفة مستعملة غير ممتنعة ؟ .**

لقد أولى ابن جنِّي هذه المسألة عناية وافرة ؛ فتناولها في كثير من المواضع في كتبه بالشَّرح والإيضاح[2] ، وإليك بيان ذلك :

---

(١) ينظر: المحتسب (١ / ١٢٥) ، والمنصف (٢ / ١١٤) .

(٢) ينظر : المحتسب (١ / ١٢٥ - ١٢٧ ، ٢٠٩ ، ٢١٧ ، ٢١٨، ٢٨٩ - ٢٩٢) ، (٢ / ٥٩ ، ٦٠ ، ٣٤٢ - ٣٤٤) ، والمنصف (٢ / ١١٣ - ١١٦)، وسرُّ صناعة الإعراب (١/ ٧٨ - ٧٩)، والخصائص (١ / ٣٠٥ - ٣٠٨) ، (٢ / ٢٩٣ ، ٢٩٤ ، ٣٤٣ ، ٣٤٤) ، والتَّمام ص ١٦٩ ، والفتح الوهبي ص ٤٨ ، والتَّنبيه ص ٤٧٠ ، ٤٧١ ، والفسر (١ / ١٢٧ - ١٢٩ ، ١٤٦ ، ١٤٧ ، ١٩٩ ، ٣٣١ ، ٣٣٥ ، ٣٤٣) (٢ / ٢٥١) (٤ / ١٦) .

فصَّل ابن جنِّي في هذه المسألة فجعل لها أصلاً وهو الألـف ؛ إذ إنَّ السُّكون في موضع النَّصب إنَّما هو لها ، ثُمَّ جعل الياء نظيرتها في ذلك ؛ لقربها منها ، ثُـمَّ جعل الواو نظيرة الياء في ذلك لشبهها بها ، يقـول " **وأصل السُّكون في هذا إنَّما هو للألف ؛ لأنَّها لا تحرَّك أبدًا ....، ثُمَّ شُبِّهت الياء بالألف ؛ لقربها فجاء عنهم مجيئًا كالمستمر ....، ثُمَّ شبِّهت الواو في ذلك بالياء** "[١]. فالحديث في هذه المسألة عنده على قسمين :

الأوَّل : إسكان الياء في موضع النَّصب .

والثَّاني : إسكان الواو في موضع النَّصب .

وهذا تفصيل كلِّ مسألة على حدة :

أوَّلاً : إسكان الياء في موضع النَّصب

ذكر ابن جنِّي أنَّ الشَّواهد الشِّعريَّة على ذلك كثيرة جدًّا[٢] ، وأنَّـها فاشـية[٣] ، وأكثر من أن يؤتى بها[٤] ، وأنَّها جاءت في شعر العـرب مجيئًـا كالمسـتمر[٥] ؛ وقـد اكتفى بذكر بضعة عشر شاهدًا على هذا في مواضع متفرِّقة من كتبـه[٦] ، منـها قـول الشَّاعر :

كَـأَنَّ أَيْدِيْـهِنَّ بِالْـمَوْمَاةِ   أَيْـدِيْ جَـوَارٍ بِتْـنَ نَاعِمَـاتِ

وقول الأعشى :

إِذَا كَـانَ هَـادِيْ الْفَتَى فِـي البِـلا   دِ صَـدْرُ القَنَـاةِ أَطَـاعَ الأَمِـيْرَا

---

(١) المحتسب (١ / ١٢٥ ، ١٢٦) .

(٢) ينظر : التَّمام ص ١٦٩ ، والفسر (١ / ١٢٩) .

(٣) ينظر : المحتسب (١ / ٢٩١) .

(٤) ينظر : المصدر السَّابق (٢ / ٣٤٣) .

(٥) ينظر : المصدر السَّابق (١ / ١٢٥) .

(٦) تنظر الحاشية (٢) من الصَّفحة السَّابقة .

وقول ابن الدُّمينة :

أَلا لا أَرَى وَادِيْ الْمِيَــاهِ يُثِيْــبُنِي   وَلا النَّفْسُ عَنْ وَادِي المِيَاهِ تَطِيْـبُ

وقول المجنون :

فلَـوْ أنَّ وَاشٍ .... بِالْيَمَامَــةِ دَارُهُ   وَدَارِي بِأَعْلَى حَضْرَمَوْتَ اهْتَدَى لِيَا

وغيرها .

أمَّا الشَّواهد النَّثريَّة فقد أورد شاهدًا واحدًا في قوله " **وقد جاء عنهم في النَّثر قولهم (لا أكَلِّمُكَ حِيْرِيْ دَهْرٍ) كذا يقول أصحابنا** "[1] ؛ ولكنَّه سرعان ما تأوَّل هذا الشَّاهد ، فأخرجه من هذا الموضع بتأويل قال إنَّه ابتدعه ، وابتداءه ؛ وذكر أنَّه " **لم يذكره أبو عليٍّ ، ولا غيره** "[2] ؛ إذ يرى أنَّ أصل الياء الأخيرة في (حِيْرِيْ) التَّشديد ، ثُمَّ خفِّفت الكلمة بحذف الياء الثَّانية ، وأقرَّت الياء الأولى على سكونها ؛ لمحًا لأصل التَّشديد ، وتلفُّتًا إليه[3] ، وقد اعتذر للجماعة عن استشهادهم به ، فقال " **غير أنَّ الجماعة تلقَّته على ظاهره** "[4] .

ولا غرابة في أن يتأوَّل ابن جنِّي هذا الشَّاهد النَّثري ؛ فقد ألحَّ على أنَّ إسكان الياء في موضع النَّصب ضرورة شعريَّة ، إلا أنَّه قد اعتدَّها من أحسن الضَّرورات[5] ،

---

(١) المحتسب (١ / ٢٩٠) ، وقد فسَّره ابن جنِّي فيه (٢/ ٣٤٣) بقوله : " **معناه : مدَّة دهر** " ، وينظر في تفسير قول ابن جنِّي في هذا الشَّاهد : الفائق في غريب الحديث (٢ / ٣٠١) .

(٢) المصدر السَّابق (٢ / ٣٤٣) .

وأقول : بل ذكره أبو علي واستشهد له في : الحجَّة (١ / ٩٢) ، وأشار سيبويه إلى اللغات فيه . من قبل في قوله في الكتاب (٣ / ٣٠٧) : " ومثل ذلك قول العرب (لا أَفْعَلُ ذَاكَ حِيرِي دَهرٍ) ، وقد زعموا أنَّ بعضهم ينصب الياء ، ومنهم من يثقِّل الياء أيضًا " ، فقد سُمع التَّشديد لغة فيه إذن .

(٣) ينظر : المحتسب (١ / ٢٩٠ ، ٢٩١) (٢ / ١٨، ٣٤٣ ، ٣٤٤)، والخصائص (٣/٣٣٠).

(٤) ينظر : المحتسب (١ / ٢٩١) .

(٥) ينظر : الفسر (١ / ٣٣١ ، ٣٤٣ ، ٣٣٥) (٢ / ٢٥١) ، وهو قول شيخه الفارسيِّ ، ينظر : المسائل الحلبيَّات ص ٨٦ .

وقد حمل عليها أبياتًا عديدة من شعر بعض الهذليين[١] ، وشعر أبي الطَّيب المتنبي[٢] .

ولعلَّ الأهمَّ في هذه المسألة هو حمله كثيرًا من القراءات القرآنيَّة على ذلك ، مع أنَّه يراه من ضرورات الشِّعر ، منها :

- قراءة طلحة بن سليمان : ﴿ فَأُوَارِيْ سَوْءَةَ أَخِيْ ﴾[٣] [المائدة : ٣١] .
- وقراءة جعفر بن محمد : ﴿ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُوْنَ أَهَالِيْكُمْ ﴾[٤] [المائدة : ٨٩] .
- وقراءة أبي عمرو : ﴿ ثَانِيْ اثْنَيْنِ ﴾[٥] [التَّوبة : ٤٠] .
- وقراءة الأعمش : ﴿ فَنَسِيْ وَلَمْ ﴾[٦] [طه : ١١٥] .

وغيرها[٧] .

إلا أنَّ ابن جنِّي قد احترز لنفسه في ذلك بقوله : " **فإن قيل : كيف تجيزه في القرآن ، وهو موضع اختيار لا اضطرار ؟!** "[٨] ، ثُمَّ أجاب عن ذلك إجابة مطوَّلة علَّل فيها إجازته ذلك في القرآن بسببين :

الأوَّل : كثرة وروده في أشعار العرب كثرةً مفرطةً .

والثَّاني : تقبُّل أبي العباس المبرِّد له ، واعتداده إيَّاه في النَّثر جائزًا ، صوابًا ، مقيسًا[٩].

---

(١) منها ـ في التَّمام ص ١٦٩ ـ قول عبد الله بن مسلم :

وَجَنَّ عَلَيْهِ اللَّيلُ دَانِ رُوَاقُهُ ... وَرَاعَيْتُ لِلْهَمِّ النُّجُوْمَ الدَّوَانِيَا

(٢) ينظر : الفسر (١ / ١٢٧ ، ١٩٩ ، ٣٣١ ، ٣٣٥ ، ٣٤٣) (٢ / ٢٥١) .

(٣) ينظر : المحتسب (١ / ٢٠٩) .

(٤) ينظر : المصدر السَّابق (١ / ٢١٧ ، ٢١٨) .

(٥) ينظر : المصدر السَّابق (١ / ٢٨٩) (١ / ٢٨٩) .

(٦) ينظر : المصدر السَّابق (٢ / ٥٩) .

(٧) ينظر : المصدر السَّابق (٢ / ٣٤٢ ـ ٣٤٤) ، وينظر في القراءات السَّابقة : الكشَّاف (١ / ٦٥٩) ، والمحرَّر الوجيز (٢٥٤ ، ٨٤٦ ، ١٢٦٩) ، والبحر المحيط (٤ / ١٣) (٥ / ٤٥) ، والدرُّ المصون (٤ / ٤٠٨) (٦ / ٥١) .

(٨) المحتسب (١ / ٢٨٩) .

(٩) نقل عنه الفارسيُّ ذلك في : المسائل العسكريَّة ص ١٤٨ .

قال ابن جنِّي : " **وشواهد سكون هذه الياء في موضع النَّصب فاشٍ في الشِّعر ، فإذا كثر هذه الكثرة ، وتقبَّله أبو العباس ذلك التَّقبُّل ؛ ساغ حمل تلك القراءة عليه** "(١) ، وكان ابن جنِّي قد نقل عن أبي العبَّاس نقولاً تنصُّ على قبوله إياه في النَّثر منها قوله " **قال أبو العبَّاس : هو من أحسن الضَّرورات حتى لو جاء به إنسان في النَّثر كان مصيبًا**"(٢) ، وقال في موضع : " **لكان قياسًا** "(٣) ، وفي آخر " **لكان جائزًا** "(٤).

فهل هذا يعني إجازته ذلك في سعة الكلام ؟

لقد كان موقف ابن جنِّي واضحًا في أنَّ ذلك ضرورة من ضرورات الشِّعر الحسنة ، وأنَّه لا يجيز الإتيان به في سعة القول واختياره ، ومذهبه هذا في تخصيص ذلك بالضَّرورة الشِّعريَّة مذهب الخليل ، و سيبويه(٥)، والمبرِّد(٦)، والفارسيِّ(٧)، وغيرهم(٨) .

كما كان تحرُّجه من ورود ذلك في القراءات واضحًا ، في ظلِّ تمسُّكه بقصر ذلك على ضرورة الشِّعر ، وتأوُّله الشَّاهد النَّثريَّ فيه .

والَّذي ظهر لي أنَّه يذهب إلى أنَّ ما ورد منه في القرآن على بعض القراءات

---

(١) المحتسب (١ / ٢٩١) .

(٢) المصدر السَّابق (١ / ٢٨٩) ، والفسر (١ / ١٢٨) ، **ولم أجد هذا النَّص في كتابي المبرِّد ، ولكن ورد ذكر الضَّرورة فقط** ، ينظر : الكامل (٢ / ٩٠٨ ، ٩٠٩) ، والمقتضب (٤ / ٢١ ، ٢٢) .

(٣) المحتسب (٢ / ٦٠) .

(٤) المصدر السَّابق (٢ / ٣٤٣) .

(٥) ينظر الكتاب (٣ / ٣٠٥ ، ٣٠٦) .

(٦) ينظر : المقتضب (٤ / ٢١ ، ٢٢) ، والكامل (٢ / ٩٠٨ ، ٩٠٩) .

(٧) ينظر : المسائل الحلبيَّات ص ٨٦ .

(٨) ينظر : النُّكت (٢ / ٨٧١) ، وأمالي ابن الشَّجريِّ (١ / ١٥٧) ، والتَّخمير (٤ / ٤٢٠) ، وشرح شافية ابن الحاجب للرَّضيِّ (٣ / ١٨٣ - ١٨٥)، وخزانة الأدب للبغداديِّ (٨ / ٣٤٩).

مقبول غير مردود ، ولا مضعوف ؛ لما ذكره من كثرة الشَّواهد الشِّعريَّة عليه ، وتقبل المبرِّد له ، وقياسه إيَّاه في النَّثر ، ولكنه محفوظ عنده لا يقاس عليه .

وقد اعترض أبو حيَّان على الزَّمخشريِّ في اتِّخاذه مثل موقف ابن جنِّي هذا ؛ لما فيه من جمع بين التَّصريح بأنَّ ذلك من ضرورات الشِّعر ، وحمل للقراءات عليه ، فقد قال عند تفسير قوله (تعالى) ﴿ فَأُوَارِيْ سَوْءَةَ أخِيْ ﴾ [المائدة : ٣١] ، بتسكين الياء على قراءة طلحة "**وهذا عند النَّحويين ـ أعني النَّصب بحذف الفتحة ـ لايجوز إلا في الضَّرورة ، فلا تحمل القراءة عليها إذا وجد حملها على وجه صحيح ، وقد وجد وهو الاستئناف ، أي : فأنا أواريْ** "(١) .

والحقُّ أنَّ ابن جنِّي لم يغفل عن هذا التَّوجيه ؛ إلا أنَّه يرى في القطع تقطيعًا للكلام ، وهو يريد حمل الآية على وجه من التَّرابط والتَّلاحم متين ، فقد قال عند قوله (تعالى) ﴿ إذْ أخْرَجَهُ الَّذين كَفَرُوْا ثَانِيْ اثْنَيْنِ ﴾ [التَّوبة : ٤٠] في قراءة أبي عمرو "**..لو رمت قطعه ، ورفعه على ابتداء ، أي : (هو ثاني اثنين) ؛لتقطَّع الكلام ، وفارقه مألوف السَّديد من النِّظام** "(٢) .

ولعلَّ أهمَّ ما ورد عند أبي حيَّان في هذه المسألة هو قوله عن قراءة جعفر ﴿ مِنْ أوْسَطِ مَا تُطْعِمُوْنَ أهَالِيْكُمْ ﴾ [المائدة : ٨٩] " ... **وأمَّا تسكين الياء في ﴿ أهَالِيْكُمْ ﴾ فهو كثير في الضَّرورة ، وقيل: في السَّعة .... شُبِّهت الياء بالألف ، فقُدِّرت فيها جميع الحركات** "(٣) ؛ فقد نقل ـ كما ترى ـ إباحة ذلك في السَّعة ؛ فإذا أضفنا هذا النَّقل من ثقة عدل إلى حجج ابن جنِّي السَّابقة كانت القراءات ـ في رأيي ـ على وجه من العربيَّة ثابت مقبول لا ضعف فيه ، وإن كان إظهار الفتحة أقوى منه ، وأعرب .

أعود فأقول : إنَّ الياء في هذا الحكم محمولة على الألف لعلَّة جامعة بينهما هي

(١) البحر المحيط (٣ / ٤٨١) .

(٢) المحتسب (١ / ٢٩١) .

(٣) البحر المحيط (٤ / ١٣) .

التّقارب والنَّسب ، وسوف أفرد مبحثًا للكشف عن ذلك بعد استتمام هذه المسألة بالحديث عن قسمها الثّاني .

ثانيًا : إسكان الواو في موضع النّصب

وصفه ابن جنّي بأنّه " قليل"[١] ، ولم يورد عليه إلا ثلاثة شواهد شعريَّة ، هي[٢] : قول الأخطل :

إذَا شِئْتَ أنْ تَلْهُوْ بِبَعْضِ حَدِيْثِهَا رَفَعْنَ وَأنْزَلْنَ القَطِيْنَ المُوَلَّدَا

وقول عامر بن الطُّفيل :

فَمَا سَوَّدَتْنِي عَامِرٌ عَنْ وِرَاثَةٍ أَبَى اللهُ أن أَسْمُوْ بِأُمٍّ وَلا أبِ

وقول مرداس بن أذينة :

وَأنْ يَعْرَيْنَ إنْ كَسِيَ الجَوَارِي فَتَنْبُوْ العَيْنُ عَنْ كَرَمٍ عِجَافِ

وهو عنده ، كما هو عند غيره ، ضرورة من ضرورات الشِّعر[٣] ، وقد حمل عليه عددًا من أبيات أبي الطَّيب (رحمه الله تعالى)[٤] .

أمَّا الشَّواهد النَّثريَّة فلم يورد عليه أيَّ شاهد ، ومع ذلك فقد حمل عليه قراءة الحسن : ﴿ أوْ يَعْفُوْ الَّذي ﴾[٥] [البقرة : ٢٣٧] ، وكذلك فعل عدد من المفسِّرين النُّحاة[٦] .

(١) المحتسب (١ / ١٢٥) .

(٢) ينظر : المصدر السَّابق (١ / ١٢٥ - ١٢٧) والمنصف (٢ / ١١٣ - ١١٦) ، والفسر (١ / ١٤٦، ١٤٧) ، والخصائص (٢ / ٣٤٣ ، ٣٤٤) .

(٣) ينظر : الفسر (٤ / ١٦) ، والفتح الوهبيُّ ص ٤٨ ، والتَّخمير (٤ / ٤٢٠) ، وضرائر الشِّعر ص٩٠، والممتع (٢ / ٥٣٦) ، وخزانة الأدب للبغداديِّ (٨ / ٣٥٠) .

(٤) ينظر : الفسر (١ / ١٤٦) (٤ / ١٦) ، والفتح الوهبيُّ ص ٤٨ .

(٥) ينظر : المحتسب (١ / ١٢٥) .

(٦) ينظر : المحرَّر الوجيز ص ٢١٤ ، والبحر المحيط (٢ / ٢٤٦) ، والدرُّ المصون (٢ / ٤٩٤) .

وموقفه الظَّاهر هنا كموقفه هناك : يقبل القراءة ، ويقوِّيها ؛ تعلُّلاً بالتَّناظر بين الواو والياء ، ولكنَّه يحفظها ، ولا يجيز القياس عليها في سعة الكلام ، واختياره ؛ فهو يرى أنَّ ذلك إنَّما جاز في الواو ؛ لشبهها بالياء ، " **وأنَّ الموضع للياء ؛ لقربها من الألف ، والواو داخلة على الياء في هذا ؛ ولهذا كان السُّكون في موضع النَّصب في الياء أكثر منه في الواو** "[1] .

والحاصل من هذا التَّنظير أنَّ بين الألف والياء والواو نسبًا وتقاربًا ، إلا أنَّ الياء بالألف أشبه ، وإليها أقرب ، فأين الشَّبه ؟ وما وجهه ؟

الحقُّ أنَّ هناك أوجه شبه تشترك فيها الياء والواو في شبههما بالألف ، وهناك أوجهًا انفردت بها الياء عن الواو ، وهناك أمورًا اختصَّت بها الواو والياء دون الألف ؛ وإليك بيان كلِّ ذلك :

(١) المنصف (٢ / ١١٥) .

أوجه التَّناظر بين الألف والياء والواو

عَبَّرَ ابن جنِّي عن تقارب الأحرف الثَّلاثة بأنَّ " **الواو والياء أختان للألف ، ومشبهتان بها لما فيهما من المدِّ** "(١) ، وقال إنَّ " **جميع الحروف صحيح إلا الألف ، والياء ، والواو اللَّواتي هنَّ حروف المدِّ ، والاستطالة .... إلا أنَّ الألف أشدُّ امتدادًا ، وأوسع مخرجًا** "(٢) ؛ فالمدُّ إذن هو الصِّفة الجامعة للأحرف الثَّلاثة ، والألف أرسخها قدمًا فيه ؛ لأنَّها لا تكون إلا ساكنة ، وقبلها بعضها وهو الفتح ؛ ولذلك فإنَّ الياء والواو " **يشبهانها إذا كانتا ساكنتين ، وقبل الياء كسرة ، وقبل الواو ضمَّة** "(٣) ؛ على أنَّهما إذا كان ما قبلهما مفتوحًا لا يمتنع فيهما المدُّ ، أيضًا(٤) .

وقد استدلَّ ابن جنِّي على هذا التَّناظر في المدِّ بينها بعدد من المظاهر منها :

١. وقوع الياء والواو ردفين :

الرِّدف ـ كما قال ابن جنِّي ـ يكون " **بثلاثة أحرف وهي : الألف ، والياء ، والواو ، يلين حرف الرَّويِّ سواكنَ من قبله** "(٥) ؛ وقد سُمِّيَ بذلك ؛ لأنَّه يقع خلفَ حرف الرَّويِّ من غير فاصل ، فهو مأخوذ من رديف الرَّاكب(٦) .

وأصل الرِّدف للألف ، والياء والواو مشبَّهتان بها ؛ يدلُّ على ذلك أنَّ الألف لا يقع قبلها إلا الفتح ، وهو من جنسها ؛ أمَّا الواو ، والياء فإنَّ حركة ما قبلهما تأتي مخالفة لهما(٧) ؛ ولأنَّ معنى الأرداف ـ كما قال ابن حني ـ : هو " **أنَّ الصَّوت يمتدُّ**

---

(١) المنصف (١ / ٢٢٣) .

(٢) سرُّ صناعة الإعراب (١ / ٦٢) .

(٣) المنصف (٢ / ٢٥٤) .

(٤) ينظر : تمكين المدِّ ص ٥٤ ـ ٥٦ .

(٥) مختصر القوافي ص ٢٤ .

(٦) ينظر : الإرشاد الشَّافي ص ١٤٨ .

(٧) ينظر : المنصف (١ / ٢٢٤) .

بها قبل حرف الرَّويِّ "[١] ، وما دام أنَّ امتداد الصَّوت هو المراد من الرِّدف ؛ فإنَّ الألف لاطِّراد المدِّ فيها على حالة واحدة من القوَّة - أصلٌ فيه ، والياء ، والواو محمولتان عليها[٢] .

ومثال الإرداف بالألف قول أميَّة بن أبي عائذ :

كَأَنِّي وَرَحْلِي إِذَا هَجَّرَتْ … عَلَى جَمَزَى جَازِئٍ بِالرِّمَالِ

فاللاَّم رويٌّ ، والألف قبلها ردف[٣] .

أمَّا الياء والواو فتقعان ردفًا في حالتين :

الأولى :

أن تكونا ساكنتين ، وقبل كلٍّ واحدة منهما حركة من جنسها :

فالياء كقول قطريِّ بن الفجاءة :

لَعَمْرُكَ إِنِّي فِي الحَيَاةِ لَزَاهِدٌ … وَفِي العَيْشِ مَا لَم أَلْقَ أُمَّ حَكِيمِ

والواو كقول أمرئ القيس :

قَدْ أَشْهَدُ الغَارَةَ الشَّعْوَاءَ تَحْمِلُنِي … جَرْدَاءُ مَعْرُوقَةُ اللَّحْيَيْنِ سُرْحُوبُ[٤]

والثَّانية :

أن تكونا ساكنتين ، وما قبلهما مفتوحًا :

فالياء كقوله :

أَلا يَا بَيْتُ بِالْعَلْيَاءِ بَيْتُ … وَلَوْلا حُبُّ أَهْلِكَ مَا أَتَيْتُ

والواو كقوله :

أُصَدِّقُ وَعْدِي وَالوَعِيْدَ كِلَيْهِمَا … وَلا خَيْرَ فِيْمَنْ لا يَرَى صَادِقَ القَوْلِ[٥]

---

(١) المنصف (١ / ٢٢٤) .

(٢) ينظر : الخصائص (١ / ٢٣٤ ، ٢٣٥) ، والمنصف (١ / ١٤ ، ١٥ ، ٢٢٣ - ٢٢٥) .

(٣) ينظر : مختصر القوافي ص ٢٤ .

(٤) ينظر : المنصف (١ / ٢٢٤) ، ومختصر القوافي ص ٢٤ ، ٢٥ .

(٥) ينظر : المصدر السَّابق ص ٢٥ .

ولا شكَّ أنَّ الياء ، والواو في هذه الحالة أقلُّ شبهًا بالألف منهما في الحالة الأوَّلى ؛ وذلك لتحرُّك ما قبلهما بالفتح ، وهو من غير جنسهما ، وقد وجدت في كلام أبي الفتح في موضع آخر ما يشير إلى هذا ، فقد ذكر " أنَّ **الواو ، والياء إذا انفتح ما قبلهما ، وكانتا ساكنتين فإنَّهما لم يخرجا من اللِّين كلَّ الخروج ، بل فيهما بقيَّة منه** "(١) ؛ لأنَّهما "**إنَّما خرجا عن شبه الألف بأنَّه ليس قبلهما حركة من جنسهما ليس غير** "(٢) ؛ أمَّا إذا تحركتا ، أو سكن ما قبلهما فإنَّ ذلك يكون أشدَّ إخراجًا لهما من المدِّ(٣) .

٢. استثقال الحركة فيهما :

الحركات مستثقلة في الواو ، والياء ؛ " **وإنَّما استثقلت الحركات فيهما ؛ لأنَّهما مشبهان للألف ، والألف لا تتحرَّك أبدًا ، فلمَّا أشبهتا ما لا يتحرَّك أبدًا ، وجازت فيهما الحركة جازت على مشقَّة ، ولم تكن فيهما مثلها في سائر الحروف التي لا تمتنع فيها الحركة ؛ ولم تبلغا قوَّة الألف في اللِّين فتمتنع الحركة فيهما أصلاً** "(٤) .

فأمَّا استثقال الضَّمَّة ، والكسرة فيهما فمعلوم مشهور ، ولكن الحديث عن الفتحة : أتكون مستثقلة فيهما ؟! .

استدلَّ ابن جنِّي على استثقال الفتحة ـ وهي أخفُّ الحركات ـ فيهما بأنَّك " **تقول في جمع (قَصْعَة ، وجَفْنَة) : قَصَعَات وجَفَنَات ، فتحرِّك العين ؛ ولا تقول في : (بَيْضَة ، وجَوْزَة) إلا : بَيْضَات وجَوْزَات ، بالإسكان** "(٥) ، فهذا ممَّا

(١) المنصف (٢ / ٢٥٥) .

(٢) المصدر السَّابق (٢ / ٢٥٤) .

(٣) المصدر السَّابق (٢ / ٢٥٤) .

(٤) المصدر السَّابق (١ / ٢٢٤ ، ٢٢٥) .

(٥) المصدر السَّابق (١ / ٢٢٥) ، وينظر : المحتسب (١ / ٥٧ ، ٥٨) ، واللُّمع ص ٢٣٨ ؛ وقد نقل ابن جنِّي في الخصائص (٣ / ١٨٧) **أنَّ لغة هذيل فتح العين ، فيقولون : (بَيَضَات وجَوَزَات)** .

استثقلت فيه الفتحة فيهما ، فالفتحة ـ وإن كانت خفيفة ـ فالسُّكون أخفُّ منها ، كما يقول الشَّيخ عبد القاهر الَّذي نَصَّ على أنَّ " **الحركة تستثقل في حروف اللِّين على كلِّ حال** "[١] .

٣. همزهما في باب (فعائل) :

الأصل في الهمز في هذا الباب للألف ؛ لأنَّها أقعد من الياء ، والواو في المدِّ ، فإذا جمعت نحو : (رسَالَة) على (فَعَائِل) جاءت ألفُ الجمع ثالثةً ، ووقعت بعدها ألف (رسَالَة) ؛ فالتقت ألفان ، فلم يكن بدٌّ من حذف إحداهما ، أو تحريكها ؛ وامتنع الحذف والتَّحريك في ألف الجمع ؛ حفاظًا على صيغته المقصودة ، وامتنع الحذف في ألف (رسَالَة) ؛ لذلك أيضًا فلم يبق إلا تحريكها بالكسر ؛ فلمَّا حرِّكت انقلبت همزة فصارت (رَسَائِل) ؛ ثُمَّ حملت الياء في نحو (صَحِيْفَة) ، والواو في نحو (عَجَوْز) على ألف (رسَالَة) ؛ لأنَّ قبل كلٍّ واحدة منهما بعضها ، وهي ساكنة فجرتا في هذا مجرى الألف ، أيضًا[٢] .

وعلى أنَّ الياء والواو في مناظرة الألف في الأوجه المتقدِّمة سواء ، إلا أنَّ ابن جنِّي قد جعل الياء مقدَّمة : فحملها على الألف في الإسكان في موضع النَّصب ، ثُمَّ جعل الواو محمولة على الياء فيه ؛ **فهل انفردت الياء في مناظرة الألف عن الواو بأوجه معيَّنة ؟!**

هذا ما أناقشه ، بإذن الله ، في المبحث الآتي .

---

(١) المقتصد (٢ / ١٠٣٨) .

(٢) ينظر : المنصف (١ / ٣٢٦ ، ٣٢٧) (٢ / ٤٤ ، ٤٥) .

أوجه التّناظر بين الياء والألف

صرّح ابن جنّي بأنّ "الياء أقرب إلى الألف من الواو"[١] ، وأنّ" الياء أخت الألف"[٢] ، ويرى أنّها "قريبة من الألف "[٣] ، ولعلّه يريد بذلك القرب قرب المخرج ؛ ولكنّي لم أجد في كتبه التي وصلت إلينا نصًّا على ما انفردت به الياء من أوجه مناظرة للألف عن الواو ، و يمكننا مع هذا الاستدلال بعدد من مظاهر هذا القرب المتفرّقة في مؤلّفاته ، منها :

١ . " **أنّ علم التّحقير ياء ثالثة ساكنة قبلها فتحة ، وعلم التّكسير ألف ثالثة ساكنة قبلها فتحة ، وما بعد ياء التّحقير حرف مكسور ؛ كما أنّ ما بعد ألف التّكسير حرف مكسور**"[٤] ؛ والتّحقير والتّكسير من واد واحد[٥] .

وقد جرت ياء التّحقير مجرى ياء التّكسير ـ لأجل هذا التّنظير ـ في بعض الأحكام ، من ذلك أنّ ابن جنّي تحدّث عن أنّ القياس عند سيبويه في تحقير (قَائِم):(قُوَيْئِم) بالهمز ، ثُمّ قال : إنّ " **سيبويه شبّه ياء التّحقير بألف التّكسير ؛ فجرت الياء في (قُوَيْئِم) مجرى الألف في (قَوَائِم) ؛ فكما كان يقول : (قَوَائِم) فيهمز ، كذا قال (قُوَيْئِم) فهمز .**

ونظيرهذا تصحيحهم لتحقير (أَسْوَد ، وقَسْوَر) في قولهم (أُسَيْوِد ، وقُسَيْوِر) ؛ وإنّما ذلك لتشبيههم ياء التّحقير بألف التّكسير في قولهم (أَسَاوِد وقَسَاوِر) ..... ؛ وأيضًا فإنّ الياء قريبة من الألف ؛ ولذلك قالوا في (طيِّءٍ :

---

(١) سرُّ صناعة الإعراب (١ / ١٢٥) ، وينظر : المنصف (١ / ٣٤٢) (٢ / ٢٤) ، والخصائص (١ / ٧٠) (٢ / ٩٧) (٣ / ١٢٨) .

(٢) سرُّ صناعة الإعراب (٢ / ٥٨٢) .

(٣) المنصف (١ / ٣٤٢) ، (٢ / ٢٤) .

(٤) سرُّ صناعة الإعراب (٢ / ٥٨٢) ، وينظر : المنصف (٢ / ٨٨) .

(٥) ينظر : الخاطريّات (٢ / ٣٤) ، والخصائص (١ / ١٥٧) ، واللُّمع ص٢٨٠، والتّمام ص ٨٨ .

طَائِيٌّ) ، وفي (الحِيْرَة : حَارِيٌّ) فأبدلوا الياء ألفًا .

فلمَّا كان بين ياء التَّحقير وألف التَّكسير هذا الاشتباك وهذه المناسبة أقرَّ سيبويه الهمزة في (قويئم) "[١].

ولهذا كلِّه نَصَّ ابن جنِّي على أنَّ " **ياء التَّحقير أخت ألف التَّكسير** "[٢] .

٢. أنَّ الفتحة ـ وهي بعض الألف ـ نظيرة الكسرة ، وهي بعض الياء في حذفها؛ استخفافًا من الفعل المجزوم، معتلِّ الآخر بالألف: في نحو قراءة السُّلمي: ﴿ **أَلَمْ تَرْ** ﴾ [إبراهيم : ١٨ ، والفيل : ١] [٣] ، ساكنة الرَّاء ؛ فقد حذف الفتحة الدَّالة على الألف المحذوفة للجزم .

وعلى الرَّغم من أنَّه صرَّح بأنَّ هذه القراءة ضعيفة[٤] ؛ وأنَّ هذا " **إنَّما بابه الشِّعر لا القرآن ؛ لما فيه من استهلاك الحرف ، والحركة قبله** "[٥] ؛ فقد قال : إنَّه " **شَبَّهَ الفتحة بالكسرة المحذوفة في نحو هذا استخفافًا ، أنشد أبو زيد :**

قَالَتْ سُلَيْمَى اشْتَرْ لَنَا سَوِيْقَا

فأسكن الرَّاء من (اشْتَرْ) ..... استخفافًا "[٦] .

٣.أنَّ الجرَّ أقرب إلى النَّصب من الرَّفع ؛ **وعلم الجرِّ الكسرة ، وهي بعض الياء ؛ وعلم النَّصب الفتحة ، وهي بعض الألف ؛ وعلم الرَّفع الضَّمَّة ، وهي بعض الواو ؛ فقرب الجرِّ من النَّصب دليل تقارب الألف والياء**[٧] .

---

(١) المنصف (٢ / ٣٢١) .

(٢) سرُّ صناعة الإعراب (٢ / ٧٣٨) .

(٣) ينظر : المحتسب (١ / ٣٦٠ ، ٣٦١) ، (٢ / ٣٧٣) .

(٤) ينظر : المصدر السَّابق (١ / ٣٦٠) .

(٥) المصدر السَّابق (٢ / ٣٧٣) .

(٦) المصدر السَّابق (١ / ٣٦١) ، وينظر أيضاً : التَّمام ص ٤٢ ، ٤٣ ، والخاطريَّات (١ / ١٠٨) (٢ / ١٢٦ ـ ١٢٨) ، والخصائص (٢ / ٣٤٢) (٣ / ٩٨) .

(٧) ينظر : كتاب الشِّعر (١ / ١٥٤) .

ومن دلائل تقارب الجرِّ والنَّصب ما يلي :

- أنَّ العرب لَمَّا أعربوا بالحروف في التَّثنية ، وجمع المذكَّر السَّالم ، وأعطوا الرَّفع في التَّثنية الألف ، والرَّفع في الجمع الواو ، وأعطوا الجرَّ فيهما الياء ، وبقي النَّصب لا حرف له فيماز به جذبوه إلى الجرِّ ، فحملوه عليه دون الرَّفع ؛ ثُمَّ حملوا النَّصب على الجرِّ في المجموع بألف وتاء زائدتين ، فقالوا (ضَرَبْتُ الهِنْدَاتِ) كما قالوا (مَرَرْتُ بِالْهِنْدَاتِ) . دون وجود ضرورة داعية لذلك ؛ إذ كان في وسعهم أن يقولوا (ضَرَبْتُ الهِنْدَاتَ)[1] .
- أنَّ حروف الجرِّ توصل الأفعال الضَّعيفة إلى الاسم ، ومع هذا لم يجعلوا عمل هذه الحروف النَّصب ؛ " **لأنَّهم أرادوا أن يجعلوا بين الفعل الواصل بنفسه ، وبين الفعل الواصل بغيره فرقًا ؛ ليميزوا السَّبب الأقوى من السَّبب الأضعف ، وجعلت هذه الحروف جارَّة ؛ ليخالف لفظ ما بعدها لفظ ما بعد الفعل القويِّ ، ولَمَّا هجروا لفظ النَّصب ... لم يبق إلا الرَّفع والجرُّ ، فأمَّا الرَّفع فقد استولى عليه الفاعل ، فلم يبق إذن غير الجرِّ ، فعدلوا إليه ضرورة ، ولشيء آخر ، وهو أنَّ الفتحة من الألف ، والكسرة من الياء ، والياء أقرب إلى الألف من الواو ، فلمَّا منعت الأسماء بعد هذه الحروف النَّصب كان الجرُّ أقربَ إليها من الرَّفع** "[2] .

هذا ما وجدته في كتب ابن جنِّي من دلائل التَّقارب بين الجرِّ والنَّصب ، وقد ذكر الأُشمونيُّ دليلاً ثالثًا ، وهو أنَّهما فضلة في حين أنَّ الرَّفع عمدة ، كما أشار إلى وجه رابع هو تقاربهما من حيث المخرج ؛ لأنَّ الفتح يخرج من أقصى الحلق ، والكسر يخرج من وسط الفم ، والضَّمُّ يخرج من الشَّفتين[3] .

---

(١) ينظر : الخصائص (١ / ١١٢ ، ٣٠٧) (٢ / ٣٥٧ ، ٣٥٨) ، والخاطريَّات (٢ / ١٣٨) .

(٢) سرُّ صناعة الإعراب (١ / ١٢٥) .

(٣) ينظر : شرح الأشمونيِّ على ألفيَّة ابن مالك (١ / ٦٦) .

٤ . أنَّ الياء تقلب ألفًا في المضاعف الرُّباعيِّ اليائيِّ في نحو : (حَاحَيْتُ ، وَعَاعَيْتُ ، وَهَاهَيْتُ) ، اللَّواتي أصلهنَّ (حَيْحَيْتُ ، وَعَيْعَيْتُ ، وَهَيْهَيْتُ) ؛ في حين لم يفعلوا ذلك في نظيره الواوي ؛ فلم يقولوا في نحو (قَوْقَيْتُ ، وَضَوْضَيْتُ) : قَاقَيْتُ ، وَضَاضَيْتُ ، وقد علَّل أبو عثمان المازنيُّ ذلك بمناظرة الياء للألف ، وتابعه أبو الفتح في ذلك[١] .

وبعد ، فإنَّ الياء ؛ لتوسُّطها في مخرجها بين الألف والواو ، ناظرت الألف في هذه الأوجه التي لا تشاركها فيها الواو ؛ وهي كذلك تناظر الواو في أوجه لا تشاركها فيها الألف ، بحكم توسُّطها بين الطَّرفين ، وهذا ما أوضِّحه ، بإذن الله ، في المبحث الآتي :

---

(١) ينظر : المنصف (٢ / ١٦٩ ، ١٧٠) .

أوجه التّناظر بين الواو والياء

ذكر ابن جنّي ذلك ، فقرّر " أنَّ بين الياء ، وبين الواو قربًا ، ونسبًا ليس بينهما ، وبين الألف "(١) ، وقال إنّهما " أختان بمنزلة ما تدانت مخارجه من الحروف ، نحو : الدّال ، والتّاء ، والطّاء ، والذّال ، والثّاء ، والظّاء "(٢).

وممّا انفردتا به عن الألف ـ فيما ذكر ابن جنّي ـ ما يلي :

١. **الحذف في الوقف في الموضع الّذي تثبت فيه الألف** ، وذلك قولك (هَذَا زَيْدْ . ومَرَرْتُ بِزَيْدْ) ، ثُمَّ تقول (ضَرَبْتُ زَيْدًا) (٣) .

وواضح أنَّ استشهاده بذلك يعود إلى ما اتّفق عليه أكثرُ النُّحاة من كون الضَّمَّة بعض الواو ، والكسرة بعض الياء(٤) ، وإلى عدم التفاته إلى لغة من قال (رَأَيْتُ زَيْدْ) بالإسكان ، المنسوبة إلى ربيعة(٥) .

٢. **اجتماعهما في القصيدة الواحدة ردفين** ، في حين أنّه لا يكون مع الألف غيرها ، مثال ذلك قول امرئ القيس :

قَدْ أشْهَدُ الْغَارَةَ الشَّعْوَاءَ تَحْمِلُنِي　　　جَرْدَاءُ مَعْرُوقَةُ اللَّحْيَيْنِ سُرْحُوبُ

---

(١) سرُّ صناعة الإعراب (١ / ٢٠) .

(٢) المصدر السّابق (١ / ٢١) ، (٢ / ٥٨٤ ، ٥٨٥) ، وينظر فيه (٢ / ٥٩٩) ، والمحتسب (١ / ٣٢٢) ، والمنصف (٢ / ٢١٥) ، والخصائص (٢ / ١٥٣) .

(٣) ينظر : سرُّ صناعة الإعراب (١ / ٢٠) (٢ / ٥١٩) .

(٤) هناك خلاف بين العلماء في مسألة : **هل هذه الحروف مأخوذة من الحركات ، أو الحركات مأخوذة من هذه الحروف ؟ أو أنّه لم يؤخذ أحدهما من الآخر ؟** ؛ والرّاجح عند أكثر النُّحاة أنَّ الحركات الثّلاث مأخوذة من الحروف الثّلاثة . ينظر : التّمهيد في علم التّجويد ص ٩٠ ـ ٩٤ .

(٥) ينظر في هذه اللُّغة : الفصول الخمسون ص ٢٦٧ ، وشرح الكافية الشّافية (٤ / ١٩٨٠) ، وشرح شافية ابن الحاجب للرضي (٢ / ٢٧٢) ، وارتشاف الضّرب (٢ / ٧٧٩) ؛ وقد استخدمها الإمام الشّافعيُّ كثيرًا ؛ إذ حصر محقّق الرِّسالة ص ٦٦١ نحو ثلاثة عشر موضعًا في الرِّسالة وحدها .

ثُمَّ قال فيها :

كَالدَّلْوِ بُتَّتْ عُرَاهَا وَهْيَ مُثْقَلَةٌ ... وَخَانَهَا وَذَمٌ مِنْهَا وَتَكْرِيبُ

فقد عاقب بين الواو والياء ردفين في قصيدة واحدة كما ترى[١] .

٣. **حمل (فَعُولَةَ) بالواو ، على (فعيلةَ) بالياء في النَّسب على (فَعَليٍّ)** ؛ بحذف تاء التَّأنيث ، والواو والياء ، وفتح العين ، في قول الجمهور؛ في حين لا يكون ذلك في (فَعَالة) بالألف[٢] ؛ قال ابن جنِّي " **وذلك لبعد الألف عن الياء لما فيها من الخفَّة** "[٣] .

٤. **جواز حركة كلٍّ واحدة منهما مع امتناع الحركة في الألف مطلقًا**[٤] .

٥. **أنَّه يأتي قبل كلٍّ واحدة منهما حركة من غير جنسها في حين أنَّ الألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحًا**[٥] .

٦. **أنَّ الياء تكون ضميرًا ، وعلم تأنيث ، كما أنَّ الواو تكون ضميرًا ، وعلم تذكير**[٦] .

وبهذا التَّنظير وجَّه ابن جنِّي القراءة المنسوبة إلى أبي عمرو ﴿ **فَإِمَّا تَرَئِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا** ﴾ [مريم : ٢٦] ، بهمز (ترئنَّ) ، ؛ فمع أنَّه قد حكم على همز الياء هذا بأنَّه ضعيف ، فقد التمس العذر لهذه القراءة بأمرين ، هما[٧] :

---

(١) ينظر : مختصر القوافي ص ٢٥ ، ٢٦ ، وسرُّ صناعة الإعراب (١ / ٢٠ ، ٢١) ، والخصائص (١/٨٥ ، ١١٦) ، (٣ / ٢٤) .

(٢) ينظر : الخصائص (١ / ١١٦ - ١١٨) ، وستأتي هذه المسألة مفصَّلة في ص ٢٥٨من هذا البحث .

(٣) الخصائص (١ / ١١٨) .

(٤) ينظر : المصدر السَّابق (١ / ١١٦) ، وسرُّ صناعة الإعراب (١ / ٢٠) ، وبقيَّة الخاطريَّات ص ٦٦ .

(٥) ينظر : الخصائص (١ / ١١٦) .

(٦) ينظر : المحتسب (٢ / ٤٢) .

(٧) ينظر : المصدر السَّابق (٢ / ٤٢) .

■ أنَّ همز الياء فيها له نظير من كلام العرب ، وهو مـا أنشـده الكوفيُّـون مـن قـول الشَّاعر :

كَمُشْتَرِئ بِالحَمْدِ أحْمِرَةً بُتْرَا[١]

■ أنَّه حُكي الهمز في الواو ، التي هي نظيرة الياء ، في قول الله (تعالى) ﴿ **لَتُبْلَـؤُنَ فِي أمْوَالِكُمْ**﴾ [آل عمران : ١٨٦] ، فشبِّهت الياء بالواو لما بينهما من تناظر ، قال ابن جنِّي " **وهذا تعذرٌ ما وليس قويًّا** "[٢] .

وبهذا نرى أنَّ بين الألف ، والياء ، والواو من أوجه الشَّبه ، ومظاهر التَّناظر ما يشهد بتآخيها ، وتراحمها ، وتقاربها ؛ ولأنَّ " **العرب إذا شبَّهت شيئاً بشيء مكَّنت ذلك الشَّبه لهما ، وعمرت به الحال بينهما** "[٣] ، فإنَّها ـ كما شُبِّهت اليـاء بـالألف في الإسكان في موضع النَّصب ـ شُبِّهت الألف بالياء في أن تثبت في موضـع الجـزم ، وجاء ذلك في الواو أيضًا ، وقد علَّله ابن جنِّي بما سبق مـن تقـارب هـذه الحـروف ، وتواصل أرحامها[٤] ، وسوف أناقش هذه القضيَّة في المبحث الأتي ، بإذن الله .

---

(١) جعل ابن جنِّي همز الياء في هذا البيت ، وفي قول العرب (**حَـلأتُ السَّـوِيْقَ** ، و **رَثَّـأْتُ زَوْجِـي بِأَبْيَاتٍ** ، **واسْتَلأمْتُ الحَجَر، ولَبَّأْتُ بِالحَجِّ** ، و **وَمَصَائِب**) ونظائرها من أغلاط العرب .
ينظـر في ذلـك : المحتسـب (١ / ١١٧ ، ٢٩٤ ، ٣٢٠)(٢ / ٦٨ ، ١٠٥) ، والخصـائص (١/ ٣٢٩ ، ٣٣٠) (٣ / ٣٨٢) ، والفسر (١ / ٢٤٩) ، والتَّمـام ص ٤٢ ، ١٤٤ ، وسرُّ صناعة الإعراب (١ / ٤٢٠) .

(٢) المحتسب (٢ / ٤٢) .

(٣) ينظر : المصدر السَّابق (١ / ٣٠٥) .

(٤) ينظر : المنصـف (٢ / ١١٣ ـ ١١٦) ، وقـد نَـصَّ علـى ذلـك أبـو عليٍّ الفارسـيُّ في : الحجـة (١ / ٩٢ ، ٩٣) ، والمسائل الحلبيَّات ص ٨٥ ، ٨٦ .

مسألة

ثبات الألف والواو في موضع الجزم في الفعل معتلِّ الآخر بهما

جعل ابن جنِّي هذه المسألة من مظاهر الشَّبه الوثيق بين هذه الأحرف الثَّلاثـة ، وقد جعل الأصل فيها الياء ، ثُمَّ حمل الألف ، والواو عليها .

وقد بنى تقديره الأصليَّة ، والفرعيَّة في هذا التَّنظير على تصوُّر ظهور الضَّمَّة على هذه الأحرف في حالة الرَّفع ؛ إذ إنَّه هـو الأصـل ، فـالأصل أن يقـال (هُـوَ يَـأْتِيُكَ ، وَهُوَ يَهْجُوُكَ) كما يقال (هُوَ يَضْرِبُكَ) ، ثُمَّ يكون سكون الـواو ، واليـاء علامـة الجزم كما أنَّ سكون الباء في قولك (لَـمْ يَضْرِبْـكَ) علامـة الجـزم ؛ ولأنَّ الألـف لا يمكن تحريكها أبدًا ؛ فإنَّ تقدير ظهور الضَّمَّة فيها بعيد جدًّا ؛ لذلـك جعلـت فرعًـا ؛ ولأنَّ الضَّمَّة في الواو أثقل منها في الياء جعلت فرعًا كذلـك ؛ فبقيـت اليـاء فاعتدَّهـا أصلاً في هذا الحكم ، وحمل أختيها عليها[(١)] ؛ وعليه فالأصل في هذه المسألة هو اليـاء في نحو قول قيس بن زهير العبسيِّ :

أَلَـمْ يَـأْتِيْكَ وَالأَنْبَـاءُ تَنْمِـي بِمَـا لاقَـتْ لَبُـونُ بَنِـي زِيَـادِ

ثُمَّ حمل عليها الألف في نحو قول الآخر :

إذَا العَجُـوزُ غَضِبَـتْ فَطَلِّـقِ وَلا تَرَضَّاهَـا وَلا تَمَلَّـقِ

وقول عبد يغوث :

وَتَضْحَكُ مِنِّـي شَـيْخَةٌ عَبْشَـمِيَّةٌ كَأَنْ لَمْ تَـرَا قَبْلِي أسِيْرًا يَمَانِيـا

والواو في قول أبي عمرو :

هَجَـوْتَ زَبَّـانَ ثُـمَّ جِئـتَ مُعْتَـذِرًا مِنْ هَجْوِ زَبَّانَ لَمْ تَهْجُوْ وَلَمْ تَـدَعِ

وقد شعر ابن جنِّي ببعد ما ذهب إليه من هذا التَّصوُّر ، وغرابته ؛ فقال في ختام حديثه عنه " **فتفهَّم هذه الأصول فإنَّها غريبة** "[(٢)] ، كما اجتهد مع ذلـك في تـأويل

---

(١) ينظر : المنصف (٢ / ١١٦) .

(٢) المصدر السَّابق (٢ / ١١٦) .

هذه الشَّواهد بأمور متعدِّدة : فحملها مرَّة على الصَّحيح ، فاعتدَّ حذف الحركة المقدَّر ظهورها فيها علامة للجزم ، كما رأيت قبل قليل ؛ وحملها تارة على إشباع الحركة حتى ينتج عنها حرفها[١]، وأورد ثالثة روايات أخرى للأبيات لا اعتراض عليها ...... إلى غير ذلك ممَّا يطول ذكره ، وتتبُّعه عنده[٢] ، وعند غيره من النُّحاة[٣] .

والحقُّ أنَّه قد ألزم نفسه ما لا يلزمها من تكلُّف في التَّخريج ، وبعد في التَّصوُّر ؛ وبخاصَّة أنَّه أمام شواهد شعريَّة[٤] قليلة محدودة ، وحملُها على الضَّرورة - كما فعل في المحتسب[٥] - أقرب إلى الحقِّ ، وألصق بطبيعة الشِّعر ومقامه ، وأدنى إلى القبول الحسن ؛ وهو مذهب الخليل[٦] ، وسيبويه[٧] ، وابن السَّرَّاج[٨] ..... وغيرهم[٩] .

أمَّا قراءة قنبل عن ابن كثير ﴿ **إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِي وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللهَ لا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِيْنَ** ﴾ [يوسف : ٩٠] بإثبات الياء ، فقد ذكر النُّحاة توجيهات متعدِّدة يمكن حمل

---

(١) سيرد الحديث عن الإشباع مفصَّلاً في هذا البحث ص ١٣٥ .

(٢) ينظر : المنصف (٢ / ١١٣ - ١١٦) ، والمحتسب (١ / ١٩٦) ، وسرُّ صناعة الإعراب (١ / ٧٨، ٧٩) (٢ / ٦٣٠ ، ٦٣١) ، والتَّنبيه ص ٤٢٥ .

(٣) ينظر : الجمل في النَّحو للزَّجَّاجيِّ ص ٤٠٦ ، وكتاب الشِّعر (١ / ٢٠٤ - ٢٠٨) ، والحجَّة (١/ ٩٢ ، ٩٣ ، ٣٢٥) ، والمسائل العسكريَّة ص ٢٦٢ ، ٢٦٣، وما يحتمل الشِّعر من الضَّرورة ص ٦٧، ٦٨ ، والإفصاح للفارقيِّ ص ١٧٠ ، ١٧١ ، وأمالي ابن الشَّجريِّ (١/١٢٧ - ١٢٩) .

(٤) ورد بعض الشَّواهد النَّثريَّة عند غيره وقد حملها النُّحاة على الأوجه السَّابقة أو بعضها ، ينظر : إعراب الحديث النَّبويِّ ص ١٠١ ، ١١٣ ، ١٣٤ ، ١٣٦ ، وشواهد التَّوضيح ص ١٧ ، ٢٤ .

(٥) ينظر : (١ / ٦٧) .

(٦) ينظر : كتاب الجمل المنسوب للخليل ص ٢٢٢ .

(٧) ينظر : الكتاب (٣ / ٣١٥ ، ٣١٦) .

(٨) ينظر : الأصول (٣ / ٤٤٣) .

(٩) ينظر : ما يحتمل الشِّعر من الضَّرورة ص ٦٧ ، ٦٨ ، والإنصاف (١ / ٢٤ ، ٣٠ ، ٣١) ، والتَّخمير (٤ / ٤٢٤ ، ٤٢٥) ، وشرح شافية ابن الحاجب للرَّضي (٣ / ١٨٣ - ١٨٥) ، والممتع (٢ / ٥٣٦ - ٥٣٨) ، وخزانة الأدب للبغداديِّ (٨ / ٣٦٤ وما بعدها) .

القراءة عليها :

منها ، وهو الرَّاجح عندي ، أن تكون (مَنْ) موصولة لا شرطيَّة ، و (يَتَّقِي) مرفوع لا مجزوم ؛ وأمَّا تسكين (يصبرْ) ـ مع أنَّه معطوف عليه ـ فإنَّه من باب العطف على المعنى ؛ لأنَّ (مَنْ) الموصولة نظيرة (مَنْ) الشَّرطيَّة من عدَّة أوجه : فهما نظيرتان في اللَّفظ ، والبناء ، والاسميَّة ، والمعنى ؛ لما فيهما من العموم ، والإبهام ، وفي كون مدخولهما مستقبلاً ، سببًا لما بعده ؛ ولأجل هذا التَّناظر دخلت الفاء في خبر الموصولة كما تدخل في جواب الشَّرطيَّة ، كما أنَّه صحَّ العطف بالجزم على الصِّلة كما يعطف به على الشَّرط[1] .

هذا وما حمل هذه الضَّرورة في الشَّواهد الشِّعريَّة على التَّناظر بين الألف والياء والواو إلا من باب التَّعلُّل لقول العربيِّ بعد سماعه ؛ وليس هذا التَّعلُّل ببعيد عنهم ؛ فالعرب أمَّة يستهويهم الشَّبهُ ؛ لأنَّه ليست لهم قياسات يستعصمون بها ، وإنَّما يخلدون إلى طبائعهم[2] .

---

(١) ينظر : مغني اللَّبيب (٢ / ١٧٣) ، والتَّصريح (١ / ٢٨٧ - ٢٨٩) ، وهمع الهوامع (٥ / ٢٨٠) ، والتَّوهم عند النُّحاة ص ١٥١ ، وظاهرة التَّآخي في العربيَّة (٢ / ٦١١) ؛ ولمزيد من التَّفصيل في دخول الفاء في خبر المبتدأ تنظر مسألة (التَّناظر بين الشَّرط والابتداء) في هذا البحث ص ٢٣٦ .

(٢) ينظر : المنصف (١ / ٣١١) .

المبحث الثاني

التَّناظر بين النُّون والهمزة وبين حروف المدِّ واللِّين

كان من حقِّ هاتين المسألتين أن تكونا منفصلتين ، فيذكر التَّناظر بين حروف المدِّ واللِّين ، وبين النُّون على حدة ؛ والتَّناظر بينها ، وبين الهمزة على حدة ؛ لولا أنَّ ابن جنِّي قد ذكرهما في سياق حديثه عن مسألة : النَّسب إلى نحو (صنعاء وبهراء)، فآثرت عدم الخروج عمَّا اختاره ، وجمعتهما في هذا المبحث الَّذي سأدرس فيه هذه المسألة ، إن شاء الله ، ثُمَّ أعقب بذكر التَّنظيرين منفصلين .

مسألة النَّسب إلى نحو (صَنْعَاءَ وَبَهْرَاءَ)

قالت العرب (صَنْعَانِيٌّ ، وبَهْرَانِيٌّ) ، وللعلماء في تفسير قولهم هذا مذهبان[١]:

الأوَّل :

أن تكون الهمزة في (صَنْعَاءَ) ونحوها أبدلت نونًا عند النَّسب مباشرة :

وقد نقل ابن جنِّي إجازته عن الفارسيِّ ، وقوله : إنَّ الغرض أن يزول لفظ الهمزة مع ياءي الإضافة[٢] ؛ واحتجَّ ابن جنِّي في إجازة ذلك بأنَّ للنُّون شبهًا كبيرًا بحروف اللِّين ، ولَمَّا " **كانت الهمزة قد قلبت إلى كلٍّ واحدة من الألف والواو والياء قلبوها أيضًا إلى الحرف الَّذي ضار عهنَّ وهو النُّون للتَّصرُّف والاتِّساع** "[٣] .

وهذا المذهب هو اختيار ابن عصفور[٤] .

الثَّاني :

أن تكون الهمزة في (صَنْعَاءَ) ، ونحوها أبدلت واوًا فقيل (صنعاوي)[٥]، ثُمَّ أبدلت النُّون من الواو المبدلة من الهمزة :

---

(١) ينظر : شرح المفصَّل لابن يعيش (٥ / ٣٩١) ، وشرح شافية ابن الحاجب (٢ / ٥٤ - ٥٨) .

(٢) ينظر : المنصف (١ / ١٥٨ ، ١٥٩) ، وسرُّ صناعة الإعراب (٢ / ٤٤٠ ، ٤٤١) .

(٣) المصدر السَّابق (٢ / ٤٤٠) .

(٤) ينظر: الممتع (١ / ٣٩٥) .

(٥) نقل سيبويه في الكتاب (٣ /٣٣٧) عن يونس قول العرب (**بَهْرَاوِيٌّ و رَوْحَاوِيٌّ**) في النَّسب إلى (**بَهْرَاءَ و رَوْحَاءَ**) .

وقد احتجَّ الفارسيُّ ،كما نقل عنه ابن جنِّي ، في تقوية هذا الـرَّأي بأنَّـه لم يـرد إبدال النُّون من الهمزة في غير هذا الموضع ، وقـال " **وقـد رأينـاهم أبدلـوا الـواو من النُّون في قولهم (مَوَّاقِد) ، وهم يريدون (مَنْ وَاقِد) ؛ فلمَّا رأيناهم أبدلوا الـواو من النُّون قلنا : إنَّ النُّون في (بَهْرَانِيٍّ وَصَنْعَانِيٍّ) بدل من الواو ، ولم نرهم أبدلـوا الهمزة من النُّون ولا النُّون من الهمزة** "[1] .

وهذا المذهب هو اختيار ابن جنِّي ، وطائفة من النُّحاة بعده : منهم الزَّمخشريُّ ، وابن يعيش ، و الرَّضيُّ ..... وغيرهم[2] .

والحاصل من هذين المذهبين أنَّ الإبدال تعود علَّته إلى ما بين النُّون ، وحروف اللِّـين من التَّناظر ، والتَّقارب ، وهذا بيان ذلك وتفصيله :

---

(١) المنصف (١ / ١٥٧) ، وينظر : البغداديَّات ص ١٥٠ ـ ١٥٢ .

(٢) ينظر : المنصـف (١ / ١٥٩) ، والمفصَّل ص ٤٨٤ ، وشـرح المفصَّـل (٥ / ٣٩١) ، وشـرح كافية ابن الحاجب للرضيِّ (١ / ١٣٨) ، والكنَّاش (٢ / ٢٤١) .

أوجه التّناظر بين النُّون وحروف اللِّين(١)

للنُّون شبه كبير بحروف اللِّين ، ومن أوجه التّناظر ، ومظاهر التّقارب التي ذكرها ابن جنّي بينها ما يأتي :

١. **أنَّ النُّون تزاد كما أنَّ حروف اللِّين تزاد(٢) .**

٢. **أنَّ الغُنَّة التي في النُّون كاللِّين الّذي في حروف اللِّين(٣) :**

فأمَّا اللِّيْنُ فهو خروج الحرف من مخرجه من غير كلفة على اللِّسان ، وهو صفة للألف مطلقًا ، وللواو والياء السَّاكنتين المفتوح ما قبلهما(٤) ؛ قال ابن الجزري " **سمِّيت بذلك ؛ لأنَّ الصَّوت يمتد بها ، ويلين ، وذلك في مخرجها حين يسمع السَّامع مدَّها ؛ والألف هي الأصل في ذلك ، والواو والياء مشبَّهتان بالألف** "(٥) .

وأمَّا الغُنَّةُ فهي صوت لذيذ ، له رنين من الخيشوم ، لا عمل للِّسان فيه(٦)، **والخيشوم** هو الخرق المنجذب إلى داخل الفم(٧) ؛ قال ابن الجزري " **حرفا الغُنَّة هما : النُّون ، والميم السَّاكنتان ، سمِّيتا بذلك ؛ لأنَّ فيهما غُنَّة تخرج من الخياشيم عند النُّطق بهما ، فهي زيادة منهما ، ومثلهما التَّنوين** "(٨) ؛ ولكن النُّون أغنُّ من

(١) استخدم ابن جنّي مصطلح (**حروف اللِّين**) في التَّعبير عن الألف والياء والواو ؛ سواء كانت حركة ما قبلها منها أو لم تكن ؛ ويعبر عنها أحياناً بـ (**حروف المدِّ**) ، وأحياناً يقول (**حروف المدِّ واللِّين**) . ينظر : سرُّ صناعة الإعراب (٢ / ٤٣٩ ، ٤٤٠) ، والمنصف (٢ / ٢٢٨ ، ٢٢٩ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ ، ٢٥٤) ، والفسر (٢ / ١٦٩ ، ١٧٠) ، وينظر سبب تسميتها (**حروف المدِّ واللِّين**) في شرح كتاب سيبويه للسيرافيِّ (١ / ٦٧) .

(٢) ينظر : سرُّ صناعة الإعراب (٢ / ٤٣٩ ، ٥١٨) ، والفسر (٢ / ١٦٩) .

(٣) ينظر : سرُّ صناعة الإعراب (٢ / ٤٣٩ ، ٥١٨) ، والمنصف (٢ / ٢٢٨) ، والفسر (٢/ ١٦٩) .

(٤) ينظر : التَّمهيد في علم التَّجويد ص ١٠٢ ، وتنقيح الوسيط ص ٢٣٤ ، ٢٣٥ .

(٥) التَّمهيد ص ١٠٢ .

(٦) ينظر : نهاية القول المفيد ص ٥٩ ، وتنقيح الوسيط ص ٢٣٧ .

(٧) ينظر : التَّحديد ص ١٠٩ .

(٨) التَّمهيد ص ١٠٦ .

الميم[١] ، والنُّون السَّاكنة أغنُّ من المتحرِّكة ، قال ابن جنِّي :

" يدلُّك على أنَّ النُّون السَّاكنة إنَّما هي من الأنف والخياشيم ، أنَّك لو أمسكت بأنفك ، ثُمَّ نطقت بها ؛ لو جدتَّها مختلفة ، وأمَّا النُّون المتحرِّكة فمن حروف الفم .... إلا أنَّ فيها بعض الغُنَّة من الأنف "[٢] .

وهذا المقياس نفسه في الفرق بين النُّون المتحرِّكة ، والسَّاكنة ذكره سيبويه من قبل[٣] ، وذكر أنَّ مخرج النُّون المتحرِّكة من حافَّة اللِّسان من أدناها إلى منتهى طرف اللِّسان ، ما بينها وبين ما يليها من الحنك الأعلى ، وما فوق الثَّنايا[٤] ؛ وأنَّ مخرج السَّاكنة من الخياشيم[٥] .

وتقييد العلماء النُّون بالسُّكون في تعريف الغُنَّة قيد لكمال الغُنَّة لا لأصلها[٦] ، فالغُنَّة أصل في كلِّ نون تحرَّكت أو سكنت[٧] ؛ ومع ذلك فالغُنَّة في النُّون السَّاكنة متفاوتة، يحكمها ما يلي النُّون من الأصوات ؛ ولذلك جعل العلماء الغُنَّة فيها مراتب ، فكانت النُّون المشدَّدة في المرتبة الأوَّلى قوَّةً ، والنُّون المدغمة في الثَّانية ، والنُّون المخفاة في الثَّالثة ، والنُّون المظهرة في الرَّابعة ، وبعد ذلك كلِّه النُّون المتحرِّكة[٨] ، وفي هذا تفصيل ، وتمثيل ليس هذا مقامه ، ويعاد إليه في مظانِّه ، وهو مشهور ذائع في كتب التَّجويد ، والقراءات[٩] .

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب للرضيِّ (٣ / ٢٧٣) ، وجهد المقلِّ ص ١٦٥ .

(٢) سرُّ صناعة الإعراب (١ / ٤٨) .

(٣) ينظر : الكتاب (٤ / ٤٣٤) .

(٤) ينظر : المصدر السَّابق (٤ / ٤٣٤) .

(٥) ينظر : المصدر السَّابق (٤ / ٤٣٤) .

(٦) ينظر : جهد المقلِّ ص ١٦٥ .

(٧) ينظر : لطائف الإشارات (١ / ١٩٥) .

(٨) ينظر : تنقيح الوسيط ص ٢٣٨ - ٢٤٠ .

(٩) ينظر مثلاً : الحجَّة (٤ / ٤٤٥ ، ٤٤٦) ، والتَّحديد ص ١١١ - ١١٥ ، وشرح شافية ابن الحاجب للرضي (٣ / ٢٧٣) ، ونهاية القول المفيد ص ٥٩ ، وهداية القارئ ص ١٧٧ ، ١٧٨، وغاية المريد ص ٧٢ .

والحاصل من هذا كله عند ابن جنّي هو أنَّ اللِّين في الألف وأختيها يناظر الغُنَّة التي في النُّون ، وقد وُفِّقَ في تنظيره هذا ، يشهد لذلك أنَّ علماء التَّجويد ؛ لقوَّة التَّناظر ، والتَّقارب بينهما ،حذَّروا من إعطاء الغُنَّة للياء والواو ، وعدُّوا ذلك في كتاب الله لحنًا خفيًّا ، ووضعوا الرَّسائل ، والمباحث لمناقشته ، وعلاجه[1] .

وقد وظَّف ابن جنِّي هذا الوجه من التَّنظير في حديثه عمَّا روي عن الخليل بن أحمد من أنَّه أنشده رجل :

تَرَافَعَ العِزُّ بِنَا فَارْفَنْعَعَا

فقال له : هذا لا يكون .

فقال الرَّجل : كيف جاز للعجَّاج أن يقول :

تَقَاعَسَ العِزُّ بِنَا فَاقْعَنْسَسَا[2] ؟!

فقد تحدَّث عن انقطاع القصَّة عند هذا الحدِّ ، وأنَّها لم تنقل شيئاً عن موقف الخليل من هذا الرَّجل في احتجاجه بقول العجَّاج : هل سكت ، وانقطع ، أو حاجَّه وبَيَّنَ له عِلَّة منعه ما جاء به[3] ؟ ؛ ثُمَّ كشف ابن جنِّي عمَّا يراه في عِلَّة هذا المنع ، فقال " **وعِلَّة ذلك عندي ما أذكره لتتأمَّله فتعجب منه ، وتأنق لحسن الصَّنعة فيه** "[4] ، ثُمَّ بيَّن هذه العِلَّة مفصَّلة في كلام طويل[5] **خلاصته** : أنَّ النُّون زيدت ثالثة ساكنة في الأسماء نحو (عَرَنْدَس ، وجَحَنْفَل ، وقَلَنْقَس) ، وفي الأفعال نحو (احْرَنْجَمَ ، وادْلَنْظَى ، واسْحَنْكَكَ) زيادة مطَّردة حتى يأتي ثبت بأصليَّتها ؛ حملاً على حروف اللِّين ؛ لأنَّها أحقُّ بالزِّيادة في هذا الموضع لكثرة زيادتها فيه ؛ فالنُّون في الأسماء السَّابقة زائدة حملاً على الواو في (فَدَوْكَس) ونحوها ، والياء في نحو

---

(١) ينظر : جهد المقلّ ص ٣٠٥ ، ٣١١ ، وأبحاث في علم التَّجويد ص ١٧٥ - ١٨٨ .

(٢) تنظر هذه القصَّة في الخصائص (١ / ٣٦١ ، ٣٦٢) (٣ / ٣٠١) .

(٣) ينظر : المصدر السابق (١ / ٣٦٢ ، ٣٦٣) .

(٤) المصدر السَّابق (١ / ٣٦٣) .

(٥) ينظر : المصدر السَّابق (١ / ٣٦٤ - ٣٦٧) .

(سَمَيْدَع) ، والألف في نحو (غُذَافِر)[(١)] ، وهي في الأفعال الماضية كذلك محمولة على الألف في نحو (اشْهَابَبَت) ، والواو في نحو (اغْدَوْدَنَ ، واعْشَوْشَبَ) ؛ فلمَّا كانت محمولة على حروف اللِّين في هذا الموضع ، ملحقة بها وجب أن تكون في أقوى حالات شبهها بها ، " **وإنَّما يقوى شبهها بها متى كانت ذات غُنَّة ؛ لتضارع بها حروف المدِّ للينها ، وإنَّما تكون الغُنَّة متى كانت من الأنف ، وإنَّما تكون من الأنف متى وقعت ساكنة ، وبعدها حرف فمويٌّ لا حلقيٌّ** "[(٢)] .

ومن هنا يتَّضح الفرق بين (اقعنسس) في قول العجَّاج ، وبين (ارفنعع) في قول ذلك الرَّجل ، فالنُّون في (اقعنسس) غنَّاء ؛ لأنَّها ساكنة بعدها سين ، والسِّين حرف فمويُّ المخرج ، في حين أنَّ النُّون في (ارفنعع) تليها العين ، وهي حرف حلقيُّ المخرج ، والنُّون معها خارجة من الفم ، " **وإذا كانت من الفم سقطت غنَّتها ، وإذا سقطت غنَّتها زال شبهها بحرفي المدِّ : الواو والألف** ... "[(٣)] .

قال ابن جنِّي " **فلذلك أنكره الخليل ، وقال : هذا لا يكون** "[(٤)] ، ثُمَّ ساق على تفسيره هذا ما يؤكد مذهبه فيه[(٥)] ، وهذه لمحة منه تستوجب كلَّ تقدير واحترام ؛ فهذا الَّذي قاله هو ما يقرِّره علماء التَّجويد ، والقراءات ، فقد ذكروا أنَّ النُّون السَّاكنة مع حروف الحلق ظاهرة ضعيفة الغُنَّة ؛ لأنَّها تخرج من ذلق اللِّسان ، وهذا المخرج بعيد من الحلق ، أمَّا حروف الفم فإنَّها قريبة المخارج منها ، فإذا لقيت النُّون حرفًا منها فهي إمَّا مدغمة ، أو مخفاة ؛ لتقارب الحرفين ، أو تزاحمهما في المخرج الواحد ، فتنفر النُّون صوتًا في الخياشيم ؛ فلا يكون لها حظٌّ في الفم[(٦)] ، قال

---

(١) ينظر : الكتاب (٤ / ٣٢٢ ، ٣٢٣) .

(٢) الخصائص (١ / ٣٦٤) .

(٣) المصدر السَّابق (١ / ٣٦٥) .

(٤) المصدر السَّابق (١ / ٣٦٥) .

(٥) ينظر : المصدر السَّابق (١ / ٣٦٦ ، ٣٦٧) .

(٦) ينظر : كتاب اختلاف القرَّاء في اللام والنُّون ص ٦٤ - ٦٥ ، والتَّحديد ص ١١١ - ١١٥ ، والتَّمهيد ص ١٥٦ ، ١٥٧ .

أبو الحسن السَّعيديُّ " **ألا ترى أنَّك إذا قلت (مِنْكَ ، وعَنْكَ ، ومَنْ ضَرَبَكَ ، ومَنْ صَلَحَ ، ومَنْ شَرِبَ ، ومَنْ قَرَأ)......، وما أشبهها لا يتحرَّك اللِّسان بها ، وتسمَّى حينئذٍ النُّون الخفيفة** "[١] .

٣.أنَّها تعاقب حروف اللِّين في الموضع الواحد :

فقد عاقبت الألف في نحو (شُرَابِث ، وجُرَافِس) فقيل (شَرَنْبَثٌ ، وجَرَنْفَسٌ) ، وعاقبت الياء في نحو (عَصَيْصَر ، وعُرَيقُصَان) فقيل (عَصَنْصَر ، وعَرَنقُصَان) ، عاقبتهما هنا في الموضع الواحد من المثال الواحد ، وعاقبت الواو في الموضع الواحد من مثالين مختلفين ، فقد قالوا (جَحَنْفَل ، وقَلَنْقَس) كما قالوا (فَدَوْكَس ، وسَرَوْمَط) ؛ فزيدت النُّون ثالثة ساكنة كما زيدت الواو ثالثة ساكنة[٢].

٤.أنَّهم فصلوا بالنُّون بين العينين :

فقالوا (عَقَنْقَلٌ ، وعَصَنْصَرٌ ، وسَجَنْجَلٌ) كما فصلوا بالواو في (غَدَوْدَن ، وقَطَوْطَى) ، وبالياء في نحو (خَفَيْفَد)[٣] .

٥.أنَّها تحذف من مضارع (كان) المجزوم كما أنَّ حروف المدِّ يحذفن إذا وقعن لامات ؛ للجزم ، فكما يقال (لَمْ يَغْزُ ، ولَمْ يَرْمِ ، ولَمْ يَخْشَ) يقال أيضًا (لَمْ يَكُ قَائِمًا) .

وقد استدلَّ ابن جنِّي على ذلك بأنَّ النُّون إذا تحرَّكت لم تحذف إلا في ضرورة الشِّعر ؛ لأنَّها إذا تحرَّكت خرجت من شبه حروف اللِّين[٤] .

---

(١) كتاب اختلاف القرَّاء في اللاَّم والنُّون ص ٦٥ .

(٢) ينظر: سرُّ صناعة الإعراب (٢ / ٤٣٩) ، والمحتسب (١ / ١٧٨) حيث ذكر ورود (العُرْقُصَان) بحذف الياء والنُّون من (العُرَيْقُصَان، والعُرَنْقُصَان) ، وينظر ، أيضًا : الكتاب (٤ / ٣٢٢ ، ٣٢٣) ، والتَّكملة ص ٥٦٥ .

(٣) ينظر: سرُّ صناعة الإعراب (٢ / ٤٣٩) ، والبغداديَّات ص ١٥٢ .

(٤) ينظر : المنصف (٢ / ٢٢٨ ، ٢٢٩) ، وينظر الكتاب (٤ / ١٨٤) ، والمسائل العضديَّات ص ١٢٤.

٦.أنَّهم حذفوا النُّون لالتقاء السَّاكنين :

في نحو قول أبي صخر :

كَأَنَّـهُمَا مِـلآنَ لَـمْ يَتَغَـيَّرَا   وَقَدْ مَرَّ لِلدَّارَيْـنِ مِـنْ بَعْدِنَـا عَصْـرُ

وقول النَّجاشيِّ على لسان ذئب لقيه :

فَلَسْـتُ بِآتِيْـهِ وَلا أَسْـتَطِيْعُهُ   وَلاكِ اسْقِنِي إنْ كَانَ مَاؤُكَ ذَا فَضْـلِ[1]

وقول الآخر :

لَـمْ يَـكُ الحَـقُّ سِـوَى أنْ هَاجَـهُ   رَسْـمُ دَارٍ قَـدْ تَعَفَّـى بِالسَّـرَرْ

كما حذفوا حروف اللِّين لالتقاء السَّاكنين في نحو (**غَزَا الْقَوْمُ ، وَتُعْطِي ابْنَـكَ ، وَتَصْبُـو الْمَرْأَةُ**)[2] ، وفي حذف النُّون لالتقاء السَّاكنين في الشَّواهد السَّابقة ، ونظائرها تفصيلات ومفارقات في كتب ابن جنِّي يضيق المقام عن ذكرها وتتبُّعها[3] .

٧.أنَّهم جعلوا النُّون علم الرَّفع في الأمثلة الخمسة :

في نحو (يَقُوْمَانِ ، وَيَقُوْمُوْنَ ، وَتَقُوْمِيْنَ) كما جعلوا الواو علمًا له في الأسماء السِّتة ، وجمع المذكر السَّالم ، وكما جعلوا الألف علمًا له أيضًا في المثنَّى[4] .

---

(١) قال الشَّيخ محمد أبو موسى ، حفظه الله ، في خصائص التَّراكيب ص ١٥٦:
" **أراد (وَلَكِنِ اسْقِنِي) فحذف آخر الكلمة ؛ طلباً للخفَّة ؛ لمناسبة حال الذِّئب الظَّامي المتهالك في هذه الصَّحراء الموحشة التي يجتازها الشَّاعر ، كأنَّ الذِّئب فيها قد تعثَّر لسانه ، وييس فخطف الكلمة فأسقط منها ما أسقط** " ؛ وهذا من ألطف أقوال البلاغيين ، وأشرفها .

(٢) ينظر: سرُّ صناعة الإعراب (٢ / ٤٣٩ ، ٤٤٠) ، و ينظر : المسائل العسكريَّة ص ١٧٨ ، ١٧٩ .

(٣) ينظر : بقيَّة الخاطريَّات ص ٥٤ - ٥٦ ، والتَّمام ص ١٧٥ - ١٧٧ ، وسرُّ صناعة الإعراب (٥٣٣/٢ - ٥٤٢) ، والفسر (٢ / ١٦٩ ، ١٧٠) ، والمنصف (٢ / ٢٢٨ ، ٢٢٩) .

(٤) ينظر: سرُّ صناعة الإعراب (٢ / ٤٤٠ ، ٦٩٩ ، ٧٠٠ ، ٧١١ ، ٧١٣) ، وعلل التَّثنية ص ٥٤ ، ٥٥ ، ٦٤ ، والخصائص (٢ / ٢٩٧ ، ٢٩٨) .

ولَمَّا كـان التَّنويـن نونًـا سـاكنة تلحـق الآخـر لفظًـا لا خطًّـا[١] في غـير الكتابـة العروضيَّة ؛ ولما بين النُّون والتَّنوين من التَّناظر في بعـض الأحكـام[٢] ؛ فقـد ذكـر ابـن جنِّي بينه وبين حروف اللِّين أوجه تناظر وتقارب ؛ دعمًا وتأييدًا لما ذكره من تقـارب بينها وبين النُّون ، ولعلَّه من المناسب ذكر تلك الأوجه في هذا المقام .

(١) ينظر : التَّعريفات ص ٧١ ، والكليات ص ٢٩٢ .

(٢) **منها ما يأتي :**

- **أنَّ التَّنوين في جماعة المؤنث معادل للنُّون في جماعة المذكر .**
- **أنَّ النُّون في (لَـدُن) شُبِّه بـالتَّنوين في (ضَـاربٌ) ؛ لاختـلاف حركـة الـدَّال قبـل النُّـون في (لدن) ؛ لأنَّه يقال : (لَدُن ولَدَن) بضمِّ الدَّال وفتحها ، كما تختلـف حركـات الإعـراب في (ضَارب) ؛ ولذلك شابهت النُّون التَّنوين فنصبت العرب (غُـدْوَة) فيمـا حكـاه سـيبويه مـن قولهم (لَدُنْ غُدْوَةً) ؛ تشبيهًا بالمفعول في نحو (هَذَا ضَاربٌ زَيْدًا) ، ولا تنصب (غُدْوَة) مع غير (لَدُن) ؛ لكثرتها في كلامهم ، فلا يقال (لَدُنْ بُكْرَةً) ، لأنَّها لم تكثر في كلامهم مثلها .**

ينظر في ذلك : الكتاب (١ / ٢٤ ، ٢٨ ، ٧٩ ، ١٠٧ ، ٣٤٨ ، ٣٨٩ ، ٤٦١) (٣ / ١١٩) ، وسرُّ صناعة الإعراب (٢ / ٤٩٥ ، ٤٩٦ ، ٥٤٢ ، ٥٤٣) .

أوجه التَّناظر بين التَّنوين وحروف اللِّين

من مظاهر التَّناظر بينه وبينها ما يأتي :

١. معاقبته لحروف اللِّين في أواخر القوافي :

سواء جاء متممًّا لبناء البيت كما فعلوا في قول جرير :

أَقِلِّي اللَّوْمَ عَاذِلَ وَالْعِتَابَا

حيث أُنشِدَ (**والعتابن**) .

أم جاء زيادة بعد استيفاء جميع أجزاء البيت كما ورد من إنشاد بعض العرب بيت رؤبة هكذا :

وَقَاتِمِ الأَعْمَاقِ خَاوِي الْمُخْتَرَقْنْ(١)

٢. إبداله ألفًا في الاسم المتمكِّن المنوَّن المنصوب في حالة الوقف :

وذلك قولك (رأيت محمَّدًا)(٢) ، وفي الفعل المضارع المؤكَّد بالنُّون الخفيفة في نحو ﴿ **لَنَسْفَعًا** ﴾ [العلق : ١٥](٣) .

٣. حذفه لالتقاء السَّاكنين كما تحذف حروف اللِّين لأجله :

في نحو (رَمَى القَوْمُ ، وقَاضِي البَلَد ، وَيَدْعُو القَوْم) ؛ ولهذا حذف التَّنوين في قوله :

عَمْرُو الَّذي هَشَمَ الثَّرِيْدَ لِقَوْمِهِ وَرِجَالُ مَكَّةَ مُسْنِتُوْنَ عِجَافُ

وقد ذكر ابن جنِّي أنَّ التَّنوين في مثل هذا يحذف " **وهو مراد ، ويدلُّك على إرادته أنَّهم لم يَجُرُّوا ما بعده بإضافته إليه** "(٤) في كثير من الشَّواهد ، كبيت الكتاب :

---

(١) ينظر ذلك مفصَّلاً في سرِّ صناعة الإعراب (٢ / ٥٠١ - ٥٠٣) .

(٢) لم يلتفت ابن جنِّي إلى لغة ربيعة (رأيت زيدْ) بالسُّكون ، وقد مضى ذكر هذه اللُّغة ص ١٠٨ .

(٣) ينظر : سرُّ صناعة الإعراب (٢ / ٥١٨) ، والمنصف (١ / ١٥٩) .

(٤) ينظر : سرُّ صناعة الإعراب (٢ / ٥٣٦) ، وينظر : المسائل العسكريَّة ص ١٧٥ - ١٧٨ .

فَأَلْفَيْتُـــــهُ غَـــــيْرَ مُسْـــــتَعْتِبٍ وَلا ذَاكِــــــرَ اللهَ إلا قَلِيْـــــــلا

ونَصَّ على أنَّ شواهد هذا الحذف " **كثـيرة تكـاد كثرتـها تجعلـها قياسًـا** "[١] ؛ ولذلك فقد ساق كثيرًا من القراءات ، والشَّواهد الشِّعريَّة عليه في مواضع متفرِّقـة مـن كتبه[٢] ، وبَيَّنَ أنَّ حذفه أيسر ، وأقرب من حذف النُّون لالتقاء السَّـاكنين ـ المذكـور قبل قليل ـ في نحـو (لَـمْ يَـكُ الحَـقُّ) و (لاكِ اسْـقِنِي) ؛ وعلَّـل ذلـك بـأنَّ التَّنويـن أضعف كثيرًا من النُّون ، وساق على ذلك دلائل متعدِّدة[٣] .

وبعد : فقد اكتفى ابن جنِّي بهذه الأوجه من التَّناظر بين النُّون وحـروف المـدِّ واللِّين ؛ إذ إنَّ بينهنَّ ضروب اشتراك يكفـي بعضـها عـن جميعـها ، كمـا قـال شـيخه الفارسيُّ[٤] .

وقد تعرَّض بعض العلماء لهذا التَّناظر ، فالثَّمانينيُّ طرق هذه المسألة فذكر تسـعة أوجه[٥] ، والسِّيوطيُّ أفرد مبحثًا لذلك نقل فيه عن ابن الدَّهان[٦] اثني عشر وجهًا[٧] ؛ وقد ذكرا ما سبق ، وزادا عليه وجوهًا أهمُّها :

١. أنَّ الاسمين إذا ركِّبا ، والنُّون في آخر أوَّلهما فإنَّها قد تسكن :

في نحو (سُوْسَنْجَرْد ، و بَاذِنْجَانَـة ، و دِسْتَنْبَوَيْهِ) كمـا تسـكن اليـاء في نحـو (مَعْدِ يْكَرِب، وَبَادِيْ بَدَا ، وَقَالِيْ قَلا) .... وغيرها[٨] .

---

(١) سرُّ صناعة الإعراب (٢ / ٥٣٣) .

(٢) ينظر: المصدر السَّابق (٢ / ٤٥٦ ـ ٤٥٨ ، ٥٢٥ ، ٥٣٣ ـ ٥٣٦ ، ٥٤٧) ، والتَّمـام ١٥ ، ١٦ ، والمنصـف (٢/ ٢٣١ ، ٢٣٢) ، والفسـر (١ / ٢٨٧ ، ٢٨٨) ، والخصـائص (١ / ١٢٦ ، ٢٥٠) ، والمحتسب (٢ / ٣٣٩) .

(٣) ينظر : المنصف (٢ / ٢٣١ ، ٢٣٢) .

(٤) ينظر : البغداديَّات ص ١٥٢ .

(٥) ينظر : شرح التَّصريف ص ٣٤٢ ، ٥٤٣ ـ ٥٤٦ .

(٦) سعيد بن المبارك (ت : ٥٦٩ هـ) .

(٧) ينظر : الأشباه والنَّظائر (١ / ٦١٩ ـ ٦٢٢) .

(٨) ينظر في ذلك : الكتاب (٣ / ٣٠٤ ـ ٣٠٦) ، والحجَّة (١ / ٩١ ، ٩٢) .

٢.أنَّ النُّون قد تحذف اعتباطًا عينًا ، ولامًا :

وذلك في (مُنْذُ ولَدُنْ) ،كما تحذف الواو عينًا ولامًا في (ثُبَة ، وظُبَة) في أحد القولين ، وفي (أخ)[1] .

٣.أنَّ النُّون قد تحذف للطُّول :

وذلك في نحو قول الأخطل :

أَبَنِـي كُلَيْــبٍ إنَّ عَمَـيَّ اللَّــذا   قَتَـلا المُلُـوكَ وَفَكَّكَــا الأغْــلالا

أي : اللَّـذان ،كما تحـذف اليـاء للطُّـول في قولهـم (اشْـهِبَاب) يريـدون (اشْهِيْبَاب)[2] .

٤.**أنَّ النُّون ضمـير الفـاعلات** في نحـو (الهنـدات يَقُمْـنَ) كمـا أنَّ الـواو ضمـير الفاعلين في نحو (الزَّيـدون يَقُوْمُـوْنَ) ، واليـاء ضمـير الفاعلـة في نحـو قولـك (أنـت تَقُوْمِيْنَ) .

٥.**أنَّ النُّون تكون علامة للجمع لا ضميرًا** في لغة (أَكَلُونِي البَرَاغِيثُ) في نحو قول الفرزدق :

ولَكِـنْ دِيَـافِيٌّ أَبُــوْهُ .. وَأُمُّــهُ   بِحَوْرَانَ يَعْصِرْنَ السَّلِيْطَ أَقَارِبُـه

كمـا أنَّ الألـف والـواو علامتـان لا ضمـيران فيـها في نحـو قـول أحيحـة بـن الجلاَّح :

يَلُوْمُوْنَنِــي في اشْــتِرَاءِ النَّخِيْــ   ــلِ قَوْمِـي فَلَوْمَــهُمُ أَلْــوَمُ

---

(١) ينظر في حـذف النُّون مـن (مُنْـذُ ولَـدُن) : سـرُّ صناعـة الإعـراب (٢ / ٥٤٧) ، والتَّصريف الملوكي ص ٥٤ ، ٥٥ ، أمَّا (ثُبَة) ونحوها فإنَّ ابن جنّي يرى أنَّ المحـذوف منـها الـلاَّم دون الفـاء والعين ، ينظر استدلاله على ذلك في : سرِّ صناعة الإعراب (٢ / ٦٠١ ومـا بعدهـا) ، وينظـر : الخصائص (٢/ ٢٩٨) .

(٢) فصَّل ابن جنِّي الحديث في حذف النُّون للطُّول ؛ تخفيفًا في : التَّمـام ص ٤٣، ٤٤ ، وسـرِّ صناعـة الإعراب (٢ / ٥٣٦-٥٣٩) ، والمحتسب (١ / ١٨٥) (٢ / ٨٠ ، ٨١) .

وقول العرب (التَقَتَا حَلْقَتَا البِطَان)[١] **.**

بهذا التَّناظر والتَّآلف بين النُّون وحروف اللِّين علَّل النُّحاة إبدال الهمزة نونًا في (صَنْعَانِيٌّ وبَهْرَانِيٌّ) ونحوهما على المذهبين فيها ؛ فمن قال : إنَّ الهمزة أبدلت واوًا ، ثُمَّ أبدلت الواو نونًا فهذه حجَّته ؛ ومن قال : إنَّ الهمزة أبدلت نونًا مباشرة فذكر هذا التَّناظر، ثُمَّ احتجَّ بأنَّ النُّون لَمَّا ناظرت حروف اللِّين قلبت إلى أقرب الحروف إلى حروف اللِّين ، وهو الهمزة .

وفي هذا مدعاة للإلمام بأوجه التَّناظر بين الهمزة ، وحروف اللِّين ، وبخاصَّة أنَّ ابن جنِّي قد أشار إلى ذلك في مواضع متفرِّقة ، وهذا بيان ذلك :

(١) وهذا مذهب ابن جنِّي في هذه اللُّغة ، إذ يرى أنَّ دلالة الاسميَّة تخلع عن الضَّمائر في هذه اللُّغة . ينظر: سرُّ صناعة الإعراب (١ / ٣١٧ ، ٣١٨) (٢ / ٤٤٦ ، ٤٤٧ ، ٦٢٩ ، ٧١٨) ، والخصائص (٢ / ١٩٦) ، والتَّمام ص ٧٧ ، والفسر (٢ / ١٢٦ ، ١٧٣) ، وقد نظَّر لها في خلع دلالتها الاسميَّة عنها بالكاف والهاء والياء في (إيَّاك ، وإيَّاه ، وإيَّاي) ، وبالتَّاء في (أنت) في : سرِّ صناعة الإعراب (١ / ٣١٧ ، ٣١٨) .

أوجه التّناظر بين الهمزة وحروف اللِّين

أشار ابن جنِّي إلى ذلك إشارات عابرة في كلمات طائرة ، ولم يقف معها وقفة شحيح متأنِّية يعدِّد فيها أوجه التَّقارب ، ومظاهر التَّراحم فيما بينها ؛ إذ اكتفى بأن يقول : **إنَّ الشَّبه بينها من وجوه كثيرة**(١) ، **وإنَّ الهمزة أخت الحروف المعتلَّات**(٢) ، وذكر أنَّ الهمزة تشبه الألف من حيث تساويا في **الجهر** ، **والزِّيادة** ، **والبدل** ، **والحرفيَّة** ، **والخفاء** ، **وقرب المخرج**(٣) .

ومن أدلَّته على قوَّة التَّناظر ، واستحكام الشَّبه بين هذه الحروف ، وبين الهمزة أنَّ " **هذه الأحرف الثّلاثة إذا أشبعن ، ومُطِلْنَ أدَّيْنَ إلى حرف .... شبيه بهنَّ ، وهو الهمزة ؛ ألا تراك إذا مطلت الألف أدَّتك إلى الهمزة ، فقلت (آ ءْ) ، وكذلك الياء في قولك (إيءْ) ، وكذلك الواو في قولك (أوءْ)** "(٤).

كما استدلَّ على ذلك بأنَّ الألف هي صورة الهمزة في الحقيقة ، فقال " **إنَّما كتبت الهمزة واوًا مرَّة ، وياء أخرى على مذهب أهل الحجاز في التَّخفيف ، ولو أريد تحقيقها لوجب أن تكتب ألفًا على كلِّ حال .**

يدلُّ على صحَّة ذلك أنَّك إذا أوقعتها موقعًا لا يمكن فيه تخفيفها ، ولا تكون فيه إلا محقَّقة لم يجز أن تكتب إلا ألفًا : مفتوحة كانت ، أو مضمومة ، أو مكسورة؛ وذلك إذا وقعت أوَّلاً كـ (أَخَذَ ، وأُخِذَ ، وإِبْرَاهِيم) فلمَّا وقعت موقعًا لابدَّ فيه من تحقيقها اجتمع على كتبها ألفًا البتة ، وعلى هذا وُجِدَت في بعض المصاحف ﴿ يَسْتَهْزِأُوْنَ ﴾ [الأنعام : ٥ ، وغيرها] **بالألف قبل الواو ، ووُجِدَ فيها،**

---

(١) ينظر : المحتسب (١ / ٢٦٥) .

(٢) ينظر : المنصف (٢ / ٢٥١) .

(٣) ينظر : المحتسب (١ / ١٤٨) .

(٤) الخصائص (٢ / ٣٢٠) .

أيضًا ﴿ وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ ﴾ [الإسراء : ٤٤] **بالألف بعد الياء ، وإنَّما ذلك لتوكيد التَّحقيق "**(١) .

كما استدلَّ على ما يذهب إليه من كون الألف هي صورة الهمزة في الحقيقة بدليل طريف آخر، فقال : إنَّ " **كلَّ حرف سمَّيته ففي أوَّل حروف تسميته لفظه بعينه ، ألا ترى أنَّك إذا قلت (جيم) فأوَّل حروف الحرف (جيم) ، وإذا قلت (دال) فأوَّل حروف الحرف (دال) ، وإذا قلت (حاء) فأوَّل ما لفظت به (حاء) ، وكذلك إذا قلت (ألف) فأوَّل الحروف التي نطقت بها همزة** "(٢) ، قال ابن جنِّي :

" **فهذه دلالة أخرى غريبة على كون صورة الهمزة مع التَّحقيق ألفًا** "(٣) ، وصدق فيما قال ؛ لأنَّ الَّذي ذكره مطَّرد في جميع الحروف ، فكيف يختلف الأمر في الألف وحدها من بين سائر نظيراتها ؟!.

كما نقل ابن جنِّي عن المبرِّد قوله " **الهمزة في مخرجها نظيرة الواو في مخرجها** " ، وبَيَّنَ أنَّه يريد بذلك " **أنَّهما طرفان هذه أسفل الحروف ، وهذه أعلاها** " ، فهما نظيران في تطرُّف المخرج(٤) .

وما ذكره ابن جنِّي في هذه المسألة مستوعب لأوجه التَّناظر بين هذه الحروف ، وإذا تأمَّلنا بعض أقوال العلماء السَّابقين ، واللاَّحقين له اعتقدنا ذلك ؛ ومن ذلك قول سيبويه " **ليس حرفٌ أقرب إلى الهمزة من الألف ، وهي إحدى الثَّلاث ، والواو والياء مشبَّهة بها ، أيضًا ، مع شركتها أقرب الحروف منها** "(٥).

وقد علَّق أبو سعيدٍ السِّيرافيُّ على هذا النَّص بقوله " **يعني بذلك أنَّ الألف هي**

---

(١) سرُّ صناعة الإعراب (١ / ٤٢) .

(٢) المصدر السَّابق (١ / ٤٢) .

(٣) المصدر السَّابق (١ / ٤٢) .

(٤) ينظر : المنصف (٢ / ٣٢٣) .

(٥) الكتاب (٣ / ٥٤٤ ، ٥٤٥) .

شبيهة الهمزة ، والواو والياء ، أيضًا ، مشبَّهة بالهمزة مع شركة الواو ، والياء لأقرب الحروف منها ـ أعني من الهمزة ـ وهي الألف ، وأراد بهذا تقريب أمر هذه الحروف الثَّلاثة من الهمزة ؛ ليبيِّن أنَّه سائغ إبدالهنَّ منها "[١] .

وقد ذكر ابن يعيش ، وابن عصفور أنَّ الهمزة تشبه حروف اللِّين من حيث الرَّسمُ ، وكثرةُ التَّغيير : بالتَّخفيف ، والحذف ، والبدل ، واشتراكها في الزِّيادة[٢] .

وكلٌّ ذلك مفصَّل في أبواب الإبدال ، والحذف ، والزِّيادة ؛ ويتبيَّن من تصفُّح التَّصريف ؛ فإنَّه حدٌّ يشتمل على معرفة هذا دون غيره ، كما قال أبو علي[٣] ، ولا داعي لتتبُّعه ، وتفصيله في هذا المقام .

هذا ، وقد وجَّه ابن جنِّي بهذا التَّناظر ، وعلَّل به قراءة ابن عبَّاس ، وعاصم بخلافٍ ﴿ **بِعَذَابٍ بَيْئِس** ﴾ [الأعراف : ١٦٥] على مثال (فَيْعِل) ؛ إذ قال " **هذا البناء ممَّا يختصُّ به ما كان معتلَّ العين كـ (سَيِّد ، وهَيِّن ، ودَيِّن ، ولَيِّن) ، ولم يجئ في الصَّحيح ، وكأنَّه إنَّما جاء في الهمزة لمشابهتها حرفي العِلَّة "**[٤] .

---

(١) الكتاب (٣ / ٥٤٤ ، ٥٤٥) : الحاشية (١) .

(٢) ينظر : الممتع (١ / ٢٠٨) ، وشرح المفصَّل (٥ / ٣١٥) .

(٣) ينظر : البغداديَّات ص ١٥١ .

(٤) المحتسب (١ / ٢٦٥) ؛ وينظر : الخصائص (٢ / ٥٥ ، ٥٦ ، ٤٨٧) .

المبحث الثالث
التّناظر بين الحركات والحروف

أولى ابن جنِّي الحديث عن هذا التّناظر عناية فائقة ، فذكره كثيرًا في كتبه ، وشرح مسائله ، وبيَّن وجوهه .

وبجمع ما قاله في هذا الشّأن من مواضعه المتفرِّقة استوى حديثه في ثلاثة أقسام ، هي :

- التّناظر بين الحركات والحروف عامَّة .
- التّناظر بين الحركات وحروف المدِّ واللِّين .
- التّناظر بين الحركات والألف خاصَّة .

وهذا بيان ذلك وتفصيله :

أوّلاً : التّناظر بين الحركات والحروف عامّة

من أوجه التّنظير التي ذكرها ابن جنِّي بين الحركة والحرف ما يأتي :

١. **حذفهما إذا وقعا رويًّا في الشِّعر المقيَّد**[1] :

قال ابن جنِّي " **الحرف المشدَّد إذا وقع رويًّا في الشِّعر المقيَّد خُفِّفَ ، كما يسكن المتحرِّك إذا وقع رويًّا فيه ، فالمشدَّد نحو قوله :**

أَصَحَوْتَ اليَوْمَ أَمْ شَاقَتْكَ هِرْ ... وَمِنَ الحُبِّ جُنُونٌ مُسْتَعِرْ .

فقابل براء (هِرّ) راء (مُسْتَعِر) ، وهي خفيفة أصلاً .

وكذلك قوله :

فَفِدَاءٌ لِبَنِي قَيْسٍ عَلَى ... مَا أَصَابَ النَّاسَ مِن سُوْءٍ وَضُرّ

مَا أَقَلَّتْ قَدَمِي إِنَّهُمُ ... نَعِمَ السَّاعُونَ فِي الأَمْرِ المبَرّ

وأمثاله كثيرة .

---

(١) **الشِّعر المقيَّد هو ما كانت قافيته ساكنة (أي : خالية من الوصل)** . ينظر : الإرشاد الشّافي ص ١٦٢.

والمتحرِّك نحو قول رؤبة :

وَقَاتِمِ الأعْمَاقِ خَاوي المُخْتَرَقْ "[١]

وقال في موضع آخر عن هذه الشَّواهد " **فَحَذَفَ إحدى الرَّاءين كما حَذَفَ الحركة من قاف (المُخْتَرَق)** "[٢] .

فقد قابل الشُّعراء حذف الحرف بحذف الحركة في الشِّعر الواحد على ما ترى .

٢. الفصل بهما بين المثلين أو المتقاربين :

قال ابن جنِّي :

" **من مشابهة الحركة للحرف أنَّك تفصِلُ بها ، ولا تصل إلى الادِّغام معها ؛ كما تفصِلُ بالحرف ، ولا تصل إلى الادِّغام معه ، وذلك قولك (وَتِد ، ويَطِد) فحَجَزَتِ الحركة بين المتقاربين كما يحجز الحرف بينهما ، نحو (شَمْلِيْل ، وحَبَرْبَر)** "[٣].

ومن أمثلته على فصل الحركة بين المثلين قولهم (المَلَل ، والمَشَش ، وشَدَدتُّ ، ومَدَدتُّ)[٤] ، وقد بنى ابن جنِّي هذا الوجه من التَّنظير على اختياره مذهب سيبويه في مسألة محلِّ الحركة من الحرف ، وهو أنَّها تحدث بعد الحرف ، بل إنَّ هذا التَّنظير من أدلَّته في الانتصار له[٥] .

---

(١) الخصائص (٢ / ٢٣٠) .

(٢) المصدر السَّابق (٢ / ٣٢٢) ، وينظر أيضاً : المحتسب (١ / ٣٤٢) .

(٣) الخصائص (٢ / ٣٢٢) .

(٤) ينظر : المصدر السَّابق (٢ / ٣٢٤) ، وسرُّ صناعة الإعراب (١ / ٢٩ ، ٣٠) .

(٥) **وفي المسألة مذهبان آخران هما :**

- أن تكون الحركة حادثة مع الحرف .
- وأن تكون حادثة قبله .

والمسألة غامضة لطيفة ، والرَّاجح عندي مذهب سيبويه وابن جنِّي ؛ لقوَّة أدلتهما ، وتنظر المسألة مفصَّلة في : الخصائص (٢ / ١١٢ ، ٣٢٣ - ٣٢٩) ، وسرِّ صناعة الإعراب (١ / ٢٨ - ٣٣) .

٣.أنَّ الحركة تجري مجرى الحرف في إثبات بعض الأحكام أو منعها :

ومن ذلك :

☒ **منع صرف الثُّلاثي المؤنَّث متحرِّك الوسط :**

قال ابن جنِّي " **أمَّا شبه الحركة بالحرف ففي نحو تسميتك امرأة بـ (هِنْد ، وجُمْل) ، فلك فيهما مذهبان : الصَّرف وتركه ؛ فإن تحرَّك الأوسط ثقُل الاسم ، فقلت في اسم امرأة سميتها بـ (قَدَم)[١] بترك الصَّرف معرفةً البتة[٢] ؛ أفلا ترى كيف جرت الحركة مجرى الحرف في منع الصَّرف ؟! ؛ وذلك كامرأة سميتها بـ (سُعَاد ، و زَيْنَب) ، فجرت الحركة في (قَدَم ، و كَبِدْ) ونحوه مجرى ألف (سُعَاد) ، وياء (زَيْنَب)** "[٣] .

وليس مراد ابن جنِّي حين مثَّل بـ(سُعَاد ، و زَيْنَب) قصرَ ذلك على الألف والياء ، وإنَّما فعل ذلك من باب تخصيص العامِّ ، فمراد النُّحاة هنا أنَّ الحركة في نحو (سقَر ، ولظَى ، وقدَم) قامت مقام الحرف فيما زاد على ثلاثة أحرف دون تقييد ، فالحركة في الأمثلة السَّابقة تقوم مقام الحرف الزَّائد على الثَّلاثة في نحو (زَمْزَم ، وخَزْرَج ، وخِنْدِف) ..... وغيرها[٤] ؛ وقد سبق الفارسيُّ تلميذَه إلى ذكر هذا التَّنظير ، وبيانه[٥] .

---

(١) ومثل : سَقَر ، ولَظَى ، وغيرها ، ينظر لمزيد من الأمثلة : الممنوع من الصَّرف ص ٢٢٩ .

(٢) خالف في ذلك أبو بكر بن الأنباري فأجاز فيها الأمرين كـ(هِنْد) .

ينظر في ذلك : شرح كافية ابن الحاجب للرضي (١ / ١٨٨) ، والتَّصريح (٤ / ٢٤٠)، وهمع الهوامع (١ / ١٠٩) ، وحاشية الصَّبَّان (٣ / ١٣١٥) .

(٣) الخصائص (٢ / ٣٢١) ، وينظر مضمون هذا النَّص أيضاً في سرِّ صناعة الإعراب (١ / ٦) ، واللُّمع ص ٢١٤ ، وينظر : البيان في شرح اللُّمع ص ٥٠٨ ، ٥٠٩ ، وتوجيه اللُّمع ص ٤١٥، ٤١٦ .

(٤) لمزيد من ذلك ينظر : الممنوع من الصَّرف ص ٢٢٧ ، ٢٢٨ .

(٥) ينظر : المسائل العسكريَّة ص ٦٩ ٢، ٢٧٠ ، والإيضاح ص ٢٣١، وينظر تعليق مطوَّلٌ للشَّيخ عبد القاهر عليه في المقتصد (٢ / ٩٩١ - ٩٩٣) ، وينظر كذلك : الكتاب (٣ / ٢٢١) ، والمقتضب (٣ / ٣٥٠ ، ٣٥١) .

☒ حذف ألف المقصور الرُّباعيِّ متحرِّك العين عند النَّسب :

إذا أضفت إلى المقصور الرُّباعيِّ ساكن العين : جاز حذف الألف ، وجاز قلبها واوًا ، فتقول في نحو (مَغْزَى) : مَغْزَوِيٌّ ، ومَغْزِيٌّ[١]، وفي نحو (حُبْلَى) : حُبْلِيٌّ ، وحُبْلَوِيٌّ[٢] فالأمران جائزان : القلب والحذف .

ويكون الحذف واجبًا في حالتين ، هما :

- أن يكون المقصور رباعيًّا متحرِّك العين : وذلك نحو (جَمَزَى ، وبَشَكَى) ، فلا يقال عند النَّسب إليهما إلا (جَمَزِيٌّ ، وبَشَكِيٌّ) بحذف الألف لا غير .
- أن يكون المقصور خماسيًّا : وذلك نحو قولك في (حُبَارَى : حُبَارِيٌّ) ، وفي (مُصْطَفَى : مُصْطَفِيٌّ) ، بحذف الألف كذلك .

قال ابن جنِّي :

" ألا ترى إلى الحركة كيف أوجبت الحذف كما أوجبه الحرف الزَّائد على الأربعة ، فصارت حركة عين (جَمَزَى) في إيجابها الحذف بمنزلة ألف (حُبَارَى)، وياء (خَيْزَلَى) ؟ "[٣] .

وقد فعل ابن جنِّي هنا ما فعله في المسألة السَّابقة من التَّمثيل بالألف في (حُبَارَى) ، والياء في (خَيْزَلَى) ؛ وليس مراده قصر التَّنظير عليهما خاصَّة ، وإنَّما فعل ذلك من باب تخصيص العامِّ ، أيضًا ، فنسب إلى البعض ما يجب للكلِّ ؛ إذ إنَّ الحركة تناظر في هذا الحرف مطلقًا ، فالمقصور الرُّباعيُّ إن تحرَّكت عينه ، أو زيد عليه حرف خامس وجب حذف ألفه عند النَّسب ، فالحركة جارية مجرى الحرف في هذا ؛ وهذا ما نَصَّ عليه الفارسيُّ من قبلُ ، وجلاَّه[٤] .

---

(١) والرَّاجح (مَغْزَوِيٌّ) بقلب الألف واوًا ؛ لأنَّها مبدلة من واو غير زائدة ، ينظر اللُّمع ص ٢٦٦.

(٢) والرَّاجح (حُبْلِيٌّ) بحذف الألف ؛ لأنَّها زائدة للتَّأنيث ، ينظر : المصدر السَّابق ص ٢٦٧ .

(٣) الخصائص (٢ / ٣٢١) ، وينظر أيضاً : اللُّمع ص ٢٦٦ ، ٢٦٧ ، والبيان في شرح اللُّمع ص ٦٢٣ ، ٦٢٤ ، وتوجيه اللُّمع ص ٥٣٨ ، ٥٣٩ .

(٤) ينظر : الإيضاح ص ٢٣١ ، والمسائل العسكريَّة ص ٢٧٠ ، ٢٧١ .

ثانيًا : التّناظر بين الحركات وحروف المدِّ واللِّين

قدَّم ابن جنِّي بين يدي حديثه عن التَّناظر بين الألف والياء والواو ، وبين الحركات بعض الأدلَّة التي تحصل بها القناعة التَّامَّة على قوَّة هذا التَّناظر ؛ وتمكُّنه فيما بينها ، ومن تلك الدَّلائل ما يأتي :

☒ **أنَّ الحركة حرف صغير :**

يدلُّ على ذلك أنَّ متقدِّمي النَّحويِّين يسمُّون الضَّمَّة الواو الصَّغيرة ، والكسرة الياء الصَّغيرة ، والفتحة الألف الصَّغيرة[1] .

قال ابن جنِّي " **وقد كانوا في ذلك على طريق مستقيمة ، ألا ترى أنَّ الألف، والياء ، والواو - اللَّواتي هنَّ حروف توامُّ كواملُ - قد تجدهنَّ في بعض الأحوال أطولَ ، وأتمَّ منهنَّ في بعض ، وذلك قولك (يَخَافُ ، ويَنَامُ ؛ ويَسِيْرُ ، ويَطِيْرُ ؛ ويَقُوْمُ ، ويَسُوْمُ) ، فتجد فيهنَّ امتدادًا ، واستطالة ما ؛ فإذا أوقعت بعدهنَّ الهمزة ، أو الحرف المدغم ازددن طولاً وامتدادًا ، وذلك نحو (يَشَاءُ ، ويَدَاءُ ؛ ويَسُوءُ ، ويَهُوءُ ؛ ويَجِيءُ ، ويَفِيءُ) ، وتقول مع الادِّغام (شَابَّةٌ ، ودَابَّةٌ ، ويَطِيْب بَكْرُ ، ويَسِير رَّاشِدُ ، وتُمُودَّ الثَّوبَ ، وقَدْ قُوصَّ زَيْدٌ بِمَا عَلَيْهِ) ، أفلا ترى إلى زيادة الامتداد فيهنَّ بوقوع الهمزة ، والمدغم بعدهنَّ ، وهنَّ في كلا موضعيهنَّ يسمين حروفًا كوامل ، فإذا جاز ذلك فليست تسمية الحركات حروفًا صغارًا بأبعد في القياس** "[2] .

ويشهد لابن جنِّي - إضافة إلى ما ذكره من تسمية هذه الحركات عند متقدِّمي النَّحويين - رسْمُها عندهم ، فالفتحة ترسم فوق الحرف ألفًا مسطوحة ؛ والكسرة من أسفل الحرف مثل الفتحة ، والضَّمَّة ترسم من فوق واوًا صغيرة[3] ؛ وفي رسمهم هذا دليل آخر على قوَّة التَّناظر بين الحركات ، وهذه الحروف ؛ واستحكام الشَّبه بينها .

---

(١) ينظر : الخصائص (٢ / ٣١٧) .

(٢) سرُّ صناعة الإعراب (١ / ١٨) ، وينظر : الخصائص (٢ / ٣١٨) ، وقد أشار أبو عليٍّ الفارسيُّ باختصار إلى مضمون هذا النَّصِّ في المسائل العسكريَّة ص ٢٦٩ .

(٣) ينظر في هذا : نتائج الفكر ص ٦٧ ، وقصَّة الكتابة العربيَّة ص ٥٣ ، ٥٤ ، والحركات والسُّكون في لغة الضَّاد ص ١٠٢ ، ومشكلات الكتابة العربيَّة ص ٢٦٣ - ٢٩١ .

☒ **أنَّك متى أشبعت الحركة ومطلتها أنشأت بعدها حرفًا من جنسها :**

قال ابن جنِّي :

" وذلك نحو فتحة عين (عَمْـرو) ، فـإنَّك إن أشبعتها حدثـت بعدهـا ألـف فقلت (عَامر) ؛ وكذلـك كسرة عـين (عِنَـب) إن أشبعتها نشـأت بعدهـا يـاء سـاكنة ، وذلـك قولـك (عِيْنَـب) ؛ وكذلـك ضمَّـة عـين (عُمَـر) لـو أشـبعتها لأنشأت بعدها واوًا ساكنة ، وذلك قولك (عُوْمَر) ، فلولا أنَّ الحركات أبعـاض لهذه الحروف ، وأوائل لها لما نشأت عنها ، ولا كانت تابعة لها "[١].

ونَصَّ كذلك على أنَّ هـذه الصِّلـة المرنـة بـين الحركـات ، وهـذه الحـروف قـد فتحت للشُّعراء بابًا واسعًا لإقامة أوزانهم بمطل الحركة حتى يتولَّد عنها الحرف ، وهو باب طرقه الشُّعراء كثيرًا ، يدلُّ على ذلـك كـثرة الشَّـواهد الـتي سـاقها ابـن جنِّـي في حديثه عن ذلك :

فمن إشباع الضَّمَّة قوله :

اللهُ يَعْلَــمُ أنَّــا فِـي تَلَفُّتِــنَا ... يَـوْمَ الفِـرَاقِ إلَـى أحْبَابِنَـا صُـوْرُ
وَأنَّنِي حَيْثُمَـا يَثْنِـي الهَـوَى بَصَـرِي ... مِـنْ حَيْثُمَـا سَلَكُوا أدْنُـو فَـأنْظُوْرُ

أراد : أنْظُرُ .

ومن إشباع الكسرة قول الفرزدق :

تَنْفِي يَدَاهَا الحَصَى عَنْ كُلِّ هَـاجِرَةٍ ... نَفْيَ الدَّرَاهِيْم تَنْقَـادُ الصَّيَارِيْفِ

يريد : الدَّراهم ، والصَّيارف .

ومن إشباع الفتحة قول ابن هرمة يرثي ابنه :

وَأنْـتَ مِـنَ الغَوَائِــلِ حِيْـنَ تُرْمَـى ... وَمِــنْ ذَمِّ الرِّجَــالِ بِمُنْــتَزَاحِ

أي : (بمنتزح) وهو (مفتعل) من النَّزح[٢] .

---

(١) سرُّ صناعة الإعراب (١ / ١٨) .

(٢) ينظر : الخصائص (٢ / ٣١٧ ، ٣١٨) ، وينظر كذلك : المسائل الحلبيَّات ص ١١٢ - ١١٥ .

وقد أفرد ابن جنِّي بابًا للحديث عن هذا الإشباع في الخصائص[١] ، كما ذكره في مواضع كثيرة جدًّا من مؤلَّفاته[٢] .

وبعد أن عرض ابن جنِّي هذين الدَّليلين القويَّين على قوَّة تناظر الحركات ، وهذه الحروف ، ذكر أوجه التَّناظر الآتية :

١. نيابة بعضهنَّ عن بعض :

خصَّ ابن جنِّي مسألة نيابة الحركة عن الحرف ، والحرف عن الحركة بباب في كتابه (الخصائص)[٣] ، كما فرَّق الحديث عنها في مواضع كثيرة جدًّا من كتبه ، وسوف أوجز ذلك فيما يأتي :

أ. نيابة الحركة عن الحرف :

كلُّ حرف من الأحرف الثَّلاثة تنوب عنه حركته التي من جنسه عند حذفه ، وتغني عنه ؛ لدلالتها عليه ، وبهذا يكون الحديث في هذه المسألة على ثلاثة أقسام ، هي :

- **نيابة الضَّمَّة عن الواو :**

استشهد ابن جنِّي على ذلك بشواهد كثيرة جدًّا ، منها قول الله (تعالى) ﴿ يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ ﴾[القمر: ٦] ، وقوله (سبحانه) ﴿ سَنَدْعُ الزَّبَانِيَة ﴾ [العلق : ١٨] .

ومنها قول الأخطل :

كَلَمْعِ أيْدِي مَثَاكِيْلٍ مُسَلَّبَةٍ ... يَنْدُبْنَ ضِرْسَ بَنَاتِ الدَّهْرِ والخُطُبِ

أي : (والخطوب) .

---

(١) ينظر (٣ / ١٢٦ - ١٣٥) .

(٢) ينظر - مثلاً - : المحتسب (١ / ٦٨ ، ٦٩ ، ٧٧ ، ٧٨ ، ٧٩ ، ١٦٥ ، ١٦٦ ، ٢٥٨ ، ٢٥٩ ، ٢٧٨ ، ٣٤٠) (٢ / ٢٢ ، ٢٣ ، ١١٣ ، ١٦٣) ، وسرُّ صناعة الإعراب (١ / ١٨ ، ٢٣ - ٢٧ ، ٣٠ ، ٣١) (٢ / ٤٧١ ، ٦٢٩ - ٦٣١ ، ٦٧٧ ، ٧١٨ ، ٧١٩ ، ٧٦٩ - ٧٧١ ، ٧٧٤) ، والفسر (١ / ٣٦٢ ، ٣٦٣ ، ٣٦٤) (٤ / ٢٤ ، ٢٥) ، والتَّمام ص ٢١٤ ، والخاطريَّات (١/ ٣٤ - ٣٦) ، والتَّنبيه ص ٣٣٦ ، ٣٣٧ ، ٤٢٤ ، ٤٩٩ .

(٣) ينظر (٣ / ١٣٥ - ١٣٨) .

وقول الآخر :

إنَّ الفَقِـيْرَ بَيْنَنَــا قَــاضٍ حَكَــم   أنْ تَـرِدَ المَــاءَ إذَا غَــارَ النُّجُــمْ

أي : النُّجُوم[١] .

كما استشهد على ذلك أيضًا بمذهب أبي بكر بن السَّرَّاج في نحو قولهم (**أسَد وأسْد**) ، من أنَّه مقصور من (**أُسُود**) ، ثُمَّ حذفت الواو ، وخفِّفت بإسكان السِّين[٢] ؛ قال ابن السَّرَّاج " **ولمتأوِّل أن يتأوَّل أنَّ (فُعْل) مخفّف (فُعُل) ، وأنَّ (فُعُل) مقصور من (فُعُول) ، وكيف كان الأمر فهو بمنزلة اسم للجمع لا يقاس عليه** "[٣] .

وقد نقل ابن جنِّي عن شيخه الفارسيِّ أنَّ سيبويه قد أومأ إلى مذهب ابن السَّرَّاج هذا من قبل[٤] ؛ وقد وجَّه عليه ابن جنِّي بعض القراءات الشَّاذَّة ، كقراءة الحسن ﴿ **وَبِالنُّجُمِ هُمْ يَهْتَدُوْنَ** ﴾[٥] [النَّحل : ١٦] ، وقراءة زهير الفرقبيِّ[٦] ﴿ **فِي جَنَّاتٍ وَنُهُر** ﴾ [القمر : ٥٤] .... وغيرهما[٧] ؛ كما قال به في تفسير بعض أبيات المتنبي ، عليه رحمة الله[٨] .

■ **نيابة الكسرة عن الياء :**

من شواهد ابن جنِّي على ذلك قول الله (تعالى) ﴿ **يَاعِبَادِ فَاتَّقُوْنِ** ﴾ [الزُّمر : ١٦] ، وقوله (سبحانه) ﴿ **الكَبِيْرُ المُتَعَالِ ، سَوَاءٌ مِنْكُم** ﴾ [الرَّعد : ٩ ، ١٠] .

---

(١) تنظر هذه الشَّواهد وغيرها في : الخصائص (٣ / ١٣٦) ، والمنصف (١ / ٣٤٨ ، ٣٤٩) ، وسرِّ صناعة الإعراب (٢ / ٥٢٠ ، ٦٣١ ، ٦٣٢) ، والمحتسب (١ / ١٩٩ ، ٢٩٩ ، ٣٠٠) (٢ / ٨ ، ٩) ، والخاطريَّات (٢ / ١٣٢ - ١٣٥) .

(٢) ينظر : المحتسب (١ / ١٩٩) (٢ / ٨ ، ٣٠١) .

(٣) الأصول (٢ / ٤٣١) .

(٤) ينظر : المنصف (١ / ٣٤٧) .

(٥) ينظر : المحتسب (٢ / ٨) .

(٦) ينظر : المصدر السَّابق (٢ / ٣٠٠) .

(٧) ينظر : المصدر السَّابق (١ / ١٩٨ ، ١٩٩) .

(٨) ينظر : الفسر (٢ / ٦٧ ، ٦٨) .

ومنها قول الأعشى :

وَأخُو الغَوَانِ مَتَى يَشَأ يَصْرِمْنَهُ ... وَيَكُنَّ أعْدَاءً بُعَيْدَ وِدَادِ

يريد : الغواني .

وقول الآخر :

كَفَّاكَ : كَفٌّ لا تُلِيْقُ دِرْهَمَا ... جُوْدًا وأخْرَى تُعْطِ بِالسَّيْفِ الدَّمَا

يريد : (تعطي) .

وقد وصف ابن جنِّي شواهد نيابة الكسرة عن الياء بالكثرة(١) ، وذكر عددًا منها(٢) ، كما وجَّه عليه بعض القراءات الشَّاذَّة ، منها قراءة ابن مسعود ﴿ **قَدْ آتَيْتَنِ مِنَ المُلْكِ وَعَلَّمْتَنِ** ﴾ (٣) [يوسف : ١٠١] ، وقراءة الحسن ، وغيره ﴿ **أولِي الأيْدِ وَالأبْصَار** ﴾ (٤) [ص : ٤٥] .

■ **نيابة الفتحة عن الألف :**

وصف ابن جنِّي هذه النيابة بالشُّذوذ تارة(٥) ، وبقلَّة النَّظير تارة(٦) ، وعلَّل ذلك بأنَّ الألف خفيفة فلا مسوِّغ لحذفها ، والإنابة عنها(٧) ؛ وصرَّح بأنَّ ما روي من الشَّواهد على ذلك إنَّما وقع في الألف ؛ " **تشبيهًا بالواو ، والياء ؛ لما بينها وبينهما من الشَّبه** "(٨) ، وساق على ذلك بعض الشَّواهد الشِّعريَّة ، منها قول

(١) ينظر : الخصائص ، (٣ / ١٣٦) .

(٢) تنظر الشواهد السَّابقة وغيرها في : المصدر السَّابق (٩٢/٣ ، ١٣٥ ، ١٣٦) ، وسرُّ صناعة الإعراب (٢ / ٥١٩ - ٥٢١ ، ٧٧٢ ، ٧٧٣) ، والتَّمام ص ١٧٥ ، ١٧٦ ، والخاطريَّات (٢ / ١٣٣) .

(٣) ينظر : المحتسب (١ / ٣٤٩) .

(٤) ينظر : المصدر السَّابق (٢ / ٢٣٣) .

(٥) ينظر : سرُّ صناعة الإعراب (١ / ٥٢١ ، ٧٢٧) .

(٦) ينظر : المصدر السَّابق (٢ / ٧٢٨) ، والخصائص (٣ / ١٣٦) .

(٧) ينظر : المصدر السَّابق (٣ / ١٣٦) .

(٨) سرُّ صناعة الإعراب (٢ / ٧٢٧) .

الشَّاعر :

فَلَسْتُ بِمُـــدْرِكٍ مَـا فَـاتَ مِنِّـي   بِلَـهْفَ وَلا بِلَيْـتَ وَلا لَـوَ انِّـــي

أي : (بلهفى) .

وقول الآخر :

أَلا لا بَـــارَكَ اللهُ فِـــي سُـــهَيْلٍ   إِذَا مَـا اللهُ بَـارَكَ فِـــي الرِّجَـالِ

بحذف ألف لفظ الجلالة في صدر البيت[١].

كما استشهد بقول العرب (أَمَ واللهِ لَيَكُوْنَنَّ كَذَا) ، أي : أما[٢] .

وعلى هذه النيابة وجَّه ابن جنِّي كثيرًا مـن القـراءات الشَّـاذَّة كقـراءة يحيى بن وثَّـاب ﴿ وَرُبَـع ﴾ [النسـاء : ٣] ، أي : ورُبـاع[٣]، وقـراءة مـالك بـن دينـار ﴿ فَاقْعُدُوْا مَع الخَلِفِيْن ﴾ [التَّوبة : ٨٣] أي : الخالفين[٤] ..... وغيرهما[٥] .

كما استأنس ببعض أقوال العلماء ذات العلاقة بهذه المسألة ، منها : توجيه أبي عثمان المازنيِّ قراءة ابن عامر ﴿ يَـاأَبَتَ ﴾ [يوسف : ٤] بفتـح التَّـاء ، بأنَّـه أراد (يَا أَبَتَا) ، ثُمَّ حذف الألف ؛ اكتفاء بفتحة التَّاء[٦] .

كما ذكر مذهب ابن السَّرَّاج في (ثِيَرَة) جمع (ثَوْر) الَّذي ذهب فيـه إلى أنَّـه مقصور من (ثِيَارَة)[٧] ، قال ابن جنِّي " **ذهب أبو بكر[١] فيما أخبرني أبو علي**

---

(١) ينظر هذان الشَّاهدان وغيرهما في : الخصائص (٣ / ١٣٦ ، ١٣٧) ، وسرِّ صناعة الإعراب (٢/ ٥٢١، ٥٢٢ ، ٧٢١ ، ٧٢٧ ، ٧٢٨) ، والفسر (١ / ١٦٣) ، والفتح الوهبي ص ٣٥ ؛ وينظر ، أيضاً : الحجَّة (٤/ ٣٨٢ ، ٣٨٣) .

(٢) ينظر : المحتسب (١ / ١٧١ ، ١٨١ ، ٢٧٧) .

(٣) ينظر : المصدر السَّابق (١ / ١٨١) .

(٤) ينظر : المصدر السَّابق (١ / ٢٩٨ ، ٢٩٩) .

(٥) ينظر : المصدر السَّابق (١ / ١٧٠ ، ١٧١ ، ٢٧٧ ، ٣٢٢ ، ٣٢٣) (٢ / ٤ ، ٥ ، ٨ ، ٨٢ ، ١٢٤، ١٢٥ ، ١٩٩ ، ٢٥٧ ، ٣٥٠) .

(٦) ينظر : الخصائص (٣ / ١٣٦) ، والمحتسب (١/ ٢٧٧)، وسرُّ صناعة الإعراب (٢ / ٧٢٨) ، وينظر أيضًا : البغداديَّات ص ٥٠٥ ، ٥٠٦ ، والمسائل العسكريَّة ص ٢٠٨ .

(٧) ينظر : المحتسب (٢ / ٨) ، والمنصف (١ / ٣٤٧) ، وينظر مذهب ابن السَّرَّاج هذا في كتابه الأصول (٣ / ٣١٠ ، ٣١١) ، وينظر فيه ، أيضًا : (٣ / ٢٦٤ ، ٢٦٥) .

(رحمه الله) في هذا إلى أنّه مقصور من (فِعَالَة) كأنَّه في الأصل (ثِيَارَة) ، فوجب القلب كما وجب في (سِيَاط) ، ثُمَّ قصرت الكلمة بحذف الألف ، فبقي القلب بحاله ، وهذا آخر قول أبي بكر ؛ وكأنَّهم لَمَّا قصروا الكلمة بقّوا العين مقلوبة ؛ ليكون قلبها دلالة على أنَّها مقصورة ، وليكون بينها وبين ما أصله (فِعَلَة) غير مقصور فرق ، نحو (زوَجَة) "[٢] جمع : (زوج) .

هذا ... ، وقد صرَّح ابن جنِّي بأنَّ نيابة الحركة عن الحرف إنَّما هي من باب التَّخفيف[٣] ، والاختصار[٤] ؛ لأنَّ الحرف ثقيل ، ولذلك كانت النِّيابة عن الواو والياء أقيس منها عن الألف وأكثر ؛ لأنَّهما ثقيلتان والألف خفيفة .

ولذلك كان حذف الألف النَّائبة عن الفتحة عند الوقف على الاسم المنصوب في لغة ربيعة ؛ إذ يقولون (ضَرَبْتُ زَيْدْ) ـ شاذًّا عن مقاييس العربيَّة ، وقد نَصَّ ابن جنِّي على ذلك ، ثُمَّ تعلَّل لها بأنَّ ربيعة إنَّما حذفت الألف فيها حملاً للمنصوب على المجرور والمرفوع في نحو (مَرَرْتُ بِزَيْدْ ، و هَذَا زَيْدْ)[٥] ؛ وقد نظَّر ابن جنِّي للغة

---

(١) ذهب محققا المنصف (١ / ٤٦٣) إلى أنَّ المراد بأبي بكر هذا هو أبو بكر محمد بن الحسن بن مِقْسَم ، وهذا سهوٌ منهما ، فالمراد به أبو بكر بن السَّرَّاج ، يدلُّ على ذلك ما يلي :

- أنَّ ابن جنِّي نسب في المحتسب (٢ / ٨) إلى أبي بكر هذا المذهب في (ثِيَرَة) ، ومذهبًا مثله في (أُسْد) ، مرَّ قبل قليل ، دون التصريح باسمه ، ثُمَّ ذكر مذهبه في (أُسْد) في المحتسب (١ / ١٩٩) و (٢ / ٣٠١) منسوبًا إليه بكنيته واسمه ، فقال : " وذهب أبو بكر محمدبن السَّرِيِّ ..." ، فتصريحه باسم ابن السَّرَّاج في إحدى المسألتين يدلُّ على أنَّه المعنيُّ في الأخرى .
- أنَّ هذا المذهب ثابت في أصول ابن السَّرَّاج كما ترى في الحاشية السَّابقة .

(٢) المنصف (١ / ٣٤٧) .

(٣) ينظر مثلاً : المحتسب (١/ ١٨١ ، ٢٧٧ ، ٣٢٢ ، ٣٤١) (٢ / ٤ ، ٨٢ ، ١٢٤ ، ٢٣٣ ، ٣٥٠) ، وسرُّ صناعة الإعراب (٢ / ٥١٩ ، ٦٣١) .... وغيرها .

(٤) ينظر : سرُّ صناعة الإعراب (٢ / ٧٢٠) .

(٥) ينظر : الخصائص (٢ / ٩٩ ، ١٠٠) ، وفيه قال ابن جنّي : " **لم يحك سيبويه هذه اللّغة لكن حكاها الجماعة أبو الحسن ، وأبو عبيدة ، وقطرب ، وأكثر الكوفيين** " ، وينظر أيضاً : سرُّ صناعة الإعراب (٢ / ٥٢١) ، وقد مضى ذكر هذه اللُّغة في هذا البحث ص ١٠٨ .

ربيعة هذه بلغة أزد السَّراة الَّذين يقولون في الوقف (هَذَا زَيْدُو ، و مَـرَرْتُ بِزَيْـدِي) كما يقال (رَأَيْتُ زَيْدَا) ، فربيعة تحذف الألف في الوقف حمـلاً على الـواو واليـاء ، وأزد السَّراة تثبت الواو والياء حملاً على الألف ، فجعـل ابـن جنّـي هـذه اللُّغـة نظـيرة تلك[1] .

ب. نيابة الحرف عن الحركة :

تنوب الألف والياء والواو عن الحركـات بوقوعـها علامـات إعـراب في الأسمـاء السِّتَّة من الآحـاد ، وفي جميـع المثنّـى ، وفي جمـع المذكـر السَّـالم[2] ؛ ولمـا بـين النُّـون وحروف اللّين من تناظر وتقارب ، تقدَّم ذكره ، نابت النُّون ، أيضا ، عن الحركـات كنظيراتها ، فرفعوا بها في الأمثلة الخمسة نيابة عن الضَّمَّة في (يَفْعَلُ)[3] .

قال ابن جنّي عن هـذه الحـروف : " **ألا تراهـا تفيـد مـن الإعـراب مـا تفيـده الحركـات : الضَّمَّة والفتحـة والكسـرة** "[4] ، وقـال كذلـك " **إنّمـا الموضـع في الإعراب للحركات ، فأمّا الحروف فدواخل عليها** "[5] .

٢. حذفهنَّ للجزم وللتَّخفيف :

نَـصَّ ابـن جنّـي علـى أنَّ الحـذف مـن الوجـوه الـتي تتنـاظر فيـها الحركـات والحروف ، وكان حديثه عن ذلك قسمين ، هما :

☒ حذفهنَّ للجزم :

الألف والياء والواو تحذف للجزم من المضارع المعتلّ الآخر كما في نحو (**لَـمْ يَخْشَ** ، **وَلَمْ يَرْمِ** ، **وَلَمْ يَدْعُ**) ، وكذلك نظيرتهنَّ النُّون في الأمثلة الخمسة في نحـو

---

(١) ينظر : سرُّ صناعة الإعراب (٢ / ٥٢٢) ، وتنظر لغة أزد السراة في الكتاب (٤ / ١٦٧) .

(٢) ينظر : الخصائص (٢ / ٣١٨) (٣ / ١٣٧) ، واللُّمـع ص ٥٩ ، ٦١ ، ٦٣ ، ٦٤ ، وسـرُّ صناعة الإعراب (٢ / ٦٩٩ - ٧٠٣ ، ٧١١ - ٧١٣) .

(٣) ينظر : الخصائص (٢ / ٣١٨) (٣ / ١٣٧) ، واللُّمع ص ١٨٤ .

(٤) الخصائص (٣ / ١٣٧) .

(٥) المصدر السَّابق (٣ / ١٣٧) .

(**لَمْ يَفْعَلُوا**)[١] .

وهذه الحروف في حذفها للجزم نظائر للضَّمَّة التي تحذف للجزم فيما عدا الأمثلة الخمسة ، والأفعال المعتلَّة الآخر ، في نحو (**لَمْ يَضْرِبْ**)[٢] .

☒ حذفهنَّ للتَّخفيف :

ذكر ابن جنِّي حذف الواو والياء والألف تخفيفًا في مواضع كثيرة جدًّا من مؤلَّفاته ، منها ما ذكر في الحديث السَّابق عن نيابة الحركة عن الحرف[٣] ، وفيما ذكر هناك من شواهد ما يغني عن الاستشهاد هنا بغيرها ، ثُمَّ قال " **نظير حذف هذه الحروف للتَّخفيف حذف الحركات أيضًا** "[٤] ، ثُمَّ استشهد على ذلك بشواهد كثيرة .

فمن حذف الضَّمَّة قول جرير :

سِيْرُوا بَنِي العَمِّ فَالأَهْوَازُ مَنْزِلُكُم ... وَنَهْرُ تِيْرَى فَلا تَعْرِفْكُمُ العَرَبُ

أي : (فلا تعرفُكم) بالرَّفع .

ومن حذف الكسرة قول الآخر :

وَمَنْ يَتَّقْ فَإِنَّ اللهَ مَعْهُ ... وَرِزْقُ اللهِ مُؤْتَابٌ وَغَادِي

أي : (ومن يتقِ) بكسر القاف .

---

(١) ينظر : الخصائص (٢ / ٣١٨) ، والمنصف (٢ / ٢٠٥) ، واللُّمع ص ١٨٤ ، وسرُّ صناعة الإعراب (١ / ٢٦) ؛ وينظر كذلك : المسائل العسكريَّة ص ٢٦٨ ، ٢٦٩ .

(٢) ينظر : المنصف (١ / ٢١٤) ، واللُّمع ص ١٨٤ ، ١٨٥ .

(٣) ينظر ، إضافة إلى ما ذكر في حواشي الحديث عن نيابة الحركة عن الحرف ما يأتي :

- **حذف الألف في :** الفسر (٣ / ٢٢١ ، ٢٢٥ ، ٢٢٩) ، وتفسير أرجوزة أبي نواس ص ٩١ - ١٠١ ، ١١٤ ، والتَّمام ص ١٤١ .
- **حذف الياء في :** المحتسب (١ / ٤٠ ، ٤١ ، ٩٤ ، ٩٥) (٢ / ١٥٠) ، والخاطريَّات (٢ / ١٢٤ - ١٢٦) ، والفتح الوهبي ص ٦٢، والتَّمام ص ١٤٢، والفسر (١ / ٢٧٢ ، ٢٧٣) (٤ / ٨٨ ، ٨٩) ، وسرُّ صناعة الإعراب (٢ / ٧٧٠ ، ٧٧١)، والخصائص (٢ / ٦٤ ، ٦٥) .

(٤) المصدر السَّابق (٢ / ٣١٩) .

ومن حذف الفتحة قول الرَّاعي :

تَأْبى قُضَاعَةُ أنْ تَعْرِفْ لَكُمْ نسَبًا وابْنَا نِزَارٍ فَأَنْتُمْ بَيْضَةُ البَلَدِ

أي : (أنْ تَعْرِفَ) بالنَّصب[١] .

فقد حذفت الضَّمَّة والفتحة في البيتين الأوَّل والثَّالث مع أنَّهما حركتا إعراب ، وحذفت الكسرة الدَّالة على الياء المحذوفة للجزم في البيت الثَّالث .

وشاهد ابن جنِّي في هذا هو أنَّه ورد عن العرب حذف الواو والياء والألف ، وحذف الضَّمَّة والكسرة والفتحة ؛ للتَّخفيف ، فهذا وجه من التَّناظر جمعت العرب بين هذه الحروف وبين الحركات فيه ، ووردت بشواهده الرِّواية ، وثبت به السَّماع ، فتمَّ بهذا مراده ، واكتمل مقصوده .

أمَّا من ناحية القياس فإنَّ ابن جنِّي قد نَبَّه على أمرين مهمَّين في حديثه عن هذا التَّخفيف يحكمان مسألة القياس فيه ، هما :

١ . أنَّ هذا الحذف ضرورة لا تجوز إلا في الشِّعر سواء كان المحذوف حرفًا أم حركة[٢] :

وهذا ما نبَّه إليه سيبويه من قبل[٣] ؛ فأجازه في الشِّعر ، وساق عليه بعض الشَّواهد ؛ وهو من المواضع التي تعقَّب فيها أبو العبَّاس المبرِّدُ سيبويهِ ، فذكر لشواهده روايات يَسْقُطُ بها اسْتِشْهَادُهُ ، وقد عُنِيَ ابن جنِّي بالرَّدِّ على المبرِّد كثيرًا ، من ذلك أنَّه ذكر استشهاد سيبويه بحذف الضَّمَّة من المضارع : (**أشْرَبْ**) في قول امرئ القيس :

فَالْيَوْمَ أشْرَبْ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ إثْمًا مِنَ اللهِ وَلا وَاغِلِ

(١) ينظر : الخصائص (١ / ٧٤ - ٧٦ ، ٣٠٧ ، ٣٨٩) (٢ / ٣١٩ ، ٣٤١ - ٣٤٣) (٣ / ٩٧ ، ٩٨) ، والمحتسب (١ / ١٠٩ ، ١١٠ ، ١١١ ، ٣٦١) (٢ / ٥٩) .

(٢) ينظر تصريح ابن جنِّي بذلك في : الخصائص (١ / ٣٨٩) (٢ / ٦٤ ، ٣١٩ ، ٣٤٣) ، والفسر (١ / ٢٧٢) (٣ / ٢٢١ ، ٢٢٥ ، ٢٢٩) ، والمحتسب (٢ / ٢٥٧) ، وسرِّ صناعة الإعراب (٢ / ٧٢٠) ، وتفسير أرجوزة أبي نواس ص ٩٢ .

(٣) ينظر : الكتاب (١ / ٢٦ - ٣٢) (٤ / ٢٠٢ - ٢٠٤) .

ثُمَّ قال :

" وقول أبي العبَّاس : إنَّما الرِّواية (فَالْيَوْمَ فَاشْرَبْ) ، فكأنَّه قال لسيبويه : كذبت على العرب ، ولم تسمع ما حكيته عنهم ، وإذا بلغ الأمر هذا الحدَّ من السَّرف فقد سقطت كلفة القول معه .

وكذلك إنكاره عليه ، أيضًا ، قول الشَّاعر :

وَقَدْ بَدَا هَنْكِ مِنَ المِئْزَر

فقال : إنَّما الرِّواية : وَقَدْ بَدَا ذَاكِ مِنَ الْمِئْزَر

وما أطيب العرس لولا النَّفقة ! "[(١)].

وقال في موضع آخر :

" واعتراض أبي العبَّاس في هذا الموضع إنَّما هو ردٌّ للرِّواية ، وتحكُّم على السَّماع بالشَّهوة ، مجرَّدة من النَّصفة ، ونفسَه ظلم لا من جعله خصمه "[(٢)] .

وبهذا النَّقد اللاَّذع الَّذي لم يدرأه عن أبي العباس اعتذاره عن مسائل الغلط[(٣)]، صحَّحَ ابن جنِّي الرِّواية ، ونفى الشَّكَّ عن الشَّواهد ، وقصر هذا الحذف على الشِّعر دون غيره .

أمَّا ما ورد من حذف الضَّمَّة والكسرة ، وهما حركتا إعراب في قراءة أبي عمرو في قوله (تعالى) ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرْكُمْ ﴾ [البقرة : ٦٧] بسكون الرَّاء ، وقوله (سبحانه)﴿ فَتُوبُوا إِلَى بَارِئْكُمْ ﴾ [البقرة : ٥٤] بسكون الهمزة ؛ فقد ذكر ابن جنِّي أنَّ القُرَّاء قد رووها عن أبي عمرو بالإسكان ، ورواها سيبويه بالاختلاس[(٤)] ، ورجَّحَ رواية سيبويه ، فقال :

---

(١) المحتسب (١ / ١١٠ ، ١١١) .

(٢) الخصائص (١ / ٧٦) ، وقد أشار ابن جنِّي فيه أيضًا (٢ / ٣٤٣) إلى أنَّ أبا عليٍّ الفارسيَّ قد ردَّ اعتراض أبي العباس ، ودفعه .

(٣) ينظر : المصدر السَّابق (١ / ٢٠٧) .

(٤) ينظر : الكتاب (٤ / ٢٠٢) ، وينظر أيضًا : النَّشر في القراءات العشر (٢ / ٢١٢ ، ٢١٣) ، وغاية الاختصار (٢ / ٤٠٨ ، ٤٠٩) .

" الَّذي رواه صاحب الكتاب اختلاس هـذه الحركـة لا حذفـها البتـة ، وهـو أضبط لهذا الأمر من غيره من القُرَّاء الَّذين رَوَوْهُ ساكنًا ، ولم يؤت القـوم في ذلـك من ضعف أمانة ، لكن أتوا من ضعف دراية "(١) .

ومِمَّا قاله في هذا أيضًا **" ورواها سيبويه بالاختلاس ، وإن لم يكـن كـان أزكـى فقد كان أذكى ، ولا كان ـ بحمد الله ـ مُزَنًّا بريبة ، ولا مغموزًا في رواية "**(٢) .

وبهذا نأى ابن جنِّي بهذه القراءة السَّبعيَّة عن حذف حركة الإعراب الـتي هـي عنده ، وعند غيره من العلماء(٣) ضرورة شعريَّة خالصة .

٢. أنَّ هذه الأحرف الثَّلاثة (الواو واليـاء والألـف) ، وهـذه الحركـات الثَّـلاث متفاوتة من حيث قوَّةُ حذفها ، وقربُه :

نَبَّهَ ابن جنِّي على ذلك حين نَصَّ على أنَّ حذف الألف شاذٌّ قليل النَّظير ، كما سبق في أثناء الحديث عن نيابة الفتحة عن الألف قبل قليل(٤) ، كما نَبَّهَ إلى أنَّ الحذف استمر على ألسنة العرب في المضمـوم ، والمكسـور دون المفتـوح ؛ إذ قـال : إنَّ **" استمرار ذلك في المضموم ، والمكسور دون المفتوح أدلُّ دليل .... على ذوقهم الحركات ، واستثقالهم بعضها ، واستخفافهم الآخر ، فهل هذا ونحوه إلا لإنعامهم النَّظر في هذا القدر اليسير المحتقر من الأصوات ؟ ، فكيف بما فوقـه مـن الحـروف التَّوامِّ ، بل الكلمة من جملة الكلام ؟ "**(٥) .

وقد مرَّ بنا موقفه من تسكين حرف العِلَّة الياء وهـو حـرف إعـراب في موضـع النَّصب ، والتزامه بأنَّ ذلك ضرورة من ضرورات الشِّعر(٦) .

---

(١) الخصائص (١ / ٧٣ ، ٧٤) .

(٢) المصدر السَّابق (٢ / ٣٤٢) ، وينظر أيضًا : الحجَّة (٢ / ٨٣ ، ٨٤) .

(٣) الخصائص (١ / ٦٧) .

(٤) ينظر ص ١٣٨ من هذا البحث .

(٥) ينظر : ما يحتمل الشِّعر من الضَّرورة ص ١٣٨ ـ ١٤٧ ، والحجَّة (٢ / ٦ ، ٧٩ ، ٨٠) (٦ / ٣١ ، ٣٢ ، ٢٩٦) .

(٦) ينظر ص ٩٣ وما بعدها من هذا البحث .

والسَّبب في تفاوت الحذف بين هذه الحروف والحركات قوَّةً وقربًا هو أنَّ الهدف منه التَّخفيف ، والألف والفتحة خفيفتان ، فليس ثمَّة مسوِّغ لحذفهما .

والحقُّ أنَّ سيبويه قد نَبَّهَ إلى كلِّ هذا ؛ فقد قال عن هذا الحذف " **ولا يكون هذا في النَّصب ؛ لأنَّ الفتح أخفُّ عليهم ، كما لا يحذفون الألف حيث يحذفون الياءات** "[(١)].

وقال ، أيضًا "**وقد يجوز أن يسكِّنوا الحرف المرفوع والمجرور في الشِّعر ، شبَّهوا ذلك بكسرة (فَخِذ) حيث حذفوا ، فقالوا (فَخْذ) ، وبضمَّة (عَضُد) حيث حذفوا ، فقالوا (عَضْد) ؛ لأنَّ الرَّفعة ضمَّة ، والجرَّة كسرة**"[(٢)] ؛ فسيبويه في هذا النَّصِّ يتعلَّل لما أقدم عليه الشُّعراء من حذف الضَّمَّة والكسرة ، وهما حركتا إعراب ، ويرى أنَّهم إنَّما شبَّهوهما بالضَّمَّة والكسرة في عين الثُّلاثيِّ في لغة تميم الَّذين استمرَّ على ألسنتهم حذفهما ، فأمَّا كون الضَّمَّة والكسرة هناك حركتي إعراب ، وكونهما هنا حركتي بناء فلا يمنع القياس ؛ لأنَّهن في المحصول ضمَّتان وكسرتان ، والهدف التَّخفيف بالإسكان .

وبهذا يجتمع لحذف الضَّمَّة والكسرة ، وهما حركتا إعراب ، على ألسنة الشُّعراء مسوِّغان هما : **الثِّقل ، ووجود مثله أو قريب منه في نثر العرب الفصحاء،** وهذان مسوِّغان تفتقدهما معًا الفتحة ؛ ولذلك كان حذفها فيما جاء من الشَّواهد ضعيفًا قبيحًا لا اعتذار منه ، ولا تعلُّل له .

---

(١) الكتاب (٤ / ٢٠٢) .

(٢) المصدر السَّابق (٤ / ٢٠٣) ، وقد خولف سيبويه في هذا ، قال الفارسيُّ في الحجَّة (٢/٧٩) : " **فأمَّا حركة البناء فلا خلاف في تجويز إسكانها في نحو ما ذكرنا من قول العرب والنَّحويين ، وأمَّا حركة الإعراب فمختلف في تجويز إسكانها ، فمن النَّاس من ينكره ، فيقول : إنَّ إسكانها لا يجوز من حيث كان علمًا للإعراب ، وسيبويه يجوِّز ذلك ، ولا يفصل بين القبيلين في الشِّعر ، وقد روى ذلك عن العرب ، وإذا جاءت الرِّواية لم تردَّ بالقياس** " .

وينظر استدلال الفارسيِّ لصحَّة مذهب سيبويه هذا في الحجَّة : (٢ / ٨٠ - ٨٤) .

وقد وُفِّقَ سيبويه فيما ذهب إليه ، وهو الصَّواب ، يشهد لذلك أنَّ تميمًا قد حذفت الضَّمَّة ، وهي حرف إعراب ، نقل ابن جنِّي عنهم ذلك[(١)] ، ووجَّه به عددًا من القراءات الشَّاذَّة ، منها : قراءة الأعمش ﴿ يَعِدْهُمْ وَيُمَنِّيهِمْ وَمَا يَعِدْهُم ﴾[(٢)] [النساء : ١٢٠] ، وقراءة الحسن ﴿ أَوْ يُحْدِثْ لَهُمْ ذِكْرًا ﴾[(٣)] [طه : ١١٣] .... وغيرها[(٤)] .

وهذه اللُّغة التَّميميَّة النَّزَّاعة إلى التَّخفُّف من الضَّمَّة والكسرة سواء كانتا حركتي إعراب أم حركتي بناء كانت موضع اهتمام ابن جنِّي ؛ إذ تطرَّق إليها في مواضع كثيرة جدًّا[(٥)] ، واستدلَّ بها على ما ذكره ، ونبَّهَ عليه من تفاوت هذه الحروف والحركات في قوَّة الحذف وقربه ؛ إذ حذفوا المضموم والمكسور دون المفتوح[(٦)] .

---

(١) ينظر : المحتسب (١ / ١٠٩ ، ١١١) .

(٢) ينظر : المصدر السَّابق (١ / ١٩٩) .

(٣) ينظر : المصدر السَّابق (٢ / ٥٩) .

(٤) ينظر : المصدر السَّابق (١ / ١٠٩) (٢ / ٣٣٨ ، ٣٤٦) .

(٥) ينظر : المصدر السَّابق (١ / ٢٠٥ ، ٢٦١ ، ٢٦٢ ، ٣٥٤) (٢ / ٦٦ ، ٢٨٧ ، ٣١٦ ، ٣٤٠) ، والخصائص (١ / ٧٦) (٢ / ١٠٨ ، ٣٤٠) ، والمنصف (١ / ٣٣٧ ، ٣٣٨) (٢ / ٢٩٣) ، وتفسير أرجوزة أبي نواس ص ٤٤ ، ٤٥ ، والتَّمام ص ١٠٤ .

(٦) أمَّا القراءة المنسوبة إلى أبي عمرو : ﴿ في قُلُوبِهِمْ مَرْضٌ ﴾ [البقرة : ١٠] فإنَّ (مَرْض) عند ابن جنِّي لغة في (مَرَض) ؛ كما قال في المحتسب (١/٥٣ ، ٥٤) .

وأمَّا قول الأخطل :

وَمَا كُلُّ مُبْتَاعٍ وَلَوْ سَلْفَ صَفْقُهُ ... بِرَاجِعِ مَا قَدْ فَاتَهُ بِمِدَادِ

الَّذي أسكن فيه المفتوح في (سَلَفَ) ، فقال : (سَلْفَ) ، فقد قال عنه ابن جنِّي في المنصف (١/ ٢١ ، ٢٢) " قالوا أراد (سَلَف) ، ولكنَّه اضطرَّ فخفَّف المفتوح ، وهذا عندهم من الشَّاذِّ ، فهذا ما قال أصحابنا فيه ، ويحتمل عندي وجهًا آخر : وهو أن يكون مخفَّفًا من (فَعِلَ) مكسور العين ، ولكنَّه فعل غير مستعمل ، إلا أنَّه في تقدير الاستعمال ، وإن لم ينطق به ، كما أنَّ قولهم (تَفَرَّقُوا عَبَادِيدَ وشَمَاطِيطَ) كأنَّهم قد نطقوا منه بالواحد من هذين الجمعين، وإن لم يكن مستعملاً في اللَّفظ ، فكأنَّهم استغنوا بـ (سَلَف) هذا المفتوح عن ذلك

=

وبهذا يكون موقف ابن جنِّي من حذف حركة الإعراب واضحًا تمام الوضوح ، فهو عنده في جميع الأحوال ضرورة من ضرورات الشِّعر على تفاوت ما بينها في قوَّته وقربه ، إلا أنَّ فيه مع كلِّ هذا دليلاً على تناظر هذه الحروف والحركات ؛ إذ تخفَّفت العرب من الثَّقيل منها بحذفه ، فكان فعلهم هذا دليلاً على لطفهم ، ورقَّتهم ، مع تبذُّلهم ، وبذاذة ظواهرهم[1] .

٣. تغيرهنَّ بالإشباع :

قال ابن جنِّي :

" من مضارعة الحرف للحركة أنَّ الأحرف الثَّلاثة الألف ، والياء ، والواو إذا أشبعن ، ومطلن أدَّين إلى حرف آخر غيرهنَّ ، إلا أنَّه شبيه بهنَّ ، وهو الهمزة[2] ، ألا تراك إذا مطلت الألف أدَّتك إلى الهمزة ، فقلت (آء) ، وكذلك الياء في قولك (إيء) ، وكذلك الواو في قولك (أوء) ، فهذا كالحركة إذا مطلتها أدَّتك إلى صورة أخرى غير صورتها ، وهي الألف ، والياء ، والواو في (مُنْتَزَاح ، والصَّيَاريف ، وأنْظُور) ، وهذا غريب في موضعه "[3] ، وقد أفرد

= **المكسور أن ينطقوا به غير مسكَّن ، وإذا كانوا قد جاءوا بجموع لم ينطقوا لها بآحاد مع أنَّ الجمع لا يكون إلا عن واحد ، فأن يستغنى بـ(فَعَلَ) عن (فَعِلَ) من لفظه ومعناه ـ وليس بينهما إلا فتحة عين هذا ، وكسرة عين ذاك أجدر ؛ وأرى أنَّهم استغنوا بالمفتوح عن المكسور ؛ لخفَّة الفتحة ، فهذا ما يحتمله القياس ، وهو أحسن من أن تحمل الكلمة على الشُّذوذ ما وجدت لها ضربًا من القياس "** ، وقد ذكر ابن جنِّي هذا البيت كثيرًا ، وأفتى فيه بالقولين ؛ فتارة يذهب إلى أنَّه ضرورة لما فيه من إسكان المفتوح ، وعلى هذا فهو يرى أنَّ أصله (سَلَف) بالفتح ، وتارة بأنَّ أصله (سَلِف) مكسور العين ، استغني عنه بالمفتوح ، ونظَّر له في ذلك بالجمع الَّذي لا مفرد له على ما رأيت . ينظر : المحتسب (١ / ٥٣ ، ٦٢ ، ٩٩ ، ٢٤٩ ، ٢٧٤) ، والخصائص (٢/٣٤٠) ، والخاطريَّات (١ / ١٨٢) .

(١) ينظر : الخصائص (١ / ٧٣ ـ ٨٤) .

(٢) سبق الحديث عن تناظر الهمزة وحروف المدِّ واللِّين ص ١٢٧ من هذا البحث .

(٣) الخصائص (٢ / ٣٢٠) .

بابين في الخصائص : أحدهما في مطل الحركات ، والآخر في مطل الحروف[١] ، وقد سبق الحديث عن هذا الإشباع في أوَّل هذا المبحث .

٤ . أنَّهنَّ يُبَيَّنَّ بالهاء :

قال ابن جنِّي :

" **ومن ذلك أنَّهم قد بيَّنوا الحرف بالهاء ، كما بيَّنوا الحركة بها ، وذلك نحو قولهم (وَازَيْـدَاهُ ، ووَاغُلامَـهُمَاهُ ، وواغلامـهوه ، ووَاغُلامَـهُمُوْهْ ، وواغلامهيـه ، ووانْقِطَاعَ ظَهْرَهِيْهِ) ، فهذا نحو من قولهـم (أعْطَيْتُكَـهْ ، ومَـرَرْتُ بِكَـهْ ، واغْـزُهْ ، ولا تَدْعُهْ) ، والهاء في كلِّه لبيان الحركة لا ضمير**"[٢] .

وقد بَيَّنَ أنَّ العِلَّة في احتياج العرب إلى بيان الحركـات بالهـاء هـي أنَّ " **الوقـف يضعف الحرف** "[٣] ، و" **أنَّك لَمَّا أردت تمكين الصَّوت وتوفيته ؛ ليمتـدَّ ويقـوى في السَّمع ، وكان الوقف يضعف الحرف ألحقت الهاء ؛ ليقع الحـرف قبلـها حشـوًا ، فيبين ، ولا يخفى** "[٤] .

٥ .أنَّ الحركـات تجري مجرى هـذه الحـروف في تصحيـح الـواو واليـاء في بعــض المواضع :

قال ابن جنِّي : " **ومن ذلك عندي أنَّ حرفي العِلَّـة : اليـاء والـواو قـد صحَّـا في بعـض المواضـع للحركـة بعدهمـا ، كمـا يصحَّـان لوقـوع حـرف اللِّـين سـاكنًا بعدهما** "[٥] .

وقد مثَّل لذلك بأمثلة متعدِّدة ، فقال :

---

(١) ينظر : (٣ / ١٢٣ ـ ١٣٥) .

(٢) الخصائص (١ / ٣٢٠ ، ٣٢١) ، وينظر أيضاً : الكتاب (٢ / ٢٢٠ ـ ٢٢٢) ، والحركـات والسُّكون في لغة الضَّاد ص ١٠١ .

(٣) الخصائص (١ / ٣٣٠) .

(٤) المصـدر السَّـابق (١/ ٣٣٠) ، وينظـر : المنصـف (١ / ٩ ، ١٠) ، وسـرُّ صناعـة الإعـراب (١ / ١١٢).

(٥) الخصائص (٢ / ٣٢٣) .

" فكما يصحُّ نحو (جَوَاب وهُيَام ، وطَوِيْل وحَوِيْل) فعلى نحو من ذلك صحَّ باب (القَوَد ، والحَوَكَة ، والغَيَب ؛ والرَّوَع ، والحَوِل ، والشَّوِل) ؛ من حيث شُبِّهت فتحة العين بالألف من بعدها ، وكسرتها بالياء من بعدها "[١] .

وقد وصف ابن جنِّي هذا التَّنظير بالطَّرافة[٢] ؛ وليس مراده منه قياس تصحيح باب (القَوَد ، والحَوَكَة) ونحوهما ، فهو عنده شاذٌّ ، وكان القياس فيه القلب ، ولكنَّه خرج على أصله ، وفيه دلالة على ما قُلب من نظائره ، وهو في هذا عنده نظير (اسْتَحْوَذَ ، وأغْيَلَت) ونحوهما[٣] ؛ وإنَّما مراده هنا بيان ما وقع على ألسنة العرب من مراعاة الحركات في بعض الأحكام التي راعت فيها حروف العِلَّة واللِّين ؛ إحساسًا منهم بما بينها من التَّناظر والشَّبه ، وإن كان فعلهم في هذا مخالفًا لما فعلوه في نظائره ، شاذًّا عنه .

٦. أنَّه يكره اختلاف التَّوجيه كما يمتنع اختلاف الرِّدف :

قال ابن جنِّي في معرض حديثه عن أوجه مضارعة الحركات للحروف " **ومنها استكراههم اختلاف التَّوجيه : أن يجمع مع الفتحة غيرها من أختيها ، نحو جمعه بين (المُخْتَرَق) وبين (العُقُق) و (الحَمِق) ، فكراهيتهم هذا نحو من امتناعهم**

(١) الخصائص (٣ / ٥٤) .

(٢) المصدر السَّابق (٣ / ٤٥) .

(٣) ينظر : المنصف (١ / ٣٣٢ ، ٣٣٣) ، وينظر فيما خرج على أصله عند ابن جنِّي : المحتسب (١ / ٦٧ ، ٩٦ - ٩٨ ، ١٢٨ ، ١٢٩ ، ١٨٢ ، ٢١٣ ، ٢١٤ ، ٣٠١ ، ٣١٣ ، ٣١٧ ، ٣١٨) (٢ / ٦٢ ، ١٧٦ ، ٢٤٩) ، والمنصف (١ / ١٣٨ ، ١٣٩ ، ١٦١ ، ١٦٢ ، ١٩٠ - ١٩٢ ، ٢٧٥ - ٢٧٨) (٢ / ٦ ، ٧ ، ١٠ - ١٢ ، ١٢٣ ، ١٦١ - ١٦٣ ، ٢٨٧) ، وسرُّ صناعة الإعراب (١ / ١٧٧ ، ١٧٨ ، ٣٩٠ ، ٤٢٧ ، ٤٢٨) (٢ / ٥٩٠ ، ٥٩١ ، ٧٣٥ ، ٧٣٦) ، والتَّصريف الملوكي ص ٤٤ ، ٤٧ ، والمبهج ص ١٧ - ٢٣ ، والخاطريَّات (١ / ١٨٨ - ١٩٠) ، وبقيَّة الخاطريَّات ص ٢٨ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٩ ، والفسر (٤ / ١٠٣) ، وتفسير أرجوزة أبي نواس ص ٧٨ ، ٧٩ ، والتَّمام ص ١٣٣ ، ١٥٣ ، ١٨٩ ، ٢٢٢ ، ٢٢٣ ، والخصائص (١ / ٩٩ ، ١٠٠ ، ١١٨ - ١٢٢ ، ١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٤٤ ، ١٤٥ ، ١٦١ - ١٦٣ ، ١٩٥ ، ١٩٦ ، ٢٣٢ ، ٢٥٨ - ٢٦٢ ، ٣٣٠) .... وغيرها .

من الجمع بين الألف مع الياء والواو ردفين "[١] .

فأمَّا امتناع العرب عن الجمع بين الألف وبين الواو والياء ردفين فقد مضى مفصَّلاً[٢] ، وأمَّا اختلاف التَّوجيه فهذا بيانه :

التَّوجيه : هو حركة ما قبل الرَّويِّ المقيَّد[٣] ، وقد تكون هذه الحركة فتحة ،كقول لبيد :

إِلَى الحَوْلِ ثُمَّ اسْمُ السَّلامِ عَلَيْكُمَا وَمَنْ يَبْكِ حَوْلاً كَامِلاً فَقَدِ اعْتَذَرْ [٤]

ففتحة الدَّال من (اعْتَذَر) هي التَّوجيه .

وقد تكون كسرة ،كما في قول طرفة :

جَـازَتِ القَـوْمَ إِلَـى أَرْحُلِنَـا آخِـرَ اللَّيْـلِ بِيَعْفُـوْرٍ خَـدِرْ [٥]

فكسرة الدَّال في (خَدِر) هي التَّوجيه .

وقد تكون ضمَّة ،كما في قول امرئ القيس :

وَسَـالِفَةٌ كَسَـحُوقِ اللِّيَـا نِ أَضْرَمَ فِيْـهَا الغَـوِيُّ السُّـعُرْ [٦]

فضمَّة الخاء في (السُّعُر) هي التَّوجيه .

هذا هو التَّوجيه ، واختلافه في القصيدة الواحدة عيب من عيوب القافية يسمى

---

(١) الخصائص (٢ / ٣٢٢) .

(٢) ينظر : ص ١٠٨ من هذا البحث .

(٣) ينظر : مختصر القوافي ص ٢٩ ، والرَّويُّ المقيَّد هو السَّاكن ، وإنَّما سُمِّيت الحركة قبله توجيهاً ؛ **" لما تقرَّر في هذا الفنِّ من أنَّ الحركة قبل السَّاكن كالحركة عليه ، فكأنَّ الرَّوي موجه بها ، أي مصيَّر ذا وجهين : سكون وتحرُّك ؛ كالثَّوب الَّذي له وجهان ، فمن حيث سكونه الحقيقيُّ هو ساكن ، ومن حيث تحريكه المجازيُّ بالاعتبار المذكور هو متحرِّك "** [الإرشاد الشَّافي : ص ١٥٧] .

(٤) ينظر : ديوان لبيد ص ٢١٤ .

(٥) ينظر : ديوان طرفة ص ٥٢ .

(٦) ينظر : ديوان امرىء القيس ص ١٦٦ .

سناد التَّوجيه[١] ؛ ولهذا عاب ابن جنِّي في نصِّه السَّابق على رؤبة قوله في إحدى قصائده :

وَقَاتِمِ الأَعْمَاقِ خَاوِي المُخْتَرَقْ

وفيها :

أَلَّفَ شَتَّى لَيْسَ بِالرَّاعِي الحَمِقْ

وفيها :

سِرًّا وَقَدْ أَوَّنَ تَأْوِيْنَ العُقُقْ[٢]

إذ جمع بين الفتحة والكسرة والضَّمَّة توجيهًا في قصيدة واحدة .

ووجه التَّنظير بين الحروف والحركات هنا في نظر ابن جنِّي هو أنَّ العرب قد أجازت اجتماع الياء والواو ردفين في قصيدة واحدة ، ومنعت الألف معهما ؛كما أجازت اجتماع الكسرة والضَّمَّة توجيهين ، وكرهت الفتحة معهما .

وقد بنى ابن جنِّي هذا الوجه من التَّنظير على اختياره مذهب الخليل في **مسألة : اختلاف التَّوجيه** ، الَّذي أجاز اجتماع الكسرة مع الضَّمَّة توجيهًا ، فإن جاءت الفتحة معهما في قصيدة واحدة كان عيبًا ، وهذا التَّنظير شاهد لقوَّة هذا المذهب ، ورجحانه على المذهبين الآخرين[٣] .

٧. اتفاقهنَّ في العدد والمخرج :

قال ابن جنِّي في حديث له عن الألف والياء والواو " **فكما أنَّ هذه الحروف ثلاثة فكذلك الحركات ثلاث ، وهي الفتحة ، والكسرة ، والضَّمَّة** "[٤].

---

(١) ينظر : مختصر القوافي ص ٣٥ ، والإرشاد الشَّافي ص ١٧٨ .

(٢) ينظر : مختصر القوافي ص ٣٥ .

(٣) وهما :

- مذهب الأخفش : وكان يرى أنَّ اختلاف التَّوجيه ليس عيبًا مطلقًا .
- مذهب كراع : وكان يرى أنَّ الجمع بين الضَّمَّة والفتحة جائز ، ولا تأتي معهما الكسرة.

ينظر : الإرشاد الشَّافي ص ١٧٨ .

(٤) سرُّ صناعة الإعراب (١ / ١٧) .

هذا من حيث العدد ؛ أمَّا من حيث المخرج فإنَّ كلَّ حركة تخرج من مخرج الحرف الَّذي هي بعضه ، فالضَّمَّة تخرج من الشَّفتين كالواو ، والكسرة تخرج من وسط اللِّسان كالياء ، والفتحة تخرج من الحلق كالألف(١) .

كانت هذه أوجهَ التَّناظر بين الحركات وحروف المدِّ واللِّين في مؤلَّفات ابن جنِّي ، وقد علَّل بهذا التَّناظر فيها بعض الأحكام ، والظَّواهر في العربيَّة منها :

☒ **قلَّة الحركات في حروف اللِّين :**

قال ابن جنِّي : " **وإنَّما قلَّت الحركات في حروف اللِّين ؛ لمضارعة هذه الحروف للحركات ، فكرهوا اجتماع المتشابهات** "(٢) .

☒ **قلب الواو والياء إذا تحرَّكتا ، وانفتح ما قبلهما :**

نَصَّ ابن جنِّي على أنَّ العِلَّة التي وجب لها هذا التَّغيير هي " **أنَّهم استثقلوا من ذلك اجتماع الأشباه ؛ لأنَّ هذه الحروف مضارعة للحركات** "(٣) ، ومثَّل لذلك بأمثلة كثيرة منها : (بَابٌ ، وَدَارٌ ؛ وَقَالَ ، وَبَاعَ) اللَّواتي أصلهنَّ : (بَوَب ، ودَوَر ، وقَوَل وبَيَع) .... وغيرها(٤) ؛ وذكر أنَّهم قلبوا الواو والياء في هذه الكلمات وغيرها إلى " **حرف تؤمن معه الحركة أصلاً ، وهو الألف ..... ؛ لأنَّها غير قابلة للحركة** "(٥).

---

(١) ينظر : سرُّ صناعة الإعراب (١ / ٤٦ ، ٤٧ ، ٥٣) وينظر أيضاً : المسائل العسكريَّة ص ٢٦٨، ٢٦٩.

(٢) المنصف (١ / ٣٤٣) .

(٣) المصدر السَّابق (٢ / ١١٦) ، وينظر أيضاً : (١ / ٣٣٢ ، ٣٣٣) ، وسرُّ صناعة الإعراب (٢ / ٢١ ، ٢٢) ، والخصائص (١ / ١٥٠ ، ١٥١) .

(٤) تنظر : المصادر السَّابقة في المواضع نفسها .

(٥) المنصف (١ / ٣٤٣) .

ثالثًا : التّناظر بين الحركات والألف خاصّة

ذكر ابن جنّي أنّ الألف تناظر الحركة عامّة في بعض الوجوه ، وتناظر الفتحة خاصّة في بعضها الآخر، فأمّا مناظرة الألف للحركة عامّة فهي أنّ الألف لا يجوز تحريكها مطلقًا ، فجرت لذلك مجرى الحركة ، قال ابن جنّي " **ألا ترى أنّ الحركة لا يمكن تحريكها ، فهذا وجهٌ ... من المضارعة فيها** "(١).

وأمّا مناظرة الألف للفتحة خاصّة فقد ذكر ابن جنّي أنّ الألف " **قاربت بضعفها ، وخفائها الفتحة** "(٢) ، وأنّ الفتحة " **كالعَرَضِ اللاّحق مع الألف ، فصارت كالتّكرير في الرّاء ؛ والتّفشي في الشّين ؛ والصّفير في الصّاد ، والسّين ، والزّاي ، والإطباق في الصّاد ، والضّاد ، والطّاء ، والظّاء ، ونحو ذلك** "(٣) ؛ وهذا كلام منه طريف ، فقد جعل الفتحة ؛ لشدّة ملازمتها للألف ، كأنّها صفة من صفاتها ؛ وأنّها في هذا مناظرة للتّكرير ، والتّفشي ، والصّفير .... وغيرها من الصِّفات ؛ فكما أنّ هذه الصِّفات تلازم حروفها فإنّ الفتحة تلازم الألف ؛ إذ إنّ الألف لا تكون إلا ساكنة ، ولا يكون ما قبلها إلا مفتوحًا(٤).

ومن أوجه مناظرة الألف للفتحة أنّ الألف تقع قبل تاء التّأنيث في المفرد ، مع أنّها ملازمةٌ للسُّكون من بين سائر حروف الهجاء ؛ قال ابن جنّي :

" **ومن ذلك أنّ تاء التّأنيث في الواحد لا يكون ما قبلها إلا مفتوحًا نحو (حَمْزَة ، وطَلْحَة ، وَقَائِمَة) ، ولا يكون ساكنًا ؛ فإن كانت الألف وحدها من بين سائر الحروف جازت ، وذلك نحو (قَطَاة ، وحَصَاة ، وأرْطَاة ، وحَبَنْطَاة) ، أفلا ترى إلى مساواتهم بين الفتحة والألف حتى كأنّها هي هي ؟! وهذا يدلُّ على أنّ أضعف الأحرف الثّلاثة الألف دون أختيها ؛ لأنّها قد خُصّت هنا بمساواة الحركة دونها** "(٥) .

---

(١) الخصائص (٢ / ٣٢١) ، وينظر : الخاطريّات (٢ /١٨٢) ، والمنصف (١ / ٣٤٣) .

(٢) الخصائص (١ / ٩١) .

(٣) المحتسب (١ / ٣٤٢) .

(٤) ينظر : المنصف (٢ / ٢٥٤) .

(٥) الخصائص (٢ / ٣٢٠) .

المبحث الرابع

التّناظر بين الألف والنُّون الزَّائدتين وبين تاء التَّأنيث

جمع ابن جنِّي بين الألف والنُّون الزَّائدتين معًا في أواخر المفردات ، وبين تاء التَّأنيث من عدة أوجه ، هي :

١. **حذفهنَّ عند التَّرخيم والتَّكسير والنَّسب بالياء :**

وهذا تفصيل كلٍّ مسألة على حدة :

أ. حذفهنَّ عند التَّرخيم في النِّداء :

قال ابن جنِّي :

" لو رَخَّمْتَ ما في آخره ألف ونون زائدتان لحذفتهما جميعًا ؛ كما تحذف هاء التَّأنيث[1]، ألا ترى أنَّك تقول في (عُثْمَانَ) : (يَا عُثْمُ أقْبِل) ، وفي (مَرْوَانَ) : (يَا مَرْوُ أقْبِل) ، كما تقول في (طَلْحَةَ) : (يَاطَلْحَ أقْبِل) "[2] .

ب. حذفهنَّ عند التَّكسير :

قال ابن جنِّي عن الألف والنُّون :

" وكسَّروا أيضًا الكلمة على حذفهما كما يكسِّرونها على حذف التَّاء ، وذلك قولهم (كَرَوَان وكِرْوَان ، وشَقَذَان وشِقْذَان) ، كما قالوا (بَرَق وبِرْقَان ، وخَرَب وخِرْبَان) ، فنظير هذا قولهم (نِعْمَة وأنْعُمٌ ، وشِدَّة وأشُدٌّ) عند سيبويه ؛

---

(١) علَّل ابن الخباز تسمية ابن جنِّي تاء التَّأنيث هاء ، بقوله في توجيه اللُّمع ص ٤١٣ :

"قال أبو الفتح (رحمه الله) : (هاء ....) ؛ لأنَّها تكتب بالهاء ؛ ولأنَّ الوقوف عليها بالهاء ، ومذهب البصريِّين أنَّ التَّاء الأصل ، والهاء بدل منها واحتجوا على ذلك بأنَّ التَّاء تثبت في الوصل ، وفي الوقف في بعض اللُّغات ؛ والهاء لا تثبت إلا في الوقف ".

وقد أخذ ابن جنِّي بهذا المذهب أيضًا ، فسمَّاها تاء كما في الخصائص (٣ / ٢١٢) ، واللُّمع ص ٢٧٢ مثلاً .

(٢) المنصف (٢ / ٨) ، وينظر : الكتاب (٢ / ٢٤٩ - ٢٥٩) ، والإيضاح ص ١٩٢ ، واللُّمع ص ١٧٧ - ١٧٩ ، وشرح اللُّمع ص ٤٩٥ - ٤٩٩ ، وتوجيه اللُّمع ص ٣٣٣ -٣٣٤ .

فهذا نظير (ذِئْبٍ وأذْؤُبٍ ، وقِطْعٍ وأقْطُعٍ ، وضِرْسٍ وأضْرُسٍ) ، قال :
وَقَرَعْنَ نَابَكَ قَرْعَةً بِالأَضْرُسِ "(١) .

ومراده هنا أنَّ كلاًّ من (فَعَلٍ) دون زيادة كـ(بَرَق) ؛ و (فَعَلان) بزيادة الألف والنُّون كـ(كَرَوان) ؛ قد جمعا على (فِعْلان) دون فرق بين المزيد وغيره ، وهذا دليل على أنَّ التَّكسير مبني على حذف الألف والنُّون الزَّائدتين ممَّا زيدتا فيه من أمثلة هذا البناء ؛ ونظير ذلك أنَّ كلاًّ من (فِعْل) ، دون زيادة كـ(ذِئْب) ؛ و (فِعْلَة) بزيادة التَّاء ، كـ(نِعْمَة) ؛ قد جمعا على (أفْعُل) دون فرق بين المزيد وغيره ، وهذا دليل أيضًا على أنَّ التَّكسير حاصل على حذف التَّاء ممَّا زيدت فيه من أمثلة هذا البناء .

جـ. حذفهن عند النَّسب بالياء :

قال ابن جنِّي "**حذفوا الألف والنُّون لياءي الإضافة كما حذفت التَّاء لهما ، قالوا في (خُرَاسَان : خُرَاسِيٌّ) ، كما يقولون في : (خُرَاشَة : خُرَاشِيٌّ) "**(٢) .

وليس مراده من هذا أنَّ ذلك هو القياس في الحالين ؛ لأنَّ بينهما فرقًا ، فحذف تاء التَّأنيث عند النَّسب هو القياس المطَّرد ؛ قال ابن جنِّي " **فإن كان في الاسم تاء التَّأنيث حذفتها لياء النَّسب ؛ لأنَّ علامة التَّأنيث لا تكون حشوًا ، تقول في (طَلْحَة: طَلْحِيٌّ) ، وفي (حَمْزَة: حَمْزِيٌّ) "**(٣) ، أمَّا ما كان في آخره ألف ونون زائدتان كـ (خراسان ، وأصفهان) فإنَّ الأكثر بقاؤهما عند النَّسب ؛ قال سيبويه :

" قالوا في (خُرَاسَان) : خُرْسِيٌّ ؛ وخُرَاسَانِيٌّ أكثر ، وخُرَاسِيٌّ لغة "(٤).

وقد أقام ابن جنِّي تنظيره هذا على هذه اللُّغة التي رواها سيبويه ، ومن طريف

---

(١) الخصائص (٣ / ٢١٢) وينظر : الكتاب (٣ / ٥٨١ ، ٥٨٢) ، والمسائل البصريات (٢ / ٨١١ ، ٨١٢) ، والتَّكملة ص ٤١٢ ، ٤٢٨ .

(٢) الخصائص (٣ / ٢١٢) .

(٣) اللُّمع ص ٢٧٢ .

(٤) الكتاب (٣ / ٣٣٦) .

ما قيل عن نقل سيبويه هذا قول إحدى الباحثات " **وأغلب الظَّن أنَّ (خُرْسِيٌّ) بما فيها من حذف للصَّوامت والصَّوائت تناسب القبائل البدويَّة ، كما تناسب (خُرَاسَانِيٌّ) القبائل المتأنِّية ، أمَّا (خُرَاسِيٌّ) فتمثِّل مرحلة وسطًا بين هذه وتلك ؛ لذا نحسبها لمن احتكَّ بهولاء ، أو أوَّلئك** "(١) .

٢. زيادتهنَّ في بعض الأسماء الواردة دونهنَّ :

قال ابن جنِّي :

" **وقالوا أيضًا (رَجُلٌ كُذُبْذُبٌ وكُذُبْذُبَان) حتى كأنَّهما مثال واحد ، كما أنَّ (دَمًا ودَمَةً ، و كَوْكَبًا وكَوْكَبَةً) مثال واحد ، ومثله : الشَّعْشَعُ والشَّعْشَعَان ، والهَزَنْبَرُ والهزَنْبَرَان ، والفُرْعُلُ والفُرْعُلان** "(٢) ، فالألف والنُّون الزَّائدتان نظيرتا التَّاء في أنَّ الاسم قد يرد بهما ، ويرد هو نفسه دونهما ، وهو مثال واحد له المعنى نفسه .

٣.أنَّه فرق بهنَّ بين المفرد والجمع :

قال ابن جنِّي :

" **ألا تراهم قالوا في استخلاص الواحد من الجمع بالهاء ، وذلك (شَعِيْرٌ وشَعِيْرَةٌ ، وتَمْرٌ وتَمْرَةٌ ، وبَطٌّ وبَطَّةٌ ، وسَفَرْجَلٌ وسَفَرْجَلَةٌ) فكذلك انتزعوا الواحد من الجمع بالألف والنُّون أيضًا ، وذلك قولهم (إنْسٌ) فإذا أرادوا الواحد قالوا (إنْسَانٌ)** "(٣).

إلا أنَّ ابن جنِّي لا يريد أنَّ (إنْسًا) جمع (إنْسَان) ؛ إذ إنَّه جمع (إنْسِيٍّ) ؛ قال ابن سيدة : " **وأمَّا الإنْسُ فَجَمْعُ (إنْسِيٍّ) كـ (زنْجِيٍّ وزنْج) ، وذلك أنَّ ياء النَّسب تسقط في هذا الضَّرب من الجمع كما تسقط فيه هاء التَّأنيث كقولهم**

(١) اللَّهجات في الكتاب لسيبويه ص ٥٢٦ .

(٢) الخصائص (٣ / ٢١٢) .

(٣) المصدر السَّابق (٣ / ٢١١) .

(**طَلْحَةٌ وطَلْح**) ؛ **وذلك للمناسبة التي بين ياء النَّسب ، وهاء التَّأنيث** "[١] .

وقد صرَّح ابن جنِّي بأنَّ جمع (إنْسَانٍ) : أَنَاسِيُّ ، وأنَّ أصله (أَنَاسِيْنُ) ، ثُمَّ أبدلت النُّون فيه ياء[٢] ؛ وإنَّما مراد ابن جنِّي من هذا أنَّ (إنْسَانًا) يدلُّ على المفرد[٣] ، و (إنْسًا) يدلُّ على الجمع ، وأنَّ الفرق بينهما زيادة الألف والنُّون في المفرد ؛كما أنَّ (تَمْرَةً) مفرد ، و (تَمْرًا) جمع ، والفرق بينهما زيادة التَّاء في المفرد[٤] ، وقد اتَّخذ ذلك وجه تناظر ، ودليل تقارب بين الألف والنُّون ، وبين تاء التَّأنيث على ما ترى .

هذا ، وقد علَّل ابن جنِّي بهذا التَّنظير مسألتين هما :

١ . مجيء بعض الكلمات على (فَعَلان) معلَّة غير مصحَّحة :

مثل (**دَارَان ، ومَاهَان ، وحَادَان**) مع أنَّ القياس فيهنَّ التَّصحيح ؛ لأنَّ ما كان على (فَعَلان) فقد خرج عن شبه الفعل بزيادة الألف والنُّون ، وإذا تباعد الاسم عن الفعل وجب تصحيحه ،كما في (**الجَوَلان ، والنَّزَوَان ، والغَلَيان ....** **إلخ**)[٥] ؛ لأنَّه إنَّما يجب الإعلالُ فيما شابه الفعل ؛ لما في الأفعال من الثِّقل[٦] .

فأمَّا مجيء هذه الكلمات معلَّة ، غير مصحَّحة ، خارجة عمَّا وجب في نظائرها؛ فقد علَّلَ له ابن جنِّي ، فقال " **جعلوا الألف والنُّون في (دَارَان ، ومَاهَان) بمنزلة هاء التَّأنيث في (دَارَة ، وقَارَة ، ولابَة) ، فكما أُعِلَّت هذه الأسماء ونحوها ،**

---

(١) المخصَّص (١ / ٤٤) .

(٢) ينظر : سرُّ صناعة الإعراب (٢ / ٤٣٦ - ٤٣٨ ، ٧٥٨) ، وينظر : المخصَّص (١ / ٤٤) .

(٣) ينظر : المصدر السَّابق (١ / ٤٣) ، وفيه ذكر ابن سيدة أنَّ (إنْسَانًا) لفظ يقع على الواحد والجمع ، والمذكر والمؤنَّث بصيغة واحدة ، واستدلَّ على وقوعه على المفرد ببعض الأدلَّة .

(٤) ينظر : التَّكملة ص ٣٦٥ - ٣٧٣ ، والمخصَّص (٥ / ٦٨ - ٧٠) ، وأمالي ابن الشَّجريِّ (٣/ ٢٨، ٢٩) .

(٥) لمزيد من هذا ، ينظر : الحجَّة (٣ / ٢٠٢ - ٢٠٩) ، ونقعة الصَّديان ص ٢١ - ٧٤ .

(٦) ينظر : المنصف (٢ / ٦ ، ٧) .

ولم يمنع من القلب هاء التَّأنيث ، كذلك قلبت في (دَارَانَ) ونحوه "(١) ، ولم تمنع الألف والنُّون من هذا القلب كذلك .

فابن جنِّي يتعلَّل بهذا التَّنظير لهذه الألفاظ مع شذوذها ، وخروجها عن القياس ؛ ليبيِّن أنَّها وإن كانت شاذَّة فإنَّ لها بهذا التَّنظير عذرًا ، وتعلُّلاً ما ؛ وأصل هذا التَّعلل للمازنيِّ(٢) ، ولكنَّ ابن جنِّي شرحه ، وبَيَّنَ أوجه التَّناظر السَّابقة ، وفصَّلها .

٢. فوت مثال (قَرَعْبَلاَنَة) على سيبويه في الكتاب(٣) :

قال ابن جنِّي بعد أن ذكر عددًا من أوجه التَّناظر السَّابقة : **" فلمَّا تراسلت الألف والنُّون ، والتَّاء في هذه المواضع وغيرها جرتا مجرى المتعاقبتين ؛ فإذا التقتا في مثال واحد ترافعتا أحكامهما ... ، فكذلك (قَرَعْبَلاَنَة) لَّما اجتمعت عليه التَّاء مع الألف والنُّون ترافعتا أحكامهما ، فكأن لا تاء هناك ولا ألفَ ولا نونًا ، فبقي اسم على هذا كأنَّه (قَرَعْبَل) ، وذلك ما أردْنا بيانه "**(٤) ، و (قَرَعْبَل) - كما ترى - على مثال (سَفَرْجَل) ، وقد ذكر سيبويه هذا المثالَ ، وما ألحق به في كتابه كثيرًا(٥) .

وبهذا التَّنظير أسقط ابن جنِّي تبعة فوت هذا المثال على سيبويه ، على أنَّه قد قرَّر قبل هذا كلِّه ، ومع هذا التَّعلل ومن دونه أنَّه من مناقب سيبويه ، ومحاسنه أن يستدرك عليه من هذه اللُّغة الفائضة السَّائرة المنتشرة ما هذا قدره وهذا محصول حاله:

وَمَنْ ذَا الَّذي تُرْضَى سَجَايَاهُ كُلُّهَا ۞ كَفَى المَرْءَ نُبْلاً أنْ تُعَدَّ مَعَايِبُهْ

(١) المنصف (٢ / ٨) .

(٢) المصدر السَّابق (٢ / ٨) .

(٣) ينظر : الاستدراك على سيبويه في كتاب الأبنية ص ١٩٤ .

(٤) الخصائص (٣ / ٢١٢ ، ٢١٣) ، وينظر (باب في ترافع الأحكام) فيه : (٢ / ١١٠ - ١١٥).

(٥) ينظر الكتاب (٤ / ٣٠١ ، ٣٠٢ ، ٤٠٢ ، ٤٠٣) .

الفصل الثالث

التَّنظير في الأسماء والأفعال

قبل البدء في مناقشة مسائل هذا الفصل ودراستها : هذه وقفة أخرى أُنَبِّهُ فيها إلى صنفين من مسائل هذا الباب وردا في مؤلّفات ابن جنّي مرات عديدة ، و لم أقف معها ؛ لوضوحها ، واتّفاق النّاس عليها ، وتجلّي وجه التّنظير فيها .

وهذان الصّنفان من المسائل هما :

١. مسائل التّنظير في الوزن :

في مقامات كثيرة نظّر ابن جنّي لبعض الأسماء والأفعال ببعض النّظائر في الوزن ، وربما انضاف إلى التّناظر في الوزن وجه آخر ، أو أكثر ، وهذه المسائل ليس فيها خلاف ، فيدرس بالتّوضيح والتّرجيح ؛ ولا كثرة تفصيلات ، فيحكم عليها بتخطئة ، أو تصحيح ؛ ولذلك قصدت إلى ترك الحديث عنها ، حتى لا يطول البحث ، فيثقلَ ، ويملَّ ، واكتفيت بأن أشير إليها هنا ، وأمثّل بأهمّها ، وأثبت في حواشي هذا المبحث مواضعها في مؤلّفات ابن جنّي .

فمن تنظيراته للأسماء في أوزانها :

قوله عن قراءة إبراهيم بن يحيى ﴿ وَلا تَقْرَبُوْا الصَّلاة وَأَنْتُمْ سَكْرَى ﴾ [النِّساء : ٤٣] **" فأمَّا (سَكْرَى) - بفتح السِّين - فيمن قرأ كذلك فيحتمل ... أن يكون جمع (سَكْرَان) إلا أنَّه كُسِّر على (فَعْلَى) ؛ إذ كان السُّكر عِلَّةً تلحقُ العقل ؛ فجرى ذلك مجرى قوله :**

فَأَمَّا تَمِيْمٌ تَمِيْمُ بنُ مُرّ ... فَأَلْفَاهُمُ القَوْمُ رَوْبَى نِيَامَا

فهذا جمع (رَائِب) أي : نَوْمَى خُثَرَاءَ الأَنْفُسِ ؛ فيكون ذلك كقولهم (هَالِكٌ وهَلْكَى ، ومَائِد ومَيْدَى) ، فيجري مجرى (صَرِيْع وصَرْعَى ، وجَرِيْح وجَرْحَى) ؛ إذ كان ذلك عِلَّةً بُلُوا بها "(١) ، وقال ، أيضًا عن قراءته ﴿ وَتَرَى النَّاسَ سَكْرَى وَمَا هُم بِسَكْرَى ﴾ [الحج : ٢] **" و (سَكْرَى) كـ (صَرْعَى وجَرْحَى) ؛ وذلك لأنَّ السُّكر عِلَّةٌ لحقت عقولهم ، كما أنَّ الصَّرَعَ والجُرْحَ عِلَّةٌ لحقت أجسامهم ، و(فَعْلَى) في التَّكسير مما يختصُّ به المبتلون كالمَرْضَى ،**

(١) المحتسب (١ / ١٨٨ ، ١٨٩) .

والسَّقْمَى ، والمَوْتَى ، والهَلْكَى "[١].

فقد نظَّر لـ (سَكْرَى) بهذه المجموعة الكبيرة من النَّظائر في الوزن ، فكلُّها على زنة (فَعْلَى) ، إضافة إلى تناظرها في التَّكسير ، والاختصاص بالابتلاءات ، والعلل .

ومن هذه المسائل قوله ، أيضًا :

" ونظير (أُثْفِيَّة) في أنَّها تحتمل أن تكون (أُفْعُوْلَة ، و فُعْلِيَّة) جميعًا : قولهم لأصل الفخذ (أُرْبِيَّة) ، فمن أخذها من (رَبَا يَرْبُو) ؛ لارتفاع ذلك الموضع ، فهي عنده (أُفْعُوْلَة) ، ومن أخذها من (الإِرْب) وهو التَّوفُّر ، ومنه (رَجُلٌ أريْبُ) كأنَّه ليس بناقص ، ومنه سمِّي العضو (إِرْبًا) ؛ لأنَّ به توفُّر البدن ، فهي (فُعْلِيَّة) عنده "[٢] . فوجه التَّنظير في هذه المسألة هو احتمال الكلمة وزنين لجواز إعادتها إلى أصلين مختلفين.

وفي هذين المثالين ما يكفي لتوضيح الحال ، وشرح المقال في تنظيرات ابن جنِّي بين الأسماء في موازينها ، وهناك أمثلة أخرى يعاد إليها في مواضعها[٣] .

---

(١) المحتسب (٢ / ٧٢) ، وينظر فيه (١ / ٢٠١) .

(٢) المنصف (٢ / ١٨٦) .

(٣) **تنظر المسائل الآتية :**

- (**القَيَّام**) في قراءة النَّبي (ﷺ) ﴿ **الحَيُّ القَيَّامُ** ﴾ [آل عمران : ٢] نظير الغَيْدَاق ، والبَيْطَار ، والصَيَّاغ للصَوَّاغ في لغة أهل الحجاز ، في : الوصف على (فَيْعَال) .
ينظر : المحتسب (١ / ١٥١) .

- (**أُثُن**) في قراءة الرَّسول (ﷺ) ﴿ **إنْ يَدْعُوْنَ مِنْ دُوْنِهِ إلا أُثُنًا** ﴾ [النِّساء : ١١٧] نظير (**أُسُد**) في : وزنها ، ووزن مفردها ، وجواز تسكين عينها .
ينظر : المحتسب (١ / ١٩٨ ، ٢٤٩) (٢ / ٣٠٠ ، ٣٠١) .

- (**العدوة**) في قوله (تعالى) ﴿ **إِذْ أَنْتُمْ بِالعُدْوَةِ الدُّنْيَا وَهُمْ بِالعُدْوَةِ القُصْوَى** ﴾ [الأنفال : ٤٢] في ورودها في قراءات مختلفة بضمِّ فائها ، وكسرها ، وفتحها على (فُعْلَة وفِعْلَة وفَعْلَة) نظيرة : (الرَّغوة ، والصَّفوة ، والعشوة ، والرَّبوة ، والغلظة ...... وغيرها) في ورودها على اللُّغات الثَّلاث السَّابقة ، ينظر : المحتسب (١ / ٢٨٠) .

- (**بُدَّى**) في قراءة ابن عبَّاس ﴿ **بُدَّى فِي الأَعْرَابِ** ﴾ [الأحزاب : ٢٠] نظير (غُزَّى) في قول الله =

أمَّا تنظيراته بين الأفعال في الوزن :

فمنها قوله " ومن ذلك ما رواه هارون عن الحسن ، وابن أبي إسحاق ، وابن محيصن ﴿ وَيَهْلَكُ ﴾ - بفتح الياء واللام ، ورفع الكاف - ﴿الْحَرْثُ وَالنَّسْلُ ﴾ [البقرة : ٢٠٥] ، رفع فيهما .

قال ابن مجاهد : وهو غلط .

قال أبو الفتح : لعمري إنَّ ذلك ترك لما عليه اللُّغة ، ولكن قد جاء له نظير ، أعني قولنا(هَلَكَ يَهْلَكُ : فَعَلَ يَفْعَلُ) ، وهو ما حكاه صاحب الكتاب من قولنا (أبَى يَأْبَى)، وحكى غيره (قَنَطَ يَقْنَطُ ، وسَلَى يَسْلَى ، وجَبَا الماء يَجْبَاه ، ورَكَنَ يَرْكَنُ ، وقَلَى يَقْلَى ، وغَسَا اللَّيلُ يَغْسَى) .

وكان أبو بكر يذهب في هذا إلى أنَّها لغات تداخلت ، وذلك أنَّه قد يقال (قَنَط وقَنِطَ ، ورَكَنَ ورَكِنَ ، وسَلَى وسَلِيَ) فتداخلت مضارعاتها ، وأيضًا فإنَّ في آخرها ألفًا ، وهي ألف (سَلاَ ، وقَلاَ ، وغَسَا ، وأَبَى) فضارعت الهمزة نحو (قَرَأَ وهَدَأَ)...

= (تعالى) ﴿ أَوْ كَانُواْ غُزًّى ﴾ [آل عمران : ١٥٩] في : وزنه ، وفي كون مفرده على وزن (فاعل).
ينظر : المحتسب (٢ / ١٧٧) .

■ (طُغْوَاهَا) في قراءة الحسن ﴿ كَذَّبَتْ ثَمُودُ بِطُغْوَاهَا ﴾ [الشَّمس :١١] بضمِّ الطَّاء ، نظير (الرَّجْعَى ، والحُسْنَى ، والنُّعْمَى ....) في : المصدريَّة ، والوزن . ينظر : المحتسب (٢ / ٣٦٣) .

■ (رُؤْس) في قول أبي صخر الهذلي :

بِضَرْبٍ يُطَاطِي البِيْضَ مِنْ فَوْقِ رُؤْسِهِمْ إذَا أُكْرِهَت فِيْهِم سَمِعْتَ لَهَا قَصْلا

نظير (سُقْف ، وحُشْر ، ووُرْد) في : وزنها (فُعْل) ، وكون مفردها (فَعْل) .
ينظر : التَّمام ص ٢١٧ .

■ (قُمَارِص) في قول العرب (لَبَنٌ قُمَارِص) نظير (دُمَالِص) في : الوزن ، وزيادة الميم .
ينظر : سر صناعة الإعراب (١ / ٤٢٩) .

■ (جُلَعْلَع) نظير (دُرَحْرَح) في الوزن وتكرار العين واللام لغير الإلحاق .
ينظر : المنصف (١/ ١٧٨) .

وَبَعْدُ : فإذا كان الحسن ، وابن أبي إسحاق إمامين في الثِّقة ، وفي اللُّغة ؛ فلا وجه لدفع ما قرآ به ، لاسيما وله نظير في السَّماع "(١) .

فقد نظَّر بين هذه الأفعال في الوزن على ما ترى ، وهناك أمثلة أخرى على ذلك : في هذا ما يغني عن ذكرها(٢) .

٢. مسائل التَّنظير في المعاني :

نظَّر ابن جنِّي لبعض الأسماء والأفعال في معانيها بنظائر تكشف عن مراده ، وتوضِّح مقصوده ؛ ومن ذلك : أنَّه تحدَّث عن معنى القيام في قول الله ، تعالى ﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوْا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلاةِ فَاغْسِلُوْا وُجُوْهَكُمْ ....** ﴾ [المائدة : ٦] ، فقال " **أي : إذا عزمتم على الصَّلاة وأردتموها ؛ وليس الغرض ـ والله أعلم ـ في (قُمْتُمْ) : النُّهوض ، والانتصاب ؛ لأنَّهم قد أجمعوا أنَّه لو غسل أعضاءه قبل الصَّلاة قائمًا أو قاعدًا ؛ لكان قد أدَّى فرض هذه الآية** "(٣) ، ثُمَّ نظَّر لما ذهب إليه

---

(١) المحتسب (١ / ١٢١) ، وينظر ، أيضًا فيه (٢ / ٥) ، والخصائص (١ / ٣٧٥ - ٣٧٨) .

(٢) ينظر المسائل الآتية :

- (**أهِشُّ**) بكسر الهاء في قراءة إبراهيم بن يحيى ﴿ **وَأَهِشُ بِهَا عَلَى غَنَمِي** ﴾ [طه : ١٨] نظير (هَرَّ، وحَبَّ ، وغَدَّ ، ونَمَّ) وغيرها في مجيئها ـ وهي مضاعفة متعدِّية ـ على (فَعَل يَفْعِلُ) ، وهذا شاذٌّ قليل ، وإنَّما بابه (يَفْعُل) بضمِّ العين .

ينظر : المحتسب (١ / ١٣٦) (٢ / ٥٠ ، ٥١) .

- (**قِلْته أقِيْلُهُ**) و (ومَاهَتِ الرَّكِيَّةُ تَمِيْهُ مَيْهًا) ـ فيما روى أبو زيد ـ نظير (طِحْتُ أطِيْحُ ، وتِهْتُ أتِيْهُ) ـ عند الخليل في كونها (فَعِلَ يَفْعِلُ) من الواو ، ونظيرها جميعًا من الصَّحيح في الوزن (حَسِبَ يَحْسِبُ) .

ينظر : تفسير أرجوزة أبي نواس ص ٢٧ ، ٢٨ ، والتَّمام ص ١٨٥ ، ١٩٩ ، والمنصف (١ / ٢٤٥) (٢ / ٢٨٥) .

- (**سَحَرَ**) نظير (خَدَعَ وَصَرَعَ وفَعَلَ) في مجيئها على (فَعَلَ يَفْعَلُ فِعْلاً) وليس له في كلام العرب نظير في ذلك غيرها .

ينظر : التَّمام ص ٢٤٤ .

(٣) سرُّ صناعة الإعراب (٢ / ٦٣٣) .

في معنى القيام في هذه الآية ، فقال :

" ونظير (قُمْتُم) في هذا الموضع قوله (عز اسمه) ﴿ الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّساء ﴾ [النِّساء : ٣٤] **، وليس يراد هنا - والله أعلم - القيام الَّذي هو المثول والتَّنصُّب ، وضدُّ القعود ، وإنَّما هو من قولهم (قُمْتُ بِأَمْرِكَ ، وعَلَيَّ القِيَامُ بِهَذَا الشَّأْنِ) ، فكأنَّه ، والله أعلم : الرِّجال متكلِّفون لأمور النِّساء ، معنيُّون بشئونهنَّ؛ فكذلك قوله ، تعالى ﴿ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلاةِ ﴾ أي : إذا هممتم بالصَّلاة ، وتوجَّهتم إليها بالعناية ، وكنتم غير متطهِّرين ؛ فافعلوا كذا وكذا ، لابدَّ من هذا الشَّرط ؛ لأنَّ من كان على طهر ، وأراد الصَّلاة لم يلزمه غسل شيء من أعضائه ..... "[1]** .

فقد نظَّر للقيام في الآية الأولى بالقيام في الآية الثَّانية في المعنى على ما ترى .

ومن ذلك كذلك قوله :

" (تَنْضُب) عندي من (نَضَبَ يَنْضُبُ) : إذا بعُد ؛ لأنَّه من شجر البَرِّ لا الرِّيف ؛ كما قيل (شَوْحَط) فهذا (فَوْعَل) من (شَحَطَ يَشْحَطُ) كما أنَّ ذاك : (تَفْعُل) من (نَضَبَ يَنْضُب) "[2] ، وقال مرَّة **" قيل له (تَنْضُب) كما قيل لنظيره (شوحط) ؛ لأنَّ النَّاضب هو الشَّاحط ، وكلاهما للبعد "[3]** .

وزيادة التَّاء في (تَنْضُب) مذكورة قبل ابن جنِّي[4] ؛ ولكنَّ الجديد هو أنَّه ربط اسم شجرة باسم شجرة أخرى ، يجمع بينهما النَّوى ، والغربة في المجاهل والقفار .

---

(١) سرُّ صناعة الإعراب (٢ / ٦٣٤) .

(٢) التَّمام ص ١٩٢.

(٣) التَّصريف الملوكي ص ٢١ ، وينظر : الفسر (١ / ٢٢٥) .

(٤) ينظر مثلاً: الكتاب (٣ / ٦١٣) (٤ / ٢٥٢) ، والأصول (٣ / ٢٠٦) ، والتَّكملة ص ٥٦٧ .

ومن تنظيراته بين الأفعال في معانيها قوله :

" حكى أبو زيد (أَوِدَ البَعِيْرُ يَأْوَدُ أَوَدًا) وإنَّما صحَّ هذا عندي ؛ لأنَّه رسيل (عَوِج يَعْوَجُ عَوَجًا) فأجري مجرى نظيره "[١] ، فقد علَّل تصحيح الواو في (أَوِد) ، وكان حقَّها أن تعلَّ بقلبها ألفًا ؛ لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها بهذا التَّنظير ؛ إذ صُحِّحَ (أَوِدَ) لتصحيح (عَوِج) ، الَّذي صُحِّحَ هو الآخر ؛ لأنَّه بمعنى (اعْوَجَّ) ؛ ومثله تصحيح الواو في (عَوِرَ ، وحَوِلَ) ونحوهما ، قال ابن جنِّي **"(عَوِر) في معنى (اعْوَرَّ) فلَمَّا كان (اعْوَرَّ) لابدَّ له من الصِّحَّة ؛ لسكون ما قبل الواو صحَّت العين في (عَوِرَ ، وحَوِلَ) ونحوهما ؛ لأنَّها قد صحَّت فيما هو بمعناها ، فجعلت صحَّة العين في (فَعِلَ) أمارة ؛ لأنَّه في معنى (افْعَلَّ) "**[٢] .

وقد شرح أبو عليٍّ الفارسيُّ هذا التَّنظيرَ من قبلُ ، وبيَّنه[٣] .

كما علَّل ابن جنِّي بالتَّنظير بعض القضايا الأخرى غير التَّصحيح ، من ذلك تعليله فتح الدَّال من (يَذَر) - وكان حقُّها الكسر كـ (يَزِن) ؛ لأنَّ العين من (يَفْعَل) إنَّما تفتح إذا كانت العين أو اللام حرفًا من حروف الحلق - بقوله **" وانفتحت الدَّال من (يَذَر) وإن لم يكن فيه حرف حلقيٌّ ؛ لأنَّه محمول على نظيره ، وهو (يَدَع) ، ولا يقال في الماضي (وَذَرَ) ولا (وَدَع) .**

قال سيبويه : استغنى عنهما بـ (ترك) ، وأخبرنا أبو عليٍّ أنَّ بعضهم قرأ ﴿ مَا وَدَعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى ﴾ [الضّحى : ٣] **، وهذه قراءة شاذَّة "**[٤] .

فـ (يَذَر) نظير (يَدَع) في : الفعليَّة ، والمضارعة ، واعتلال الفاء ، والاستغناء عن ماضيهما ، وفي المعنى ؛ ولذلك كلِّه فتحت عين (يَذَر) حملاً على رسيله ، وقد ذكر

---

(١) المنصف (١ / ٢٥٩ ، ٢٦٠) .

(٢) المصدر السَّابق (١ / ٢٥٩) ، وينظر : الخصائص (٢ / ٢٠٣ ، ٢٠٤ ، ٣١٠ ، ٣١١) .

(٣) ينظر : المسائل العضديات ص ١٥٤ ، ١٥٥ .

(٤) تفسير أرجوزة أبي نواس ص ١٦٩ وينظر أيضًا : الكتاب (٤ / ٩٩) .

الفارسي ، أيضًا ، هذا التَّنظيرَ من قبل ، وبسط القول فيه[١] .

فهذه المسائل وغيرها[٢] ، كما ترى ، واضحة مكشوفة ، فلم أرد أن أسهب في الحديث عنها ، ولا أن أهملها ، فاكتفيت بهذا الإيجاز الَّذي ذكرت فيه أهمَّ تلك المسائل ، وأثبت مواضع الباقية في مؤلَّفات ابن جنِّي ، حرصًا على فسح المجال لمسائل هذا الفصل المطوَّلة ، الَّتي سترد تباعًا فيما يلي ، إن شاء الله .

---

(١) ينظر : المسائل العضديَّات ص ٧٥ ـ ٧٧ ، ١٣٥ .

(٢) ينظر : **مسألة** تعليق (**رَجَا**) ؛ حملاً على نظيرتها (**ظَنَّ**) ؛ لما فيهما من معنى الشَّكِّ ، والخلاج ، والإبهام ، في : التَّمام ص ٢٥٦ . **ومسألة** تسمية سيبويه تاء (بِنْت) تاء التَّأنيث ؛ حملاً على نظيرتها (ابنة) في : الخصائص (١ / ٢٠١)، وينظر في هذا : الكتاب (٣ / ٢٢١ ، ٣٦٢) (٤ / ٣١٧) .

المبحث الأوَّل

التَّناظر بين الماضي والمضارع واسم الفاعل والمصدر

نصَّ ابن جنِّي على أنَّ هذه الأمثلة تجري مجرى المثال الواحد[١] ، وأنَّ كلَّ واحد منها يجري مجرى صاحبه حتى كأنَّه هو[٢] ، وقد ذكر وجوهًا للتناظر بينها جميعًا وأفرادًا ، وهذا تفصيل ذلك :

أوجه التَّناظر بينها جميعًا

نظَّر ابن جنِّي بين هذه الأمثلة الأربعة من أربعة أوجه ، تدلُّ على شدَّة التَّقارب بينها ، هي :

١. **أنَّه يجب أن تكون كلُّها من لفظ واحد :**

كقولك: (ضَرَبَ يَضرِبُ ضَربًا فهو ضَارب) ، إذ لا يجوز أن تقول ، مثلاً : (قَعَدَ - يَجْلِسُ) ، وإن كانا في معنى واحد[٣] .

ومراعاة منه لهذا الوجه رجَّح ابن جنِّي مذهب سيبويه على مذهب المازنيِّ في ناصب (وَمِيْض) في قول العرب : (**تَبَسَّمَتْ وَمِيْضَ البَرْقِ**) ؛ إذ يرى المازنيُّ أنَّه منصوب بـ (تَبَسَّمْتُ) نفسها ؛ لأنَّها في معنى (أَوْمَضْتُ) ، في حين يرى سيبويه أنَّه منصوب بفعل محذوف يدلُّ عليه (تَبَسَّمْتُ)[٤] ؛ قال أبو الفتح :

" **لا يجوز (تَبَسَّمَ يُوْمِضُ) ؛ لاختلاف لفظيهما ، كما لا يجوز (تَبَسَّمْتُ أَوْمِضُ) ، لكن دلَّ (تَبَسَّمْتُ) على (أَوْمَضْتُ) ، فكأنَّه قال : أَوْمَضْتُ وَمِيْضَ البَرْقِ** "[٥].

---

(١) ينظر : المحتسب (٢ / ١٣٩) ، والمنصف (١ / ٦٥) .

(٢) ينظر : المحتسب (٢ / ١٣٩) ، و سرُّ صناعة الإعراب (٢ / ٧٣٢) .

(٣) ينظر : المحتسب (٢ / ١٣٩) ، والخصائص (٢ / ٤٥٠) .

(٤) ينظر هذا الخلاف في : المسائل البصريَّات (١ / ٤٩٥) ، وتفسير المسائل المشكلة ص ١٥٠ ، والتَّنبيه ص ٥١ ، وأمالي ابن الشَّجري (٢ / ٣٩٥ ، ٣٩٦) ، وتوجيه اللُّمع ص ١٧٢ ، ١٧٣ ، وشرح المفصَّل (١ / ٢٧٦ ، ٢٧٧) .

(٥) المحتسب (٢ / ١٣٩) .

والخلاف نفسه قائم بين الشَّيخين في ناصب (ضَحِكًا) في قوله تعالى : ﴿**فتبسم ضحكًا من قولها**﴾ [النمل : ١٩] ، على قراءة محمد بن السُّميفع ، وفي ناصب (حَتْف) في قول شاعر الحماسة :

وَمَا مَاتَ مِنَّا سَيِّدٌ حَتْفَ أَنْفِهِ وَلا طُلَّ مِنَّا حَيْثُ كَانَ قَتِيْلُ

وقد اختار ابن جنِّي مذهب سيبويه للسَّبب نفسه ، وهو المحافظة على أن تكون الأمثلة الأربعة من لفظ واحد[١] .

٢.أنَّ هذه الأمثلة إذا اتَّفقت في ألفاظها مع دلالتها على معانٍ مختلفة ، ووقع التَّغيير في بعضها فقط ، قام هذا التَّغيير مقام تغييرها كلِّها :

مثال ذلك : قولهم (غَلاَ يَغْلُو) : في السِّعر ، وفي القول ، فلَمَّا اتَّفق اللَّفظان ، والمثَلان في الماضي والمضارع خالفوا بين مصدريهما ، فقالوا (غَلاَ يَغْلُو فِي قَوْلِهِ غُلُوًّا) و (غَلاَ السِّعْرُ يَغْلُو غَلاَءً) ففصلوا بينهما بالمصدر ، وجعلوا اختلافه فيهما عوضًا مما كان يقتضيه أصل وضع اللُّغة من اختلافها جميعًا[٢] ؛ قال ابن جنِّي: " **فهذا مقاد يُقْتَاس ، ويُرْجَعُ في نظائره إليه** "[٣] .

وقد نظَّر لـ (غَلاَ) في ذلك بـ (وَجَدَ) في قول العرب (وَجَدتُّ الشَّيءَ وُجُودًا ؛ ووَجَدتُّ في الحَزَن وَجْدًا ؛ ووَجَدتُّ في الغِنَى وُجْدًا ، ووَجْدًا ، ووِجْدًا ، وجِدَةً ؛ ووَجَدتُّ عَلَى الرَّجُلِ مَوجِدَةً ؛ ووَجَدتُّ الضَّالَّةَ وُجْدَانًا)[٤] .

٣.أنَّه إذا حصل في بعضها بعض التَّعويض صار كأنَّه عمَّ جميعها :

يدلُّ على ذلك أنَّهم لَمَّا حذفوا الهمزة من المضارع (أُكْرِمُ) وبابه صار وجودها في الماضي (أَكْرَمَ) ، وفي المصدر (الإِكْرَام) كالعوض من حذفها في المضارع بحروفه الأربعة (أُكْرِمُ ، ونُكْرِمُ ، وتُكْرِمُ ، ويُكْرِمُ) ، واسم الفاعل (مُكْرِم)[٥] .

---

(١) ينظر : المحتسب (٢ / ١٣٩) ، والتَّنبيه ص ٥١ ، واللُّمع ص ١٠٣ ، ١٠٤ .

(٢) ينظر : المحتسب (٢ / ١٣٩ ، ١٤٠) .

(٣) المصدر السَّابق (٢ / ١٤٠) .

(٤) ينظر : المصدر السَّابق (١ / ١٣٩ ، ١٤٠) .

(٥) ينظر : الخصائص (١ / ١١٤ ، ١١٥) ، وسرُّ صناعة الإعراب (٢ / ٧٣١ ، ٧٣٢) ، والمنصف (١ / ٦٥) .

ووجه استدلال ابن جنِّي بهذا على التَّناظر بين هذه المُثُلِ حتى كأنَّها مثال واحد هو أنَّ التَّعويض عن المحذوف في لغة العرب يكون في الكلمة نفسها ، يدلُّ على ذلك ما يلي :

- أنَّهم لَمَّا حذفوا ياء (فَرَازِيْن) عوَّضوا منها التَّاء في المثال نفسه ، فقالوا (فَرَازِنَة) .
- أنَّهم لَمَّا حذفوا فاء (وَعْد) عوَّضوا منها التَّاء في الكلمة نفسها ، فقالوا (عِدَة) .
- أنَّهم لَمَّا حذفوا الواو من (أَنْوُق) جمع (نَاقَة) عوَّضوا منها الياء في الكلمة نفسها ، فقالوا (أَيْنُق) [1] .

فما دام أنَّ التَّعويض يقع في الكلمة نفسها فإنَّ التَّعويض في المصدر ، والماضي عمَّا حذف من المضارع ، واسم الفاعل دليل على تناظرها حتى كأنَّها حروف كلمة واحدة[2].

٤. أنَّها تعتلُّ لاعتلال بعضها وتصحُّ لصحَّته :

وسوف أفصِّل هذا الوجه بين كلِّ اثنين على حدة حين أذكر التَّناظر بينها أفرادًا بعد قليل ، إن شاء الله .

---

(١) في أحد قولي سيبويه ، ينظر : الكتاب (٢ / ٢١١) (٤ / ٢٨٥) ، وقوله الآخر هو أنَّ أصلها (أَنْوُق) كذلك ، ثُمَّ أبدلت الواو ياء فصارت (أَنْيُق) ، ثُمَّ قلبت قلبًا مكانيًّا فقيل : (أَيْنُق) . ينظر : الكتاب (٣ / ٤٦٦) وهذا الآخر هو اختيار ابن جنِّي، وعلَّل ترجيحه هذا بأنَّ التَّغيير يأنس بالتَّغيير ، ينظر : المنصف (٢ / ١٠٩ ، ١٢١) ، وينظر : الخصائص (٢ / ٧٧ ، ٧٨ ، ٢٩١ ، ٢٩٢) .

(٢) ينظر : سرُّ صناعة الإعراب (٢ / ٧٣٢) ، والخصائص (١ / ١١٤ ، ١١٥) (٢ / ٤٠ ، ٤١) ، والمنصف (١ / ٦٥) وينظر في مسألة التَّعويض عامة : سرُّ صناعة الإعراب (٢ / ٥٦٠) ، والمنصف (١ / ١٩٩ ، ٢٠٠) ، والمحتسب (١ / ٩٤ ، ٩٥)(٢ / ٢٣٧ - ٢٣٩)، والفسر (٣ / ٧٦) ، والفهارس المفصَّلة لخصائص ابن جنِّي ص ٩١ - ٩٤ ، وينظر كتاب (ظاهرة التَّعويض في العربيَّة) .

قال ابن جنِّي: " فدلَّ هذا وغيره مما يطول تعداده[١] ، على أنَّ المثال ، والمصدر ، واسم الفاعل كلٌّ واحد منها يجري عندهم ، وفي محصول اعتدادهم مجرى الصُّورة الواحدة حتى إنَّه إذا لزم في بعضها شيء لعلَّةٍ ما أوجبوه في الآخر ، وإن عري في الظَّاهر من تلك العلَّة ، فأمَّا في الحقيقة فكأنَّها فيه نفسه ..... ، فإذا وجب في شيء منها حكم ؛ فإنَّه لذلك كأنَّه أمر لا يخصُّه من بقيَّة الباب ، بل هو جارٍ في الجميع مجرىً واحدًا "[٢] .

---

(١) ينظر توجيه ابن جنِّي في المحتسب (٢/١٣٧ ، ١٣٨) لقراءة الحسن ﴿ لايَحَطِّمَنَّكُمْ ﴾ [النَّمل: ١٨] بفتح الياء والحاء ، وتشديد الطَّاء والنُّون ، وقراءته الأخرى ﴿ لايَحِطِّمَنَّكُمْ ﴾ بفتح الياء وكسر الحاء والتَّشديد ، وبيانه لما حدث للمضارع فيهما من تغيير، وأنَّ الماضي ، واسم الفاعل ، والمصدر تغير التَّغيير نفسه في القراءتين .

(٢) الخصائص (١ / ١١٥) .

المبحث الثَّاني

التَّناظر بين المضارع والماضي

نقل ابن جنِّي عن أشياخه أنَّ الأفعال كان من حقِّها أن تكون مثالاً واحدًا ؛ إذ كان معنى الفعل على اختلاف أمثلته واحدًا ، إلا أنَّه فُرِّقَ بين أمثلتها ؛ لاختلاف أزمنتها(١) ، وصرَّح بـ " **أنَّ الفعل بالفعل أشبه منه بالاسم** "(٢) ، و" **أنَّ بين الماضي ، والمضارع نسبًا ، وقربًا** "(٣) .

وقد أورد في مواضع متفرِّقة من كتبه ما يشهد بهذا القرب والنَّسب من أوجه تناظر ، وأدلَّة تقارب ، هي :

١. وقوع كلٍّ واحد منهما موقع صاحبه :

وقد أجاز ابن جنِّي ذلك إذا انضمَّ إلى الفعل قرينة من لفظ ، أو حال يؤمن معها اللَّبس(٤) ، وساق كثيرًا من الشَّواهد على ذلك ، وهذا تفصيل المسألة :

☒ وقوع الماضي موقع المضارع :

ومما يقع فيه ذلك ما يأتي(٥) :

■ **الشَّرط** :كقولك (إنْ قُمْتَ قُمْتُ) ، فالمراد من هذا (إنْ تَقُمْ أَقُمْ) ، فوضع الماضي موضع المضارع لما صحبه من الشَّرط ؛ إذ معلوم أنَّ الشَّرط لا يصحُّ إلا مع الاستقبال(٦) .

(١) ينظر : التَّمام ص ٢٨ ، وينظر ، أيضًا : الخصائص (٣٧٦ ، ٣٧٧ (٣ / ٨٤ ، ٣٣٤) .

(٢) المنصف (١ / ١٦) .

(٣) المصدر السَّابق (١ / ١٦) .

(٤) نقل ذلك عن شيخه الفارسي عن ابن السَّراج ، ينظر : التَّمام ص ٢٨، والخصائص (٣/ ١٠٧، ٣٣٤).

(٥) ينظر : التَّمام ص ٢٨ ، والخصائص (٣ / ١٠٧ ، ٣٣٣ ، ٣٣٤ ، ٣٣٥) .

(٦) ينظر حديث الشَّيخ محمد أبو موسى عن (مجيء الماضي لفظا مع إن) ، والأسرار البلاغيَّة فيه في خصائص التَّراكيب ص ٣٣٥ ـ ٣٤٠ .

■ **الدُّعاء** : كقولي (غَفَرَ اللهُ لَك) ؛ لأنَّ الدُّعاء في لفظ الأمر ، والأمر والنَّـهي لا يصلحان إلا مع الاستئناف .

☒ **وقوع المضارع موقع الماضي**[١] :

ومن ذلك :

■ **أن يقترن بأداة تصرفه إلى المضيِّ** : مثل " لَمْ ، ولَمَّا ، و (لَوْ) الشَّرطيَّة ، وإِذْ ، ورُبَّمَا ، و (قَدْ) للتَّقليل "[٢] ، نحو قولك (لَمْ أَقُم) فهو بمعنى: (مَا قُمْتُ)[٣] .

■ **أن يعطف على ما ضٍ أو يعطف عليه ماضٍ :**

وذلك لاشتراط اتِّحاد الزَّمان في الفعلين المتعاطفين[٤]، ومن شواهد ذلك[٥] :

قول الشَّاعر :

فَلَمَّـــا خَشِـــيْتُ أَظَـــافِيْرَهُ   نَجَـــوْتُ ، وَأَرْهِنُـــــهُ مَالِكَــــا

أي : وأرهنته .

وقول الأخر :

وَلَقَـدْ أَمُـرُّ عَلَـى اللَّئِيْـمِ يَسُـبُّنِي   فَمَضَيْتُ ثَمَّـتَ قُلْــتُ لاَ يَعْنِيْنِــي

أي : ولقد مررت .

ومن هذا قول الله (تبارك وتعالى) ﴿ **أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللهَ أَنْزَلَ مِـنَ السَّـمَاءِ مَـاءً فَتُصْبِـحُ الأَرْضُ مُخْضَرَّةً** ﴾ [الحج : ٦٣] ، أي : فأصبحت الأرض .

■ **أن يقع خبرًا لـ (كان) أو إحدى أخواتها :**

ومن شواهده عند ابن جنِّي قول الشَّاعر :

---

(١) ينظر : الخصائص (٣ / ١٠٧ ، ٣٣٤) .

(٢) ينظر ذلك ـ مفصَّلاً ـ في : شرح التَّسهيل (١ / ٢٧) ، وشرح كافية ابن الحاجب للرضي (٤ / ٢٦) ، وهمع الهوامع (١ / ١٨ ، ١٩) ، وغرر الدُّرر (١ / ٤١٢) .

(٣) ينظر : التَّمام ص ٢٨ ، والخصائص (٣ / ٣٣٤) .

(٤) ينظر : همع الهوامع (١ / ٢٣) .

(٥) ينظر : التَّمام ص ٢٧ ـ ٢٩ ، ٦٧ ، والخصائص (٣ / ٣٣٣ ، ٣٣٤) .

ظَلَّتْ تَجُوبُ بِهَا البُلْدَانَ نَاجِيَةٌ   عِيْدِيَّةٌ أُرْهِنَتْ فِيْهَا الدَّنَانِيْرُ[(١)]

■ **أن يكون حكاية حال :**

كما في قوله (تعالى) ﴿ **واتَّبعوا ما تتلوا الشَّياطين** ﴾ [البقرة : ١٠٢] فمعناه : (تَلَتْ)[(٢)]، وكما في قول الطِّرمَّاح :

وَمَنْ كَانَ لا يَأْتِيْكَ إلا لِحَاجَةٍ   يَرُوْحُ بِهَا فِيْمَا يَرُوْحُ وَيَغْتَدِي

فَإِنِّي لآتِيْكُمْ تَشَكُّرَ مَا مَضَى   مِنَ الأَمْرِ واسْتِيْجَابَ مَا كَانَ فِي غَدِ

أي : ما يكون في غدٍ .

قال ابن جنِّي " **عذره فيه أنَّه جاء بلفظ الواجب تحقيقًا له وثقة بوقوعه ، أي : إنَّ الجميل منكم واقع متى أريد ، وواجب متى أطلب** "[(٣)] .

٢. إعلال أحدهما لإعلال صاحبه :

وهذا بيان ذلك :

☒ إعلال الماضي لإعلال المضارع :

مثاله : أنَّ العرب قالتَّ (أَغْزَيْتُ ، وغَازَيْتُ ، واسْتَغْزَيْتُ) فأعلَّتها بقلب الواو الَّتي هي لام الفعل ياء ؛ إذ الأصل فيها (أَغْزَوتُ ، وغَازَوْتُ ، واسْتَغْزَوْتُ) ، وقد أُعِلَّت مع أنَّه ليس فيها علَّة توجب الإعلال ، فالواو ساكنة مفتوح ما قبلها ، كما ترى ، وإنَّما فعلوا ذلك مراعاة لحال نظائرها من المضارع (يُغْزِي ، ويُغَازِي ، ويَسْتَغْزِي) ؛ إذ العلَّة فيه ، وهي أنَّ الزَّاي مكسورة قبل الواو فقلبت ياء لأجلها ، ثُمَّ أجري حكم القلب على نظائرها من الماضي[(٤)] .

---

(١) ينظر : التَّمام ص ٢٧ ، وينظر في وقوع كلٍّ واحد من الماضي والمضارع موقع صاحبه : أمالي ابن الشَّجري (١ / ٦٧ ، ١٥٣) (٢ / ٣٤ ، ٣٥ ، ٤٥٣) (٣ / ٤٩) .

(٢) ينظر : التَّمام ص ٢٨ ، ٢٩، وينظر شواهد أخرى على هذا في الخصائص (٣ / ٣٣٥ ، ٣٣٦).

(٣) المصدر السابق (٢ / ٣٣٥) ، وينظر شواهد أخرى على ذلك فيه (٢ / ٣٣٥ ، ٣٣٦) .

(٤) ينظر : المنصف (٢ / ١٦٤ ، ١٦٥) .

☒ إعلال المضارع لإعلال الماضي :

ومن أمثلة ذلك ما يأتي :

قول العرب (تَشْقَيَان) مثلاً ، بقلب الواو التّي هي لام الفعل ياء ، مع أنَّ ما قبلها مفتوح ، وهذا لا يوجب قلبًا ، وإنَّما أعلَّت بهذا القلب ؛ مراعاة لما اعتلَّ به نظيره الماضي ، وهو انكسار ما قبل لامه في : (شَقِوَ) ، فقلبت الواو ياء فقيل : (شَقِيَ) ، ثُمَّ حمل المضارع في هذا الحكم عليه ، والأمثلة على هذا كثيرة[1] .

وقول العرب (يَقُوْلُ ، ويَبِيْعُ ، وَيَخَافُ ، ويَهَابُ ، ويَطُوْلُ) : فأصل هذه الأفعال : (يَقْوُلُ ، وَيَبْيِعُ ، ويَخْوَفُ ، ويَهْيَبُ ، ويَطْوُلُ) ، وليس في هذه الصِّيَغ الأصول ما يوجب إعلالاً ؛ لأنَّ الواو والياء إذا سكن ما قبلهما جرتا مجرى الصَّحيح؛ وإنَّما أعلَّت مع سلامتها من العلَّة ؛ مراعاة لأصل نظائرها الماضية : (قَوَمَ ، وبَيَعَ ، وخَوِفَ ، وهَيِبَ ، وطَوُلَ) ؛ إذ اعتلَّت العينات فيها جميعًا بتحرُّكهنَّ وانفتاح ما قبلهنَّ ، فأزيلت هذه العلَّة بقلبهنَّ ألفات ، ثُمَّ روعي هذا الحكمُ في نظائرها المضارعة ، فحملت فيه عليها[2].

فالماضي والمضارع إذًا يعتلُّ أحدهما لاعتلال صاحبه ، ثُمَّ يُعَلُّ لإعلاله ، فهما شريكان في العلَّة ، والدَّواء ؛ لتناظرهما وتآخيهما ؛ وهذا القول من الصَّرفيين في معناه في هذين وغيرهما مما سيأتي نظير قوله (ﷺ) " **مَثَلُ الْمُؤْمِنِيْنَ فِي تَوَادِّهِمْ ، وَتَرَاحُمِهِمْ ، وَتَعَاطُفِهِمْ مَثَلُ الجَسَدِ الوَاحِدِ إذَا اشْتَكَى مِنْهُ عُضْوٌ تَدَاعَى لَهُ سَائِرُ الجَسَدِ بِالسَّهَرِ وَالحُمَّى** " (متفق عليه)[3].

---

(١) ينظر : المنصف (٢ / ١٦٥ ، ١٦٦) ، وينظر ، أيضًا : الخصائص (٢ / ٣٦) .

(٢) ينظر : المنصف (١ / ٦٥ ، ٢٤٧ ، ٢٤٨) (٢ / ٦٤) ، والخصائص (٣ / ٣٠٢) .

(٣) رياض الصَّالحين ص ١٠٧ ، ١٠٨ .

٣. أنَّ الماضي بُني على الحركة كما أنَّ المضارع معرب بالحركات[١] :

قال ابن جنِّي:

"..... شبَّهوا الماضي بالمضارع فبنوه على الحركة ؛ لتكون له مزيَّة على ما لا نسبة بينه ، وبين المضارع ، أعني مثال أمْرِ المُوَاجَهِ "[٢] .

وقد ذكر أبو سعيد السِّيرافيُّ ذلك مبسوطًا ، فبيَّن أنَّ الماضي توسَّط بين المضارع والأمر ، فنقص عن درجة المضارع ، وزاد على درجة الأمر ؛ فلم يعرب كالفعل المضارع لقصوره عنه ، ولم يسكن كفعل الأمر لفضله عليه ، وبُني على حركة واحدة ؛ إذ كان المتحرِّك أمكن من السَّاكن[٣] .

وقد نظَّر ابن جنِّي للفعل الماضي في توسُّطه بين أخويه ، وما انبنى على هذا التَّوسُّط من أحكام : بالفعل الرَّباعيِّ الَّذي توسَّط بين الثَّلاثيِّ والخماسيِّ ، فكان التَّصرُّف فيه دون تصرُّف الثَّلاثيِّ وفوق تصرُّف الخماسيِّ[٤] .

قال ابن جنِّي:

" ولهذا التَّنزيل نظائر كثيرة "[٥].

---

(١) ينظر: الخصائص (١ / ٦٤) .

(٢) المصدر السَّابق (١ / ٦٤) .

(٣) ينظر : شرح كتاب سيبويه (١ / ١٤٥) وقد بسط الحديث في هذا الموضع وذكر أربع علَل لبناء الماضي على الفتح دون غيره من الحركات .

(٤) ينظر : الخصائص (١ / ٦٤) .

(٥) المصدر السَّابق (١ / ٦٤) .

المبحث الثَّالث

التَّناظر بين الفعل واسم الفاعل

قال ابن جنِّي " **ألا ترى أنَّهم لَمَّا شَبَّهُوا الفعل باسم الفاعل فـأعربوه ،كَنَفُـوْا هذا المعنى بينهما ، وأَيَّدُوْهُ بأن شَبَّهُوْا اسم الفاعل بالفعل فأعملوه ، وهذا في معناه واضح سديد كما تراه** "(١) .

فالعلَّة في إعمال اسم الفاعل ، وإعراب المضارع كما هي في هذا النَّصِّ هـي مـا بين اسم الفاعل و الفعل من التَّناظر ، وقد تناثرت أوجه هذا التَّناظر في مؤلَّفـات ابـن جنِّي ، وسوف أذكرها مجموعة في سياق دراسة هاتين المسـألتَّين ، وأضيـف إليـها مـا ورد عند غيره من العلماء من أوجه هذا التَّناظر ، إن شاء الله تعالى .

مسألة إعمال اسم الفاعل

الاتِّفاق حاصل بين النُّحاة على أنَّ العلَّة في إعمال اسم الفاعل هي مناظرته للفعل ، واختلفوا في وجه هذا التَّناظر على مذهبين :

الأول : مذهب سيبويه ، والبصريِّين ، والفرَّاء(٢) :

وهو أنَّ اسم الفاعل عمل ؛ لأنَّه يناظر الفعل في لفظه ومعناه وهذان الوجهان لا يتحققان إلا مع الفعل المضارع(٣) ، وهذا بيان ذلك :

■ **التَّناظر اللَّفظيُّ :**

والمراد به التَّوافق في عـدد الحـروف ، والسَّـكنات والحركـات المطلقـة في حـالي التَّذكير والتَّأنيث ، وهذا لا يكون إلا مع الفعل المضارع ، فاسم الفـاعل (مُكْـرِم) ،

---

(١) الخصائص (١ / ١٨٨) ، وينظر (١ / ٣٠٥) .

(٢) ينظر : همع الهوامع (٥ / ٨١) ؛ وينظر ، أيضًا : شرح المفصَّل (٤ / ٨٤) ، وشرح ابن عقيل (٢ / ١٠٠) ، والإرشاد إلى علم الإعراب ص ١٩٧ ، والتَّصريح (٣ / ٢٧١) .

(٣) ينظر : شرح كافية ابن الحاجب للرضي (٢ / ٢٥١) .

ومؤنَّثه : (مُكْرِمَة) يناظران الفعلين (يُكْرِمُ ، و تُكْرِمُ) في كلّ ذلك ، وكذلك : (ذَاهِبٌ ، وقَاتِلٌ ، وقَائِمٌ) : ومؤنَّثاتها[١] .

وقد أطبقت كتب النَّحو على ذكر هذا الوجه في باب إعمال اسم الفاعل[٢] ، وقال عنه السَّيوطيُّ : إنَّه "**عمدة الشَّبه** " في هذا الباب[٣] .

■ التَّناظر المعنويُّ :

اسم الفاعل يدلُّ على الحدث ، والحدوث ، وفاعله[٤] كما يدلُّ عليها الفعل ، فاسم الفاعل في صورة الاسم ، ومعنى الفعل[٥] ، وهو في هذا مناظر للفعل عامَّة ؛ ولأنَّ التَّناظر اللَّفظيَّ لا يكون إلا مع الفعل المضارع فقد اشترط النُّحاة في اسم الفاعل العامل أن تكون دلالته الزَّمنيَّة على ذلك الحالَ أو الاستقبالَ[٦] ؛ليكون مناظرًا للمضارع فيها ، وسيأتي ذكر هذا الشَّرط مفصَّلاً .

وقد راعى القائلون بهذا المذهب تحقُّق وجهي التَّناظر اللَّفظيِّ والمعنويِّ في اسم

---

(١) أمَّا (ذَاهِبٌ ، وقَاتِلٌ) فيناظران (يَذْهَبُ ، ويَقْتُل) ؛ لأنَّ المراد مطلق الحركة لا عينها ، وأمَّا (قَائِمٌ) فيناظر (يَقُوْمُ) ؛ لأنَّ أصله (يَقْوُمُ) ، ثُمَّ أعلَّ بالنَّقل ، ينظر مغني اللَّبيب (٢/ ١٣٨).

(٢) ينظر مثلاً: الإيضاح ص ١٣٣ ، والمقتصد (١ / ٥٠٥ ، ٥٠٦) ، والتَّخمير (٣ / ٩٩) ، وشرح ابن عقيل (٢ / ١٠٠) ، وشرح المكوديِّ ص ١٦٣ .

(٣) ينظر : همع الهوامع (٥ / ٨١) ، وقد خالف المالقيُّ إجماع معظم النُّحاة على ملاحظة هذا الوجه من التَّناظر بقوله في رصف المباني ص ١٣٨"**وهذه الجهة ضعيفة لا تَسْتَتِبُ في كلِّ فعل واسم ، إنَّما هي في بعض الأسماء والأفعال** " .

(٤) ينظر : أوضح المسالك (٣ / ١٩٤) .

(٥) ينظر : الكتاب (١ / ١٠١) ، وتفسير المسائل المشكلة ص ٤٦ .

(٦) اسم الفاعل ـ بغضِّ النَّظر عن الإعمال وعدمه ـ يعبَّر به عن الأزمنة الثَّلاثة ، فيقال : (هذا ضاربُ زيدٍ أمسِ ، والآن ، وغدًا) بإجماع النُّحاة ، وقد خالفهم ابن الطَّرواة فزعم أنَّ اسم الفاعل لا يُدَلُّ به إلا على الحال ، فلا يقال : (هذا ضاربُ زيدٍ أمسِ) ، ولا (غدًا) ، ويرى ذلك في المضارع أيضًا ؛ وقوله غريب جدًّا ، وهو رَدٌّ عليه بالسَّماع والإجماع .

ينظر : البسيط (٢ / ٩٩٨) ، والإفصاح لابن الطَّرواة ص ٥٩ ، وابن الطَّراوة النَّحويّ ص ٢٣٠ .

الفاعل العامل ، وهذان الوجهان عندهم نظيرا العلَّتين في الممنوع من الصَّرف بهما ، فقد اشتُرِطَ تلازمهما لوقوع الحكم ، فالوجه الواحد منهما لا يكفي لإعمال اسم الفاعل كما أنَّ العلَّة الواحدة من العلَّتين لا تكفي لمنع الاسم من الصَّرف[١] .

الثَّاني : مذهب الكسائيِّ وبقيَّة الكوفيِّين والنَّحَّاس[٢] :

وهو أنَّ العلَّة في إعمال اسم الفاعل هي مناظرته الفعل في المعنى فقط ، دون التفات إلى التَّناظر اللَّفظيِّ .

وهذا التَّناظر المعنويُّ الَّذي اعتدُّوه سببًا لإعمال اسم الفاعل متحقِّق في الفعل ماضيه ومضارعه ؛ ولهذا كان إعماله عند هؤلاء أكثر منه عند أولئك وأشمل ، ومن هنا جاءت في رأيي تسمية الكوفيِّين اسم الفاعل بـ (**الفعل الدَّائم**)[٣] ؛ إذ لم يقيِّدوا عمله بشرط لاسيما الكسائي ، وسيأتي بيان ذلك .

ونتيجة لهذا الاختلاف بين الفريقين في تحديد العلَّة في إعمال اسم الفاعل: حصل الخلاف بينهم في شروط إعماله ، وهذا بيان ذلك مفصَّلاً في مبحثين :

الأول : إعمال اسم الفاعل المجرَّد من (أل) .

الثَّاني : إعمال اسم الفاعل المقترن بـ (أل) .

---

(١) ينظر : تفسير المسائل المشكلة ص ٢٩٩ ، و شرح التَّسهيل (٣ / ٧٥) .

(٢) ينظر : همع الهوامع (٥ / ٨١) ، وينظر ، أيضًا : شرح جمل الزَّجَّاجيِّ لابن عصفور (١ / ٥٥٠) .

(٣) ينظر : مجالس العلماء ص ٢٤٤ ، والخلاف بين النَّحويِّين ص ٢٠٦ - ٢٠٩ ، ودراسة في النَّحو الكوفيِّ ص ٢٥٤ .

أولاً : إعمال اسم الفاعل المجرّد من (أل)

مجموع ما اشترطه العلماء هنا أربعة شروط هي :

١. **أن يكون بمعنى الحال والاستقبال** :[١] فإن كان ماضيًا فلا يعمل إلا إذا كان لحكاية الحال ؛ وقد خالف في هذا الكسائي ، وهشام بن معاوية ، وأبو جعفر بن مضاء ، ومن وافقهم فأعملوه ماضيًا أيضًا[٢] ؛ لأنّ العلّة في إعماله عندهم معنويّة فقط .

٢. **أن يعتمد على واحد من الأمور الآتية**[٣] :

■ **أداة نفي صريح أو مؤوّل :**

فالصّريح نحو قوله :

مَـا رَاعٍ الخِـلاَّنُ ذِمَّـةَ نَـاكِثٍ ... بَلْ مَنْ وَفَى يَجِدُ الخَلِيْلَ خَلِيْلاَ

والمؤوّل كقوله :

وَإِنَّ امْـرَأً لَـمْ يُعْـنَ إلا بِصَـالِحٍ ... لَغَـيْرُ مُـهِيْنٍ نَفْسَـهُ بِالْمَطَـامِعِ

■ **أداة استفهام اسمًا أو حرفًا ظاهرًا أو مقدّرًا :**

فالظّاهر كقوله :

أَنَـاوٍ رِجَـالُكَ قَتْـلَ امْـرِئٍ ... مِنَ العِزِّ فِي حُبِّـكَ اعْتَـاضَ ذُلاً ؟!

والمقدّر كقوله :

لَيْتَ شِعْرِي مُقِيْمٌ العُذْرَ قَوْمِـي ... أَمْ هُـمُ لِي فِـي حُبِّـهَا عَاذِلُوْنَـا

---

(١) ينظر : الكتاب (١ / ١٣٠ ، ١٦٤) (٢ / ١٨) ، وشرح التّسهيل (٣ / ٧٣) .

(٢) ينظر : البسيط (٢ /٩٩٩) ، والمساعد (٢ / ١٩٧) ، والكوكب الدّرّيّ ص ٢٤٢ ، ٢٤٣ ، وهمع الهوامع (٥ / ٨١ ، ٨٢) ؛ وقد أورد د. محمد آدم الزّاكي مناظرة بين الكسائيّ وأبي يوسف الأنصاريّ تفيد أنّ الكسائيّ لم يخالف في هذا الشّرط .

ينظر : النّحو والصّرف في مناظرات العلماء ومحاوراتهم ص ٨٢ - ٨٦ .

(٣) ينظر : المقتصد (١ / ٥٠٨ - ٥١٢) ، وشرح جمل الزّجاجي لابن عصفور (١ / ٥٥٣) ، وشرح التّسهيل (١ / ٧٣ ، ٧٤) ، وأوضح المسالك (٣ / ١٩٥ - ١٩٧) .

■ **موصوف ظاهر أو مقدَّر :**

فالظَّاهر نحو : (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مُكْرِمٍ عَمْرًا) .

والمقدَّر كقوله :

وَمَا كُلُّ ذِي لُبٍّ بِمُؤْتِيكَ نُصْحَهُ … وَلا كُلُّ مُؤْتٍ نُصْحَهُ بِلَبِيبِ

أي : (وَلا كُلُّ رَجُلٍ مُؤْتٍ) .

■ **صاحب خبر** : سواء كان مبتدأ ، أو فعلاً ناسخًا ، أو حرفًا ناسخًا :

فالمبتدأ نحو (هَذَا مُكْرِمٌ عَمْرًا) .

والفعل النَّاسخ نحو (كَانَ زَيْدٌ مُكْرِمًا عَمْرًا) ، و (ظَنَنْتُ زَيْدًا مُكْرِمًا عَمْرًا) .

والحرف النَّاسخ نحو (إِنَّ زَيْدًا ضَارِبٌ عَمْرًا) .

■ **صاحب حال** : نحو (جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا جَمَلاً) [(١)] .

فاسم الفاعل إذا اعتمد على أحد هذه الأمور قوي فيه جانب الفعليَّة[(٢)] ، ولهذا اشترطه البصريُّون إلا الأخفش ، الَّذي وافق الكوفيِّين في عدم اشتراطه ؛ إذ يجيزون إعمال اسم الفاعل مطلقًا ، فيقولون : (ضَارِبٌ زَيْدٌ عَمْرًا)[(٣)] .

٣. ألا يُصَغَّر :

للعلماء في إعمال اسم الفاعل المصغَّر ثلاثة مذاهب ، هي :

■ **عدم إعماله مطلقًا :**

فلا يجوز نحو (هَذَا ضُوَيْرِبٌ زَيْدًا) ؛ لعدم وروده ، ولأنَّ التَّصغير من خواصِّ الأسماء ، فيبتعد به اسم الفاعل عن شبه الفعل ؛ لأنَّ بنيته تتغيَّر ، والبنية هي عمدة

---

(١) زاد ابن مالك : الاعتماد على حرف النِّداء في نحو : (يَا طَالِعًا جَبَلاً) ، وقد استدرك عليه ابنه ذلك : بأنَّ اعتماده هنا على موصوف مقدَّر ، أي : (يَا رَجُلاً) ، أمَّا النِّداء فإنَّه من خواصِّ الأسماء ، وهو ما فعله ابن هشام ، أيضًا ، واعتدَّه سهوًا من ابن مالك .

ينظر : شرح ألفيَّة ابن مالك ص ٤٢٤ ، وأوضح المسالك (٣ / ١٩٧) .

(٢) ينظر : البسيط (٢ / ١٠٠٠) ، وشرح جمل الزَّجاجي لابن عصفور (١ / ٥٥٣) .

(٣) ينظر : ائتلاف النُّصرة ص ٨٦ ، وهمع الهوامع (٥ / ٨١) .

الشَّبه بينهما ، كما أنَّ معناه يتغيَّر ؛ لأنَّ التَّصغير وصف ، فقولك (ضُوَيْرِب) يعني (ضَاربٌ صَغِيْر) ، والوصف معنى لا تقبله الأفعال[١] .

وقد نصَّ سيبويه على قبح إعمال المصغَّر في كتابه[٢] ، وهو مذهب البصريِّين والفرَّاء[٣] ؛ ولذلك اشترطوا هذا الشَّرط .

■ **إعماله مطلقًا :**

وهو مذهب الكسائيِّ ، وغير الفرَّاء من الكوفيين ، ووافقهم أبو جعفر النَّحَّاس[٤] ، وقد نقل السَّيوطيُّ عن ابن مالك قوله في (التَّحفة) عن هذا المذهب " **هو قويٌّ بدليل إعماله محوَّلاً للمبالغة** "[٥] .

وهذا مردود عندي بقول ابن جماعة " **والفرق بين التَّصغير والمبالغة أنَّ المبالغة فيها ما في اسم الفاعل وزيادة ، وكأنَّه مكرَّر ، والتَّصغير أنقص منه** "[٦] .

وكأنَّ ابن جماعة يريد أنَّ زيادة المعنى بالمبالغة قد عوَّضته ما فاته من التَّناظر اللَّفظيِّ بتحويله إلى صيغة المبالغة .

■ **التَّفصيل في المسألة :**

وذلك على النَّحو الآتي :

□ إن كان اسم الفاعل له مكبَّر ملفوظ به فلا يجوز إعماله مصغَّرًا .

---

(١) ينظر : التَّكملة ص ٤٩٦ ، والخاطريَّات (٢ / ٥٧) ، والمبهج ص ١٧٤ ، ١٧٥ ، وشرح التَّسهيل (٣ / ٧٨ ، ٧٩) ، وسوف تدرس مناظرة التَّحقير للوصف في مسألة مستقلة في ص ٢٥١ من هذا البحث .

(٢) ينظر : (٣ / ٤٨٠) .

(٣) ينظر : شرح جمل الزَّجَّاجيِّ لابن عصفور (١ / ٥٥٤) ، وارتشاف الضَّرب (٥ / ٢٢٦٨) ، وتوضيح المقاصد (٣ / ٨٥١) ، وهمع الهوامع (٥ / ٨١) .

(٤) تنظر : المصادر السَّابقة في المواضع نفسها .

(٥) همع الهوامع (٥ / ٨١) ، وكلام ابن مالك في شرح التَّسهيل عن المصغَّر لا يوحي بشيء من مضمون هذا النَّقل : ينظر (٣ / ٧٤ ، ٧٨ ، ٧٩) .

(٦) شرح كافية ابن الحاجب لابن جماعة ص ٢٥٧ .

▫ وإن كان لم يستعمل إلا مصغَّرًا ، ولم ينطق به مكبَّرًا جاز إعماله .

وهذا مذهب ابن عصفور[١] ، وقوله مردود بتطرُّق الاحتمال والتَّوجيه إلى شواهده[٢] .

٤. ألا يوصف :

العلماء في مسألة إعمال اسم الفاعل الموصوف على ثلاثة مذاهب[٣] ، أيضًا ، هي :

- **عدم إعماله مطلقًا** ؛ لأنَّ الوصف من خصائص الأسماء ، وبه تزول مناظرة الفعل ، وهو اختيار ابن مالك[٤] .
- **إعماله مطلقًا** : وهو مذهب الكسائيِّ ، والكوفيِّين إلا الفرَّاء ؛ ولم يكتف الكسائيُّ بذلك ، بل أجاز إعماله موصوفًا في معموله ، متقدِّمًا عليه وعلى صفته ، في نحو (أنَا زَيْدًا ضَاربٌ أيُّ ضَاربٍ)[٥] .

وقد ردَّ عليه ابن مالك قوله ، وفنَّدَ شواهده بما فيه مَقْنَعٌ أيُّ مَقْنَع[٦] .

- **التَّفصيل في المسألة :**

وذلك على النَّحو الآتي :

---

(١) نقل عنه ذلك أبو حيان في ارتشاف الضَّرب (٥ / ٢٢٦٨) ، أمَّا الثَّابت في كتبه التي اطلعت عليها فهو عدم الإعمال مطلقًا ، ينظر في كتابيه : شرح جمل الزَّجَّاجيِّ (١ / ٥٥٤) ، والمقرَّب (١ / ١٢٤)

(٢) ينظر في ذلك : شرح الأشمونيِّ (٢ / ٢١٧) وحاشية الصَّبان عليه (٢ / ٩٠٦) .

(٣) ذكر بعض النُّحاة أنَّ في هذه المسألة مذهبين فقط :

- المنع مطلقًا: وذكروا أنَّه اختيار ابن مالك .
- والتَّفصيل : ونسبوه إلى الكسائيِّ ومن وافقه .

والأحوط ما أثبتُّه ؛ ينظر : توضيح المقاصد (٣ / ٨٥٢) ، وتعليق الفرائد (٧ / ٣٠٥) ، وشرح الأشمونيِّ (٢ / ٢١٧) .

(٤) ينظر : شرح التَّسهيل (٣ / ٧٤) ، وشرح الكافية الشَّافية (٢ / ١٠٤٢)

(٥) ينظر : ارتشاف الضَّرب (٥ / ٢٢٦٨) .

(٦) ينظر : شرح التَّسهيل (٣ / ٧٤) .

= إن وصف اسم الفاعل بعد العمل فلا مانع من ذلك ،كأن تقول (هَذَا ضَاربٌ زَيْدًا عَاقِلٌ) ؛ لأنَّ ضعفه بالوصف يحصل بعد عمله[١] .

= وإن وصف قبل العمل فلا يعمل ، وبهذا لا يجوز أن يقال (هَذَا ضَاربٌ عَاقِلٌ زَيْدًا) ، وقد نصَّ سيبويه على تقبيح هذا التَّعبير[٢] .

وهذا مذهب البصريِّين ، والفرَّاء[٣] ، وهو اختيار جماعة من المتأخرين منهم : ابن خروف[٤] ، وابن أبي الرَّبيع[٥] ، وابن عصفور[٦] .

والخلاف بين العلماء في إعمال اسم الفاعل المجرَّد إنَّما هو في نصبه المفعول[٧] بالنِّسبة إلى المتعدِّي ، فمن اشترط هذه الشُّروط الأربعة فإنَّما اشترطها في هذا فحسب . أمَّا رفع الفاعل فلا خلاف عليه عند الجميع مَن اشترط ، ومَن لم يشترط ، فاسم الفاعل المجرَّد يرفع الفاعل في جميع حالاته ، إلا حالة واحدة وقع فيها خلاف بين العلماء ، وهي إذا كان ماضيًا ، ومجموع مذاهب العلماء فيها يتَّضح في التَّفصيل الآتي :

■رفعه الفاعلَ الظَّاهرَ :

وللعلماء فيه مذهبان :

□ **أنَّه يرفعه** : وهو ظاهر كلام سيبويه[٨]، واختاره الرَّضيُّ[٩]، وابن عصفور[١٠]،

(١) ينظر : توضيح المقاصد (٣ / ٨٥٢) .

(٢) ينظر : الكتاب (٢ / ٢٩) .

(٣) ينظر : ارتشاف الضَّرب (٥ / ٢٢٦٨) .

(٤) ينظر : شرح جمل الزَّجَّاجيِّ (١ / ٥٣٢) .

(٥) ينظر : البسيط (٢ / ١٠٠٠) .

(٦) ينظر : شرح جمل الزَّجَّاجيِّ (١ / ٥٥٤) .

(٧) ينظر : تعليق الفرائد (٧ / ٣٠٥) ، والتَّصريح (٣ / ٢٧٦) .

(٨) كما نقل ذلك عنه بعض النحاة ، ينظر : توضيح المقاصد (٣ / ٨٤٩) ، و شرح الأشمونيِّ (٢ / ٢١٦) .

(٩) ينظر : شرح كافية ابن الحاجب (٣ / ٤٨٣) .

(١٠) ينظر : المساعد (٢ / ١٩٨) ، و شرح الأشمونيِّ (٢ / ٢١٦) .

وابن هشام الأنصاريُّ[(١)] ؛ وهو الصَّحيح ؛ لأنَّه يقال (زَيْدٌ قَائِمٌ أَبُوْهُ أَمْسِ) ، وليس في مثل هذا التَّعبير ريبة .

▫ **أنَّه لا يرفعه** : وهو قول ابن جنِّي[(٢)] ، واختاره الشَّلوبين[(٣)]، أمَّا ابن خروف فلم يصرِّح بالمنع ، بل اكتفى بالتَّضعيف[(٤)] .

■ رفعه الفاعل المضمر :

وفيه التَّفصيل الآتي :

▫ **رفعه الضَّمير المستتر :**

وهذا لا خلاف فيه بين العلماء فهو جائز اتِّفاقًا[(٥)] .

▫ **رفعه الضَّمير البارز :**

نقل ابن عصفور الاتِّفاق على جوازه بين العلماء[(٦)] ، ونقل غيره الخلاف على قولين :

= **أنَّه لا يرفعه** : وهو قول ابني طاهر وخروف[(٧)] ، قال المراديُّ (وهو بعيد)[(٨)].

---

(١) ينظر : التَّصريح (٣ / ٢٧٦) .

(٢) لم أجد في مؤلَّفات ابن جنِّي التَّي بين أيدينا ما يشعر بذلك ، بل ظاهر قوله أنَّه يرى الرَّأي الأول ؛ إذ قال في الخاطريَّات (١ / ١٢٩) " .... **فإذا لم يجز واحد منهما لزم أن يخلو اسم الفاعل من مرفوع به مظهر أو مضمر ، وهذا غير جائز** " ؛ فابن جنِّي أطلق في قوله (اسم الفاعل) ولم يقيِّده بزمن .

(٣) ينظر في نسبة هذا القول إلى ابن جنِّي واختيار الشَّلوبين إياه : توضيح المقاصد (٣ / ٨٤٩) ، والمساعد (٢ / ١٩٨) ، و شرح الأشمونيِّ (٢ / ٢١٦) .

(٤) ينظر : شرح جمل الزَّجَّاجيِّ (١ / ٥٣٢) .

(٥) ذكر ذلك الشَّيخ خالد الأزهري ، وصحَّح الصَّبان قوله ؛ وقد ذكر ابن عقيل أنَّ هذا هو قول الجمهور ، وأنَّ ابني طاهر وخروف خالفاهم ، ومنعا رفعه المستتر ؛ وأظنُّ هذا سهوًا من ابن عقيل ؛ إذ إنَّ هذا الخلاف في البارز دون المستتر ، ينظر : التَّصريح (٣ / ٢٧٢) ، وحاشية الصَّبان (٢ / ٩٠٦) ، والمساعد (٢ / ١٩٨) .

(٦) كما نقل عنه الأشموني ، ينظر : شرح الأشمونيِّ (٢ / ٢١٦) .

(٧) ينظر : توضيح المقاصد (٣/ ٨٤٩) ، وهمع الهوامع (٥ / ٨٢) .

(٨) ينظر : توضيح المقاصد (٣ / ٨٤٩) .

=**أنَّه يرفعه** : وهو قول الجمهور[١] ، وهو الصَّحيح .

والرَّاجح عندي في مسألة إعمال اسم الفاعل المجرَّد هو اشتراط الشُّروط الأربعة ؛ وذلك للأسباب الآتية :

١. أنَّ اسم الفاعل بتحقُّقها يكون في أقوى حالات مناظرته للفعل المضارع ، الَّتي هي العلَّة في إعماله ، ونقص شرط منها يعني نقص قدرته على العمل .

٢. أنَّ مراتب الفروع بعد مراتب الأصول[٢] ، واسم الفاعل فرع في العمل فحقُّه أن يكون بينه وبين الفعل المضارع ، الَّذي هو الأصل ، فرق في العمل ، فالفعل يعمل مطلقًا ، وهو يعمل بهذه الشُّروط[٣] .

٣. أنَّ شواهد من خالف في كلِّ شرط أمكن تخريجها عند العلماء بما يسقط الاعتراض بها .

ويبدو أنَّ هذا هو ما يذهب إليه ابن جنِّي ، وإن لم يصلنا في كتبه الباقية ما ينصُّ في موضع واحد على اشتراطه هذه الشُّروط ، وإنَّما ذهبت إلى ذلك للأسباب الآتية :

- أنَّه مذهب شيخه الفارسي ، وهو لا يكاد يخالفه[٤] .
- أنَّه نصَّ على أنَّ اسم الفاعل عمل بالحمل على الفعل **المضارع** ، وهذا يعني اشتراطه التَّناظر اللَّفظيَّ والمعنويَّ[٥] ، لأنَّه نصَّ على اشتراطه الدِّلالة على الحال والاستقبال[٦] .
- أنَّه نصَّ على أنَّ اسم الفاعل " **يخرج من شبه الفعل بالتَّحقير ... ؛ إذ التَّحقير من خواصِّ الأسماء** "[٧] ، كما نصَّ على أنَّ الوصف " **يخرجه من شبه الفعل** "[٨] ؛ وتصريحه هذا يعني أنَّه يرى اشتراط عدم التَّحقير والوصفيَّة في إعمال اسم الفاعل المجرَّد .

---

(١) ينظر : توضيح المقاصد (٣ / ٨٤٩) ، و شرح الأشمونيِّ (٢ / ٢١٦) .

(٢) ينظر : المقتصد ص ٥٠٨ .

(٣) تنظر : الفروق بين اسم الفاعل والفعل في : الأشباه والنَّظائر (٢ / ٤٥٨ ٤٦١) .

(٤) ينظر : الإيضاح ص ١٣٣ - ١٣٨ ، والتَّكملة ص ٤٩٦ .

(٥) ينظر : الخصائص (١ / ١٨٨ ، ٣٠٥) ، والتَّمام ص ١١٣ .

(٦) ينظر : المحتسب (٢ / ٣٢٧) .

(٧) الخاطريَّات (٢ / ٥٧) .

(٨) المصدر السَّابق (٢ / ٥٧) .

ثانيًا : إعمال اسم الفاعل المقترن بـ (أل)

لا خلاف بين العلماء في أنَّ اسم الفاعل المقترن بـ (أل) يرفع الفاعل مطلقًا ، سواء كان ظاهرًا ، أم مضمرًا ؛ بارزًا ، أم مستترًا ؟

وإنَّما وقع الخلاف في نصبه المفعول إذا كان متعديًا ، ومجموع مذاهب العلماء في ذلك ثلاثة هي[١] :

■ **أنَّه يعمل ذلك مطلقًا** : في الأزمنة الثَّلاثة معتمدًا أو غير معتمد ، فينصب المفعول بنفسه فيقال : (جَاءَ الْمُكْرِمُ زَيْدًا أمْسِ) و (الآنَ) و (غَدًا) .

والعلَّة في ذلك أنَّ (أل) هذه موصولة ، واسم الفاعل حالٌّ بعدها محلَّ الفعل ، والفعل يعمل مطلقًا ، فكذا ما حلَّ محلَّه .

وهذا هو مذهب جمهور النُّحاة[٢] ؛ واشترط فيه ابن أبي الرَّبيع ألا يصغَّر ، وقبَّح نحو (هَذَا الضُّوَيْرِبُ زَيْدًا)[٣] ، أمَّا الوصفيَّة فإنَّ الاسم الموصول لا يوصف إلا بعد كمال صلته ، فهو إن وصف وصف بعد أن يعمل ، فلا داعي لاشتراط عدم الوصفيَّة في جواز إعماله[٤] .

■ **أنَّه لا يعمل ذلك** : لأنَّ (أل) ليست موصولة ، بل هي معرِّفة كالَّتي في (الغلام ، والرَّجل) ، وهذا مذهب الأخفش ، والمازنيِّ ، ثُمَّ اختلفا في ناصب المنصوب بعده على رأيين هما :

---

(١) خالف ابن مالك نفسه ؛ إذ ذكر هذا الخلاف في شرح التَّسهيل ، في حين أنَّه نصَّ على عدم الخلاف في شرح الكافية الشَّافية ، وتابعه في هذا الأخير ابنه ، ينظر : شرح التَّسهيل (٣ / ٧٦ - ٧٨) ، وشرح الكافية الشَّافية (١ / ١٠٢٩) ، وشرح الألفيَّة لابن النَّاظم ص ٤٢٦ .

(٢) ينظر : الكتاب (١ / ١٨١ ، ١٨٢) ، وارتشاف الضَّرب (٥ / ٢٢٧٢) ، وتوضيح المقاصد (٣ / ٨٥٢) ، والتَّصريح (٣ / ٢٦٩) ، وهمع الهوامع (٥ / ٨٢) .

(٣) ينظر : البسيط (٢ / ١٠٠١) .

(٤) ينظر : المصدر السَّابق (٢ /١٠٠١) .

= **أنَّه منصوب على التَّشبيه بالمفعول به** : كما في الصِّفة المشبَّهة في قولك : (هَذَا زَيْدٌ الحَسَنُ الوَجْهَ) ، وهو قول الأخفش[١] ، وقد ضَعَّفَهُ الرَّضيُّ[٢] .
وفَصَّلَ أصحاب الأخفش فقالوا : إن قُصد بـ (أل) العهد فعلى ما قال ، وإن قصد بها معنى (الَّذي) فالنَّصب باسم الفاعل على أنَّه مفعول به[٣] .

= **أنَّه منصوب بفعل مضمر** : وهذا مذهب المازنيِّ[٤] ؛ وابن مالك يرى فيه تكلُّفًا لا حاجة إليه[٥] .

■ **أنَّه يعمل ذلك إذا كان ماضيًا فقط** : ولا يعمل إذا كان معناه الحال والاستقبال ، وهذا مذهب الرَّمانيِّ[٦] ، ونسبه الرَّضيُّ إلى أبي عليٍّ الفارسيِّ[٧] ، ونقل عن ابن الدَّهان نسبته إلى سيبويه[٨] .
وقد بيَّن ابن مالك أنَّ من قال بهذا القول ، أو نسبه إلى سيبويه فإنَّما فعل ذلك اغترارًا بظاهر عبارة سيبويه في قوله " **هذا باب صار الفاعل فيه بمنزلة (الَّذي فَعَلَ) في المعنى** "[٩] ، وتكراره تفسير (الضَّارب) بـ (الَّذي ضَرَبَ) فَعَبَّرَ بالماضي في هذا السِّياق في غير موضع من كتابه[١٠] .

---

(١) ينظر : شرح التَّسهيل (٣ / ٧٧) ، وارتشاف الضَّرب (٥ / ٢٢٧٣) ، وتوضيح المقاصد (٣ / ٨٥٢) ، وهمع الهوامع (٥ / ٨٢) .
(٢) ينظر : شرح كافية ابن الحاجب (٣ / ٤٨٩) .
(٣) ينظر : شرح التَّسهيل (٣ / ٧٧) .
(٤) ينظر : شرح كافية ابن الحاجب للرضيِّ (٣ / ٤٨٩) ، وشرحها لابن جماعة ص ٢٥٨.
(٥) ينظر : شرح التَّسهيل (٣ / ٧٨) .
(٦) ينظر : المصدر السَّابق (٣ / ٧٦) ، وارتشاف الضَّرب (٥ / ٢٢٧٣) ، وتوضيح المقاصد (٣ / ٨٥٣) ، والرُّمانيُّ النَّحويُّ ص ٣٣٢ .
(٧) ذكر أنَّ الفارسيَّ قال به في كتاب الشِّعر ولم أجده فيه .
ينظر : شرح كافية ابن الحاجب (٣ / ٤٨٨) .
(٨) ينظر : المصدر السَّابق (٣ / ٤٨٨) .
(٩) الكتاب (١ / ١٨١) .
(١٠) ينظر مثلاً : (١ / ١٣٠ ، ١٣١ ، ١٨١ ، ١٨٢) .

ترى أنَّ (أل) موصولة ، واسم الفاعل (مُتَقَاعِسًا) في البيت بمعنى الحال.

ومن هذا أنّه علّق على بيت المتنبي :

العَارِفِيْنَ بِهَا كَمَا عَرَّفْتَهُمْ　　وَالرَّاكِبِيْنَ جُدُوْدُهُمْ أُمَّاتِهَا

فقال " **كان الوجه أن يقول** (**والرَّاكِبُ جُدُوْدُهُمْ أُمَّاتِهَا**) ؛ **لأنَّه في معنى** (**الَّذين رَكِبَتْ جُدُوْدُهُمْ أُمَّاتِهَا**) ، **كما تقول** (**مَرَرْتُ بِالقَوْمِ القَائِمِ أخُوْهُم**) ، **أي** (**الَّذينَ قَامَ أخُوْهُم**) ... "[١] ، وفي هذا دليل كافٍ على أنَّ مذهب ابن جنِّي هو مذهب جمهور النُّحاة .

وإنّما أطلت في استقصاء مذاهب العلماء في هذه المسألة ؛ لأنَّها ذات صلة وثيقة بالتَّنظير ؛ إذ إنَّ التَّنظير هو علَّة إعمال اسم الفاعل في جميع الأقوال ، وإنَّما اختلفت في اكتفاء بعضها ببعض وجوه التَّناظر سببًا للإعمال ، في حين اشْتُرِطَ توافر الوجوه في بعضها الآخر .

وخلاصة القول أنَّ محلَّ النِّزاع بين الفريقين إنَّما هو إعمال اسم الفاعل الماضي ، فالكسائيُّ ومن وافقه يعملونه مطلقًا كما رأينا ، أمَّا البصريُّون ومن وافقهم فلا يعمل الماضي عندهم إلا في حالتين ، هما :

١. إذا كان موصولاً بـ (أل) :

وإنَّما جاز إعماله عندهم ماضيًا مع اشتراطهم التَّناظر اللَّفظيَّ والمعنويَّ معًا في كلِّ اسم فاعل عامل ؛ لأنَّه حينما وقع صلة لـ (أل) وجب تأويله بالفعل كما يجب تأويل (أل) بـ (الَّذي) ، أو أحد فروعه ؛ فقام تأويله مقام ما فاته من التَّناظر اللَّفظيِّ ، ونظير ذلك أنَّ كلاًّ من : **لزوم التَّأنيث في المؤنث بالألف** ، **وعدم النَّظير من الآحاد في صيغة منتهى الجموع** قد قام مقام سبب ثانٍ في منع الصَّرف[٢] .

٢. أن يكون مجرَّدًا محكيَّة به الحال :

نحو قوله(تعالى)﴿ **وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالوَصِيْدِ** ﴾ [الكهف : ١٨] إذ المراد

(١) الفسر (٢ / ١٢٥ ، ١٢٦) .

(٢) ينظر : شرح التَّسهيل (٣ / ٧٥ ، ٧٦) ، وهمع الهوامع (٥ / ٨٢) .

ـ والله أعلم بمراده ـ حكاية الحال الماضية ؛ يدلُّ على ذلك أمور منها :

- صحَّة تقدير وقوع المضارع (يَبْسُط) مكان اسم الفاعل (بَاسِط) .
- أنَّ الجملة حاليَّة والواو واو الحال .
- أنَّه (سبحانه) قال ﴿ وَنُقَلِّبُهُمْ ﴾ ولم يقل (وقلَّبناهم)[(١)] .

أمَّا فيما عدا هاتين الحالتين فلا يجوز إعمال اسم الفاعل الماضي بنصبه المفعول مطلقًا ، بل تجب إضافته إليه فيقال (رَأَيْتُ ضَاربَ زَيْدٍ أَمْسِ نَادِمًا) .

فإن كان اسم الفاعل المجرَّد الماضي متعدِّيًا إلى أكثر من مفعول فيضاف إلى الأوَّل بإجماع البصريِّين ومن وافقهم[(٢)] ، وأمَّا ما بعد الأوَّل فينصب ، فيقال (هَذَا مُعْطِي زَيْدٍ دِرْهَمًا أَمْسِ ، و هَذَا مُعْلِمُ زَيْدٍ أَخَاهُ قَائِمًا) .

واختلفوا في ناصبه على قولين :

- **أنَّه فعل مقدَّر يدلُّ عليه اسم الفاعل** ، على تقدير (أَعْطَاهُ ، وَأَعْلَمَهُ) ، وهو مذهب جمهور النُّحاة[(٣)] .
- **أنَّه اسم الفاعل نفسه وإن كان ماضيًا** ، وهو مذهب السِّيرافيِّ ، والأعلم ، واختاره قوم منهم : ابن أبي العافية ، والشَّلوبين[(٤)] ، وابن عصفور[(٥)] .

وقد استدلوا بالأدلَّة الآتية :

١.أنَّ اسم الفاعل الماضي عند إضافته إلى مفعوله الأول يناظر اسم الفاعل الدَّالِّ على الحال والاستقبال في وجهين :

---

(١) ينظر : المحتسب (٢ / ٣٢٧) و (١ / ٣٠٥) ، والتَّمام ص ٩٤ ، ٩٥ ؛ وينظر أيضًا : الإيضاح ص ١٣٤ ، وشرح قطر النَّدى ص ٣٠١ ، والتَّصريح (٣ / ٢٧٢) .

(٢) ينظر : شرح جمل الزَّجَّاجيِّ لابن عصفور (١ / ٥٥٢) .

(٣) ينظر : الإيضاح ص ١٣٥ ، وشرح التَّسهيل (٣ / ٧٨) ، والبسيط (٢ / ١٠٠٩) ، وشرح جمل الزَّجَّاجيِّ لابن عصفور (١ / ٥٥٢) ، والمساعد (٢ / ١٩٨) .

(٤) ينظر : شرح التَّسهيل (٣ / ٧٨) ، والمساعد (٢ / ١٩٨) ؛ وكلام الشَّلوبين في التَّوطئة لا يوحي بذلك ، ينظر ص ٢٦٢ .

(٥) ينظر : شرح جمل الزَّجَّاجيِّ (١ / ٥٥٢) .

- أنَّه يطلب اسمًا مرتبطًا به بعده .

- أنَّ فيه ما يقوم مقام التَّنوين وهو المضاف إليه .

٢.أنَّه عند إضافته إلى معموله الأوَّل يناظر اسم الفاعل الموصول بـ (أل) في نحو (جَاءَنِي الضَّاربُ زَيْدًا) في عدم إمكان إضافته .

٣.أنَّه إذا قيل (هُوَ ظَانُّ زَيْدٍ أَمْسِ فَاضِلاً)[1] ، ثُمَّ قُدِّر ناصب (فَاضِل) بفعل مقدَّر ، لزم حذف أوَّل مفعوليه ، وحذف ثاني مفعولي (ظَانّ) ، وذلك لا يجوز ؛ لامتناع الاقتصار على أحد مفعولي (ظَنَّ)[2] .

والرَّاجح عندي مذهب الجمهور ؛ لأنَّ اسم الفاعل في هذه المسألة ضعيف عن العمل من جهتين : إضافته ، ودلالته على الماضي ؛ فابتعد بالإضافة عن مناظرة الفعل عامَّة ، وبدلالته الزَّمانيَّة عن مناظرة المضارع خاصَّة ، فكيف يعمل وهو بهذا الضَّعف في المفعول الثَّاني ، أو فيه وفي الثَّالث ، وقد منع أغلب النُّحاة إعمال اسم الفاعل الماضي المتعدِّي إلى واحد في مفعوله ، وهو واحد فحسب ، واسم الفاعل ثمَّة أقوى منه هنا بعدم إضافته لو أعمل ؟! .

هذا ، وأكتفي بهذا القدر من مسائل باب إعمال اسم الفاعل ؛ إذ هي المعنيَّة في هذا البحث ؛ لعلاقتها الوثيقة بالتَّنظير ، وأترك ما بقي من تفصيلاته خوف الإطالة ، والإملال ، والخروج عن مسار البحث ومسربه .

وإذا كنت قد ذكرت فيما مضى أوجه التَّنظير المعتمد عليها في إعمال اسم الفاعل : فإنَّ ثمَّة أوجهًا أخرى تربطه بالفعل عامَّة ، وبالمضارع خاصَّة ، وتنطق بما بينها من تراحم وتقارب ، وهذه وقفة متأنِّية معها عند ابن جنِّي وغيره .

---

(١) ذكر ابن أبي الرَّبيع أنَّ استخدام (ظَانّ) مجردًا من (أل) لم يثبت عن العرب أساسًا حتى يختلف فيه ، ينظر : البسيط (٢ / ١٠٠٩ ، ١٠١٠) .

(٢) تنظر هذه الأدلَّة في : شرح التَّسهيل (٣ / ٧٨) ، وشرح جمل الزَّجاجي لابن عصفور (١ / ٥٥٠٢) ، وحكى ابن أبي الرَّبيع مذهبًا ثالثًا هو أنَّ اسم الفاعل الماضي إن كان من باب (ظننت) نصب بنفسه ، وإن لم يكن فالنَّاصب فعل مقدر، وعزاه إلى الشَّلوبين ؛ ينظر : البسيط (٢ / ١٠٠٨ ، ١٠٠٩) .

أوجه التّناظر بين اسم الفاعل والفعل

اسم الفاعل يناظر الفعل عامّة ، والمضارع منه خاصّة ، وقد تناثرت في كتب ابن جنّي مظاهر تدلُّ على قوّة هذا التّناظر عامّه وخاصّه ، وعند غيره من النُّحاة ، ومن ذلك:

١. **أنّ اسم الفاعل يعتلُّ باعتلال فعله ويصحُّ بصحّته** ، فلذلك يقال (قَائِمٌ ، وَبَائِعٌ ؛ ومُقِيْمٌ ، وَمُرِيْدٌ ؛ ومُسْتَقِيْمٌ ، ومُسْتَفِيْدٌ) مُعَلَّةً لإعلال أفعالها .

وهذه قاعدة مطّردة ، قال المازنيُّ "**وجميع ما أعلّ فعله فـ (فاعل) منه معتلٌّ** "[(١)] .

٢. **أنّ اسم الفاعل يقوم مقام فعله في الدّلالة على مصدره المضمر** :

قال ابن جنّي عند قوله (تعالى) ﴿ **فوسّطن به جمعًا** ﴾ [العاديات:٥] بتشديد السِّين في قراءة علي بن أبي طالب ، وابن أبي ليلى ، وقتادة " **أي : أَثَرْنَ بِاليَدِ نَقْعًا ، وَوَسَّطْنَ بِالعَدْوِ جَمْعًا ، وأضمر المصدر لدلالة اسم الفاعل عليه كما أضمر لدلالة الفعل عليه في قوله : (مَنْ كَذَبَ كَانَ شَرًّا لَهُ) أي : كَانَ الكَذِبُ شَرًّا لَهُ .**

وقول الآخر :

إِذَا نُهِيَ السَّفِيْهُ جَرَى إِلَيْهِ وَخَالَفَ وَالسَّفِيْهُ إِلَى خِلَافِ

أي : جَرَى إِلَيْهِ السَّفَهُ ، وأضمره لدلالة (السَّفِيْه) عليه "[(٢)] ، فاسم الفاعل المجموع (العَادِيَات) في الآية الكريمة دلّ على مصدره المحذوف (العَدْو) ، والصِّفة المشبهة باسم الفاعل (السَّفِيْه) في البيت دالة على (السَّفَه) ، وهما في ذلك محمولان على الفعل ، لأنَّ "**دلالة الفعل على مصدره أقوى من دلالة الاسم عليه** " كما قال أبو الفتح[(٣)] .

---

(١) ينظر : المنصف (١ / ٢٨٠) ، وينظر كذلك (١ / ٢٨٢ ، ٣٣٠ ، ٣٣١) .

(٢) المحتسب (٢ / ٣٧٠) ، وينظر التّمام ص ٦٩ ، والتّنبيه ص ١٠٢ ، ١٠٣ .

(٣) التّمام ص ٦٩ .

٣. **أنَّ الضَّمير المنصوب باسم الفاعل يحذف معه كما يحذف مع الفعل نفسه :**

ذكر ابن جنِّي قول سعد بن ناشب المازنيِّ :

سَأَغْسِلُ عَنِّي العَارَ بِالسَّيْفِ جَالِبًا عَلَيَّ قَضَاءُ اللهِ مَا كَانَ جَالِبَا

ثُمَّ قال عنه " **أراد : (جَالِبَهُ) ، أي : جَالِبًا إِيَّاهُ ، فحذف الضَّمير مع اسم الفاعل كما تحذفه مع الفعل نفسه ، ومثله ما أراناه أبو عليٍّ من قوله (سبحانه) ﴿فاقض ما أنت قاض﴾** " [طه : ٧٢] **أي : قَاضِيْهِ ، في معنى : قَاضٍ إِيَّاهُ .**

وعليه القافية الأخرى في هذه القطعة ، وهي قوله :

وَيَصْغُرُ فِي عَيْنِي تِلَادِي إِذَا انْثَنَتْ يَمِيْنِي بِإِدْرَاكِ الَّذي كُنْتُ طَالِبَا

أي : طَالِبًا لَهُ ، أو طَالِبَهُ ، أو طَالِبًا إِيَّاهُ "[1] .

٤. **أنَّه لا يجوز الجمع في شعر واحد بين اسمي فاعل متماثلين في اللَّفظ** ، وإن اختلف صاحباهما ؛ لأنَّ ذلك لا يكون إلا إيطاءً[2] بإجماع العلماء ، فلا يجوز أن تجمع بين (قَائِم) و (قَائِم) قافيتين متتاليتين في شعر واحد ، وإن كان أحدهما رجلا ، وكان الآخر فرسًا ؛ في حين أنَّ العلماء يقولون : إذا اتَّفق اللَّفظان ، واختلف المعنيان : جاز و لم يكن إيطاءً ، كالجمع بين (بَكْر) و (بَكْر) أحدهما عَلَمٌ ، والآخر جَمَلٌ .

وإنَّما استثني اسم الفاعل لقوَّة مناظرته للفعل ؛ لأنَّه لا يجوز الجمع بين فعلين متَّفقين لفظًا قافيتين في شعر واحد ، وإن اختلف معناهما ؛ فلا يجوز الجمع بين (تَضْرِب) للمخاطب ، (وتَضْرِب) للغائبة مثلاً[3] .

---

(١) التَّنبيه ص ٣١ ، ٣٢ .

(٢) الإيطاء عند ابن جنِّي كما في مختصر القوافي ص ٣٢ " **هو أن تجمع في شعر واحد بين كلمتين بلفظ واحد ومعنى** " وهو من عيوب القافية ، وقد اشترط العلماء لجوازه الفصل بين اللَّفظين المكرَّرين، ثُمَّ اختلفوا في مقدار هذا الفاصل ، فقيل :بثلاثة أبيات أو سبعة أو عشرة أو أحد عشر أو عشرين بيتًا ، ينظر : الإرشاد الشَّافي ص ١٦٧ .

(٣) ينظر : الخاطريَّات (٢ / ١٥٩ ، ١٦٠) .

قال ابن جنِّي:

" **فقد عرفت بهذا وبغيره قوَّة شبه اسم الفاعل بالفعل ،فإذا كان كذلك قوي إعماله عمل الفعل** "[١] .

٥.**أنَّ نون الوقاية تلحقه كما تلحق الفعل** ، كما في قول الشَّاعر :

وَمَا أدْري وَظَنِّي كُلَّ ظَنٍّ أَمُسْلِمُنِي إِلَى قَوْمِي شَرَاحِي ؟

يريد (أمُسْلِمِيَّ) .

قال ابن جنِّي" **وهذا شاذٌ كما ترى فلا وجه للقياس عليه** "[٢] ، ومع ذلك فقد أورده شاهدًا على تمكُّن هذا التَّناظر في نفوس العرب وطبائعهم .

ومن شواهد ذلك أيضًا قول الشَّاعر :

ألا فَتًى مِنْ بَنِي ذُبْيَانَ يَحْمِلُنِي وَلَيْسَ حَامِلَنِي إلا ابْنُ حَمَّالِ[٣]

وفي هذا البيت عندي ـ ما يؤيِّد مذهب ابن جنِّي في أنَّ الَّذي حملهم على ارتكاب مثل هذا الشّذوذ هو قوَّة إحساسهم بهذا التَّناظر ، وتمكُّنه من نفوسهم ، فقد كان في وسع هذا الشَّاعر أن يقول (وَلَيْسَ يَحْمِلُنِي) ، ولكنَّه آثر عدم تكرار الفعل فاستبدل به اسم الفاعل منه ، وألحقه نون الوقاية كما ألحقها الفعل في آخر الشَّطر الأوَّل ، دعته إلى ذلك سليقته ، وطبعه ؛ وصولاً إلى ما اعتقده من قوَّة الشَّبه والتَّناظر[٤] ؛ كما أنَّه كان في وسع الأوَّل أن يقول (أيُسْلِمُنِي).

ومن شواهد هذا أيضًا ما أنشده الفرَّاء[٥] :

هَلِ اللهُ مِنْ سَرْوِ العَلاة مُرِيْحُنِي وَلَمَّا تَقَسَّمْنِي النِّبَارُ الكَوَانِسُ

قال (مُرِيْحُنِي) ، ولم يقل (يُرِيْحُنِي) ؛ والقول فيه كالقول في سابقيه .

---

(١) الخاطريَّات (٢ / ١٦٠) .

(٢) المحتسب (٢ / ٢٢٠) .

(٣) ينظر : الكامل (١ / ٤٦٧ ، ٤٦٨) ، والإنصاف (١ / ١٢٩) .

(٤) ينظر حديث العلامة محمد محمد أبو موسى عن السَّليقة اللُّغويَّة عند الشّعراء وارتكابها الشّواذ لتحقيق أغراض معنويَّة لطيفة في : خصائص التَّراكيب ص ١٥٤ ـ ١٥٩ .

(٥) ينظر : معاني القرآن (٢ / ٣٨٦) .

٦.أنَّه يؤكد بالنُّون حملاً على الفعل المضارع :

قال ابن جنِّي"وشَبَّهَ بعض العرب اسم الفاعل بالفعل ، فألحقه النُّون توكيدًا ،

قال : أَرَيْتَ إنْ جِئْتُ بِهِ أُمْلُوْدَا
مُرَجَّلاً وَيَلْبَسُ البُرُوْدَا
أَقَائِلُنَّ : أحْضِرُوْا الشُّهُوْدَا ؟

يريد : أَقَائِلُوْنَ ، فأجراه مجرى (أَتَقُوْلُوْنَ) ، وقال الآخر :

يَا لَيْتَ شِعْرِي عَنْكُمُ حَنِيْفَا أ شَاهِرُنَّ بَعْدَنَا السُّيُوْفَا ؟ "[١]

واستدلال ابن جنِّي بهذه الشَّواهد على قوَّة التَّناظر بين اسم الفاعل والفعل المضارع لا يعني أنَّه يقيسها ويقوِّيها، فهي عنده " لغة ضعيفة "[٢] استجازتها العرب؛ لقوَّة ذلك التَّناظر ؛ استحسانًا منهم لا عن قوَّة عِلَّة ، ولا عن استمرار عادة[٣] .

٧.أنَّه يعطف عليه الفعل المضارع :

كما في قوله (سبحانه) ﴿ فَرِحِيْنَ بِمَا آتَاهُمْ اللهُ مِنْ فَضْلِهِ وَيَسْتَبْشِرُوْنَ بِالَّذينَ لَمْ يَلْحَقُوْا بِهِمْ ... ﴾ [آل عمران : ١٧٠]، وكما في قوله (تعالى) ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ ﴾ [الملك : ١٩][٤] .

ومن ورود ذلك في الشِّعر قوله :

وَمَا أَنَا لِلشَّيءِ الَّذي لَيْسَ نَافِعِي وَيَغْضَبُ مِنْهُ صَاحِبِي بِقَئُوْلِ

قال أبو عليٍّ " فإذا دخل (يَغْضَبُ) في الصِّلة: عطف المضارع على اسم الفاعل ، وكلٌّ واحد من المضارع واسم الفاعل يعطف على الآخر ؛ لتشابههما "[٥] .

---

(١) سرُّ صناعة الإعراب (٢ / ٤٤٧) .

(٢) ينظر : المحتسب (٢ / ٢٢٠) .

(٣) ينظر : المصدر السَّابق (١ / ١٩٣) ، والخصائص (١ / ١٣٧) ؛ وينظر في هذا الوجه : خزانة الأدب للبغداديِّ (١١ / ٤٤٦ ، ٤٤٥) .

(٤) ينظر : إملاء ما من به الرَّحمن (١ / ١٥٧) (٢ / ٢٦٦) .

(٥) كتاب الشِّعر (٢ / ٤٢٧) .

والعطف بالواو نظير التَّثنية ، والتَّثنية تقتضي تساويَ حال الاسمين وتشابههما ،كما قال أبو الفتح وأوضح[١] .

٨. **أنَّ اسم الفاعل يثنَّى ويجمع كما أنَّ الأفعال تلحقها علامات التَّثنية والجمع**[٢] :

فيقال (ضَارِبَانِ ، و يَضْرِبَانِ ؛ و ضَارِبُوْنَ ، و يَضْرِبُوْنَ ؛ و ضَارِبَات ، ويَضْرِبْنَ) ، فيلحق بكلٍّ منهما ما يدلُّ على التَّثنية والجمع[٣] ، وقد نَبَّهَ عبد القاهر في هذا الوجه من التَّنظير على أمرين مهمَّين هما[٤] :

- أنَّ مراد النُّحاة من هذا التَّنظير الشَّبه اللَّفظي الظَّاهر دون التَّقدير ؛ يدلُّ على ذلك ما يأتي :

  - أنَّ ألف الاثنين ، وواو الجماعة في الأسماء حرفان ، في حين أنَّهما في الأفعال ضميران قائمان مقام الاسم الظَّاهر ، ولو كانا في الاسم بمنزلتهما في الفعل معنًى وتقديرًا لما جاز تغييرهما في حال النَّصب والجرِّ في قولك (مَرَرْتُ بِضَارِبَيْنِ ، وَضَارِبِيْنَ) ، لأنَّهما ثابتان في الأفعال ، فلَمَّا غُيِّرَا في الاسم علم أنَّ مراد النُّحاة هنا الشَّبه اللَّفظيُّ فحسب .

  - أنَّ النُّون في المثنَّى من الأسماء ، والمجموع جمع مذكر سالمًا عوض من الحركة والتَّنوين ، في حين أنَّها في الأمثلة الخمسة قائمة مقام الضَّمة .

- أنَّ التَّناظر بين (ضَارِبَات ، وَ يَضْرِبْنَ) أنقص من التَّناظر بين (ضَارِبَانِ ويَضْرِبَانِ) ، و (ضَارِبُوْنَ ، و يَضْرِبُوْنَ) ، وذلك أنَّ الألف والتَّاء لا تناظران نون النِّسوة في اللَّفظ ، فاقتصر التَّناظر على أنَّ في الموضعين ما يدلُّ على الجمع فقط .

---

(١) ينظر : التَّنبيه ص ٥٦ ، ٥٨ ، والمحتسب (٢ / ٩٠ ، ٣٠٢ ، ٣١١) .

(٢) تنظر علَّة عدم جواز تثنية الفعل وجمعه في : أسرار العربيَّة ص ٢٨٦ .

(٣) ينظر : الإيضاح ص ١٣٣ .

(٤) ينظر : المقتصد (١ / ٥٠٦ ، ٥٠٧) .

٩.أنَّه يتقدَّم معموله عليه :

كما في قولك (أَنْتَ لِعَمْرٍو ضَارِبٌ) كما أنَّ الفعل يقع فيه ذلك[١]، وقد حسَّن تقديم معموله عليه دخولُ لام الجر في المعمول ؛ لأنَّ تقديم المعمول يضعف عامله - كما يقول ابن جنِّي - حتى الفعل ، فقد جاءت اللام داخلة على معموله المتقدِّم ؛ تقوية له في قوله (تعالى) ﴿ **إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُوْنَ** ﴾ [يوسف : ٤٣][٢]، فكيف باسم الفاعل وهو محمول في العمل عليه ؟.

أمَّا إذا كان المعمول المتقدِّم ظرفًا كما في قولك (زَيْدٌ عِنْدَكَ جَالِسٌ)[٣] فإنَّ رائحة الفعل كافية للعمل فيه ، فلا حاجة إلى تقوية العامل .

١٠. أنَّ اسم الفاعل في نحو قوله :

بَنِي ثُعَلٍ لا تَنْكَعُوا العَنْزَ شُرْبَهَا ... بَنِي ثُعَلٍ مَنْ يَنْكَعِ العَنْزَ ظَالِمُ

بقي بعد حذف الفاء من جواب الشَّرط دليلاً على الجملة ، إذ التَّقدير (فَهُوَ ظَالِمٌ)، فحذف الفاء والمبتدأ جميعًا ، وهو في هذا نظير الفعل في قول الشَّاعر :

مَنْ يَفْعَلِ الحَسَنَاتِ اللهُ يَشْكُرُهَا ... وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللهِ مِثْلاَنِ

أي : فالله يشكرها .

قال ابن جني " **لَمَّا ترك هناك اسم الفاعل فهو لشبهه بالفعل ، كأنَّه هو الفعل ، فيصير إلى أنَّه كأنَّه قال (مَنْ يَنْكَعِ العَنْزَ يَظْلِمْ)** "[٤] .

وهذا لا يعني إجازته حذف الفاء من جواب الشَّرط ، فهو عنده ضعيف ، بابه الشِّعر والضَّرورة[٥] ، ولكنَّه مع هذا ناطق بقوَّة التَّناظر واستحكام الشَّبه .

---

(١) ينظر : التَّنبيه ص ٤١١ .

(٢) ينظر : التَّمام ص ٦٩ .

(٣) ينظر : التَّنبيه ص ٤١١ .

(٤) المحتسب (١ / ١٩٣) .

(٥) ينظر : المصدر السَّابق (١ / ١٢٢ ، ١٩٣ ، ١٩٤) ، والفسر (٢ / ٢٦٣ - ٢٦٥) ، وسرُّ صناعة الإعراب (١ / ٢٥١ - ٢٦١) ، والمنصف (٣ / ١١٨) ، وينظر أيضًا : تحصيل عين الذَّهب ٤٠٩ ، ٤١٠ ، والحديث النَّبويُّ في النَّحو العربيِّ ص ٢٢٨ ، ٢٨٩ .

وإذا أضفنا هذه الأوجه العشرة إلى ما ذكرناه عند مناقشة إعمال اسم الفاعل من وجوه : علمنا أنَّ ابن جنِّي لم يكُ مبالغًا حين قال : إنَّ أوجه المناظرة بين اسم الفاعل والفعل كثيرة جدًّا ، وإنَّها " **في هذه اللُّغة أفشى من الشَّمس** "(١).

وبهذا التَّنظير وَجَّهَ ابن جنِّي قراءة أبي البرِّ ، وعمَّار بن أبي عمَّار ﴿ **فَهَلْ أَنْتُمْ مُطْلِعُونِ** ﴾ [الصَّافات : ٥٥] بسكون الطَّاء وكسر النُّون(٢) ، التَّي ردَّها أبو حاتم ؛ لجمعها بين نون الجمع وياء المتكلم ؛ وكان الوجه فيها (مُطْلِعِيَّ) ، قال ابن جنِّي " **قال أبوحاتم : لا يجوز إلا فتح النُّون من (مُطلِعُوْنَ) مشدَّدة الطَّاء أو مخفَّفة ، قال : وقد شَكَلَهَا بعض الجُهَّالِ بالحضرة مكسورة النُّون ، قال : وهذا خطأ ، لو كان كذلك لكان (مَطْلِعِيَّ) بقلب واو (مُطْلِعُوْنِ) ياء ؛ يعني لوقوع ياء المتكلِّم بعدها ؛ والأمر على ما ذهب إليه أبو حاتم ، إلا أن يكون على لغة ضعيفة ، وهو أن يجري اسم الفاعل مجرى الفعل المضارع ؛ لقربه منه ، فيجري (مُطْلِعُوْن) مجرى (يُطْلِعُوْن)** "(٣) .

ولأنَّ العرب إذا شبَّهت شيئاً بشيء مكَّنت ذلك الشَّبه لهما ، وعمرت به الحال بينهما فإنَّهم كما أعملوا اسم الفاعل حملاً على الفعل المضارع : أعربوا الفعل المضارع حملاً على نظيره(٤) ، وفي هذا مدعاة لدراسة هذه المسألة في المبحث القادم .

---

(١) المحتسب (١ / ١٩٣ ، ١٩٤) .

(٢) ينظر : البحر المحيط (٧ / ٣٤٦) .

(٣) المحتسب (٢ / ٢٢٠) ، وينظر : معاني القرآن للفرَّاء (٧ / ٣٨٥) ، والبحر المحيط (٧ / ٣٤٦) .

(٤) ينظر : الكتاب (١ / ١٧١) ، والأصول (١ / ٥٢) ، والخصائص (١ / ٣٠٥) .

مسألة إعراب الفعل المضارع

المضارع ـ عند ابن جنِّي ـ معرب ؛لمناظرته الأسماء ومشابهته إياها[١] ، كما أنَّ اسم الفاعل يعمل لأجل ذلك كما سلف .

وقد صرَّح ابن جنِّي بهذه المعاوضة بين الأسماء والأفعال ، واتَّخذها دليلاً على عناية العرب بالمتناظرين وحرصهم على عمارة الحال بينهما[٢] ، وهذا بيان ذلك :

أوجه التَّناظر بين المضارع والأسماء

لا نجد في كتب ابن جنِّي الباقية تعدادًا لأوجه الشَّبه والتَّناظر التَّي أعرب المضارع من أجلها ، ولعلَّه ذكرها فيما فقد من آثاره ، أو اكتفى بالإشارة إليها ؛ لأنَّها شاعت وذاعت ، وتواردت كتب النَّحو على ذكرها .

ولعلَّه من المناسب أن أثبتها مجموعة من عند غيره في هذا المبحث ؛ استكمالاً للفائدة ، واستتمامًا للمسألة ، وهي :

١. **أنَّ الفعل المضارع تعرض له بعد التَّركيب معان تتعاقب على صيغة واحدة منه** : كقولهم (لا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْـرَبِ ـُ اللبَـنَ) ؛ إذ يحتمل هذا التَّركيب : النَّهي عن الفعلين مطلقًا ، والنَّهي عن الجمع بينهما فقط ، والنَّهي عن الأول واستئناف الثَّاني ؛ ولا سبيل لتحديد المراد من هذه المعاني الثَّلاثة ، وإزالة اللَّبس عن السَّامع إلا بالإعراب ،كما أنَّ اللَّبس العارض في الأسماء لا يزول إلا به في نحو

---

(١) ينظر : اللُّمع ص ١٨٣ ، وابن جنِّي في هذا على مذهب البصريِّين ، أمَّا الكوفيُّون فيذهبون إلى أنَّ المضارع معرب بالأصالة لا بالمناظرة والمشابهة .

ينظر في ذلك : الكتاب (١ / ١٣) و(٣ / ٩ ، ١٠) ، والمقتضب (٢ / ١) ، والإيضاح ص ٧٥ ، والإنصاف (٢ / ٥٥٠) ، والتَّبيين ص ١٥٣ ـ ١٥٥ ، وشرح كافية ابن الحاجب للرضيِّ (٤ / ١٣) .

(٢) ينظر : الخصائص (١ / ٣٠٥) ؛ وينظر كذلك : الكتاب (١ / ١٧١) .

(مَا أَحْسَنَ زيدًا !) في التَّعجب ، و (مَا أَحْسَنُ زَيْـدٍ ؟) في الاستفهام[١] ؛ إذ لا سبيل لفهم المراد إلا بالإعراب[٢] .

وقد اختار ابن مالك هذا الوجه من التَّناظر علَّة لإعراب المضارع ، وقوَّاه على غيره من الوجوه[٣] .

٢. أنَّ الفعل المضارع يختصُّ بعد شياعه كما أنَّ الاسم يختصُّ بعد شياعه :

الفعل المضارع ينتقل من احتمال زمانين إلى اختصاصٍ بواحد بعينه كما أنَّ الاسم ينتقل من احتمال الجنس إلى اختصاص واحد بعينه ؛ فإذا قلت (يُصَلِّي) احتمل الحال والاستقبال ، وإذا قلت (سَيُصَلِّي) اختص بالمستقبل دون الحال[٤] ، كما أنَّك إذا قلت (رَجُل) احتمل كلَّ واحد من هذا الجنس ، فإذا قلت (الرَّجُل) اختصَّ بواحد بعينه[٥] .

وقد علَّل أبو عليٍّ الفارسي إعراب الفعل المضارع بهذا الوجه من التَّناظر[٦] ، واختار قوله ابن أبي الرَّبيع ، وصحَّحه[٧] ، في حين ضَعَّفَهُ ابنُ مالك ؛ " **لأنَّ الماضي إذا ورد**

---

(١) ينظر خبر ابنة أبي الأسود الدَّؤلي في هذا مع أبيها ، وأنَّ أوَّل باب وضعه باب التَّعجب ، في : الأغاني (١٢ / ٤٨١ - ٤٨٣) .

(٢) ينظر : التَّبصرة والتَّذكرة (١ / ٧٦)، والتَّبيين ص ١٥٤ ، ١٥٥ ، وشرح التَّسهيل (١/ ٣٤)، وشرح كافية ابن الحاجب للرضيِّ (٤ / ١٣) ، والمساعد (١ / ٢٠) ، والمسائل الملقَّبات ص ١٠٧ - ١١٠ .

(٣) ينظر : شرح التَّسهيل (١ / ٣٤ ، ٣٥) .

(٤) تنظر الأمور الَّتي يتعيَّن بها المضارع للحال ، والأمور الَّتي يتعيَّن بها للمستقبل في : شرح التَّسهيل (١ / ١٧ - ٢٧) ، وشرح كافية ابن الحاجب للرضي (٤ / ٢٥ ، ٢٦) ، وهمع الهوامع (١ / ١٨ ، ١٩) ، وغرر الدُّرر(١ / ٤١١ ، ٤١٢) .

(٥) ينظر : الكتاب (١ / ١٤) ، وشرح كتاب سيبويه للسيرافيِّ (١ / ٧٣ ، ٧٤) ، والمسائل العسكريَّة ص ٢٥١ ، والبغداديَّات ص ١٠٣ ، وشرح اللُّمع ص ١٥٦ ، وكشف المشكل (١ / ٣٧٦ ، ٣٧٧) ، والمتَّبع في شرح اللُّمع (١ / ١٣٨) ، التَّوطئة ص ١١٧ ..... وغيرها .

(٦) ينظر : الإيضاح ص ٧٥ ، ٧٦ .

(٧) ينظر : البسيط (١ / ٢٨٨) .

مجرَّدًا من (قد) كان مبهمًا : من بُعْدِ الماضي وقُرْبِهِ ، وإذا اقترن بـ (قد) فقد تخلَّص للقرب ، فهذا شبيه بإبهام المضارع عند تجرُّده من القرائن ، وتخلُّصه للاستقبال بحروف التّنفيس "[١] .

٣. **أنَّ لام الابتداء تدخل على الفعل المضارع في خبر (إنَّ) كما تدخل على الاسم** ، فيقال (إنَّ زَيْدًا لَيَقُوْمُ) ، كما يقال (إنَّ زَيْدًا لَقَائِمٌ) [٢] .

فدخول هذه اللام على المضارع دون الماضي والأمر مع اختصاصها بالأسماء دليل قوَّة التّناظر بينه وبينها[٣] .

٤. **أنَّ المضارع يشترك فيه الحال والاستقبال**[٤] كما أنَّ بعض الأسماء مشتركة : كالعين الباصرة وعين الماء .... إلخ[٥] .

---

(١) شرح التّسهيل (١ / ٣٥) .

(٢) خالف في هذا الوجه الكوفيُّون حيث ذهبوا إلى أنَّ لام الابتداء الدَّاخلة على المضارع مخصِّصة له بالحال كما أنَّ السِّين تخصِّصه بالاستقبال ؛ ولهذا لا يكون دخولها وجهًا للمناظرة عندهم .
ينظر : شرح كافية ابن الحاجب للرضيِّ (٤ / ١٢) ، ومغني اللَّبيب (١ / ٤٤٥) ، وحاشية الدُّسوقيِّ عليه (٢ / ٥٢ ، ٥٣) .

(٣) ينظر : الكتاب (١ / ١٤) ، والمقتضب (٤ / ٨١) ، وشرح كتاب سيبويه للسيرافيِّ (١ / ٧٤) ، والمسائل العسكريَّة ص ٢٥١ ، ٢٥٢ ، ١٠٣ - ١٠٨ ، وشرح اللُّمع ص ١٥٦ ، وكشف المشكل (١ / ٣٧٩) ، والمتَّبع في شرح اللُّمع (١ / ١٣٨) ، وقد ضعَّف ابن مالك وابن أبي الرَّبيع احتساب هذا الوجه من التّناظر عِلَّة لإعراب المضارع ، ينظر مفصَّلاً في :شرح التّسهيل (١ / ٣٥) ، والبسيط (١ /٢٢٨) .

(٤) مسألة دلالة المضارع على الاستقبال حقيقة مسألة خلافيَّة ، والرَّاجح فيها أنَّه يدلُّ على الحال إلا إذا اقترن بما يصرفه للاستقبال ، وهو ما ذهب إليه ابن مالك والرَّضي ، ينظر : شرح التَّسهيل (١ / ٣٤ ، ٣٥) ، وشرح كافية ابن الحاجب (٤ /١٢) ، وينظر في هذه المسألة : الإفصاح لابن الطَّراوة ص ٢٢ ، ٢٣ ، ونتائج الفكر ص ٩٣ ، وبدائع الفوائد (١ / ٨٨) ، وهمع الهوامع (١ /١٧ - ٢٢) ؛ وابن الطَّراوة النَّحويُّ ص ٢٣٠ ، ٢٣١ .

(٥) ينظر : الإيضاح في علل النَّحو ص ٨٧ ، ٨٨ ، وشرح كتاب سيبويه للسيرافيِّ (١ / ٥٩) ، وأسرار العربيَّة ص ٤٧ ، وتوجيه اللُّمع ص ٣٥٠ ، وشرح كافية ابن الحاجب للرضيِّ (٤ / ١٢) .

٥. **أنَّ المضارع يقع في مواقع كثيرة هي في الأصل للأسماء** :

ومن ذلك :

▪ أنَّه يلي (إلا) في النَّفي بلا شروط ، سواء تقدَّم قبلها اسم ، أم فعل ، فتقول : (مَا زَيْدٌ إلا يَفْعَلُ كَذَا ، و مَا كَانَ زَيْدٌ إلا يَفْعَلُ كَذَا ، و مَا خَرَجَ زَيْدٌ إلا يَجُرُّ ثَوْبَهُ) ؛ فوقوعه تاليًا لـ (إلا) دليل مناظرته للاسم الَّذي هو أولى بها ؛ لأنَّ المستثنى لا يكون إلا اسمًا صريحًا أو مؤولاً[1] .

▪ أنَّ أسماء الزَّمان تضاف إلى الأفعال في نحو قوله (تعالى) ﴿ **يَوْمَ يَنْظُرُ الْمَرءُ مَا قَدَّمَتْ يَدَاهُ** ﴾ [النَّبأ : ٤٠] ، وقوله (سبحانه) ﴿ **يَوْمَ يَقُولُ نَادُوْا شُرَكَائِي الَّذِينَ زَعَمْتُمْ** ﴾ [الكهف : ٥٢]، ونحو قول الشَّاعر

عَلَى حِيْنَ عَاتَبْتُ الْمَشِيْبَ عَلَى الصِّبَا وَقُلْتُ أَلَمَّا تَصْحُ وَالشَّيْبُ وَازِعُ

▪ أنَّه يوصف بالأفعال المضارعة في نحو قولك (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ يَأْكُلُ) .

والإضافة والوصف إنَّما أصلهما للأسماء كما قال أبو الفتح[2] .

▪ أنَّ الفعل المضارع يقع خبرًا كما في قولك (زَيْدٌ يَقُوْمُ) ، أي (قَائِمٌ) ، و (كَانَ زَيْدٌ يَقُوْمُ) ، أي (قَائِمًا)[3] .

▪ أنَّه يقع حالاً كما في قولك (رَأَيْتُ زَيْدًا يَقُوْمُ) ، أي (قَائِمًا)[4] .

والأصل في الخبر والحال إنَّما هو للأسماء، وإنَّما وقع المضارع موقعها لشبهه بها[5] .

٦. **أنَّ الفعل المضارع يجري على اسم الفاعل في**: حركاته ، وسكونه ، وعدد

---

(١) ينظر : المساعد (١ / ٥٨١) .

(٢) ينظر : المنصف (١ / ٥٧ ، ٥٨) ، وينظر أيضًا: شرح كتاب سيبويه للسيرافيِّ (١ / ٧٤) ، وشرح اللُّمع ص ١٥٦ ، وأسرار العربيَّة ص ٤٧ ، وشرح جمل الزَّجَّاجيِّ لابن خروف (١ / ٢٧٣) ، والإرشاد إلى علم الإعراب ص ٩٠ .

(٣) ينظر : التَّنبيه ص ٣٧ ، وينظر أيضًا : علل النَّحو ص ١٨٧ ، والتَّبصرة والتَّذكرة (١ / ٧٦) ، وكشف المشكل (١ / ٣٧٩) .

(٤) ينظر : المصدر السَّابق (١ / ٣٧٩) .

(٥) تنظر : حاشية الخضري (٢ / ١٧٠) .

حروفه ، وتعيين الأصول والزَّوائد منها[١] ، وقد مضى الحديث عن ذلك .

وقد ضعَّف ابن مـالك هـذه الجهـة مـن التَّنـاظر بـأنَّ " **المـاضي غـير الثَّلاثـي شـريكه فيها** "[٢] .

بهذا التَّناظر علَّل البصريُّون إعراب الفعل المضارع ، فهو محمول على الأسماء في الإعراب ؛ ولأنَّ مراتب الفروع بعد مراتب الأصول : فإنَّ المضارع لا يعرب مطلقًا ، بل يبنى إذا اتَّصلت به نون التَّوكيـد المباشـرة خفيفـة أو ثقيلـة ؛ أو نـون النُّسـوة[٣] ، ويعرب فيما عدا ذلك .

وليست مسألة إعراب الفعل المضارع المسـألةَ الوحيـدة المعلَّلـة بـهذا التَّنـاظر ، فقد بقي مسألتان ذات علاقة مباشرة بـه ، وهمـا : **تسـميته بالمضـارع** ، **و مذهـب ثعلب في رافعه** ، وهذا بيان ذلك :

تسميته بالمضارع :

المُضَارَعَةُ هي المُشَابَهَةُ والمُقَارَبَةُ[٤] ، "**والمُضَارِعُ : الَّذي يُضَـارِعُ الشَّـيءَ كَأَنَّـهُ مِثِيْلُهُ وَشَبِيْهُهُ** "[٥] ؛ قال ابن منظور " **وَمِنْهُ حَدِيْثُ مَعْمَرِ بنِ عَبْـدِالله (إِنِّـي أَخَـافُ**

(١) ينظر : شرح كتـاب سيبويه للسـيرافي (١ / ٧٤) ، وأسـرار العربيَّـة ص ٤٧ ، والإنصـاف (٢ / ٥٥٠) ، وكشـف المشـكل (١ / ٣٧٧ - ٣٧٩) ، واللُّبـاب (٢ / ٢٠) ، والمتبـع (١ / ١٣٩) ... وغيرها .

(٢) شرح التَّسهيل (١ / ٣٥ ، ٣٦) ، وينظر : رصف المباني ص ١٣٨ .

(٣) مسألة كون المضارع عند اتِّصاله بهذه النُّونات معربًا أو مبنيًّـا مسـألة خلافيَّـة ، والَّـذي أثبتُّـه هـو مذهب جمهور النُّحاة ؛ وينظر الخلاف في هذا في : شرح التَّسـهيل (١ / ٣٦ ، ٣٧) ، وشـرح كافية ابن الحاجب للرضيِّ (٤ / ١٥ ، ١٦) ، و شرح الأشمونيِّ (١ / ٤٦) .

(٤) ينظر : العـين (١ / ٢٧٠) ، وتـهذيب اللُّغـة (١ / ٢٩٨) ، ومقـاييس اللُّغـة (٣ / ٣٩٦) ، والصِّحاح (٣ / ١٠٣٧) .

(٥) العين (١ / ٢٧٠) .

أنْ تُضَارِعَ) أي : أخَافُ أنْ يُشْبِهَ فِعْلُكَ الرِّيَاءَ "[١] .

وقد أفاد علماء العربيَّة من هذا المعنى اللُّغوي في إطلاق مصطلحاتهم :

ففي العروض

سمَّى العلماء البحر الَّذي أجزاؤه :

مَفَاعِيْلُنْ فَاعِ لاتُنْ مَفَاعِيْلُنْ مَفَاعِيْلُنْ فَاعِ لاتُنْ مَفَاعِيْلُنْ[٢]

البحر المضارع.

قال الخليل " **سُمِّي مضارعًا لمضارعته - أي مشابهته - الخفيف في أنَّ أحد جزأيه مجموع الوتد ، والآخر مفروقه "**[٣].

وفي النَّحو :

أجمع العلماء على أنَّ الفعل الحاضر والمستقبل سُمِّي (مُضَارِعًا) ؛ لأنَّه أشبه الأسماء ، فالتَّسمية ناتجة عن ملاحظة أوجه التَّناظر السَّابقة وغيرها[٤] .

قال الزَّمخشريُّ " **المضارع قويُّ الشَّبه بالاسم ، واسمه منادٍ على ذلك "**[٥] ، وقال الأنباريُّ " **إنَّما حمل الفعل المضارع على الاسم في الإعراب ؛ لأنَّه ضارع الاسم ، ولهذا سُمِّيَ مضارعًا ، والمضارعة المشابهة ، ومنها سُمِّيَ الضَّرْعُ ضَرْعًا ؛ لأنَّه يشابه أخاه "**[٦]

---

(١) لسان العرب (٤ / ١٢٢) .

(٢) هذا الأصل فيه ، ولكنَّه لم يستعمل إلا مجزوءًا على أربعة أجزاء ، ينظر : كتاب العروض ص ١٢٥ .

(٣) لأنَّ أجزاء البحر الخفيف هكذا :

فَاعِلاتُنْ مَسْتَفْع لُنْ فَاعِلاتُنْ فَاعِلاتُنْ مَسْتَفْع لُنْ فَاعِلاتُنْ

وينظر قول الخليل هذا ، والأقوال الأخرى في سبب تسمية هذا البحر في : الإرشاد الشَّافي ص ١٠٢ ، وينظر : لسان العرب (٤ / ١٢٢) .

(٤) ينظر : تهذيب اللُّغة (١ / ٢٩٨) ، ولسان العرب(٤ / ١٢٢) ، والمصطلح النَّحويُّ ص ٨٦ ، ٨٧ .

(٥) الأحاجي النَّحويَّة ص ٣٢ .

(٦) أسرار العربيَّة ص ٤٦ .

وقد صرَّح الرَّضي بأنَّه " **لم يسم مضارعًا إلا لهذا** "[١] .

فتأثير التَّنظير في وضع المصطلح النَّحويِّ في هذه المسألة ناطق باعتماد النُّحاة عليه ، شاهد بالتفاتهم إليه ، وملاحظتهم إياه .

▫ **مذهب ثعلب في رافع الفعل المضارع :**

أجمع النَّحويون على أنَّ الفعل المضارع إذا تجرَّد من النَّاصب والجازم كان مرفوعًا ، ثُمَّ اختلفوا في رافعه على مذاهب شتَّى[٢] ، في خلاف قال عنه أبو حيان " **ولا فائدة لهذا الخلاف ، ولا ينشأ عنه حكم تطبيقيٌّ** "[٣] .

والَّذي نُعنى به هنا هو مذهب ثعلب ؛ إذ ذهب إلى أنَّ رافعه هو مضارعته الاسم ومناظرته إياه[٤] ؛ وقد ذهب ابن يعيش إلى أنَّ هذا توهم من أبي العباس ، وسوء فهم منه لمذهب سيبويه : الَّذي جعل المضارعة والتَّناظر عِلَّة الإعراب جملة لا الرَّفع خاصَّة[٥] .

وقد اعْتُرِض على قول ثعلب هذا بأمرين ، هما :

١. أنَّ المضارعة سبب الإعراب عامَّة ، فلابدَّ من تحديد عامل لكلِّ نوع من الإعراب[٦] .

٢. أنَّه يلزم من هذا المذهب كون المضارع مرفوعًا دائمًا ، وهذا فاسد[٧] .

---

(١) شرح كافية ابن الحاجب للرضيِّ (٤ / ١٠) .

(٢) ينظر في ذلك : الإنصاف (٢ / ٥٥٠ - ٥٥٥)، والنَّبيل إلى نحو التَّسهيل (٢ / ٥٧٧ - ٥٧٩)، وهمع الهوامع (٢ / ٢٧٣ ، ٢٧٤) ، وغرر الدُّرر (١ / ٤١٦) ، وعدَّة السَّالك (٤ / ١٣٤ ، ١٣٥) .

(٣) همع الهوامع (٢ / ٢٧٤) .

(٤) ينظر : شرح المفصَّل (٤ / ٢١٩) ، وتوضيح المقاصد (٤ / ١٢٢٨) ، وشرح قطر النَّدى ص ٧٩ ، و شرح الأشمونيِّ (٣ / ١٧٨) ، وهمع الهوامع (٢ / ٢٧٤) ، والموفي في النَّحو الكوفي ص ١١٤ .

(٥) ينظر : شرح المفصَّل (٤ / ٢١٩) .

(٦) ينظر : شرح قطر النَّدى ص ٨٠ ، والتَّصريح (٤ / ٢٨٥) ، وحاشية الصَّبَّان (٣ / ١٣٤٨) .

(٧) ينظر : شرح قطر النَّدى ص ٧٩ .

وقد أجيب عن الاعتراض الأوَّل بأنَّ مذهب الكوفيِّين - وثعلب منهم - هو أنَّ المضارع معرب بالأصالة لا بالحمل على الاسم[١] ، فلا يجوز الاعتراض عليه بما ليس من مذهبه ؛ أمَّا الاعتراض الثَّاني فإنَّه مسقط لهذا المذهب .

والَّذي يهمني هنا هو ما بلغه التَّنظير من مكانة في نفس عالم من علماء العربيَّة المقدَّمين حتى جعله عاملاً للرَّفع في الفعل المضارع ، وتزيد قناعتنا بذلك إذا علمنا أنَّه " **تبعه على ذلك جماعة من أصحابه**"[٢] ، وأنَّ هناك من نسب مذهبه هذا إلى الزَّجاج البصري[٣] أيضًا .

أمَّا ابن جنِّي فإنَّ مذهبه في رافع الفعل المضارع هو وقوعه موقع الاسم ، وهو مذهب جمهور البصريين ؛ دلَّ على ذلك قوله ، معلِّقًا على قول تأبَّط شرًّا :

وَأَبْتُ إِلَى فَهْمٍ وَمَا كِدتُ آيبًا وَكَمْ مِثْلِهَا فَارَقْتُهَا وَهِيَ تَصْفِرُ

قال " **أي (وَمَا كِدتُ أَؤُوْبُ) ، فاستعمل الاسم الَّذي هو الأصل المرفوض الاستعمال موضع الفعل الَّذي هو فرع ، وذلك أنَّ قولك (كِدتُ أَقُوْمُ) : أصله (كِدتُ قَائِمًا) ؛ ولذلك ارتفع المضارع لوقوعه موقع الاسم** "[٤] .

---

(١) تنظر الحاشية (١) ص ١٩٥ من هذا البحث .

(٢) ينظر : شرح المفصَّل (٤ / ٢١٩) .

(٣) نسبه إليه الشَّيخ خالد الأزهري في : التَّصريح (٤ / ٢٨٤) .

(٤) التنبيه ص ٣٧ ، وينظر : الخصائص (١ / ١١٠) .

المبحث الرَّابع

التَّناظر بين الفعل والمصدر

ذكر ابن جنِّي أنَّ العرب يؤثرون تشبيه الأشياء المتقاربة بعضها ببعض ، واستدلَّ على ذلك بأنَّهم قد جعلوا المصدر ـ الَّذي هو الأصل ـ نظير الفعل الَّذي هو الفرع[١] في عدد من الوجوه ، ثُمَّ قال " **فإذا حملوا الأصل الَّذي هو المصدر على الفرع الَّذي هو الفعل ، فهل بقي في وضوح الدِّلالة على إيثارهم تشبيه الأشياء المتقاربة بعضها ببعض شبهة ؟** "[٢] .

وأوجه التَّناظر الَّتي ذكرها بينهما هي :

١. وضع الفعل موضع مصدره :

ومن شواهد ذلك قول الشَّاعر :

فَقَالُوْا مَا تَشَاءُ فَقُلْتُ : أَلْهُو ... إِلَى الإِصْبَاحِ آثَرَ ذِيْ أَثِيْرِ

أي فقلت (اللَّهْوَ) ، فوضع (أَلْهُو) موضع مصدره .

وقول الآخر :

وَأَهْلَكَنِي لَكُمْ فِي كُلِّ يَوْمٍ ... تَعَوُّجُكُمْ عَلَيَّ وَأَسْتَقِيْمُ

أي : واستقامي[٣] .

ومنه قول امرئ القيس :

فَدَمْعُهُمَا سَحٌّ وَسَكْبٌ وَدِيْمَةٌ ... وَرَشٌّ وَتَوْكَافٌ وَتَنْهَمِلاَنِ

أي : وانهمال[٤] .

---

(١) وابن جنِّي في الأصليَّة والفرعيَّة هنا على مذهب البصريِّين ، ومذهب الكوفيِّين عكسه ، ينظر ذلك مفصَّلاً في : الإيضاح في علل النَّحو ص (٥٦ ـ ٦٣) ، وعلل النَّحو ص ٣٥٩ ـ ٣٦٢ ، وأسرار العربيَّة ص ١٦١ ـ ١٦٥ ، والإنصاف (١ / ٢٣٥ ـ ٢٤٥) ، والتَّبيين ص ١٤٣ .

(٢) الخصائص (١ / ١١٤) .

(٣) ينظر : المحتسب (٢ / ٣٢ ، ٣٣٨) .

(٤) ينظر : الخاطريَّات (٢ / ١٥٨) .

وقد وَجَّهَ ابن جنِّي قراءة الأعمش وغيره ﴿ يُرِيْدُ لِيُنْقَضَ ﴾ [الكهف : ٧٧] بالبناء للمجهول ، والنَّصب على ذلك ، فقال " **إن شئت قلت : تقديره (إِرَادَتُهُ لِكَذَا) كقولك : قِيَامُهُ لِكَذَا ، وَجُلُوْسُهُ لِكَذَا ، ثُمَّ وضع الفعل موضع مصدره** "(١) .

٢. دلالتهما على الجنس :

المصدر والفعل يشتركان في الدِّلالة على الجنس ، وهذا بيان ذلك وتفصيله:

■ دلالة المصدر على الجنس :

المصدر اسم جنس يقع بلفظه على القليل والكثير ، فجرى لذلك مجرى الزَّيت ، والماء ، والتُّراب(٢) ؛ وبدلالته هذه علَّل ابن جنِّي اشتراك المذكر والمؤنَّث في المصدر الموصوف به في نحو قولهم (رَجُلٌ عَدْلٌ ، وامْرَأَةٌ عَدْلٌ) ، وبَيَّنَ أنَّه لَمَّا كان غرضهم من ذلك إنَّما هو إرادة المصدر الدَّالِّ على الجنس جعل الإفراد والتَّذكير أمارة له(٣) . واستشهد ابن جنِّي على أنَّ ذلك أقوى في اللُّغة ، وأعلى في الصَّنعة بقوله (تعالى) ﴿ **وهل أتاك نبأ الخصم إذ تسوروا المحراب** ﴾ [ص : ٢١](٤) .

وبهذه الدِّلالة أيضًا علَّل ابن جنِّي قول سيبويه " **هذا باب علم ما الكلم من العربيَّة ؟** "(٥) ، واختياره (الكَلِم) على (الكَلَام) فيه ، فقال :

" **لَمَّا كان (الكَلام) مصدرًا(٦) يصلح لما يصلح له الجنس ، ولا يختصُّ**

(١) ينظر : المحتسب (٢ / ٣٢) .

(٢) ينظر : اللُّمع ص ١٠٢.

(٣) ينظر : الخصائص (٢ / ٢٠٦) وما بعدها ، والخاطريَّات (٢ / ٥٩ ، ٦٠) .

(٤) ينظر : الخصائص (٢ / ٢٠٩) .

(٥) الكتاب (١ / ١٢) .

(٦) يقصد (اسم مصدر) بدليل أنَّه قال قبيل ذلك في الخصائص (١ /٢٦) " **(الكلام) اسم من (كلَّم) بمنزلة (السَّلام) من (سلَّم) ، وهما بمعنى (التَّكليم والتَّسليم) وهما المصدران الجاريان على (كلَّم وسلَّم)** " .

بالعدد دون غيره عدل عنه إلى (الكَلِم) الّذي هو جمع (كلمة) وذلك أنّه أراد تفسير ثلاثة أشياء مخصوصة ، هي الاسم والفعل والحرف ، فكان ذلك أليق بمعناه ، وأوفق لمراده "[١] .

■ **دلالة الفعل على الجنس :**

الفعل جنس أيضًا ، قال أبو عليٍّ :

"والدِّلالة على أنّ الفعل واقع على الجنس أنّك تقول (ضَرَبَ زَيْدٌ ضَرْبَةً ، وَضَرْبَتَيْنِ ، وَأَلْفَ ضَرْبَةٍ) ، وكذلك (ضُرِبَ زَيْدٌ ، وَعَمْرٌو ، وَخَالِدٌ) فيقع على القليل كما يقع على الكثير ، فإذا كان كذلك ، وهو على لفظة واحدة : علمت أنّه للجنس ، مثل : الماء ، والتُّراب ، والدرهم "[٢] .

قال الفارقيُّ عن ذلك " **فهذا وجهُ المصدر يتّفق معه فيه** "[٣] .

وقد نصَّ ابن جنِّي على أنَّ لفظ الأفعال مشتمل على معاني الأجناس حتى إنَّ اللَّفظة الواحدة تصلح لكثيره صلاحها لقليله[٤] ؛ واستدلَّ على ذلك بمجيء (فَعَلَ) الخفيفة بمعنى التَّكثير في شواهد متعدِّدة ، منها :

■ قول الله تعالى ﴿ **فَفَتَحْنَا أَبْوَابَ السَّمَاءِ بِمَاءٍ مُنْهَمِرٍ ، وَفَجَّرْنَا الأَرْضَ عُيُونًا فَالتَّقَى المَاءُ عَلَى أَمْرٍ قَدْ قُدِرَ** ﴾ [القمر : ١١ ، ١٢].

ودلالة الآيتين على أنَّ الفعل (فَتَحْنَا) للكثرة من ثلاثة مواضع :

- أنَّ أبواب السَّماء كثيرة .
- أنّه عطف عليه الفعل (فَجَّرَ) وهو مضعَّف كما ترى .
- أنّه استعمل (فَجَّرَ) مع (الأرض) مع أنَّ لفظها لفظ الواحد ، حملاً على المعنى ، فاستخدام ما يدلُّ على الكثرة مع (أَبْوَاب) وهي جمع لفظًا ومعنى أولى وأحكم .

---

(١) الخصائص (١ / ٢٦) .

(٢) المسائل البصريَّات (٢ / ٧٨٥) .

(٣) تفسير المسائل المشكلة ص ٢٩٩ .

(٤) ينظر : المحتسب (١ / ١٩٤) .

فهذه ثلاث دلائل من الآية على أنَّ المراد من (فَتَحَ) الخفيفة فيها الكثرة[١] .

■ وقول الشَّاعر :

أنْـتَ الفِـدَاءُ لِقِبْلَـةٍ هَدَّمْتَـهَا وَنَقَرْتَـهَا بِيَدَيْـكَ كُـلَّ مُنَقَّـرِ

فالشَّاعر وضع (نَقَرَ) الخفيفة موضع (نَقَّرَ) المشدَّدة ، يُسْتَدَلُّ على ذلك من موضعين :

- أنَّه عطفه على (هَدَّمَ) المشدَّدة .

- أنَّه جاء معه بمصدر الفعل المشدَّد فقال : (كُلَّ مُنَقَّر) ، ولم يقل : (كُلَّ نَقْر)[٢] .

فدلالة (فَعَلَ) على الكثرة في هذين الشَّاهدين صادرة عن دلالة الفعل بكلِّ صيغه وأبنيته على الجنس ، وحسبك بالجنس سعة وكثرة وعمومًا .

وبهذه الدِّلالة المطلقة للفعل على الجنسيَّة وجَّه ابن جنِّي عددًا من القراءات القرآنيَّة الشَّاذَّة أيضًا[٣] .

ومن غرائب استدلالات ابن جنِّي بهذه الدِّلالة للفعل أنَّه ذهب إلى أنَّ عامَّة الأفعال مع التَّأمل مجاز لا حقيقة ، قال " **اعلم أنَّ أكثر اللُّغة مع تأمُّله مجاز لا حقيقة ، وذلك عامَّة الأفعال نحو (قَامَ زَيْدٌ ، وَقَعَدَ عَمْرٌو ، وَانْطَلَقَ بِشْرٌ ، وَجَاءَ الصَّيْفُ ، وَانْهَزَمَ الشِّتَاءُ) ، ألا ترى أنَّ الفعل يفاد منه معنى الجنسيَّة ، فقولك (قَامَ زَيْدٌ) معناه : كان منه القيام ، أي : هذا الجنس من الفعل ، ومعلوم أنَّه لم يكن منه جميع القيام ، وكيف يكون ذلك وهو جنس ، والجنس يُطَبِّق جميع الماضي، وجميع الحاضر ، وجميع الآتي ؛ الكائنات من كلِّ من وُجِدَ منه القيام ؟! ،**

---

(١) ينظر : بقيَّة الخاطريَّات ص ٢٢ ، ٢٣ .

(٢) ينظر : المحتسب (١ / ٨١ ، ٨٢ ، ١٩٤ ، ٣٠١) (٢ / ٦ ، ٢١) ، وبقيَّة الخاطريَّات ص ٢٢، ٢٣ .

(٣) ينظر : المحتسب (١ / ٨١ ، ٨٢ ، ١٩٤ ، ٣٠١) (٢ / ٢١) .

ومعلوم أنّه لا يجتمع لإنسان واحد في وقت واحد ، ولا في مائة ألف سنة مضاعفة القيامُ كلّه الدّاخلُ تحت الوهم ؛ هذا محال عند كلِّ ذي لبٍّ ، فإذا كان كذلك علمت أنَّ (قَامَ زَيْدٌ) مجاز لا حقيقة ، وإنّما هو على وضع الكلِّ موضع البعض ؛ للاتّساع ، والمبالغة ، وتشبيه القليل بالكثير "[١] .

ولم يكتف ابن جنّي من هذا التّكلّف بهذا القدر ، فوسّع دائرة حديثه حتى شملت أفعال الله (تعالى) ، فقال " **وكذلك أفعال القديم (سبحانه) نحو (خَلَقَ اللهُ السَّمَاءَ وَالأَرْضَ) وما كان مثله ، ألا ترى أنّه (عز اسمه) لم يكن منه بذلك خلق أفعالنا ، ولو كان حقيقة لا مجازًا لكان خالقًا للكفر والعدوان ، وغيرها من أفعالنا ، عز وعلا "**[٢] .

وفي هذا النّص ما يدلُّ على اعتقاده بعض آراء المعتزلة[٣] ، وقد أغرب ، وأبعد ، ودخل في مجاهل لا تقطع ، وفي نزاع لا ينفع ؛ وقد اعترف بغموض ما ذهب إليه ، وتعقيده ، وقلّه فائدته ، فقال " **وبَيَّنْتُ منذ قريب لبعض منتحلي هذه الصّناعة هذا الموضع ـ أعني ما في (ضَرَبْتُ زَيْدًا ، وَخَلَقَ اللهُ) ... ونحو ذلك ـ فلم يفهمه إلا بعد أن بات عليه ، وراض نفسه فيه "**[٤] .

ومع إيماني بعدم نفع مثل هذا الكلام الّذي ربما انزلق به طالب العلم فيما يمس عقيدته دون فائدة يجنيها من تتبُّعه ـ فقد ذكرته قيامًا بالأمانة في النّقل والاستقصاء ، وحتى يعلم ما فيه من غلوٍّ ، وسعة مفرطة في التّخيُّل فيبتعد عنه ، وعن مثله[٥] .

---

(١) الخصائص (٢ / ٤٤٩ ، ٤٥٠) .

(٢) المصدر السّابق (٢ / ٤٥١) .

(٣) ينظر حديث الشّيخ محمد علي النّجار عن اعتزال ابن جنّي في مقدّمة الخصائص (١ / ٤٤ - ٤٦) .

(٤) المصدر السّابق (٢ / ٤٥٣) .

(٥) أمّا الردُّ عليه فليس بعد قول الله (جلّ وعلا) ﴿ **وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ** ﴾ [الصافات:٩٦] في ذلك غاية ، فكلُّ شيء واقع في ملكه (جلّ وعلا) ، وجميع أعمال العباد من خلقه ، حتى المعصية ، فهو لا يُعصى مُكرهًا (سبحانه) حتى يقال إنّه لم يخلق المعاصي ، وقد تأدّب أهل الحقّ =

ولأجل هذه الدّلالة المشتركة بين الفعل والمصدر : اشتركا أيضًا في الأحكام الآتية :

■ **أنّه لا يجوز فيهما تثنية ولا جمع :**

وذلك لاستحالة هذا في المعنى ؛ لأنّه لا غاية وراء الجنس في العموم والسَّعة ، فكيف يثنّى أو يجمع ما لا نظير له ؟! .[١]

ويستثنى من ذلك المصدر في حالتين :

□ **أن يراد به الأنواع المختلفة :**

فعندها تجوز تثنيته وجمعه ، فيقال (قُمْتُ قِيَامَيْنِ ، وَقَعَدتُّ قُعُوْدَيْنِ)[٢] ، وقد جعل ابن جنّي من ذلك :

- قراءة النّبي (ﷺ) وبعض الصّحابة ﴿مَا أُخْفِيَ لَهُمْ مِنْ قُرَّاتِ أَعْيُن﴾[السّجدة : ١٧] ، قال " (**القُرَّةُ**) **المصدر ، وكان قياسه ألاَّ يجمع ؛ لأنَّ المصدر اسم جنس ، والأجناس أبعد شيء عن الجمعيَّة ؛ لاستحالة المعنى في ذلك ، لكن جعلت القُرَّة هنا نوعًا فجاز جمعها** "[٣] .

- وقول أبي صخر الهذليّ :

وَحَبَّذَا بُخْلُهَا عَنَّا وَلَو عَرَضَتْ ... دُوْنَ النَّوَالِ بِعِلاَّتٍ وَأَلْدَادِ

قال عن (ألداد) :

" **هو عندي جمع (لَدَد) مصدر (أَلُدُّ ، وَقَدْ لَدِدتُّ لَدَدًا) ، وإذا جمع المصدر فإنّما ذلك ؛ لأنّه وضع على النّوع** "[٤] .

مع ربِّهم (سبحانه) فقالوا في الدُّعاء " والشرُّ ليس إليك " ، نسأل الله الثّبات على الحقِّ .

(١) ينظر : التّمام ص ١٩٧ .

(٢) ينظر : اللُّمع ص ١٠٢ ، والمبهج ص ١٠٥ ، ١٣٢ ، والمحتسب (١ / ٨٢) .

(٣) المصدر السّابق (٢ / ١٧٤) .

(٤) التّمام ص ١٩٧ .

□ **أن يُسَمَّى به :**

فحينئذٍ يثنى ويجمع أيضًا ، مـن ذلـك مثـلاً (مَرَاثِـد) في اسـم شـاعر الحماسة (سُوَيد المراثد الحارثي) قال ابن جنّي عنه " **(وَالمَرَاثِدُ) جمـع (مَرْثَـد) ، وهـو في الأصل مصدر: (رَثَدتُّ المَتَاعَ بَعْضَهُ عَلَى بَعْـضٍ) ، أي : نَضَّدتُّـهُ ... وإنَّمـا سمِّـي بالمصدر ، ثُمَّ كُسِّرَ بعد التَّسمية** "[١] .

■ **أنَّه لا يجوز فيهما التَّحقير :**

وذلك لانتقاض معناهما به ، فـهما يـدلان علـى الجنـس ، " **والجنـس أبـدًا غايـة الغايـات ، ونهايـة النِّـهايات في معنـاه ، ومـا كـانت هـذه صورتـه في الشَّـياع ، والانتشار فما أبعده من التَّحقير ، وهو الغاية في الكثرة والعموم !** "[٢] .

ويستثنى من ذلـك في المصـدر أنَّـه إذا **سمِّي به** جـاز تحقـيره كمـا في (عُتَـيٍّ ، وَفُضَيْلٍ ، وَقُتَيْلَةٍ ، وَطُرَيْحٍ ...) وغيرها من الأسماء[٣] .

٣. إدخال همزة الوصل في المصادر لدخولها في أوائل أفعالها :

قال ابن جنِّي بعد أن ذكر أنَّ الأصل في همزة الوصل أن تدخل علـى الأفعـال ؛ لما يصيبها من التَّوهين والاعتلال ؛ لتصرُّفها ، وعدم ثباتها علـى حـال واحـدة " **فأمَّا إدخـالهم الهمـز في مصـادر الأفعـال الَّـتي في أوائلـها همـزة الوصـل نحـو (انْطَلَـقَ انْطِلاَقًا ، واسْتَخْرَجَ اسْتِخْرَاجًا) فإنَّه مطَّرد فيها ؛ لأنَّها ثابتة في الأفعال فجاءت في المصادر**"[٤] .

قال ذلك في معرض حديثه عن قلَّة دخول همزة الوصل على الأسماء ؛ ولذلك لم ترد إلا في الألفاظ العشرة المعروفة ، وفي هذه المصادر ؛ وقـد جعـل ورودهـا في هـذه الأسماء من باب حمل الاسم على الفعل ؛ لما بينهما من مناظرة[٥] .

---

(١) المبهج ص ١١٩ ، وينظر كذلك ص ١٣١ ، ١٣٢ .

(٢) المصدر السَّابق ص ١٠٥ .

(٣) ينظر: المصدر السَّابق ص١٢٤ ، ١٣٤ ، ١٣٥، ٢٠٢ ، ٢٠٣ .

(٤) المنصف (١ / ٦٥) ، وتنظر المسألة مفصَّلة فيه (١ / ٥٣-٦٥) .

(٥) ينظر : المصدر السَّابق (١ / ٦٥) .

٤. تصحيح المصدر لصحَّة فعله وإعلاله لإعلاله :

وهذا بيان ذلك :

▪ تصحيح المصدر لصحَّة فعله :

كلُّ فعل على زنة (فَاعَلْتُ ، وتَفَاعَلْنَا ؛ وَفَعَّلْتُ ، وَتَفَعَّلْنَا) معتل العين : فإنَّه يصحُّ وجوبًا ، فيقال مثلاً (قَاوَلْتُ ، وَبَايَعْتُ ، وَشَوَّقْتُ ، وَزَيَّنْتُ) .

وإنَّما وجب تصحيح هذه الأفعال محافظة على البناء ؛ لأنَّ الإعلال يزيله[1] ، ثُمَّ تصحَّح مصادر هذه الأفعال لصحَّتها ، قال ابن جنِّي " **فلَمَّا صحَّت هذه الأفعال صحَّت مصادرها ؛ فلذلك قالوا (قَاوَلْتُهُ قِوَالاً) ، فصحَّحوا الواو .... ، ولَمَّا صحَّت في (قَاوَمْتُ) ... صحَّت في (القِوَام)**"[2] .

ومن شواهد ذلك في كتاب الله قوله (تعالى) ﴿ **قَدْ يَعْلَمُ اللهُ الَّذينَ يَتَسَلَّلُونَ مِنكُمْ لِوَاذًا** ﴾ [النُّور : ٦٣] .

▪ إعلاله لإعلال فعله :

مثال ذلك : أنَّ الواو لَمَّا اعتلَّت بتحرُّكها وانفتاح ما قبلها في نحو (حَوَلَ ، وَقَوَمَ ، وَلَوَذَ ، وَصَوَمَ) قلبت ألفًا ، فقيل (حَالَ ، وقَامَ ، وَلاذَ ، وَصَامَ) ؛ وكان من حقِّ مصادرها أن تكون (حِوَالاً ، وَقِوَامًا ، وَلِوَاذًا ، وَصِوَامًا) مصحَّحة ، لولا أنَّه اجتمع فيها أمران هما :

- أنَّ أفعالها معتلَّة الأصل .
- أنَّ قبل الواو الَّتي هي العين فيها كسرة .

ولأجل هذين معًا أعلَّ المصدر بقلب واوه ياء فقيل (حِيَال ، ولِيَاذ ، وقِيَام ، وصِيَام) ، ولو كانت العين غير معتلَّة في الفعل لصحَّت في المصدر ، كما في (قَاوَمْتُهُ قِوَامًا ، وَلاوَذْتُهُ لِوَاذًا) ؛ إذ إنَّ تقدُّم الكسرة على الواو وحده في هذين الاسمين غير

---

(١) ينظر تفصيل ذلك في : المنصف (١ / ٣٠٢) .

(٢) المصدر السَّابق (١ / ٣٠٣) ، وينظر:(١ / ٦٥ ، ١٩٤ - ١٩٧) ، والخصائص١ / ١١٤) .

كاف للإعلال كما ترى[١] .

وقد ذكر ابن جنّي تصحيح المصدر لصحّة فعله وإعلاله لعلّته : فَنَبَّهَ على أنّ ذلك لا تعلّق له بالأصل والفرع ، فقال " **وهذا لا يدلُّ على أنّ المصدر مشتقٌّ من الفعل ، وإن كان في الاعتلال محمولاً عليه ؛ لأنّهم قد أعلّوا (يَقُوْمُ) لاعتلال (قَامَ) ، وليس أحد يقول : إنّ (يَقُوْمُ) مشتقٌّ من (قَامَ)** "[٢] .

وقال أيضًا " **والعِلّة في هذا ونحوه أنّ المصدر ، وإن كان أصلاً للفعل ؛ فإنّ أمثلة الأفعال المختلفة في الماضي ، والحال ، والاستقبال ؛ والمصادر تجري مجرى المثال الواحد حتى إنّه إذا لزم بعضها شيء لزم جميعها** "[٣] .

وبهذا التّناظر بين المصدر و الفعل استدلّ ابن جنّي على أنّ ثلاثي (اسْتَعَانَ) هو (عَانَ) ، وأنّه أعلّ إعلال (قَالَ) ، وإن لم ينطق به ؛ لأنّهم نطقوا بمصدره فقالوا (العَوْن) ، فكان الفعل في حكم المنطوق به[٤] .

قال ابن جنّي :

" **وإذا ثبت أمر المصدر ـ الّذي هو الأصل ـ لم يتخالج شكٌّ في الفعل .... قال لي أبو عليٍّ بالشّام (إذا صحّت الصِّفة فالفعل في الكفِّ) ، وإذا كان هذا حكم الصِّفة كان في المصدر أجدر** "[٥] .

ويشهد لابن جنّي في هذا أنّ في لغة العرب مصادر رفضت أفعالها ، نحو قولهم (فَوْظ) لخروج الرُّوح ، (أيْن) للإعياء ،.... وغيرها[٦] .

---

(١) ينظر : المنصف (١ / ٣٤١) ، وينظر كذلك: (١ / ٦٥) (٢ / ١٦٤ ، ١٦٥ ، ٢٣٦) ، وسرُّ صناعة الإعراب (٢ / ٧٣١ ، ٧٣٢) ، والخصائص (١ / ١١٤) ، وينظر أيضًا : الحجّة (٤ / ٢٥٩) ، وأمالي ابن الشّجريّ (٢ / ١٥٤ ، ١٥٥) (٣ / ٣٥ ، ٣٦) .

(٢) المنصف (١ / ٦٥) .

(٣) سرُّ صناعة الإعراب (٢ / ٧٣٢) .

(٤) ينظر : الخصائص (١ / ١٢٢) .

(٥) المصدر السّابق (١ / ١٢٢) .

(٦) ينظر : المصدر السّابق (١ / ٣٩٣) .

ولأجل هذا التّناظر أيضًا : جاز النّصب بعد الفاء الدّاخلة على جواب الأمر في نحو قولك (زُرْنِي فَأُكْرِمَكَ) في حين أنّه لا يجوز مع غير الفعل : كاسم فعل الأمر مثلاً ، فلا يجوز (صَهْ فَتَسْلَمَ) ،كما يجوز (اسْكُتْ فَتَسْلَمَ) ؛ وذلك لما بين الفعل والمصدر من التّقارب ، قال ابن جنّي " **وذلك أنّك إذا أجبت بالفاء : فإنّك إنّما تنصب لتصوُّرك في الأوّل معنى المصدر ، وإنّما يصحُّ ذلك لاستدلالك عليه بلفظ فعله ، ألا تراك إذا قلت (زُرْنِي فَأُكْرِمَكَ) ، فإنّك إنّما نصبته ؛ لأنّك تصوّرت فيه (لِتَكُنْ زِيَارَةٌ مِنْكَ فَإِكْرَامٌ مِنِّي) فـ (زُرْنِي) دلّ على (الزّيَارَة) ؛ لأنّه من لفظه ، فدلّ الفعل على مصدره ، كقولهم (مَنْ كَذَبَ كَانَ شَرًّا له) ، أي : كَانَ الكَذِبُ ، فأضمر (الكَذِب) لدلالة فعله ـ وهو كَذَبَ ـ عليه ؛ وليس كذلك (صَهْ) ؛ لأنّه ليس من الفعل في قبيل ولا دبير ، وإنّما هو صوت أوقع موقع حروف الفعل ، فإذا لم يكن (صَهْ) فعلاً ، ولا من لفظه ؛ قبح أن يستنبط منه معنى المصدر ؛ لبعده عنه** "[1] .

فقد دلّ الفعل على معنى المصدر في هذا كما أنّ المصدر يدلُّ على الفعل ، شاهد ذلك قول الله (تعالى) ﴿ **إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ * يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ** ﴾ [الطّارق : ٨ ، ٩] فقد دلّ المصدر (رَجْعُهُ) على معنى الفعل (يَرْجِعُهُ) الّذي يتعلّق به الظّرف (يوم) ، والشّواهد على ذلك كثيرة فاشية[2] .

(١) الخصائص (٣ / ٤٩) .

(٢) المصدر السّابق (٢ / ٤٠٤) (٣ / ٢٥٩ ، ٢٦٠) .

المبحث الخامس

التّناظر بين المصدر واسم الفاعل

قال ابن جنِّي " **والمصادر أخوات الصِّفات في كذا إلى كـذا** "[١] ، وتـرك هـذه الجملة خاطرة لا يعلم ما طواها عليه من أوجه تناظر وتقارب إلا الله .

ومع هذا فقد تناثرت في كتب ابن جنِّي أوجه تناظر بين المصدر واسم الفاعل - وهو من الصِّفات المشتقة - تكشف عن شيء مما كان يعنيه بهذه الخاطرة اللَّطيفة ، من مظاهر الأخوَّة ، والنَّسب ؛ وإليك ما جمعته من تلك الوجوه :

١. **أنَّ المصدر واسم الفاعل يقع كلُّ واحد منهما موقع صاحبه**[٢] :

وهذا بيان ذلك ، كلٌّ على حدة :

■ **وقوع المصدر موقع اسم الفاعل** :

ومن شواهد ذلك :

قوله (سبحانه) ﴿ **ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا** ﴾ [البقرة : ٢٦٠] ، أي : ساعيات .

وقول العرب (هَلُمَّ جَرًّا) ، أي : جارًّا ، أو مُنْجَرًّا[٣] .

وقولهم (جَاءَ زَيْدٌ رَكْضًا) ، أي : راكضًا .

وكقول الشَّاعر :

فَـأَقْبَلْتُ زَحْفًـا عَلَـى الرُّكْبَتَيْـنِ   فَثَوْبًـا نَسِـيْتُ وَثَوْبًـا أَجُـرْ[٤]

قال ابن جنِّي " **أي : أقبلت زاحفاً وما أكثر نظائره** "[٥] .

---

(١) الخاطريَّات (١ / ٤٤) .

(٢) ينظر : المحتسب (١ / ٥٧) .

(٣) ينظر في ذلك : المسائل السَّفريَّة ص ٣٢ - ٤٠ .

(٤) ينظر : المحتسب (٢ / ١٢٣ ، ١٢٤) .

(٥) المصدر السَّابق (٢ /١٢٤) ، وينظر الكتاب (٤ / ٤٣) ؛ وينظر في المزيد من هذه النَّظائر : أمالي ابن الشَّجريِّ (١ / ٨٢ ، ٩٢ ، ٢٥٢، ٣٦٩ ، ٣٧٠) (٢ / ١٠٥ ، ١٢٧ ، ٤٣٤ ، ٤٧٥) .

وقد وَجَّهَ أبو الفتح على هذا الوجه بعض القراءات الشَّاذَّة[١] .

ووقوع المصدر موقع اسم الفاعل ليس بالأمر السَّاذج الَّذي غايته ومنتهاه وقوع كلمة مكان كلمة ، بل إنَّ فيه ما هو أبعد من ذلك ؛ فالمصدر إذا وقع موقعه تَزَيَّا بِزِيِّهِ ، وأخذ بعض أحكامه ، **كإعماله فيما قبله** .

علَّق ابن جنِّي على قول الشَّاعر :

فَهلاَّ سَعَيْتُمْ سَعْيَ عُصْبَةِ مَازِنٍ … وَهَلْ كُفَلائِي فِي الوَفَاءِ سَوَاءُ ؟

فقال " **الظَّرف متعلّق بـ (سَوَاء) لا بـ (كُفَلائِي) ، ألا ترى أنَّ معناه (وَهَلْ مَنْ يَكْفُلُنِي مُتَسَاوُوْنَ فِي الوَفَاءِ) .**

فإن قلت : إنَّ (سَوَاء) مصدر ، وكيف جاز أن يتقدَّم ما عمل فيه عليه ؟

قيل : هو في الأصل مصدر ، غير أنَّه الآن أُوْقِعَ هنا موقع اسم الفاعل ، واسم الفاعل يعمل فيما قبله ، نحو (زَيْدٌ عِنْدَكَ جَالسٌ ، و أَنْتَ لِعَمْرٍو ضَارِبٌ) "[٢] .

■ وقوع اسم الفاعل موقع المصدر :

وذلك كقول رجل يدعو لابنه وهو صغير :

قُمْ قَائِمًا قُمْ قَائِمًا … رَأَيْتُ عَبْدًا نَائِمًا

أي : قم قيامًا[٣] .

وكقول الفرزدق :

أَلَمْ تَرَنِي عَاهَدتُّ رَبِّي وَإِنَّنِي … لَبَيْنَ رِتَاجٍ قَائِمًا وَمَقَامِ

عَلَى حِلْفَةٍ لا أَشْتُمُ الدَّهْرَ مُسْلِمًا … وَلا خَارِجًا مِنْ فِيَّ زُوْرُ كَلامِ

أي : ولا يخرج خروجًا[٤] .

---

(١) ينظر : المحتسب (٢ / ١٢٣ ، ٢٣٠) .

(٢) التَّنبيه ص ٤١٠ ، ٤١١

(٣) ينظر : المحتسب (١ / ٥٧) ، والخصائص (٣ / ١٠٥) .

(٤) ينظر : المحتسب (١ / ٥٧) ، وينظر أيضًا : الكتاب (١ / ٣٤٦) ، وكتاب الشِّعر (٢ / ٣٦٨) ، وأمالي ابن الشَّجريِّ (١ / ٢٥٢) (٢ / ١٠٤ ، ١٠٥) .

٢.أنَّ المصدر يوصف به كما يوصف باسم الفاعل :

فيقال : (رَجُلٌ عَدْلٌ ، وَرَجُلٌ رضًا) ، كما يقال (رَجُلٌ عَادِلٌ ، وَرَجُلٌ رَاضٍ) .

وقد علَّل ابن جنِّي انصراف العرب عن الوصف باسم الفاعل إلى الوصف بالمصدر في بعض الأحوال ، كما في قول زهير :

مَتَى يَشْتَجِرْ قَوْمٌ يَقُلْ سَرَوَاتُهُمْ   هُمُ بَيْنَنَا ، فَهُمْ رضًا وَهُمُ عَدْلُ

بأمرين ، هما[١] :

- مراعاة التَّناظر بين المصدر واسم الفاعل ، وزيادة الإيناس به .
- المبالغة في المعنى ؛ لأنَّه إذا وصف بالمصدر صار الموصوف كأنَّه في الحقيقة مخلوق من ذلك الفعل ، مجسَّد منه ؛ لكثرة تعاطيه له ، واعتياده إياه[٢] .

وقد ناقش ابن جنِّي هذه القضيَّة وعُني بها في مواضع كثيرة جدًّا من كتبه[٣] ، واستشهد عليها بشواهد متفرقة ، منها : قول الله (تعالى) ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا ﴾ [الملك:٣٠] ، أي : غائرًا[٤] .

وقول الخنساء :

---

(١) ينظر : المحتسب (٢ /١٠٧) ، والخصائص (٣ / ٢٦٢ ، ٢٦٣) .

(٢) وهذا من تنزيل الأعيان منزلة المصادر ، ومثله في المبالغة تنزيل المصادر منزلة الأعيان ، كقولهم : (مَوْتٌ مَائِتٌ ، وشِعْرٌ شَاعِرٌ) ، فوصفوا المصدر باسم الفاعل مبالغة في المعنى .

ينظر في ذلك ونظائره : المحتسب (٢ / ٩٣ ، ٢٠٠ ، ٢٠١ ، ٢٨٥) ، والفتح الوهبي ص١٩٣، والتَّمام ص ٩١ ، ٩٢ ، والتَّنبيه ص ٤١٠ ـ ٤١٢ ، ولمزيد من التَّفصيل ، ينظر : المسائل الحلبيَّات ص ١٩٨، ١٩٩ ، وأمالي ابن الشَّجري (١ / ١٠٤ـ ١٠٨) ، ومعاني النَّحو (١/ ٢٠٨ـ ٢١٢) .

(٣) ينظر : المحتسب (٢ / ٤٣ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ١٠٧) ، والخصائص (٢ / ٢٠٣ ـ ٢١٢) (٣ / ١٩٢ ، ١٩٣ ، ٢٦٢ ، ٢٦٣) ، والفسر (٣ / ٧٤) ، والتَّمام ص ١٤٣ ، ١٤٤ ، والخاطريَّات (١ / ٧٠ ، ٧١) (٢ / ٥٩ ، ٦٠) ، والمنصف (١ / ١٩٧) .

(٤) ينظر : المحتسب (١ / ٥٧) (٢ / ٣٣٠) .

تَرْتَعُ مَا غَفَلَتْ حَتَّى إذَا ادَّكَرَتْ فَإِنَّمَا هِيَ إقْبَالٌ وَإِدْبَارُ

قال ابن جنِّي: " **أي : كأنَّها مخلوقة من الإقبال الإدبار** "[١] .

وبهذا الوجه من التَّنظير وَجَّهَ عددًا من القراءات القرآنيَّة[٢] ،كما خَرَّجَ عليه بعض أبيات الهذليين[٣] ، وأبي الطَّيب المتنبي ، غفر الله له[٤] .

وإذا كنت قد قدَّمت في مباحث سابقة أنَّ المصدر يدلُّ على الجنس ، وأنَّ دلالته على الجنس قد أورثته أحكامًا ، منها : أنَّه لا يثنَّى ولا يجمع إلا إذا دلَّ على نوع ، أو سمِّي به ؛ وأنَّ تاء التَّأنيث لا تلحقه إذا وصف به المؤنث ، فيقال (امْرَأةٌ عَدْلٌ) مثلاً[٥] ؛ فإنَّه قد ورد ما يخالف هذين الحكمين في كلام العرب ؛ مراعاة لتناظر المصدر واسم الفاعل في هذا الوجه ، وهو أنَّه يوصف بهما ، وفي هذا دليل حاضر على قوَّة التَّناظر والتَّآزر.

فمن ورود المصدر الموصوف به مؤنَّثًا : قول أميَّة :

وَالحَيَّةُ الحَتْفَةُ الرَّقْشَاءُ أخْرَجَهَا مِنْ بَيْتِهَا آمِنَاتُ اللهِ وَالكَلِمُ

وقول العرب : (الزِّيَادَةُ ، والعِبَادَةُ ، والجَهُوْمَةُ ، والطَّلاَقَةُ ....) وغيرها من المصادر المؤنَّثة[٦] .

ومن وروده مجموعًا : قول الشَّمَّاخ :

وَوَاعدتَّنِي مَالا أحَاولُ نَفْعَهُ مَوَاعِيْدَ عُرْقُوْبٍ أخَاهُ بِيَثْرِبِ

---

(١) الخصائص (٢ / ٢٠٥) .

(٢) ينظر : المحتسب (٢ / ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ١٠٧) .

(٣) ينظر : التَّمام ص ١٤١ - ١٤٥ .

(٤) ينظر : الفسر (٣ / ٧٤) .

(٥) ينظر : ص ٢٠٩ من هذا البحث .

(٦) ينظر : الخصائص (١ / ١٥٥) (٢ / ٢٠٧) .

والشَّواهد على ذلك كثيرة[١] .

قال ابن جنِّي:

" هذا مما خرج على صورة الصِّفة ؛ لأنَّهم لم يؤثروا أن يبعدوا كلَّ البعد عن أصل الوصف الَّذي بابه أن يقع الفرق فيه بين مذكَّره ومؤنَّثه ، فجرى هذا في حفظ الأصول ، والتَّلفُّت إليها ؛ للمباقاة لها ، والتَّنبيه عليها مجرى إخراج بعض المعتلِّ على أصله ..... ، وعلى ذلك أَنَّثَ بَعْضُهُمْ ..... وَجَمَعَ "[٢] .

فورود ذلك في المصدر مع كونه خلاف ما يجب فيه إنَّما وقع مراعاة لهذا الوجه من التَّناظر ، فالمصدر فيه محمول على اسم الفاعل في نحو (قَائِمَة ، وَمُنْطَلِقَة ، وَضَارِبَات ، وَمُكْرِمَات)[٣] .

وهذا الوجه في حقيقته تابع للوجه السَّابق الَّذي هو وقوع المصدر موقع اسم الفاعل ؛ و إنَّما ذكرته منفصلاً ؛ اقتداء بابن جنِّي الَّذي جلاَّه ، وأظهره ؛ إبرازًا لما يحمله من قيم معنويَّة ، وأسرار تعبيريَّة فاتنة .

٣. أنَّهما يعملان عمل الفعل[٤] :

فأمَّا إعمال اسم الفاعل فقد مضى ، وأمَّا إعمال المصدر فكقوله :

بِضَرْبٍ بِالسُّيُوْفِ رُءُوْسَ قَوْمٍ   أَزَلْنَا هَامَهُنَّ عَنِ المَقِيْلِ

وكقول الآخر :

فَهَلْ يَدَعُ الوَاشُوْنَ إِفْسَادَ بَيْنِنَا   وَحَفْرًا لَنَا العَاثُوْرَ مِنْ حَيْثُ لانَدْري

---

(١) ينظر : الخصائص (٢ / ٢٠٧ - ٢١٢) ، والتَّمام ص ١٤٤ ، ١٤٥، والمحتسب (١/ ١٣١ ، ١٣٢) .

(٢) الخصائص (٢ / ٢٠٧) .

(٣) المصدر السَّابق (٢ / ٢٠٩) .

(٤) ينظر : المسائل المنثورة ص ٤٤ .

قال ابن جنّي تعليقًا على هذا البيت :

" **أعمل المصدر منوَّنًا ، وهو أقوى أحوال عمله ، ثُمَّ يليها عمله مضافًا ، ثُمَّ يلي ذلك عمله وفيه لام التَّعريف ، وهو آخر مراتب عمله** "(١) .

ومع اشتراك اسم الفاعل والمصدر في هذا الوجه من التَّنظير فإنَّ بينهما فيه فروقًا كثيرة ليس هذا مقام استقصائها والإفاضة فيها(٢) .

وقد وقفت مع إعمال اسم الفاعل وقفة متأنِّية ؛ لأنَّ العِلَّة في إعماله هي مناظرته للفعل المضارع ، وهذا موضوع هذا البحث ، أمَّا إعمال المصدر فلا علاقة له بالتَّناظر والشَّبه ، قال ابن مالك :

" **يعمل المصدر عمل فعله لا لشبهه بالفعل ؛ بل لأنَّه أصل ، والفعل فرع ، ولذلك يعمل مرادًا به المضيُّ ، أو الحال ، أو الاستقبال ، بخلاف اسم الفاعل فإنَّه يعمل ؛ لشبهه بالفعل المضارع ، فاشترط كونه حالاً ، أو مستقبلاً ؛ فإنَّهما مدلولا المضارع** "(٣) .

٤. أنَّ المصدر ورد في كلام العرب على صورة (فَاعِل) و(فاعلة) :

فأمَّا وروده على وزن (فَاعِل) فنحو قولهم (الفَالِجُ ، والبَاطِلُ ، والعَائِرُ ، والبَاغِزُ .. وغيرها)(٤) ، وقد أجاز ابن جنّي أن يحمل على هذا :

(١) التَّنبيه ص ٣٦١ ، ٣٦٢ ، وينظر في شواهد إعمال المصدر عند ابن جنّي: التَّمام ص ١٤٤ ، والخصائص (٢ / ٢٠٩ - ٢١١) ، والتَّنبيه ص ٩٠ - ٩٢ ، ٢٣٧ .

(٢) ينظر في ذلك مفصَّلاً : تفسير المسائل المشكلة ص ٦٤ - ٧٣ ، ٢٢٠ ، وأمالي ابن الشَّجري (٣ / ٢٠٠ ، ٢٠١) ، وأمالي ابن الحاجب (٢ / ٥٨١ ، ٥٨٢) .

(٣) شرح الكافية الشَّافية (٢ / ١٠١١ ، ١٠١٢) ، وينظر أيضًا : شرح التَّسهيل (٣ / ١٠٦).

(٤) ينظر : الخصائص (٢ / ٤٩٠ ، ٤٩١) ، والخاطريَّات (٢ / ٩٧) ، وبقيَّة الخاطريَّات ص ٣٠ ، والتَّنبيه ص : ٢٩١ .

□ (ناهيًا) في قول سحيم :

عُمَيْرَةَ وَدِّعْ إنْ تَجَهَّزْتَ غَازِيًا   كَفَى الشَّيْبُ والإِسْلامُ لِلْمَرْءِ نَاهِيًا[١]

□ و(الغائب) في قول الآخر :

وَمِنَ الرِّجَالِ أسِنَّةٌ مَذْرُوبَةٌ   وَمُزَنَّدُونَ شُهُوْدُهُمْ كَالغَائِبِ[٢]

وأمَّا وروده على وزن (فَاعِلَة) فنحو قولهم (العَاقِبَة ، والعَافِيَة ، والبَالَة : من قولهم: مَا بَالَيْتُ بَالَةً ، أي : بَالِيَة[٣] ، و آيَةٌ : عند الكسائي ، أصلها : آيِيَةٌ[٤] ، وقولهم : مَرَرْتُ بِهِ خَاصَّةً ، أي : خصوصًا)[٥] .

وقد أجاز ابن جنِّي أن يحمل على هذا :

□ (الطَّاغِيَةُ) في قوله (تعالى) ﴿ فَأَمَّا ثَمُودُ فَأُهْلِكُوْا بِالطَّاغِيَةِ ﴾ [الحاقة : ٤][٦] .

□ و(لاغِيَةٌ) في قوله (سبحانه) ﴿ لا تَسْمَعُ فِيْهَا لاغِيَة ﴾ [الغاشية : ١١][٧] .

وغيرهما من آيات الكتاب الكريم[٨] .

٥. أنَّهما جاءا على حذف الزِّيادة :

نصَّ ابن جنِّي على هذا الوجه من التَّناظر بينهما ، واستشهد لكلٍّ واحد منهما بعدد من الشَّواهد ، فمن شواهد مجيء اسم الفاعل على حذف الزِّيادة قول العرب (أوْرَسَ الرِّمْثُ ، فَهُوَ وَارِسٌ؛ وَأيْفَعَ الغُلامُ، فَهُوَ يَافِعٌ ؛ وَأبْقَلَ المَكَانُ ، فَهُوَ بَاقِلٌ) ،

(١) ينظر : الخصائص (٢ / ٤٩٠ ، ٤٩١) .

(٢) ينظر : الخاطريَّات (٢ / ٩٧) .

(٣) ينظر : المصدر السَّابق (١ / ٦٧ - ٦٩) ، والخصائص (٣ / ٧٤) .

(٤) أمَّا ابن جنِّي فيرى أنَّ أصلها (أيَاة) ، ثُمَّ أعلّت العين وصحِّحت اللام ، وذكر لها نظائر متفرقة في : المحتسب (٢ / ٢٦٩) ، والمنصف (٢ / ١٤٠ - ١٤٣ ، ١٩٧ - ١٩٩) .

(٥) ينظر في كلِّ ذلك : المحتسب (١ / ١٣٣ ، ١٣٤ ، ١٩١ ، ٢٨٧) (٢ / ٢٢٨ ، ٢٣٦ ، ٢٤٦) ، والخاطريَّات (١ / ٦٩) ، والمنصف (٢ / ٢٣٦) .

(٦) ينظر : المحتسب (١ / ١٣٣) .

(٧) ينظر : المصدر السَّابق (١ / ٢٨٧) .

(٨) ينظر : المصدر السَّابق (١ / ٢٨٧) .

وقول رؤبة :

يَخرُجْنَ مِنْ أجْوَازِ لَيْلٍ غَاضِ

وقول أبيه :

تَكْشِفُ عَنْ جَمَّاتِهِ دَلْوِ الدَّالِ[(١)]

فكلُّها جاءت على حذف همزة (أَفْعَلَ) ، وكان القياس أن يكون اسم الفاعل منها على (مُفْعِل) فيقال (مُوْرِسٌ ، ومُوْفِعٌ ، ومُبْقِلٌ ، ومُغْضٍ ، ومُدْلٍ) .

قال ابن جنِّي " **ونظير مجيء اسم الفاعل على حذف الزِّيادة فيما مضى مجيء المصدر أيضًا على حذفها** "[(٢)] ، ثُمَّ ساق على ذلك عددًا من الشَّواهد ، منها قوله :

" من حذف زيادة المصدر قوله :

عَمْرَكِ اللهُ سَاعَةً حَدِّثِيْنَا ... وَدَعِيْنَا مِنْ قَوْلِ مَنْ يُؤْذِيْنَا

أي : تعميرك الله .

وقولهم (جَاءَ زَيْدٌ وَحْدَهُ) ، أي (أَوْحَدَ نَفْسَهُ بِالمَجِيءِ إِيْحَادًا) ، وقول بعض بني أميَّة :

دَعْ عَنْكَ غَلْقَ البَابِ

أي : إغلاقه "[(٣)] .

فقد ساوت العرب بين المصدر واسم الفاعل في مجيئها على حذف الزِّيادة ، ولم أر قبل ابن جنِّي من تنبه إلى هذا الوجه من التَّناظر ، ونصَّ عليه .

---

(١) ينظر في هذه الشَّواهد: الخصائص (١ / ٩٨) (٢/ ٢٢١ ، ٢٢٢)، والمحتسب (٢/ ٢٤٢) ، والتَّمام ص ١٥٢ ، ١٨٦ ؛ وبقيَّة الخاطريَّات ص ٢٩ - ٣١ .

(٢) الخصائص (٢ / ٢٢٢) .

(٣) التَّمام ص ١٥٢ ، ١٥٣ ، وينظر أيضًا فيه : ص ٧١ ، ٧٢ ، والخاطريَّات (١ / ١٣٤) ، وبقيَّة الخاطريَّات ص ٣٨ ، ٣٩ .

٦. **أنَّ المصدر يكسَّرُ[١] على ما يكسَّر عليه اسم الفاعل[٢] :**

قال ابن جنِّي " **وهو كثير جدًّا** "[٣] ، ثُمَّ استشهد عليه بالشَّواهد الآتية :

قول الشَّاعر :

وَإنَّـكَ يَاعَـامِ بـنَ فَـارسِ قُـرْزلٍ مُعِيـدٌ عَلَى قِيْـلِ الخَنَـا وَالهَوَاجِـرِ

فقد جمع (الهُجْرَ) وهو الفُحْشُ على (الهَوَاجِرِ) حتى كأنَّه إنَّما كَسَّر (هَاجِرًا) لا (هُجْرًا)[٤] .

وقول الآخر:

فَلَيْتَـكَ حَـالَ البَحْـرُ دُونَـكَ كُلَّـهُ فَكُنْتَ لَقًى تَجْـرِي عَلَيْـهِ السَّـوَائِلُ

فقد كَسَّر (سَيْلاً) على مـا يكسَّـر عليـه (سَـائِلٌ) وهـو (السَّـوَائِلُ) ، هـذا رأي الفارسيِّ في هذا الشَّاهد ، نقله عنه تلميذه ابن جنِّي وأقرَّه[٥] ، ورأى معه رأيًا آخر في أحد المواضع[٦] وهو أن تكون (السَّوَائِلُ) في البيت جمعَ (مَسِيْل) : وهو ما سال فيه الماء من الأودية ، ثُمَّ كُسِّر اسم المكان (مَسِيْل) تكسير اسم الفاعل (سَائِل) ؛ لأنَّه نظير بعض المصادر نحو (المَسِيْرِ ، والمَحِيْضِ) **من عدة أوجه ، هي : زيادة الميم أولاً ، والوزن ، والجريان على المضارع في حركاته وسكونه** ، فحمل اسم المكان على المصدر في هذا لما بينهما من تناظر .

قال ابن جنِّي عن رأيه ورأي شيخه :

" **وكلاهما على تشبيه المصدر باسم الفاعل** "[٧] .

---

(١) سبق الحديث عن الحالات الَّتي يجوز فيها جمع المصدر وتثنيته ص ٢١٣ من هذا البحث .

(٢) ينظر: المحتسب (١ / ٥٦ ، ٥٧) و (٢ / ٣٣٠) ، والتَّمام ص ١١٢ ، ١١٣.

(٣) ينظر: المحتسب (١ / ٥٦ ، ٥٧) .

(٤) ينظر : المصدر السَّابق (١ / ٥٧) (٢/ ٣٣٠) .

(٥) ينظر : المصدر السَّابق (١ / ٥٧) و (٢ / ٣٣٠) .

(٦) ينظر : التَّمام ص ١١٢ ، ١١٣ .

(٧) ينظر : المصدر السَّابق ص ١١٣ .

وقد أجازهما في قول الشَّاعر :

فَيَوْمًا بِأَذْنَابِ الدَّحُوْضِ وَتَارَةً ... أُنَسِّئُهَا فِي زَهْوِهِ وَالسَّوَائِلِ[1]

ومراعاة لهذا التَّناظر بين المصدر واسم الفاعل أجاز ابن جنِّي أيضًا في (الخَوَاتِم) من قول الأعشى :

فَأُقْسِمُ إنْ جَدَّ التَّقَاطُعُ بَيْنَنَا ... لَتَصْطَفِقَنْ يَوْمًا عَلَيْكَ المَآتِمُ

يَقُلْنَ حَرَامٌ مَا أُحَلَّ بَرَبِّنَا ... وَتَتْرُكُ أمْوَالا عَلَيْهَا الخَوَاتِمُ

أن تكون جمع اسم الفاعل (خَاتِم) ، وأن يكون جمع (خَتْم) وهو المصدر، كما أجاز الأمرين في (جَوَازِيه) في قول الحطيئة :

مَنْ يَفْعَلِ الخَيْرَ لا يَعْدَمْ جَوَازِيَهُ ... لايَذْهَبُ العُرْفُ بَيْنَ اللهِ والنَّاسِ[2]

٧.**أنَّ المصدر الَّذي بزنة (فَعْلَة) إذا جمع بالألف والتَّاء تسكن عينه** في نحو (رَفْضَات) جمع (رَفْضَة) ، و(وَغْرَات) جمع (وَغْرَة)[3] .

وإنَّما جاز ذلك في هذا الجمع مع أنَّ القياس فتح عينه ؛ لما بينه وبين اسم الفاعل من التَّناظر؛ لأنَّ اسم الفاعل صفة ، والصِّفة التَّي على وزن (فَعْلَة) لا تحرَّك عينها عند الجمع ، بل تسكن وجوباً ، فيقال (صَعْبَات) في (صَعْبة) ، و (خَدْلات) في (خَدْلَة) بسكون العين لا غير ؛ للفرق بينهما وبين الاسم ، ثُمَّ حمل المصدر الَّذي بزنتها عليها عند جمعه ؛ لما بينه وبين اسم الفاعل من تناظر[4] .

ولأجل ذلك ساغ إسكان عين المصدر المجموع في قول لبيد :

رُحِلْنَ لِشُقَّةٍ وَنُصِبْنَ نَصْبًا ... لِوَغْرَاتِ الهَوَاجِرِ والسَّمُوْمْ

(١) ينظر : التمام ص ١١٢ ، ١١٣ .

(٢) ينظر : الخصائص (٢ / ٤٩١ ، ٤٩٢) .

(٣) ينظر : المحتسب (١ / ٥٦ ، ٥٧) .

(٤) ينظر : اللُّمع ص ٢٣٨ ، والمحتسب (٢ / ١٧١ ، ١٧٢) وينظر كذلك في : الكتاب (٣ / ٦٢٧) ، والمقتضب (٢ / ١٨٨) ، والمسائل العضديات ص ٢٧ ، ومجالسَّ ثعلب (٢/٥٩٥).

وفي قول ذي الرُّمَّة :

أَبَتْ ذِكَرٌ عَـوَّدْنَ أَحْشَـاءَ قَلْبِـهِ خُفُوْقًا وَرَفْضَاتُ الهَوَى فِي المَفَاصِلِ(١)

وفي قول أبي صخر :

وَلَكِنْ يُقِرُّ العَيْنَ والنَّفْـسَ أَنْ تَـرَى بِعُقْدَتِـهِ فَضْـلاتِ زُرْقٍ دَوَاعِـبِ(٢)

إلا أنَّ ابن جنِّي وإن استدلَّ بهذا على قوَّة التَّناظر بين المصدر واسم الفاعل فإنَّه لا يجيز هذا ولا يقيسه ، بل القياس عنده تحريك العين في الجمع(٣) ؛ لتكون الفتحة عوضًا من التَّاء المحذوفة ، وفرقًا بين الاسم والنَّعت(٤) ، إلا أنَّه جعل إسكانها في جمع المصدر أسهل وأقرب مأخذًا من إسكانها في غيره ؛ لخصوص مناظرته لاسم الفاعل(٥) .

٨.**أنَّ (العَارَة) ـ وهي اسم من الإعارة لما يتداوله النَّاس بينهم ـ لحقتها ياء النَّسب** دون حاجة إليها ؛ لأنَّه لا حقيقة نسب فيها ، فقيل (عَاريَّة)(٦) ، وإنَّما جاز ذلك فيها، مع أنَّ دخول هذه الياء خاصٌّ بالصِّفات ؛ لأنَّ الغرض منها توكيد

---

(١) ينظر : المحتسب (١ / ٥٦) ، والتَّمام ص ١٨٠ ، وينظر ـ أيضًا ـ : المقتضب (٢ / ١٩٠) ، والتَّكملة ص ٤٢٣ ، والحجة (١ / ١٠٤ ، ١٠٥) ، وأسرار العربيَّة ص ٣٠٧ -٣٠٩ ، وشرح شواهد الإيضاح ص ٥٢٠ .

(٢) ينظر : التَّمام ص ١٧٨ ، ١٨٠ ، وقد ساق في هذا الموضع شواهد شعريَّة أخرى ، وذهب فيه إلى أنَّ ذلك ضرورة شعريَّة .

(٣) ينظر : اللُّمع ص ٢٣٧ .

(٤) ينظر : المقتضب (٢/ ١٨٦) (٤ / ٧) .

(٥) ينظر : المحتسب (١/ ٥٦ ، ٥٧) .

(٦) قال الأزهري في تهذيب اللُّغة (٣ / ١٠٤) :

" **أخبرني المنذري عن أبي الهيثم أنَّه قال : (العاريَّة) منسوبة إلى (العارة) وهي اسم من الإعارة ، يقال : أعَرْتُه الشَّيءَ أُعِيْرُهُ إعَارَةً ، كما قالوا : أَطَعْتُهُ إِطَاعَةً وَطَاعَةً ، وأَجَبْتُهُ إِجَابَةً وَجَابَةً ، وهذا كثير في ذوات الثَّلاث ، منها : العَارة ، والدَّارة ، والطَّاقة ، وما أشبهها** " ، وينظر كذلك : الصِّحاح (٢ / ٦٥٣) ، ولسان العرب (٤ / ٤٦٤) .

الوصف نحو (أحْمَر ، وَأحْمَرِيٌّ ؛ وَأعْجَم ، وَأعْجَمِيٌّ ؛ وَدَوَّار ، وَدَوَّاري .... إلخ)؛ لأنَّها أي : العارة نظيرة المصدر ، والمصدر نظير اسم الفاعل ، واسم الفاعل من الصِّفات فجاز فيها ذلك[1] .

والمناظرة بين هذا الاسم (العَارَة) ونحوه وبين المصادر من وجوه هي :

١. أنَّها بزنة بعض المصادر نحو (الطَّاعَة ، والطَّاقَة ، والجَابَة)[2] .

٢. أنَّها في المعنى (مَفْعُولَة) ؛ إذ إنَّها بمعنى (مُعَارَة) ، وهي في هذا نظيرة المصدر ؛ لأنَّ المصدر يأتي بمعنى مفعول ، وصورته ، وهذا بيان ذلك :

■ وقوع المصدر بمعنى (مَفْعُوْل) :

ومن شواهد ذلك :

قوله (تعالى) ﴿ **أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ** ﴾ [المائدة : ٩٦] ، أي : مصيده .

وقوله (سبحانه) ﴿ **وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ** ﴾ [الروم : ٢٧] ، أي : المخلوق .

وقول الرَّسول (ﷺ) (**الرَّاجِعُ فِي هِبَتِهِ** ...) أي : موهوبه .

وقول العرب (**هَذَا الثَّوْبُ نَسْجُ اليَمَن**) أي : منسوجه ، و (**هَذَا الدِّرْهَمُ ضَرْبُ الأمِيْر**) أي : مضروبه ..... إلى غير ذلك من الشَّواهد[3] .

■ وقوع المصدر على صورة (مَفْعُوْل) :

وذلك في نحو (المَعْقُوْل ، والمَجلُوْد ، والمَيْسُوْر ، والمَعْسُوْر ، والمَحْسُوْر)[4] ،

---

(١) ينظر : الخاطريَّات (١ / ٤٤ ، ٤٥) .

(٢) ينظر : الخصائص (٣ / ٧٦) .

(٣) ينظر : المحتسب (١ / ٣٤٢ ، ٣٤٣ ، ٣٤٦) و (٢ / ٦٢، ٦٧) ، والخاطريَّات (١ / ٤٤ ، ٤٥) ، وبقيَّة الخاطريَّات ص (٥٩ ، ٦٠) ، والتَّنبيه ص ٢٤٨ ، والخصائص (١ / ٣٦٧ ، ٣٦٨) ، وينظر كذلك: الكتاب (٢ / ١٢٠) (٤ / ٤٣) ، والمقتضب (٤ / ٣٠٤)، وكتاب الشِّعر (١ / ٢١٨ ، ٢٧٨ ، ٣١٠) ، والحجَّة (٢ / ١٤٠ ، ١٤١) (٣ / ٤١٧ ، ٤١٨) ، وأمالي ابن الشَّجري (١ / ٢٥٢، ٣٧٠) (٢ / ٤٩ ، ٤٧٥) .

(٤) ينظر : الخاطريَّات (١ / ٤٥) ، والتَّنبيه ص ٢٥ .

ومنه قولهم (دَعْهُ إِلَى مَيْسُوْرِهِ ، وَدَعْ مَعْسُوْرَهُ)[(١)] .

فلَمَّا ناظرت (العَارَة) المصادر هذه المناظرة ، وكانت المصادر نظيرة اسم الفاعل ، وهو من الصِّفات ، جاز إلحاق ياء النَّسب فيها فقيل (العَاريَّة) ، فالمسألة عائدة في جوازها إلى ما نحن بصدده من ذكر التَّناظر بين المصدر واسم الفاعل .

وقد وصف ابن جنِّي نظائر (العارة) في هذا بالكثرة ، ودعا إلى تأمُّل هذا التَّنظير فيها فقال **"فتأمله فإنَّني لم أر أبا عليٍّ (رحمه الله) ذكره ، ولو حضره لما أغفله "**[(٢)] .

وقد وَجَّهَ ابن جنِّي قراءة أم الدَّرداء (رضي الله عنها) ﴿ **حَتَّى إِذَا رَكِبُوْا فِي الفُلْكِيِّ** ﴾ [يونس :٢٢] بكسر الكاف وتثبيت الياء على هذا ، فذهب إلى أنَّ ياءي النَّسب زيدتا في (الفُلْك) مع أنَّه اسم ، وتلك الزِّيادة تختصُّ بالصِّفات ، واعتذر لدخولها في هذا الاسم في هذه القراءة بما يلي[(٣)] :

- أنَّ العرب قد ألحقت الاسم ياءي النَّسب في غير هذه الكلمة كما في (العاريَّة) ونظيراتها ، وكما في قول الصِّلَّتَان عن نفسه :

أَنَا الصِّلِّتَانِيُّ الَّذي قَدْ عَلِمْتُمُ ... مَتَى مَا يُحَكَّمْ فَهُوَ بِالحَقِّ صَادِعُ

- أنَّ (الفُلْك) نظيرة بعض الصِّفات في وزنها نحو (الحلو ، و المرِّ) .
- أنَّ (الفُلْك) تناظر الفعل من ثلاثة أوجه هي :

ـ أنَّها جمع تكسير[(٤)] ، والتَّكسير ضرب من التَّصرف ، فهي بتصرُّفها هذا نظيرة

(١) ينظر : الكتاب (٤ / ٩٧) ، والمزهر (٢ / ٨٤ ، ٢٤٦) .

(٢) ينظر : الخاطريَّات (١ / ٤٤) .

(٣) ينظر : المحتسب (١ / ٣١٠ ، ٣١١) .

(٤) قال ابن جنِّي في المحتسب (١/ ٣١١) " **الفلك عندنا اسم مكسَّر ، وليس عندنا كما ذهب إليه الفرَّاء فيه من أنَّه اسم مفرد يقع على الواحد والجمع كالطَّاغوت ونحوه** " .
وينظر كذلك : (١ / ٣٥٢ ، ٣٦٥) ، والتَّمام ص ٢٣٤ ، وسرُّ صناعة الإعراب (٢ / ٦١٢) والخصائص (٢ / ١٠٣) (٣ / ٦٦) ؛ واختيار ابن جنِّي هذا هو مذهب سيبويه والمبرِّد ، ينظر : الكتاب (٣ / ٥٧٧)، والمقتضب (٢ / ٢٠٣) .

الفعل ، لأنَّ الأصل في التَّصرُّف للفعل[1] .

ـ أنَّ ضربًا من الجمع المكسَّر أشبه الفعل فمنع الصَّرف ، وهو (باب مَفَاعِل ومَفَاعِيل) .

ـ أنَّ التَّكسير ثانٍ كما أنَّ الفعل ثانٍ .

فـ (الفُلْك) بمناظرتها الفعل من هذه الوجوه تقترب من الصِّفة ؛ لشدَّة ملابسة الصِّفة للفعل لفظًا ، ومعنًى ، وعملاً ؛ فجاز دخول الياء المشدَّدة عليها حملاً على الصِّفة .

وقد أولى ابن جنِّي الحديث عن إلحاق ياء النَّسب المشدَّدة في الصِّفات ، وما ناظرها عناية واهتمامًا ، فتحدَّث عنها في مواضع كثيرة من كتبه[2] ، ونصَّ على أنَّ العرب تلحقها إشباعًا لمعنى الصِّفة ؛ لأنَّها إذا أرادت المعنى مكَّنته ، واحتاطت له .

(١) ينظر حديث ابن جنِّي عن مناظرة الأسماء للأفعال في التَّصريف والاشتقاق في : المنصف (١ / ٥٨ ، ٦٤) ، والخصائص (١ / ٤٢ ، ٤٣ / ٦٤) .

(٢) ينظر : في ذلك :

المحتسب (١ / ١٣ ، ١١٣ (،) ٢ / ٢١ ، ٣٩ ، ٤١١ ، ٥١١ ، ١٢٤ ، ٧٤٢ ، ٨٤٢ ، والخصائص (٣ / ١٠٣ ، ١١٣ ، ٢٠٨ ، ٢٠٩) ، والتَّمام ص ٨٧ ، ١٢٠ ، ١٢١ ، ٢٢٠ ، ٢٢١ ، والخاطريَّات (١ / ٤٤ ، ٤٥) ، والتَّنبيه ص ٢٠٩.

وقد ذكر في هذه المواضع مزيدًا من نظائر ياء النَّسب في الزِّيادة لغرض التَّوكيد ، ليس إلا .

الفصل الرابع

التّنظير في المعاني النحوية والصيغ وغيرهما

أولا

التَّنْظير في المعاني النَّحويَّة

نَظَّرَ ابن جنِّي بين عدد من المعاني النَّحويَّة في عدد من المسائل ، وقبل أن أعرض تلك المسائل أُنَبِّهُ إلى أنَّ في كتبه مسائل تدخل تحت هذا المبحث ، وقد تركت الخوض فيها ؛ إمَّا لأنَّها صغيرة واضحة لا تفصيل فيها ، ولا خلاف ؛ وإما لأنَّ ابن جنِّي نفسه مرَّ بها سريعًا ، فأشار إليها إشارة عابرة ومضى ، وسوف أُمَثِّلُ ببعضها ، وأدع الباقي ليعاد إليه في مواضعه ، وأفسح المجال لغيره .

فمن ذلك أنَّه تحدَّث عن مَدَّة الإنكار في نحو قولك ؛ إجابة لمن قال (رَأَيْتُ بَكْرًا) : (أَبَكْرَنِيه !) ، ولمن قال (جَاءَنِي مُحَمَّدٌ) : (أَمُحَمَّدُنِيه !) ، ولمن قال (مَرَرْتُ عَلَى قَاسِمٍ) : (أَقَاسِمِنِيه !) ؛ ثُمَّ قال عنها " **هي لا محالة ساكنة ، فوافقت التَّنوين ساكنًا ، فَكُسِرَ لالتقاء السَّاكنين ، فوجب أن تكون المدة ياء لتتبع الكسرة ، وأيُّ المدَّات الثَّلاث كانت فإنَّها لا بدَّ أن توجد في اللَّفظ بعد كسرة التَّنوين ياء** " [(١)] .

ومع أنَّ هذه المدَّة تحتمل أن يكون أصلها ألفًا ، أو واوًا ، أو ياءً إلا أنَّه يذهب إلى أنَّها ألف قلبتها الكسرةُ قبلها ياء ؛ وعلَّل مذهبه هذا بأنَّ " **الإنكار مضاهٍ للنُّدبة ، وذلك أنَّه موضع أريد فيه معنى الإنكار ، والتَّعجُّب ، فمطل الصَّوت به ، وجعل ذلك أمارة لتناكره ، كما جاءت مدَّة النَّدب إظهارًا للتَّفجُّع ، وإيذانًا بتناكر الخطب الفاجع ، والحدث الواقع ، فكما أنَّ مدَّة النُّدبة ألف ، فكذلك ينبغي أن تكون مدَّة الإنكار ألفًا** "[(٢)].

فقد اعتمد على التَّنظير في ترجيح مذهبه هذا في هذا النَّص الَّذي شرح فيه حال التَّناظر بين النُّدبة والإنكار وبَيَّنَ وجهه .

---

(١) الخصائص (٣ / ١٥٦) .

(٢) المصدر السَّابق (٣ / ١٥٧) .

ونراه في نصوص أخرى يشير إلى التَّناظر دون شرح أو تفصيل ، كما ذكرت ، ومن ذلك قوله في التَّنظير بين الاستثناء والبدل " **لا يجوز تقديم المستثنى على الفعل النَّاصب له ، لو قلت (إلا زَيْدًا قَامَ القَوْمُ) لم يجز ؛ لمضارعة الاستثناء البدل ؛ ألا تراك تقول (مَا قَامَ أحَدٌ إلا زَيْدًا) و (إلا زَيْدٌ) ، والمعنى واحد ؛ فلما جارى الاستثناء البدل امتنع تقديمه** "[١] .

فقد أشار في هذا النَّصِّ إلى هذه المناظرة بين الاستثناء والبدل دون توقف ،كما ترى ، وأنت لو تأمَّلت معنى الاستثناء ، ومعنى بدل البعض من الكلِّ ؛ لوجدتَّ التَّناظر جليًّا واضحًا ؛ أليس قولك (حَضَرَ القَوْمُ سَيِّدُهُم) هو قولك (مَا حَضَرَ مِنَ القَوْمِ إلا سَيِّدُهُم).

ولعلَّ في هاتين المسألتين ما يغني عن تعداد بقيَّة المسائل[٢] المناظرة لهما في الصِّغر، والوضوح ، وعدم التَّفصيل والخلاف ، وقلَّة أوجه التَّناظر ؛ أمَّا ما عداها من مسائل هذا المبحث فستأتي تباعًا ، إن شاء الله .

---

(١) الخصائص (٢ / ٣٨٤) .

(٢) **تنظر المسائل الآتية** :

- التناظر بين الأمر والشَّرط :

ينظر : المحتسب (٢ / ١٠٠) .

- التناظر بين القلّة والنَّفي :

ينظر : المبهج ص ١١٢ ، والخصائص (٢ / ١٢٦) ، وقد وردت هذه المسألة عند شيخه الفارسي ، ينظر كتاب الشِّعر (١ / ٩٥ ، ٩٦) ، والبغداديَّات ص ٣٠٠ .

- التناظر بين الأمر والخبر :

ينظر : الخصائص (٢ / ٣٠٣) .

- التناظر بين الوصف والبدل :

ينظر : الخصائص (٢ / ٤٣٠) .

- التناظر بين العطف والتثنية :

ينظر : المحتسب (٢ / ٩٠ ، ٣٠٢ ، ٣١١ ، ٣٢٤) ، والخاطريَّات (١ / ٣٨ ، ٧٥) ، وسرُّ صناعة الإعراب (١ / ٢٦٣) (٢ / ٧٨٢) ، والخصائص (١ / ١٠٨ ، ١٠٩) والتنبيه ص ٥٦ ، ٥٨ ، ٣٦٢ ، وينظر كذلك : المسائل البصريَّات (١ / ٢١٢) .

المبحث الأوَّل

التَّناظر بين الشَّرط والابتداء

أكَّد ابن جنِّي أنَّ جملتي الشَّرط وجوابه مناظرة للابتداء وخبره من عدَّة أوجـه ، في غير موضع من كلامه[١] ، وبتقصِّي كتبه خلصت إلى أوجه التَّناظر الآتية :

١." أنَّ حرف الشَّرط يجزم الفعل ، ثُمَّ يعتور الفعل المجزوم مع الحرف الجازم على جزم الجواب[٢] ، كما أنَّ الابتداء يرفع الاسم المبتدأ[٣] ، ثُمَّ يعتور الابتداء والمبتـدأ جميعًا على رفع الخبر[٤] "[٥] .

---

(١) ينظر التنبيه ص ١٣٧ ، والخاطريَّات (١ / ٤٢) ، والمحتسب (١ / ١٩٥) .

(٢) ينظر : الخصائص (٢ / ٣٨٩ - ٣٩١) ، وهو مذهب الخليل والمبرِّد ، وظاهر كلام سيبويه ، إذ قال " **واعلم أنَّ حروف الجزاء تجزم الأفعال ، وينجزم الجواب بما قبله ، وزعم الخليل أنَّك إذا قلت (إنْ تأْتِني آتِكَ) فـ (آتِـكَ) انجزمت بـ (إنْ تـأْتِني)** " ينظر : الكتـاب (٣ / ٦٢ ، ٦٣) ، والمقتضب (٢ / ٤٨) .

والمسألة فيها خـلاف واسـع ، ينظر في : الإنصـاف (٢ / ٦٠٢ - ٦١٥) ، وشـرح المفصَّـل (٢ / ٢٦٥) ، وشـرح كافيـة ابن الحـاجب للرَّضـيِّ (٤ / ٩٦ ، ٩٧) ، وارتشـاف الضَّـرب (٤ / ١٨٧٧ ، ١٨٧٨) ، وائتلاف النُّصرة ص ١٢٨ ، وغرر الدُّرر (١ / ٤٦٣ ، ٤٩٠) .

(٣) ينظر : الخصائص (١ / ١٩ ، ١١٠ ، ١٦٧ ، ١٩٧ ، ٢٠٠) ، وهو قول سيبويه والبصريِّـين ، واختيار الفارسيِّ . ينظر : الكتاب (١ / ٨١) (٢ / ١٢٧ ، ١٦٠) ، والإيضاح ص ٨٥ .

(٤) ينظر : الخصائص (٢ / ٣٨٧) ، وهو مذهب المبَرِّد ؛ أمَّا سيبويه فالخبر عنـده مرفـوع بـالمبتدأ ، ينظر : الكتاب (١ / ٤٠٦) (٢ / ١٢٧ ، ١٦٠) .

ومسألة رافع المبتدأ والخبر فيها خـلاف واسـع بـين النُّحاة ، ينظر في الخصائص (١ / ١٩ ، ١٦٧) ، وأسـرار العربيَّـة ص ٧٩ - ٨٦ ، والإنصـاف (١ / ٤٤ - ٥١) ، وشـرح التَّسـهيل (١ / ٢٥٩ - ٢٧٢) ، وشـرح الكافيـة الشَّافية (١ /٣٣٤- ٣٣٦) ، وهمـع الهوامـع (٢ / ٧- ٩٩) ، وقد ذكر ابن عنقاء أنَّ هذه المسألة تحتمل **مائة قول مختلفة** قد قيل ببعضـها ، ينظـر : غـرر الدُّرر (١ / ٥٥٩) ، والجواب السَّامي ص ٥٠ - ٥٣ ، ١١٩ - ١٢٠) .

(٥) المحتسب (١ / ١٩٥) .

وقد ذكر المبرِّد هذا الوجه بعينه في المقتضب[(١)] ، وقال عنه عبد القاهر " **هذا تشبيه حسن ؛ لأجل أنَّ فعل الشَّرط يقتضي فعل الجزاء ... كما أنَّ المبتدأ يقتضي الخبر** "، ثُمَّ قال "**وقد مثَّلوا هذا بالنَّار ، والقدر ، والماء ؛ وذلك أنَّ النَّار تعمل في القدر فتحمى ، ثُمَّ إنَّهما جميعًا يتناصران على العمل في الماء وإحمائه ، فكذلك التَّعَرِّي**[(٢)] **يعمل في (زَيْد) في قولك (زَيْدٌ ضَارِبٌ) ، ثُمَّ يعملان جميعًا في (ضَارِب) ، وهذا تمثيل يقصد به التَّقريب** "[(٣)] .

٢.**أنَّ جملة جواب الشَّرط لا تخلو عادة من تحمُّل ضمير عائد** إلى بعض ما قبله ، كما أنَّ جملة خبر المبتدأ لا تخلو من تحمُّل ضمير عائد إليه ، قال ابن جني :

" **(مَنْ يَقُمْ أَقُمْ مَعَه) : عُرْفُ العرب وعادتها أن تعيد من جملة الجزاء ضميرًا على الاسم المضمر عنه على ما ترى ، ونحوه (أَيُّهُمْ قَامَ أعْطَيْتُهُ دِرْهَمًا) ، وهو أكثر في الاستعمال ... ، وعلَّته عندي مشابهة جملتي الشَّرط وجوابه للابتداء وخبره**"[(٤)] في نحو (زَيْدٌ قَامَ أَخُوْهُ)[(٥)] .

وقد تخلو جملة جواب الشَّرط من هذا الضَّمير ،كقولك (أَيُّهُمْ قَامَ ضَرَبْتُ زَيْدًا) كما أنَّ جملة الخبر قد تخلو من ضمير المبتدأ إذا كانت تفسيرًا له ، أي : إذا كانت هي المبتدأ نفسه في المعنى ،كما في قوله (تعالى) ﴿ **قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ** ﴾ [الإخلاص : ١][(٦)] .

---

(١) ينظر : (٢ / ٤٨) ، وينظر كذلك : شرح كافية ابن الحاجب للرَّضيِّ (٤ / ٩٦) .

(٢) أي : التَّعرِّي عن العوامل اللَّفظيَّة ، وهو الابتداء . ينظر المقتصد (١ / ٢٥٦) .

(٣) المصدر السَّابق (١ / ٢٥٦) ، وينظر : شرح المفصَّل (٤ / ٢٦٥) .

(٤) الخاطريَّات (١ / ٤٢) .

(٥) اللُّمع ص ٧٣ .

(٦) ينظر : الخاطريَّات (١ / ٤٢) ، والخصائص (١ / ١٠٦ ، ١٠٧) ، وينظر في مسألة رابط جملة الخبر : الإيضاح ص ٩٣ ـ ٩٥ ، واللُّمع ص ٧٣ ، والمقتصد (١ / ٢٧٣ ـ ٢٨٢) ، وأسرار العربيَّة ص ٨٣ ، ٨٤ ، وشرح قطر النَّدى ص ١٤٠ ، ١٤١ ، ومغني اللَّبيب (٢ / ٢٠١ ـ ٢٠٧) ، وغرر الدُّرر (١ / ٥٩٧ ـ ٦٠١) ، وإعراب الجمل ص ١٥٣ ـ ١٥٥ . وينظر بعض النَّظائر الَّتي أوردها ابن جنِّي في حذف عائد جملة الخبر في : المحتسب (١ / ٢٥٣) (٢ / ٩٥ ، ١٦٣ ، ١٦٤) ، والفتح الوهبيُّ ص ١٣٤، والخصائص (١ / ١٠٦ ، ١٠٧)، واللُّمع ص ٧٤ .

وكما في قوله (ﷺ) " **أَفْضَلُ مَا قُلْتُهُ أَنَا والنَّبِيُّوْنَ مِنْ قَبْلِي : لا إِلَهَ إلا الله** " .

٣.أنَّ واو الابتداء[1] تدخل على (إنْ) الشَّرطيَّة :

كما في قول الشَّاعر :

لَعَمْري لَرَهْطُ المَرْءِ خَيْرُ بَقِيَّة عَلَيْـهِ وَإِنْ عَـالَوْا بِـهِ كُـلَّ مَـرْكَبِ

مِنَ الجَانِبِ الأَقْصَى وَإِنْ كَانَ ذَا غِنَـى قَرِيْـبٍ وَلَـمْ يُخْـبِرْكَ مِثْـلُ مُجَـرِّبِ

قال ابن جنِّي :

" **دخول واو الابتداء على (إنْ) يدلُّ على مضارعة الشَّرط وجوابه للمبتدأ وخبره** "[2] .

٤.أنَّ الفاء تدخل على خبر المبتدأ :

وقد اكتفى في ذلك بذكر حالتين من حالات دخولها عليه ؛ إذ فيهما ما يكفي لبيان هذا الوجه من التَّنظير ، وهما :

■ **إذا كان في المبتدأ معنى الشَّرط :**

كقوله (تعالى) ﴿ **الَّذِيْنَ يُنْفِقُوْنَ أَمْوَالَـهُمْ بِاللَّيْلِ والنَّهَار سِرًّا وَعَلانِيَـةً فَلَـهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ** ﴾ [البقرة : ٢٧٤] .

قال ابن جنِّي "**معنى الفعل المشروط به هنا إنما هو مفاد من نفس الاسم ... أعني ﴿ الَّذِيْنَ يُنْفِقُوْنَ ﴾** "[3] .

فالمبتدأ في الآية الاسم الموصول ﴿ الَّذِيْنَ ﴾ ، وصلته ﴿ يُنْفِقِوْنَ ﴾ جملة صالحة للشَّرطيَّة ، فجاز دخول الفاء في الخبر ﴿ فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ ﴾ ؛ لمناظرته جواب الشَّرط بما في مبتدئه من معنى الشَّرطيَّة[4] .

---

(١) واو الابتداء هي واو الحال الدَّاخلة على الجملة الاسميَّة نحو (جاء زيد والشَّمس طالعة) .
ينظر : مغني اللَّبيب (١ / ٦٧٥) ، والفصول المفيدة ص ١٥٥ .

(٢) التنبيه ص ١٣٧ .

(٣) الخصائص (٣ / ٣٢٨) .

(٤) ينظر : همع الهوامع (٢ / ٥٦ ، ٥٧) .

■ **إذا كان موصوفًا بما فيه معنى الشَّرط :**

كقوله (تعالى) ﴿ **قُلْ إنَّ المَوْتَ الَّذِيْ تَفِرُّوْنَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلاقِيْكُمْ** ﴾ [الجمعة : ٨]

قال ابن جنِّي :

" **الفاء في قوله (سبحانه) ﴿ فَإِنَّهُ مُلاقِيْكُم ﴾ إنَّما دخلت لما في الصِّفة الَّتي هي قوله ﴿ الَّذِيْ تَفِرُّوْنَ مِنْهُ ﴾ من معنى الشَّرط ، أي (إنَ فَرَرْتُم مِنْهُ لاقَاكُمْ) فجعل (عز اسمه) هربهم منه سببًا للقيِّه إيَّاهم ، على وجه المبالغة ، حتى كأنَّ هذا مسبَّبٌ عن هذا** "[١] .

فالمبتدأ في هذه الآية ﴿ المَوْت ﴾ معرفة موصوفة بالموصول ﴿ الَّذِي ﴾ فجاز دخول الفاء على الخبر ﴿ فَإِنَّهُ مُلاقِيْكُم ﴾ لما في هذه الصِّفة ، الَّتي هي ﴿ الَّذي ﴾ وصلتها ، من معنى الشَّرط[٢] .

قال سيبويه " **إنما جاز ذلك ؛ لأنَّ قوله (الَّذِي يَأْتِيْنِي فَلَهُ دِرْهَمٌ) في معنى الجزاء ، فدخلت الفاء في خبره كما تدخل في خبر الجزاء** "[٣] ، وقال السُّيوطيُّ " **كان الأصل ألا تدخل الفاء على شيء من خبر المبتدأ ، لكنَّه لَّما لُحِظَ في بعض الأخبار معنى ما يدخل الفاء فيه دخلت ، وهو الشَّرط والجزاء** "[٤] .

وإذا كانت الفاء قد دخلت جوازًا في خبر المبتدأ ؛ لأجل هذا التَّناظر في الشَّاهدين السَّابقين ؛ فإن دخولها حين يكون واجبًا يكون أدلَّ على قوَّة التَّناظر واستحكام الشَّبه ، ودخول الفاء في خبر المبتدأ يكون واجبًا إذا كان المبتدأ تاليًا لـ (أمَّا) في نحو (أمَّا زَيْدٌ فَقَائِمٌ)[٥] ، ولا يجوز حذفها إلا في حالتين :

---

(١) الخصائص (٣/ ٣٢٧) ، وينظر : المسائل المنثورة ص ١٦٧ ، ١٦٨ ، وسرُّ صناعة الإعراب (١ / ٢٦٧) .

(٢) ينظر : همع الهوامع (٢ / ٥٨) .

(٣) الكتاب (١ / ١٣٩ ، ١٤٠) ، وينظر فيه : (٣ / ١٠٢) .

(٤) همع الهوامع (٢ / ٥٦) .

(٥) ينظر : ارتشاف الضَّرب (٣ / ١١٤٠) .

▫ الضَّرورة الشِّعريَّة :

كقوله :

فَأَمَّا القِتَالُ لا قِتَالَ لَدَيْكُمُ وَلَكِنَّ سَيْرًا فِي عِرَاضِ المَوَاكِبِ

أي (فلا قتال لديكم) .

والشَّواهد على ذلك متعدِّدة(١) .

▫ أن تكون تابعة في الحذف لقول أغنى عنه المقول :

كما في قوله (تعالى) ﴿ **فَأَمَّا الَّذِيْنَ اسْوَدَّتْ وُجُوْهُهُمْ أَكَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيْمَانِكُمْ** ﴾ [آل عمران : ١٠٦] ، أي : (فَيُقَالُ لَهُمْ : أَكَفَرْتُم) .

وكما في قوله (سبحانه) : ﴿ **وَأَمَّا الَّذِيْنَ كَفَرُوا أَفَلَمْ تَكُنْ آيَاتِي تُتْلَى عَلَيْكُمْ** ﴾ [الجاثية : ٣١] ، أي : (فَيُقَالُ لَهُم : أَلَمْ تَكُنْ ....) .

فلمَّا حذف القول في الآيتين تبعته الفاء في الحذف(٢) .

وقد نظَّر ابن هشام الأنصاريُّ لهذه الفاء - في امتناع حذفها استقلالاً ، وجوازه حين تكون تابعة للقول - بـ (**الإنابة في الصَّلاة**) ، فهي ممتنعة استقلالاً ، جائزة حين تكون تابعة لإنابة في حجٍّ أو عمرة ، فالحاجُّ يصلي عن موكِّله ركعتي الطَّواف خلف المقام(٣) ، قال ابن هشام " **وربَّ شيء يَصِحُّ تبعًا ، ولا يَصِحُّ استقلالاً** "(٤) .

ولعمري لقد أحسن الإحسان كُلَّه ، وكسا المسألة بتنظيره أزهى حُلَّة ، وجاء فيه بما استهواني وأعجبني ، واستخفَّني وأطربني .

ومن الأحكام المترتِّبة على دخول الفاء في خبر المبتدأ : أنَّه يمتنع تقديمه على مبتدئه حال اقترانه بها ، قال ابن مالك " **لأنَّ سبب اقترانه بالفاء شبهه بجواب**

---

(١) ينظر : سرُّ صناعة الإعراب (١ / ٢٦٥- ٢٦٧) ، وينظر في دخول الفاء بعد (أمَّا) : التمام ص ٢٤٦ .

(٢) ينظر : مغنى اللَّبيب (١ / ١٢٢ ، ١٢٣) .

(٣) ينظر : المصدر السَّابق (١ / ١٢٢) .

(٤) المصدر السَّابق (١ / ١٢٢) .

الشَّرط ، فلم يجز تقديمه كما لا يجوز تقديم جواب الشَّرط "[١] .

" ومسألة دخـول الفاء في خبر المبتـدأ تستـدعي كلامًا طويـلاً ، وفي بعـض مسائلها خلاف وتفصيل " ـ كما قال أبو حيان[٢] ـ ؛ ولذلك أكتفـي بـهذا القـدر ، وفيه ، إن شاء الله ، ما يكشف عـن وجـه التَّنـاظر هـذا بـين الشَّـرط والابتـداء ، أمَّـا تفصيلاتها الأخرى فيعاد إليها في مظانِّها[٣] .

٥ .**أنَّ شرط جواب الشَّرط الإفادة** ، فلا يجوز (إنْ يَقُمْ زَيْدٌ يَقُمْ) ، كما أنَّ الإفادة شرط خبر المبتدأ ، إذ لا يجوز (زَيْدٌ زَيْدٌ)[٤] .

قال ابن جنِّي :

" بعض الجمل قد تحتاج إلى جملة ثانية احتياج المفـرد إلى المفـرد ، وذلـك في الشَّرط وجزائه ..... فالشَّرط نحو قولك (إنْ قَامَ زَيْدٌ قَامَ عَمْرٌو) ..... ، فحاجة الجملة الأولى إلىالجملة الثَّانية ،كحاجة الجزء الأوَّل مـن الجملـة إلى الجز الثَّاني ؛ نحو(زَيْدٌ أخُوْكَ)"[٥] .

---

(١) شرح التسهيل (١ / ٢٩٨) ، وينظر كذلك : الخصائص (٢ / ٣٨٩ ، ٣٩٠) ، و التصريح (١ / ٥٥٢) ، وهمع الهوامع (٢ / ٣٣) .

(٢) ينظر : البحر المحيط (٢ / ٣٤٥) .

(٣) مثل : الكتاب (١ / ١٣٩) ، ١٤٠) (٣ / ١٠٢) ، والمقتضب (٣ / ١٩٥) ، ومعاني القـرآن وإعرابـه (٢ / ١٧٢) (٤ / ٣٣٨ ، ٣٣٩) ، والإيضـاح ص ١٠١ ، وكتـاب الشِّـعر (١ / ٣٢٦) (٢ / ٤٩٤) ، والمقتصد (١ / ٣٢١ ـ ٣٢٥) ، وشرح المفصَّـل (١ / ٢٥٠ ـ ٢٥٣) ، وشرح كافية ابن الحاجب للرَّضيِّ(١ / ٢٣٦ ـ ٢٤١) ، وشرح التسهيل (١ / ٣٢٨ ـ ٣٣٢) ، وارتشـاف الضَّـرب (٣ / ١١٤٠ ـ ١١٤٥) ، والتذييـل والتكميـل (٤ / ٩٥ ـ ١١٤) ، والمسـاعد (١ / ٢٤٣ ـ ٢٤٧) ، ومغـني اللَّبيــب (١ / ٣٣١) ، وتعليـق الفرائـد (٣ /١٣٦ ـ ١٥٢) ، وهمع الهوامع (٢ / ٥٥ ـ ٥٩) .

(٤) ينظر : التنبيه ص ٩٠ ، وهمع الهوامع (٤ / ٣٢٦ ، ٣٢٧) .

(٥) الخصائص (٣ / ١٨١) .

فإن دخله معنى يخرجه للإفادة جاز ، نحو (إنْ لَمْ تُطِعِ اللّهَ عَصَيْتَ) ، أريد به التَّنبيه على العقاب ، أي : (وَجَبَ عَلَيْكَ مَا وَجَبَ عَلَى العَاصِي) ، كما جاز في المبتدأ نحو :

أَنَا أَبُوْ النَّجْمِ وَشِعْرِيْ شِعْرِيْ

قال ابن جنِّي :

" .... المعنى : وشعري متناهٍ في الجودة على ما تعرفه ، وكما بلغك .... ، فلولا هذه الأغراض ، وأنَّها مرادة معتزمة ، لم يجز شيء من ذلك ؛ لتعرِّي الجزء الآخر من زيادة الفائدة على الجزء الأوَّل ، وكأنَّه إنما أعيد لفظ الأوَّل لضرب من الإدلال ، والثِّقة بمحصول الحال ، أي : أنا أبو النَّجم الَّذي يُكْتَفَى باسمه من صفته ، ونعته "[1] .

وبهذا التَّناظر بين الشَّرط والابتداء علَّل ابن جنِّي بعض أقوال العلماء ، وإن كانوا هم لم يذكروا هذا التَّنظير علَّة لآرائهم ، وتلك الآراء هي :

■ رأي يونس بن حبيب في قول الأعشى :

إنْ تَرْكَبُوْا فَرُكُوْبُ الخَيْلِ عَادَتُنَا   أَوْ تَنْزِلُوْنَ فَإنَّا مَعْشَرٌ نُزُلُ

إذ ذهب إلى أنَّه أراد (وأنتم تنزلون) فعطف المبتدأ والخبر على الشَّرط وجوابه[2] .

---

(١) الخصائص (٣ / ٣٤١) ، وقد ذكر في هذا الموضع شواهد متعدِّدة وعلَّق عليها ، وينظر في مسألة اتحاد المبتدأ والخبر : الكتاب (٢ / ٣٥٩) .

(٢) نَسَبَهُ إليه سيبويه ، وذكر أنَّه سأل الخليل عن هذا البيت فحمله على التوهُّم ، وظاهر كلام سيبويه استبعاد قول شيخه الخليل ، والميل إلى قول يونس ؛ قال " **والإشراك على هذا التوهُّم بعيد** "، وقال " **وقول يونس أسهل** " ، ينظر الكتاب (٣ / ٥١) .

ومع هذا فقد نسب الأعلم ، وابن هشام إلى سيبويه القول بقول الخليل ، وكلامه في كتابه لا يوحي بهذا ، كما رأيت ، وقد خالفهما أبو نصر القيسيُّ فذكر أنَّ سيبويه أبعَدَ قول الخليل ؛ وهو الصَّحيح ؛ينظر : تحصيل عين الذَّهب ص ٤٠٣ ، ومغني اللَّبيب (١ / ٥٠٦) ، وشرح عيون كتاب سيبويه ص ١٨٦ .

وعليه قال الآخر :

إنْ تُذْنِبُـوْا ثُـمَّ تَـأْتِيْنِي بَقِيَّتُكُـمْ فَمَـا عَلَـيَّ بِذَنْـبٍ مِنْكُـمُ فَـوْتُ

فكأنَّه قال (إنْ تُذْنِبُوْا ثُمَّ أَنْتُمْ تَأْتِينِي بَقِيَّتُكُمْ)[١] .

قال ابن جنِّي " **وهذا أوجه من أن يحمله على أنَّه جعل سكون الياء في (يَأْتِيْنِي) علمًا على الجزم ، على إجراء المعتلِّ مجرى الصَّحيح** "[٢] .

وعلى مذهب يونس هذا وجَّه ابن جنِّي قراءة طلحة بن سليمان ﴿ **ثُمَّ يُدْرِكُهُ الْمَوْتُ** ﴾ [النِّساء : ١٠٠] بالرَّفع ، فقال :

" **ظاهر هذا الأمر أنَّ ﴿ يُدْرِكُهُ ﴾ رُفِع على أنَّه خبر ابتداء محذوف ، أي (ثُمَّ هُوَ يُدْرِكُهُ الْمَوْتُ) فعطف الجملة الَّتي من المبتدأ والخبر على الفعل المجزوم بفاعله**[٣] **، فهما إذًا جملة ، فكأنَّه عطف جملة على جملة** "[٤] .

وفي عطف جملة المبتدأ وخبره على جملة الشَّرط وجوابه في الآية والبيتين ونظائرها دليل ظاهر على ما ذهب إليه ابن جنِّي من تناظرهما وتآخيهما .

= وينظر في هذا الشَّاهد أيضًا : أمالي ابن الشَّجري (٢ / ٢١٩) ، وشرح جمل الزَّجاجي لابن عصفور (١ / ٤٦٤) ، وشرح كافية ابن الحاجب للرَّضيِّ (٤ / ٧٤) ، والمحرَّر الوجيز ص ٤٧٣ ، والبحر المحيط (٣ / ٣٥٠ ، ٣٥١) ، وخزانة الأدب للبغداديِّ (٨/ ٥٥٣) ، وظاهرة الشُّذوذ في النَّحو العربيِّ ص ١٤١ ، ١٤٢ .

وينظر في الحمل على التوهُّم : التأويل النَّحويُّ في القرآن الكريم (١١٦٥ - ١٢١٤) ، وقول على قول في التوهُّم في النَّحو العربيِّ ، والتوهُّم عند النُّحاة ، والتوهُّم في النَّحو العربيِّ .

(١) ينظر : المحتسب (١ / ١٩٥ ، ١٩٦) ، والتَّنبيه ص ١٣٧ .

(٢) المحتسب (١ / ١٩٦) .

(٣) أي : (على الفعل المجزوم ومعه فاعله) وليس المراد أنَّ الجزم وقع بـ (الفاعل) واستخدام ابن جني حرف الجرِّ في معنى الحال في هذه الجملة عربيٌّ فصيح ، تحدَّث هو عنه في مواضع متعدِّدة من كتبه ، وذكر بعض الشَّواهد عليه ، منها قول الشَّاعر :

وَمُسْتَنَّةٍ كَاسْتِنَانِ الخَرُوْ فِ قَدْ قَطَعَ الحَبْلَ بِالمِرْوَدِ

أي : قطع الحبل ومروده فيه ، لا أنَّ القطع قد وقع بالمرود .

ينظر حديث ابن جنِّي عن ذلك في : المحتسب (٢ / ٨٨ ، ٢٨٣ ، ٢٨٤) ، وسرِّ صناعة الإعراب (١ / ١٣٤ ، ١٣٥) .

(٤) المحتسب (١ / ١٩٥) .

■رأي أبي الحسن الأخفش في الرَّفع بعد أداة الشَّرط :

قال ابن جنِّي :

" لا أَبْعِدُ أن يكون أبو الحسن أخذ هذا الموضع من يونس[(١)] ، وتجاوزه إلى أن رفع بعد آلة الشَّرط بالابتداء[(٢)] ، في قول الله (سبحانه) ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ ﴾ [الانشقاق : ١] ، **وقوله (تعالى) ﴿ إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ ﴾** [النِّساء ١٧٦] **"[(٣)]** .

وليس مراد ابن جنِّي من هذا التَّنظير الاعتذار لأبي الحسن ، بل يريد تقوية مذهبه ، وترجيحه ، وتصحيحه ؛ لأنَّه رأيه هو أيضًا واختياره ، وقد دعم هذا الرَّأي ، مع التَّنظير ، بقول ضيغم الأسدي :

إِذَا هُوَ لَمْ يَخَفْنِي فِي ابْنِ عَمِّي وَإِنْ لَمْ أَلْقَهُ ، الرَّجُلُ الظَّلُومُ

قال :

" ألا ترى أنَّ (هُوَ) من قوله (إِذَا هُوَ لَمْ يَخَفْنِي) ضمير الشَّأن والحديث ، وأنَّه مرفوع لا محالة ، فلا يخلو رفعه من أن يكون بالابتداء كما قلنا ، أو بفعل مضمر ؛ فيفسد أن يكون مرفوعًا بفعل مضمر ؛ لأنَّ ذلك المضمر لا دليل عليه ، ولا تفسير له ، وما كانت هذه سبيلَه لم يَجُزْ إضمارُهُ "[(٤)] .

---

(١) يقصد رأي يونس السَّابق .

(٢) وهو مذهب الكوفيِّين . ومذهب سيبويه - كما يقول ابن مالك - أنَّه لا يليها إلا فعل ومعمول فعل ، فإن كان اسمًا مرفوعًا وجب عنده أن يرفع بفعل مقدَّر موافق لفعل ظاهر بعده ، إلا أنَّ المرادي قال " **ونقل السهيليُّ أنَّ سيبويه يجيز الابتداء بعد (إذا) الشَّرطيَّة .... إذا كان الخبر فعلاً** " ، والثَّابت في كتاب سيبويه أنَّه قبَّح الابتداء و لم يمنعه ، وعبارته في ذلك صريحة واضحة . ينظر كلُّ ذلك في : الكتاب (١ / ١٠٦ ، ١٠٧) ، والانتصار ص ٦٥ ، ٦٨ ، وشرح التسهيل (٢ / ٢١٣) ، وشرح الكافية الشَّافية (٢ / ٩٤٤)، والجنى الدَّاني ص ٣٦٨ ، ومغني اللَّبيب (٢/ ٣٢٦) .

(٣) المحتسب (١ / ١٩٦) .

(٤) الخصائص (١ / ١٠٥) .

ثُمَّ قال " **فإذا ثبت بما أوردناه ما أردنـاه ، علمـت وتحققـت أنَّ (هُـوَ) مـن قوله (إذا هو لم يخفني الرَّجل الظَّلوم) مرفوع بالابتداء لا بفعل مضمر** "[١] .

وقد صرَّح ابن جنِّي بأنَّ هذا البيت تقويةٌ لمذهب أبي الحسن ، ثُمَّ قـال " **ومَعنـا ما يشهد لقوله هذا : شيء غير هذا ، غير أنَّه ليس ذلك غرضنا هنا** "[٢] ، ولا أظنُّه يعني شيئًا غير هذا التَّنظير الَّذي وَظَّفَهُ لترجيح مذهب أبي الحسن على مذهب غيره[٣] .

---

(١) الخصائص (١ / ١٠٦) .

(٢) المصدر السَّابق (١ / ١٠٦) .

(٣) رَجَّحَ ابن مالك أيضًا مذهب الأخفش في شرح التَّسهيل (٢ / ٢١٣) ، واستشهد بكلام ابن جنِّي عن بيت ضيغم الأسديِّ ، وعلَّل ترجيحه هذا بأنَّ (إذا) في طلبها للفعل نظيرة مـا هـو بالفعل أولى ممَّا لا عمل له فيه كهمزة الاستفهام ، فكما لا يلزم فاعليَّة الاسم بعد الهمزة لا يلزم بعد (إذا) .

المبحث الثاني

التّناظر بين النِّداء والخبر(١)

نَصَّ ابن جنِّي على أنَّ النِّداء يناظر الخبر في معناه(٢) ، ومراده من ذلك أنَّ في كلِّ واحدٍ منهما إثبات الصِّفة ، فقولك (يَا مُسْلِمُ) فيه ما في قولك (أَنْتَ مُسْلِمٌ) من إثبات صفة الإسلام للمخاطب والمنادى .

وإذا كان ابن جنِّي قد أشار إلى هذه المناظرة المعنويَّة سريعًا فإننا نجد ابنَ الشَّجريِّ قد أفاض في توضيحها والكشف عنها ، فقال :

" وقد وجدتُ للنِّداء وجوهًا أكثرها لا تخرجه عن كونه نداء ، فمن ذلك : أنَّ نداءك الله (سبحانه) في قولك (يَا أَللهُ ، يَا رَحْمَانُ ، يَا رَحِيْمُ) إلى غير ذلك من أسمائه الحسنى ، وصفاته العلى يكون خضوعًا ، وتضرُّعًا ، وتعظيمًا .

وقد يقتصر على ألفاظ المدح لِلْمَدْعُوِّ إذا كان قصدك تعظيمه ، ومرادك مدحه ، كقولك (يَا سَيِّدَ النَّاسِ ، وَيَا خَيْرَ مَطْلُوْبٍ إِلَيْهِ ، وَيَا فَارسَ الهَيْجَاءِ) ، تريد (أَنْتَ سَيِّدُ النَّاسِ ، وَأَنْتَ خَيْرُ مَطْلُوْبٍ إِلَيْهِ ، وَأَنْتَ فَارسُ الهَيْجَاءِ) ، فيكون نداؤك بذلك داخلاً في الخبر ، كما يكون نداؤك الله (جلَّت عظمته) إقرارًا منك بالرُّبوبيَّة ، وتعبُّدًا .

وبحسب ذلك يكون النِّداء ذمًّا للمنادى ، وتقصيرًا به ، وزريًا عليه ،

---

(١) المراد هنا الخبر قسيم الإنشاء ، وهو الكلام المحتمل الصِّدق والكذب . قال القزويني **" ووجه الحصر أنَّ الكلام : إمَّا خبر ، أو إنشاء ؛ لأنَّه إمَّا أن يكون لنسبته خارج تطابقه ، أو لا تطابقه ، أو لا يكون لها خارج ، الأوَّل : الخبر ، والثَّاني : الإنشاء "** ؛ وعليه فإن الإنشاء كلُّ كلام لا يحتمل الصِّدق والكذب لذاته ؛ وقد أدخل البلاغيُّون النِّداء في أنواع الإنشاء الطَّلبيِّ . ينظر في ذلك :

الصَّاحبي ص ٢٨٩ ، والإيضاح في علوم البلاغة ص ١٥ ، ومعجم البلاغة العربيَّة ص ١٨٩ ، ٦٦٠ ، ٦٦٥ ، ومعجم المصطلحات البلاغيَّة وتطورها ص ١٩٥ ، ٤٧٨ ، ٦٥٨ .

(٢) ينظر التمام ص ٩٠ .

كقولك (يَا فُسَقُ ، وَيَا خُبَثُ ، وَيَا أَبْخَلَ النَّاسِ ، وَيَا مُسْتَحِلَّ الحَرَامِ) ، وما أشبه هذا ، ممَّا تقتصر عليه ، ولا تذكر معه شيئاً غيره كما اقتصرت على نداء الممدوح بما ناديته ، فالنداء في هذا الوجه داخل في حيز الخبر .

وقد ورد النِّداء مرادًا به الخبر في شيء من كلامهم ، وذلك في قولهم (اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَنَا أَيَّتُهَا العِصَابَةَ) ، قال أبو العباس محمد بن يزيد معناه : أَخُصُّ هَذِهِ العِصَابَةَ "[١] .

وقد نقلت نصَّ ابن الشَّجريِّ هذا مع طوله ؛ لأنَّ فيه ما يكفي لتوضيح مراد ابن جنِّي من عقده هذا الرَّابط المعنويَّ بين النِّداء والخبر .

وقد احترز ابن جنِّي لنفسه في هذا فَبَيَّنَ أنَّ هذه المناظرة لا تعني أنَّ النِّداء يصحُّ فيه التَّصديق والتَّكذيب تمامًا مثل الخبر ، وأنَّ المراد بالمناظرة أنَّ في النِّداء إثبات الصِّفة للمنادى كما أنَّ في الخبر إثباتها للمخبر عنه ، واستدلَّ على ذلك بأنَّ (يَا) النِّداء نائبة عن فعل تقديره (أَدْعُو ، أو أُنَادِي) ، وأنَّ العرب لم تُجِزْ إظهاره في لغتها ؛ لأنَّهم لو فعلوا ذلك لاستحال إلى لفظ الخبر صراحة .

قال ابن جنِّي **" ألا ترى أنَّه لو تُجُشِّمَ إظهاره ، فقيل (أَدْعُوْ زَيْدًا ، و أُنَادِي زَيْدًا) لاسْتَحَالَ أمر النِّداء ، فصار إلى لفظ الخبر المحتمل للصِّدق والكذب ، والنِّداء ممَّا لا يصحُّ فيه تصديق ، ولا تكذيب "[٢] .**

والحقُّ أنَّ أصل هذا الكلام بعينه لشيخه الفارسيِّ الَّذي صرَّح بـ **" أنَّ ذلك الفعل مختزل غير مستعمل الإظهار ؛ لأنَّك لو أظهرته لكان على الخبر ، ومحتملاً للصِّدق والكذب ، ولو كان كذلك لبطل هذا القسم من الكلام ، وهو أحد المعاني الَّتي عليها تجري العبارات "[٣] .**

ومن طريف ما قاله الفارسيُّ في هذا قوله :

" وممَّا يبيِّنُ لك ترك هذا الإظهار ، ومعاقبة هذا الحرف للفعل : أنَّا نجده

---

(١) أمالي ابن الشَّجريِّ (١ / ٤١٨) .

(٢) الخصائص (١ / ١٨٧) .

(٣) المسائل العسكريَّة ص ١١٠ .

يصل تارة بحرف ، وتارة بغير حرف ، فوصله بالحرف كقولك في الاستغاثة (يَا لَلْمُسْلِمِيْنَ ، و يَا للهِ) ، و وصله بغير الحرف (يَا زَيْدُ ، ويَا عَبْدَاللهِ ، ويَا رَجُلُ أَقْبِلْ) ، فصار في هذا كقولك (جِئْتُهُ ، وَجِئْتُ إِلَيْهِ ؛ وَخَشَّنْتُ صَدْرَهُ ، وَبِصَدْرِهِ) "[١] ، فقد جعل "يا " النِّداء نظيرة الفعل في أنَّها تصل تارة بنفسها ، وتارة بالحرف ؛ وجعل ذلك دليلاً على معاقبة ياء النِّداء للفعل الَّذي نابت عنه .

وأعود إلى ابن جنِّي ، فأقول : إنه استدلَّ على صِحَّة ما ذهب إليه من تنظير معنويٍّ بين النِّداء والخبر ، فقال :

" **ويدلُّك على أنَّ في النِّداء طرفًا[٢] من الخبر : أنَّ رجلاً لو قال لها (يَا زَانِيَةُ) لوجب عليه الحدُّ ، كما أنَّه لو قال لها (أنْتِ زَانِيَةٌ) كان كذلك** "[٣] .

وهذا استدلال طريف وقويٌّ ، وأصله للفارسيِّ الَّذي صرَّح به ، فقال :

" **..... ألا ترى أنَّه لو نادى رجلاً بما يوجب القذف لكان في ندائه له بذلك كالمخبر عنه به** "[٤] .

ومن المسائل الَّتي علَّلها ابن جنِّي بهذا التَّنظير تعليله دخول الفاء بعد النِّداء كما في قول البريق بن عياض :

أَلا يَا عَيْنُ مَا فَابْكِي عُبَيْدًا وَعَبْدَاللهِ والنَّفَرَ الخِيَارَا

في قوله " **الفاء بعد النِّداء سببها عندي ما في النِّداء من معنى الخبر ، وذلك قولك (ألا يَا نَفْسُ فَاصْطَبِرِي) ، وقوله :**

---

(١) المسائل العسكريَّة ص ١١١ .

(٢) في قول ابن جنِّي : (**طرفًا من الخبر**) دليلٌ على ما ذكرته عنه قبل قليل من أنَّه لا يقصد من تناظر النِّداء والخبر إلا تناظرهما في إثبات الصِّفة للمنادى والمخبر عنه .

(٣) التمام ص ٩٠ ، وقد ذكر ابن جنِّي هذه المسألة أيضًا في : بقيَّة الخاطريَّات ص ٤١ ، ٤٢ ؛ ونسبها إلى شيخه الفارسيِّ ، وذكر أنَّه كان يستدلُّ بها على أنَّ النِّداء فيه معنى الفعل ، وعلَّق عليها تعليقًا طويلاً ينظر هناك .

(٤) كتاب الشِّعر (١ / ٣٠٩) .

يَا عَيْنُ فَابْكِي حَنِيْفًا وَسْطَ حَيِّهِمُ ... الكَاسِرِيْنَ القَنَا فِي عَوْرَةِ الدُّبُرِ

ألاترى أنّ معناه (أدْعُوْكِ فَابْكِي) ، كما تقول (أُثْنِي عَلَيْكَ فَزِدْنِي مِنْ إحْسَانِكَ)"[1] .

وقد بنى أبو عليٍّ الفارسيُّ على هذا التَّنظير مسألة في حديثه عن قول ذي الرُّمَّة :

فَيَا ظَبْيَةَ الوَعْسَاءِ بَيْنَ جُلاجِلٍ ... وَبَيْنَ النَّقَا آأنْتِ أمْ أمُّ سَالِمِ ؟

فالشَّاعر حذف خبر المبتدأ (أنت) ، وتقدير الكلام (أأنت هي ؟) ، أي (أأنت الظَّبية أم أُمُّ سالمٍ ؟!) ، قال الفارسيُّ :

" فإن قلت : ما وجه هذه المعادلة ؟ وهل يجوز أن يشكل هذا عليه حتى يستفهم عنه ، وهو بندائه لها قد أثبت أنّها ظبية الوعساء ؟!"[2] ، فالشَّاعر بندائه لها كأنَّه قال (أنْتِ ظَبْيَةُ الوَعْسَاءِ) ، فكيف يشكُّ في ذلك بعد إثباته ؟ وقد أجاب الفارسيُّ عن هذا الإشكال ، فقال :

" القول في ذلك : أنَّ المعنى على شدَّة المشابهة من هذه الظَّبية لأمِّ سالم ، فكأنَّه أراد : التبستما عليَّ ، واشتبهتما حتى لا أفصل بينكما ، فالمعنى على هذا الَّذي ذكرنا من تثبيته شدَّة المشابهة من هذه الظَّبية لأمِّ سالم ، لا أنَّه ليس يفصل ظبية الوعساء من أمِّ سالم "[3] .

ولا يخفى أنَّ هذه المسألة من التَّنظير بعيدة الطَّرفين ؛لما فيها من تنظير بين أسلوب إنشائيٍّ طلبيٍّ هو النِّداء ، وبين الأسلوب الخبريِّ ؛ ومقصود الأئمَّة من هذا التَّنظير معنويٌّ خالصٌ ، هو أنَّ الجامع بينهما إثبات الصِّفة للمنادى ، والمخبر عنه في الأسلوبين .

---

(١) التمام ص ٩٠ .

(٢) كتاب الشِّعر (١ / ٣٠٩) .

(٣) المصدر السَّابق (١ / ٣٠٩) ، وقد أورد ابن جنِّي مضمون كلام شيخه الفارسيِّ هذا في الخصائص (٢ / ٤٦٠ ، ٤٦١) .

وعلى الرَّغم من تباعد طرفي هذا التَّنظير فإنَّه قويٌّ ، فالنِّداء في تفسير العلماء لمعناه ، وتحليلهم لتركيبه ، وجعلهم (يَا) النِّداء في معنى الفعل (أُنَادِي ، أو أَدْعُو)، خبريٌّ لا إنشائيٌّ ، هذا في تقدير المعنى وتفسيره ، إلا أنَّه في ظاهره إنشائيٌّ طلبيٌّ ، ولهذا امتنع ظهور الفعل المقدَّر حتى لا يستحيل الإنشاء خبرًا .

وهذا التَّنظير يتجلَّى حين يكون الكلام مقتصرًا على النِّداء تامًّا به فحسب ، كما نَبَّهَ إليه ابن الشَّجري ، وَمَثَّلَ له بنحو (يَا فُسَقُ ، ويَا خُبَثُ) في نصِّه السَّابق ؛ إذ إنَّ الخبريَّة هي المعنى المراد من مثل هذا النِّداء ، على أنَّ النِّداء الَّذي لا يقتصر المتكلِّم عليه في نحو (يَا مُسْلِمُ اتَّقِ اللهَ) لا يخلو أيضًا من معنى الخبر ، وإن كان التَّناظر في الأوَّل أوضح وأظهر .

المبحث الثالث

التَّناظر بين التَّحقير والوصف

ذكر ابن جنِّي في غير موضع من كتبه أنَّ التَّحقير نظير الوصف ، وضربه في معناه[١] قال " **ألا تراك تجد معنى (رُجَيْل) إنما هو (رَجُلٌ صَغِيْرٌ)** "[٢].

وكان كلَّما عرضت له هذه المسألة استدلَّ على صِحَّة هذا التَّنظير فيها بما يراه مناسبًا في كلِّ مرَّة ، فجاءت الأدلَّة على ذلك منثورة متفرِّقة في كتبه ، وهذا بيانها مجموعة مرتَّبة :

١. **أنَّ التَّاء تلحق في تحقير المؤنَّث الثُّلاثيِّ غير ذي التَّاء** ، نحو (هِنْد ، وجُمْل ، وقِدْر ، وشَمْس) إذا قلت (هُنَيْدَة ، وَجُمَيْلَة ، وَقُدَيْرَة ، وَشُمَيْسَة) ؛ وإنما جاز ذلك لأنَّك لو وصفت لقلت (هِنْدٌ الصَّغِيْرَةُ ، وَقِدْرٌ صَغِيْرَةٌ)[٣] .

٢. **أنَّ لام التَّعريف تدخل على العلم المحقَّر** مع أنَّه اسم غير صفة ، عين ، منقول[٤] ، وذلك نحو (تَوْبَةُ بْنُ الحُمَيِّر) ، وإنما جاز ذلك لأنَّ (الحُمَيِّر) بتحقيره ناظر الاسم الصِّفة نحو (الحَارث ، والعَبَّاس ، والعَلاء) ؛ لأنَّ لحوق اللام إنما الأصل فيه للأعلام الصِّفات كهذه[٥] .

يدلُّ على ذلك أنَّ دخول اللام في (الحُمَيِّر) ونحوه من المحقَّرات أمثل ، وأقرب من دخوله على (التَّغْلَب) علمًا على سبيل المثال ؛ لأنَّ هذا لا تحقير فيه فيناظر الصِّفة ، ولولا ما فيه من معنى النُّكْرِ ، والمكر ، والخبث ما لحقته اللام[٦] .

---

(١) ينظر : التَّمام ص ٥٩ ، والمبهج ص ١٧٥ ، والمنصف ١ / ٣٢١) ، وينظر أيضًا : المسائل البصريات (١ / ٣٣٩) .

(٢) المبهج ص ١٧٥ .

(٣) المصدر السَّابق ص ١٧٥ .

(٤) ينظر : المصدر السَّابق ص ٦ .

(٥) ينظر : المحتسب (١ / ١١٩ ، ١٢٠) ، والمبهج ص ٤١ ، ١٧٥ ، والتَّمام ص ١٤١ ، وسرُّ صناعة الإعراب (٢ / ٤٥٨ ، ٤٥٩) ، وينظر : كتاب الشِّعر (١ / ٣٨) .

(٦) ينظر : المبهج ص ١٧٤ ، ١٧٥ .

٣. **أنَّ الأفعال لا تحقَّر**[١] ، وإنما امتنع التَّحقير فيها ؛ لأنَّه في معنى الوصف ، والأفعال لا توصف لأمرين ، هما :

- أنَّ الصِّفة ذكر حال الموصوف ، والأفعال لا أحوال لها[٢] .
- أنَّ الفعل هو المفاد ، وإنما يفاد من حيث كان منكورًا أبدًا ، والوصف يكسب الموصوف ضربًا من الاختصاص ، والفعل في غاية البعد عن الاختصاص ، فلم يلاقه الوصف ، ولا ما هو في معنى الوصف وهو التَّحقير[٣] .

وكذلك ما ناظر الفعل وهو اسم الفاعل العامل ، فهو لا يوصف ، ولا يحقَّر[٤] .

٤. **أنَّ الحروف لا تحقَّر لأنَّها لا توصف** ؛ إذ إنَّ الوصف ذكرحال الموصوف ، والحروف لا أحوال لها ، ولا ما ناظرها من الأسماء المبنية نحو (كَمْ ، وَأَيْنَ ، وَكَيْفَ)[٥] .

٥. **أنَّ الأسماء الموصولة وأسماء الإشارة احتمل فيها التَّحقير مع أنَّها مبنيَّة** :

فقيل في (ذَا : ذَيَّا ، وتَا : تَيَّا ، والَّذِي : اللَّذَيَّا ، والتِي : اللَّتَيَّا ، و أُولاءِ : أُلَيَّاءِ)[٦] ، وإنما احتمل فيها التَّحقير ؛ لأنَّه احتمل وصفها في نحو قولك (مَرَرْتُ بِهَذَا العَاقِلِ ، وبالَّذي فِي الدَّار الظَّرِيْفِ) .

والعلَّة في جواز التَّحقير والوصف في هذه المبنيَّات ، كما يراها ابن جنِّي ، هي أنَّها أسماء لا أصل لها في الإعراب ، فلما حُقِّرت ، ووصفت لم تنجذب إلى تمكُّن

---

(١) ينظر : الكتاب (٣ / ٤٧٨) .

(٢) ينظر : المنصف (١ / ٣٢١) .

(٣) ينظر : المبهج ص ١٧٤ .

(٤) ينظر : الخاطريَّات (٢ / ٥٧) وينظر أيضًا : الكتاب (٣ / ٤٨٠) ، والتَّكملة ص ٤٩٦ ؛ وهذا على مذهب البصريِّين، وقد مضى تفصيل هذه المسألة في هذا البحث ص ١٨١-١٨٤، ١٨٧ .

(٥) ينظر المنصف (١ / ٣٢١) ، والخاطريَّات (٢ / ٥٥ ، ٥٦)، وينظر أيضًا : الكتاب (٣ / ٤٧٨) .

(٦) ينظر : اللُّمع ص ٢٨٥ ، ٢٨٦ ، والمنصف (١ / ٩) ، وينظر أيضًا : المقتضب (٢ / ٢٨٦ - ٢٩٠) ، وتوجيه اللُّمع ص ٥٦٦ ، ٥٦٧ .

الأسماء المعربة ؛ يدلُّ على ذلك أنَّ تحقير المبنيّات ذوات الأصول المعربة قليل ، كبناء مصغَّرات (قَبْلُ ، وَبَعْدُ ، وَتَحْتَ) على الضَّمِّ ، فهذا قليل ؛ لأنَّها معربة في الأصل في نحو (جِئْتُ قَبْلَكَ ، وَمِنْ قَبْلِكَ ؛ وَبَعْدَكَ ، وَمِنْ بَعْدِكَ ؛ وَصَارَ السَّرْجُ تَحْتَكَ ، وَمِنْ تَحْتِكَ) ، فلمَّا كان أصلها الإعراب كُرِهَ التَّحقير فيها ؛ لأنَّه من خواصِّ الأسماء ، وبه يقوى فيها جانب الاسميَّة ، فتجتمع قوَّته مع ضعف البناء الَّذي دخلها لمناظرتها الحروف ، فقلَّ التَّحقير فيها وَكُرِهَ ؛ لتدافع الأمرين ؛ وإنما جاز في هذا القليل ؛ لأنَّ المحقَّر نظير مكبَّره من وجهين :

- أنَّه يعتلُّ لاعتلال مكبَّره ، فتقول (مُقَيِّم) في تحقير (مَقَام) .
- أنَّه يصحُّ لصحَّة مكبَّره ، فتقول (مُقَيْوِد) في تحقير (مِقْوَد) .

فلأجل هذه المناظرة جاز تحقير (قبل وبعد) مبنيَّين ، على قلَّةٍ ؛ مراعاةً لحكم نظيره المكبَّر ، كما في قول الشَّنفرى :

إذَا وَرَدَتْ أَصْدَرْتُهَا ثُمَّ إنَّهَا ... تَنُوبُ فَتَأْتِي مِنْ تُحَيْتُ وَمِنْ عَلُ

وقول عبد مناف الجربيِّ :

وَرَدْنَاهُ بِأَسْيَافٍ حِدَادٍ ... خَرَجْنَ قُبَيْلُ مِنْ عِنْدِ القُيُونِ[1]

وهذا قول من أبي الفتح طريف ؛ إذ جعل التَّنظير علَّة قبح التَّحقير في (قبل ، وبعد ، وتحت) وقلَّته ؛ وجعل التَّنظير علَّة مجيئه في بعض الشَّواهد ، فقد ذكر أنَّ التَّحقير قلَّ فيها لمناظرتها الحروف ، وذكر أنَّ التَّحقير ورد فيها لمناظرتها مكبَّراتها ، وقد لاحظ هو جمال ما قال ، فقال : " **هذا وجه جواز هذا ، وذلك وجه امتناعه ؛ فلذلك تَعَدَّلَ الأمر فيهما أو كاد** "[2] .

٦. **أنَّه لا يجوز أن يجمع المحقَّر جمع تكسير** ؛ لأنَّ التَّحقير كالصِّفة فلمَّا كان تكسير الموصوف غير مُضَمَّنٍ تكسير الصِّفة لم يجز تكسير المحقَّر ، وإن كان تكسير مكبَّره جائزًا[3] .

---

(١) ينظر : التَّمام ص ٥٨ ، ٥٩ ، والخاطريَّات (٢ / ٥٧ - ٥٩) .

(٢) التَّمام ص ٥٩ .

(٣) ينظر : الخاطريَّات (٢ / ٥٤) .

ومع ما توحي به هذه الدّلائل من تعانق ، وتلاصق بين الصِّفة والتَّحقير ؛ فإن ابن جنِّي لم يغفل عن بيان الفرق بينهما ، فذكر أنَّهما يفترقان من وجهين ، هما :

- أنَّ الوصف منفصل عن الموصوف ، وغير لازم له .
- أنَّه قد يجوز ذكر الموصوف دون وصفه .

في حين أنَّ التَّحقير صيغة في لفظ المكبَّر غير منفصلة عنه ، ولا يكون محقَّرًا دونها[1] .

(١) ينظر : الخاطريَّات (٢ / ٥٧) .

ثانياً
التَّناظر في الصِّيغ

قبل الشُّروع في مسائل هذا المبحث أقف هذه الوقفة العجلى للتّنبيه إلى أنَّ ابن جنّي قد نظَّر لبعض الصِّيغ بصيغ أخرى في وجه واحد هو التّعاقب على المعنى الواحد ؛ وقد رأيت عدم الإطالة في الحديث عنها ؛ لوضوحها وتجلّي أمرها ، والاكتفاء بالإشارة إليها حتى تكون صورة التّنظير في الصِّيغ عنده كاملة غير منقوصة، وسوف أذكر بعضها ، وأشير إلى باقيها حتى يعاد إليه .

فمن ذلك : أنَّه تحدَّث عن قراءة الحسن ﴿ **تَسْعٌ وَتَسْعُوْنَ نِعْجَة** ﴾ [ص : ٢٣]، فقال عن (تَسْع) بفتح التّاء " **كثر عنهم مجيء (الفَعْل ، والفِعْل) على المعنى الواحد ، نحو (البَزْر والبِزْر ، والنَّفْط والنِّفْط ، والسَّكْر والسِّكْر ، والحَبْر والحِبْر، والسَّبْر والسِّبْر) ، فلا ينكر على ذلك (التَّسْع) بمعنى (التِّسْع) ، لاسيما وهي تجاور (العَشَرة) بفتح الفاء** "[1] . وقال عن ﴿ **نِعْجَة** ﴾ بكسر النُّون في هذه القراءة " **هذا أيضًا كالّذي قبله سواء ، وقد اعتقبت (فَعْلَة ، وفِعْلَة) على المعنى الواحد ، قالوا للعقاب (لَقْوَة ، ولِقْوَة) ، و (قوم شَجْعَة ، وشِجْعَة) للشُّجعاء ، والمَهْنَة والمِهْنَة للخدمة ، وله نظائر ، فكذلك تكون (النَّعجة والنِّعجة) ، ولم يمرر بنا الكسر إلا في هذه القراءة** "[2] .

ومن ذلك أيضًا قوله " **وجاز تكسير (فِعْل) على (فِعْلَان) كما جاز تكسير (فَعَل) عليه نحو (خَرَب وخِرْبَان ، وشَبَث وشِبْثَان ، وبَرَق وبِرْقَان) ؛ وذلك أنَّ (فِعْلاً ، وفَعَلاً) قد تعاقبا على المعنى الواحد ، فصارا في ذلك أخوين ، نحو (بِدْل وبَدَل ، وشِبْه وشَبَه ، ومِثْل ومَثَل) ، فلما كسَّروا (فَعَلاً) على (فِعْلان) فيما ذكرنا ، فكذلك أيضًا كسَّروا (فِعْلاً) عليه في (صِنْو وصِنوان)** "[3] .

---

(١) المحتسب (٢ / ٢٣١) ، وينظر : ما جاء على الفَعْل والفِعْل في أدب الكاتب ص ٥٢٨ .

(٢) المحتسب (٢ / ٢٣٢) ، وينظر أيضًا فيه (٢ / ١٢٧) ، وبقيَّة الخاطريَّات ص ٣٨ .

(٣) المحتسب (١ / ٣٥١ ، ٣٥٢) ، وقد كرَّر ذكر هذا التنظير أيضًا فيه (٢ / ٦٢، ٦٣، ٢٧٠) ، وفي الخاطريَّات (٢ / ٢١٠ ، ٢١١) ، والخصائص (٢ / ١٠٣) ؛ وينظر فيما جاء على (فِعْل وفَعَل) في أدب الكاتب ص ٥٣٢ ، ٥٣٣ .

وهكذا بقيَّة المسائل(١) ، وجه التَّنظير فيها هو التَّعاقب على المعنى ، والغرض منها التَّعلُّل لقراءة شاذَّة ، أو تفسير حكم من الأحكام كالتَّكسير ، على ما رأينا في المثالين السَّابقين ، وفيهما ، إن شاء الله ، ما يغني عمَّا لم يذكر .

أمَّا ما عدا ذلك من مسائل التَّنظير في الصِّيغ ممَّا تعدَّدت فيه أوجه التَّنظير ، وضبطت به بعض الأحكام ، فسيرد ، إن شاء الله ، تباعًا فيما يلي .

(١) **تنظر المسائل الآتية :**

▪ التناظر بين (فُعْل) و (فَعَل) : ينظر : المحتسب (١ / ٣٥٢) (٢ / ٢٦٥) ، والخصائص (٢ / ١٠٢ ، ١٠٣ ، ١١٠ ، ١١١ ، ١١٤ ، ١١٥) ، وينظر ما جاء عليهما في أدب الكاتب ص ٥٣٠ .

▪ التناظر بين (فَعِل) و (فَعُل) : ينظر : المحتسب (٢ / ٢٩٩) ، وينظر ما جاء عليهما في أدب الكاتب ص ٥٣١ .

▪ التناظر بين (فَعِيل) و (فُعَال) : ينظر : المحتسب (٢ / ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٣٤٨ ، ٣٤٩) ، والمبهج ص ١١٤ ، والفسر (١ / ١٣٩ ، ١٩١) ، والخاطريَّات (١ / ١٧٥) ، والمنصف (١ / ٢٣٨ - ٢٤١) ، والخصائص (٣ / ٢٧٠) ؛ وينظر ما جاء عليهما في أدب الكاتب ص ٥٤٧ ، ٥٤٨ .

▪ التناظر بين (مِفْعَل) و (مِفْعَال) : ينظر : المبهج ص ٩٢ ، ٩٣ ؛ وينظر ما جاء عليهما في أدب الكاتب ص ٥٥٨ .

▪ التناظر بين (فَعْل) و (فَعِيْل) :

ينظر : الخاطريَّات (١ / ١٠٦) (٢ / ١٥٠ ، ١٥١) ؛ وينظر ما جاء عليهما في أدب الكاتب ص ٥٦٢ .

▪ التناظر بين (أُفْعِيْل) و (فِعْلِيْل) و (فِعِّيْل) ، ينظر : المحتسب (١ / ١٥٤) .

المبحث الأوّل

التّناظر بين (فَعُوْلة) و (فَعِيْلة)

وسوف أدرسه في سياق الحديث عن مسألة النّسب إلى (فَعُوْلَة) كما فعل ابن جنّي

مسألة النّسب إلى : (فَعُوْلَة)

للعلماء في هذه المسألة ثلاثة مذاهب :

الأوّل :

حذف الواو وفتح العين ، فيقال (حَمَلِيٌّ ، وَرَكَبِيٌّ) في النّسب إلى (حَمُوْلَة ، وَرَكُوْبَة) .

و (فَعُوْلَة) في هذا المذهب محمولة على (فَعِيْلَة) ، وهو مذهب سيبويه ، وحجّته فيه أنّ العرب قالت (شَنَئِيٌّ) في النّسب إلى (شَنُوْءَة)[١] ، قال الأخفش " **فإن قلت : فإنما جاء هذا في حرف واحد ـ يعني شَنُوْءَة ـ قال : فإنه جميع ما جاء** "[٢] ، وقد أطرب أبا الفتح بقوله هذا ؛ إذ عَلّقَ عليه بقوله " **ما ألطف هذا القول من أبي الحسن ! وتفسيره أنّ الّذي جاء في (فَعُوْلَة) هو هذا الحرف ، والقياس قابله، ولم يأت فيه شيء ينقضه**"[٣]، وقال ابن يعيش " **قول سيبويه أشدُّ من جهة السّماع**"[٤]، وقد نسبه خالد الأزهري إلى الجمهور[٥] ، وهو اختيار الفارسيّ[٦] ، والزّمخشريّ[٧] ،

(١) ينظر : الكتاب (٣ / ٣٣٩ ، ٣٤٥) .

(٢) الخصائص (١ / ١١٧) .

(٣) المصدر السّابق (١ / ١١٧) .

(٤) شرح المفصّل (٣ / ٤٤٦) ، وينظر : الصّفوة الصّفيّة (٢ / ٤٥٢) .

(٥) ينظر: التّصريح (٥ / ٢٠٣) .

(٦) ينظر: التّكملة ص ٢٥٩ ، والمسائل العضديّات ص ٢١ .

(٧) ينظر: المفصّل ص ٢٥٦ .

وابن خروف[١] ، وابن معطي[٢] ، وغيرهم[٣] .

وقد نسب ابن الدَّهَّان في كتابه (الغُرَّة) هذا القول إلى أبي الحسن الأخفش ، ذكر ذلك أبو حيَّان[٤] ، والمراديُّ[٥] ، وابن عقيل[٦] ، وابن الطَّيِّب الفاسيُّ[٧] ؛ وكلُّهم قال : إنَّ ذلك وهم منه ، ووصف ابن الطَّيِّب هذا الوهم بأنَّه فاحش ، وأجمعوا على أنَّ الأخفش يرى الرَّأي الثَّالث وسيأتي بعد قليل .

أقولُ :

إنَّ هذا المذهب مذهب أبي الحسن ، وما نقله ابن الدَّهَّان عنه في غُرَّتِهِ صحيح لا وهم فيه ، وذلك للأسباب الآتية :

١ .أنَّ أبا عليٍّ الفارسيَّ نسبه إلى الأخفش ، والفارسيُّ محقِّق مدقِّق متقدِّم[٨] .

٢ .أنَّ ابن جنِّي نقل عن أبي الحسن دفاعه عن هذا الرَّأي في قوله " **قال أبو الحسن : فإن قلت فإنما جاء ذلك في حرف واحد ـ يعني شَنُوْءة ـ قال : فإنه جميع ما جاء** "[٩] ، ولو كان لا يرى هذا الرَّأي ما دفع عنه مثل هذا الاعتراض .

---

(١) ينظر : شرح جمل الزَّجَّاجيِّ (٢ / ١٠٣٧) .

(٢) ينظر : الفصول الخمسون ص ٢٥٢ .

وقد أجاز محقِّق الكتاب د. محمود محمد الطَّناحيُّ (رحمه الله) كتابة (ابن معطي) هكذا بالياء ، لورودها في أسلوب الشَّافعيِّ (رضي الله عنه) ، ولغته حجَّة ؛ ينظر تفصيل ذلك فيه : ص ١٢ .

(٣) ينظر : شرح جمل الزَّجَّاجيِّ لابن عصفور (٢ / ٣١٨) ، والمقرَّب (٢ / ٦٢) ، والكنَّاش (١ / ٣٦٦) ، وتوضيح المقاصد (٥ / ١٤٥٦) ، وأوضح المسالك (٤ / ٣٠١) ، والمساعد (٣ / ٣٦٦) ، وعنقود الزَّواهر ص ٤٠٠ .

(٤) ينظر : ارتشاف الضَّرب (٢ / ٦١٤) .

(٥) ينظر : توضيح المقاصد (٥ / ١٤٥٦) .

(٦) ينظر : المساعد (٣ / ٣٦٦) .

(٧) ينظر : فيض نشر الانشراح (٢ / ٧٧٧) .

(٨) ينظر : المسائل العضديَّات ص ٢١ .

(٩) الخصائص (١ / ١١٧) .

٣.أنَّ ابن جنّي صرَّح بأنَّ أبا الحسن قَوَّى هذا الرَّأي ، وجعله أصلاً يقاس عليه غيره ، يقول : " .... **ألا ترى أنَّ قولهم في : (شَنُوْءَة) : شَنَئِيٌّ ، لَمَّا قبله القياس لم يقدح فيه عدم نظيره ؛ نعم ، ولم يرض له أبو الحسن بهذا القدر من القوَّة حتى جعله أصلاً يُرَدُّ إليه ، ويحمل غيره عليه** "[١] .

٤.أنَّ جميع من ذكر أنَّ الأخفش لا يرى هذا الرَّأي متأخِّرون فأوَّلهم ، فيما علمت ، أبو حيَّان ، ولا أشكُّ في أنَّ من بعده ناقل عنه .

فإذا لم تكن هذه الأسباب كافية للقطع بأنَّ الأخفش يرى رأي سيبويه هذا ، وأنَّ أبا حيَّان هو الواهم في نسبة غيره إليه ، فليس أقلَّ من أن نجعل للأخفش رأيين في المسألة ؛ إذ إنَّ تعدُّد الآراء في المسألة الواحدة عادة أبي الحسن ، فقد كان "**رَكَّابًا لهذا الثَّبَجِ ، آخذًا به ، غير محتشم منه ، وأكثر كلامه في عامَّة كتبه عليه** ،" كما قال عنه ابن جنِّي الَّذي نقل عن شيخه الفارسي قوله " **مذاهب أبي الحسن كثيرة** "[٢] ، يعني في المسألة الواحدة .

<u>الثَّاني :</u>

حذف الواو ، وترك ما قبلها مضمومًا ، فيقال في النَّسب إلى (حَمُوْلَة ، وَرَكُوْبَة) : (حَمُلِيٌّ ، ورَكُبِيٌّ) ، وهذا مذهب ابن الطَّراوة[٣] ، قال " **و (شَنَئِيٌّ) شذوذ ، والقياس (شَنُئِيٌّ) بضمِّ النُّون ، كما تقول : سَمُرِيٌّ** "[٤] ، وقد أكَّد نسبة هذا المذهب إلى ابن الطَّراوة جماعة من العلماء منهم : أبو حيان[٥] ، والمرادي[٦] ،

---

(١) الخصائص (١ / ١٣٧) .

(٢) المصدر السَّابق (١ / ٢٠٦) .

(٣) ونسبه ابن الدَّهان في الغرَّة إلى سيبويه ، ذكر ذلك أبو حيان ، قال : وهو وهم : ينظر : ارتشاف الضَّرب (٢ / ٦١٤) ؛ وينظر أيضًا : توضيح المقاصد (٥ / ١٤٥٦) ، والمساعد (٣ / ٣٦٦) ، وفيض نشر الانشراح (٢ / ٧٧٧) .

(٤) الإفصاح ص ١٧٣ .

(٥) ينظر : ارتشاف الضَّرب (٢ / ٦١٤) .

(٦) ينظر : توضيح المقاصد (٥ / ١٤٥٦) .

وابن عقيل[١] ،والأزهري[٢] ، وابن الطَّيِّب الفاسيُّ الَّذي علَّق عليه بقوله : هي عادته في الإغراب[٣] .

وقد نقل شيخي أبو عبدالعزيز عيَّاد الثُّبيتي (فسح الله في مدته) عن أبي حيَّان أنَّ حجَّة ابن الطَّراوة في هذا هي أنَّ الواو أثقل من الضَّمَّة ، فتحذف فيصبح الباقي على هيئة (عَضُد) ، فكما لا تقلب الضَّمَّة من (عَضُد) في النَّسب فتحة ، فكذلك ينبغي ألا تقلب ضمَّة (فَعُولَة) بعد حذف الواو فتحة[٤] .

قال أبو عبدالعزيز " **وما ذهب إليه ابن الطَّرواة حسن في القياس** "[٥] .

الثَّالث :

عدم الحذف ، والنَّسب إلى (فَعُوْلَة) على لفظها ، فيقال (حَمُوْلي ، وَرَكُوْبي) في النَّسب إلى (حَمُوْلَة ، وَرَكُوْبَة) .

وقد نسب هذا الرَّأي جماعة كبيرة من النُّحاة إلى المبَرِّد وحده[٦] ، ونسبه المرادي إليه ، وإلى الأخفش[٧] ، ونسبه آخرون إليهما ، وإلى الجرميِّ[٨] .

---

(١) ينظر : المساعد (٣ / ٣٦٦) .

(٢) ينظر : التَّصريح (٥ / ٢٠٤) .

(٣) ينظر : فيض نشر الانشراح (٢ / ٧٧٧) .

(٤) ينظر : ابن الطَّراوة النَّحويُّ ص ٢٩٣ ، ٢٩٤ .

(٥) ينظر : المرجع السَّابق ص ٢٩٤ .

(٦) ينظر : الانتصار ص ٢٠٩ ، والتَّبصرة والتَّذكرة (٢ / ٥٩٠) ، والمخصَّص (١٣ / ١٦١ ، ١٦٢) ، وتوجيه اللُّمع ص ٥٤٢ ، وشرح المفصَّل (٣ / ٤٤٦) ، وشرح جمل الزَّجَّاجيِّ لابن عصفور (٢ / ٣١٨) ، وشرح الكافية الشَّافية (٤ / ١٩٤٦) ، وشرح شافية ابن الحاجب (٢ / ٢٣) ، والصَّفوة الصَّفيَّة (٢ / ٤٥٢) ، وشرح الأشمونيِّ (٣ / ٤٤١) .

(٧) ينظر : توضيح المقاصد (٥ / ١٤٥٦) .

(٨) ينظر : ارتشاف الضَّرب (٢ / ٦١٤) ، والمساعد (٣ / ٣٦٥) ، والتَّصريح (٥ / ٢٠٣) ، وفيض نشر الانشراح (٢ / ٧٧٦) ، وقد مضى تحقيق رأي الأخفش قبل قليل .

وقد احتج المبَرِّد لمذهبه هذا بأمور منها[١] :

١. أنَّ قول العرب (شَنَئِيُّ) في النَّسب إلى (شَنُوْءَة) شاذٌّ ، فلا يجوز القياس عليه .

٢. أنَّ العرب فرَّقت بين الواو والياء عند النَّسب ، يدلُّ على ذلك ما يأتي:

- أنَّ ما كان على (فَعِيْل) فإنه يُغَيَّرُ في النَّسب ، كقولهم في (عَدِيّ) : عَدَوِيٌّ ، وما كان على (فَعُوْل) فإنه لا يُغَيَّرُ كقولهم في (عَدُوّ) : عَدَوِيٌّ ، فقد أقرُّوا الواو على حالها ، وغيَّرُوا الياء بقلبها واوًا[٢] .

- أنَّ (فَعِل) بكسر العين تُغَيَّرُ عند النَّسب بفتح عينها ،كقولهم في (نَمِر) : نَمَرِيٌّ ، في حين أنَّ (فَعُول) بضم العين لا تُغَيَّرُ عند النَّسب كقولهم في (سَمُر) : سَمُرِيٌّ .

فلمَّا كانت الواو تخالف الياء في (فَعُوْل ، وفَعِيْل) ، والضَّمَّة تخالف الكسرة في (فَعُل ، وفَعِل) عند النَّسب ، وجب أن تخالف الواو الياء أيضًا في (فَعُوْلَة ، وَفَعِيْلَة) .

وهذه المسألة من المسائل الَّتي غلَّط فيها المَبَرِّدُ سيبويهِ فانتصر له ابن ولاد ، فردَّ حجج المبَرِّد السَّابقة بما يلي[٣] :

١. أنَّ سيبويه حكى عن العرب قولهم في (شَنُوْءَة) : شَنَئِيُّ ،كما تقول في (ربيعة) : رَبَعِيٌّ ، ولم يَدَّعِ أنَّه استنبط ذلك وقاسه .

٢. أنَّ (فَعُوْلاً ، و فَعِيْلاً) ليست في آخرها التَّاء كما في (فَعُوْلَة ، وَفَعِيْلَة) ، وسيبويه ذكر أنَّ القياس المطَّرد تغيير ما كان في آخره التَّاء بحذف الواوات والياءات ؛ لأنَّه يجوز مع التَّاء ما لا يجوز مع عدمها كما هو الحال في التَّرخيم مثلاً[٤] .

---

(١) ينظر : الانتصار ص ٢٠٩ ، والتَّبصرة والتَّذكرة (٢ / ٥٩٠ ، ٥٩١)، والمخصَّص (١٣ /١٦١ ، ١٦٢) ، وشرح المفصَّل (٣ / ٤٤٦) ، وشرح شافية ابن الحاجب للرَّضيِّ (٢ / ٢٣ ، ٢٤) .

(٢) ينظر : المقتضب (٣ / ١٤٠) .

(٣) ينظر : الانتصار ص٢٠٩ ، ٢١٠ .

(٤) ينظر في الرَّبط بين ترخيم المنادى ، وبين النَّسب إلى (فَعِيْلَة و فَعُوْلَة) : الإنصاف (١ / ٣٥٠) .

كما أنكر ابن عصفور استدلالات المبَرِّد السَّابقة ، وذكر أنَّ " **هذا الَّذي قال باطل** " ، ثُمَّ ردَّ عليه بأمورٍ ، منها[(١)] :

١. أنَّ احتجاجه ببقاء الضَّمَّة في (فَعُل) عند النَّسب إليها كما في (سَمُرِيٍّ) على وجوب بقاء الواو في (فَعُوْلَة) مردود بأنَّ الواو أثقل من الضَّمَّة فالحذف بها أولى .

٢.أنَّ قوله : إنَّ (شَنَئِيًّا) شاذٌّ ـ باطل ؛ لأنَّه إنما ينبغي أن يحمل على الشُّذوذ لو نَسَبَتِ العربُ إلى (فَعُوْلَة) بإثبات الواو إلا في (شَنُوْءَة) .

ومع كلِّ هذا فقد قال ابن يعيش "**وقول أبي العباس متين من جهة القياس** "[(٢)]، ومذهب سيبويه في هذه المسألة هو مذهب ابن جنِّي ، أيضًا ، الَّذي صرَّح بأنَّ (فَعُوْلَة) في باب النَّسب محمولة الحكم على (فَعِيْلَة) ؛ لما بينهما من أوجه التَّناظر والشَّبه ، وإلى قولهما أميلُ ، وبه أقول ؛ لأنَّه مبنيٌّ على السَّماع ، مؤيَّدٌ بهذا التَّنظير[(٣)] .

وقبل الحديث عن وجوه ذلك التَّنظير : هذه وقفة أتحدَّث فيها عن النَّسب إلى (فَعِيْلَة) ؛ إذ إنها الأصل المحمول عليه عند ابن جنِّي في هذه المسألة .

---

(١) ينظر : شرح جمل الزَّجَّاجيِّ (٢ / ٣١٨٧) .

(٢) شرح المفصَّل (٣ / ٤٤٦) ، وينظر : الصَّفوة الصَّفيَّة (٢ / ٤٥٢) .

(٣) ينظر : الخصائص (١ / ١١٦ - ١١٨) .

مسألة النَّسب إلى : (فَعِيْلَة)

تعتري (فَعِيْلَة) عند النَّسب التَّغييرات الآتية :

١. حذف تاء التَّأنيث[١] :

والعِلَّة في وجوب ذلك أمور منها :

- **أنَّ ياء النَّسب نظيرة التَّاء في أوجه متعدِّدة ، منها :**

□ أنَّهما تقعان فرقًا بين الواحد والجمع ، فالتَّاء في نحو: (تَمْرَة وَتَمْر ، وَنَخْلَة ونَخَل) ، والياء في نحو (عَرَبِيٍّ وعَرَب ، ورُوْمِيٍّ ورُوْم)[٢] ، وهو ما يعرف باسم الجنس الجمعيِّ[٣] .

□ أنَّ الياء تكون للمبالغة في الوصف في نحو (أَحْمَرِيٍّ ، ودَوَّارِيٍّ)[٤] كما تكون التَّاء للمبالغة في الصِّفة ، نحو (عَلاَّمَة ، ونَسَّابَة)[٥] .

□ أنَّ الياء تلحق الكلمة لا للنسب فيها ، كقولك (بُخْتِيٌّ ، وكُرْسِيٌّ)[٦] كما تلحق التَّاء بمعنى التَّأنيث ، لا للتَّأنيث الحقيقي في نحو (ظُلْمَة ، وغُرْفَة)[٧] .

□ أنَّهما تنقلان ما تدخلان عليه من الأصل إلى الفرع ، فالياء تنقل مدخولها من الاسم إلى الصِّفة ، كما تنقل التَّاء مدخولها من التَّذكير إلى التَّأنيث[٨] .

---

(١) ينظر : الخصائص (٢ / ١١ ، ١١٢ ، ٢٢١ ، ٢٣٥ ، ٤٣٨) .

(٢) ينظر : علل النَّحو ص ٥٣١ ، وأسرار العربيَّة ص ٣٢٠ ، وتوجيه اللُّمع ص ٥٤٢ .

(٣) ينظر : التكملة ص ٣٦٥ - ٣٧٣ ، وأمالي ابن الشَّجريِّ (٣ / ٢٨ ، ٢٩) ، وحاشية الصَّبان (٤ / ١٦١٣) ، والنَّحو الوافي (١ / ٢١ ، ٢٢) ، والفيصل ص ٢٦٥ ، ٢٦٦ .

(٤) ينظر : المحتسب (١ / ٣١٠ ، ٣١١) (٢ / ١٢ ، ١١٥ ، ٢٤٨) ، والمنصف : (٢ / ١٧٨ ، ١٧٩) ، والخاطريَّات (١ / ٤٤ ، ١٢٩) ، والخصائص (٣ / ١٠٦ ، ١٠٧ ، ٢٠٨ ، ٢٠٩) .

(٥) ينظر : الفصول الخمسون ص ٢٥٢ .

(٦) ينظر : المبهج ص ١٤٦ ، ١٤٧ .

(٧) ينظر : الفصول الخمسون ص ٢٥٢ .

(٨) ينظر : اللُّباب (٢ / ١٤٦) .

▫ أنَّ الياء تصير حرف الإعراب فيما دخلت عليه كما أنَّ التَّاء كذلك[١] .

فلمَّا ناظرت الياءُ التَّاءَ من هذه الوجوه حذفت التَّاء لدخول الياء عليها ؛ حتى لا يجتمعا ، وهما في حكم المثلين .

▪ **أنَّ وقوع علامة التَّأنيث حشوًا لا يجوز[٢] .**

▪ **أنَّك لو أثبتها ثُمَّ أنَّثت المنسوب للزمك الجمع بين تاءين نحو (مَكَّتِيَّة) في تأنيث المنسوب إلى (مَكَّة) ، وهذا لا يجوز[٣] .**

▪ **أنَّ تاء التَّأنيث بمنزلة اسم ضم إلى اسم ، ولو نسبت إلى اسم ضم إلى اسم لحذفت الثَّاني[٤] .**

▪ **أنَّ هذه التَّاء تنقلب في الوقف هاء ، فلمَّا كانت متقلبة تارة تاء وتارة هاء كان حذفها أسهل عليهم[٥] .**

٢. حذف الياء الزَّائدة[٦] .

٣. فتح عين الكلمة .

فيقال في النَّسب إلى (حَنِيْفَةَ) مثلاً : حَنَفِيٌّ ؛ وهذه التَّغييرات الثَّلاثة تعتري (فَعِيْلَة) باطِّراد إلا في حالتين :

١. إذا كانت معتلَّة العين كما في (حَوِيْزَة ، وطَوِيْلَة) .

٢. إذا كانت مضاعفة ، أي عينها ولامها من جنس واحد ، كما في (شَدِيْدَة ، وجَلِيْلَة)[٧] .

---

(١) ينظر : اللُّباب (٢ / ١٤٦) .

(٢) ينظر : اللُّمع ص ٢٧٢ ، وأسرار العربيَّة ص ٣١٩ ، وتوجيه اللُّمع ص ٥٤٢ .

(٣) ينظر : أسرار العربيَّة ص ٣٢٠ ، وتوجيه اللُّمع ص ٥٤٢ .

(٤) ينظر : الكتاب (٣ / ٣٧٤) .

(٥) ينظر : المصدر السَّابق ص ٣٢٠ .

(٦) ينظر : الخصائص (٢ / ١١١ ، ١١٢ ، ٢٢١ ، ٢٣٥ ، ٤٣٨) .

(٧) ينظر : المصدر السَّابق (١ / ١١٨) ، واللُّمع ص ٢٧٠ .

ففي هاتين الحالتين تحذف من الاسم تاء التَّأنيث فقط ، أي ينسب إليه على لفظه[١] ، فيقال : (**حَوِيْزِيٌّ** ، **وطَوِيلِيٌّ** ، **وشَدِيدِيٌّ** ، **وجَلِيلِيٌّ**) بإثبات الياء .

وقد حكم النُّحاة[٢] بالشُّذوذ على ما جاء مخالفًا لهذا القياس ، كقول العرب (سَلِيْقِيٌّ) في النَّسب إلى : السَّليقة ، و (عَمِيْرِيٌّ) في النَّسب إلى : عَمِيْرَة كَلْبٍ[٣] .

هذه هي أحكام النَّسب إلى (فَعِيْلَة) كما وردت عند ابن جنِّي ، وغيره من النُّحاة ، وقد حمل عليها (فَعُوْلَة) في جميع هذه التَّفصيلات ؛ لما بينهما من أوجه التَّناظر والشَّبه .

فـ (فَعُوْلَة) تعتريها عنده التَّغييرات الثَّلاثة السَّابقة عند النَّسب فتحذف تاء التَّأنيث ، والواو الزَّائدة ، وتفتح عين الكلمة ، فيقال (حَمَلِيٌّ ، ورَكَبِيٌّ) في النَّسب إلى (حَمُوْلَة ، ورَكُوْبَة) كما رأينا في المذهب الأوَّل سابقًا[٤] إلا في حالتين :

١. إذا كانت معتلَّة العين كما في (قَوُوْلَة) .

٢. إذا كانت مضاعفة ، كما في (حَرُوْرَة) .

فلا يحذف إلا التَّاء فتقول (قَوُوْلِيٌّ ، و حَرُوْرِيٌّ)[٥] ؛ قال ابن جنِّي :

---

(١) ذكر أبو حيان في ارتشاف الضَّرب (٢/ ٦١٢) أنَّ ابن مالك قال " **إن عدمت الشُّهرة نسبت إليه على لفظه** " قال " **وهذا الشَّرط لا نعلم أحدًا ذكره غيره** " . فهذا تقييد من ابن مالك لا يجيز فيه النَّسب على اللَّفظ في هاتين الحالتين إلا مع عدم الشهرة .

(٢) ينظر : الكتاب (٣ / ٣٣٩) ، والمسائل العضديات ص ٢١ ، واللُّمع ص ٢٦٩ .

(٣) أمَّا المجمع القاهريُّ فقد جعل هذه الأمثلة الشَّاذَّة عند النُّحاة قياسًا مطَّردًا ، وجعل المقيس المطرد كـ (حَنَفِيٌّ ، ورَبَعِيٌّ) شاذًّا يحفظ ، ولا يقاس عليه ؛ إذ يرى أنَّ القياس المطَّرد في النَّسب إلى (فَعِيْلَة) حذف التاء فقط ، ينظر : في أصول اللُّغة (٢ / ٨٧ - ٨٩) .

في حين أنَّ أحد الباحثين المعاصرين يرى جواز الأمرين ، فينسب إلى (فَعِيْلَة) على (فَعِيْلِيٌّ) بحذف التاء فقط ، وعلى (فَعَلِيٌّ) بحذف التاء والياء وفتح العين ، مع اشتراط الشُّهرة الفيَّاضة للمنسوب إليه في هذه الحالة . ينظر : النَّحو الوافي (٤ / ٧٢٩ ، ٧٣٠) .

(٤) ينظر ص ٢٥٣ من هذا البحث .

(٥) ابن مالك يقصر ذلك على ما عدم الشُّهرة من أسماء هاتين الحالتين ، ينظر ارتشاف الضَّرب (٢ / ٦١٢) ، وقد مضى ذكرها قبل قليل .

" وذلك أنَّ (فَعُوْلَة) في هذا محمولة الحكم على (فَعِيْلَة) ، وأنت لا تقول في الإضافة إلى (فَعِيْلَة) إذا كانت مضعَّفة ، أو معتلَّة العين إلا بالتَّصحيح "[١] .

فالحكم عند ابن جنِّي في هذه المسألة مبني على التَّنظير بين هاتين الصِّيغتين من عدَّة وجوه هذا بيانها :

أوجه التَّناظر بين (فَعِيْلَة) و (فَعُوْلَة)

ذكر ابن جنِّي الأوجه الآتية[٢] :

١. أنَّ كلاً منهما ثلاثيٌّ .

١. أنَّ ثالث كلِّ واحدةٍ منهما حرف لين يجري مجرى صاحبه ، وهما الياء والواو ، وهذان الحرفان نظيران من عدَّة أوجه ، وقد مضى تفصيل الحديث عنها في الفصل الثَّاني[٣] .

٢. أنَّ في كلِّ واحدةٍ منهما تاء التَّأنيث .

٣. أنَّ (فَعُوْلا) و (فَعِيْلا) يتواردان على المعنى الواحد في نحو (رَحِيْم ، و رَحُوْم ؛ و أثِيْم ، وأثُوْم ؛ ونَهِيّ عن الشَّيء ، وَنَهُوّ)[٤] .

وبهذا التَّنظير برد في يد ابن جنِّي ترجيح مذهب سيبويه في حمل (فَعُوْلَة) على (فَعِيْلَة) في أحكام النَّسب[٥] .

---

(١) الخصائص (١ / ١١٨) .

(٢) ينظر : المصدر السَّابق (١ / ١١٦) .

(٣) ينظر ص ١٠٢ من هذا البحث .

(٤) ينظر : (باب فَعُل و فَعِيل) في أدب الكاتب ص ٥٦٣ .

(٥) جعل الشَّيخ محمد عبدالخالق عضيمة هذا المذهب من مظاهر التوسُّع في القياس عند الرجلين ، ينظر: أبو العباس المبَرِّد وأثره في علوم العربيَّة ص ٣١٦ ، ٣٢٩ .

المبحث الثَّاني

التَّناظر بين (فَعْلان) و (فَعْلاء)

وسوف أدرسه أيضًا في سياق الحديث عن مسألة (إبدال الهمزة نونًا) كما فعل ابن جنِّي :

مسألة إبدال الهمزة نونًا

هذه المسألة مشكلة ، فقد نقل ابن جنِّي عن النُّحاة قولهم : إنَّ النُّون في (فَعْلان) الَّذي مؤنَّثه (فَعْلَى) مبدلة من الهمزة في (فَعْلاء) ، فقال " .... **ذهب أصحابنا إلى أنَّ النُّون في (فَعْلان فَعْلَى)** ،**نحو : سَكْرَان ، وَغَضْبَان ، ووَلْهَان ، وحَيْرَان ، بَدَلٌ مِنْ هَمْزَة (فَعْلاء) ، نحو : حَمْرَاء ، وصَفْرَاء** "(١) .

وإشكال المسألة يكمن في إطلاقها على مستوى الصِّيغتين ، فهذا القول يعني أنَّ كلَّ كلمة على وزن (فَعْلان) كان أصلها (فَعْلاء) ، ثُمَّ قلبت الهمزة نونًا ، أي أنَّ (وَلْهَان) مثلاً كان أصلها (وَلْهَاء) ! فهل يثبت هذا ؟ ، وهل يقبل أن نقول : إنَّ كلَّ كلمة على زنة (فَعْلاء) كـ (صَفْرَاء) مثلاً يجوز إبدال همزتها نونًا ، فنقول (صَفْرَان) ؟ أم ماذا ؟

لاشكَّ أنَّ البحث في مثل هذا أمر من الغموض والتَّعمية بحيث لا يمكن معه القول اليقين .

وقد سارع ابن جنِّي إلى تعليل قول النُّحاة ذاك بذكر أوجه التَّناظر ، والتَّقارب بين الصِّيغتين ، فقال عقب النَّصِّ السَّابق مباشرة " **وإنما دعاهم إلى ذلك أشياء منها** ..." (٢) ، ثُمَّ أخذ يسوق بعض أوجه التَّقارب تلك ، وأنا أذكرها مرتَّبة من مواضعها المتفرِّقة في مؤلفاته :

---

(١) سرُّ صناعة الإعراب (٢ / ٤٣٥) .

(٢) المصدر السَّابق (٢ / ٤٣٥) .

أوجه التَّناظر بين (فَعْلان) و (وفَعْلاء)

ذكر ابن جنِّي بينهما أوجه التَّناظر الآتية :

١. أنَّ الوزن واحد بالعِدَّة والحركة والسُّكون[١] .

٢. أنَّ في آخر (فَعْلان) زائدتين زيدتا معًا ، والأولى منهما ألف ساكنة ؛ وتحذفان في التَّرخيم معًا ، وكذلك الحال في (فَعْلاء)[٢] .

٣. أنَّ مؤنث (فَعْلان) على غير بنائه كما أنَّ مذكَّر (فَعْلاء) على غير بنائها ، فمؤنَّث (فَعْلان) إنما هو (فَعْلَى) ، ومذكَّر (فَعْلاء) إنما هو (أفْعَل)[٣] ؛ ولذلك فإنَّ (فَعْلان) لا يؤنَّث بالتَّاء ، فلا تقول : سَكْرَانة ، ولا غَضْبَانَة ، كما لا تقول : حَمْرَاءَة ، ولا صَفْرَاءَة ؛ لأنَّ علامة التَّأنيث لا تدخل على علامة التَّأنيث ، ولا على ما كان بمنزلتها ؛ ولذلك حكم بالشُّذوذ على من قال (سَكْرَانَة ، وعَطْشَانَة)[٤] .

كما أنَّ (فَعْلان) هذا لا ينصرف معرفة ، ولا نكرة حملاً على (فَعْلاء)[٥] .

٤. أنَّ في آخر (فَعْلاء) همزة ، وهي علامة التَّأنيث ؛ كما أنَّ في آخر فعلان نونًا ، وهي تأتي علامة تأنيث في (فَعْلَنَ) في نحو (قُمْنَ ، وَقَعَدْنَ)[٦] .

---

(١) ينظر : سرُّ صناعة الإعراب (٢ / ٤٣٥) ، والمنصف (١ / ١٥٨) وقد ذكر سيبويه هذا الوجه من التناظر وغيره في الكتاب (٣ / ٢١٥ ، ٢١٦) .

(٢) ينظر : سرُّ صناعة الإعراب (٢ / ٤٣٥) ، والمنصف (١ / ١٥٨) والمبهج ص ١٨٤ ، ١٨٥ ، واللُّمع ص ١٧٨ ، ٢١٥ ، **وقد ذكر أبو عليٍّ هذا الوجه في الإيضاح ص ٢٣٢** ؛ وقد نصَّ د.فؤاد الحطَّاب في كتابه : قضيَّة الشَّبه ص ١٩٨ على أنَّ ابن جنِّي لم يذكر هذا الوجه ، وأنَّه ممَّا زيد من بعده ، وهذا سهوٌ منه .

(٣) ينظر : سرُّ صناعة الإعراب (٢ / ٤٣٦) ، والمنصف (١ / ١٥٧) ، واللُّمع ص ٢١٥ .

(٤) ينظر : المنصف (١ / ١٥٧ ، ١٥٨) ، وينظر أيضًا : الإيضاح ص ٢٣٢ ، ٢٣٣ ؛ وقد سها د. الحطَّاب فنفى أن يكون ابن جنِّي ذكر هذا الوجه ، ينظر : قضيَّة الشَّبه ض ١٩٨ .

(٥) ينظر : اللُّمع ص ٢١٥ ، وينظر فيه أيضًا : الكتاب (٣ / ٢١٥ ، ٢١٦) ، والمقتضب (٣ / ٣٣٥) .

(٦) ينظر : سرُّ صناعة الإعراب (٢ / ٤٣٦) .

٥. أنَّ (فَعْلان) جمعت على (فَعَالَى) كما أنَّ (فَعْـلاء) جمعـت عليـها ، فقـد قالوا في جمع : سَكْرَان : سَكَارَى ، وفي جمع : صَحْرَاء : صَحَارَى[١] .

٦. أنَّ أصل هـذا الجمـع - أعـني (فَعَـالَى) - مـع (فَعْـلان) هـو : (فَعَـالِيْن) ، وأصله مع (فَعْلاء) هو : فَعَـالِيُّ ، بالتَّشـديد ؛ فحذفـوا مـن الأوَّل النُّـون ، ومـن الثَّاني الياء ، ثُمَّ أبدلت الياء المتبقيَّة بعد الحذف ألفًا ؛ ولهذا فإن أصل (سَكَارَى) : سَكَارِيْن ،كما أنَّ أصل (صَحَارَى) : صَحَارِيُّ ، فحذفوا ، وأبدلوا فيهما[٢] .

بهذا التَّناظر بين الصِّيغتين علَّـل ابـن جنِّـي قـول النُّحـاة : إنَّ النُّـون بـدل مـن الهمزة ، بل وفسَّر مرادهم من البدليَّة ، فنصَّ على أنَّهم لا يريدون بها استبدال حـرف بحرف ، فقال :

" **ليس غرضهم هنا البدل الَّـذي هـو نحو قولهـم في : ذِئْـب : ذِيْـب ، وفي : جُؤْنَة : جُوْنَة ، وإنما يريدون أنَّ النُّون تعاقب في هذا الموضع الهمزة كمـا تعـاقب لام المعرفـة التَّنويـن ، أي لا تجتمـع معـه ، فلمَّـا لم تجامعه قيـل : إنـها بـدل منـه ، و كذلك النُّون والهمزة** "[٣] .

ويبدو لي أنَّ ابن جنِّي يقصد أنَّ الزِّيادة في هذا الموضع إنما هي للهمزة أصلاً ، وأنَّ النُّون تعاقبها عليه ؛ إذ لا يجتمعان مع الألف زوائد في آخر الكلمة ، كما أنَّ لام التَّعريف والتَّنوين لا يجتمعان في كلمة واحدة ، فقد نصَّ على أنَّ " **الموضع للـهمزة ، وأنَّ النُّون داخلة عليها** "[٤] .

وبهذا التَّفسير أقام ابن جنِّي قول النُّحاة إنَّ النُّون بدل من الهمـزة ، وإنـي لأرى فيه بعدًا وتكلُّفًا ، وإنما دعاه إلى ذلك أنَّ تصوُّر البدليَّة ، الَّتي هي إحلال حرف مكان حرف ، بين هاتين الصِّيغتين على إطلاقها محال .

---

(١) ينظر : المنصف (١ / ١٥٨) ، وسرُّ صناعة الإعراب (٢ / ٤٣٦) .

(٢) ينظر : المنصف (١ / ١٥٨)، وينظر في تفسير ذلك والاستدلال عليه : المحتسب (٢ / ٧٣) .

(٣) سرُّ صناعة الإعراب (٢ / ٤٤١) ، وينظر : المنصف (١ / ١٥٨) .

(٤) سرُّ صناعة الإعراب (٢ / ٤٣٦) ، وتنظر مناقشة ذلك فيه (٢ / ٤٣٦ - ٤٣٨) .

والحقُّ أنَّ القول بأنَّ النُّون في (فَعْلان فَعْلَى) بدل من الهمزة في (فَعْلاء) هو قول سيبويه[١] ، فقد صرَّح بذلك في كتابه[٢] ، كما صرَّح به المبَرِّد في المقتضب[٣] ، وقد عبر الشَّيخان في ذلك بالبدليَّة الصَّريحة ، إلا أنَّهما في مواضع أخرى ذكرا أنَّ النُّون بمنزلة الألف فقط[٤] .

وقد أثارت هذه النُّصوص استغراب الدَّارسين ، وتوقفهم ؛ممَّا جعل الشَّيخ محمد عبدالخالق عضيمة يعتد ذلك اضطرابًا عند الشَّيخين ، ويكتفي بذلك[٥] ، في حين ذهب غيره إلى أنَّ القول بكون النُّون بمنزلة الألف تخصيص للبدليَّة في كلام الشَّيخين ، وتفسير لها[٦] .

أمَّا العلماء السَّابقون فقد فَرَّقُوا بين قول سيبويه وبين قول المبَرِّد في ذلك ، فَفَسَّرُوا قول سيبويه ، وحدَّدوا مراده ؛ في حين فَسَّدُوا قول المبَرِّد وَخَطَّئُوْهُ ، فهذا ابن خروف يرى أنَّ سيبويه أراد من البدليَّة التَّقارب الشَّديد بين الصِّيغتين ، ثُمَّ يقول " **هو قول سيبويه غير أنَّ سيبويه أراد بالبدل ما ذكرنا ، وأبو العبَّاس جعله بدلاً محضًا ، وهو فاسد** "[٧] .

كما نسب إلى المبَرِّد وحده القول بالبدليَّة المحضة جماعة من العلماء منهم : ابن بابشاذ[٨] ، وابن عصفور الَّذي صرَّح بأنَّ المبَرِّد يذهب إلى أنَّ أصل نحو : سَكْرَان :

---

(١) وذكر الثَّمانيني أنَّه مذهب الخليل ، ينظر : شرح التصريف ص ٣٤٠ .

(٢) ينظر : (٣ / ٤٢٠) (٤ / ٢٤٠) ، وينظر : ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٤٦ .

(٣) ينظر : (١ / ٢٠٢ ، ٣٥٥) .

(٤) ينظر : الكتاب (٣ / ٢١٥ ، ٢١٦) (٤ / ٣١٩) ، والمقتضب (٣ / ٣٣٥) .

(٥) ينظر : الحاشية (٢) في المقتضب (١ / ٢٠٢) .

(٦) ينظر : تعليق د . سلوى محمد عرب في الحاشية (٤) في شرح جمل الزَّجَّاجي لابن خروف (٢ / ٩٠٥) .

(٧) شرح جمل الزَّجَّاجي (٢ / ٩٠٤، ٩٠٥) .

(٨) ينظر : المصدر السَّابق (٢ / ٩٠٥) .

سَكْرَاء[١] ، و الرَّضي[٢] .... وغيرهم[٣] ، وكلُّهم رَدَّ قوله هذا .

كما أنَّ ابن عصفور رَدَّ على من اعتذر للقائلين بذلك بما بين (فَعْلان ، وفَعْلاء) من التّقارب ـ كما فعل ابن جنّي ـ فقال " **والصَّحيح أنّها ليست ببدل ؛ إذ لم يدع إلى الخروج عن الظّاهر داعٍ ؛ لأنّه لا يلزم من توافقهما في الوزن ، ومخالفة المذكّر للمؤنّث أن يشتبها في أن يكون كلٌّ واحد منهما مؤنّثًا بالهمزة** "[٤] .

أقول ، وبالله التّوفيق : إنّه من الممكن تقبُّل معنى البدليَّة ، الّتي هي استبدال حرف بحرف ، في قول النُّحاة هذا ، ولكن مع تقييده بمسألة واحدة في باب النَّسب ، وهي قولهم في النَّسب إلى (صَنْعَاء ، وَبَهْرَاء) : صَنْعَانِيٌّ ، وَبَهْرَانِيٌّ ؛ يشفع لذلك أنّها علم في بابها ، شاذَّة لا يحفظ غيرها[٥] ؛ فأما إطلاق النُّحاة فيحمل على التَّجوُّز في العبارة ؛ لِمَا رأوه من تناظر بين الصِّيغتين ، يؤيِّد ذلك أنَّ ابن جنِّي نفسه قد ذكر في مقام آخر أنَّ التّسامح في اللّفظ " **من عادة أهل العربيّة** " ، وأنَّ " **لهم أشياء كثيرة تحمل على المسامحة ، ولكنّهم يفعلون هذا ؛ لأنَّ أغراضهم مفهومة** "[٦] ، وبهذا يصبح الكلام سائغًا مفهومًا ، ويمكننا الآن أن نقول : إنَّ (فعلان) و(فعلاء) متناظرتان من الأوجه المتقدِّمة ، وإن من مظاهر هذا التّناظر والتّقارب : إبدال همزة (فَعْلاء) نونًا في النّسب إلى نحو : (صَنْعَاء ، وَبَهْرَاء)[٧] ، وقد مضى ذكر هذه المسألة مفصَّلة في الفصل الثّاني[٨] .

---

(١) ينظر : شرح جمل الزَّجّاجي لابن عصفور (٢ / ٢١٤) .

(٢) ينظر : شرح كافية ابن الحاجب (١ / ١٣٨) .

(٣) ينظر : شرح الأشموني على ألفيَّة ابن مالك (٣ / ١٣٨)، وحاشية الصَّبّان عليه (٣ / ١٢٨٨).

(٤) الممتع (١ / ٣٩٦) .

(٥) ينظر : المصدر السَّابق (١ / ٣٩٦) .

(٦) المنصف (١ / ١٩٨ ، ١٩٩) ، وينظر (١ / ٢٧١) .

(٧) ذكر سيبويه في الكتاب (٣ / ٣٣٦) مع هاتين قول العرب : (رَوْحَانِيّ) في النّسب إلى (رَوْحَاء) ، و (دُسْتُوَانِيّ) في النّسب إلى (دُسْتُوَاء) ، وذكر الثّمانيني في شرح التصريف ص ٣٤٠ (سُوْرَانِيّ ، وبَطْحَانِيّ) في (سُوْرَاء ، وبَطْحَاء) .

(٨) ينظر ص ١١٤ من هذا البحث .

المبحث الثَّالث

التَّناظر بين (فَعِيْل) و (فِعَال)[(١)]

نصَّ ابن جنِّي في غير موضع على هذا التَّناظر بقوله " (**فِعَال**) **أخت** (**فَعِيل**) "[(٢)] ، وذكر أنَّهما متناظرتان في الأوجه الآتية[(٣)] :

١. أنَّ كلَّ واحدة منهما ثلاثيَّة الأصل .

٢. أنَّ قبل اللام فيهما حرف لين .

٣. أنَّ بين الألف والياء تناظرًا وتقاربًا ، فالألف أقرب إلى الياء من الواو[(٤)] .

٤. أنَّهما اعتقبتا على المعنى الواحد ، قال ابن جنِّي " وقد اعتقبا أيضًا على المعنى الواحد ، نحو : كَلِيْب وكِلاَب ، وعَبِيْد وعِبَاد ، وطَسِيْس وطِسَاس ، قال الشَّاعر :

قَرْعَ يَدِ اللَّعَّابَةِ الطَّسِيْسَا "[(٥)] .

وقد ذكر سيبويه هذا وزاد عليه أوجهًا أخرى ، كما أشرك (فُعَالا) في هذا التَّنظير ، فقال في حديثه عن (فَعِيْل) : " **لم تجئ الياء الَّتي في (فَعِيْل) لتلحق بنات الثَّلاثة ببنات الأربعة ، كما لم تجئ الألف الَّتي في (فُعَال) و (فِعَال) لذلك ، وهو بَعْدُ في الزِّنة ، والتَّحريك والسُّكون مثلها ، فهنَّ أخوات** "[(٦)] .

---

(١) تنظر أمثلة هذين البناءين في القرآن الكريم في : دراسات لأسلوب القرآن الكريم ، في القسم الثَّاني منه (٢ / ٤٥٨ - ٤٦٤ ، ٤٧٠ - ٤٧٨) .

(٢) المحتسب (٢ / ٣١٧) ، والمبهج ص ١٤٩ ، والتنبيه ص ٤٦٨ ، والخصائص (٢ / ٩٦) .

(٣) ينظر : المحتسب (٢ / ٣١٧) ، والمبهج ص ١٤٩ ، والمنصف (٢ / ٨٧) ، والتنبيه ص ٤٦٨ والخصائص (٢ / ٩٦ ، ٩٧) .

(٤) ينظر : المصدر السَّابق (٢ / ٩٧) ، وقد مضى الحديث عن أوجه التناظر بين الألف والياء ص ٩٨ من هذا البحث .

(٥) المصدر السَّابق (٢ / ٩٦) .

(٦) الكتاب : (٣ / ٦٠٤) .

وبهذا تزداد أوجه التَّناظر بين (فَعِيْل) و (فِعَال) ، لتضيف إلى ما ذكره ابن جنِّي وجهين آخرين هما :

- التَّناظر في السُّكون والحركة المطلقة .
- والتَّناظر في أنَّ الزِّيادة فيهما ليست للإلحاق .

وبهذا التَّناظر علَّل ابن جنِّي جواز تكسير (فِعَال) على (فِعَال) ، فقال " **فكما كُسِّر (فَعِيْل) على (فِعَال) كـ (شَرِيْف وشِرَاف ، وكَرِيْم وكِرَام) : كذلك أيضًا جاز تكسير(فِعَال) على (فِعَال)** "(١) ، وذلك نحو : نَاقَةٌ هِجَانٌ ، ونُوْقٌ هِجَانٌ ، ودِرْعٌ دِلَاصٌ ، وأَدْرُعٌ دِلَاصٌ .

قال ابن جنِّي " **ويدلُّ على أنَّ (هِجَانًا) ليس لفظًا واحدًا يقع على الواحد فما فوقه كـ (جُنُب) وبابه قولُهُم (هِجَانَان) ، وهذا واضح** "(٢) .

وقد أجاز ابن جنِّي حمل (إِمَام) في قوله (تعالى) ﴿ **وَاجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِيْنَ إِمَامًا** ﴾ [الفرقان : ٧٤] ، و (جِدَار) في قراءة ﴿ **أَوْ مِنْ وَرَاءِ جِدَارٍ** ﴾ [الحشر : ١٤] على أنَّهما تكسير (إِمَام ، وجِدَار) ، وعلى أنَّ الجمع والمفرد فيهما متَّفقان لفظًا مختلفان تقديرًا ومعنى(٣) ، قال ابن جنِّي :

" **فتكون ألف (جِدَار) في الواحد كألف (كِتَاب ، وحِسَاب) ، وفي الجماعة كألف (ظِرَاف ، وكِرَام) ..... ، وكما أنَّ ألف (جِدَار) في الواحد ليست ألف (جِدَار) في الجمع ، فكذلك كسرة الجيم فيه غير كسرته فيه ، وفتحة الدَّال فيه غير فتحة الدَّال فيه** "(٤) .

---

(١) المحتسب (٢ / ٣١٧) ، وينظر : الخصائص (٢ / ٩٦ ، ٩٧ ، ٢١٢) ، وشرح شافية ابن الحاجب للرَّضيِّ(٢ / ١٣٥) .

(٢) المحتسب (٢ / ٣١٧) .

(٣) ينظر : المصدر السَّابق (٢ / ٣١٦ ، ٣١٧) .

(٤) المصدر السَّابق (٢ / ٣١٧) .

وقد تحدَّث ابن جنِّي عن اتفاق اللَّفظين واختلاف المعنيين في الحروف والحركات والسَّكنات كثيرًا ، وذكر أنَّ " **هذا غور من العربيَّة بطين ، وله نظائر كثيرة ، وفيه صنعة لطيفة** " .

=

وأختم الحديث عن تناظر (فَعِيْل) و (فِعَال) بالإشارة إلى أنَّ سيبويه قد علَّل بهذا التَّناظر بعض أحكام جمعهما ، وهي :

١.أنَّ (فَعِيْلاً) المذكر يجمع جمع قلة على (أَفْعِلَة) ، وهو البناء الَّذي يطرد فيه جمع (فِعَال) المذكر ، فكما يقال (خِمَارٌ وأَخْمِرَةٌ ، وعِنَانٌ وأَعِنَّةٌ ، ورِشَاءٌ وأَرْشِيَةٌ) يقال أيضًا (رَغِيْفٌ وأَرْغِفَةٌ ، وسَرِيْرٌ وأَسِرَّةٌ ، وقَرِيٌّ وأَقْرِيَةٌ)[١] .

٢.أنَّ (فَعِيْلاً) المذكر يجمع جمع كثرة على (فُعُل) ، فيقال (رَغِيْفٌ و رُغُفٌ ، و قَلِيْبٌ وقُلُبٌ ، وكَثِيْبٌ وكُثُبٌ ، وعَسِيْبٌ وعُسُب) كما أنَّ (فِعَالاً) المذكر يجمع عليه فيقال (حِمَارٌ وحُمُرٌ ، وخِمَارٌ وخُمُرٌ ، وإزَارٌ وأُزُرٌ ، وفِرَاشٌ فُرُشٌ)[٢] .

٣.أنَّ (فَعِيْلاً) و (فِعَالاً) المؤنَّثين يجمعان جمع قلَّة على (أَفْعُل) ، فقد قالوا في (يَمِيْن) : أَيْمُن ، وقالوا في (ذِرَاع) : أَذْرُع[٣] .

قال سيبويه " **كأنَّهم أرادوا أن يفصلوا بين المذكَّر والمؤنَّث** "[٤] ، ويتَّضح هذا الفصل في قوله " **وأما من أنَّثَ اللِّسَان فهو يقول (أَلْسُن) ومن ذكَّر قال : أَلْسِنَة** "[٥] .

= ينظر في ذلك : الخصائص (٢ / ٩٥ - ١٠٥) ، والمحتسب (١ / ٣٥١ - ٣٥٣) (٢ / ١٠٩ ، ١١٠ ، ٣١٦ ، ٣١٧) ، والمنصف (٢ / ٨٦ ، ٨٧) ، والمبهج ص ١٤٩ ، والتنبيه ص ٤٦٧ - ٤٦٩ ، وسرُّ صناعة الإعراب (٢ / ٧٢٥) ، وقال في هذا الأخير عن هذا الباب " **وهذا أوسع من أن أتحجره ، ولكني قد رسمت طريقة وأمثلته** " ؛ **والحق أنَّ** الَّذي رسم طريقه وأمثلته هو شيخه الفارسيُّ في كتاب الشِّعر (١ / ١٢٠ ، ١٢١) ، والمسائل الحلبيَّات ص ١٠٨ ، ١٠٩ .

(١) ينظر : الكتاب (٣ / ٦٠١ ، ٦٠٢ ، ٦٠٤ ، ٦٠٥) .

(٢) ينظر : المصدر السَّابق (٣ / ٦٠١ ، ٦٠٤) .

(٣) ينظر : المصدر السَّابق (٣ / ٦٠٥ - ٦٠٧) .

(٤) المصدر السَّابق (٣ / ٦٠٥) .

(٥) المصدر السَّابق (٣ / ٦٠٦) .

ولا شكَّ أنَّ في هذه الأحكام المشتركة بين (فَعِيْل) و (فِعَال) ، الَّتي سَطَرَهَا سيبويه في كتابه ، وتلقَّفتها كتب الصَّرف من بعده[1] ما يشهد لما ذهب إليه ابن جنِّي من ذكر التَّآخي والتَّناظر بينهما .

(١) ينظر مثلاً : التكملة ص ٤٤٤ - ٤٥١ ، وشرح الكافية الشَّافية (٤ / ١٨٢٣ - ١٨٢٦) وشرح شافية ابن الحاجب للرَّضيِّ (٢ / ١٢٥ ، ١٤٠) ، وشرحها للجاربردي ص ١٣٨ وما بعدها ، وشرحها لنقره كار ص ٩٤ وما بعدها ، وحاشية ابن جماعة على شرح الجاربردي ص ١٣٨ وما بعدها ، والمناهج الكافية في شرح الشَّافية ص ٩٤ وما بعدها ، وشذا العرف ص ١٠٠ - ١٠٢ ، والفيصل في الجموع ص ٤٢ - ٤٤ ، ٤٧ - ٥٠ .

المبحث الرَّابع

التَّناظر بين (فَعَال) و(فِعَال)[١]

ذكر ابن جنِّي أنَّ (فَعَالاً) و(فِعَالاً) " **تجريان مجرى المثال الواحد** "[٢] ؛ لما بينهما من أسباب التَّقارب ، وأوجه التَّناظر ، فهما عنده متناظرتان في الأوجه الآتية[٣] :

١. أنَّ كلَّ واحدة منهما ثلاثيَّة الأصل .

٢. أنَّ في كلِّ واحدة ألفًا زائدة ثالثة .

٣. أنَّهما اعتقبتا على المعنى الواحد في نحو قولهم (أَوَانٌ وإِوَانٌ ، ودَوَاءٌ ودِوَاءٌ ، وحَصَادٌ وحِصَادٌ ، وجَزَازٌ وجِزَازٌ ، وجَرَامٌ وجِرَامٌ)[٤] .

٤. أنَّهما تجمعان على (فِعَال)[٥] ، قال ابن جنِّي " **وقالوا في جمع (أَسَاس) : إِسَاسٌ .... ونظير (أَسَاس وإِسَاس) : نَاقَةٌ هِجَانٌ ، ونُوْقٌ هِجَانٌ ؛ ودِرْعٌ دِلاصٌ ، وأَدْرُعٌ دِلاصٌ ، وإن كان مكسور الأوَّل فإن (فَعَالاً وفِعَالاً) تجريان مجرى المثال الواحد** "[٦] .

والَّذي ذهب إليه ابن جنِّي من تناظر بين (فَعَال) و (فِعَال) ليس جديدًا ، فقد نصَّ عليه سيبويه في كتابه في طَيِّ حديثه عن جمع التَّكسير ، حين فصَّل القول في

---

(١) تنظر أمثلة هذين البناءين في القرآن الكريم في : دراسات لأسلوب القرآن الكريم ، في القسم الثَّاني منه (٢ / ٤٥٤ - ٤٦٤) .

(٢) المحتسب (١ / ٣٠٣) .

(٣) ينظر : المصدر السَّابق (١ / ٣٠٣ ، ٣٠٤) .

(٤) لمزيد من الأمثلة على ذلك : ، ينظر : أدب الكاتب ص ٥٤٤ ، ٥٤٥ ، والحجَّة (٣ / ٤١٦ ، ٤١٧) .

(٥) سبق أن ذكرت في المسألة السَّابقة أنَّ (فِعَالاً) جمعت على (فِعَال) لما بينها وبين (فعيل) من التناظر .

(٦) المحتسب (١ / ٣٠٣) .

أحكام تكسير (فِعَال) ثُمَّ قال " (**وفَعَال) في جميع الأشياء بمنزلة (فِعَال)** "[١] ، وعلّل ذلك بأنَّه " **مثله في الزِّيادة ، والتَّحريك ، والسُّكون ، إلا أنَّ أوَّله مفتوح** "[٢] ، فيفاد من كلام سيبويه هذا وجه تناظر آخر هو أنَّ (فِعَالاً) و(فَعَالاً) متناظرتان في السُّكون والحركات المطلقة ، كما يفاد منه اشتراكهما في أحكام الجمع، وأنا أعرضها كما وردت في كتاب سيبويه[٣] ، وهذا بيانها :

١. إذا كان (فَعَال) و (فِعَال) غير مضاعفين ، ولا معتلَّي اللام ، ففي جمعهما القياسيِّ التَّفصيل الآتي :

- يجمعان جمع قلَّة على (أفْعِلَة) ، فيقال في (فَدَان ، وقَذَال) : أَفْدِنَةٌ ، وأَقْذِلَةٌ ، وفي (خِمَار ، وحِمَار) : أخْمِرَةٌ ، وَأَحْمِرَة .
- ويجمعان جمع كثرة على (فُعُل) فيقال في (فَدَان ، وقَذَال) : فُدُنٌ ، وقُذُلٌ ؛ وفي (خِمَار ، وحِمَار) : خُمُرٌ ، وحُمُرٌ ؛ ويجوز تخفيف هذا الجمع فيهما بإسكان عينه على لغة تميم ؛ فإن كانت العين فيهما واوًا كان إسكان العين في جمعه لازمًا ، فيقال في (نَوَار ، وَ عَوَان) : نُوْرٌ ، وعُوْنٌ ، وفي : (رِوَاق ، وخِوَان)[٤] : رُوْق ، وخُوْن ؛ وذلك لاستثقالهم الضَّمَّة مع الواو المسبوقة بضمٍّ[٥] .

---

(١) الكتاب (٣ / ٦٠٣) .

(٢) المصدر السَّابق (٣ / ٦٠٢) .

(٣) ينظر : المصدر السَّابق (٣ / ٦٠١ - ٦٠٤ ، ٦٣٩) (٤ / ٣٥٩) .

(٤) قال ابن جنِّي في تفسير أرجوزة أبي نواس ص ١٦٥ ، ١٦٦ : " **وصحَّت الواو من (الرِّواق) ؛ لأنَّه اسم وليس بمصدر جار على الفعل كقيام وصيام ، ونظيره : الخِوان والسِّوار والصِّوان** " .

(٥) قال سيبويه : في الكتاب (٤ / ٣٥٩) " **فأما (فُعُل) فإن الواو تسكن لاجتماع الضَّمَّتين والواو ، فجعلوا الإسكان فيها نظيرًا للهمزة في الواو في (أُدْؤُر ، وقُئُوْل) ، وذلك قولهم : عَوَان وعُوْن ، ونَوَار ونُوْر ، وقَوُوْلٌ وقوم قُوْل ؛ وألزموا هذا الإسكان إذ كانوا يسكنون غير المعتل نحو : (رُسْل) وأشباه ذلك ، ولذلك يسكَّن للاستثقال ، ولم يكن لـ (أدْؤُر وقُئُوْل) مثال من غير المعتلِّ يسكن فيشبَّه به** " ؛ ولما في هذا النَّص من التنظير أثبته في هذا الموضع استتمامًا للفائدة ، وهو من الوضوح بحيث لا يحتاج إلى تعليق .

٢. إذا كانا مضاعفين ، أو معتلّي اللام فحكمهما أن يجمعا على (أَفْعِلَة) في حالي القلّة والكثرة ، وهذا الحكم ملتزم في جمعهما[١] .

فالمضاعف كقولهم : (بَتَاتٌ وَأَبِتَّةٌ[٢] ، وكِنَانٌ وأَكِنَّةٌ) ، وإنما لم يجمعوه في الكثرة على (فُعُل) لاستثقالهم التَّضعيف المفكوك لو قالوا (كُنُنٌ ، وبُتُتٌ) ، وامتناع الإدغام فيهما[٣] .

ومعتلُّ اللام كقولهم في (سَمَاءٍ ، وعَطَاءٍ) : أَسْمِيَةٌ ، وأَعْطِيَةٌ ، وفي (كِسَاءٍ ، و رِدَاءٍ) : أَكْسِيَةٌ ، وَأَرْدِيَةٌ .

وفيما ذكره سيبويه وتناقله العلماء من بعده[٤] في أحكام تكسير (فَعَال) و (فِعَال) ما يشهد بقوّة التّناظر واستحكام الشَّبه ، وهذا هو المقصود من الإلمام بتلك الأحكام ، فقد اكتفيت ببيان ما يقوم بالكشف عن قوّة التّناظر بينهما ، أمَّا تتبُّع أحكام جمعهما ففيه تفصيلات أخرى لا يتسع المقام لذكرها .

---

(١) ينظر : شرح الكافية الشّافية (٤ / ١٨٢٤) ، (١٨٢٥) ، والتّصريح (٥ / ٨١ ، ٨٢) .

(٢) ينظر : شرح الكافية الشّافية (٤ / ١٨٢٤) .

(٣) ينظر : شرح شافية ابن الحاجب للرّضيّ (٢ / ١٢٧) ، وإنما امتنع الإدغام فيهما ؛ لأنّهما على وزن (فُعُل) ، وهذا الوزن لا يشبه شيئًا من أوزان الأفعال الّتي خُصَّ الإدغام بها ؛ لفرعيتها وفرعيته ، فلا يدغم من الأسماء إلا ما وازنها .

(٤) تنظر المصادر السّابقة في الحاشية (١) ص ٢٧٦ من هذا البحث في المواضع نفسها ، وينظر باب جمع التكسير ، في غيرها .

المبحث الخامس

التّناظر بين (فَيْعِل) و (فاعِل)

وصف ابن جنِّي هذين البناءين من أبنية الأسماء بأنّهما يجريان مجرى المثال الواحد(١) ؛ لما بينهما من أوجه التّناظر والتّشابه ، وقد جاءت تلك الأوجه منثورة في مواضع متفرِّقة في مؤلّفاته ، وسأوردها مجموعة مرتَّبة ، وهذا بيانها :

١. أنَّ في كلٍّ منهما زيادة وقعت ثانية(٢) .

٢. أنَّ الزِّيادة في (فَيْعِل) ياء ، وفي (فَاعِل) ألف " **والياء أخت الألف** "(٣).

٣. أنَّ الحركات والسُّكون فيهما متطابقة ، فهما فتح ، فسكون ، فكسر(٤) .

٤. أنَّ " **اللام تلي العين فيهما جميعًا** "(٥) .

٥. أنّهما يعتقبان على المعنى الواحد في نحو قولهم (رَجُلٌ سَائِدٌ ، وَسَيِّدٌ ، وبَائِعٌ وبَيِّعٌ ، وقَائِمٌ بِالأَمْرِ وَقَيِّمٌ) ، ومن ذلك عند ابن جنِّي قراءة ابن محيصن ، والحسن ﴿ **إِنَّكَ مَائِتٌ** ﴾ [الزُّمر : ٣٠] في حين قرأت الجماعة ﴿ **إِنَّكَ مَيِّتٌ** ﴾(٦) .

٦. أنَّ العين المعتلَّة فيهما قد تحذف ، فقد قالوا (مَيْتٌ ، وهَيْنٌ ، ولَيْنٌ) بياء واحدة(٧) كما قالوا (شَاكٌ ، وهَارٌ ، ولاثٌ) في (شَائِك ، وهَائِر ، ولائِث)

---

(١) ينظر : المحتسب (١ / ١٩٠) و (٢ / ٢٥٣) .

(٢) ينظر : المصدر السَّابق (١ / ١٩٠) ، والمنصف (٢ / ١٦) .

(٣) ينظر : المحتسب (١ / ١٩٠) ، وقد مضى ذكر هذه الأخوة بين الياء والألف في هذا البحث ص ١٠٤ .

(٤) ينظر : المنصف (٢ / ١٦) ، والمحتسب (١ / ١٩٠) .

(٥) المصدر السَّابق (١ / ١٩٠) .

(٦) ينظر : المصدر السَّابق (٢ / ٢٥٣) .

(٧) جعل ابن جنِّي من ذلك (رَيْق) في قول أبي صخر :

فَكَانَ لَهَا أُدِّي وَرَيْقَةُ مِيْعَتِي ... وَلِيْدًا إِلَى أَنْ رَأْسِيَ اليومَ أَشْيَبُ

فقد ذهب إلى أنَّ (رَيْقَة) في هذا البيت محذوفة من (الرَّيِّقَة) بمنزلة (مَيْت) من (مَيِّت) ، قال "(**والرَّيِّق) من (الرَّوْق) وهي أوَّله** " .

هذا هو الشَّاهد في البيت ، وفيه فائدة أخرى هي قوله (أُدِّي) ، إذ إنَّ أصلها (وُدِّي) ، مثلثة الواو ، أي : مودَّتي ، وقد قلبها أبو صخر همزة على لغته .

ينظر : شرح أشعار الهذليِّين (٢ / ٩٣٨) ، والتَّمام ص ١٩٤ ، ولسان العرب (٦ / ٤١٦) .

بحذف العين[1] .

٧.أنَّهما يكسَّران على (فِعَال) فقد ورد عن العرب (خَيِّرٌ وخِيَارٌ ، وكَيِّسٌ وكِيَاسٌ) كما قالوا (صَائِمٌ وصِيَامٌ ، وقَائِمٌ وقِيَامٌ) ، وعلى هذا الوجه من التَّنظير أجاز ابن جنِّي توجيه قراءة ﴿ أُوْلَئِكَ هُمْ خِيَارُ البَرِيَّةِ ﴾ [البينة : ٧][2] .

وابن جنِّي لا يعني بهذا أنَّهما يكسَّران على (فِعَال) قياسًا ، بل وجه استشهاده أنَّه قد حفظ عن العرب جمعهما على هذا الوزن[3] ، وهذا وجه تناظر وتقارب .

٨.أنَّهما يكسَّران على (أَفْعَال) فقد قالوا (مَيِّتٌ وأَمْوَاتٌ ، وخَيِّرٌ وأَخْيَارٌ) كما قالوا (شَاهِدٌ وأَشْهَادٌ ، وصَاحِبٌ وأَصْحَابٌ)[4] ؛ وقد ذكر سيبويه هذا الوجه من التَّنظير ، فقال " **يقولون للمذكر (بَيِّعُوْنَ) ، وللمؤنث (بَيِّعَاتٌ) ، إلا أنَّهم قالوا : مَيِّتٌ وأَمْوَاتٌ ، شبهوا (فَيْعِلاً) بـ (فَاعِل) حين قالوا : شَاهِدٌ وأَشْهَادٌ ؛ ومثل ذلك (قَيِّلٌ وأَقْيَالٌ[5] ، وكَيِّسٌ وأَكْيَاسٌ) فلو لم يكن الأصل (فَيْعِلاً) لما جمعوه بالواو والنُّون ، فقالوا (قَيِّلُوْنَ ، وكَيِّسُوْنَ ، ولَيِّنُوْنَ ، ومَيِّتُوْنَ) ؛ لأنَّه ما كان من (فَعْل) فالتَّكسير فيه أكثر ، وما كان من (فَيْعِل) فالواو والنُّون فيه أكثر** "[6] .

---

(١) ينظر المحتسب (٢ / ٢٥٣) ، ومذهب ابن جنِّي هذا في (شاك) ونظائره هو مذهب شيخه الفارسي ، أمَّا الخليل فيذهب إلى أنَّ فيها قلبًا مكانيًّا بتقدُّم اللام على العين ، وظاهر كلام سيبويه تقوية المذهبين وتحسينهما .

ينظر : الكتاب (٣ / ٤٦٥ - ٤٦٧) (٤ / ٣٦٦ ، ٣٧٧ ، ٣٧٨) ، والمسائل الحلبيات ص ١٧٢ ، ١٧٣ ، والخصائص (٢ / ١٣١ ، ٤٧٩ ، ٤٩٥) .

(٢) ينظر : المحتسب (٢ / ٣٦٩) .

(٣) ينظر ما يجمع على (فِعَال) قياسًا ، وما حفظ عن العرب جمعه عليه في :

شرح الكافية الشَّافية (٤ / ١٨٤٩ - ١٨٥٢) ، وارتشاف الضَّرب (١ / ٤٣٠ - ٤٣٤) ، والتصريح (٥ / ١٠٢ - ١٠٩) .

(٤) ينظر : المنصف (٢ / ١٧) .

(٥) قال ابن السِّكِّيت في إصلاح المنطق ص ١٠ ، ١١ " **القَيْل : الملك من ملوك حمير وجمعه : أَقْيَالٌ وأَقْوَالٌ ، فمن قال : أَقْيَالٌ ، بناه على لفظ قَيْل ؛ ومن قال : أَقْوَالٌ ، جمعه على الأصل ، وأصله من ذوات الواو ، وكان أصله (قَيِّلاً) فخفِّف ، مثل : سَيِّد ، من : سَادَ يَسُوْدُ** " .

(٦) الكتاب (٣ / ٦٤٢) .

وقد علّق أبو سعيد السِّيرافي على هذا بقوله " **أراد أنَّ ما كان من المخفَّف عن (فَيْعِل) إنما جاء جمعه سالمًا ؛ لأنّه بمنزلة (فَيْعِل) ، والباب في (فَيْعِل) جمع السَّلامة ؛ لأنّه بمنزلة : فَاعِل** "(١) .

ومن هذين النَّصَّين نعلم أنَّ الأصل في جمع (فَيْعِل) هو السَّلامة ؛ لمناظرته (فَاعِل) ، وأنّه ربما خرج عن هذا الباب فكسِّر ؛ لأنَّ نظيره (فاعلاً) قد خرج أيضًا .

كانت تلك هي أوجه التَّنظير بين هاتين الصِّيغتين كما وردت في مؤلَّفات ابن جنِّي ، الَّذي نقل عن أصحابه البصرِّيين احتجاجهم بهذا التَّنظير على صِحَّة مذهبهم في وزن (مَيِّت) ، وما كان نحوه ، فقال :

" **اختلف النَّاس أيضًا في (مَيِّت) وما كان نحوه ، فذهب أصحابنا إلى أنَّه (فَيْعِل) مكسور العين ، كأنَّه (مَيْوِت) ، ثُمَّ قلبت الواو ياء ؛ لسكون الياء قبلها ، وجرت الياء في (فَيْعِل) مجرى ألف (فَاعِل) : فأعلُّوا العين بعدها كما همزوها بعد ألف (فَاعِل) نحو (قَائِم ، وبَائِع) ؛ لأنَّ الياء ثانية ساكنة ، وقبلها فتحة ، كما أنَّ الألف كذلك ، ثُمَّ إنهم لَّما أعلُّوا العين بالقلب أعلوها أيضًا بالحذف ؛ لضرب من الاستخفاف** "(٢) .

وقد رجَّح رأيهم هذا على مذهبين آخرين في المسألة هما :

- **رأي الكوفيِّين(٣) عدا الفرَّاء** : وقد ذهبوا إلى أنَّ وزنه (فَيْعَل) بفتح العين نُقِلَ إلى (فيعِل) بكسرها(٤) .

---

(١) نقل هذا النَّص عن السِّيرافي الشَّيخ عبدالسَّلام هارون في الحاشية (١) في الكتاب (٣/٦٤٢) .

(٢) المنصف (٢ / ١٥ ، ١٦) .

(٣) سمَّاهم أبو الفتح (البغداديين) ، وهذه عادة شيخه الفارسيِّ ، فقد أحصى محقّق كتاب الشِّعر نحو ثلاثين موضعًا أطلق فيها الفارسيُّ هذه التسمية على الكوفيين . ينظر : كتاب الشِّعر (٢ / ٦٣٨) ، والمنصف (٢ / ١٦) .

(٤) وقد احتجَّ الكوفيُّون بعدم ورود (فَيْعِل) في الصَّحيح ، و رَدَّ ابن جنِّي على هذا بأنَّ المعتلَّ قد يأتي فيه من الأبنية ما لا يأتي في الصَّحيح ، فـ (فَيْعِل) في المعتلّ عاقب (فَيْعَلاً) في الصَّحيح ، كما عاقبت (فُعَلَة) في المعتلِّ في جمع فاعل (فَعَلَة) في الصَّحيح في جمعه نحو (قَاضٍ وقُضَاة ، وكَاتب وكَتَبة) " ، وله ردود غير هذا تنظر في : المنصف (٢ / ١٦) ، والمحتسب (١ / ٢٦٥) ؛ وينظر أيضًا : أمالي ابن الشَّجري (٢ / ١٦٩ ، ١٧٠ ، ٤٢٩) .

رأي الفرَّاء : وقد ذهب إلى أنَّ أصله (فَعِيْل) ، فأصل (سَيِّد) عنده (سَوِيْد) ، ثُمَّ سكنت الواو وأدغمت في الياء[١] .

وفي هذه المسألة نقاشات ، وردود ، واستدلالات لا يتَّسع هذا المقام لذكرها ، وتتبُّعها ، **والرَّاجح** من الآراء فيها عندي مذهب البصريِّين ؛ لعدم خروجه عن الظَّاهر ، واستناده إلى أدلَّة في بعضها ما يكفي لإثباته واعتماده[٢] .

وقد وظَّف ابن جنِّي ما ذهب إليه من التَّنظير بين (فَيْعِل) و (فَاعِل) في توجيه بعض القراءات ؛ إذ أجاز أن يحمل (غَيْط) في قراءة ابن مسعود والزُّهري ﴿ **أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ غَيْطٍ** ﴾ [النِّساء : ٤٣] على أنَّه محذوف من (فَيْعِل) كأنَّه في الأصل (غَيِّط) كـ (مَيِّت ، وسَيِّد) ثُمَّ حذفت عينه تخفيفًا[٣] ، قال ابن جنِّي :

" **فإن قلت : فإنا لا نعرف في الكلام (غَيِّطًا) كما عرفنا سَيِّدًا ومَيِّتًا ؟ قيل : قد يجوز أن يكون محذوفًا من (فَيْعِل) مقدرًا غير مستعمل ، كما أنَّ [مَاضِيَيْ]**[٤] **قولهم (يَذَرُ ، ويَدَعُ) اسْتُغْنِيَ عنهما بـ (تَرَكَ) ، كما اسْتُغْنِيَ أيضًا بـ (غَائِطٍ) عن (غَيِّطٍ)** "[٥] .

وقد استدلَّ ابن جنِّي على أنَّ الاستغناء بـ (غَائِط) عن (غَيْط) قريب غير مستنكر ببعض أوجه التَّناظر السَّابقة ثُمَّ قال " **فبقدر هذا القرب بينهما ما حسنت**

---

(١) وقد رَدَّ عليه ابن جنِّي بأنَّه لا دليل على ما ذهب إليه ، وأبطل قوله ، ورغَّب عنه ، ينظر : المنصف (٢ / ٩٦ ، ٩٧) .

(٢) ينظر الخلاف في هذه المسألة في : رسالة الملائكة ص ١٦٨ وما بعدها ، والإنصاف(٢/ ٧٩٥ - ٨٠٤) ، والممتع (٢ / ٤٩٨ - ٥٠٥) .

(٣) ينظر: المحتسب (١ / ١٩٠) .

(٤) زيادة يستقيم بها الكلام .

(٥) المحتسب (١ / ١٩٠) .

إنابة (**فَاعِل**) **عن** (**فَيْعِل**) "[١] ،وقد ذكر أنَّ هذا الوجه في تبيين هذه القراءة " **أشدُّ وأصنع** " من غيره[٢] .

وعلى هذا التَّوجيه لهذه القراءة يكون (فَيْعِل) محذوف العين قد ناب عن (فَاعِل) ، وأدَّى معناه ، وفي هذه الإنابة دليل قويٌّ على تناظرهما ، يشهد لذلك أيضًا ورود هذه الإنابة في قراءتين أخريين لعيسى الثَّقفي فقد قرأ ﴿... **لَبَنًا خَالِصًا سَيْغًا لِلشَّارِبِيْنَ** ﴾[٣] [النَّحل : ٦٦] ، وقرأ أيضًا ﴿ **هَذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ سَيْغٌ شَرَابُهُ** ﴾[٤] [فاطر : ١٢] .

وقد نصَّ ابن جنِّي على أنَّ (سَيْغًا) هذه في الموضعين محذوفة العين ، وأنَّ أصلها (سَيِّغ) ، ونقل عن أبي حاتم أنَّه حكى عن عيسى الثَّقفيِّ أنَّه قرأ (سَيِّغ) بالتَّشديد دون حذف في آية فاطر[٥] ، وفي هذا ما يعضد ما ذهب إليه من قوَّة إنابة (فَاعِل) عن (فَيْعِل) .

ومن الملاحظات اللَّطيفة والتَّأمُّلات الطَّريفة الَّتي ذكرها ابن جنِّي في حديثه عن هذا التَّنظير ، وأختم بها حديثي عنه ، ما ذهب إليه من أنَّ (فَيْعِلاً) إذا وصف به المؤنَّث ، فالأولى تأنيثه بالتَّاء ؛ لأنَّه نظير (فَاعِل) ، و (فَاعِل) إن لم يكن مختصًّا بالأنثى أُنِّثَ بالتَّاء عند وصف المؤنَّث به[٦] .

وعلى هذا ضَعَّفَ قراءة أبي جعفر يزيد ﴿ **بَلْدَةً مَيِّتًا** ﴾ [الزُّخرف : ١١] بالتَّشديد مستدلاً بقوَّة التَّناظر بين (فَيْعِل) و (فَاعِل) ؛ إذ قال عنهما " **وإذا جريا مجرى المثال الواحد .... ضعف ﴿ بَلْدَةً مَيِّتًا ﴾ ، بالتَّثقيل ،كما ضعف (امْرَأَةٌ مَائِتٌ ،**

---

(١) المحتسب (١ / ١٩٠) .

(٢) المصدر السَّابق (١ / ١٩٠) .

(٣) ينظر : المصدر السَّابق (٢ / ١١) .

(٤) ينظر : المصدر السَّابق (٢ / ١٩٨، ١٩٩) .

(٥) ينظر : المصدر السَّابق (٢ / ١٩٩) .

(٦) ينظر : المصدر السَّابق (٢ / ٢٥٣ ، ٢٥٤) .

وبَائِعٌ) ، وليس الموت أيضًا ممّا يختص بالتَّأنيث ، فيحمل على تذكير (طَالِق ، وطَامِث) وبابه "[١] .

أمَّا إذا خفِّف (فَيْعِل) بحذف عينه ، ووُصِفَ به المؤنَّث كما في قراءة الجماعة : ﴿ **بَلْدَةً مَيْتًا** ﴾ فإنه حَسَنٌ ، غير مستنكر ؛ لأنَّه بتخفيفه يناظر المصدر في لفظه ، قال ابن جنِّي :

" وهو إذا خفِّف فقيل (مَيْت) أشبه لفظ المصدر ، نحو : البَيْع ، والضَّرْب ، والمَوْت ، والقَتْل ؛ وتذكير المصدر إذا جرى وصفًا على المؤنَّث ليس بمستنكر ، نحو: امْرَأةٌ عَدْلٌ ، وصَوْمُ ، ورضًا ، وخَصْمُ ؛ فهذا فرق ، كما ترى ، لطيف "[٢].

---

(١) المحتسب (٢ / ٢٥٣ ، ٢٥٤) .

(٢) المصدر السَّابق (٢ / ٢٥٤) وينظر الحديث عن الوصف بالمصدر في هذا البحث ص ٢٢٠ .

ثالثا

مسائل منثورة في التّنظير

المبحث الأوَّل

التَّناظر بين الفتح والسُّكون

نَصَّ ابن جنِّي على " **تقاود الفتح والسُّكون** "(١) ، وعلى أنَّهما " **يجريان مجرى واحدًا في عدَّة أماكن** "(٢) ، وأنَّهما متضارعان من أوجه مختلفة(٣) ، وأوجه التَّناظر الَّتي ذكرها بينهما هي :

١. أنَّهما يُتَخَفَّفُ بهما من ثقل الضَّمَّة والكسرة :

عبر عن ذلك بقوله : " **إنَّ كلَّ واحد منهما قد يفزع ، ويستروح إليه من الضَّمَّة والكسرة ، ألا تراهم قالوا في : (غُرُفَات) ونحوها : تارة (غُرَفَاتٌ) ـ بالفتح ـ ، وأخرى (غُرْفَات) بالسُّكون ؛ كما قالوا في : (سِدِرَات) تارة (سِدَرَاتٌ) بالفتح ، وأخرى (سِدْرَاتٌ) بالسُّكون** "(٤) وقال أيضًا عن هذا : " **أفلا تراهم كيف سَوَّوْا بين الفتحة والسُّكون في العدول عن الضَّمَّة والكسرة إليهما ؟**"(٥) ، وقال : " **كلُّ ذلك جائز حسن** "(٦) .

٢. أنَّ الياء تسبِّب الإمالة مفتوحة وساكنة :

الإمالة هي أن ينحى بالألف نحو الياء ، فيلزم من ذلك أن ينحى بالفتحة قبلها نحو الكسرة(٧) ؛ وذلك حتى " **يتَّحد بها الصَّوتان ، ولا يختلفا ؛ ويتجانسا ، ولا يتفرَّقا ؛ وذلك أنَّ الألف حرف مُسْتَعْلٍ ، والياء والكسرة مُسْتَفِلٌ ، والانحدار من**

---

(١) المحتسب (١ / ٥٤) .

(٢) المصدر السَّابق (١ / ٥٤) ، وينظر : بقيَّة الخاطريَّات ص ٦٧ .

(٣) ينظر : الخاطريَّات (١ / ١٣٤) ، والخصائص (١ / ٦٠ ، ٦١) .

(٤) المحتسب (١ / ٥٤) ، وينظر : الخصائص (١ / ٦٠) ، وينظر : في جمع (فَعْلَة) و (فِعْلَة) : الكتاب (٣ / ٥٧٩ ، ٥٨١) ، والتكملة ص ٤٢٦ ـ ٤٢٨ ، واللُّمع ص ٢٣٨ ، ٢٣٩ .

(٥) الخصائص (١ / ٦٠) .

(٦) المحتسب (١ / ٥٦) .

(٧) ينظر : ارتشاف الضَّرب (٢ / ٥١٨) .

العلوِّ إلى السَّفل أسهل من الصُّعود من الأسفل إلى العلوِّ "[١] .

وقد ذكر النُّحاة في دراستهم الإمالة لهجةً من لهجات العرب[٢] أنَّ لها أسبابًا عديدة ، منها : أن يكون قبل[٣] الألف ياء ، وهذه الياء لها حالتان :

- أن تكون مجاورة الألف ، كما في (كَيَّال ، وعَيَان) .
- أن يكون بينها وبين الألف حرف ، كقولك (شَيْبَان ، وعَيْلان) ، أو حرفان ثانيهما هاء ، وما قبل الياء مفتوح كما في (بَيْنها ، ورَأَيْتُ يَدَها)[٤] .

والياء في الحالتين ، كما ترى ، إمَّا مفتوحة أو ساكنة ، وهذا هو وجه التَّناظر بين الفتح والسُّكون ، الَّذي عناه ابن جنِّي بقوله " **وأجروا أيضًا الياء المفتوحة في اقتضائها الإمالة مجرى الياء السَّاكنة ، فأمالوا نحو (السَّيَال ، والصَّيَّاح) كما أمالوا نحو (شَيْبَان ، وقَيْس عَيْلان) ؛ وقالوا (ضَرَبَ يَدَهَا) فأمالوا فتحة الدَّال للياء المفتوحة** "[٥] ، فالياء عند النُّحاة[٦] من أقوى أسباب الإمالة ، واشتراك المفتوحة

---

(١) البيان في شرح اللُّمع ص ٧٠٠ .

(٢) الإمالة لهجة قيس وأسد وتميم وعامَّة أهل نجد ، ينظر : شرح اللُّمع ص ٢٨٠ ، وتوجيه اللُّمع ص ٦٠٠ ، وارتشاف الضَّرب (٢ / ٥١٨) .

(٣) أمَّا إن كانت الياء بعد الألف فإن سيبويه لم يذكر أنَّها تقتضي الإمالة ، وذكره بعض النُّحاة كابن الدَّهان الَّذي مثَّل لها بـ (آي) ، والرَّضي الَّذي قصرها على الياء المكسورة كـ (مُبَايِع) فحسب، ينظر في ذلك :
الفصول في العربيَّة ص ١٠٤ ، وشرح شافية ابن الحاجب للرَّضيِّ (٣ / ١٠) ، وارتشاف الضَّرب (٢ / ٥٢٩) .

(٤) ينظر في ذلك : الكتاب (٤ / ١٢١ ، ١٢٢) ، والأصول (٣ / ١٦٠) ، والتكملة ص ٥٣٦ ، واللُّمع ص ٣١١ ، ٣١٢ ، والبيان في شرح اللُّمع ص ٧٠٠ ، والمتبع (٢ / ٧١٨ - ٧٢٠) ، وتوجيه اللُّمع ص ٥٩٩ - ٦٠٢، وشرح شافية ابن الحاجب للرَّضيِّ (٣ / ٤ - ١١) ، وارتشاف الضَّرب (٢ / ٥٢٨ ، ٥٢٩) ، والإمالة في القراءات واللَّهجات ص ١٨١ ، ١٨٢ .

(٥) المحتسب (١ / ٥٤) .

(٦) أمَّا القُرَّاء فقد ذكر د . عبدالفتاح شلبي أنَّ الياء لم تكن سببًا لإمالة شيء عندهم ، إلا أنَّ أبا حيان ذكر أنَّ القُرَّاء أمالوا لأجل الياء في ثلاثة ألفاظ ، وهي على قلَّتها تقييد لما في الحكم السَّابق من إطلاق . ينظر : ارتشاف الضَّرب (٢ / ٥٢٩ ، ٥٣٠) ، والإمالة في القراءات واللَّهجات ص ١٨٢ .

والسَّاكنة في ذلك دليل تناظر ، وتقارب بين الفتح والسُّكون ؛ إلا أنَّ بعض النُّحاة نصَّ على أنَّ " **الإمالة مع السَّاكنة أقوى منها مع المتحرِّكة** "[(١)] .

وفي الإمالة كلام يطول ، ذكرت منه ما يكفي - إن شاء الله - لتوضيح مراده من هذا الوجه من التَّنظير .

٣. **أنَّ الواو ، وهي عين ساكنة أو مفتوحة ، تعلُّ في حين أنَّها تصحح إن تحرَّكت بغير الفتح في بعض الجموع .**

قال أبو الفتح :

" **ومنها أنَّهم يقولون في تكسير ما كان من (فَعْل) ساكن العين ، وهي واو على (فِعَال) ، بقلب الواو ياء ، نحو (حَوْض وحِيَاض ، وثَوْب وثِيَاب)[(٢)] ؛ فإذا كانت واو واحدة متحرِّكة صحَّت في هذا المثال من التَّكسير ، نحو (طَوِيل وطِوَال)[(٣)] ؛ فإذا كانت العين من الواحد مفتوحة اعتلَّت في هذا المثال كاعتلال السَّاكن نحو (جَوَاد وجِيَاد) ، فجرت واو (جَوَاد) مجرى واو (ثَوْب) ، فقد ترى إلى مضارعة السَّاكن للمفتوح** "[(٤)] .

وقد علَّق الشَّيخ النَّجار على قول ابن جنِّي في هذا النَّص - إنَّ (فَعَالاً) واويَّة

---

(١) ارتشاف الضَّرب (٢ / ٥٢٩) .

(٢) وهو القياس في جمع (فَعْل) غير يائي الفاء أو العين .

ينظر : شرح الكافية الشَّافية (٤ / ١٨٤٩) ، والتصريح (٥ / ١٠٢) .

(٣) وهو القياس في (فَعِيْل) ، وأنثاه إذا كانا واويي العينين صحيحي اللامين .

قال سيبويه في (الكتاب : ٣ / ٦٣٥) : " **وأما ما كان من بنات الياء والواو ، والواو فيهنَّ عينات ؛ فإنه لم يكسَّر على (فُعَلاء) ولا (أفْعِلاء) ، واستغني عنهما بـ (فِعَال)...وذلك (طَوِيْل وطِوَال ، وقَوِيْم وقِوَام)** " ، وجاء في التصريح (٥ / ١٠٦) : " **قال ابن جنِّي : لم يأت (فَعِيل) صفة عينه واو ، وفاؤه ولامه صحيحان إلا في ثلاث كلمات : (طَوِيل ، وقَوِيم، وصَوِيْب : من قولهم : (سَهْم صَوِيْب) أي : صَائِب ، قال : وأما (العَوِيْص) ، فإنه وإن كان صفة إلا أنَّه صار اسمًا ... انتهى** " .

(٤) الخصائص (١ / ٦٠ ، ٦١) ، وينظر : المحتسب (١ / ٥٤) .

العين مفتوحتها كـ (جَوَاد) تعلُّ بقلبها ياء ، فيقال (جِيَاد) بقوله " **لا يريد أبو الفتح أنَّ هذا الاعتلال مذهبه القياس والاطِّراد ؛ إذ كان لا يجري إلا على شذوذ ، فـ (جِيَاد) من الشَّاذِّ الَّذي يوقف عنده ، وإنما هَمُّ ابن جنِّي تعليل هذا الشَّاذِّ ، وذكر مأتاه في العربيَّة ، ويرى بعض النَّحويِّين أنَّ (جِيادًا) جمع (جَيِّد) ؛ ليخرج من الشُّذوذ** "[١] ،

وصدق الشَّيخ فيما قال ، فابن جنِّي قد نصَّ على أنَّ القياس في (فَعَال) كـ(جَوَاد) أن يجمع على (فُعُل) ثُمَّ يخفف بإسكان عينه ، فيقال (جُود)[٢] .

٤.أنَّ (فَعْلاً) ساكنة العين ، و (فَعَلاً) مفتوحتها قد تعاقبا على المعنى الواحد :

في نحو : (الحَلْب والحَلَب ، والطَّرْد والطَّرَد ، والشَّلُّ والشَّلَل ، والعَيْب والعَاب ، والذَّيْم والذَّام)[٣] ؛ وقد حمل ابن جنِّي على هذا الوجه القراءة المرويَّة عن أبي عمرو ﴿ **فِي قُلُوْبِهِمْ مَرْضٌ** ﴾ [البقرة : ١٠] بسكون الرَّاء ، فقال " **ينبغي أن يكون (مَرْض) هذا السَّاكن لغة في (مَرَض) المتحرِّك ، كالحَلْب والحَلَب ....** "[٤] ، ولم يُجِزْ أن يكون مخفَّفًا عنه ؛ لأنَّ تخفيف المفتوح " **قد جاء في الضَّرورة ، والقرآن يُتَخَيَّرُ له ، ولا يُتَخَيَّرُ عليه** "[٥] ؛ كما رأى الرَّأي نفسه في قراءة ابن السُّميفع ﴿ **قَرَحٌ** ﴾ [آل عمران : ١٤٠] بفتح الرَّاء ، وقال : إنَّ " **الاختيار أن يكون (القَرَح) لغة** "[٦] .

---

(١) الخصائص (١ / ٦١) الحاشية (١) .

(٢) ينظر : اللُّمع ص ٢٣٤ ، ٢٣٩ . وينظر في هذا أيضًا: الكتاب (٣ / ٦٣٩ - ٦٤٣) ، وشرح الكافية الشَّافية (٤ / ١٨٥٢) ، وشرح شافية ابن الحاجب للرَّضيِّ(٢ / ١٣٥) ، وشرحها للجاربردي ص ١٤٠ ، وأوضح المسالك (٤ / ٢٨٤) ، والتَّصريح (٥ / ١٠٧ ، ١٠٨) .

(٣) ينظر : المحتسب (١ / ٥٤ ، ١٦٦ ، ١٦٧) ، وبقيَّة الخاطريَّات ص ٦٦ ، ٦٧ ؛ وينظر ما جاء على (فَعْل) و (فَعَل) في : أدب الكاتب ص ٥٢٦ ، ٥٢٧ .

(٤) المحتسب (١ / ٥٤) .

(٥) المصدر السَّابق (١ / ٥٣) .

(٦) المصدر السَّابق (١ / ١٦٧) .

كانت هذه أوجه التَّناظر بين السَّاكن والمفتوح عند ابن جنِّي ، وقد علَّل به كثرة (فَعْلٍ) ساكنة العين ، فقال " **وبعد ، فأكثر الثُّلاثيِّ (فَعَل) ، ويليه (فَعْل) ؛ لمضارعة الفتح السُّكون ، فاعرفه** "[١] ، وذكر أنَّ (فَعْلا) أعدل الأبنية ؛ " **لأنَّ فتحة الفاء ؛ وسكون العين في الدَّرج ، واللام في الوقف أحوال مع اختلافها متقاربة** "[٢] قال : ولذلك " **كثر ، وشاع ، وانتشر** "[٣] .

وقد استند أحد الباحثين المعاصرين[٤] إلى هذه المسألة من التَّناظر فقرَّر أنَّ " **السُّكون حركة كغيرها ، لها وظيفة تؤدِّيها في الصِّيغة** "[٥] ، فجعل الحركات أربعًا بإضافة السُّكون إليها ، وقد كانت جميع أدلَّته على ذلك مستوحاة من حديث ابن جنِّي عن هذه المسألة في الخصائص[٦] ، وتلك الأدلَّة هي :

١. أنَّ الفتح والسُّكون متناظران ، وقد ذكر الباحث وجهين من أوجه التَّناظر السَّابقة[٧] .

٢. أنَّ السَّاكن المدرج ليست له حال السَّاكن الموقوف عليه .

وقد استشهد على هذا الدَّليل بنصَّين لابن جنِّي هما :

الأوَّل :

قوله " **أصل الإدراج للمتحرِّك ؛ إذ كانت الحركة سببًا له ، وعونًا عليه ، ألا ترى أنَّ حركته تَنتَقِصه ما يتبعه من ذلك الصُّوَيْت ، نحو قولك (صَبَر ، وسَلِمَ) ، فحركة الحرف تسلبه الصَّوت الَّذي يسعفه الوقوف به ، كما أنَّ تأهُّبك للنطق بما بعده يستهلك بعضه .**

(١) الخاطريَّات (١ / ١٣٤) .

(٢) المصدر السَّابق (١ / ٦٠) ، الحاشية : ٤ .

(٣) الخصائص (١ / ٦٠) .

(٤) هو د. محيي الدِّين رمضان في كتابه (في صوتيات العربيَّة) .

(٥) في صوتيات العربيَّة ص ٢٠٣.

(٦) ينظر (١ / ٥٧ - ٦١) .

(٧) في صوتيات العربيَّة ص ٢٠٢ .

فأقوى أحوال ذلك الصُّوَيْت عندك أن تقف عليه ، فتقول : (اصْ) ، فإن أنت أدرجته انتقصته بعضه ، فقلت (اصْبِر) ، فإن أنت حرّكته اخترمت الصّوت البته ، وذلك قولك (صَبْر) .

فحركة ذلك الحرف تسلبه ذلك الصّوت البتة ، والوقوف عليه يمكِّنه فيه ، وإدراج السَّاكن يُبقي عليه بعضه "[1] .

والثّاني:

قوله " **ممَّا يدلُّك على أنَّ السَّاكن إذا أدرج ليست له حال الموقوف عليه : أنَّك قد تجمع في الوقف بين السَّاكنين نحو (بَكْرْ ، وعَمْرْو) ، فلو كانت حال سكون كاف (بَكْرْ) كحال سكون رائه ؛ لما جاز أن تجمع بينهما ؛ من حيث كان الوقف للسُّكون كحاله لو لم يكن بعده شيء** "[2] .

كانت هذه هي أدلَّة الباحث على النَّتيجة الَّتي توصل إليها ، وعبَّر عنها بقوله بعد إيراد كلام ابن جنِّي مباشرة " **فهل بقي شكٌّ بعد هذا أنَّ السُّكون حركة وليس تركًا لنطق الصَّوت واللَّفظ به ، وكيف يكون كذلك ونحن في واقع الحال نسمع الصَّوت المحرَّك بالسُّكون ؟ .....** "[3] .

ولم يشرح الباحث العلاقة بين النَّصَّين السَّابقين ، وبين هذه النَّتيجة ، ولا وجه استشهاده بتلك النُّصوص عليها .

ومع هذا فإن ثمَّة ردودًا تبطل تلك الدَّعاوى ، وتكشف عمَّا فيها من خلل وزلل ، ويمكن حصرها في النِّقاط الآتية :

---

(١) الخصائص (١ / ٥٩) ، وينظر : في صوتيات العربيَّة ص ٢٠٢ ، ٢٠٣ .

(٢) الخصائص (١ / ٦١) ، وينظر : في صوتيات العربيَّة ص ٢٠٢ .

(٣) في صوتيات العربيَّة ص ٢٠٣ .

١.أنَّ ابن جنِّي ، وغيره من النُّحاة قد قرَّروا أنَّ شَبَهَ الشَّيءِ الشَّيءَ من كلِّ وجه محال ، وأنَّه لابدَّ أن يفترقا مهما قوي الشَّبه ، وأنَّ " **هذا هو القياس ؛ ليكون بين المشبَّه والمشبَّه به فصل ؛ لأنَّه ليس به ، ولو كان إياه لما كان مشبَّهًا به** "[١] .

وقد سبق الحديث عن هذا مفصَّلاً[٢] ، وعليه فلا يجوز أن نقول إنَّ السُّكون حركة ؛ لأنَّه نظير الفتح في كذا وكذا ؛ كما أنَّه لا يقبل أن يقال إنَّ الفتح سكون ؛ لأنَّه نظير السُّكون في كذا وكذا ؛ ولكن نقول إنَّ بينهما أوجه تناظر وتقارب مع افتراقهما ؛ وهذا ما يقرُّهُ العقل ، ويرتضيه القياس ، فلا شاهد للباحث إذن في هذا الدَّليل .

٢.أنَّ النَّصين اللَّذين استشهد بهما الباحث من كلام ابن جنِّي وردا في سياق حديثه عن اختلاف السَّاكن المدرج عن السَّاكن الموقوف عليه ، كما قال الباحث ، ولكنَّ هناك أمورًا ذكرها ابن جنِّي وتجاهلها الباحث ؛ لتعارضها مع ما يريد أن يصل إليه ، وتلك الأمور هي :

■ **أنَّ حديث ابن جنِّي** في النَّصِّ الأوَّل خاصٌّ بالأصوات المهموسة[٣] فحسب ، فقد قال في أوَّل هذا السِّياق " **وأما إن كانت عين الثُّلاثيِّ ساكنة ، فليس سكونها كسكون اللام ، وسأوضح لك حقيقة ذلك ؛ لتعجب من لطف غموضه ، وذلك أنَّ الحرف السَّاكن ليست حاله إذا أدرجته إلى ما بعده كحاله لو وقفت عليه ؛ وذلك لأنَّ من الحروف حروفًا إذا وقفت عليها لحقها صُوَيْت ما من بعدها...** "[٤]، ثُمَّ يتحدَّث حديثًا طويلاً عن الحروف المهموسة ، وأنَّ لذلك الصُّويت اللاحق لها من

(١) ينظر : المنصف (١ / ٢٠٠ ، ٢١٤) .

(٢) ينظر ص ٦٩ من هذا البحث .

(٣) قال ابن الجزري في التمهيد ص ٩٧ " **هي عشرة يجمعها قولك (سكت فحثه شخص) ، ومعنى الحرف المهموس أنَّه حرف جرى معه النَّفس عند النُّطق به ؛ لضعفه وضعف الاعتماد عليه عند خروجه** ".

(٤) الخصائص (١ / ٥٨) ، وينظر (٢ / ٣٣٠) .

بعدها ثلاثة أحوال ، هي :

- **أن يتمكَّن ويتَّضح** : وذلك عند الوقوف على الحرف المهموس .

- **أن ينقص ويبقى بعضه** : وذلك عند إدراجه ساكنًا .

- **أن يسلب ويخترم** ، وذلك عند حركته[١] .

فالحديث هنا عن أنَّ الحرف المهموس السَّاكن المدرج يختلف عن السَّاكن الموقوف عليه من حيث تمكُّن الصَّوت اللاحق له وقوَّته ، وهذا ما لم يظهره الباحث ؛ إذ لم يذكر لا من قريب ، ولا من بعيد أنَّ هذا النَّصَّ حديث عن المهموسات وحدها ، وأنَّ الاختلاف بين ساكنها المدرج ، وساكنها الموقوف عليه ينحصر في تمكُّن ذلك الصُّويت فحسب . وهذا ليس من الأمانة العلميَّة في شيء ، بل إنَّ فيه من الجرأة على حرمة العلم ما لا يليق بباحث .

■ **أنَّ النَّتيجة الَّتي وصل** إليها ابن جنِّي من النَّصِّ الأوَّل ، التي قالها عقبه مباشرة ، ووقف الباحث في اقتباسه قبيلها ، هي " **فعلمت بذلك مفارقة حال السَّاكن المحشوِّ به لحال أوَّل الحرف وآخره ، فصار السَّاكن المتوسِّط لما ذكرنا كأنَّه لا ساكن ، ولا متحرِّك ؛ وتلك حال تخالف حالي ما قبله ، وما بعده ، وهو الغرض الَّذي أريد منه ، وجيء به من أجله ؛ لأنَّه لا يبلغ حركة ما قبله ، فيجفو تتابع المتحرِّكين ؛ ولا سكون ما بعده فيفجأ بسكونه المتحرِّك الَّذي قبله ، فينقض عليه جهته وسمته** "[٢] .

فابن جنِّي وصل من نصِّه إلى هذه النَّتيجة ، وهي أنَّ حال الحرف المهموس السَّاكن المدرج ليست كحالة عند الوقوف عليه ، وأنَّ حاله متوسِّطة بين الحركة والوقوف .

---

(١) ينظر : الخصائص (١ / ٥٩) (٣ / ٢٧٩) .

(٢) المصدر السَّابق (١ / ٥٩ ، ٦٠) .

هذا هو وجه استشهاد ابن جنِّي بنصِّه السَّابق ، أمَّـا البـاحث فقـد استشـهد بـه على غير هذا فقال " **وهذا يعني أنَّ السُّكون ليس تركًا لنطق الصَّوت والتَّلفُّظ بــه ، وإنما هو درجة من النُّطق تشبه حال النُّطق بالصَّوت المحرَّك بالفتح** "[١] .

فشتان بين ما قاله ابن جنِّي ، وبين ما قاله! .

■ أنَّ النَّتيجة الَّتي وصل إليها ابن جنِّي من النَّص الثَّـاني ، الـتي أوردهـا عقبـه ، و لم يذكرها الباحث ، هـي قولـه "**بـل دلَّ ذلـك علـى أنَّ كـاف (بَكْـرْ) لم تتمكَّـن في السُّكون تمكُّن ما يوقف عليه ، ولا يتطاول إلى ما وراءه ، ويزيد في بيان ذلك أنَّك تقول في الوقف (النَّفْسْ) فتجد السِّين أتمَّ صوتًـا مـن الفـاء ، فـإن قلبـت فقلـت (النَّسْفْ) وجدت الفاء أتمَّ صوتًا ، وليس هنا أمـر يصـرف هـذا إليـه ، ولا يجـوز حمله عليه إلا زيادة الصَّوت عند الوقوف على الحرف البتة . وهـذا برهـان ملحـق بالهندسيِّ في الوضوح والبيان** "[٢] .

فـابن جنِّـي خلـص إلى نتيجـة واضحــة هــي أنَّ للسُّــكون في الحـرف كميَّــة ومقدارًا،كما أنَّ للحركة فيه كميَّة ومقدارًا[٣] ، فالحرف في آخر الكلمة أكثر سكونًا منه في درجها ، وقد عَبَّرَ عن مراده هذا في عبارة واضحة محصورة .

كما بَيَّنَ سبب هذا الاختلاف في مقدار السُّـكون فقـال عـن الحـرف المـهموس " **وسبب ذلك عندي أنَّك إذا وقفت عليه ، ولم تتطاول إلى النُّطق بحرف آخر من بعده : تَلَبَّثْتَ عليه ، ولم تسرع الانتقال عنه ، فَقَدَرْتَ بتلك اللُّبْثَة على إتباع ذلك الصَّوت إياه .**

فأما إذا تأهبت للنطق بما بعده ، وتهيأت له ، ونشَّمت فيه ؛ فقد حال ذلـك

---

(١) في صوتيات العربيَّة ص ٢٠٢ .

(٢) الخصائص (١ / ٦١) .

(٣) ينظر : (باب في كميَّة الحركات) في الخصـائص (٣ / ١٢٢ ، ١٢٣) ، وينظـر ص ١٣٤ مـن هذا البحث .

بينك وبين الوقفة الَّتي يتمكَّن فيها من إشباع ذلك الصُّويت ، فيستهلك إدراجك إيَّاه طرفًا من الصَّوت الَّذي كان الوقف يقرُّه عليه ، ويسوِّغك إمدادك إيَّاه به "[١] .

أليس هذا النَّصُّ صريحًا في أنَّ مراده اختلاف مقدار السُّكون بين السَّاكن المدرج والسَّاكن الموقوف عليه ؟ !

لقد تجاهل الباحث كلَّ هذه النُّصوص الصَّريحة من ابن جنِّي ، بل تجاهل ، أو جهل ، ما هو أعجب وأطرف من هذا ، وهو أنَّ ابن جنِّي قد جعل للسَّاكن المدرج مصطلحًا ، وجعل للسَّاكن الموقوف عليه مصطلحًا آخر ؛ إذ قال بعد أنَّ عدَّد أوجه التَّناظر بين السُّكون والفتحة " **فقد ترى إلى مضارعة السَّاكن للمفتوح ، وإذا كان السَّاكن من حيث أرينا كالمفتوح كان بـ (المُسَكَّن) أشبه** "[٢] ، وقد علَّق الشَّيخ النَّجَّار على هذه العبارة بقوله " **أي : أنَّ السَّاكن المدرج تجاذبه الشَّبه : بالمفتوح ، والمسكَّن الموقوف عليه ، ولكنَّه أقرب بالضَّرورة إلى الأخير من الأوَّل** "[٣] .

فقد سمَّى ابن جنِّي السَّاكن المدرج (**ساكنًا**) ، والسَّاكن الموقوف عليه (**مُسَكَّنًا**) ، فكلاهما ساكن ، إلا أنَّ الموقوف عليه أكثر سكونًا ، فاختار له هذا المصطلح بما فيه التَّضعيف الدَّالّ على زيادة السُّكون وتمكُّنه .

كما عبَّر عن هذا المعنى في عبارة أخرى في السِّياق نفسه فقال عن (فَعْل) " **إنَّ فتحة الفاء ، وسكون العين ، وإسكان اللام أحوال مع اختلافها متقاربة** "[٤]، فقال (إسكان اللام) ؛ لأنَّه يوقف عليها ، ولم يقل (سكونها) ،كما قال مع العين ، وهذا يعني أنَّ السُّكون أصل فيهما إلا أنَّه في اللام أزيد .

٣.أنَّ الباحث فهم معنى الحركة والسُّكون على طريقته ، ثُمَّ حاكم النُّصوص إلى

---

(١) الخصائص (١ / ٥٨ ، ٥٩) .

(٢) المصدر السَّابق (١ / ٦١) .

(٣) المصدر السَّابق (١ / ٦١) ، الحاشية (٢) .

(٤) المصدر السَّابق (١ / ٦٠) .

فهمه هو لهذين المصطلحين ، فهو يرى أنَّ كلّ حرف أمكن النُّطق به فهو متحرِّك ، وما دام أنَّ الحرف السَّاكن ينطق به فالسُّكون من الحركات .

قال : إنَّ " **السُّكون حركة ، وليس تركًا لنطق الصَّوت ، واللَّفظ به ؛ وكيف يكون كذلك ، ونحن في واقع الحال نسمع الصَّوت المحرَّك بالسُّكون؟** "[1] ؛

ولو استوعب هذا الباحث مراد نحاتنا الأكابر ، الَّذين وضعوا هذا العلم ، ورسموا طريقه ، من هذين المصطلحين لما تَخبَّطَ هذا التَّخبُّط ، ولما تجرَّأ على مخالفة ما رسموه ، وأسَّسوه بهذه السُّهولة ، دون استقراءٍ لكتبهم ، وتفهُّمٍ لحكمتهم، وأهدافهم؛ وأظنُّ أنَّ هذا الباحث لو قرأ نصَّ السهيليِّ الَّذي أذكره الآن لما وقع في هذا المنزلق .

قال السهيليُّ " **الحركة عبارة عن تحريك العضو الَّذي هو الشَّفتان عند النُّطق بالصَّوت الَّذي هو الحرف ، والحرف عبارة عن جزء من الصَّوت .**

ومحال أن تقوم الحركة بالحرف ،حتى يقال : حرف متحرِّك حقيقة ؛ لأنَّ الحرف الَّذي هو جزء من الصَّوت عَرَضٌ عند جميع العقلاء .... فإذا ثبت أنَّ الصَّوت عَرَضٌ ، والحركة عَرَضٌ آخر ، فقولنا (حرف متحرِّك ، أو ساكن) مجاز ؛ لأنَّ السُّكون أيضًا ضدُّ الحركة ، ومحلُّه محلُّها : وهو العضو ؛ إذ لا تقوم الحركة والسُّكون إلا بجسم أو جوهر ؛ فإذا ثبت ذلك :

- **فالضَّمَّة عبارة عن تحريك الشَّفتين بالضَّمِّ عند النُّطق بالحرف ، فيحدث عن ذلك صوت خفيٌّ مقارن للحرف ، وإن امتدَّ كان (واوًا) ، وإن قصر كان (ضمَّة) .... .**

- **والفتحة عبارة عن فتح الشَّفتين عند النُّطق بالحرف ، وحدوث الصَّوت الخفيِّ الَّذي يسمَّى فتحة .... وإن امتدَّت كانت ألفًا ، وإن قصرت فهي بعض ألف.....**

- **وكذلك القول في الكسرة ، والياء أنَّ إحداهما بعض الأخرى ، وحدوثها عند تحريك العضو بالكسر مع مقارنة الحرف .**

(١) في صوتيات العربيَّة ص ٢٠٣ .

■ **والسُّكون عبارة عن خلوِّ العضو من الحركات عند النُّطق بالحرف ، فلا يحدث بعد الحرف صوت ، فينجزم عند ذلك ، أي : ينقطع ، فتُسَمِّيْهِ جزمًا اعتبارًا بالصَّوت وانجزامه ؛ وتُسَمِّيْهِ سكونًا اعتبارًا بالعضو السَّاكن "**[(١)] .

ففهم الباحث لمعنى الحركة والسُّكون في الحرف بعيد كلَّ البعد عن هذا الفهم السَّويِّ عند سلف علمائنا الكرام كما ترى .

٤ .أنَّ ابن جنِّي وضع ميزانًا دقيقًا للتَّفريق بين السَّاكن والمتحرِّك هو (**الميزان العروضيُّ**) فقد تحدَّث عن الحروف السَّاكنة ، ونَصَّ على أنَّ الصَّوت اللاحق لحروف الهمس إنما هو متمِّمٌ للحرف ، وَمُوَفٍّ له في الوقف ، وأنَّ قوَّة ذلك الصَّوت ، وتمكُّنه لا تعني أنَّه متحرِّك ، بل هو ساكن كغيره من الحروف المجهورة السَّاكنة ، قال " **فكما أنَّ سواكن هذه الأحرف إنما تكال في ميزان العروض ، الَّذي هو عيار الحسِّ ، وحاكم القسمة والوضع ، بما تكال به الحروف السَّواكن غيرها ، فكذلك هي أيضًا سواكن**"[(٢)] ، فالميزان العروضيُّ حاكم عدل في التَّفريق بين ساكن الحروف ومتحرِّكها ، وقد احتكم ابن جنِّي إليه في التَّدليل على أنَّ بعض الحروف ساكنة لا مختلسة الحركة فقال :

" **وأما ﴿ إِنَّ اللهَ يَأْمُرْكُمْ ﴾** [البقرة : ٦٧] ، **و ﴿ فَتُوبُوْا إِلَى بَارِئْكُمْ ﴾** [البقرة : ٥٤] **فرواها القراء عن أبي عمرو بالإسكان ، ورواها سيبويه بالاختلاس .... لكن قوله :**

فَالْيَوْمَ أَشْرَبْ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ

وقوله :

وَقَدْ بَدَا هَنْكِ مِنَ الْمِئْزَرِ

---

(١) نتائج الفكر ص ٦٦ ، ٦٧ .

(٢) الخصائص (٢ / ٣٣١) .

وقوله :

سِيْرُوْا بَنِي العَمِّ فَـالأَهْوَازُ مَـنْزِلُكُمْ   أَوْ نَهْرُ تِيْرَى فَـلا تَعْرِفْكُـمُ العَـرَبُ

فمسكَّن كلُّه ، والوزن شاهده ، ومصدِّقه "[1] .

فـالميزان العروضـيُّ دقيـق إلى درجـة احتكامـه إليـه في التَّفريـق بـين السَّــاكن ، والمختلس ، مع ضعف الحركة المختلسة ، وعدم تمكُّنها[2] .

وهـذا الميزان العـدل فيـه مـا يبطـل دعـوى أن يكـون السُّكون حركــة مــن الحركات ، يدلُّ على هذا أنَّك لـو استبدلت بـإحدى الحركـات الثَّـلاث (الفتحـة ، والكسرة ، والضَّمَّة) أختها في بيت من الشِّعر لَمَا انكسر الميزان ؛ لأنَّها حركة مكان حركة ، والحركة هي قصد العروضيِّ دون نظر إلى أي الثَّلاث كانت ، في حين أنَّـك لو استبدلت بالسُّكون إحدى الحركات الثَّلاث لاختَلَّ الميزان ، وانكسر ؛ فلو قصدتَّ مثلاً إلى (مَنْزِل) من قول امرئ القيس :

قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيْبٍ وَمَنْزِلِ

فحرَّكت مِيْمَهَا مَـرَّةً بالكسر ، وَمَـرَّةً بـالضَّم لَمَـا اختـلَّ الميزان ، في حـين أنَّـك لـو حرَّكت نونها السَّـاكنة بـأيِّ حركـة لاختـلَّ الـوزن ، وانكسـر البيـت ؛ وهـذا دليـل ناصع ، وبرهان قاطع على أنَّ السُّكون ليس من جنس الحركات ، لا من قبيـل ، ولا من دبير ، بل هو ضدُّها ، وقسيمها.

٥.أنَّ ابن جنِّي نَصَّ في الموضع الَّـذي اعتمـد عليـه صـاحب هـذه الدَّعـوى على أنَّ (السُّكون) ضدُّ (الحركة)[3] ، فكيف يكون الشَّيءُ ضدَّ نفسه ؟!! .

وهذا ما تجاهله هذا الباحث الَّذي قصد إلى تأصيل دعواه الباطلة هذه بأن يقتبـس مـن كلام ابن جنِّي مقاطع تخدم فكرته بعيـدًا عـن سياقها الَّـذي سَطَرَهَا فيـه ، في لحظـة

(١) الخصائص (٢ / ٣٤٢) .

(٢) ينظر : المصدر السَّابق (١ / ٧٣) .

(٣) ينظر : المصدر السَّابق (١ / ٥٧) .

غابت فيها الأمانة العلميَّة ، واحترام العلم ، ونزاهة القلم ؛ و ابن جنِّي بريء ممَّا ذهب إله هذا الباحث ، يبرئه ما أسهبت في شرحه من هذه الرُّدود الَّتي تتهاوى أمامها تلك الدَّعاوى ، بحمد الله .

وقد أنطقه الله بالحقِّ بعد صفحة واحدة فقط من حديثه عن كون السُّكون حركة فقال :

" ولابدَّ مع هذا من أن تكون الحركات الثَّلاث ؛ لِمَا ذُكِرَ من صفة خفائها ، إمَّا قبل الحرف ، وإما معه ، وإما بعده ؛ وكان لكلٍّ حالة مؤيِّدون من علماء السَّلف "[1] ؛ فقد قال (الحركات الثَّلاث) وليس (الأربع) ؛ وهذا هو الحقُّ المبين ، فالسُّكون قسيم الحركة ، والحركة فتح وكسر وضمٌّ[2] ، هذا ما سطره علماؤنا الكرام : أهل النَّزاهة والأمانة والعقل والبصيرة ، وتقبَّله العلماء على مَرِّ عصورنا الإسلاميَّة الزَّاهرة ، فالحمد لله الَّذي هداهم سبل الرَّشاد ، وأيَّدهم منه بالعون والسَّداد .

(١) في صوتيات العربيَّة ص ٢٠٥ .

(٢) ينظر : الحركات والسُّكون في لغة الضَّاد ص ١٥٩ ، وينظر ص ١٥٢ من هذا البحث .

المبحث الثَّاني

التَّناظر بين الظَّرف[١] والفعل

في مواضع كثيرة من مؤلفاته[٢] أكَّد ابن جنِّي على أنَّ التَّشابه والتَّناظر بين الظَّرف[٣] والفعل قويٌّ ، وذكر في مقامات مختلفة أوجهًا لذلك التَّناظر ، ودلائل على ذلك الشَّبه ، هذا بيانها :

١. أنَّه يشرط بالظَّرف :

كما في قول الله (تعالى) ﴿ وَمَا بِكُمْ مِن نِّعْمَةٍ فَمِنَ اللهِ ﴾ [النَّحل : ٥٣] ، ومراده من هذا أنَّ الظَّرف يلي أداة الشَّرط بعد حذف الفعل ، ويدلُّ عليه ، إذ التَّقدير في الآية (وما يكن بكم من نعمة ..) .

وقد دلَّ على مراده هذا بقوله عقب هذه الآية " **فهذا كقول زهير :**

وَمَا يَكُ مِنْ خَيْرٍ أَتَوْهُ فَإِنَّمَا تَوَارَثَهُ آبَاءُ آبَائِهِمْ قَبْلُ "[٤]

فنظَّر للآية ببيت لا حذف فيه ليدلَّ به على المحذوف المقدَّر فيها .

---

(١) جعل ابن جنِّي (الظَّرف) قسمًا رابعًا من أقسام الكلام فقال في أول كتابه (عقود اللُّمع) : " **أقسام الكلام : اسم وفعل وظرف وحرف** " إلا أنَّه بعد ذلك بأسطر قال " **الكلام كله ثلاثة أضرب : اسم وفعل وحرف** " ، وهذا الأخير هو قوله أيضًا في اللُّمع ص ٤٥ .

(٢) سيرد ذكرها مفرقة على الأوجه إن شاء الله .

(٣) أطلق ابن جنِّي مصطلح (الظَّرف) على ما يشمل ظرفي الزَّمان والمكان والجارِّ والمجرور ، كما هي عادة النُّحاة ، وقد صرَّح بذلك في اللُّمع ص ٧٦ ، فقال " **وتقام حروف الجرِّ مقام الظُّروف** " ؛ وقد علَّل الرَّضي ذلك بأنَّ الجار والمجرور يجريان مجرى الظَّرف في جميع أحكامه ، ونصَّ على أنَّ البعض سماه ظرفًا اصطلاحًا ، وقال الفاكهي " **وحيث أطلق الظَّرف أو المجرور فالمراد به اصطلاحًا ما يشمل الآخر ، وإذا ذكرا فلكلٍ معنى ، كالفقير والمسكين في اصطلاح الفقهاء ، ونظير ذلك الإسلام والإيمان ، والمشرك والكافر** " أي : إذا اجتمعا افترقا وإذا افترقا اجتمعا .

ينظر : شرح كافية ابن الحاجب (١ / ٢١٤) ، وشرح الحدود النَّحويَّة ص ٥٦ ؛ وينظر أيضًا : العقد الوسيم ص ٤٣ - ٤٦ .

(٤) التنبيه ص ١٩ ، وينظر : بقيَّة الخاطريَّات ص ٤٢ .

قال ابن جنّي عن هذا الوجه " **وهذا تناهٍ في قوّة شبهه [أي الظَّرف] بالفعل إذ كان الشّرط بابه الفعل** "(١) .

وابن جنّي فيما ذهب إليه في الآية السَّابقة من جعل (ما) شرطيَّة تابع للفـرَّاء(٢)، وقد ضعَّف أبـو حيَّـان مـا ذهبـا إليـه فقـال " **وأجـاز الفـرَّاء ... أن تكـون (مـا) شرطيَّة ، وحذف فعل الشَّرط ، قال الفرَّاء : التَّقدير (وَمَا يَكُنْ بِكُمْ مِنْ نِعْمَـةٍ) ، وهذا ضعيف جدًّا ؛ لأنَّه لا يجوز حذفه إلا بعد (أنْ) وحدها في بـاب الاشـتغال ، أو متلوَّةً بـ (مَا) النَّافية مدلـولاً عليـه بمـا قبلـه** "(٣) ، فـأبو حيَّـان يـرى أنَّ (مـا) موصولة ، وصلتها الظَّرف (بكم) ، والعامل فعل الاستقرار أي (ومـا اسـتقرَّ بكـم من نعمةٍ) ، والفاء داخلة على خبر المبتدأ ؛ لأنَّه مضمَّن معنى الشَّرط(٤) .

وليس هذا مقامَ مناقشة المذهبين في هذه الآية ، والانتصار لأحدهمـا(٥) ، بـل لا

---

(١) التنبيه ص ١٩ .

(٢) ينظر : معاني القرآن (٢ / ١٠٤) .

وقد نسب السَّمين الحلبي في الدُّر المصون (٧ / ٢٣٨) إلى أبي البقاء متابعة الفرَّاء في هذا القول ، ووثَّقَ محقّق الدُّرِّ د . أحمد محمد الخراط ذلك من كتاب (إملاء ما مـن بـه الرَّحمـن) لأبـي البقـاء العكبري (٢ / ٨٢) ، ولا أدري كيف وقع منه ذلك ؟! ؛ فأبو البقاء في هذا الموضع من الإملاء يقول : " **(ما) بمعنى (الَّذي) ، والجار صلته ، (فمن الله) الخبر : وقيل : (ما) شـرطيَّة ، وفعل الشَّرط محذوف ، أي : (ما يكن) ، والفاء جواب الشَّرط** " .

فهو لا يرى رأي الفرَّاء ، وإنما ذكره مصدَّرًا بـ (قيل) كمـا تـرى ، بعـد أن عـرض رأيـه الَّـذي يرتضيه ، وقد بحثت عن هذا الـرَّأي في كتـب أبـي البقـاء بـن يعيـش أيضًـا ، فلـم أجـده ، مـع أنَّ الأشهر إطلاق هذه الكنية على العكبري ، فلعلَّ السَّمين اطَّلع علـى مـا لم يصـل إلينـا مـن كتبـه ، والله أعلم .

(٣) البحر المحيط (٥ / ٤٨٦) .

(٤) ينظر : المصدر السَّابق (٥ / ٤٨٦) .

(٥) ينظر في هذين المذهبين :

معاني القرآن للفـراء (٢ / ١٠٤ ، ١٠٥) ، ومعـاني القـرآن وإعرابـه (٣ / ٢٠٤) ، وإعـراب القرآن للنحاس (٢ / ٣٩٨) ، والكشَّاف (٢ / ٥٨٧) ، والمحرَّر الوجـيز ص ١١٠٠ ، وأمـالي ابن الشَّجري (٢ / ٥٥١ ، ٥٥٣) ، وإملاء مـا مـن بـه الرَّحمـن (٢ / ٨٢) ، والبحـر المحيـط (٥ / ٤٨٦ ، ٤٨٧) ، والدُّر المصون (٧ / ٢٣٨ ، ٢٣٩) ، وأنـوار التنزيل (١ / ٥٤٧) ، والفتوحات الإلهيَّة (٢ / ٥٧٥ ، ٥٧٦) .

داعي لذلك هنا ؛ لأنَّ استشهاد ابن جنِّي بهذه الآية على قوَّة تناظر الظَّرف والفعل حاصل على أي التَّأويلين شاء ، وإن اختلف وجه التَّنظير فيهما .

فإذا كان ابن جنِّي قد اختار المذهب الأوَّل ، وبنى التَّنظير عليه ؛ فإن التَّناظر حاصل مع التَّأويل الثَّاني كذلك ، وهذا ما جلاَّه ابن الشَّجريِّ بقوله عن هذه الآية :

" وأجاز دخول الفاء في الخبر ؛ لأنَّ الصِّلة ظرف ، وإنما جيء بالفاء في خبر الموصول بالظَّرف ، كما يجاء بها في خبر الموصول بالفعل ألا ترى أنَّهم قد نزَّلوا الظَّرف إذا وصفوا به منزلة الفعل إذا وصفوا به ، فقالوا (كلُّ رجلٍ في الدَّار فله درهم) ،كما قالوا (كلُّ رجلٍ يأتيني فله درهم) "[(١)] .

٢. **أنَّه يجاب به الشَّرط :**

كما في قوله (تعالى) ﴿ **وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُوْنَ** ﴾ [الرُّوم : ٣٦] ، فـ (إذا) في الآية هي (إذا) الفجائيَّة ، وهي عند ابن جنِّي ظرف مكان[(٢)] ، وقد أجيب بها الشَّرط كما ترى .

قال ابن جنِّي تعليقًا على هذه الآية " **وقوع (إذا) هذه المكانيَّة جوابًا للشَّرط من أقوى دليل على شبهها بالفعل** "[(٣)] .

وقد استدلَّ على أنَّ (إذا) الفجائيَّة جواب للشَّرط في هذه الآية بقول ابن جبلة :

اسْتَقْدِرِ اللهَ خَيْرًا وَارْضَيَنَّ بِهِ ... فَبَيْنَمَا العُسْرُ إِذْ دَارَتْ مَيَاسِيْرُ
وَبَيْنَمَا المَرْءُ فِي الأَحْيَاءِ مُغْتَبِطٌ ... إِذَا هُوَ الرَّمْسُ تَعْفُوْهُ الأَعَاصِيْرُ

---

(١) أمالي ابن الشَّجري (٢ / ٥٥١) .

(٢) ينظر : التنبيه ص ٣٣٧ ، وبقيَّة الخاطريَّات ص ٤٢ ، وسرُّ صناعة الإعراب (١ / ٢٥٤) ، والخصائص (٢ / ٤٠٠ ، ٤٠١) ، والتمام ص ١٢٧ ، والمنصف (١ / ١٢٣ ، ١٢٤) .

(٣) التنبيه ص ٣٣٧ .

قال :

" **فهذا كقولك (بينما المرء في الأحياء مغتبط عفته الأعاصير) ، فوقوع الفعل في موضع (إذا) يؤكِّد عندك جواز وقوعها جوابًا للشَّرط ؛ لأنَّ أصل الجواب أن يكون بالفعل ليعادل به الفعل الَّذي قبله إذ كان مسبَّبًا عنه ، والعلل بيننا والأسباب لا تتعلَّق بالجواهر ، إنما تتعلَّق بالأعراض والأفعال ، فلمَّا كانت عبرة (إذا) في هذا البيت الَّذي أنشدناه ، وفي غيره ممَّا يطول الكتاب بذكره عبرة الفعل ، فكذلك قوله ﴿ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾ يكون عبرته (قَنَطُوا) ، فافهم ذلك** "[١] .

ولعلَّ في هذا النَّصِّ ما يكشف عن مراده حين قال : إنَّ (إذا) تقع جوابًا للشَّرط ، فهو يعني أنَّها تقع رابطة لجملة الجواب ، وأنَّهما معًا تقومان مقام الفعل ، وتؤديان معناه .

وإنما تقع (إذا) الفجائيَّة رابطة لجواب الشَّرط نيابة عن الفاء ؛ لِمَا بينهما من أوجه تناظر وتقارب منها :

- أنَّ (إذا) الفجائيَّة لا تجيء مبتدأة كما أنَّ الفاء لا تجيء مبتدأة[٢] .
- أنَّ (إذا) الفجائيَّة تفيد معنى التَّعقيب ، والاتباع كما أنَّ الفاء تفيد ذلك[٣] .

إلا أنَّ (إذا) الفجائيَّة لا تدخل على جواب الشَّرط إلا بأربعة شروط ، هي[٤]:

- أن يكون الجواب جملةً اسميَّةً[٥] .

(١) سرُّ صناعة الإعراب (١ / ٢٥٥) .

(٢) ينظر: الكتاب (٣ / ٦٤) .

(٣) ينظر: سرُّ صناعة الإعراب (١ / ٢٦١ ، ٢٦٢ ، ٢٦٣) ، والمقتصد (٢ / ١١٠١) ، وشرح التسهيل (٤ / ٨٥) .

(٤) ينظر : ارتشاف الضَّرب (٤ / ١٨٧١) ، والمساعد (٣ / ١٦٢) ، والجنى الدَّاني ص ٣٧٥ ؛ ٣٧٦ ، والجملة الشَّرطيَّة عند النُّحاة العرب ص ٢٧٨ ـ ٢٨٠ .

(٥) ينظر: سرُّ صناعة الإعراب (١ / ٢٥٦) ، وشرح كافية ابن الحاجب للرَّضيِّ(٣ / ٢٨١) .

■ أن تكون هذه الجملة غير طلبيَّة ، فلا يجوز نحو (إنْ عَصِيَ زَيْـدٌ إذًا وَيْـلٌ لَـهُ) ، بل يقال (فَوَيْلٌ لَهُ) .

■ ألا يدخل عليها أداة نفي ، فلا يجوز نحو (إنْ قَامَ زَيْدٌ إذًا مَا عَمْرٌو قَـائِمٌ) ، بـل يقال (فَمَا عَمْرٌو قَائِم) .

■ ألا تدخل عليها (إنَّ) ، فلا يجوز نحو (إنْ قَـامَ زَيْـدٌ إذًا إنَّ عَمْـرًا قَـائِمٌ) ، بـل يقال (فَإنَّ عَمْرًا قَائِمٌ) .

ومذهب ابن جنِّي في حقيقـة (إذا) الفجائيَّـة حـين جعلـها ظـرف مكـان هـو مذهب شيخه الفارسيِّ(١) ، وجماعة كبيرة من النُّحاة(٢) ؛ في حين ذهـب قـوم منـهم سيبويه(٣) ، والزَّجَّاج(٤) ، والزَّمخشريُّ(٥) ، وغيرهم(٦) إلى أنَّها ظرف زمان .

---

(١) ينظر : المسائل العسكريَّة ص ٨٥ ، ٨٦ والإيضاح ص ٢٥١ ، وتعليق عبد القاهر على هذا الموضع في المقتصد (٢ / ١١٠٠ ، ١١٠١) ، وينظر كذلك : ارتشاف الضَّرب (٣ / ١٤١٢) ، والجنى الدَّاني ص ٣٧٤ ، والمساعد (١ / ٥١١) ، وهمع الهوامع (٣ / ١٨٢) .

(٢) منهم أبو بكر بن الخياط ، والسِّيرافي ، والصَّيمري ، والهروي ، وعبدالقاهر الجرجاني ، وابن الشَّجري ، وأبو البركات الأنباري ، والعكبري ، وابن يعيش ، وابن عصفور ،ينظر على التوالي : ارتشاف الضَّرب (٣ / ١٤١٢) ، وشرح التسهيل (٢ / ٢١٤) ، والتبصرة والتذكرة (١ / ٣١١) ، والأزهية ص ٢١١ ، والمقتصد (٢ / ١١٠١) ، وأمالي ابن الشَّجري (١ / ٣٤٩) ، والبيان في غريب إعراب القرآن (١ / ٣٦٩) ، والتبيان في إعراب القرآن ص ٣٠٦ ، وشرح المفصَّل (٣ / ١٢٥) ، والإتقان في علوم القرآن (١ / ٤٦٠) .
وهذا المذهب هو ظاهر كلام المبَرِّد في المقتضب (٣ / ١٧٨ ، ٣٧٤) ، وينظر كذلك : دراسات لأسلوب القرآن الكريم (١ / ٢١٠ - ٢١٥) .

(٣) قال في الكتاب (٤ /٢٣٢) " **وأما (إذا) فلما يستقبل من الدَّهر ، وفيها مجازاة ، وهي ظرف ، وتكون للشَّيء توافقه في حال أنت فيها ، وذلك قولك (مررت فإذا زيد قائم)** " .

(٤) ينظر : النُّكت (٢ / ١١٣٠ ، ١١٣١) ، وشرح التسهيل (٢ / ٢١٤) ، وارتشاف الضَّرب (٣ / ١٤١٢) .

(٥) ينظر : الكشاف (٣ / ٧١) ، والمفصَّل ص ٢٠٦ - ٢٠٨ .

(٦) مثل : الرِّياشي ، وابن خرف ، وابن طاهر ، ينظر : ارتشاف الضَّرب (٣ / ١٤١٢) ، والجنى الدَّاني ص ٣٧٤ ، وهمع الهوامع (٣ / ١٨٢) .

واستشهاد ابن جنِّي بـ (إذا) الفجائيَّة في هذا الموضع يحتمل المذهبين ، فقد أقام تنظيره على كون (إذا) ظرفيَّة دون نظر إلى مكانيَّة أو زمانيَّة .

أمَّا على مذهب الكوفيِّين والأخفش[١] الَّذين جعلوها حرفًا بمنزلة الفاء : فلا شاهد فيها على هذا التَّنظير ، وهذا المذهب فيها هو اختيار ابن مالك ، والرَّضيِّ ، والمالقيِّ[٢] .

والحقُّ أنَّ عبارة ابن جنِّي في هذا الوجه من التَّنظير وسابقه كانت صريحة في جعله الظَّرف شرطًا ، أو جوابًا للشَّرط ، فقد قال مثلاً " **من قوَّة شبه الظَّرف بالفعل أن شرط به ، وأن أجيب الشَّرط به** "[٣] .

---

(١) ينظر : الجنى الدَّاني ص ٣٧٥ ، ومغني اللَّبيب (١ / ٧٨) ، والمساعد (١ / ٥١٠) ، والقاموس المحيط (٢ /١٧٦٦) ، وهمع الهوامع (٣ / ١٨٢) .

(٢) ينظر على التوالي : شرح التسهيل (٢ / ٢١٤) ، وشرح كافية ابن الحاجب (٣ / ٢٧٩) ، ورصف المباني ص ١٤٩ . وقد ذهب د. بدر بن ناصر البدر في كتابه : اختيارات أبي حيَّان النَّحويَّة في البحر المحيط (١ / ٣٣٧) إلى أنَّ هذا المذهب هو ظاهر كلام ابن الشَّجريِّ ، وهذا سهوٌ منه ، فابن الشَّجريِّ قد صرَّح في أكثر من موضع من أماليه أنَّ (إذا) الفجائيَّة ظرف مكان ، منها على سبيل المثال قوله " **(إذا) هذه هي المكانيَّة الموضوعة للمفاجأة فهي تؤدِّي معنى الظَّرف الَّذي يشار به إلى المكان ، وهو (هناك وثَمَّ)** " [الأمالي (١ / ٣٤٩)، وينظر كذلك : (١ / ٢١٤) ، (٢ / ٨٤ ، ٦٠٠)]؛ ولعلَّ الَّذي أوقع د. البدر في هذا السَّهو هو قول ابن الشَّجريِّ (٢ / ٨٤) " **وأما (إذا) المكانيَّة فهي حرف استئناف موضوع للمفاجأة** " ؛ إذ سمَّاها ابن الشَّجريِّ حرفًا .

والحقُّ أنَّه يريد بالحرف هنا (اللَّفظ) كما هو شائع عند سيبويه والمبرد مثلاً ـ لا أنَّه يريد الحرف قسيم الاسم والفعل ، يدلُّ على ذلك قوله بعد النَّصِّ السَّابق " **ولَّما كانت اسمًا للمكان أخبروا بها عن الأعيان ، فقالوا (خرجت فإذا أخوك جالسًا) فـ (أخوك) مبتدأ ، و(إذا) خبره** " ، فتصريحه بكونها اسمًا للمكان ، ثُمَّ جعله إياها خبرًا عن الجثَّة دليلان قاطعان على أنَّ مذهبه كون (إذا) الفجائيَّة ظرف مكان .

(٣) بقيَّة الخاطريَّات ص ٤٢ .

ولاشكَّ أنَّ في هذا التَّعبير ما يدعو قارئه إلى التَّوقف والنظر ، وهـذه بعض التَّنبيهات الَّتي تُجَلِّي موقفه في هذه المسألة ، هي :

☒ أنَّه قد نصَّ على أنَّ الشَّرط والجزاء لا يصحَّان إلا بالأفعال ، قال عن ذلك :

" **إنما يعقد وقوع فعل بوقوع فعل غيره ، وهذا معنى لا يوجد في الأسماء ، ولا في الحروف** "(١) .

وهذا أمر من الشُّيوع والشُّهرة بحيث يؤمن أن يؤتى القارئ من قبله ؛ ولذلك تَجَوَّزَ في عبارته وتسامح .

☒ أنَّ مراده من قوله : إنَّ الظَّرف يشرط به ، هو أنَّ الظَّرف يلي أداة الشَّرط في ظاهر اللَّفظ ، فيكون دليلاً على فعله المقدَّر ، قائمًا بالمعنى ، ناهضًا به ، مؤدِّيًا له ، فقد قال عن آية النحل [٥٣] ﴿ **وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللهِ** ﴾ " **وجود معنى الشَّرط في الظَّرف أقوى دليل على قوَّة شبهه بالفعل ؛ لأنَّ الشَّرط لا يصحُّ إلا به** "(٢) ، أي : لا يصحُّ إلا بالفعل ، ثُمَّ حلَّ الظَّرف في ظاهر اللَّفظ محلَّه .

☒ أنَّه قد نصَّ على أنَّ مراده من قوله : إنَّ (إذا) الظَّرفيَّة الفجائيَّة يجاب بها الشَّرط ، هو أنَّ (إذا) تقع جوابًا من حيث المعنى لا من حيث الصَّنعة والإعراب ، فجواب الشَّرط من حيث تقدير الإعراب لا يكون معها إلا بجملة اسميَّة كما سبق(٣) .

أمَّا من حيث المعنى فإن (إذا) الفجائيَّة صالحة للمجازاة ؛ لأنَّها في معنى (فَاجَأْتُ) أو (فَاجَأَنِي)(٤) ؛ ثُمَّ لأنَّها تناظر جواب الشَّرط من وجهين ، هما :

■ أنَّ معناها المفاجأة ، وهو معنى مطابق للجواب ، قال ابن جنِّي " **وإنما جاز لـ (إذا) هذه أن يجاب بها الشَّرط لما فيها من المعنى المطابق للجواب ؛ وذلك أنَّ معناها المفاجأة ، ولابدَّ هناك من عملين كما لا بدَّ للشَّرط وجوابه من فعلين** "(٥) .

---

(١) سرُّ صناعة الإعراب (١ / ٢٥٣) .

(٢) المحتسب (٢ / ٩٠) .

(٣) وينظر : سرُّ صناعة الإعراب (١ / ٢٥٤ ، ٢٥٥) .

(٤) ينظر : المصدر السَّابق (١ / ٢٥٤ ، ٢٥٥) .

(٥) ينظر : المصدر السَّابق (١ / ٢٥٤) .

■ أنَّ المفاجأة مسبَّبة عمَّا سبقها من حدث كما أنَّ الجواب مسبَّب عن الشَّرط .

قال ابن جنِّي " **فلما ذكرت لك من حال (إذا) هذه ، وأنَّ معناها المفاجأة ، والموافقة ، ووقوع الأمر مسبَّبًا عن غيره ما جاز أن يجازى بها** "(١) .

ومن طريف ما قيل في مثل هذا التَّأويل قول الشَّريف الكوفي " **وقد أقاموا (إذا) الَّتي بمعنى المفاجأة مقام الفاء ؛ لأنَّ الشَّرط هجم بهم على الجزاء ، فكأنَّه فاجأه ، وأثاره ، من ذلك قوله (تعالى) ﴿ وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيْهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُوْنَ ﴾ ، التَّقدير ، والله أعلم (إنْ تُصِبْهُمْ يَقْنَطُوْا) ؛ لأنَّ السَّيئة تهجم عليهم ، وتفاجئهم** "(٢) .

٣. **أنَّ الظَّرف يوصل به الموصول كما يوصل بالفعل :**

كما في قوله (تعالى) ﴿ **وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ** ﴾ [الرَّعد : ٤٣](٣)

وكما في قول محرز الضَّبيِّ :

وَإِنِّيْ لَرَاجِيْكُمْ عَلَى بُطءِ سَعْيِكُمْ ... كَمَا فِي بُطُوْنِ الحَامِلَاتِ رَجَاءُ(٤)

وفي هذا الوجه أيضًا تجوُّز من ابن جنِّي، وتسامح ؛ فالصِّلة هنا متعلَّق الظَّرف ، وهو الفعل المحذوف ، لا الظَّرف نفسه ؛ ومراده من وجه التَّناظر هنا : وقوع الفعل في ظاهر اللَّفظ تاليًا للموصول المختصِّ بالدُّخول على الأفعال .

قال أبو عليٍّ " **الظَّرف كالفعل والفاعل ، ألا ترى أنَّه في صلات الموصولة كالفعل ؛ لاستقلال الموصول به** "(٥) .

---

(١) ينظر : سرُّ صناعة الإعراب (١ / ٢٥٤) .

(٢) البيان في شرح اللُّمع ص ٤٥٢ ، ٤٥٣ ؛ وقد نقل د. إبراهيم الشَّمسان في كتابه : الجملة الشَّرطيَّة عند النُّحاة العرب ص ٢٨١ نصًّا عن أبي سعيد السِّيرافي في شرح كتاب سيبويه ص ٢٣١ في الجزء الثَّالث من المخطوط ، وهو محتوٍ على مضمون نصِّ الشَّريف الكوفيِّ هذا .

(٣) ينظر : المحتسب (١ / ٣٥٨) .

(٤) ينظر : التنبيه ص٤١٠ .

(٥) كتاب الشِّعر (١ / ٩١) .

وَلِقُوَّةِ هذا الوجه من التَّناظر بين الظَّرف والفعل فإن (عِلْم) في الآية السَّابقة ، و (رَجَاء) في البيت مرفوعان بالظَّرف ، قال ابن جنِّي " **إذا جرى الظَّرف صلة رفع الظَّاهر ؛ لإيغاله في قوَّة شبهه بالفعل ، كقولك (مَرَرْتُ بِالَّذِي فِي الدَّار أخُوْهُ)**"[١] .

وابن جنِّي في إعماله الظَّرف حين يكون موصولاً بصريُّ المذهب ، فأهل البصرة ، عدا الأخفش في أحد قوليه ، والمبرِّد ، اشترطوا لإعمال الظَّرف برفعه الاسم بعده أن يتقدَّمه نفي ، أو استفهام ، أو موصوف ، أو موصول ، أو صاحب خبر ، أو صاحب حال ؛ أو أن يكون بعده (أنَّ) الَّتي في تقدير المصدر .

وإنما اشترطوا هذا الشَّرط : لأنَّ الظَّرف بتحققه يكون في أقوى حالات مناظرته للفعل " **لأنَّ هذه المواضع أولى بالفعل من غيره** "[٢] ، فيقوى بذلك على العمل .

أمَّا الكوفيون ، والأخفش في أحد قوليه[٣] ، وأبو العباس المبرِّد[٤] فذهبوا إلى أنَّ الظَّرف يرفع الاسم إذا تقدَّم عليه دون شرط[٥] .

وقد وظف ابن جنِّي هذا المذهب أيضًا في دعم ما يراه من قوَّة تناظر، وتشابه بين الظَّرف والفعل حتى أعمل دون اعتماد عند الأخفش ، والمبرِّد ، والكوفيِّين ، قال

---

(١) المحتسب (١ / ٣٥٨) .

(٢) الإنصاف (١ / ٥٥) .

(٣) ينظر : شرح كافية ابن الحاجب للرَّضيِّ (١ / ٢١٨) ، وقد ذكر الرَّضي أنَّ الأخفش يجوِّز ارتفاع الاسم بعد الظَّرف به على الفاعليَّة ، ويجوِّز ارتفاعه بالابتداء أيضًا ، ثُمَّ قال " **والأولى جواز ذلك كما ذهب إليه الأخفش** " .

(٤) ينظر : الإنصاف (١ / ٥١) .

(٥) ينظر : في هذه المسألة : كتاب الشِّعر (١ / ٢٦٥) مع حواشيها ، والإنصاف (١ / ٥١ - ٥٥) ، ونتائج الفكر ص ٣٢٥ ، والتبيين ص ٢٣٣ - ٢٣٥ ، وشرح جمل الزَّجاجي لابن عصفور (١ / ١٥٨ ، ١٥٩) ، وشرح كافية ابن الحاجب للرَّضيِّ(١ / ٢١٧ ، ٢١٨) ، والكافي (٢ / ٤٧١ ، ٤٧٢) ، وارتشاف الضَّرب (٣ / ١٠٨٤ ، ١١٠٦) ، ومغني اللَّبيب (٢ / ١١٢ ، ١١٣) ، والعقد الوسيم ص ٦٢ - ٦٤، وحاشية الأمير على مغني اللَّبيب (٢ / ٧٩) .

" وعند أبي الحسن الأخفش أنَّ قولهم (فِي الدَّار زَيْدٌ) يرتفع (زَيْدٌ) فيه بالظَّرف ، ويشبه الظَّرف بالفعل ، ولا ضمير فيه عنده ؛ لأنَّ هذا الظَّاهر يرتفع به كما أنَّه لا ضمير في الفعل من قولك (اسْتَقَرَّ زَيْدٌ) ؛ لارتفاع (زَيْد) به "[1] .

وقال في معرض حديثه عن هذا التَّنظير :

" وعلى أنَّ أبا الحسن يرفع (زيدًا) من قولك (في الدَّار زيدٌ) بالظَّرف كما يرفعه بالفعل "[2] .

٤ . أنَّ الظَّرف لا يُرْفَعُ بالابتداء ، وأنَّه لا ضمير له :

قال ابن جنِّي " ومن غريب شبه الظَّرف بالفعل : أنَّهم لم يجيزوا في قولهم (فِيْكَ يُرْغَبُ) أن يكون (فِيْكَ) مرفوعًا بالابتداء ، وفي (يُرْغَبُ) ضميره ، كقولك (زَيْدٌ يُضْرَبُ) من موضعين :

أحدهما : أنَّ الفعل لا يرفع بالابتداء ، فكذلك الظَّرف .

والآخر : أنَّ الظَّرف لا ضمير له كما أنَّ الفعل لا ضمير له "[3] .

٥ .أنَّه يعطف على الفعل ، ويعطف الفعل عليه[4] :

من ذلك قول الشَّاعر :

نُقَاسِمُهُمْ أَسْيَافَنَا شَرَّ قِسْمَةٍ ... فَفِيْنَا غَوَاشِيْهَا وَفِيْهِمْ صُدُوْرُهَا

قال ابن جنِّي " في هذا البيت دلالة على قوَّة شبه الظَّرف بالفعل ، وذلك أنَّه عطف قوله (فَفِيْنَا غَوَاشِيْهَا) على قوله (نُقَاسِمُهُمْ) ، ومن شرط المعطوف أن يكون

(١) تفسير أرجوزة أبي نواس ص ١٢٧ ، ١٢٨ .

(٢) المحتسب (٢ / ٢٤٤) .

(٣) المصدر السَّابق (٢ / ٢٤٤) .

(٤) طرق ابن جنِّي هذا الوجه في كتبه مرارًا ، وذكر كثيرًا من الشَّواهد القرآنيَّة والشِّعريَّة عليه ؛ ينظر : الخاطريَّات (١ / ٣٨) ، وبقيَّة الخاطريَّات ص ٤٢ ، والخصائص (١ / ١٠٨ ، ١٠٩) (٣ / ٣٢٣) ، والتنبيه ص ١٨ ، ١٩ ، والمحتسب (٢ / ٩٠ ، ٢٤٤) .

وفق المعطوف عليه "[١] .

وقال أيضًا " **وقوله (نُقَاسِمُهُمْ فَفِيْنَا غَوَاشِيْهَا) جار مجرى السَّبب والمسبَّب ؛ وذلك أنَّه معطوف على الفعل بالفاء ، كقولك (أَعْطَيْتُهُ فَأَخَذَ ، وَمَنَعْتُهُ فَامْتَنَعَ) : والمسبَّب لا يكون بيننا ، وفي تعاطينا إلا فعلاً فكأنَّه قال (نُقَاسِمُهُمْ أَسْيَافَنَا فَتَثْبُتَ فِيْنَا غَوَاشِيْهَا ، وَتَثْبُتَ فِيْهِمْ صُدُوْرُهَا) ، أي (فَتَلِيْنَا غَوَاشِيْهَا ، وَتَلِيْهِمْ صُدُوْرُهَا) "**[٢] .

وقد استشهد على هذا الوجه من التَّنظير أيضًا بعطف الجملة الاسميَّة الَّتي خبرها ظرف على الجملة الفعليَّة من الفعل والفاعل ، وذكر أنَّ " **فيه تقوية لشبه الظَّرف بالفعل** "[٣] ، كما في قوله (تعالى) ﴿ **يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ ، فَمَا لَهُ مِنْ قُوَّةٍ وَلا نَاصِرٍ** ﴾ [٤] [الطَّارق : ٩ ، ١٠] .

قال ابن جنِّي :

" عطف الظَّرف في قوله ﴿ فَمَالَهُ مِنْ قُوَّةٍ ﴾ على قوله ﴿ يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ ﴾ والعطف نظير التَّثنية ، وهو مؤذن بالتَّماثل والتَّشابه "[٥] .

(١) التنبيه ص ١٨ .

(٢) المصدر السَّابق ص ١٨ .

(٣) الخاطريَّات (١ / ٣٨) .

(٤) ينظر : حديثه عن هذا الوجه من التنظير في هذه الآية في : الخصائص (١ / ١٠٩) (٣ / ٣٢٣) .

(٥) المصدر السَّابق (٣ / ٣٢٣) ، وقد علق الشَّيخ محمد بن عليٍّ النَّجار على كلام لابن جنِّي عن هذه الآية في الخصائص (١ / ١٠٩) فيه مضمون هذا النَّصِّ ، فقال : " **إنَّ المعطوف جملة ﴿ مَالَهُ مِنْ قُوَّةٍ وَلا نَاصِرٍ ﴾ ، لا الظَّرف ، فترى كلام ابن جنِّي هنا غير دقيق** "[الحاشية (٢)] ؛ وهذا تعليق حسن ، وقد ذكرته لأنبِّه على أنَّه تجوَّزَ في عبارته وتسامح ؛ لأنَّ غرضه مفهوم وقصده معلوم ، يدلُّ على ذلك أنَّه في كتابه التنبيه (ص ١٨) ، نصَّ على أنَّ مثل هذا العطف من عطف الجمل على بعضها ، ذكر ذلك في معرض حديثه عن التَّعاطف بين الظَّرف والفعل .

كما أنَّ الجملة الفعليَّة عطفت على الاسميَّة الَّتي خبرها ظرف في قول الشَّاعر :

زَمَـانَ عَلَـيَّ غُـرَابٌ غُـدَافٌ فَطَـيَّرَهُ الشَّـيْبُ عَنِّـي فَطَـارَا[(١)]

قال ابن جنِّي :

" .... عطف قوله (فَطَيَّرَهُ) على قوله (عَلَيَّ) ، وإذا جاز عطف الفعل على الظَّرف قَوِي حكم الظَّرف في قيامه مقام الفعل المتعلِّق هو به ، وإسقاطه حكمه ، وتولِّيه من العمل ما كان الفعل يتولاه ، وتناوله ما كان هو متناولاً به "[(٢)] .

وقال أيضًا في حديث له عن هذا الشَّاهد **" فعطفه الفعل على الظَّرف من أقوى دليل على شبهه به "**[(٣)] .

وقد بلغ من قوَّة هذا الوجه من التَّنظير عند ابن جنِّي أن قال بعد حديثه عن التَّناظر بين الظَّرف والفعل في آيتي الطَّارق ، والبيت السَّابق **" وبهذا يقوى عندي قول مبرمان : إنَّ الفاء في نحو قولك (خَرَجْتُ فَإِذَا زَيْدٌ) عاطفة ، وليست زائدة كما قال أبو عثمان ، ولا للجزاء كما قال الزِّياديُّ "**[(٤)] .

٦. **أنَّ الظَّرف يقع موقع الفعل ، ويعمل عمله حين يكون اسمًا للفعل** : في نحو (إِلَيْكَ عَنِّي ، وَعَلَيْكَ زَيْدًا ، وَدُوْنَكَ عَمْرًا)[(٥)] .

---

(١) ينظر : حديثه عن هذا الوجه من التنظير في هذا الشَّاهد في : المحتسب (٢ / ٩٠ ، ٢٤٤) ، والخصائص (١ / ١٠٨ ، ١٠٩) ، (٣ / ٣٢٣) .

(٢) المصدر السَّابق (١ / ١٠٩) .

(٣) المحتسب (٢ / ٢٤٤) .

(٤) الخصائص (٣ / ٣٢٣) ، وتقوية ابن جنِّي مذهب مبرمان في هذا النصِّ لا يعني أنَّه اختياره ، فقد ناقش هذه المسألة بإسهاب في سرِّ الصناعة (١/ ٢٦٠ - ٢٦٣) وصرَّح بأنَّ أصحَّ الأقوال قول المازنيِّ ، وشيخه الفارسيِّ ، وهو أنَّها زائدة لازمة .

(٥) الخصائص (١ / ٢٨٤) ، وينظر ما نقله ابن الشَّجريِّ عن أبي عليٍّ الفارسيِّ في هذا الوجه في أماليه (١ / ٢٤٩ ، ٢٥٠) .

علّق ابن جنّي تعليقًا على قول شاعر الحماسة :

تَلُومُ عَلَى مَالٍ شَفَانِي مَكَانُهُ ... إِلَيْكِ فَلُومِي مَا بَدَا لَكِ وَاغْضَبِي

بقوله " **عطف قوله (لُومِي) على قوله (إِلَيْكِ) من حيث كان اسمًا سمي به الفعل ، وهذا يدلُّك على تمكّن هذه الأسماء المسمَّاة بها الأفعال في شبه الفعل ، ووقوعها موقعه** "(١) .

ومن دلائل ذلك أيضًا أنَّ اسم الفاعل يجاب بالجزم ، كما في قول ابن الإطنابة :

وَقَوْلِي كُلَّمَا جَشَأَتْ وَجَاشَتْ ... مَكَانَكِ تُحْمَدِي أَوْ تَسْتَرِيْحِي

قال ابن جنّي " **فجوابه بالجزم دليل على أنّه كأنّه قال (اثْبُتِي تُحْمَدِي أو تَسْتَرِيْحِي** "(٢) .

ومن ذلك أنَّ اسم الفعل يحمل الضَّمير ، وتلحقه نون الوقاية عند بعض العرب ، قال ابن جنّي :

" **وكذلك قول الله (جل اسمه) ﴿ مَكَانَكُمْ أَنْتُمْ وَشُرَكَاؤُكُمْ ﴾** [يونس: ٢٨]، **فـ (أَنْتُمْ) توكيد للضّمير في (مَكَانَكُمْ) ، كقولك (اثْبُتُوْا أَنْتُمْ وَشُرَكَاؤُكُمْ) ، وعطف على ذلك الضّمير ـ بعد أن وَكَّدَهُ ـ (الشُّرَكَاء) ؛ ويؤكّد ذلك عندك قول بعضهم (مَكَانَكِنِي) ، فإلحاقه النُّون كما تلحق النُّون نفس الفعل في (أَكْرَمَنِي) ونحوه دليل على قوّة شبهه بالفعل** "(٣) .

كانت هذه أوجه التّنظير الّتي ذكرها ابن جنّي بين الظّرف والفعل في مختلف مؤلفاته ، وبهذا التّنظير علّل مذهب أبي الحسن الأخفش في إجازته تأخير الخبر إذا كان أداة استفهام(٤) ، فقال " **وعلى هذا أجاز أبو الحسن : (زَيْدٌ كَيْفَ ؟) وضمَّنَ**

---

(١) التنبيه ص ٣٣١ ، وينظر (باب في تسمية الفعل) في الخصائص (٣ / ٣٦ ـ ٥٣) .

(٢) الخصائص (٣ / ٣٧) .

(٣) المصدر السَّابق (٣ / ٣٧) ، وينظر فيه (٣ / ٥١) .

(٤) وهو مذهب المازني أيضًا ، ومذهب الجمهور وجوب تقديمه ، ينظر : ارتشاف الضَّرب (٣ / ١١٠٦) .

(كَيْفَ) ضمير (زَيْد)[١] كما يضمِّنه الفعل في نحو قولنا (زَيْدٌ قَامَ) "[٢] .

قال ابن جنِّي ذلك ؛ لأنَّ مذهبه في (كَيْفَ) أنَّها ظرف ، فقد صرَّح بذلك في حديثه عن قول يزيد بن الطَّثريَّة :

وَكُنْتُ إذَا مَا جِئْتُ جِئْتُ بِعِلَّةٍ وَأَفْنَيْتُ عِلاتِي فَكَيْفَ أقُولُ ؟

قال " **(وَكَيْفَ) هنا ظرف** "[٣] .

وهو مذهب سيبويه والمبرِّد[٤] ، أمَّا أبو الحسن الأخفش والسِّيرافي فيذهبان إلى أنَّها اسم غير ظرف[٥] .

فقول ابن جنِّي هذا مركَّب من مذهبه هو في جعل (كَيْفَ) ظرفًا ، ومن مذهب أبي الحسن في إجازته تأخير الخبر إذا كان أداة استفهام[٦] .

هذا وأختم هنا بلمحة طريفة ذكرها ابن الشَّجريِّ في هذا الشَّأن[٧] : هي أنَّ ظرف الزَّمان أكثر مناظرة للفعل من غيره ، وأشدُّ مناسبة له والتصاقًا به ؛ لانفراده

(١) في مسألة تحمُّل الظَّرف الواقع خبرًا ضمير المبتدأ خلاف بين العلماء ، فقد ذهب البصريُّون إلى أن الظَّرف يتحمَّل ضمير المبتدأ كالمشتقِّ سواء تقدَّم أو تأخَّر ، وذهب الفرَّاء إلى أنه إذا تأخَّر تحمَّل الضَّمير ، وإذا تقدَّم لم يتحمَّله ، والمفهوم من كلام ابن جنِّي في تفسير أرجوزة أبي نواس أنه مذهب أبي الحسن الأخفش أيضًا ، ينظر : تفسير أرجوزة أبي نواس ص ١٢٧ ، ١٢٨ ، وارتشاف الضَّرب (٣ / ١١٢٢) ، وهمع الهوامع (٢ / ٢٢ ، ٢٣) .

(٢) التنبيه ص ١٩ .

(٣) المصدر السَّابق ص ٣٦١ .

(٤) ينظر : الكتاب (٣ / ٢٦٧ ، ٢٨٥) (٤ / ٢٣٣) ، والمقتضب (٣ / ١٧٨) .

(٥) ينظر : مغني اللَّبيب (١ / ٤٠٦) ، وبصائر ذوي التَّمييز (٤ / ٤٠٢) ، وهمع الهوامع (٣ / ٢١٥) ، والعقد الوسيم ص ٩٦ - ٩٨ ، وتاج العروس (١٢ / ٤٧٤) .

وينظر في هذه المسألة عامَّة : الكافي (٢ / ٣١٧ - ٣٢٠) ، والبسيط (١ / ٨٥٧) ، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم (٢ / ٤١٣) وما بعدها .

(٦) ينظر : حديث ابن جنِّي عن تركيب المذاهب في الخصائص (٣ / ٧٣ - ٧٦) .

(٧) أمالي ابن الشَّجري (٢ / ٣٨٥ ، ٣٨٦) .

بمناظرة الفعل في الأوجه الآتية :

- أنَّ الزَّمان عَرَض كما أنَّ الفعل عَرَض .
- أنَّ الفعل بني للزَّمان باختلافه ماضيًا ، وحالاً ، ومستقبلاً .
- أنَّ الزَّمان حادث عن حركة الفلك كما أنَّ الفعل حادث عن حركة الفاعلين ،

قال " **كالقتل يحدث عن حركة القاتل ، وكالقراءة والإنشاد والغناء يحدثن عن حركات اللِّسان** "[1] .

وبهذه الخصوصيَّة في التَّناظر بين ظرف الزَّمان والفعل علَّل ابن الشَّجري إضافة أسماء الزَّمان إلى الأفعال في نحو قوله (تعالى) ﴿ **هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِيْنَ صِدْقُهُمْ** ﴾ [المائدة : ١١٩] .

ونحو قول النَّابغة :

عَلَى حِيْنَ عَاتَبْتُ المَشِيْبَ عَلَى الصِّبَا … فَقُلْتُ أَلَمَّا تَصْحُ وَالشَّيْبُ وَازِعُ ؟

قال " **وخصُّوا بهذه الإضافة اسم الزَّمان لما بين الزَّمان والفعل من المناسبة** "[2] .

(١) أمالي ابن الشَّجري (٢ / ٣٨٦) .

(٢) المصدر السَّابق (٢ / ٣٨٥) .

خاتمة البحث

الحمد لله والصَّلاة والسَّلام على رسول الله ، وبعد :

فقد وصل هذا البحث ـ بفضل الله وتوفيقه ـ إلى النَّتائج الآتية :

١. أنَّ (التَّنظير) هو جعل شيء نظير شيء في وجه أو أكثر بعد تأمُّل وتدبُّر ؛ فإن عُلِّلَ بأوجه التَّناظر بينهما حكم من الأحكام يشتركان فيه كان (التَّنظير) عندها قياساً ، وهذا هو المعنى الأخصُّ له ، وكان موضع اهتمام هذا البحث .

٢. أنَّ القياس بالتَّنظير يشمل ما سمَّاه النُّحاة قياس الشَّبه أو قياس التَّمثيل ، وقياس المساوي الَّذي يشمل حمل الفرع على الأصل ، وحمل النَّظير على النَّظير .

٣. أنَّ (التَّنظير) منهج قرآنيٌّ ونبويٌّ ، وأنَّ الشَّواهد عليه في القرآن الكريم ، والسُّنَّة المطهَّرة كثيرة ، وأنَّه فيهما وسيلة من وسائل بيان الأحكام ؛ لما فيه من الأنس التَّامِّ به ، واقتراب المراد معه من ذهن السَّامع وقلبه .

٤. أنَّ مصطلح (التَّنظير) لم يرد في مؤلفات ابن جنِّي الباقية بين أيدينا بلفظه ، بل ورد فيها معناه ، وأن أوَّل ظهورله بلفظه ، فيما وصل إليه الباحث ، كان عند ابن حزم الظَّاهريِّ (ت : ٤٥٦ هـ) ، ثم أصبح مصطلحًا محدودًا عند ابن أبي الإصبع المصريِّ (ت : ٦٥٤ هـ) ، ثم شاع وروده في كتب التَّفسير ، والسُّنَّة ، والبلاغة ، والفقه ، وأصوله .

٥. أنَّ أولَ نحويٍّ استخدم مصطلح (التَّنظير) بلفظه هو ابن مالك (ت : ٦٧٢هـ) ، فيما يعلم الباحث ، ثم استخدمه بعض النُّحاة من بعده : كابن هشام الأنصاريِّ (ت : ٧٦١ هـ) ، وغيره .

٦. أنَّ ابن جنِّي قد أولى (التَّنظير) عناية لا نظير لها عند أحد من سابقيه ولا لاحقيه ، وأنَّ مظاهر اهتمامه به تنظيرًا وتطبيقًا تقضي بأنَّه أوَّل من رسم حدوده ، ووضع قواعده ، وأبان عن أهمِّيَّته ، واستخدمه استخدامًا شائعًا في دراساته النَّحويَّة

والصَّرفيَّة واللُّغويَّة : عن وعي تامٍّ به ، واستيعاب كامل لأطرافه ، وفي مؤلفاته من مظاهر اهتمامه العظيم بالتَّنظير ما يشهد لذلك ، ومن تلك المظاهر ما يأتي :

- إحساسه العميق بأن التَّناظر ، والتَّقارب ، والتَّلامح سمة اللُّغة العربيَّة ؛ وأنَّ حُبَّ التَّنظير ، والأنس به غريزة أهلها ؛ وقد تحدَّث عن إحساسه هذا بما يكشف عن إعجاب وشغف بالعربيَّة وأهلها لا انتهاء له .
- حديثه عن اهتمام العلماء قبله بالتَّنظير ، وتأمُّله انتزاعاتهم وتنظيراتهم ، واستيعابها ؛ ثُمَّ مجاراتها في مسائل أخرى ، ومن أولئك العلماء سيبويه ، والمازنيُّ ، والمبرِّد ، وأبو عليٍّ الفارسيُّ .
- اتِّخاذه (التَّنظير) ركيزةً في بعض مؤلَّفاته : صرَّح به ، والتزمه ، وسار عليه ؛ كما في المنصف ، والفسر ، وتفسير أرجوزة أبي نواس .
- تمرُّسه على التَّنظير ، وارتياضه به ، وتطلُّبه غرائبه ، وكدُّه الذِّهن في جمع المتنافرات به ، ومسامرته جلاسه ببعض مسائله ؛ وفي مؤلَّفاته دلائل على فعله هذا كثيرة .
- استعانته ببعض النَّظائر من غير فنِّه لتوضيح ما يطرحه من مسائل العربيَّة ، كالنَّظائر الفقهيَّة ، والعقديَّة ، والفلسفيَّة المنطقيَّة ، والشِّعريَّة ، والصِّناعيَّة ، والعجميَّة في صورة من التَّعلُّق بهذا المنهج نادرة ، تدلُّ على قوَّة العارضة ، وسعة الاطِّلاع ، وحضور البديهة .
- وضعه قواعد التَّنظير وضوابط استخدامه ، فقد جعل له مبادئ وأسساً عامَّة تؤطِّره ، وترسم حدوده ؛ ثم ضبط استخدام النَّظير السَّماعيِّ مع الأدلَّة النَّحويَّة الأخرى بضوابط دقيقة .

٧. أنَّ (أوجه التَّنظير) هي أوجه الشَّبه بين المتناظرين ، وهي الأمور الَّتي يشتركان فيها تحقيقًا ، سواء كانت معنويَّة أم لفظيَّة ، وأن أوجه التَّنظير عند ابن جنِّي هي :

أولا : التَّنظير في الحركة والسُّكون :

نظَّر ابن جنِّي في هذا الوجه في عدد من المسائل ، وبالنَّظر إليها مجموعة نجد في هذا الوجه التَّفصيل الآتي :

■ التَّنظير في السُّكون والحركة المعيَّنة :

ويقع ذلك في بعض الصِّيغ كما فعل ابن جنِّي في تنظيره بين (فَيْعِل) و(فَاْعِل) فكلاهما فتح فسكون فكسر ، ومنها أيضًا تنظيره لياء التَّحقير بألف التَّكسير في كون كلٍّ واحدة منهما ساكنة ، مسبوقة بفتحة ، متلوَّة بكسرة .

■ التَّنظير في السُّكون والحركة المطلقة :

ويقع هذا كثيرًا في التَّنظير بين الصِّيغ ، ومن ذلك (فِعَاْل) و (فَعَال) ، فكلاهما حركتان فسكون ، وفي هذا الوجه أيضًا يناظر اسم الفاعل فعله ، فـ(قَاْعِد) يناظر (يَقْعُد) في كون كلٍّ واحد منهما حركةً فسكونًا فحركةً ، دون النَّظر إلى عين الحركة ما هي ؟

■ التَّنظير في الحركة فقط :

من ذلك أن المضارع والماضي متناظران في الحركة بغضِّ النَّظر عن كون حركة المضارع إعرابًا ، وحركة الماضي بناء ، ومنه أيضًا أنَّ الياء تناظر الواو في إمكان تحرُّكهما ، وتحرُّك ما قبلهما بحركة ليست من جنسهما ، وهذا ما لا يكون في أختهما الألف .

■ التَّنظير في السُّكون :

ومن ذلك أن الواو والياء تناظران الألف في أنَّهما يسكنان كما في (بَيْت) و(خَوْف) ، ومنه أيضًا أن النُّون في نحو (شَرَنْبَث ، وَجَحَنْفَل) تناظر الواو في (سَرَوْمَط) ، والياء في (عَمَيْثَل) بسكونها .

ثانيًا : التَّنظير في العدد :

وقد جاء هذا الوجه في الحركات والحروف ، من ذلك أنَّ ابن جنِّي جعل من أوجه التَّناظر بين الحركات وحروف المدِّ أنَّ هذه ثلاث وتلك ثلاث ، ومنه أيضًا أنَّ

اسم الفاعل يناظر مضارعه في عدد حروفه ، ويقع هذا الوجه كثيرًا في تنظيراته بين الصِّيغ .

ثالثًا : التَّنظير في الرَّسم الكتابيِّ :

ومن ذلك التَّناظر بين الهمزة وحروف اللِّين في رسمها ، والتَّناظر بين الحركات وحروف المدِّ فيه أيضًا ، فالضَّمَّة ترسم واوًا صغيرة ، والفتحة ألفًا صغيرة ، والكسرة مثلها تحت الحرف ، وكانت في الأصل ياء صغيرة .

رابعًا : التَّنظير في الصَّوت :

ويدخل تحت هذا الوجه التَّنظير في المخارج والصِّفات بشكل عامٍّ ، ومنه مثلاً مناظرة الياء والواو للألف في المدِّ حينما تكونان ساكنتين ، وقبل كلِّ واحدةٍ حركة من جنسها ، ومنه أيضًا أنَّ الغُنَّة في النُّون تناظر اللِّين في حروفه ، ومنه كذلك أن حروف المدِّ تناظر الحركات في أنَّهنَّ يتغيَّرن بالإشباع والمطل ، فالحركات به يصبحن حروف مدٍّ ، كلُّ حركة يتولَّد عنها حرف من جنسها ، وحروف المدِّ يصبحن بالمدِّ همزة ، ومنه أنَّ الياء المفتوحة تسبِّب الإمالة في الكلمة كما أن الياء السَّاكنة تسببها ، وهذا وجه تناظر بين الفتح والسُّكون .

خامسًا : التَّنظير في الوزن :

وينطوي هذا الوجه على مسائل كثيرة جدًّا ، فقد نظَّر ابن جنِّي بين الأسماء في أوزانها ، وبين الأفعال كذلك ، كتنظيره مثلاً بين (أُثْفِيَّة) و (أُرْبِيَّة) في احتمال كلِّ واحدةٍ منهما وزنين ، هما (أُفْعُوْلَة) و (فُعْلِيَّة) ؛ لجواز إعادتها إلى جذرين مختلفين .

سادسًا : التَّنظير في المعنى :

يدخل في ذلك التَّنظير بين حروف المعاني ، وبين الأسماء ، وبين الأفعال ، فمن التَّنظير في حروف المعاني مثلاً تنظير ياء الجرِّ بواو العطف ، فالياء معناها الإلصاق ، والواو معناها الاجتماع ، والإلصاق نظير الاجتماع ؛ لأنَّ الملاصق للشَّيء مجتمع معه .

ومن التَّنظير في الأسماء في معانيها على سبيل التَّمثيل أن (تَنْضُب) نظير (شوحط) في كونهما اسمي شجرتين من شجر البرِّ ، ومعناهما عائد إلى النَّوى والبعد .

ومن التَّنظير في الأفعال أن (تَقَوَّل) نظير (تخرَّص ، وتأفَّك ، وتكذَّب ، وتزيَّد) في المعنى ، ولذلك كان كنظائره في الوزن (تَفَعَّل) ، وإن كانت الواو تحتمل الزِّيادة .

ومن التَّنظير بين فعل واسم : التَّنظير بين الفعل والمصدر في دلالتهما على الجنس .

كل ذلك يدخل تحت هذا الوجه ، ومنه أيضًا التَّنظير بين المعاني النَّحويَّة ، فالإنكار نظير النُّدبة ، والقِلَّة نظيرة النَّفي ، بل إن باب التَّضمين كلَّه يدخل تحت هذا الوجه من التَّنظير في نظر ابن جنِّي فـ (رَفَثَ) نظير (أَفْضَى) في معناه ؛ ولذلك جاز تعديته بـ(إلى) كنظيره .

سابعًا : التَّنظير في الموقع :

وفي هذا الوجه التَّفصيل الآتي :

■ التَّنظير في موقع الحرف من الكلمة :

ومن ذلك أنَّ ياء التَّحقير تناظر ألف التَّكسير في كون كلٍّ واحدة منهما ثالثة في مثالها ، ومنه أن النُّون عاقبت الألف والياء على الموضع الواحد من الكلمة الواحدة في نحو (شُرَابِث ، وشَرَنْبَث ؛ وعَصَيْصَر ، وعَصَنْصَر) ، ومنه أن الحركة تناظر الحرف في وقوعها فاصلة بين المثلين ، حائلة دون إدغامهما ، كما في (مَلَل ، وغدودن) ، ومنه أنَّ التَّنوين الغالي ، وتنوين التَّرنُّم يناظران حروف الإطلاق في الوقوع في آخر القوافي ، ومنه أنَّ الألف تناظر الفتحة في المجيء قبل تاء التَّأنيث المربوطة ، ولا يجيء شيء غيرهما قبلها وهو ساكن .

■ التَّنظير في موقع الكلمة من الجملة :

ومن ذلك مثلاً أنَّ الفعل يناظر الاسم بوقوعه موقعه حين يكون خبرًا ، أو وصفًا ، أو حالاً ، أو واقعًا بعد (إلا) الاستثنائيَّة ، أو مضافًا إلى ظرف ،

والمقصود في ذلك كلّه الجملة الفعليَّة بالطَّبع ، والأصل في جميع هذه المواقع للاسم ، فلمَّا وقعت الجملة الفعليَّة فيها كان ذلك وجهًا من مناظرته الاسم .

ومن ذلك أيضًا أن الظَّرف يقع ـ بعد حذف متعلَّقه ـ بعد أداة الشَّرط ، أو الفاء الواقعة في جوابه ، أو الاسم الموصول ، مباشرة ، وهذا وجه مناظرة بينه وبين الفعل في نظر ابن جنِّي .

ثامنًا : التَّنظير في الأحكام :

نظَّر ابن جنِّي كثيرًا في هذا الوجه ، وقد اجتمعت في مؤلَّفاته تنظيرات في أحكام النَّحو ، والصَّرف ، والقافية ، وهذا بيان كلٍّ على حدة :

■ التَّنظير في الأحكام النَّحويَّة :

ومن ذلك :

ـ التَّنظير في الإعراب وتوابعه :

وممَّا يدخل تحت هذا الوجه من تنظيراتٍ عند ابن جنِّي حديثه عن تناظر النَّصب والجرِّ في العلامة الدَّالة عليهما في بعض الأبواب كالتَّثنية ، وجمع المذكَّر السَّالم ، والمجموع بالألف والتَّاء الزَّائدتين ، والممنوع من الصَّرف .

ومنه أيضًا تنظيره بين النُّون وبين الألف والواو في وقوعها علامة رفع في بعض الأبواب ، فالنُّون علامة رفع الأمثلة الخمسة ، والألف علامة رفع المثنىَّ ، والواو علامة رفع الأسماء السِّتَّة ، وجمع المذكَّر السَّالم ؛ وهذه الأحرف ، ومعها الياء أيضًا ، متناظرة في كون حذفها علامة للجزم في بعض الأفعال ، فحذف النُّون علامة جزم الأمثلة الخمسة ، وحذف حروف العلَّة علامة جزم الأفعال الَّتي اعتلَّ آخرها بها .

ـ التَّنظير في أقسام الكلم وتفريعاتها :

فالفعل نظير الفعل في الفعليَّة ، والاسم نظير الاسم ، والحرف نظير الحرف ، وهذا وجه واضح مكشوف ، ولذلك لم يذكره إلا لمامًا ، وربَّما ذكر بعض تفريعات هذه الأقسام الثَّلاثة وجهًا للتَّنظير ، ومن ذلك أنَّه ذكر أنَّ الياء تناظر الواو في كونهما ضميرين دالَّين على معنًى ، فالياء ضمير وعلم تأنيث ، والواو ضمير وعلم تذكير ، ومثل هذا تنظيره بين النُّون والواو والياء والألف في مجيئها ضمائر .

ويدخل في هذا الوجه أيضًا ما ذكره من أنَّ النُّون والألف والواو متناظرات في انتقالهنَّ من الاسميَّة إلى الحرفيَّة في لغة (أكلوني البراغيث) .

ـ التَّنظير في العوامل والإعمال :

من ذلك مثلاً أنَّ اسم الفاعل يناظر المصدر في كون كلٍّ منهما يعمل عمل فعله ، ومنه أنَّ الشَّرط يناظر الابتداء في العامل ، فأداة الشَّرط تجزم الفعل ، ثمَّ يعتور الفعل المجزوم مع حرف الشَّرط على جزم الجواب ، كما أنَّ الابتداء يرفع المبتدأ ، ثمَّ يعتور الابتداء والمبتدأ على رفع الخبر ، ومن هذا الوجه أيضًا تناظر اسم الفاعل العامل والفعل في جواز تقديم معمولهما عليهما .

ـ التَّنظير في بعض اللَّواحق الدَّاخلة في أبواب النَّحو :

وتلك اللَّواحق إمَّا في صدر الكلمة أو عجزها ، والمسائل في هذا الوجه كثيرة ، منها : مناظرة اسم الفاعل للفعل في لحوقه نون الوقاية ، ونون التَّوكيد في بعض الشَّواهد ، ومنه مناظره المضارع الاسم في دخول لام الابتداء عليه بعد (إنَّ) ومنه أيضًا مناظرة خبر المبتدأ لجواب الشَّرط في دخول الفاء عليه .

▪ التَّنظير في الأحكام الصَّرفيَّة :

ومن ذلك :

ـ التَّنظير في الحذف : مثال ذلك أن الألف والنُّون الزَّائدتين تناظران تاء التَّأنيث في الحذف عند التَّكسير ، وعند النَّسب بالياء .

ـ التَّنظير في الزِّيادة : من ذلك أن التَّاء والنُّون متناظرتان في أحكام الزِّيادة بتفصيلاتها وكذلك الميم والهمزة في أوَّل الكلمة .

ـ التَّنظير في الاشتقاق : مثال ذلك أن المضارع والماضي واسم الفاعل والمصدر متناظرات في كونها جميعًا مشتقَّة من جذر لغويٍّ واحد .

ـ التَّنظير في النَّسب : ومنه أنَّ (فَعُوْلَة) بالواو ، نظيرة (فَعِيْلَة) بالياء ـ عند ابن جنِّي ـ في النَّسب على (فَعَلِيٌّ) .

ـ التَّنظير في التَّكسير : وهذا الوجه كثير الورود في تنظيرات ابن جنِّي بين الصِّيغ ، فـ(فِعَال) تناظر (فَعَال) ، مثلاً ، في تفصيلات التَّكسير قلَّةً وكثرة .

- **التَّنظير في النِّيابة والتَّعويض** : مثال ذلك أن الحركات وحروف المدِّ واللِّين متناظرات في نيابة بعضها عن بعض ، ومنه أنَّ المضارع والماضي واسم الفاعل والمصدر متناظرات في كون التَّعويض في أحدها بمنزلة التَّعويض في جميعها .

- **التَّنظير في القلب والإبدال** : ومن ذلك أنَّ الياء قلبت ألفًا في المضاعف الرُّباعيِّ اليائيِّ في نحو (حَاحَيْتُ) في حين لم تقلب في نظيره الواويِّ ، فلم يفعلوا ذلك في (قَوْقَيْتُ) مثلاً وهذا عند ابن جنِّي وجه تناظر بين الياء والألف .

- **التَّنظير في التَّصحيح والإعلال:** ومنه أنَّ الماضي والمضارع يُعَلُّ كلُّ واحدٍ منهما لإعلال صاحبه ويصحُّ بصحَّته ، وكذلك الحال بين الفعل والمصدر ، وبين الفعل واسم الفاعل .

▪ التَّنظير في أحكام القافية :

ومن ذلك مثلاً :

- أنَّ الواو والياء متناظرتان في اجتماعهما ردفين في القصيدة الواحدة ، في حين لا يكون مع الألف غيرها ، وهذه خصوصيَّة تناظر بينهما دون أختهما .

- وأنَّ الحركات الثَّلاث تناظر حروف المدِّ واللِّين في أنَّه يكره اختلاف الحركة المسمَّاة توجيهًا في القصيدة الواحدة ، كما أنَّه يمنع اختلاف الحرف المسمَّى ردفًا في القصيدة الواحدة .

- وأنَّ اسم الفاعل يناظر الفعل في أنَّه لا يجوز الجمع في شعر واحد بين اسمي فاعل متماثلين في اللَّفظ ، وإن اختلف صاحباهما ؛ لأنَّه إيطاء ، كما أنَّه لا يجوز الجمع بين فعلين متَّفقين في قافية واحدة ، وإن اختلف معناهما .

٨. أنَّ ابن جنِّي قد وظَّف التَّنظير في دراساته اللُّغويَّة والنَّحويَّة والصَّرفيَّة ، فكانت وظائف التَّنظير عنده تشمل الأمور الآتية :

▪ الاستدلال به على الحكم :

ويكثر ذلك في المسائل الصَّرفيَّة حين لا يدلُّ دليل على حكم في لفظ له نظير من السَّماع ، ومثاله المشهور حكم الواو في (عِزْوِيْت) أصل هي أم زائدة ؟ وليس

هناك دليل قاطع من اشتقاق أو غيره على هذا الحكم ، ولذلك استدلَّ النُّحاة ، ومنهم ابن جنِّي ، على أن الواو أصل ؛ لأنها تقابل حرفًا أصليًّا في نظيرين لهذه الكلمة في الوزن ، هما : (عِفْرِيْت) و (نِفْرِيْت) .

■ تعليل بعض الأحكام به :

وهذا في مسائل ابن جنِّي كثير جدًّا ، فقد علَّل بالتَّنظير أحكامًا متنوعة ، فمن الأحكام الصَّرفيَّة الَّتي علَّلها به ما يأتي :

- همز الواو في نحو (عَجُوْز) ، والياء في نحو (صَحِيْفَة) عند جمعها على (فَعَائِل) فالعلَّة في هذا الحكم عنده هو التَّنظير الَّذي عقده بين هذين الحرفين ، وبين الألف في نحو (رسَالَة) .

- قلب الواو والياء ألفين إذا تحرَّكتا وانفتح ما قبلهما ، فالعلَّة في هذا الحكم عنده هو ما بين هذين الحرفين وبين الحركات من أوجه التَّناظر ، الَّتي تجعل حركتها بمنزلة اجتماع المتشابهات ، ولذلك قلبتا إلى حرف تؤمن معه الحركة ؛ لسكونه الدَّائم ، وهو الألف .

- فتح الدَّال من (يَذَر) مع أنَّ حقَّها الكسر كزاي (يَزِن) ؛ لأنَّه ليس فيها حرف حلقيٌّ ، وقد علَّل ذلك بتنظيرها بـ (يَدَع) حلقيَّة العين في المعنى ، ولذلك كُسِرَت عينه حملاً على عين نظيره .

ومن أحكام القافية الَّتي علَّلها بالتَّنظير : تعليله وقوع الياء والواو ردفين مع أن الأصل في الرِّدف للألف بما بين هذين الحرفين وبينها من تناظر وتشابه .

■ تقوية بعض الشَّواهد المرويَّة عن العرب :

وهذا كثير الورود في تقوية القراءات الشَّاذَّة ، وكتابة المحتسب حافل بالتَّنظيرات الَّتي كان الهدف منها هذا الأمر ؛ ومن الأمثلة على ذلك تقويته القراءات الَّتي جاءت فيها الياء ساكنة في موضع النَّصب وهي حرف إعراب بأنَّ الياء نظيرة الألف في وجوه عديدة ، والألف ساكنة لا تحرَّك أبدًا ، فجاء ذلك في الياء المفتوحة مراعاة لهذا التَّناظر ، دالاً على قوَّة ذلك الشَّبه .

■ ترجيح بعض المذاهب به :

كان التَّنظير أحد أسباب التَّرجيح الَّتي اتكأ عليها ابن جنِّي في تقديم مذهب على مذهب ، ومن ذلك مثلاً أنَّه رجَّح مذهب سيبويه على مذهب المازنيِّ في ناصب (وميض) في قول العرب (تَبَسَّمْتُ وَمِيْضَ البَرْقِ) ، إذ ذهب سيبويه إلى أنَّه منصوب بفعل محذوف تقديره (أومضت) يدلُّ عليه المذكور ، ورأى المازنِّي أنَّه منصوب بـ (تبسَّمت) المذكور ، وقد اعتمد ابن جنِّي في ترجيحه هذا على ما بين الفعل والمصدر من التَّناظر ، وأنَّ مراعاة هذا التَّناظر ترجِّح كونهما من لفظ واحد .

■ تفسير بعض أقوال العلماء به :

فسَّر ابن جنِّي أقوال بعض العلماء بالتَّنظير ، وذهب إلى أنَّهم كانوا يعنون التَّنظير ، ويقصدونه في مذاهبهم تلك ، وإن لم يذكروه ، وينصُّوا عليه .

ومن ذلك أنَّه فسَّر بالتَّنظير منع الخليل بن أحمد أن يقال (ارْفَنْعَعَ) قياسًا على قول العجَّاج (اقْعَنْسَسَ) ، وقد وقف الخليل فيما حُكِيَ عنه عند هذا المنع ، ففسَّره ابن جنِّي بأنَّ النُّون في الفعلين ثالثة ساكنة زائدة ، وهي في هذه الزِّيادة محمولة على الواو في (فَدَوْكَس) ، والياء في (عَمَيْثَل) ، والألف في (رسَالة) ونحوها ؛ لمناظرتها إياهنَّ في أوجه مختلفة ، وإنَّما تكون النُّون مناظرة لحروف اللِّين إذا كانت غنَّاء ، وإنَّما تكون غنَّاء إذا جاءت ساكنة ، وبعدها حرف فمويٌّ لا حلقيٌّ ؛ لأنها مع تحقُّق الشَّرطين تخرج من الخيشوم فتحدث الغنَّة ، وحفاظًا على هذا التَّنظير منع الخليل (ارفَنعَعَ) ؛ لأنَّ بعد النُّون فيه حرف حلقيٌّ هو العين ، فالنُّون معه خارجة من الفم ، فليست غنَّاء ، وأجاز (اقعَنسَسَ) ؛ لأنَّ بعد النُّون فيه حرف فمويٌّ هو السِّين ، فالنُّون معه غنَّاء لخروجها من الخيشوم ؛ مع أنَّ الخليل لم ينصَّ فيما حكي عنه على هذا التَّفسير الَّذي ابتدعه ابن جنِّي ، وابتدأه .

٩. حَدَّدَ هذا البحث مراد ابن جنِّي ببعض المصطلحات الَّتي تعرَّض إليها في بعض مسائله ، وحدَّد مفهومها عنده ، واستخداماتها في مؤلَّفاته ، فخلص في هذا الشَّأن إلى ما يأتي :

▪ أنَّ ابن جنِّي يطلق مصطلح (**حروف المدِّ واللِّين**) ومصطلح (**حروف اللِّين**) ومصطلح (**حروف المدِّ**) على الألف والواو والياء سواء كانت حركة ما قبلها من جنسها أم لم تكن .

▪ أنَّه يسمِّي تاء التَّأنيث المربوطة تارة (**تاء التَّأنيث**) وتارة (**هاء التَّأنيث**) ، مما يشير إلى أنَّه يرتضي المذهبين الكوفيَّ والبصريَّ في هذه التَّسمية دون التزام بأحدهما .

▪ أنَّه يطلق مصطلح (**الظَّرف**) على ما يشمل ظرفي المكان والزَّمان ، والجارِّ والمجرور ، وهو ما يسمَّى (شبه الجملة) .

▪ أنَّه يسمِّي أهل الكوفة البغداديِّين ، وهو في ذلك تابع لشيخه الفارسيِّ الَّذي أكثر من هذه التَّسمية في مؤلَّفاته .

١٠. حَقَّقَ هذا البحث بعض آراء ابن جنِّي في بعض المسائل ، فقد جاء رأيه في بعضها إشارات متفرِّقة في مواضع كثيرة لا تكفي أفرادها في تحديد مذهبه ؛ لاسيما الآراء الَّتي تنطوي على شروط وتفصيلات ، وقد جمع الباحث هذه الجزئيَّات والإشارات فكوَّنت مجموعةً مذهبَه ، وأبانت عنه ؛ ومن هذا تحقيق مذهبه في إعمال اسم الفاعل المجرد من (أل) ، وإعمال اسم الفاعل الموصول بها .

كما حقَّق البحث مذاهب أخرى لغير ابن جنِّي من العلماء ، من ذلك تحقيق مذهب أبي الحسن الأخفش في النَّسب إلى (فَعُوْلَة) بأنَّه يذهب فيه مذهب سيبويه في حذف الواو وفتح العين فيقال (فَعَلِيٌّ) ، وقد استدلَّ الباحث على ذلك ببراهين قاطعة ، ليس لأيِّ منصف أقلُّ من أن يجعله المذهب الأقوى عنده إن لم يجعله مذهبه الوحيد ؛ وفي هذا تصحيح لما تواردت عليه معظم الدِّراسات النَّحويَّة قديمًا وحديثًا من كون مذهب الأخفش هو النَّسب إلى (فَعُولة) على لفظها ، فيقال (فَعُوليٌّ) ، وأنَّ المبرِّد تابع له في ذلك ، ولم أرَ من حقَّق هذه المسألة ودقَّقها بالطَّريقة الَّتي قدَّمها هذا البحث .

١١. عقَّبَ هذا البحث على بعض ما ورد في بعض المصادر والمراجع ، واستدرك بعض الاستدراكات الَّتي لا تغضُّ من قدر المستدرَك عليه وعلمه ، ولا تعني تقدُّم

المستدرك وفضله ، فكلُّ بشرٍ يؤخذ من كلامه ويردُّ إلا المعصوم (ﷺ) ، وتلك الاستدراكات ، والتَّعقيبات هي :

■ التَّعقيب على ابن جنِّي في قوله : إنَّ ما ذهب إليه من أن (حِيْرِيْ) في قول العرب (لا أكلمك حِيْرِي دهر) مخفَّفةٌ من (حِيْرِيٍّ) بالتَّشديد ، وبقيت الأولى من الياءين ساكنة بعد التَّخفيف - لم يذكره أحدٌ قبله لا أبو عليٍّ ولا غيره ، بأنَّ أبا عليٍّ قد ذكره ونصَّ عليه ، وأنَّ سيبويه من قبل ذكر في كتابه أنَّ التَّشديد لغة في هذا اللَّفظ مسموعة عن العرب[١] .

■ التَّعقيب على الشَّيخ محمد بن علي النَّجَّار ، ومن حقَّق الخصائص من بعده بأنَّ في (باب في عدم النَّظير) في الخصائص خللاً وزللاً لم يتنبَّهوا إليه ، وقد تنبَّهَتْ إلى بعضه إحدى الباحثات ، وافترضت لسبب حدوثه فرضيات مختلفة ، وقد نبَّه هذا البحث إلى بقيَّة ذلك الخلل ؛ وجزم بأنَّ الخلل في المخطوط المحقَّق ، وليس طباعيًّا كما افترضت تلك الباحثة ؛ وأنَّ السُّيوطيَّ قد اطَّلع على نسختين من الخصائص : إحداهما فيها الخلل نفسه ، والأخرى سليمة ؛ لأنَّه نقل النَّصَّ في أحد كتبه مختلاًّ ، وفي آخر سليمًا[٢].

■ التَّعقيب على محقِّقَي المنصف فيما ذهبا إليه من أن مراد ابن جنِّي بـ (أبي بكر) حين ذكره بالكنية هكذا فحسب في إحدى المسائل الصَّرفيَّة ، هو شيخه أبو بكر محمَّد بن الحسن بن مِقْسَم ، بأنَّ المعنيَّ بهذه الكنية عنده أبو بكر بن السَّرَّاج ، يدلُّ على ذلك تصريحه في غير المنصف باسم ابن السَّرَّاج في المسألة نفسها الَّتي ذكر فيها أبا بكر بكنيته فحسب في المنصف ، إضافة إلى وجود الآراء المنسوبة إلى أبي بكر هذا في أصول ابن السَّرَّاج[٣] .

---

(١) ينظر ص ٩٤ .

(٢) ينظر ص ٨٢ .

(٣) ينظر ص ١٤٥ .

▪ التَّعقيب على صاحب (اختيارات أبي حيَّان النَّحويَّة في البحر المحيط) فيما ذهب إليه من أنَّ ظاهر كلام ابن الشَّجري أنَّ (إذا) الفجائيَّة حرف ، بأنَّ ابن الشَّجري قد صرَّح في أماليه في مواضع كثيرة بأنَّها ظرف مكان ، وقد بيَّن البحث الشُّبهة الَّتي أُتِيَ الباحث من قبلها[١] .

ولاشكَّ أنَّ هؤلاء العلماء والمحقِّقين ما أُتوا من جهل ، ولا قلَّة عقل ، ولا فساد نيَّة ، ولا سوء طويَّة ، ولكنَّه عنصر الإنسانيَّة ، وطبع البشريَّة المرتبط بالنَّقص مهما قارب الكمال .

▪ التَّعقيب على د. محيي الدِّين رمضان فيما ذهب إليه في كتابه (في صوتيات العربيَّة) من كون السُّكون حركة ، وأنَّ الحركات أربع ، واستدلاله على ذلك بأنَّ ابن جنِّي قد ذكر أنَّ السُّكون يناظر الفتح من عدَّة أوجه ، واستشهاده على ما ذهب إليه بمقاطع من كلام ابن جنِّي منتزعة من سياقاتها ، وقد حاكمه هذا البحث بأقواله حتى أسقط قوله ، ونقض غزله ، وكشف عن تجاوزاته حدود الأمانة العلميَّة ، وأصول البحث العلميِّ ، وأظهر تناقضه من خلال كلامه ، وبرَّأ ابن جنِّي مما حاول إلصاقه به ، ونسبته إليه ؛ ليؤصِّل بذلك مذهبه هذا ويقوِّيه[٢] .

هذا ، وقد حرص الباحث على أن تكون هذه الخاتمة صورة صادقة لما بذله من جهد في هذا البحث ، ناطقة به ، وأن تعطيَ القاريءَ الكريم انطباعًا حقًّا عن أهمِّيَّة الموضوع ، وطرافته ، وجماله ، على أنِّي قد اكتفيت في التَّمثيل للنَّتائج السَّابقة ببعض الأمثلة لا جميعها، فمتن البحث وحواشيه حافلة ـ ولله الحمد ـ بأضعاف ما ذكر في هذه الخاتمة من أمثلة لجميع تلك النَّتائج .

وإذا كان منهج البحث العلميِّ يستلزم العناية بخاتمة البحث ورعايتها ، وألا تكون فهرسًا تذكر فيه خطَّة البحث ثانية ، كما يفعل بعض الباحثين ، فإنَّ من طريف ما أختم به خاتمتي هذه كلامًا لابن جنِّي عن الخواتيم جميل المعنى ، وعذب

---

(١) ينظر ص ٣٠٦ .

(٢) ينظر ص ٢٩٢ .

النَّغم ، تحدَّث فيه عن اهتمام العرب بالخواتيم في لغتهم ، ثم عناية الإسلام بها ورعايته لها ، وذكر في ذلك نظائر متعدِّدة .

فقد ذكر أنَّ العرب صاغت ألفاظًا للتَّوكيد لم تردِّدها بأعيانها ، فقالت (جَاءَنِي القَوْمُ أجْمَعُوْنَ أكْتَعُوْنَ أبْصَعُوْنَ) ، فخالفوا بين الحروف ، ثم قال " **لم يعيدوا (أجْمَعُوْنَ) البتة ، فيكرِّروها ، فيقولوا : أجمعون أجمعون أجمعون أجمعون ؛ فعدلوا عن إعادة الحروف إلى البعض تحاميًا ـ مع الإطالة ـ لتكرير الحروف كلِّها . فإن قيل : فلم اقتصروا على إعادة العين وحدها دون سائر حروف الكلمة ؟ قيل : لأنها أقوى في السَّجعة من الحرفين اللَّذين قبلها وذلك أنَّها لام ، فهي قافية ؛ لأنَّها آخر حروف الأصل ، فجيء بها ؛ لأنَّها مقطع الأصول ، والعمل في المبالغة والتَّكرير إنَّما هو على المقطع ، لا على المبدأ ، ولا الحشى .**

ألا ترى أنَّ العناية في الشِّعر إنَّما هي بالقوافي ؛ لأنَّها المقاطع ، وفي السَّجع كمثل ذلك ؛ نعم ، وآخر السَّجعة والقافية أشرف عندهم من أوَّلها ، والعناية بها أمسُّ ، والحشد عليها أوفى وأهمُّ ، وكذلك كلَّما تطرَّف الحرف في القافية ازدادوا عناية به ، ومحافظة على حكمه " ، وذلك لمَّا كانت القافية " **للشِّعر نظامًا ، وللبيت اختتامًا** " .

وقال في موضع آخر بعد أن ذكر هذه النَّظائر " **ومنه إجماع النَّاس في الدُّعاء على أن يقولوا (اختم بخير) ، ومنه قول الله (سبحانه) ﴿ خِتَامُهُ مِسْكٌ ﴾** [المطففين : ٢٦] **أي : طعم مقطعه في طيب رائحة المسك** " .

أسأل الله (تعالى) أن يجعل خير أعمالنا خواتمها ، وخير أيامنا يوم نلقاه ، وأن يرزقنا في هذه الدُّنيا حسن الختام ، وابيضاض الوجه في يوم التَّغابن والزِّحام ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله وسلم وبارك على خاتم الأنبياء وسيِّد المرسلين ، وعلى آله وصحبه أجمعين .

الفهارس

- فهرس المصادر والمراجع .
- فهرس الموضوعات .

فهرس المصادر والمراجع

- **القرآن الكريم**

(أ)

- **ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة** ، لعبد اللطيف بن أبي بكر الزبيدي (ت : ٨٠٢ هـ) ط : ١ ، تح : د. طارق الجنابي (بيروت : عالم الكتب ، ومكتبة النهضة العربية ، ١٤٠٧ هـ) .
- **أبحاث في علم التجويد** ، د. غانم قدوري الحمد ، ط: ١ (عمان : دار عمّار ، ١٤٢٢ هـ) .
- **ابن الطراوة النحوي** ، للدكتور : عياد بن عيد الثبيتي (مطبوعات نادي الطائف الأدبي) .
- **أبو العباس المبرد وأثره في علوم العربية** ، لمحمد عبدالخالق عضيمة (ت : ١٤٠٤ هـ) ، ط : ١ (الرياض : مكتبة الرشد ، ١٤٠٥ هـ) .
- **أبو علي الفارسي ، حياته ومكانته بين أئمة التفسير والعربية وآثاره في القراءات والنحو** ، للدكتور عبدالفتاح إسماعيل شلبي ، ط : ٣ (جدة : دار المطبوعات الحديثة ، ١٤٠٩ هـ) .
- **الإتقان في علوم القرآن** ، لجلال الدين السيوطي (ت : ٩١١ هـ) ، ط ٢ ، تح : فواز أحمد زمرلي (بيروت : دار الكتاب العربي ، ١٤٢١ هـ) .
- **الأحاجي النحوية** ، للزمخشري (ت : ٥٣٨) ، تح : مصطفى الحيدري (حماة : مكتبة الغزالي) .
- **اختلاف القراء في اللام والنون ، في كتاب : رسالتان في تجويد القرآن ، لأبي الحسن السعيدي (ت : ٤٠٠ هـ تقريبًا) ، ط: ١ ، تح : د . غانم قدوري الحمد (عمان : دار عمار ، ١٤٢١ هـ)**
- **اختيارات أبي حيان النحوية في البحر المحيط جمعًا ودراسة** ، للدكتور : بدر بن ناصر البدر (الرياض : مكتبة الرشد ، ١٤٢٠ هـ) .
- **أدب الكاتب** ، لأبي محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة (ت: ٢٧٦ هـ) ، ط : ٢ ، تح : محمد الدالي (بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٤١٧ هـ) .
- **ارتشاف الضرب من لسان العرب** ، لأبي حيان الأندلسي (ت : ٧٤٥ هـ) ، ط ١ ، تحقيق وشرح ودراسة : د. رجب عثمان محمد ، مراجعة : د. رمضان عبد التواب (القاهرة : مكتبة الخانجي ، ١٤١٨ هـ) .
- **الإرشاد إلى علم الإعراب** ، لمحمد بن أحمد الكيشي (ت : ٦٩٥ هـ) ، ط : ١ ، تحقيق ودراسة : د. عبدالله بن علي البركاتي ، ود. محسن بن سالم العمري (مكة المكرمة : مركز إحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى ، ١٤١٠ هـ) .
- **الإرشاد الشافي على متن الكافي في علمي العروض والقوافي** : مطبعة البابي الحلبي ، ١٣٧٧ هـ) .
- **الأزهية في علم الحروف** ، لعلي بن محمد الهروي (ت: ٤١٥ هـ) ، تح : عبدالمعين الملوحي (دمشق : مطبوعات مجمع اللغة العربية ، ١٣٩١ هـ) .
- **أساس البلاغة** ، للزمخشري (ت : ٥٣٨ هـ) ، ط ١ ، تح : محمد باسل عيون السود (بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٤١٩ هـ) .

– **أساليب العطف في القرآن الكريم** ، للدكتور : مصطفى حميدة ، ط١ (بيروت : مكتبة لبنان ناشرون ، ١٩٩٩م)

– **الاستدراك على سيبويه في كتاب الأبنية والزيادة على ما أورده فيه مهذبا** ، لمحمد بن الحسن الزبيدي (ت: ٣٧٩ هـ) ، ط ١ ، حققه واعتنى به وعلق عليه : د . حنا جميل حداد (الرياض : دار العلوم ، ١٤٠٧ هـ) .

– **أسرار العربية** ، لأبي البركات الأنباري (ت : ٥٧٧ هـ) ط : ١ ، تح : د. فخر صالح قدارة (بيروت : دار الجيل ، ١٤١٥ هـ) .

– **الأشباه والنظائر في النحو** ، لجلال الدين السيوطي (ت : ٩١١ هـ) ، ج (١) : تح : عبد الإله نبهان ، ج (٢) : تح : غازي ظليمات (دمشق : مطبوعات مجمع اللغة العربية) .

– **الإصباح في شرح الاقتراح** ، للدكتور : محمود فجال ، ط : ١ (دمشق : دار القلم ، ١٤٠٩ هـ) .

– **إصلاح المنطق** ، لابن السكيت (ت : ٢٤٤ هـ) ط : ٤ ، شرح وتحقيق : أحمد محمد شاكر ، وعبدالسلام محمد هارون (القاهرة : دار المعارف) .

– **الأصول في النحو** ، لأبي بكر ابن السَّراج (ت : ٣١٦ هـ) ، ط: ٤ ، تح : د. عبدالحسين الفتلي (بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٤٢٠ هـ) .

– **أصول النحو العربي** ، للدكتور : محمود أحمد نحلة ، ط : ١ (بيروت : دار العلوم العربية : ١٤٠٧ هـ) .

– **أضواء على آثار ابن جني في اللغة العربية : الآثار المخطوطة والمفقودة** ، للدكتور : غنيم بن غانم الينبعاوي ، ط ١ (مكة المكرمة : معهد البحوث العلمية بجامعة أم القرى ، ١٤٢٠ هـ) .

– **إعراب الجمل وأشباه الجمل** ، للدكتور : فخر الدين قباوة ، ط : ٥ (حلب : دار القلم العربي ، ١٤٠٩ هـ) .

– **إعراب الحديث النبوي** ، لأبي البقاء العكبري (ت : ٦١٦ هـ) ، تحقيق : عبدالإله نبهان (دمشق : مطبعة زيد بن ثابت ، ١٣٩٧ هـ) .

– **الأعراب الرواة ، صفحات في فلسفة اللغة وتاريخها** ، للدكتور : عبدالحميد الشلقاني (القاهرة : دار المعارف)

– **إعراب القرآن** ، لأبي جعفر النحاس (ت : ٣٣٨ هـ) ، ط ٣ ، تح : د . زهير غازي زاهد (بيروت : عالم الكتب ، ١٤٠٩ هـ) .

– **أعلام الموقعين عن رب العالمين** ، لابن قيِّم الجوزية (ت : ٧٥١ هـ) ، ط ١ ، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه : بشير محمد عين (دمشق : مكتبة دار البيان ، ١٤٢١ هـ) .

– **الأغاني** ، لأبي الفرج الأصفهاني (ت : ٣٥٦ هـ) ، ط : ١ (بيروت : دار إحياء التراث العربي ، ١٤١٤ / ١٤١٥ هـ) .

– **الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو** ، لأبي البركات الأنباري (ت : ٥٧٧ هـ) ، قدم لهما وعني بتحقيقهما : سعيد الأفغاني (سوريا : مطبعة الجامعة السورية ، ١٣٧٧ هـ) .

- **الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح** ، لابن الطراوة (ت : ٥٢٨) ، ط : ١ ، تقديم وتحقيق : د . عياد بن عيد الثبيتي (مكة المكرمة : دار التراث ، ١٤١٤ هـ) .
- **الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب** ، للحسن بن أسد الفارقي (ت : ٤٨٧ هـ) ، ط : ٣ ، تح : سعيد الأفغاني (بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٤٠٠ هـ) .
- **الاقتراح في علم أصول النحو** ، لجلال الدين السيوطي (ت : ٩١١ هـ) ط : ١ ، تحقيق وتعليق : د. حمدي عبدالفتاح (القاهرة : المكتبة الأزهرية للتراث ، ١٤٢٠ هـ) .
- **الألفاظ المهموزة** ، لابن جني (ت : ٣٩٢ هـ) ، ط : ١ ، تح : مازن المبارك (دمشق : دار الفكر ، ١٤٠٩ هـ) .
- **الألفاظ والأساليب** ، صادر عن مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، أعد المادة وعلق عليها : محمد شوقي أمين ومصطفى حجازي (القاهرة : الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ، ١٩٧٧ م) .
- **الإمالة في القراءات واللهجات** ، للدكتور : عبدالفتاح شلبي ، ط : ٢ (مصر : مطبعة نهضة مصر ، ١٩٧١ م) .
- **أمالي ابن الحاجب** (ت : ٦٤٦ هـ) ، دراسة وتحقيق د . فخر صالح قدارة (عمان : دار عمار ، بيروت : دار الجيل ، ١٤٠٩ هـ) .
- **أمالي ابن الشجري** ، لابن الشجري هبة الله بن علي العلوي (ت : ٥٤٢ هـ) ، تح : د. محمود محمد الطناحي (القاهرة : مكتبة الخانجي) .
- **إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن** ، لأبي البقاء العكبري (ت : ٦١٦ هـ) ، تصحيح وتحقيق : إبراهيم عطوة عوض (مصر : دار الحديث) .
- **إنباه الرواة على أنباه النحاة** ، لعلي بن يوسف القفطي (ت : ٦٤٦ هـ) ط : ١ ، تح : محمد أبو الفضل إبراهيم (القاهرة : ١٤٠٦ هـ) .
- **الانتصار لسيبويه على المبرد** ، لأحمد بن محمد بن ولاد (ت : ٣٣٢ هـ) ط : ١ ، دراسة وتحقيق : د. زهير عبدالمحسن سلطان (بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٤١٦ هـ) .
- **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين** ، لأبي البركات الأنباري (ت : ٥٧٧ هـ) ، تح : محمد محي الدين عبدالحميد (بيروت : المكتبة العصرية ، ١٤٠٧ هـ) .
- **أنوار التنزيل وأسرار التأويل** ، لناصر الدين البيضاوي (ت : ٧٩١ هـ) ، ط : ١ (بنيروت : دار الكتب العلمية ، ١٤٠٨ هـ) .
- **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك** ، لجمال الدين بن هشام (ت : ٧٦١ هـ) ، تح : محمد محي الدين عبدالحميد (بيروت : المكتبة العصرية ، ١٤١٥ هـ) .
- **الإفصاح** ، لأبي علي الفارسي ت : ٣٧٧ هـ) ، ط : ٢ ، تحقيق ودراسة د. كاظم بحر المرجان (بيروت : عالم الكتب ، ١٤١٦ هـ) .
- **الإيضاح في علل النحو** ، لأبي القاسم الزجاجي (ت : ٣٣٧ هـ) ، ط : ٥ ، تح : د . مازن المبارك (بيروت : دار النفائس ، ١٤٠٦ هـ) .

- **الإيضاح في علوم البلاغة** ، للخطيب القزويني (ت : ٧٣٩ هـ) ، ط : ١ ، حققه وعلق عليه وفهرسه : د . عبدالحميد هنداوي (القاهرة : مؤسسة المختار ، ١٤١٩ هـ)

(ب)

- **البحر المحيط** ، لأبي حيان الأندلسي (ت : ٧٤٥ هـ) ط : ١ ، دراسة وتحقيق : عادل أحمد عبدالموجود وعلي محمد معوض (بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٤٢٢ هـ) .
- **بدائع الفوائد** ، لشيخ الإسلام بن قيم الجوزية (ت : ٧٥١ هـ) (بيروت : دار الشرق العربي) .
- **بديع القرآن** ، لابن أبي الإصبع المصري (ت : ٦٥٤ هـ) ، تقديم وتحقيق : حنفي محمد شرفا (مصر : نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع) .
- **البسيط في شرح جمل الزجاجي** ، لابن أبي الربيع (ت : ٦٨٨ هـ) ، ط : ١ ، تحقيق ودراسة : د. عياد بن عيد الثبيتي (بيروت : دار الغرب الإسلامي ١٤٠٧ هـ) .
- **بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز** ، للفيروز آبادي (ت : ٨١٧ هـ) ، الجزء الخامس ، تح : عبدالعليم الطحاوي (القاهرة : المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، ١٤١٢ هـ) .
- **البغدايات أو المسائل المشكلة** ، لأبي عي الفارسي (ت : ٣٧٧ هـ) ، دراسة وتحقيق : صلاح الدين عبدالله السنكاوي (بغداد : مكتبة العاني) .
- **بقية الخاطريات** ، لابن جني (ت : ٣٩٢ هـ) ، تح : د. محمد أحمد الدالي (دون معلومات) .
- **البيان في شرح اللمع لابن جني** ، للشريف عمر بن إبراهيم الكوفي (ت : ٥٣٩ هـ) ، ط : ١ ، دراسة وتحقيق : د. علاء الدين حموية (عمّان : دار عمار ، ١٤٢٣ هـ) .
- **البيان في غريب إعراب القرآن** ، لأبي البركات الأنباري (ت :٥٧٧ هـ) ، تح : طه عبدالحميد ومصطفى السقا (مصر : الهيئة المصرية العامة للكتب ، ١٤٠٠ هـ) .

(ت)

- **تاج العروس من جواهر القاموس** ، محمد مرتضى الزبيدي (ت : ١٢٠٥ هـ) ، دراسة وتحقيق : علي شيري (بيروت : دار الفكر ، ١٤١٤ هـ) .
- **تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم** ، للمفضل بن محمد التنوخي(ت : ٤٤٢ هـ) تح : د. عبدالفتاح محمد الحلو (الرياض ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، ١٤٠١ هـ) .
- **التأويل النحوي في القرآن الكريم** ، للدكتور : عبدالفتاح أحمد الحموز ، ط : ١ (الرياض : مكتبة الرشد ، ١٤٠٤ هـ) .
- **التبصرة والتذكرة** ، لعبدالله بن علي الصيمري (ت : القرن الرابع) ، ط ، : ١، تح : د . فتحي أحمد مصطفى عليّ الدين (مكة المكرمة ، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى ١٤٠٢ هـ) .
- **التبيان في إعراب القرآن** ، لأبي البقاء العكبري (ت : ٦١٦) ، (عمان : بيت الأفكار الدولية ، ١٤١٩ هـ)
- **التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين** ، لأبي البقاء العكبري (ت : ٦١٦ هـ) ، ط : ١ ، تحقيق ودراسة : د. عبدالرحمن بن سليمان العثيمين (الرياض : مكتبة العبيكان ، ١٤٢١هـ) .

- **التحديد في الإتقان والتجويد** ، لأبي عمرو الداني (ت : ٤٤٤ هـ) ، ط : ١ ، دراسة وتحقيق : د. غانم قدوري الحمد (عمّان : دار عمار ، ١٤٢١هـ) .
- **تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب** ، للأعلم الشنتمري (ت : ٤٧٦ هـ) ، ط : ٢ ، تح : د. زهير عبدالمحسن سلطان (بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٤١٥هـ) .
- **التخمير** ، لصدر الأفضل الخوارزمي (ت : ٦١٧ ، ط : ١ ، تحقيق د. عبدالرحمن بن سليمان العثيمين (الرياض : مكتبة العبيكان ، ١٤٢١هـ) .
- **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل** ، لأبي حيان الأندلسي (ت : ٧٤٥ هـ) ، الجزء ٤ ، ط : ١ ، تح : أ . د. حسن هنداوي (دمشق : دار القلم ، ١٤٢١هـ) .
- **التصريح بمضمون التوضيح** ، للشيخ خالد بن عبدالله الأزهري (ت : ٩٠٥ هـ) ، ط : ١ ، تح : د. عبدالفتاح بحيري إبراهيم (ج ١ : ١٤١٣ هـ ، وبقية الأجزاء : ١٤١٨ هـ) .
- **التصريف الملوكي** ، لابن جني (ت : ٣٩٢ هـ) ، ط : ١ ، تح : د . ديزيره سقال (بيروت : دار الفكر العربي ، ١٤١٩ هـ) .
- **التعريفات** ، لأبي الحسن علي بن محمد الجرجاني (ت : ٨١٦ هـ) ، ط : ١ ، وضع حواشية : محمد باسل عيون السود (بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٤٢١ هـ) .
- **التعليقة على كتاب سيبويه** ، لأبي علي الفارسي (ت : ٣٧٧ هـ) الجزء الأول ، ط : ١ ، تحقيق د . عوض بن أحمد القوزي (القاهرة : مطبعة الأمانة ، ١٤١٠ هـ) .
- **تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد** ، لمحمد بن أبي بكر الدماميني (ت : ٨٢٧ هـ) ، ط : ١ ، تح : د. محمد عبدالرحمن المفدى (بيروت : ١٤١٨ هـ) .
- **تفسير أرجوزة أبي نواس في تقريظ الفضل بن الربيع وزير الرشيد والأمين** ، لابن جني (ت : ٣٩٢ هـ) ، ط: ٢ ، تح : محمد بهجة الأثري . (دمشق : مجمع اللغة العربية) .
- **تفسير القرآن العظيم** ، لابن كثير الدمشقي (ت : ٧٧٤ هـ) (مصر : مطبعة مصطفى محمد ، ١٣٥٦ هـ)
- **تفسير المسائل المشكلة في أول المقتضب** ، للفارقي (ت : ٣٩١ هـ) تح د . سمير أحمد معلوف (القاهرة : معهد المخطوطات العربية في المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، ١٤١٤ هـ) .
- **التكملة** ، لأبي علي الفارسي (ت : ٣٧٧) ، ط : ٢ ، تحقيق ودراسة : د . كاظم بحر المرجان (بيروت : عالم الكتب ، ١٤١٩ هـ) .
- **التمام في تفسير أشعار هذيل مما أغفله أبو سعيد السكري** ، لابن جني (ت : ٣٩٢ هـ) ، ط : ١ ، تحقيق : أحمد ناجي القيسي ، وخديجة عبدالرزاق الحديثي ، وأحمد مطلوب (بغداد ، مطبعة العاني ، ١٣٨١ هـ) .
- **تمكين المد في (آتى) و (آمن) و (آدم) وشبهه** ، للإمام مكي بن أبي طالب (ت :٤٣٧هـ) ، ط:١،تح: د.أحمد حسن فرحات (الكويت : دار الأرقم ، ١٤٠٤هـ) .
- **التمهيد في علم التجويد** ، لشمس الدين ابن الجزري (ت : ٨٣٣ هـ) ، ط : ٤ ، تحقيق : غانم قدوري الحمد (بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٤١٨ هـ) .

- **التنبيه على شرح مشكلات الحماسة** ، لابن جني (ت : ٣٩٢ هـ) ، تح : يسرى قاسم القواسمي (رسالة ماجستير ، من كلية الآداب بجامعة القاهرة ، محفوظة برقم (٢٨٩٢) .
- **تنقيح الوسيط في علم التجويد** ، للدكتور : محمد خالد منصور ، ط : ٢ (عمان : دار المناهج ، ١٤٢١ هـ) .
- **تهذيب اللغة** ، لأبي منصور الأزهري (ت : ٣٧٠ هـ) ، ط : ١ ، تقديم : فاطمة محمد أصلان ، تعليق : عمر سلامي ، وعبدالكريم حامد (بيروت : دار إحياء التراث العربي ، ١٤٢١هـ) .
- **توجيه اللمع** ، لأحمد بن الحسين بن الخباز (ت : ٦٣٩ هـ) ، ط : ١ ، دراسة وتحقيق : أ . د . فايز زكي محمد دياب (القاهرة : دار السلام ، ١٤٢٣ هـ) .
- **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك** ، للمرادي (ت : ٧٤٩ هـ) ، ط : ١ ، شرح وتحقيق أ . د . عبدالرحمن علي سليمان (القاهرة : دار الفكر العربي ، ١٤٢٢ هـ) .
- **التوطئة** ، لأبي علي الشلوبين (ت : ٦٤٥ هـ) دراسة وتحقيق : د . يوسف أحمد المطوع .
- **التوهم عند النحاة** ، للدكتور : عبدالله أحمد جاد الكريم ، ط : ١ (القاهرة : مكتبة الآداب ، ١٤٢٢ هـ) .
- **التوهم في النحو العربي** ، لهدى بنت سليمان السراء (رسالة ماجستير من كلية التربية للبنات بالرياض).

(ج)

- **الجملة الشرطية عند النحاة العرب** ، لإبراهيم الشمسان ، الطبعة الأولى ، ١٤٠١ هـ .
- **الجمل في النحو** ، المنسوب إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت : ١٧٤ هـ) ، ط : ٥ ، تحقيق : د. فخر الدين قباوة ، ١٤١٦ هـ .
- **الجمل في النحو** ، لأبي القاسم الزجاجي (ت : ٣٤٠) ، ط : ٥ ، تح : د . علي توفيق الحمد (بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٤١٧ هـ) .
- **جمهرة اللغة** لأبي بكر بن دريد (ت : ٣٢١ هـ) ، ط : ١ ، حققه وقدم له : د. رمزي منير بلعلبكي (بيروت : دار العلم للملايين ، ١٩٨٧ م) .
- **الجنى الداني في حروف المعاني** ، صنعة : الحسن بن قاسم المرادي (ت : ٧٤٩ هـ) ، ط : ١ ، تحقيق : د. فخر الدين قباوة ، ومحمد نديم فضل (بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٤١٣ هـ) .
- **جهد المقلّ** ، لمحمد بن أبي بكر المرعشي (ت : ١١٥٠ هـ) ط : ١ ، دراسة وتحقيق : د . سالم قدوري الحمد ، (عمّان : دار عمّار ، ١٤٢٢ هـ)
- **الجواب السامي بمفاخره عن إعراب قوله ـ صلى الله عليه وسلم ـ : (أحق ما قال العبد ... إلى آخره)** ، لمحمد الخالص ابن عنقاء (ت : ١٠٥٣ هـ) ، دراسة وتحقيق : د . محمد بن حسن العمري (تحت الطبع) .

(ح)

- **حاشية ابن جماعة** (ت : ٨١٩ هـ) على شرح الجاربردي لشافية ابن الحاجب = مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط .

- **حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك** ، لمحمد بن مصطفى الخضري (ت: ١٢٨٧ هـ) ، ضبط وتشكيل : يوسف الشيخ محمد البقاعي (بيروت : دار الفكر ، ١٤١٥ هـ) .
- **حاشية الدسوقي على مغني اللبيب** ، للشيخ مصطفى بن محمد الدسوقي (ت : ١٢٣٠ هـ) ، ط : ١ ، ضبط وتصحيح : عبدالسلام محمد أمين (بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٤٢١ هـ) .
- **حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك** ، لمحمد علي الصبان (ت : ١٢٠٦ هـ) ، ط : ١ (بيروت : دار الفكر ، ١٤١٩ هـ) .
- **حاشية الشيخ محمد الأمير** (ت : ١٢٣٢ هـ) على مغني اللبيب ، (مصر : دار إحياء الكتب العربية).
- **الحجة للقراء السبعة** ، لأبي علي الفارسي (ت : ٣٧٧ هـ) ط : ١ ، حققه : بدرالدين قهوجي ، وأحمد يوسف الدقاق ، راجعه ودققه : عبدالعزيز رباح وزميله ، (بيروت : دار المأمون للتراث ، ج ١ ، ٢ : ١٤٠٤ هـ ، ج ٣ : ١٤٠٧ هـ ج ٤ : ١٤١١ هـ ، ج ٥ ، ٦ : ١٤١٣ هـ) .
- **الحديث النبوي في النحو العربي** ، للدكتور : محمود فجال ، ط:٢ (الرياض : أضواء السلف ، ١٤١٧ هـ).
- **الحركات والسكون في لغة الضاد : دلالتها أسرارها مواردها** ، أ . د . عبدالرحمن محمد إسماعيل ، بحث منشور في (محاظرات الموسم الثقافي لكلية اللغة العربية بجامعة أم القرى ١٤٢٠ هـ) ، ط ١ (مكة المكرمة : مطابع جامعة أم القرى ، ١٤٢٠ هـ) .
- **حروف المعاني وعلاقتها بالحكم الشرعي** ، د . دياب عبدالجواد عطا (القاهرة : دار المنار للنشر والتوزيع) .

(خ)

- **الخاطريات** ، لابن جني (ت : ٣٩٢ هـ) الجزء الأول ، ط : ١ ، تح : علي ذو القفار شاكر (بيروت : دار الغرب الإسلامي ، ١٤٠٨ هـ) ، الجزء الثاني ، تح : سعيد محمد عبدالله القرني (رسالة ماجستير في كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى ١٤١٧ هـ) .
- **خزانة الأدب وغاية الأرب** ، لابن حجة الحموي (ت : ٨٢٧ هـ) ، ط ١ ، دراسة وتحقيق د . كوكب دياب (بيروت : دار صادر ، ٢٠٠١ م) .
- **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب** ، لعبد القادر بن عمر البغدادي (ت : ١٠٩٣ هـ) ، ط : ١ ، تقديم : د . محمد نبيل طريفي (بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٤١٨ هـ) .
- **الخصائص** ، لابن جني (ت : ٣٩٢ هـ) ، ط : ٤ ، تح : محمد علي النجار (مصر : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٩ م) .

  ونسخة بتحقيق د. عبد الحميد هنداوي ، ط:١ (بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٤٢١ هـ) .

  وأخرى بتحقيق عبد الحكيم محمد (القاهرة : المكتبة التوفيقية)[1] .
- **خصائص التراكيب** ، للدكتور محمد محمد أبو موسى ط : ٤ (القاهرة : مكتبة وهبة ، ١٤١٦ هـ) .
- **الخلاف بين النحويين** ، للدكتور : السيد رزق الطويل ، ط : ١ (مكة المكرمة : المكتبة الفيصلية ، ١٤٠٥ هـ) .

---

(١) الطبعة المعتمدة في كامل البحث هي طبعة النجار ، ولم يرد ذكر الأخريين إلا في ص ٨٣ من البحث .

- **الخليل (معجم مصطلحات النحو العربي)** ، للدكتور : جورج متري ، و هاني جورج تابري ، ط : ١ (لبنان : مكتبة لبنان ، ١٤١٠ هـ) .

(د)

- **دراسات لأسلوب القرآن الكريم** ، لمحمد عبدالخالق عضيمة (ت : ١٤٠٤ هـ) ، (القاهرة : دار الحديث) .
- **دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء** ، للمختار أحمد ديره ، ط : ١ (بيروت : دار قتيبة ، ١٤١١ هـ) .
- **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون** ، للسمين الحلبي (ت : ٧٥٦ هـ) ، ط : ١ ، تحقيق : د. أحمد محمد الخراط (دمشق : دار القلم ، ١٤٠٦ هـ) .
- **دلالات التراكيب** : دراسة بلاغية ، أ . د . محمد محمد أبو موسى ، ط ٢ (القاهرة : مكتبة وهبة ، ١٤٠٨ هـ) .
- **دمية القصر وعصارة أهل العصر** ، لعلي بن الحسن الباخرزي (ت : ٤٦٧ هـ) ، تح : محمد ألتونجي . (دون معلومات) .
- **ديوان امرىء القيس** ، تح محمد أبو الفضل إبراهيم (مصر : دار المعرفة /، ١٩٥٨ م) .
- **ديوان طرفة بن العبد** ، تحقيق : دريَّة الخطيب ولطفي المصال (دمشق : ١٣٩٥ هـ) .
- **ديوان لبيد** ، تح : د. إحسان عباس (الكويت : ١٩٦٢ هـ) .

(ر)

- **الرسالة** ، للإمام الشافي (ت : ٢٠٤ هـ) تحقيق وشرح : أحمد محمد شاكر .
- **رسالة الملائكة** ، لأبي العلاء المعري (ت : ٤٤٩ هـ) عني بتحقيقه وشرحه وضبطه : محمد سليم الجندي (بيروت : دار صادر ١٤١٢ هـ) .
- **رصف المباني في شرح حروف المعاني** ، لأحمد بن عبد النور المالقي (ت : ٧٠٢ هـ) ، ط : ٢ ، تح : د . أحمد محمد الخراط (دمشق : دار القلم ، ١٤٠٥ هـ) .
- **الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه** ، للدكتور : مازن المبارك (بيروت : دار الكتب اللبناني ، ١٩٧٤ م) . .
- **رياض الصالحين** ، لأبي زكريا يحي بن شرف النووي (ت : ٦٧٦ هـ) ، ط : ١٠ ، تحقيق : عبدالعزيز رباح ، وأحمد يوسف الدقاق (دمشق : دار المأمون ، ١٤٠٩ هـ) .

(ز)

- **زاد المعاد في هدي خير العباد** ، لابن قيم الجوزية (ك : ٧٥١ هـ) ، (القاهرة ، دار الريان للتراث) .

(س)

- **سر صناعة الإعراب** ، لابن جني (ت : ٣٩٢ هـ) ط : ٢ ، تح : د . حسن هنداوي (دمشق : دار القلم ، ١٤١٣ هـ) .

(ش)

- **شذا العرف في فن الصرف** ، للأستاذ : أحمد الحملاوي (بيروت : دار القلم) .
- **شرح بن عقيل على ألفية ابن مالك** ، لابن عقيل العقيلي الهمداني ((ت : ٧٦٩ هـ) ، تح : محمد محي الدين عبد الحميد ، مراجعة وتنقيح د . محمد أسعد النادري (بيروت : المكتبة العصرية ، ١٤١٥ هـ) .

- **شرح أشعار الهذليين** ، صنعة : أبي سعيد السكري (ت : ٢٧٥٤ أو ٢٩٠ هـ) حققه : عبدالستار أحمد فراج ، وراجعه : محمود محمد شاكر (القاهرة : مكتبو دار العروبة) .
- **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك** ، لأبي الحسن علي بن محمد الأشموني (ت : ٩٠٠ هـ) ، ط : ١ تقديم : حسن حمد (بيروت : دار الكتب العلمية : ١٤١٩ هـ) .
- **شرح ألفية ابن مالك** ، لابن الناظم بدر الدين ابن محمد بن مالك (ت : ٦٨٦ هـ) ، تح : د . عبدالحميد السيد محمد عبدالحميد (بيروت : دار الجيل) .
- **شرح التسهيل** ، لجمال الدين محمد بن عبدالله بن مالك (ت : ٦٧٢ هـ) ، ط : ١ ، تح : د. عبدالرحمن السد ، و د. محمد بدوي المختون (هجر للطباعة والنشر ، ١٤١٠ هـ) .
- **شرح التصريف** ، لعمر بن ثابت الثمانيني (ت : ٤٤٢٣ هـ) ط : ١ ، تح : د. إبراهيم ابن سليمان البعيمي (الرياض : مكتبة الرشد ، ١٤١٩ هـ) .
- **شرح جمل الزجاجي** ، لأبي الحسن بن خروف (ت : ٦٠٩ هـ) ، تح ودراسة : د . سلوى محمد عمر عرب (مكة المكرمة : معهد البحوث العلمية ، ١٤١٩ هـ) .
- **شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير)** ، لابن عصفور الإشبيلي (ت : ٦٦٩ هـ) ، ط : ١ ، تح : د . صاحب أبو جناح (بيروت : عالم الكتب ، ١٤١٩ هـ) .
- **شرح الحدود النحوية** ، للفاكهي (ت : ٩٧٢ هـ) ، ط : (١) حققه وقدم له : د. محمد الطيب إبراهيم (بيروت : دار النفائس ، ١٤١٧ هـ) .
- **شرح شافية ابن الحاجب** ، لرضي الدين الاستراباذي (ت : ٦٨٦ هـ) ، تح : محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محي الدين عبدالحميد (بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٤٠٢ هـ) .
- **شرح شافية ابن الحاجب** ، للجاربردي (ت : ٧٤٦ هـ) = مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط .
- **شرح شافية ابن الحاجب لنقره كار** (ت : ٧٧٦) = مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط .
- **شرح شواهد الإيضاح** ، لعبدالله بن بَرِّي (ت : ٥٨٢ هـ) ، تحقيق : د. عيد مصطفى درويش ، مراجعة : د . محمد مهدي علام (القاهرة : مجمع اللغة العربية ، ١٤٠٥ هـ) .
- **شرح عيون كتاب سيبويه** ، لأبي نصر القيسي القرطبي (ت : ٤٠١ هـ) ، ط : ١ ، دراسة وتحقيق : د. عبد ربه عبد اللطيف عبد ربه (١٤٠٤ هـ) .
- **شرح قصيدة (بانت سعاد)** ، لابن هشام الأنصاري (ت ك ٧٦١ هـ) ، ط : ٣ (مصر : مكتبة ومطبعة البابي الحلبي ، ١٣٧٧ هـ) .
- **شرح قطر الندى وبل الصدى** ، لابن هشام الأنصاري (ت : ٧٦١ هـ) ، ط : ١ ، تح : محمد محي الدين عبدالحميد (بيروت : المكتبة العصرية ، ١٤١٧ هـ) .
- **شرح كافية ابن الحاجب** ، لرضي الدين الاستراباذي (ت : ٦٨٦ هـ) ، ط : ١ ، تقديم : د. إميل بديع يعقوب (بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٤١٩ هـ) .
- **شرح كافية ابن الحاجب** ، لبد الدين ابن جماعة (ت : ٧٣٣ هـ) ، تحقيق وتعليق : د. محمد محمد داود (القاهرة : دار المنار) .

- **شرح الكافية الشافية** ، لجمال الدين بن مالك (ت : ٦٧٢ هـ) ، ط : ١ تح : د. عبدالمنعم أحمد هريدي (مكة المكرمة : مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ، ١٤٠٢ هـ) .
- **شرح كتاب سيبويه** ، لأبي سعيد السيرافي (ت : ٣٦٨ هـ) ، الجزء الأول ، تح : د . رمضان عبدالتواب ، ود . محمود فهمي حجازي ، د . محمد هاشم عبدالكريم (مصر : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٦ م) .
- **شرح كتاب سيبويه** ، لأبي الفضل الصفّار (ت : بعد ٦٣٠ هـ) ، السفر الأول ، ط : ١ ، (المدينة النبوية : دار المآثر للنشر والتوزيع ، ١٤١٩ هـ) .
- **شرح اللمع في النحو** ، للقاسم بن محمد الواسطي الضرير (ت : القرن ٥ ، ٦) ، ط : ١ ، تحقيق : د . رجب محمد عثمان (القاهرة : مكتبة الخانجي ، ١٤٢٠ هـ) .
- **شرح المفصل** ، لابن يعيش الموصلي (ت : ٦٤٣ هـ ، ط : ١ ، تقديم : د. إميل بديع يعقوب (بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٤٢٢ هـ) .
- **شرح المكودي على الألفية في علمي الصرف والنحو** ، لعبدالرحمن بن علي المكودي (ت : ٨٠٧ هـ) ط ١ ، ضبط : إبراهيم شمس الدين (بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٤١٧ هـ) .
- **شرح الملوكي في التصريف** ، صنعة : ابن يعيش (ت : ٦٤٣ هـ) ، ط : ١ ، تحقيق : فخر الدين قباوة (حلب : المكتبة العربية ، ١٣٩٣ هـ) .
- **شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح** ، لجمال الدين ابن مالك (ت : ٦٧٢ هـ) ، ط : ٣ ، تح وتعليق : محمد فؤاد عبدالباقي (بيروت : عالم الكتب ، ١٤٠٣ هـ) .

(ص)

- **الصاحبي** ، لابن فارس (ت : ٣٩٥ هـ) تح : السيد أحمد صقر (القاهرة : دار إحياء الكتب العربية) .
- **الصحاح أو تاج اللغة وصحاح العربية** ، لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري (ت : ٣٩٨ هـ) ، ط : ١ (بيروت : دار إحياء التراث العربي ، ١٤١٩ هـ) .
- **الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية** ، لتقي الدين النيلي (ت : القرن ٧) ، ط : ١ ، تحقيق : أ . د : محسن بن سالم العميري (مكة المكرمة : مركز إحياء التراث الإسلامي ، ١٤٢٠هـ) .
- **صيغ المبالغة بين السماع والقياس** ، للدكتور : محمد حسين المحرصاوي ، بحث منشور في مجلة كلية اللغة العربية بالقاهرة ـ جامعة الأزهر ـ العدد : ٢٠ ، الجزء : ١ (القاهرة : شركة ناس للطباعة، ١٤٢٢ هـ).
- **ضرائر الشعر** ، لابن عصفور الإشبيلي (ت : ٦٦٩ هـ) ، ط : ١ ، تح : السيد إبراهيم محمد (دار الأندلس ، ١٩٨٠ م) .

(ط)

- **طبقات الشافعية الكبرى** ، لتاج الدين السبكي (ت : ٧٧١ هـ) ، تح : محمود محمد الطناحي ، وعبدالفتاح محمد الحلو (القاهرة : دار إحياء الكتب العربية) .
- **طبقات النحويين واللغويين** ، لمحمد بن الحسن الزبيدي (ت : ٣٧٩ هـ) ، ط ٢ ، تح : محمد أبو الفضل إبراهيم (القاهرة : دار المعارف) .

(ظ)

– **ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقاتها في القرآن الكريم** ، للدكتور : أحمد سليمان ياقوت ، ط : ١ ، (الرياض : عمادة شؤون المكتبات بجامعة الرياض ، ١٤٠١ هـ) .

– **ظاهرة التآخي في العربية** ، د . فاطمة عبدالرحمن رمضان حسن ، ط : ١ (مكة المكرمة : معهد البحوث العلمية بجامعة أم القرى ، ١٤٢٠ هـ) .

– **ظاهرة التعويض في العربية وما حمل عليها من المسائل** ، د . عبدالفتاح أحمد الحموز ، ط:١ (عمّان ؛ دار عمار ، ١٤٠٧ هـ) .

– **ظاهرة الشذوذ في النحو العربي** ، وفتحي عبدالفتاح الدجني ، ط : ١ (الكويت : وكالة المطبوعات ، ١٩٧٤ م)

– **ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية بين علماء اللغة القدامى والمحدثين** ، للدكتور : عبدالفتاح حسن علي البجة ، ط : ١ (الأردن : دار الفكر للطباعةوالنشر والتوزيع ، ١٤١٩ هـ) .

(ع)

– **عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك** ، للشيخ محمد محي الدين عبدالحميد (ت : ١٣٩٣ هـ) = أوضح المسالك .

– **العروض** ، لابن جني (ت : ٣٩٢ هـ) ، تح : د . فوزي عيسى (مصر : دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٦ م) .

– **العقد الوسيم في أحكام الجار والمجرور والظرف وما لكل منهما من التقسيم** ، للأخفش اليمني (ت : ١١٤٢ هـ) ط : ١ ، تحقيق ودراسة أ . د . رياض بن حسن الخوام (بيروت : المكتبة العصرية ، ١٤٢٢ هـ) .

– **عقود اللمع في النحو** ، لابن جني (ت : ٣٩٢ هـ) ، تح : د . حسن شاذلي فرهود ، بحث منشور في مجلة كلية الآداب بجامعة الرياض ، المجلد (٥) ، ١٩٧٧ / ١٩٧٨ م .

– **عقود الهمز** ، لابن جني (ت : ٣٩٢١ هـ) ، تح : مازن المبارك (بيروت : دار الفكر المعاصر ، ١٤٠٩ هـ)

– **علل التثنية** ، لابن جني (ت : ٣٩٢ هـ) ، تح : د . صبحي التميمي ، مراجعة ، د . رمضان عبدالتواب (مصر مكتبة الثاقافة الدينية ، ١٤١٣ هـ) .

– **علل النحو** ، لأبي الحسن محمد بن عبدالله الورّاق (ت : ٣٢٥ هـ) ، ط : ١ ، تحقيق ودراسة : (د . محمود جاسم الدرويش (الرياض : مكتبة الرشد ، ١٤٢٠ هـ) .

– **عنقود الزواهر في الصرف** ، لعلي بن محمد القوشجي (ت : ٨٧٩ هـ) ، ط : ١ ، دراسة وتحقيق : أ . د . أحمد عفيفي (القاهرة : دارالكتب المصرية ، ١٤٢١ هـ) .

– **العين** ، للخليل بن أحمد الفراهيدي (ت : ١٧٥ هـ) ، تح : د . مهدي المخزومب ، ود . ابراهيم السامرائي (دار وكتمبة الهلال) .

(غ)

- **غاية الاختصار في قراءات العشرة أئمة الأمصار** ، لأبي العطار (ت : ٥٦٩ هـ) ، ط : ١ ، دراسة وتحقيق : د. أشرف محمد فؤاد طلعت (جدة : الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم ١٤١٤ هـ) .
- **غاية المريد في علم التجويد** ، لعطية نصر قابل ، ط : ٤ (الرياض : مكتبة الحرمين ١٩٩٣ م) .
- **غرر الدرر الوسيطية بشرح المنظومة العمريطية** ، لمحمد ابن عنقاء الحسيني (ت : ١٠٥٣ هـ) ، دراسة وتحقيق : د . محمد بن حسن العمري (رسالة دكتوراه من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية عام ١٤١٤ هـ) .
- **غريب الحديث** ،لأبي القاسم بن سلام الهروي (ت : ٢٢٤ هـ) الجزء الخامس ، تح ، د. حسين بن محمد محمد شرف ، ومراجعة : مصطفى حجازي (القاهرة : مجمع اللغة العربية ، ١٤١٥ هـ) .

(ف)

- **الفائق في غريب الحديث** ، لجار الله الزمخشري (ت : ٥٨٣ هـ) ، ط : ١ ، وضع حواشيه : إبراهيم شمس الدين (بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٤١٧ هـ) .
- **فتح الباري بشرح صحيح الإمام أبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري** ، لابن حجر العسقلاني (ت : ٨٥٢ هـ) ، تصحيح وتحقيق وإشراف : سماحة الشيخ عبدالعزيز بن عبدالله بن باز (بيروت : دار المعرفة)
- **الفتح الوهبي على مشكلات المتنبي** ، لابن جني (ت : ٣٩٢ هـ ، تح د . محسن غياض (بغداد : وزارة الإعلام العرقية ، ١٩٧٣ م) .
- **الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية** ، لسليمان بن عمر العجيلي الشهير بالجمل (ت : ١٢٠٤ هـ) ، (مصر : مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه) .
- **الفسر أو شرح ديوان أبي الطيب المتنبي** ، لابن جني (ت : ٣٩٢ هـ) الأجزاء الأربعة الأولى ، ط : ١ ، تح : د . صفاء خلوصي (بغداد : دار الشؤون الثقافية العامة ، ج ١ : ١٩٦٨ م) ، ج ٢ : ١٩٧٧ م ، ج ٣ : ٢٠٠١ م ، ج ٤ : ٢٠٠٢ م) .
- **الفصول الخمسون** ، لأبي الحسين يحي بن عبدالمعطي (ت : ٦٢٨ هـ) ، تحقيق ودراسة : د. محمود محمد الطناحي (مصر : مكتبة الإيمان) .
- **الفصول في العربية** ، صنفه : أبو محمد سعيد بن الدهان (ت : ٥٦٩ هـ) ، ط ١ ، حققه : د . فائز فارس (بيروت : مؤسسة الرسالة ، والأردن : دار الأمل ، ١٤٠٩ هـ) .
- **الفصول المفيدة في الواو المزيدة** ، لصلاح الدين خليل بن كيكلدي العلائي (ت : ٧٦١ هـ) ، ط : ١ ، تح : د . حسن موسى الشاعر (الأردن : دار البشير ، ١٤١٠ هـ) .
- **فهارس الأصول في النحو** ، للدكتور : يحي بشير مصري ، ط : ١ (بريدة:دار البخاري ، ١٤٠٧ هـ).
- **فهارس كتاب سيبويه ودراسة له** ، لمحمد عبدالخالق عضيمة (ت : ١٤٠٤ هـ) ، ط : ١ (القاهرة : مطبعة السعادة ، ١٣٩٥ هـ) .
- **فهارس مسائل النحو والصرف في كتاب معاني القرآن للفراء** ، صنعة : د. محمد عبدالخالق عضيمة (ت : ١٤٠٤ هـ) ، بحث بمجلة كلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، العددان : ١٣ ، ١٤ (١٤٠٣ هـ) .

- **الفهارس المفصلة للأشباه والنظائر في النحو** ، د . عبدالإله أحمد نبهان ، ط : ١ (القاهرة : معهد المخطوطات العربية ، ١٤١٩ هـ) .
- **الفهارس المفصلة لخصائص ابن جني** ، صنعه د. عبدالفتاح السيد سليم ، ط : ١ (القاهرة : معهد المخطوطات العربية (المنظمة العربية للتربية والثقافية والعلوم) ، ١٩٩٧ م) .
- **في أصول اللغة** ، صادر عن مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، أخرجه وضبطه وعلق عليه : محمد شوقي أمين ومصطفى حجازي ، ط : ١ (القاهرة : الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ، ١٣٩٥ هـ) .
- **في أصول النحو** ، لسعيد بن محمد الأفغاني (ت : ١٤١٧ هـ) ، (دمشق ، بيروت : المكتب الإسلامي ، ١٤٠٧ هـ) .
- **الفيصل في ألوان الجموع** ، لعباس أبو السعود (القاهرة : دار المعارف) .
- **في صوتيات العربية** ، د / محي الدين رمضان ، (عمّان : مكتبة الرسالة الحديثة) .
- **فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح** ، لمحمد بن الطيب الفاسي (ت : ١١٧٠ هـ) ، ط : ١ ، تحقيق وشرح : أ . د لمحمود يوسف فجال (دبي : دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث ، ١٤٢١ هـ) .

(ق)

- **القاموس المحيط** ، للفيروزآبادي (ت : ٨١٧ هـ) ، ط ١ ، إعداد وتقديم : محمد عبدالرحمن المرعشلي (بيروت : دار إحياء التراث العربي ، ومؤسسة التاريخ العربي ، ١٤١٧ هـ) .
- **قصة الكتابة العربية** ، لإبراهيم جمعة ، ط : ٤ (القاهرة : دارالمعارف) .
- **قضية الشبه في النحو العربي** ، د. فؤاد أحمد السيد الحطاب ، ط:١ (القاهرة :دار الطباعة المحمدية ، ١٤٠٨هـ)
- **القول الشاف في تتميم ما فات محقق الارتشاف** ، للدكتور : محمد حسين عبدالعزيز المحرصاوي ، بحث بمجلة كلية اللغة العربية بالقاهرة ، العدد : ١٧ (١٤١٩ هـ) .
- **قول على قول في التوهم في النحو العربي** ، للدكتور : محمد أحمد رشوان ، بحث منشور في مجلة جامعة الإمام محمد سعود الإسلامية ، العدد (١٤) ، ١٤١٦ هـ .
- **القياس في اللغة العربية** ، لمحمد الخضر حسين (ت : ١٣٧٧ هـ) ، (القاهرة : المطبعة السلفية ومكبتها ، ١٣٥٣ هـ) .
- **القياس في النحو مع تحقيق باب الشاذ من مسائل العسكريات** للفارسي ، للدكتورة : منى إلياس ، ط : ١ (دمشق : دار الفكر ، ١٤٠٥ هـ) .

(ك)

- **الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح** ، لابن أبي الربيع (ت : ٦٨٨ هـ) ، ط : ١ ، تحقيق ودراسة : د . فيصل الحفيان (الرياض : مكتبة الرشد ، ١٤٢٢ هـ) .
- **الكامل** ، لأبي العباس المبرد (ت : ٢٨٥ هـ) ، ط : ٣ ، تحقيق د. محمد أحمد الدالي (بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٤١٨ هـ) .

- **الكتاب** ، لسيبويه (ت : ١٨٠ هـ) ، ط : ١ ، تحقيق وشرح : عبدالسلام محمد هارون (بيروت : دار الجيل)
- **كتابة البحث العلمي ومصادر الدارسات العربية والتاريخية** ، للأستاذ الدكتور : عيد الوهاب إبراهيم أبو سليمان ، ط : ١ ، (جدة : دار الشروق ، ١٤١٥ / ١٤١٦ هـ) .
- **كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب** لأبي علي الفارسي (ت : ٣٧٧ هـ) ، ط : ١ ، تحقيق وشرح : د .محمود محمد الطناحي (القاهرة : مكتبة الخانجي ، ١٤٠٨ هـ) .
- **الكشاف** ، للزمخشري (ت : ٥٣٨ هـ) ، ط : ١ تح : محمد عبدالسلام شاهين (بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٤١٥ هـ) .
- **كشف المشكل في النحو** ، لعلي بن سليمان الحيدرة اليمني (ت : ٥٩٩ هـ) ، طلا : ١ ، تح : د . هادي عطية مطر (بغداد : مكتبة الإرشاد ، ١٤٠٤ هـ) .
- **الكليات** ، لأبي البقاء الكوفي (ت : ١٠٩٤ هـ) ، ط : ٢ ، أعده للطبع : د . عدنان درويش ومحمد المصري (بيروت : موؤسسة الرسالة ، ١٤١٩ هـ) .
- **الكناش في فني النحو والصرف** ، لعماد الدين إسماعيل بن الأفضل الأيوبي الشهير بـ (صاحب حماة) (ت : ٧٣٢) ، ط : ١ ، دراسة وتحقيق : د . رياض بن حسن الخوام (بيروت : المكتبة العصرية ، ١٤٢٠ هـ) .
- **الكوكب الدري فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية** ، لجمال الدين الإسنوي (ت: ٧٧٢ هـ) ، ط ١ تح : د . محمد حسن عوّاد (عمّان : دار عمار للنشر والتوزيع ، ١٤٠٥ هـ).

(ل)

- **اللباب في علل البناء والإعراب** ، لأبي البقاء العكبري (ت : ٦١٦ هـ) ، ط : ١ ، تح : غازي مختار طليمات (بيروت : دار الفكر ، ١٤٢٢ هـ) .
- **لسان العرب** ، لأبي الفضل محمد بن مكرم بن منظور (ت : ٧١١ هـ) ، ط : ١ (بيروت : دار صادر ، ١٩٩٧ م) .
- **لطائف الإشارات لفنون القراءات** ، لأحمد بن محمد القسطلاني (ت : ٩٢٣ هـ) ، تحقيق د . عبدالصبور شاهين ، والشيخ عامر السيد عثمان (القاهرة : المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، ١٣٩٢ هـ) .
- **لمع الأدلة** ، لأبي البركات الأنباري (ت : ٥٧٧ هـ) = الإغراب في جدل الإعراب.
- **اللمع في العربية** ، لابن جني (ت : ٣٩٢ هـ) ، ط : ٢ ، تح حامد المؤمن (بيروت : عالم الكتب ، ١٤٠٥ هـ) .
- **اللهجات في الكتاب لسيبويه أصواتاً وبنية** ، لصالحة راشد آل غنيم ، ط ١ (مكة المكرنة : مركز البحث الفعلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى ، ١٤٠٥ هـ) .
- **ليس في كلام العرب** ، للحسين بن أحمد بن خالويه (ت : ٣٧٠ هـ) ، ط : ٢ ، تح : أحمد عبد الغفور عطار (مكة المكرمة : مؤسسة عبدالحفيظ البساط ، ١٣٩٩ هـ) .

(م)

- **ما يحتمل الشعر من الضرورة** ، لأبي سعيد السيرافي (ت : ٣٦٨) ، ط : ٢ : تح : د. عوض بن محمد القوزي (مصر : مطابع دار المعارف ، ١٤١١ هـ) .
- **ماينصرف وما لاينصرف** ، لأبي إسحاق الزجاج (ت : ٣١١ هـ) ، ط : ٣ ، تح : د . هدى محمود قراعة (القاهرة : مكتبة الخانجي ، ١٤٢٠ هـ) .
- **المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة** ، لابن جني (٣٩٢ هـ) ، ط : ١ ،تح : د. حسن هنداوي (دمشق : دار القلم ،١٤٠٧ هـ) .
- **المتبع في شرح اللمع** ، لأبي البقاء العكبري (ت : ٦١٦ هـ) ، ط : ١ دراسة وتحقيق : د . عبدالحميد محمد الزوي (بنغازي : جامعة قاريونس ، ١٩٩٤ م) .
- **مجالس ثعلب** ، لأبي العباس أحمد بن يحي ثعلب (ت : ٢٩١ هـ) ، ط : ٥ ، شرح وتحقيق : عبدالسلام محمد هارون (القاهرة : دار المعارف) .
- **مجالس العلماء** ، لأبي القاسم الزجاجي (ت : ٣٣٧ هـ) ، ط : ٢ ، تح : عبدالسلام محمد هارون (القاهرة : مكتبة الخانجي ، ١٤٠٣ هـ) .
- **مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط** (**مجموعة شروح وحواشي**) ، ط : ٣ (بيروت : عالم الكتب ، ١٤٠٤ هـ) .
- **مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية** (ت : ٧٢٨) ، جمع وترتيب : عبدالرحمن ابن محمد ابن قاسم (الرباط مكتبة الفاروق) .
- **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها** ، لابن جني (ت : ٣٩٢ هـ) ، تح : علي النجدي ناصف ، ود . عبدالحليم النجار ، ود . عبدالفتاح إسماعيل شلبي .(مصر : المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بوزارة الأوقاف، ١٤٢٠ هـ) .
- **المحرر في تفسير الكتاب العزيز** ، لابن عطية الأندلسي (ت : ٥٤١ هـ) ط : ١ (بيروت : دار ابن حزم ، ١٤٢٣ هـ) .
- **المحلىّ** ، لعلي بن أحمد حزم (ت : ٤٥٦ هـ) ، (بيروت : دار الفكبر) .
- **المحيط في اللغة** ، للصاحب بن عياد (ت : ٣٨٥ هـ) ، ط : ١ ، تحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين (يروت : عالم الكتب ، ١٤١٤ هـ) .
- **محيط المحيط** ، لبطرس البستاني (ت : ١٣٠٠ هـ) ، بيروت : مكتبة لبنان ، ١٩٨٧ م) .
- **مختصر القوافي** ، لابن جني (ت : ٣٩٢ هـ) ، ط : ٢ ، تح : د . حسن شاذلي فرهود (الرياض : دار المعارف السعودية ، ١٣٩٧ هـ) .
- **المخصص** ، لابن سيده علي بن إسماعيل الأندلسي (ت : ٤٥٨ هـ) ، ط : ١ ، تقديم : د . خليل إبراهيم جفال (بيروت : دار إحياء التراث العربي ، ١٤١٧ هـ) .
- **المذكر والمؤنث** ، لابن جني (ت : ٣٩٢ هـ) ، ط : ١ ، تح : د. طارق نجم عبدالله (جدة : دار البيان العربي ، ١٤٠٥ هـ) .

- **المزهر في علوم اللغة وأنواعها** ،لجلال الدين السيوطي (: ٩١١ هـ) ، شرح وتعليق : محمد جاد المولى ، ومحمد أبو الفضل إبراهيم ، على محمد البجاوي (بيروت : المكتبة العصرية ،١٤١٢ هـ)
- **المسائل البصريات** ، لأبي علي الفارسي (ت : ٣٧٧ هـ) ، ط : ١ ، تحقيق ودارسة : د. محمد الشاطر أحمد (القاهرة : مطبعة المدني ، ١٤٠٥ هـ) .
- **المسائل الحلبيات** ، لأبي علي الفارسي (ت : ٣٧٧ هـ) ، ط : ١ ، تح : د.حسن هنداوي (دمشق : دار القلم ، ١٤٠٧ هـ) .
- **مسائل خلافية في النحو** ، لأبي البقاء العكبري (ت : ٦١٦ هـ) ، ط : ١ ، تحقيق : محمد خير الحلواني (بيروت : دار الشرق العربي ، ١٤١٢ هـ) .
- **المسائل السفرية في النحو** ، لابن هشام الأنصاري (ت : ٧٦١ هـ) ، ط : ١ (بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٤٠٣ هـ) .
- **المسائل العسكرية** ، لأبي علي الفارسي (ت : ٣٧٧ هـ) ط : ١ ، تحقيق ودراسة : د . محمد الشاطر أحمد (القاهرة : مطبعة المدني ، ١٤٠٣ هـ) .
- **المسائل العضديات** ، لأبي علي الفارسي (ت : ٣٧٧ هـ) ، ط : ١ تح : د. علي جابر المنصوري (بيروت : عالم الكتب ، ١٤٠٦ هـ) . .
- **المسائل الملقبات في علم النحو** ، لمحمد بن طولون الدمشقي (ت : ٩٥٣ هـ) ، حققه وعلق عليه : د . عبدالفتاح سليم (القاهرة : مكتبة الآداب ، ١٤٢٢ هـ) .
- **المسائل المنثورة** ، لأبي علي الفارسي (ت : ٣٧٧ هـ) ، تح : مصطفى الحدري (دمشق : مجمع اللغة العربية).
- **المساعد على تسهيل الفوائد** ، لبهاء الدين ابن عقيل (ت : ٧٦٥٩ هـ) ، ط ٢ ظ، تحقيق وتعليق : د . محمد كامل بركات (مكة المكرمة : معهد البحوث العلمية بجامعة أم القرى ، ١٤٢٢ هـ) .
- **مشكلات العربية وطرق تدريسها بين القدماء والمحدثين** ، د . علي إبراهيم محمد ، (رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية بجامعة الأزهر ، ١٤١٦ هـ / ١٩٩٦ م) .
- **مصطلحات علم أصول النحو : دراسة وكشاف معجمي** ، للدكتور : أشرف ماهر النواجي (القاهرة : دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ، ٢٠٠٠ م) .
- **المصطلح النحوي: نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري** ، لعوض القوزي ، ط : ١ (الرياض عمادة شؤون المكتبات بجامعة الرياض ، ١٤٠١ هـ) .
- **معاني القرآن** ، لأبي زكريا يحي بن زياد الفراء (ت : ٢٠٧ هـ) ، تح : أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار (دار السرور) .
- **معاني القرآن** ، لأبي الحسن الأخفش (ت : ٢١٥ هـ) ، دراسة وتحقيق : د . عبدالأمير محمد أمين الورد (بيروت : عالم الكتب) .
- **معاني القرآن وإعرابه** ، لأبي إسحاق الزجاج (ت : ٣١١ هـ) ، ط (١) ، تحقيق : عبدالجليل شلبي ، (بيروت : عالم الكتب ، ١٤٠٨ هـ) .

- **معاني النحو** ، د . فاضل صالح السامرائي (بغداد : جامعة بغداد (بيت الحكمة) ، ١٩٨٦ / ١٩٨٧م) .

- **معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب**) لياقوت الحموي (ت : ٦٢٦ هـ) ، ط ١ ، تح : د . إحسان عباس (بيروت : دار الغرب الإسلامي ، ١٩٩٣ م) .

- **معجم البلاغة العربية** ، للدكتور : بدوي طبانة ، ط : ٣ (الرياض : دار الرفاعي ، جدة: دار المنارة ، ١٤٠٨ هـ) .

- **معجم المصطلحات البلاغية وتطورها** ، للدكتور : أحمد مطلوب ، ط : ٢ (بيروت : مكتبة لبنان - ناشرون ، ١٩٩٦ م) .

- **المعجم الوسيط** ، للدكتور : إبراهيم أنيس ورفاقه ، ط ٢ (تركيا : المكتبة الإسلامية) .

- **المغني في تصريف الأفعال** ، للدكتور : محمد عبدالخالق عضيمة (ت : ١٤٠٤ هـ) ، ط ٢ (القاهرة : دار الحديث ، ١٤٢٠ هـ) .

- **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب** ،لجمال الدين ابن هشام الأنصاري (ت : ٧٦١ هـ) ، ط ، ١ ، تقديم : حسن حمد ، إشراف : د . إميل بديع يعقوب (بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٤١٨ هـ) .

- **المفصل في صنعة الإعراب** ، لجار الله الزمخشري (ت : ٥٣٨ هـ) ، ط : ١ ، تقديم : د . إميل بديع يعقوب (بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٤٢٠ هـ) .

- **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية** ، للإمام أبي اسحاق الشاطبي (ت : ٧٩٠ هـ) ، الجزءان الول والثاني ، ط : ١ ، تحقيق د . عياد الثبيتي (مكة المكرمة : دار التراث ١٤١٧ هـ) .

- **مقاييس اللغة** ، لأحمد بن فارس بن زكريا (ت : ٣٩٥ هـ) ، تحقيق وضبط عبدالسلام محمد هارون (بيروت : دار الجيل ، ١٤٢٠ هـ) .

- **المقتصد في شرح الإيضاح** ، لعبد القاهر الجرجاني (: ٤٧١ هـ) ، تح : د . كاظم بحر المرجان (العراق : وزارة الثقافة والإعلام ، ١٩٨٢ م) .

- **المقتضب** ، لأبي العباس المبرد (ت : ٢٨٥) ، تح : محمد عبدالخالق عضيمة (القاهرة : المجلس العلمي للشؤون الإسلامية بوزارة الأوقاف المصرية ، ١٤١٥ هـ) .

- **المقتضب من كلام العرب في اسم المفعول من الثلاثي المعتل العين** ، لابن جني (ت : ٣٩٢ هـ) ، ط : ١ ، تح د . عبدالمقصود محمد عبدالمقصو (القاهرة دار الثقافة العربية ، ١٤١٨ هـ) .

- **مقدمة ابن خلدون** (ت : ٨٠٨ هـ) ، (بيروت : مؤسسة الأعلمي للمطبوعات) .

وطبعة أخرى من منشورات دار مكتبة الهلال (بيروت : ١٩٩٦ م) .

- **المقرّب** ، لابن عصفور (ت : ٦٦٩ هـ) ، ط : ١ ، تح أحمد عبدالستار الجواري ، وعبدالله الجبوري (مكة المكرمة : المكتبة الفيصلية ، ١٣٩١ هـ) .

- **الممتع في التصريف** ، لابن عصفور الإشبيلي (ت : ٦٦٩ هـ) ، ط : ١ ، تح : فخر الدين قباوة (بيروت : دار المعرفة ، ١٤٠٧ هـ) .

- **الممنوع من الصرف (معجم ودراسة**) ، للباحثة أدماطربيه ، ط : ١ (بيروت : مكتبة لبنان ناشرون ٢٠٠١ م) .

- **منازل الحروف والحدود** ، لعلي بن عيسى الرماني (ت : ٣٨٤) ، تح : د . إبراهيم السامرائي (عمّان : دار الفكر للنشر والتوزيع ، ١٩٨٤ م) .
- **من أصول النحو** : عدم النظير ، دراسة نظرية تطبيقية ، للدكتورة : قمر أحمد مصطفى القصاص ، ط : ١ (دار الاتحاد التعاوني للطباعة ١٤١٨ هـ) .
- **المناهج الكافية في شرح الشافية** ، لأبي يحي الأنصاري (ت : ٩٢٦ هـ) = مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط .
- **المنصف** ، لابن جني (ت : ٣٩٢ هـ) ، ط : ١ ، تح : إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين (مصر : إدارة إحياء التراث القديم بوزارة المعارف العمومية ، ١٣٧٣ هـ) .
- **موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب** ، للشيخ خالد الأزهري (ت : ٩٠٥ هـ) ، على حواشي كتابه (إعراب الألفية المسمى تموين الطلاب) : (القاهرة : فيصل عيسى البابي الحلبي)
- **الموفي في النحو الكوفي** ، لصدر الدين الكنغراوي (ت : ١٣٤٩ هـ) ، تح : محمد بهجة البيطار ، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق .

(ن)

- **النبيل إلى نحو التسهيل** ، للشيخ خالد بن عبدالله الأزهري (ت : ٩٠٥ هـ) الجزء الثاني ، دراسة وتحقيق : د . محمد حسين المحرصاوي (رسالة دكتوراه من جامعة الأزهر عام ١٤١٦ هـ) .
- **نتائج الفكر في النحو** ، لأبي القاسم عبدالرحمن السهيلي (ت : ٥٨١ هـ) ، ط : ١ ، حققه وعلق عليه : الشيخ عادل أحمد ، والشيخ علي محمد معوض (بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٤١٢ هـ) .
- **النحو والصرف في مناظرات العلماء ومحاوراتهم حتى نهاية القرن الخامس الهجري** ، للدكتور محمد آدم الزاكي (مكة المكرمة : المكتبة الفيصلية ، ١٤٠٤ ، ١٤٠٥ هـ) .
- **النحو وكتب التفسير** ، للدكتور : إبراهيم عبدالله رفيدة ، ط : ٣ (ليبيا : الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، ١٣٩٩ هـ) .
- **النحو الوافي** ، لعباس حسن (ت : ١٣٩٨ هـ) ، ط : ٥ (القاهرة : دار المعارف) .
- **نزهة الألباء في طبقات الأدباء** ، لأبي البركات الأنباري (ت : ٥٧٧ هـ) ، ط ٢ ، تح د .إبراهيم السامرائي (بغداد : مكتبة الأندلس ١٩٧٠ م) .
- **النشر في القراءات العشر** ، لابن الجزري (ت : ٨٣٣ هـ ، أشرف على تصحيحه ومراجعته الأستاذ : علي محمد الصباع (بيروت : دار الكتب العلمية)
- **النظير وعدمه في العربية** ، للدكتور : عبدالفتاح أحمد الحموز ، (بحث منشور في المجلة العربية للعلوم الإنسانية ، مج " ١٠ ، ع ٣٨ ، ١٩٩٠ م) من ص ٩٠ - ١٣٦ .
- **نقعة الصديان فيما جاء على الفعّلان** ، للاغاني (ت : ٦٥٠ هـ) ، تح د. علي حسين البوّاب (الرايضا ، مكتبة المعارف) .
- **النكت في تفسير كتاب سيبويه** ، للأعلام الشنتمري (ت : ٤٧٦ هـ) ، ط : ١ ، تح : زهير عبدالمحسن سلطان (الكويت : المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، ١٤٠٧ هـ) .

– **نهاية القول المفيد في علم التجويد** ، للشيخ محمد مكي نصر ، صححه الشيخ علي محمد الضباع (القاهرة : مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، ١٣٤٩ هـ) .

(هـ)

– **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع** ، لجلال الدين السيوطي (ت : ٩١١ هـ) ، الجزء (١) : تحقيق وشرح : عبدالسلام محمد هارون وعبدالعال سالم مكرم ، والأجزاء (٢ - ٧) : تحقيق وشرح : عبدالعال سالم مكرم (بيروت : مؤسسة الرسالة ، ج ١ - ٣ : ١٤١٣ هـ ج : ٤ ١٤١٤ هـ ، والكويت : دار البحوث العلمية ج ٥ : ١٣٩٩ هـ ، ج ٧ ، ٦ : ١٤٠٠ هـ) .

– **هداية القاري** إلى تجويد كلام الباري ، لعبد الفتاح المرصفي ، ط : ١ قدم له : الشيخ حسين محمد مخلوف (السعودية : دار النهضة العربية ، ١٩٨٢ م) .

(ي)

– **يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر** ، لأبي منصور الثعالبي (ت : ٤٢٩ هـ) ، ط : ٢ ، تح : الشيخ محمد محيي الدين عبدالحميد (بيروت : دار الفكر ، ١٩٧٣ م) .

فهرس الموضوعات

Abstract

Speculation (Tantheer) is to give the same decision, to two different things, because they have many similar aspects. In this thesis I have collected all those similar aspects at the work of literature, of one of the most famous linguisticians (Ibn Jinni, dead 392 Hijra). I had investigated all his remains, which were about twenty books.

This thesis consists of introduction, preface, four chapters and conclusion, as follows:

The introduction: includes talk about the importance of this topic, the effort of the author, the plan of the thesis and any previous research works at the same topic.

The preface: includes the talk about the activities of Ibn Jinni, in principles of Arabic grammar science, especially that he is the one who established this science. Also, discussion about the linguistic and conventional meaning of Speculation, and the rooting of this term by searching for his appearance at old Arabic books.

First chapter: include the talk about the interest of Ibn Jinni in Speculation, which indicates clearly that he comprehended this term, and gave it unparalleled attention.

Second chapter: includes matters of Speculation, at letters and vowels.

Third chapter: includes matters of Speculation, at nouns and verbs.

Fourth chapter: includes matters of Speculation, at syntactic meanings and forms, in addition to, other different issues.

At the beginning of each chapter, I added an introduction about the issues, which were not discussed in details in that chapter, the reason for that and to determine their locations at the books of Ibn Jinni. On the other hand, the included issues were studied and investigated in the best way possible. By studying and reviewing a lot of grammar, morphology, prosody and recitations books, a lot of observations and inquiries were added.

The conclusion: includes the results of this thesis, which could be summarized as follows:

1. Determinations of the different aspects of Speculation, as determined by Ibn Jinni.
2. Determinations of the different functions of Speculation, as considered by Ibn Jinni.
3. Determinations of the meanings of some scientific terms, as defined by Ibn Jinni.
4. Exploration and scrutinizing some opinions of Ibn Jinni and others.
5. Corrections of sayings of some scientists and researchers.

Finally, I am praying for God to make my effort in this thesis, for the sake of him, and to be useful for and accepted by others.